

صندوق تنمية العراق

صندوق تنمية العراق

(ارنست ويونغ)

للسنة/2012

صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١٢

بعد التحية:

قامت شركة التدقيق الدولية (ارنست ويونغ) بتدقيق حسابات صندوق تنمية العراق للفترة من ٢٠١٢/١/١ ولغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ وقدمت تقريرها النهائي عن البيانات المالية للصندوق الذي اشتمل على بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية وبيان تحصيل مبيعات النفط المصدر إضافة إلى كتاب الإدارة الخاص بالوزارات وكتاب الإدارة الخاص بالمحافظات تضمنت بعض التحفظات وقد أظهرت نتائج متابعة الهيئات الرقابية المختصة ازائها ما يلي:

١- بيان المقبوضات والمدفوعات:

أ- من خلال مطابقة المبالغ الظاهرة في كشف المقبوضات والمدفوعات النقدية المرفق مع تقرير شركة التدقيق الدولية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ مع البيانات المالية بموجب السجلات الممسوكة من قبل وزارة المالية / دائرة المحاسبة قسم إدارة النقد لوحظ وجود الفروقات التالية:

الحساب	المبلغ بموجب سجلات وزارة المالية ألف دولار	المبلغ بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	نتائج متابعة الديوان
مبيعات النفط (٩٥%)	٨٩١٥٣٧١٢	٨٩٠٨٩٥٦٢	٦٤١٥٠	أن الفرق الظاهر يمثل ما يلي: - مبلغ (١٥٦٥٩) ألف دولار تم إيداعه بالخطأ من قبل المراسل في ٢٠١٢/٥/١٨ وقد تم تسديد المبلغ ضمن المدفوعات الأخرى بموجب كتاب وزارة المالية المرقم (١٨٥٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١١. - مبلغ (٤٨٤٩١) ألف دولار مودع بالتكرار في (٨/١ و ٢٠١٢/٨/٦) أودع بالخطأ من قبل المراسل وقد تم سحبه من الصندوق مباشرة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٥ وقد تم إظهاره ضمن حساب المدفوعات الأخرى.
المقبوضات من الموجودات المجمدة	١٠٦	٣٤٥٣٠	(٣٤٤٢٤)	أن الفرق الظاهر يمثل تداخل بين حسابي المقبوضات المجمدة و المقبوضات الأخرى / الإيرادات الأخرى (مصرف الرافدين / فرع لندن)
الفوائد المقبوضة	٢٦١٣٢	٢٥٤٩٨	٦٣٤	أن الفرق الظاهر يمثل تداخل بين حسابي الفوائد المقبوضة و المقبوضات الأخرى والذي يمثل إيرادات فوائد (TBI) خلال شهر حزيران

الحساب	المبلغ بموجب سجلات وزارة المالية ألف دولار	المبلغ بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	نتائج المتابعة
المقبوضات الأخرى	٥٥٢٨٧٣	٤٧٣٣٥٣	٧٩٥٢٠	أن الفرق الظاهر يمثل تداخل بين حسابي المقبوضات الأخرى والمقبوضات المجمدة وكما مبين أدناه: - مبلغ (٣٤٥٣٠) ألف دولار إيرادات أخرى/ مصرف الرافدين/ لندن - مبلغ (٤٥٦٢٤) ألف دولار إيرادات أخرى - ينزل مبلغ (٦٣٤) ألف دولار فوائد (TBI) لشهر حزيران
التحويلات إلى وزارة المالية	٦١٥٠٠٣١٨	٦١٥٠٠٠٠٠	٣١٨	أن الفرق الظاهر يمثل تداخل (مدفوعات أخرى في شهر نيسان ٢٠١٢/ ظهرت ضمن التحويلات)
خطابات الاعتمادات لصالح الوزارات	٢٦٥٧٢٧٨٦	٢٠٦٨٩٨٩١	٥٨٨٢٨٩٥	وجود تداخل بين خطابات الاعتماد لصالح الوزارات العراقية والمدفوعات الأخرى وبعد توحيد الفرق الظاهر بين سجلات وزارة المالية وتقرير شركة التدقيق للحسابين يتبقى مبلغ وقدره (١٠٩٥٦١) ألف دولار يمثل المبالغ المسحوبة لتغطية الأخطاء الواردة في الفقرات السابقة ضمن حساب المدفوعات الأخرى
المدفوعات الأخرى	١٠٩٨٨٩	٥٨٨٣٢٢٣	(٥٧٧٣٣٣٤)	
النقد وما في حكمه	٧٨٨٦٣	١٨١٠١٣	(١٠٢١٥٠)	الفرق يمثل رصيد النقد المتبقي في حساب (PCO) والذي لا تقوم وزارة المالية بإدخاله ضمن الموجود النقدي كونها اعتبرت مبالغ التغذية لهذا الحساب مدفوعات نهائية على حساب الصندوق
مبيعات النفط (٥%)	٤٦٩٢٣٠٠	٤٦٨٨٩٢٤	٣٣٧٦	أن الفرق الظاهر يمثل ما يلي: - مبلغ (٨٢٤) ألف دولار تم إيداعه بالخطأ من قبل المراسل في ٢٠١٢/٥/١٨ - مبلغ (٢٥٥٢) ألف دولار مودع بالتكرار في (٨/١ و ٢٠١٢/٨/٦) من قبل المراسل

وقد تم تبليغ وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم إدارة النقد بتلك الفروقات بموجب مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٩٣/٦/و) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٣ وقد أجابت بمذكرتيها المرقمتين (١٢) و (١٣) والمؤرختين في (٦/٣٠ و ٢٠١٣/٧/١٧) على التوالي ، أن أسباب الفروقات هو تداخل في حسابات الصندوق وان التحصيل النهائي للإيرادات والمدفوعات متطابقة بين سجلات وزارة المالية وشركة التدقيق.

علما أن وزارة المالية لم تتخذ الإجراءات الخاصة بمعالجة تلك الفروقات بتعديل سجلاتها لغاية تاريخه.

ب - أظهرت نتائج مطابقة البيانات المالية الخاصة بصندوق تنمية العراق بموجب سجلات البنك المركزي العراقي مع ما أظهره تقرير شركة التدقيق الدولية للسنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وجود فروقات في بعض الحسابات وقد تم توجيه مذكرتنا المرقمة (٢٠٧) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/١٨ إلى البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات لتوضيح أسباب تلك الفروقات وقد برر البنك المركزي العراقي بموجب مذكرتيه المرقمتين (٩٥٧٢/٢/٥) و (٥١٥٤/٢/٥) والمؤرختين في (٧/١١ و ٢٠١٣/١٢/١٩) على التوالي أسباب معظم تلك الفروقات في الحسابات وكما مبين أدناه:

الحساب	المبلغ بموجب سجلات البنك المركزي العراقي ألف دولار	المبلغ بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	أسباب الفرق
مبيعات النفط (٩٥%)	٨٩١٥٣٧١١	٨٩٠٨٩٥٦٢	٦٤١٤٩	أن الفرق يمثل إيداع المبلغين (٤٨٤٩٠) ألف دولار و (١٥٦٥٩) ألف دولار بالخطأ من قبل المراسل بتاريخ (٨/٦ و ٢٠١٢/٥/١٨)
المقبوضات من الموجودات المجمدة	١٠٦	٣٤٥٣٠	(٣٤٤٢٤)	أن الفرق الظاهر يمثل ما يلي: - قيام شركة التدقيق بإضافة مبلغ (٣٤٥٣٠) ألف دولار ضمن الأرصدة المجمدة علماً أن تلك المبالغ تم إدراجها من قبل البنك ضمن إيرادات أخرى . - تنزيل مبلغ (١٠٦) ألف دولار الذي يمثل أرصدة مجمدة من قبل دويجة بنك يخص البنك المركزي تم إيداعه في حساب (DFI) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٦
الفوائد المقبوضة	٢٦٣٠٧	٢٥٤٩٨	٨٠٩	لم يبرر البنك المركزي أسباب ظهور الفرق
المقبوضات الأخرى	٥٥٣٥٠٧	٤٧٣٣٥٣	٨٠١٥٤	أن الفرق الظاهر يمثل ما يلي: - قيام شركة التدقيق باستبعاد مبلغ (٣٤٥٣٠) ألف دولار واضافته ضمن الأرصدة المجمدة في حين تم إدراجه من قبل البنك المركزي العراقي ضمن إيرادات أخرى وكما ورد في الفقرة (٢) أعلاه من الجدول. - قيام شركة التدقيق باستبعاد المبالغ المدرجة أدناه من الإيرادات الأخرى :- (٨٢٤) ألف دولار و (١٧٧٥٣) ألف دولار و (٩٣٤) ألف دولار و (٢٦١١٢) ألف دولار
التحويلات إلى وزارة المالية	٦١٥٣٥٥٩٤	٦١٥٠٠٠٠٠	٣٥٥٩٤	يمثل الفرق مبالغ تم أيداعها في حـ (DFI) بالخطأ من قبل المراسل وتم تحويلها الى حساب البنك المركزي وليس ضمن حساب التحويلات الى وزارة المالية وكما مبين ادناه: (١٨٦٨٨) ألف دولار ، تاريخ السحب في ٢٠١٢/١٢/١٣ (١٦٤٨٣) ألف دولار ، تاريخ السحب في ٢٠١٢/٧/١٦ (١٠٦) ألف دولار ، تاريخ السحب في ٢٠١٢/٧/١٦ (٣١٧) ألف دولار ، تاريخ السحب في ٢٠١٢/٤/٣

الحساب	المبلغ بموجب سجلات البنك المركزي العراقي ألف دولار	المبلغ بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	أسباب الفرق
خطابات الاعتمادات لصالح الوزارات	٢٠٧٩٠٦٦٧	٢٠٦٨٩٨٩١	١٠٠٧٧٦	<p>برر البنك المركزي العراقي أسباب الفرق بأنه يعود إلى مجموعة مبالغ تخص وزارة الدفاع .</p> <p>في حين أظهرت نتائج متابعة هيئاتنا الرقابية المختصة أن أسباب الفرق كما مبين أدناه:</p> <p>- مبلغ (٤٣٦٠) ألف دولار يخص وزارة الصناعة ويمثل زيادة في الرصيد المثبت بموجب تقرير شركة التدقيق عن الرصيد المثبت في سجلات البنك المركزي العراقي .</p> <p>- مبلغ (١٢٠٠) ألف دولار يخص وزارة المالية ويمثل نقص في الرصيد المثبت بموجب تقرير شركة التدقيق عن الرصيد المثبت في سجلات البنك المركزي العراقي.</p> <p>- مبلغ (٤٣٦٠) ألف دولار يخص وزارة التخطيط لم يظهر في تقرير شركة التدقيق في حين ظهر في سجلات البنك المركزي العراقي.</p> <p>- مبلغ (٩٩٥٧٦) ألف دولار يخص الأمانة العامة لمجلس الوزراء لم يظهر في تقرير شركة التدقيق في حين ظهر في سجلات البنك المركزي العراقي عن فاتورة مستحقة لشركة بونينغ في ٢٠١٢/٩/٢٠ .</p>

ج - بالرغم من اعتماد وزارة المالية في تغذية سجلاتها وإدامتها على ما يردها من إشعارات من البنك المركزي العراقي . إلا أنه لوحظ وجود فروقات بين البيانات المثبتة في سجلات وزارة المالية والبيانات الواردة في سجلات البنك المركزي وعلى سبيل المثال ما يلي:

الحساب	الرصيد بموجب سجلات وزارة المالية ألف دولار	الرصيد بموجب البنك المركزي العراقي ألف دولار	الفرق ألف دولار
الفوائد المقبوضة	٢٦١٣٢	٢٦٣٠٧	(١٧٥)
المقبوضات الأخرى	٥٥٢٨٧٣	٥٥٣٥٠٧	(٦٣٤)
التحويلات إلى وزارة المالية	٦١٥٠٠٣١٨	٦١٥٣٥٥٩٤	(٣٥٢٧٦)
خطابات الاعتماد لصالح الوزارات	٢٦٥٧٢٧٨٦	٢٠٧٩٠٦٦٧	٥٧٨٢١١٩
المدفوعات الأخرى	١٠٩٨٨٩	٥٨٨٣٢٢٣	(٥٧٧٣٣٣٤)

الأمر الذي يتطلب قيام كل من وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بإجراء المطابقة للحسابات المذكورة في الجدول أعلاه وتحديد أسباب تلك الفروقات والاستمرار بإجراء المطابقات الدورية لتلافي حالة ظهور الفروقات مستقبلاً .

د - خطابات الاعتماد لصالح الوزارات العراقية:

أولاً - أظهرت مطابقتنا لمدفوعات خطابات الاعتمادات المستندية لصالح الوزارات العراقية للفترة من ٢٠١٢/١/١ ولغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ الظاهر ضمن بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية لشركة التدقيق الدولية مع ما سجل في الوزارات والدوائر التابعة لها الملاحظات والفروقات التالية على سبيل المثال:

الوزارة	الرصيد بموجب سجلات الوزارة ألف دولار	الرصيد بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	اسباب الفرق
وزارة الموارد المائية	١٠٦٧٣٩	١٦٢٠٩٤	(٥٥٣٥٥)	أيدت وزارة الموارد المائية المبالغ المدرجة أدناه: ٦٢٣٦٣ ألف دولار/ مركز الوزارة بموجب مذكرة الدائرة القانونية المؤرخة في ٢٠١٣/٧/١٦. ٢٢٦٩٣ ألف دولار/ الهيئة العامة للمياه الجوفية بموجب مذكرة قسم الحسابات المرقمة (٩٤٤٥) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٩. ٢١٦٨٣ ألف دولار/ الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل بموجب مذكرة قسم الاعتمادات المؤرخة في ٢٠١٣/٧/٨.

الوزارة	الرصيد بموجب سجلات الوزارة ألف دولار	الرصيد بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	اسباب الفرق												
				<p>- ضمن المبالغ المؤيدة الواردة أعلاه مبلغ (٤٨٥٨) ألف دولار عن العقد المرقم (٢٠١١/١٠٣١) عن تجهيز معدات كهربائية وميكانيكية ثبت في كل من سجلات الوزارة والهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل.</p> <p>- الفرق البالغ (٥٥٣٥٥) بين سجلات وزارة الموارد المائية وتقرير شركة التدقيق يمثل مبالغ تخص وزارة الموارد المائية وكل من تشكيلاتها (دائرة تنفيذ أعمال كري الأنهر، الهيئة العامة لمشاريع الري ، مركز الدراسات والتصاميم ، الهيئة العامة للمياه الجوفية) ظهرت في الكشوفات المقدمة من قبل شركة التدقيق الدولية عن أعمال منفذه على تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة / ٢٠١٢ ومبالغ عن فتح اعتمادات مستندية مثل فتح اعتماد مستندي عن تنفيذ مشروع سايفون شط العرب للهيئة العامة لمشاريع الري.</p>												
وزارة الصحة	١١٢١٢٩٩	١١١٧٧٢٩	٣٥٧٠	<p>بينت الهيئة الرقابية بموجب مذكرتها المرقمة (١٠٣) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٨ أن الفرق يمثل خطأ في مبلغ اعتمادين بين ما مثبت في كشوفات شركة التدقيق الدولية وما مثبت في سجلات الوزارة وكما مبين أدناه:</p> <table><tr><th>رقم الاعتماد</th><th>المبلغ بموجب سجلات الوزارة ألف دولار</th><th>المبلغ بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار</th><th>الفرق ألف دولار</th></tr><tr><td>TBI/١١١٦٨/٢٠١٢</td><td>٢٥٣٠</td><td>٤٧</td><td>٢٤٨٣</td></tr><tr><td>TBI/١٢٦٢٣/٢٠١٢</td><td>٦٥٢١</td><td>٥٤٣٤</td><td>١٠٨٧</td></tr></table> <p>علما ان رصيد الحساب بموجب تقرير شركة التدقيق والبالغ (١١١٧٧٢٩) الف دولار يطابق رصيد الحساب بموجب سجلات كل من وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وقد اكدت هيئتنا الرقابية المختصة في وزارة الصحة بموجب مذكرتها المرقمة (١٣٨/د) والمؤرخة في ٢٠١٣/١١/١٧ أن سجلات الوزارة لا زالت تظهر ارصدة الاعتمادين كما هو مثبت في الجدول اعلاه الامر الذي يتطلب قيام الوزارة باتخاذ الاجراءات السريعة لمعالجة تلك الفروقات .</p>	رقم الاعتماد	المبلغ بموجب سجلات الوزارة ألف دولار	المبلغ بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	TBI/١١١٦٨/٢٠١٢	٢٥٣٠	٤٧	٢٤٨٣	TBI/١٢٦٢٣/٢٠١٢	٦٥٢١	٥٤٣٤	١٠٨٧
رقم الاعتماد	المبلغ بموجب سجلات الوزارة ألف دولار	المبلغ بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار													
TBI/١١١٦٨/٢٠١٢	٢٥٣٠	٤٧	٢٤٨٣													
TBI/١٢٦٢٣/٢٠١٢	٦٥٢١	٥٤٣٤	١٠٨٧													

ثانيا - لدى قيامنا بمطابقة مدفوعات خطابات الاعتمادات لصالح الوزارات والتشكيلات التابعة لها الواردة في تقرير شركة التدقيق للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ مع المبالغ المثبتة للحساب في سجلات وزارة المالية / دائرة المحاسبة قسم إدارة النقد لوحظ وجود الفروقات التالية:

الجهة (وزارة ، محافظة)	الرصيد بموجب سجلات وزارة المالية ألف دولار	الرصيد بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	اسباب الفرق
وزارة النفط	١٠٨١٨٠٢٩	٦٣٧١٥٩٢	٤٤٤٦٤٣٧	يمثل الفرق مبلغ يخص وزارة النفط قامت شركة التدقيق الدولية بتسجيله ضمن المدفوعات الأخرى
وزارة الدفاع	٢٥٨٠٨٩١	١٢٤٥٣١٣	١٣٣٥٥٧٨	يمثل الفرق مبلغ يخص وزارة الدفاع قامت شركة التدقيق الدولية بتسجيله ضمن المدفوعات الأخرى.
وزارة المالية	١٢٠٨١٩	٧٠٠	١٢٠١١٩	يمثل الفرق ما يلي: - مبلغ ١٠٠٧٧٦ ألف دولار يخص وزارة المالية - مبلغ ١٠٥ ألف دينار يخص المصرف التجاري - مبلغ ١٠٦٩١ ألف دينار يخص خزانة البصرة - مبلغ ٨٥٤٧ ألف دينار يخص خزانة كركوك
محافظة البصرة	٣٠٩٧٦١	٣٢٠٤٥٢	(١٠٦٩١)	يمثل الفرق مبلغ يخص خزانة البصرة ظهر في تقرير شركة التدقيق الدولية ضمن محافظة البصرة.

وتم ابلاغ شركة التدقيق الدولية (ارنست ويونغ) بالفروقات الواردة في الجدول اعلاه بموجب مذكرتنا المرقمة (٨١) والمؤرخة في ٢٠١٣/١١/٤ وقد بينت الشركة بموجب كتابها المؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١٠ اسباب تلك الفروقات بما يلي :

الجهة (وزارة ، محافظة)	الفرق الف دولار	اسباب الفرق						
وزارة النفط	٤٤٤٦٤٣٧	يمثل الفرق مجموعة مبالغ تم تحويلها لحساب (OPRA67) حساب عقود التراخيص ولا تمثل مبالغ اعتمادات الى وزارة النفط لذلك تم ادراجها ضمن المدفوعات الاخرى.						
وزارة الدفاع	١٣٣٥٥٧٨	يمثل الفرق مجموعة مبالغ تم تحويلها لحساب (FMS 82) لذلك تم ادراجها ضمن المدفوعات الاخرى						
وزارة المالية	١٢٠١١٩	يمثل الفرق اعادة تصنيف مجموعة من الحسابات وكما مبين ادناه: - ١٠٠٧٧٦ الف دولار عن عمولة الفواتير العائدة الى شركتي بوينغ و بومباردير ولذلك تم أدراجها ضمن المدفوعات الاخرى - ١٠٥ الف دولار يخص المصرف التجاري - ١٠٦٩١ الف دينار يخص خزانة البصرة ٨٥٤٧ الف دينار يخص خزانة كركوك						
محافظة البصرة	١٠٦٩١	يمثل الفرق مبلغ اعتمادين تم صرفها الى محافظة البصرة وكما مبين ادناه : <table><tr><th>رقم الاعتماد</th><th>المبلغ/ الف دولار</th></tr><tr><td>TBI/١١٣٥٠/٢٠١٢</td><td>٥٠٧٧</td></tr><tr><td>TBI/١١٣٣٨/٢٠١٢</td><td>٥٦١٤</td></tr></table>	رقم الاعتماد	المبلغ/ الف دولار	TBI/١١٣٥٠/٢٠١٢	٥٠٧٧	TBI/١١٣٣٨/٢٠١٢	٥٦١٤
رقم الاعتماد	المبلغ/ الف دولار							
TBI/١١٣٥٠/٢٠١٢	٥٠٧٧							
TBI/١١٣٣٨/٢٠١٢	٥٦١٤							

ثالثاً - لدى قيامنا بمطابقة مدفوعات خطابات الاعتمادات لصالح الوزارات والتشكيلات التابعة لها الواردة في تقرير شركة التدقيق للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ مع المبالغ المثبتة في ملف صندوق تنمية العراق (DFI) الممسوك من قبل البنك المركزي العراقي لوحظ وجود تداخل في المبالغ المدفوعة لصالح خطابات الاعتمادات لبعض الوزارات إضافة إلى ظهور أرصدة لجهات لم تثبت في تقرير شركة التدقيق وكما مبين أدناه:

الجهة (وزارة ، محافظة)	الرصيد بموجب سجلات البنك المركزي العراقي ألف دولار	الرصيد بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	نتائج المتابعة
وزارة الصناعة والمعادن	٩١٤٠٤	٩٥٧٦٤	(٤٣٦٠)	إعادة تصنيف حسابات ما بين وزارتي الصناعة والمعادن والتخطيط ويمثل مبلغ اعتماد خاص بوزارة الصناعة والمعادن ولا يخص وزارة التخطيط
وزارة المالية	١٩٠٠	٧٠٠	١٢٠٠	إعادة تصنيف
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	٩٩٥٧٦	-	٩٩٥٧٦	يمثل المبلغ الفاتورة العائدة الى شركة بوينغ لذلك تم ادراجها ضمن المدفوعات
وزارة التخطيط	٤٣٦٠	-	٤٣٦٠	إعادة تصنيف حسابات ما بين وزارتي التخطيط والصناعة والمعادن ويمثل مبلغ اعتماد خاص بوزارة الصناعة والمعادن ولا يخص وزارة التخطيط

هـ - المقبوضات النقدية عن مبيعات النفط المصدر:

أظهرت نتائج مطابقتنا للمبالغ الظاهرة في كشف المقبوضات والمدفوعات النقدية المرفق مع تقرير شركة ارنست ويونغ للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ مع المبالغ الظاهرة في سجلات شركة تسويق النفط وجود فروقات في بعض الحسابات وقد بررت شركة التسويق تلك الفروقات بموجب مذكرتها المرقمة (٣١٢/تق) في ٢٠١٣/٦/١٣ بما يلي:

الحساب	المبلغ بموجب سجلات شركة تسويق النفط ألف دولار	المبلغ بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	أسباب الفرق
مجموع مبيعات النفط المصدر (الخام)	٩٤٠٣٢٦٣٣	٨٨٧٧٤٢٨٩	٥٢٥٨٣٤٤	قيام شركة التدقيق باستبعاد أقيام مبيعات النفط الخام وقيمة الهدية المقدمة إلى الأردن بالإضافة إلى فروقات أسعار
غرامات تأخير الشحنات المخصومة من فواتير المبيعات	٢٤٨٢١	٢٤٢٥١	٥٧٠	قيام شركة التدقيق باستبعاد غرامات عقود الخدمة البالغة (٥٧٠) ألف دولار

الحساب	المبلغ بموجب سجلات شركة تسويق النفط	المبلغ بموجب تقرير شركة التدقيق	الفرق	أسباب الفرق
	ألف دولار	ألف دولار	ألف دولار	
صافي المبالغ المودعة في الصندوق خلال السنة (٩٥%)	٨٩١٣٨٠٥٢	٨٩٠٨٩٥٦٢	٤٨٤٩٠	أن الفرق يمثل نسبة (٩٥%) من مبلغ أودع سهواً في الحساب الجاري [الكشف الشهري لصادرات النفط الخام المستحقة الدفع خلال شهر آب/٢٠١٢ التي تم قيدها بحساب العراق لدى بنك الفدرال رزرف/ نيويورك بنفس تاريخ الاستحقاق وحسب كتاب المديرية العامة للاستثمارات في البنك المركزي العراقي المرقم (٢٣٨١/٧/٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/٤ حيث قامت شركة التدقيق باستيعاده

كما لم يتم ذكر الخدمات المصرفية والأجور البريدية في تقرير شركة التدقيق الدولية والتي ظهرت في سجلات كشف التدفق الصادر من شركة تسويق النفط .

وقد ايدت شركة التدقيق الدولية (ارنست ويونغ) بموجب كتابها المؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١٠ الفروقات الواردة في الجدول اعلاه وبينت ان المبالغ المذكورة في سجلات شركة تسويق النفط تمثل المبالغ المطابقة مع البنك المركزي العراقي بعد اضافة تلك الفروقات.

أن الفروقات الواردة في كل من الفقرات (ا، ب، ج، د، هـ) تشير إلى ضعف المتابعة والتنسيق بين كل من وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وشركة تسويق النفط وفيما بينها وبين شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ بخصوص الاسس والمبادئ والتبويات التي اعتمدت في بيان المقبوضات والمدفوعات الذي اعد من قبلها وذلك لسهولة تدقيق وتفسير الفروقات الواردة اعلاه وعدم جدية تلك الجهات في معالجة تلك الفروقات علما انه سبق وان اشرنا في كتابنا المرقم (١٦٩٦٦/١/١/٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/١٢ وتقريرنا المرقم (٢٣١٢٨/٣/١/١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/١ والموجهان إلى أمانتكم الموقرة عن ظهور فروقات نتيجة مطابقة المبالغ الظاهرة في كشف المقبوضات والمدفوعات النقدية المرفق مع تقرير شركة ارنست ويونغ للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ مع البيانات المالية بموجب السجلات الممسوكة من قبل كل من وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم إدارة النقد وسجلات البنك المركزي العراقي/المديرية العامة للاستثمارات وسجلات شركة تسويق النفط كما تم إبلاغهم بتلك الفروقات لغرض اتخاذ ما يلزم لمعالجتها وعدم تكرارها في السنوات القادمة .

و- مبيعات المنتجات النفطية المصدرة

ورد في تقرير شركة التدقيق [بلغ النقد المستلم من مبيعات المنتجات النفطية المصدرة خلال السنة المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٢ مبلغ (٦٩٩٦١) ألف دولار (منذ التأسيس ولغاية ٣١ / كانون الأول / ٢٠١٢ : ٣٤٧٣٥٢٦) ألف دولار ، ولم يتم إيداع هذه المقبوضات في حساب تحصيل مبيعات النفط المصدر ولم يتم إثباتها ضمن القوائم المالية للصندوق حيث يتم إيداع هذه المبالغ في حسابات مصرفية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو) .

وقد بينت وزارة النفط / دائرة الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (٨١٥/م/ر) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٣ ومرفقه مذكرة الدائرة الاقتصادية والمالية في الوزارة المرقمة (٤٣٦٨) والمؤرخة في ٢٠١٢/١١/١١، أن عائدات تصدير المنتجات النفطية من حق الشركات النفطية كونها غير مغطاة كتلك

المتأتية من تصدير النفط الخام ، وقد أيدت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة الداخلية بموجب مذكرتها المرقمتين (تق/٣٢١) و(تق/٥٣٦) والمؤرختين في (٦/١٨ و ٢٨/١١/٢٠١٣) على التوالي بأن مبيعات المنتجات العرضية لعام/٢٠١٢ بلغت (٠٢, ٦٩٩٦١٠٧٦) دولار وقد تم غلقها بحساب وزارة المالية بموجب القيد المرقم (١٢/٣٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٣١ لحين إصدار الآلية المتبعة من قبل وزارة المالية لإيداع تلك الإيرادات علماً أن شركة تسويق النفط قامت بمفاتحة وزارة المالية / دائرة المحاسبة بموجب الكتاب المرقم (ح/١٤٧٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٢٥ والمتضمن تأكيدها على مراسلات وزارة النفط الدائرة الاقتصادية والمالية بخصوص الموضوع ولإعلامها بأن الإيرادات المتأتية من بيع المنتجات النفطية المصدرة ثبتت لحسابها حيث تم غلق أقيامها بحساب وزارة المالية في سجلات شركة تسويق النفط وستقوم الأخيرة بتحويل أقيام المنتجات النفطية المصدرة بعد استقطاع العمولة البالغة (١%) حال قيام وزارة المالية بإجابة الدائرة الاقتصادية والمالية بوزارة النفط وتحديد الآلية المتبعة لإيداع هذه الإيرادات واسم الحساب .

وقد أيدت الهيئات الرقابية المختصة إجابة كل من وزارة النفط وشركة تسويق النفط (سومو) بما ورد بخصوص المراسلات مع وزارة المالية .

ز- تقارير إنتاج النفط من إقليم كردستان

أشار تقرير شركة التدقيق [أن وزارة النفط لم تستلم تقارير الإنتاج من إقليم كردستان خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ و ٢٠١٢ وأن التقارير المستلمة من قبل وزارة النفط تتضمن الكميات التي تم ضخها في الأنابيب) .

وقد أيدت وزارة النفط/ الدائرة الفنية بموجب كتابها المرقم (ف/١٥٧/١٣/٤٤١٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٧ ضرورة حصولها على تقارير تبين كمية إنتاج النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية المنتجة في مصافي الإقليم .

وقد أظهرت متابعتنا عدم شمول كميات إنتاج إقليم كردستان من النفط الخام والغاز والمنتجات النفطية ضمن تقارير الإنتاج التي تعدها وزارة النفط والتي يفترض بها أن تمثل إنتاج العراق ، علماً أن توفير البيانات الخاصة بالنفط الخام المنتج في الإقليم وفقاً لتقارير الإنتاج الدورية (يومية وشهرية) فضلاً عن كميات الغاز المنتج في الإقليم وكميات المنتجات النفطية التي يتم إنتاجها في مصافي الإقليم يعد أمراً ضرورياً لتغطية النفقات العامة ولتحديد حجم الموارد النفطية بشكل دقيق من مبيعات التصدير وكذلك لغرض استقطاع نسبة (٥ %) منها لحساب صندوق التعويضات.

ح - أنظمة التحميل والقياس

ورد في تقرير شركة التدقيق [أن وزارة النفط العراقية ومنذ عام ٢٠٠٨ قامت بتنفيذ نظام قياس شامل للنفط حيث بلغت نسبة الانجاز لتكوين نظام قياس شامل للنفط في العراق وفقاً للممارسات المعيارية في صناعة النفط كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢، (١٠٠%) (٣١ كانون الأول ٢٠١١ : ٩٥ %)) للتحاسب المالي وهو الذي تم بموجبه قياس كميات النفط الخام والمنتجات النفطية التي يتم تجهيزها أو استلامها من وإلى الشركات النفطية أو بين الشركات النفطية والشركات الأخرى خارج القطاع النفطي أو قياس الكميات المصدرة عبر منافذ التصدير ، و(٦٦ %) (٣١ كانون الأول ٢٠١١ : ٣١ %) لأغراض المناقلة الداخلية وهي التي تم على أساسها قياس كميات النفط الخام والمنتجات التي يتم مناقلتها أو استهلاكها داخل الشركة النفطية والتي لا يترتب على أثرها تحاسب مالي بين الشركات) .

وقد أيدت وزارة النفط / الدائرة الفنية بموجب كتابها المرقم (ف/١٥٧/١٣/٤٤١٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٧ ما ورد في تقرير شركة التدقيق من نسب انجاز متحققة وأشارت إلى جدية الوزارة في تنفيذ خطة نصب معدات القياس والمعايرة من خلال إعداد خطة إضافية للخطة الأساسية ابتداءً من العام الجاري/٢٠١٣ للمنافذ المستحدثة وخطط التطوير لأهمية إحكام أنظمة التجهيز والاستلام من كافة شركاتها النفطية .

وقد أظهرت متابعتنا لتنفيذ ونصب أجهزة القياس للنفط الخام والمنتجات النفطية وفق نظام القياس والمعايرة كما في (٢٠١٣/٦/٣٠) أن نسبة الانجاز الفعلي الكلي مقارنة بالمخطط الكلي بلغت (٨٢%) وان نسبة الانجاز الفعلي الكلي مقارنة بالمخطط التراكمي بلغت (٨٤%) ، حيث تم نصب (١٣٥) عداد خلال الفصل الثاني /٢٠١٣ في حين خطط لنصب (١٥) عداد فصلياً وقد تركز نصب العدادات من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية حيث تم نصب (١٢٠) عداد من مجموع (١٣٥) عداد والكشف المرفق يوضح ذلك :

كشف متابعة نتائج تنفيذ نصب معدات القياس والمعايرة للنفط الخام والمنتجات النفطية
وفقا لنظام القياس والمعايرة المقرر لغاية نهاية الفصل الثاني / ٢٠١٣

نسبة الانجاز(%) كما في نهاية ف ٢٠١٣/٢		المخطط التراكمي لغاية ف ٢٠١٣	ف ٢٠١٣/٢			المجموع التراكمي المنجز لغاية ف ٢٠١٣/٢	المنجز				المجموع	المخطط للأعوام (٢٠٠٩ - ٢٠١٤)						الشركات
المنجز الكلية إلى المخطط التراكمي (١٨)	المنجز الكلية إلى المخطط التراكمي (١٧)		الحديد	المنجز	المخطط		٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٢	عام ٢٠١١	عام ٢٠١٠	عام ٢٠٠٩	
(١٨)	(١٧)	(١٦)	(١٥)	(١٤)	(١٣)	(١٢)	(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٦١	٥٩	١٨٨	-	-	-	١١٤	٢٢	٦	٨٦	-	١٩٤	٦	-	-	١١٠	٧٨	-	نفط الشمال
٦٦٣	١٦٦	٨	-٥	-	٥	٥٣	٥١	-	-	-	٣٢	١٥	١٧	-	-	-	-	نفط الوسط
٩٣	٦٩	١٣٧	-	-	-	١٢٧	٤٢	٤١	٤٤	-	١٨٣	-	٤٦	-	١٢١	١٦	-	نفط الجنوب
٧٧	٦٨	٦٥	-	-	-	٥٠	١٧	١	٢٠	١٢	٧٣	٤	٤	١٩	٣٣	١	١٢	نفط ميسان
١٢٨	١٢٥	٢٤١	+٦	٧	١	٣٠٨	٨٣	١٧	١٣	١٨٧	٢٤٧	٣	٥	-	-	٣٨	٢٠١	مصافي الشمال
٨٦	٨٦	٥٩٢	+١	١	-	٥٠٩	٣	١٥٣	٣٤٨	٤	٥٩٢	-	-	-	٣١١	٢١٧	٦٤	مصافي الوسط
٣٩	٣٩	١٣٧	-	-	-	٥٣	١٢	٨	٢٧	-	١٣٧	-	-	-	-	١٣٧	-	مصافي الجنوب
١٠٧	١٠٠	٦٩	-	-	-	٧٤	٨	٢٥	٢٠	٢١	٧٤	٣	٢	-	٣٥	١٢	٢٢	غاز الشمال
٢٠	٢٠	٢٠	-	-	-	٤	-	١	-	٣	٢٠	-	-	-	-	١٨	٢	غاز الجنوب
١٧٠	١٦٢	٤٢٦	-٢	٧	٩	٧٢٥	١٣٨	١٣٧	٢٠	٣٥٩	٤٤٨	٣	٣٥	-	-	٥١	٣٥٩	خطوط الأنابيب
٦٨	٦٨	٢٩٩٢	+١٢٠	١٢٠	-	٢٠٢٠	٨٣٩	١٨٨	-	٦٩٥	٢٩٩٢	-	-	-	٥٦٤	١٧٣٣	٦٩٥	توزيع المنتجات
٢٠٠	٢٠٠	٤٩	-	-	-	٩٨	٣٢	٢٤	٤٠	-	٤٩	-	-	-	١١	٣٨	-	تعبئة الغاز
٨٤	٨٢	٤٩٢٤	١٢٠	١٣٥	١٥	٤١٣٥	١٢٤٧	٦٠١	٦١٨	١٢٨١	٥٠٤١	٣٤	١٠٩	١٩	١١٨٥	٢٣٣٩	١٣٥٥	المجموع

حيث : (٧) = (١+٢+٣+٤+٥+٦)
(١٢) = (٨+٩+١٠+١١+١٤) + المنجز ف ٢٠١٣/١ والبالغ (٢٥٣)
(١٥) = (١٤-١٣)
(١٦) = (١+٢+٣+٤+١٣) + مخطط ف ٢٠١٣/١ والبالغ (١١)
(١٧) = (٧/١٢) x ١٠٠
(١٨) = (١٦/١٢) x ١٠٠

ط - مكافأة التوقيع المدفوعة من قبل شركات النفط الدولية

أشار تقرير شركة [تم تحويل مكافأة التوقيع المدفوعة من قبل شركات النفط العالمية للحصول على حقوق امتياز الحقول النفطية العراقية إلى حسابات وزارة المالية ولم يتم تحويلها إلى حساب الصندوق]. وقد بينت وزارة النفط / دائرة الرقابة الداخلية بموجب كتابها المرقم (٧٥٠/م/ر) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٤ ومرفقه كتاب الدائرة الإدارية / قسم المحاسبة المرقم (٩٣١/١٩٢/٤/د) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١٦، أن هذه المكافأة لا تدخل ضمن مفهوم الإيرادات التي تدخل في صندوق التنمية للعراق وذلك لكونها ليست إيرادات متكررة ولا تتصف بالدورية وإنما هي إيرادات عرضية عن جوالات تراخيص نفطية وان تعريف صندوق التنمية للعراق وكما ورد في تقرير شركة التدقيق (أن تأسيس الصندوق هو لإدارة عائدات النفط الخام ومنتجات النفط المصدر من العراق والرصيد المتبقي من برنامج النفط مقابل الغذاء والمقبوضات من الموجودات المجمدة من النظام السابق) وكما أشار إلى إيداع (٩٥%) من مقبوضات صادرات مبيعات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في العراق بحساب هذا الصندوق، وبهذا فإن مبلغ مكافأة التوقيع المدفوعة من قبل الشركات الأجنبية لا تدخل ضمن الإيرادات الخاصة بصندوق تنمية العراق.

وقد أظهرت متابعتنا قيام وزارة النفط بقيد كافة مبالغ مكافآت توقيع عقود الخدمة للحقول النفطية كإيرادات للخزينة العامة.

ي - حساب المبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية FMS

تأسس حساب المبيعات العسكرية الأجنبية في ٤/ كانون الأول/ ٢٠٠٦ بناءً على طلب البنك المركزي العراقي كحساب فرعي بعد ان حصلت موافقة مجلس الوزراء / لجنة الشؤون الاقتصادية على مقترح وزارة الدفاع للانضمام الى برنامج الـ (FMS) بموجب كتابها المرقم (٨٤٢) في ٢٠٠٦/١٠/١١ ، يمول من صندوق تنمية العراق وقد خصص هذا الحساب لتغطية نفقات تأمين المتطلبات والمستلزمات العسكرية والامنية المتطورة والتي تساهم في تحديث قدرات الجيش العراقي وادامتها ، يتم تحويل إيرادات فوائد رصيد هذا الحساب الناتجة عن استثماره في اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة بالكامل إلى حساب الصندوق الرئيسي (DFI) وقد تم تشكيل لجنة بموجب الأمر الديواني المرقم (٨٥) لسنة ٢٠٠٩/ والصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (١٧٣٣٩) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٦/١٠ برئاسة ممثل عن وزارة المالية وعضوية ممثلين عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكل من وزارات (الدفاع ، الداخلية ، العدل) لمعالجة الإشكالات والصعوبات التي تواجه تنفيذ البرنامج من الناحية المحاسبية ، كما تم تشكيل لجنة بموجب الأمر الديواني المرقم (١/س) الصادر بموجب كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم (٥١/١٢/س) والمؤرخ في ٢٠١٢/١/٨ برئاسة ممثل عن البنك المركزي العراقي وعضوية ممثلين عن كل من وزارات (الدفاع ، الداخلية ، العدل) وديوان الرقابة المالية الاتحادي تتولى تدقيق ما تم تسديده من مبالغ إلى الجانب الأمريكي من خلال البرنامج وتحديد جهات الصرف بشكل دقيق ولكل جهة على حده مع إجراء مطابقة للحسابات لغرض التحقق من صحة صرف المبالغ وتجنب حالة فقدان أو اختفاء أموال البرنامج وقد بلغ مجموع المبالغ المحولة لهذا الحساب لغاية ٢٠١٣/٨/٣٠ مبلغ (١١٠٨٢٢٤٩٠٤٨) دولار (أحدى عشر مليار واثنان وثمانون مليون ومئتان وتسعة واربعون ألف وثمانية واربعون دولار) وقد أظهرت متابعتنا للوزارات المستفيدة المذكورة أعلاه ولغاية ٢٠١٣/٨/٣٠ ما يلي :

أولا - وزارة الدفاع :

أن موقف وزارة الدفاع الخاص ببرنامج المبيعات العسكرية منذ فتح الحساب ولغاية ٢٠١٣/٨/٣٠ وحسب كتاب وزارة الدفاع مكتب الأمين العام / المديرية العامة للموازنة والبرامج / مديرية الشؤون المالية المرقم (اتفاقيات ١٨٣٢٢/٢/٢/٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٤ كما يأتي:

- مجموع المبالغ الممولة من وزارة المالية لحساب المبيعات العسكرية (FMS) وفيما يخص وزارة الدفاع لغاية ٢٠١٣/٨/٣٠ مبلغ (٩٨٧٧٩١١٧٢٦) دولار (تسعة مليارات وثمانمائة وسبعة وسبعون مليون وتسعمائة وأحدى عشر ألف وسبعمائة وستة وعشرون دولار) .

- المجموع الكلي للرسائل الموقعة من قبل وزارة الدفاع مع الجانب الأمريكي هو (١٨٦) رسالة وان موقف هذه الرسائل ومبالغها كما يأتي:

التفاصيل	عدد الرسائل	المبلغ المدفوع (الملتزم به) / دولار
رسائل فتح الحساب	٢	٣٠٠٠٠
الرسائل المغلقة مالياً	٥٦	٥٥٧٣٥٤١١٧
الرسائل قيد التنفيذ	١٢٨	٩٢١٦٩٣٥٦٩٧
المجموع	١٨٦	٩٧٧٤٣١٩٨١٤

- كلفة الرسائل التي تم المصادقة عليها (٩٦٧٥٣٥٦٧٧٦) دولار (تسعة مليارات وستمئة وخمسة وسبعون مليون وثلاثمائة وستة وخمسون الف وسبعمائة وستة وسبعون دولار) .
- المبالغ المسحوبة للمواد المجهزة بلغ (٣٢٢٣٠٦٩٠٩٧) دولار (ثلاثة مليارات ومائتان وثلاثة وعشرون مليون وتسعة وستون الف وسبعة وتسعون دولار) .
- مجموع المبالغ تحت التنفيذ للمواد قيد التجهيز (٣٦٣٩٧٩٧٥٨٨) دولار (ثلاثة مليارات وستمئة وتسعة وثلاثون مليون وسبعمائة وسبعة وتسعون الف وخمسمائة وثمانية وثمانون دولار) .

علما انه بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (١٨١) لسنة ٢٠١٣ تم تخويل كل من وزارات (الدفاع ، المالية ، التخطيط) صلاحية إجراء التسويات لإطفاء السلف الخاصة ببرنامج المبيعات العسكرية (FMS) على الحسابات الختامية لوزارة الدفاع للسنة المالية /٢٠١٢ طالما أن مبالغها مدفوعة وبضائعها مستلمة وتمت المصادقة عليها من قبل مديرية الرقابة الداخلية للوزارة وقد تم عقد لقاء بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ في الأمانة العامة لمجلس الوزراء برئاسة السيد معاون الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية وبحضور مدير عام دائرة الموازنة بوزارة المالية وممثلين عن وزارة الدفاع وديوان الرقابة المالية الاتحادي لوضع المعالجات اللازمة ضمن الحسابات الختامية لوزارة الدفاع للسنة /٢٠١٢ ، الا ان وزارة المالية لم توافق على التوصيات في محضر اللجنة قدر تعلق الامر بالمعالجات القيدية والتخصيصات المطلوبة لها.

ثانيا - وزارة الداخلية :

طبقا لمذكرة الملحقية العسكرية الأمريكية في بغداد بتاريخ ٢٠١٢/٦/٨ ، جرى إيقاف العمل ببرنامج المبيعات العسكرية لوزارة الداخلية وترتب على ذلك طلب سحب المبالغ المتبقية في حساب البرنامج وبلغ مجموع مبالغ الرسائل الموقعة وعددها (٣٤) عقد ، مبلغ (٩٢٥٨٩٦٨٨٤) دولار (تسعمائة وخمسة وعشرون مليون وثمانمائة وستة وتسعون الف وثمانمائة واربعة وثمانون دولار) منها (٢٦) عقد منجزة (١٠٠%) مجموع مبالغها (٥٧٦٦١٠٨٠٤) دولار (خمسمائة وستة وسبعون مليون وستمئة وعشرة الاف وثمانمائة واربعة دولارات) ، (٧) عقود مبلغها (٣٤٧١٦٨٣٣٢) (ثلاثمائة وسبعة واربعون مليون ومائة وثمانية وستون الف وثلاثمائة واثنان وثلاثون دولار) غير منجزة (قيد التنفيذ) وعقد ملغي بلغت تكاليفه الادارية (٢١١٧٧٤٨) دولار (مليونان ومائة وسبعة عشر الف وسبعمائة وثمانية واربعون دولار).

وقد حصلت موافقة دولة رئيس الوزراء وزير الداخلية وكالة على سحب المبالغ المتبقية في صندوق المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) بالإيعاز إلى وزارة المالية لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن ذلك واستخدام تلك الأموال لتمويل احتياجات الوزارة من المعدات الأمنية تطبيقاً لأحكام المادة (٩)

من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ وبلغ إجمالي المبالغ المودعة في حساب (FMS) لصالح وزارة الداخلية مبلغ (١٢٤٣٩١٣٨٢١) دولار (مليار ومائتان وثلاثة وأربعون مليون وتسعمائة وثلاثة عشر ألف وثمانمائة وواحد وعشرون دولار) ، ان المبلغ المتبقي من المبالغ الممولة للبرنامج قدر تعلق الامر بوزارة الداخلية هو (٣٦١٠١٦٩٣٧) دولار (ثلاثمائة وواحد وستون مليون وستة عشر الف وتسعمائة وسبعة وثلاثون دولار) وذلك حسب ما ورد في كتاب وزارة الداخلية المرقم (مديرية العقود/ ٥١٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٥.

ثالثا – وزارة العدل:

قامت الوزارة بتنشيت مبلغ (٦١٤٧٠٣٦٠٠٠٠) دينار عراقي (واحد وستون مليار وأربعمائة وسبعون مليون وثلاثمائة وستون ألف دينار عراقي) في سجلات دائرة الإصلاح العراقية بموجب سند قيد اليومية المرقم (١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١٠ وهو المبلغ الوحيد الذي تم تسجيله في السجلات وان الوزارة تطالب بضرورة قيام الجانب الأمريكي بتقديم محاضر الاستلام والتسليم وشهادات الفحص وقوائم الشحن وغيرها من الوثائق ليتسنى لها إجراء التسويات اللازمة وبالتنسيق مع وزارة المالية.

٢- الملاحظات الواردة في تقرير شركة ارنست ويونغ لسنة ٢٠١٢

أ - بلغ عدد الملاحظات الواردة في التقرير (٥٣٤) ملاحظة منها (٢٥٨) ملاحظة جديدة و(٢٧٦) ملاحظة مكررة عدا ملاحظات إقليم كردستان وقد تم تصفية (٥٢) ملاحظة منها ولا زالت (٤٨٢) ملاحظة أما قيد التصفية أو لم يتم اتخاذ إجراء بصدها والكشوفات المرفقة (١، ٢، ٣، ٤) تبين تفاصيلها والجدول أدناه يبين عدد الملاحظات ونسبها المئوية:

التفاصيل	العدد	مصفاة	قيد التصفية	لم يتخذ إجراء بها
الملاحظات الكلية	٥٣٤	٥٢	١٣٣	٣٤٩
النسبة المئوية %	١٠٠ %	١٠ %	٢٥ %	٦٥ %

ب - الجدول أدناه يبين عدد الملاحظات ونسبها المئوية حسب درجة الخطورة حيث لا زالت هناك (٢٦٠) ملاحظة عالية الخطورة و(٢٠١) ملاحظة متوسطة الخطورة و (٢١) ملاحظة منخفضة الخطورة لم يتم تصفيتها.

التفاصيل	العدد	عالية الخطورة	النسبة	متوسطة الخطورة	النسبة	منخفضة الخطورة	النسبة
الملاحظات الكلية	٥٣٤	٢٩٣	٥٥ %	٢١٩	٤١ %	٢٢	٤ %
الملاحظات المصفاة	٥٢	٣٣	٦٣ %	١٨	٣٥ %	١	٢ %
الملاحظات المتبقية	٤٨٢	٢٦٠	٥٤ %	٢٠١	٤٢ %	٢١	٤ %

ولا زالت المتابعة مستمرة مع الإدارات المعنية بخصوص الملاحظات المتبقية والبالغة (٤٨٢) ملاحظة.

ج - الملاحظات المشتركة للوزارات والمحافظات

من خلال دراستنا لتقرير شركة (ارنست ويونغ) لسنة ٢٠١٢ ، أتضح وجود البعض من الملاحظات الجديدة المشتركة بين عدد من الوزارات والمحافظات لم تقم شركة التدقيق بإظهارها كملاحظات مشتركة في تقريرها النهائي المقدم إلينا وكما مبين أدناه:

ت	الملاحظة	الجهة (الوزارة و تشكيلاتها، جهة مستقلة / محافظة)
أولا	التأخر في توقيع العقد خلال مراجعتنا لأليات بعض العقود لاحظنا مرور أكثر من ١٤ يوم بين تاريخ الإحالة وتاريخ العقد.	الشركة العامة للتصميم والاستشارات الهندسية الموارد المائية ، الهجرة والمهجرين، الوقف المسيحي، الكهرباء، الشركة العامة للسكك الحديد العراقية ، المنشأة العامة للطيران المدني
ثانيا	المدد الإضافية الممنوحة للشركات من خلال مراجعتنا لعينة من العقود الخاصة بالمشروع لاحظنا إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقدة معها لتنفيذ المشروع يتجاوز في بعض الحالات مدة العقد الأصلية، إن سبب ذلك هو وجود تدخل بين الأعمال المنفذة والخاصة بالمشروع وعدم تهيئة موقع العمل بالكامل. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات وبالتالي تعطيل تنفيذ المشاريع بشكل كبير والتأخر في إنجازها	الشركة العامة للتبوغ والسكائر ، الزراعة ، الثقافة ، حقوق الإنسان ، الشركة العامة للسكك الحديد العراقية، محافظة النجف ، أمانة بغداد
ثالثا	الكلفة التخمينية خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة ، لاحظنا عدم وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية لبعض العقود والذي يعد مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ - أولا - ب) والتي تنص على ضرورة مراعاة وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع ضمن دراسة تقرير الجدوى بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسيه العقود.	الموارد المائية التربية الهجرة والمهجرين العلوم والتكنولوجيا
رابعا	عدم وجود هيكل تنظيمي مصادق عليه خلال زيارتنا للوزارة لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي مصادق عليه من مجلس الوزراء.	الخارجية ، الكهرباء، الهجرة والمهجرين، ديوان الوقف السني
خامسا	قسم الرواتب خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب ، لاحظنا قيام بعض الموظفين بتحويل موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة دون وجود أي تفويض أو وثيقة رسمية مكتوبة تؤكد صحة تلك التحويل بشكل رسمي ، أن تلك التحويل هي مهمة للتأكد من أن الذين يستلمون رواتب الموظفين بالنيابة هم فعلا مخولين بشكل رسمي .	الزراعة الهجرة والمهجرين حقوق الإنسان العدل
سادسا	تدني نسب إنجاز مشاريع الموازنة الاستثمارية من خلال مراجعتنا لاحظنا أن نسب إنجاز مشاريع الخطة الاستثمارية متدنية.	العدل ، الهجرة والمهجرين ، الداخلية ، الشركة العامة للسكك الحديد العراقية، الوقف المسيحي، الوقف الشيعي، محافظة واسط، محافظة النجف، محافظة كربلاء

وقد تم الإشارة إلى رد الإدارة ومتابعة الهيئات الرقابية عن الملاحظات الواردة أعلاه وضمن الملاحظات الخاصة بكل وزارة.

د - الملاحظات الخاصة بالوزارات والمحافظات

اولا - وزارة المالية

(١) دليل الإجراءات والسياسات (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا حظنا إن صندوق تنمية العراق لا يمتلك سياسات وإجراءات رسمية تفصيلية تغطي كافة مجالات عملياته. إن وزارة المالية وبشكل دوري تصدر بعض التوجيهات المحاسبية لتبني الإجراءات الواجب إتباعها عند انجاز مهام معينة. مع ذلك، فإن هذه التوجيهات غير شاملة ولا تغطي كافة جوانب عمليات الصندوق. كما أن هذه التوجيهات لم يتم إكمالها بحيث تمثل دليل شامل للإجراءات والسياسات ليتم استخدامها بسهولة من قبل الموظفين ضمن أنشطة الصندوق].

رد الإدارة:

قدمت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣ التعديل الثاني للنظام الداخلي لوزارة المالية لسنة ٢٠١٠ والذي تضمن مهام عمل وأقسام دائرة المحاسبة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن تعديل النظام الداخلي للوزارة وذكر مهام قسم إدارة النقد لا يمثل دليل للإجراءات والسياسات لإدارة الصندوق وإنما فقط حدد مهام عمل القسم الذي من ضمن أعماله تسجيل معاملات الصندوق.

(٢) النظام المحاسبي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا إن النظام المحاسبي الحكومي الموجود المتعلق بإجراءات المحاسبة لا يتضمن نظام معلومات إدارية ورقابة داخلية ولا يتوافق مع حجم وهيكلية الصندوق الحالية، ويعتبر هذا النظام قديم مقارنة مع التقنيات والممارسات الحديثة المتبعة. لقد علمنا أن الحكومة العراقية تطبق حاليا تغييرات كاملة في نظام المحاسبة الالكتروني للأقسام المالية].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣، أن النظام المحاسبي (FMIS) تم تطبيقه سابقا خلال عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٠٨ وتوقف العمل به بسبب عملية اختطاف الخبراء من دائرة تكنولوجيا المعلومات إضافة إلى ذلك أن النظام غير متكامل ولا يستوفي كافة متطلبات دائرة المحاسبة من موازين المراجعة للوحدات الحسابية وخزائن المحافظات وعدم وجود تقارير لمتابعة السلف والأمانات وكذلك تحديد الصلاحيات للدوائر ومشاكل أخرى تخص التخصيص والمصروف الفعلي ونقص في التقارير التحليلية للحسابات، علما أن هناك مراحل لاستكمال النظام المحاسبي حيث يتم مناقشة هذه المشاكل في اجتماع المعنيين بالنظام لوضع الحلول المناسبة لغرض استكماله.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أنه سبق وإن اعترض الديوان على هذا النظام بسبب عدم اكتماله ووجود نقاط خلل تواجه الإدارات عند تطبيقه وهناك فعلا مناقشات مستمرة بخصوصه.

(٣) السجلات المحاسبية للصندوق (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا إن السجلات المحاسبية للصندوق تستند على المعلومات التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي والبيانات المالية الشهرية المرسلة من قبل البنك المركزي العراقي إلى وزارة المالية. هذه المعلومات تقتصر على عمليات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك - الحساب الرئيسي فقط. نتيجة لذلك، لا يتوفر لدى الصندوق سجلات محاسبية متكاملة لدعم أرقام البيان المالي والإيضاحات المتعلقة بها للسنوات المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩. إن بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية تم تجميعه من الكشوفات الشهرية للمقبوضات والمدفوعات النقدية للحساب البنكي الرئيسي للصندوق المدار من قبل البنك المركزي العراقي، الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية، كشوفات بنك الاحتياطي

الفيدرالي في نيويورك والمعلومات المالية الأخرى المحتفظ بها من قبل وزارة المالية وكتب التأيد المستلمة من الأطراف الأخرى. خلال شهر تموز ٢٠٠٧، قامت وزارة المالية باستحداث قاعدة بيانات مخصصة للصندوق بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق ضمنها. ما زال العمل جاريا على مطابقة الأرصدة الافتتاحية للصندوق].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣، تم اعتماد آلية خلال الأعوام (٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢) بإجراء التسويات القيدية لحركة المدفوعات والمقبوضات في الصندوق من خلال مسك مجموعة سجلات محاسبية نظامية وأصولية وهي محاسبة (٨٦ و ٦ و ٤ و ٢) وحسب الضوابط القانونية والشكلية للنظام المعمول به في وزارة المالية وان المطابقة الشهرية تتم مع البنك المركزي العراقي لمعالجة كافة الاختلافات الظاهرة في الكشف الوارد من قبل البنك المركزي العراقي مع الكشف الوارد من قبلهم .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم مسك مجموعة دفترية ومستندية من قبل ادارة النقد في دائرة المحاسبة لاثبات المعاملات المالية الخاصة بحركة الصندوق ، الا انه لا زالت عملية التسجيل تعتمد على المعلومات والبيانات المالية الشهرية المرسله من قبل البنك المركزي العراقي الى وزارة المالية والتي تقتصر على معاملات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك - الحساب الرئيسي فقط ، كما ان المجموعة الدفترية والمستندية الجديدة للصندوق لا زالت غير متكاملة من الناحية الشكلية والقانونية . وقد تم الاشارة الى ذلك في التقرير الرقابي المرقم (١١٥٦٦) والمؤرخ في ٢٩/٥/٢٠١٢ الفقرة (١٠/ب).

(٤) إعداد التقارير والبيانات المالية للصندوق (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا أن وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لا يقومان بإعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق بشكل كامل على أساس شهري وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام " إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي" . حيث يقوم البنك المركزي العراقي بإعداد تقرير شهري يبين المقبوضات والمدفوعات للحساب الرئيسي للصندوق فقط ولا يتضمن الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك ، إن سجلات وزارة المالية لا تشمل جميع المعلومات المالية التي ينبغي الإفصاح عنها في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي". خلال شهر تموز ٢٠٠٧، قامت وزارة المالية باستحداث قاعدة بيانات مخصصة للصندوق بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق ضمنها. ما زال العمل جاريا على مطابقة الأرصدة الافتتاحية للصندوق].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣، أن قسم إدارة النقد يقوم بإعداد بيانات المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق تنمية العراق على أساس شهري ويقوم بإعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي على ضوء الكشوفات الواردة من البنك المركزي العراقي ويتم تزويد لجنة الخبراء الماليين بالتقارير شهريا.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بخصوص عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام ، علما أن كشوفات التدفقات الشهرية المعدة من قبل قسم إدارة النقد هي بنفس تفاصيل بيان المقبوضات والمدفوعات.

(٥) التأمينات النقدية لدى البنوك المراسلة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال عملية التدقيق لاحظنا، إن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا يحتفظان بسجل يبين التأمينات النقدية القائمة المدفوعة من الصندوق بالنيابة عن الوزارات العراقية. إن التأمينات النقدية لخطابات الاعتماد لدى البنوك المراسلة لا تعتبر جزء من أرصدة الصندوق النقدية لأنه

لا يتم السيطرة عليها من قبل الصندوق ومقيدة لدفعات لصالح خطابات اعتماد قائمة لصالح مجهزين. ومع ذلك، التأمينات النقدية تعتبر من موجودات الصندوق وأي نقد فائض بتاريخ نهاية خطاب الاعتماد يجب أن يعاد إلى حساب الصندوق].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣، تم اعتماد النظام الآلي لإجراء العمليات الخاصة بالتأمينات النقدية خلال عام ٢٠١٢.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية، أن النظام تم تطبيقه من بداية عام ٢٠١٢ إلا أنه ولغاية تاريخه لم يصدر أي تقرير يبين نتائج التطبيق.

(٦) تمويل حساب وزارة المالية الجاري من صندوق التنمية للعراق (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا توجد حاليا اتفاقية مكتوبة بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي تبين آلية تغذية حساب وزارة المالية الجاري رقم (٧٠٠٠٩) لدى البنك المركزي العراقي من صندوق التنمية للعراق ، حيث تتم تغذية حساب وزارة المالية الجاري لدى البنك المركزي عن طريق قيام البنك المركزي بتحويل المبلغ بالدولار الأمريكي المراد تغذيته من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حساب البنك المركزي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وإيداع ما يعادل المبلغ المحول بالدينار العراقي في حساب وزارة المالية بسعر صرف حسب سعر المزاد بتاريخ إيداع المبلغ في حساب وزارة المالية الجاري مطروحا منه ١٥ دينار عراقي لكل دولار كعمولة لصالح البنك المركزي العراقي].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣، تم إعداد اتفاقية ولا زالت قيد الدراسة والتوقيع ، حيث اقترحت دائرة الدين العام في وزارة المالية بعقد اجتماع ثاني مشترك مع البنك المركزي العراقي لمناقشة الفقرات الواردة في مسودة الاتفاقية بشكل مفصل والمرسلة بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٥٥) في ١٦/٧/٢٠١٢.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان البنك المركزي العراقي بين بموجب مذكرته المرقمة (٥١٥٤/٢/٥) والمؤرخة في ١٩/١٢/٢٠١٣، انه تم اعداد مسودة الاتفاقية وتم ارسالها الى وزارة المالية بتاريخ ١٦/٧/٢٠١٣ لغرض بيان أية ملاحظات بشأنها من قبل الوزارة وقد وردت الاجابة بتأشير ملاحظتها عن فقرة واحدة فقط والمتعلقة بادارة البنك المركزي العراقي للدين القديم المترتب بزمه الوزارة وتمت الكتابة الى الوزارة مرة ثانية لبيان ملاحظاتها عن كافة الفقرات الواردة في الاتفاقية لغرض عقد اجتماع مشترك بين الوزارة والبنك المركزي العراقي لمناقشة ما ورد بها ولم ترد اجابة وزارة المالية عن ذلك لغاية تاريخه.

(٧) إصدار خطابات الاعتماد بالنيابة عن المؤسسات الحكومية ذات التمويل الذاتي (منخفضة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن هناك مؤسسات حكومية ذات تمويل ذاتي تابعة لبعض الوزارات تعمل على تحويل الأموال إلى الحسابات الجارية لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي وبعد ذلك يتم فتح خطاب الاعتماد عن طريق أرصدة الصندوق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ونتيجة لذلك، خلال السنوات المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، تم دفع مبالغ لخطابات اعتماد لوزارات معينة غير مشمولة في موازنة الدولة الفدرالية الممولة من الصندوق . وبالمقابل استملت وزارة المالية دفعات مقدمة ولم يتم إيداعها في حسابات الصندوق وقد تم إيداعها في حساب وزارة المالية رقم (٣٠١١٦) لدى البنك المركزي العراقي.

والآتي أمثلة على المؤسسات التي يتم فتح خطابات اعتماد بالنيابة عنها:

- الشركة العامة للمنظومات / وزارة الصناعة.
- الشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ وزارة الزراعة.
- شركة نفط الجنوب/ وزارة النفط.

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣، أن الآلية المعتمدة بتحويل المبالغ للدوائر الممولة ذاتياً يتم من خلال فتح اعتماد من قبل المصرف العراقي للتجارة مباشرة دون تحويل من قبل الوزارة ما يعادل المبلغ بالدولار الأمريكي باستثناء عقود وزارة النفط يتم التحويل إلى المصرف العراقي للتجارة لغرض فتح اعتماد مستندي لتلك الدائرة بالدينار العراقي وتقوم وزارة المالية بتحويل ما يعادله بالدولار الأمريكي.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان ما ورد بأجابة دائرة المحاسبة / إدارة النقد تمثل آلية فتح الاعتمادات المستندية ، وتم مفاتحة الدائرة اعلاه بموجب مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (و/١٥٨/٦) والمؤرخة في ٢١/١١/٢٠١٣ لبيان رأيها بملاحظة شركة التدقيق وقد اكدت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب مذكرتها المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/١٢/٢ بأنه ليس لها علاقة سواء كانت الدائرة ممولة ذاتياً او مركزياً حيث ان خطابات الضمان تتم بين طرفي العقد .

(٨) متابعة تحصيل مبلغ محجوز في الخارج (منخفضة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال عملية تدقيقنا ،لاحظنا انه تم حجز مبلغ ٤٠٠,٨٨٦,١٠ دولار أمريكي من مبيعات صادرات النفط بقرار من قبل محكمة روما- ايطاليا بتاريخ ٢٣ اذار ٢٠٠٦ نتيجة لقضية ضد وزارة التخطيط العراقية. إن الحكومة العراقية تعتقد أن قرار الحجز لا يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)].

رد الإدارة :

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣، أن الإجراءات مستمرة بخصوص الموضوع وقد تم إرسال كافة الأوليات إلى وزارة العدل / الدائرة القانونية بموجب الكتاب المرقم (٥٦١٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٩ والإجراءات مستمرة من قبلهم.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، علماً ان دائرة المحاسبة / إدارة النقد خاطبت وزارة العدل / الدائرة القانونية بموجب الكتاب المرقم (٢٥٤٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٢ طلبت بموجبه بيان الموقف النهائي بشأن استحصال المبلغ المحجوز عن مبيعات صادرات النفط والتأكيد على كتاب الدائرة المرقم (٥٦١٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٩.

(٩) مدفوعات الصندوق الخاصة بالوزارات العراقية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لحسابات الصندوق، لا حظنا إن الحساب الجاري لوزارة المالية رقم (70009) بعملة الدينار العراقي لدى البنك المركزي العراقي يستخدم لإيداع التحويلات من الصندوق والتحويلات الأخرى الناتجة من تعاملات وزارة المالية مع الوزارات الأخرى التي ليس لها علاقة بالصندوق. حيث إن المدفوعات من هذا الحساب والخاصة بالصندوق غير مفصولة عن تعاملات أخرى ليس لها علاقة بالصندوق، لذلك يتعذر تحديد إجمالي المدفوعات من الصندوق ورصيد أول وآخر المدة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣، أن هناك حساب مفتوح لدى البنك المركزي العراقي بالرقم (٣٠١٦٤٠) بالدولار الأمريكي وهو حساب خاص لصندوق تنمية العراق الغرض من فتحه هو حصر كميات الدولار المحولة من حساب الـ (DFI) ومن ثم يتم التحويل الى الحسابين (٣٠٠٣٤٩) بالدولار و (٧٠٠٠٩) بالدينار.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم تزويدها بتأييد الارصدة كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ للحسابين (٣٠٠٣٤٩) بالدولار و (٧٠٠٠٩) بالدينار من البنك المركزي العراقي والبالغين (١٠٧٠٦٣٥٧٢٠) دولار (مليار

وسبعون مليون وستمائة وخمسة وثلاثون ألف وسبعمائة وعشرون دولار) و (٤٠١٣٢١٧٦١٣٧٥٢) دينار (اربعة تريليون وثلاثة عشر مليار ومائتان وسبعة عشر مليون وستمائة وثلاثة عشر ألف وسبعمائة واثنان وخمسون دينار) على التوالي في حين لم يتم تزويدها بتأييد الرصيد للحساب المرقم (٣٠١٦٤٠) الخاص بحساب صندوق تنمية العراق (DFI) .

(١٠) التسوية بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا، إن وزارة المالية لا تعد تسوية شهرية حسب سجلاتها وسجلات الوزارات للدفعات التي يتم تمويلها من الصندوق للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣، أن إجراء مطابقات بصورة فصلية تؤدي إلى زخم وإرباك في العمل مما يتطلب سحب كارتات التمويل لمطابقة الدفعات مع الحسابات وإصدار كتب التأييد ، علما أن قسم النظام اللامركزي يقوم بمطابقة الحساب الجاري بموجب سجل يتم مسكه من قبل كل هيئة لمطابقة الحساب الجاري للدوائر والمؤسسات المرتبطة بدوائر المحاسبة اللامركزي ومتابعة الدفعات الشهرية مع قسم الأمور النقدية.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن تبرير دائرة المحاسبة بعدم إجراء المطابقة غير مقبول وذلك لأنه لا يمكن إجراء المطابقة بعد ترحيل التمويلات إلى الحاسبة وبذلك لا يحتاج الأمر إلى الكارتات كما أن مطابقة قسم اللامركزي لا تبين التمويل على أساس الدفعات ، مما يتوجب على الوزارة سرعة تلافي ذلك خلال عام ٢٠١٣.

(١١) عدم المطابقة بين أقسام ووحدات دائرة المحاسبة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا عدم وجود مطابقات بين أقسام ووحدات دائرة المحاسبة وكمثال على ذلك :

قامت وزارة المالية بتمويل بيت الحكمة بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١١ وبمبلغ قدره ٢٧٣ مليون دينار عراقي. تم تسجيل التمويل من قبل قسم الأمور النقدية على حساب وزارة الثقافة، قسم إدارة النقد قام بتسجيل التمويل على حساب مجلس الوزراء بينما وحدة الحسابات النقدية قام بتسجيل التمويل على حساب ديوان الرئاسة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣، فيما يخص بيت الحكمة تم تغيير ارتباط هذه الدائرة من سنة ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١١ عدة مرات بفك ارتباطها من وزارة الثقافة مرة وارتباطها بديوان الرئاسة ومرة فك ارتباطها من ديوان الرئاسة وارتباطها بمجلس الوزراء وان تمويلها يتم من (الباب ٥ قسم ١) . علما أن التمويل لا يتأثر لأنه يقيد باسم (بيت الحكمة) ويظهر في حسابات النقدية باسم (بيت الحكمة) ويوجد لدى قسم النقدية كارت تمويل يخص الدائرة نفسها باسم (بيت الحكمة) ولدى إجراء المطابقة والتي تتم بين حسابات النقدية والتمويل لمطابقة الدفعات الممولة كل ستة أشهر يتم تزويد قسم اللامركزي وقسم الخطة الاستثمارية وقسم تدقيق الخزائن بجداول حساب التمويل للدوائر والوزارات كل ستة أشهر ليتم مطابقتها مع موازين مراجعة الدوائر والوزارات بطلب تأييد أرصدة حساباتهم الجارية من قسم إدارة النقد / حسابات نقدية ويتم تزويدهم بها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن عدم إجراء المطابقات يؤدي إلى ظهور فروقات بأرصدة بعض الحسابات بين الأقسام ووحدات دائرة المحاسبة وان دائرة المحاسبة / ادارة النقد لم تبين باجابتها تأثير الاختلافات التي تحدث في تغيير ارتباط بعض الدوائر في سجلاتها وانما اكدت فقط على

اجراء مطابقات بين اقسام دائرة المحاسبة للمبالغ الممولة مع موازين المراجعة لكل وحدة حسابية ومطابقة الرصيد النقدي مع قسم توحيد الحسابات لاصدار الحساب الختامي. .

(١٢) مهام قسم الأمور النقدية في دائرة المحاسبة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا عدد من النقاط المتعلقة بقسم الأمور النقدية تتطلب الاهتمام :

- يقوم القسم بتسجيل مبالغ التخصيصات والتمويلات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وحسب الموازنة المخصصة بشكل يدوي.
- الكثير من المعاملات لم تكن منظمة جيدا مما يؤدي إلى مواجهة صعوبة في دراستها.

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٤) والمؤرخة في ٢٨/٧/٢٠١٣، فيما يخص استخدام النظام الآلي ووضع برنامج لغرض تنظيم معاملات التمويل، تم تكليف قسم الحاسبة الالكترونية في دائرة المحاسبة للقيام بذلك ، وقد تم البدء بتسجيل مبالغ التخصيصات والتمويلات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى بشكل آلي إضافة إلى التسجيل اليدوي وان كافة المعاملات الخاصة بالتمويل منظمة بصورة جيدة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة وحسب المتابعة مع قسم الحاسبة الالكترونية في دائرة المحاسبة تبين انه قد تم تنفيذ البرنامج.

نظام المعلومات في وزارة المالية

(١) عدم وجود نظام حماية - نظام الدينار العراقي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا انه لا يوجد قائمة رئيسية للدخول إلى قاعدة بيانات نظام صندوق التنمية للعراق المطبق في قسم المحاسبة التابع لوزارة المالية، علاوة على ذلك، فان الطريقة الوحيدة للدخول إليه هو عن طريق تشغيل البرامج المكتوبة من قبل المبرمج والتي لا يجوز للمستخدم العادي الاطلاع عليها من خلال مايكروسوفت أكسس ٢٠٠٧ وأيضا لاحظنا بأنه يمكن لأي شخص الدخول وتشغيل النظام وذلك بسبب عدم وجود نظام سرية للدخول إليه].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣، توجد واجهة رئيسية يتم من خلالها الدخول إلى النظام مع وجود كلمة سر خاصة بالبرنامج يتم من خلالها الدخول إلى مفردات النظام.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث قام الفريق المكلف بفحص نظام الحماية في نظام المعلومات وتم التأكد من وجود نظام سرية للدخول متمثل بكلمة مرور محددة لكل من جهاز الحاسبة والنظام.

(٢) صلاحيات المبرمج لتعديل البيانات- نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا إن مبرمجي الأنظمة لهم الصلاحية المطلقة في الوصول إلى وتعديل قاعدة بيانات نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي لصندوق التنمية للعراق حيث تمكنهم الصلاحيات الممنوحة وفق النظام من تغيير كافة المعطيات في قاعدة البيانات دون وجود محددات لذلك].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد / أن مبرمجي الأنظمة يقومون بإجراء التعديلات اللازمة حسب متطلبات الإدارة ولا يمكنهم إجراء أي تعديل أو تغيير إلا في حالة اعتراض الإدارة على البرنامج.

- قسم الحاسبة / يتم التغيير أو التعديلات التي تطرأ على قاعدة البيانات من خلال الواجهات الرئيسية للبرامج وليس من قاعدة البيانات.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن مبرمجي الأنظمة لهم الصلاحية في الوصول إلى وتعديل قاعدة البيانات من قبل الجهة المصممة لها في ظل طلبات التعديل من القسم المعني ومن قبل شخص مخول بالقيام بتلك التعديلات وفقاً لموافقة أصولية تسمح بذلك ولم تبين ملاحظة شركة التدقيق مدى تأثير تلك الصلاحية على دقة التقارير التي تقدمها الأنظمة.

(٣) توثيق تعديلات النظام - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا عدم وجود نظام لتوثيق التعديلات التي يتم إجراؤها على نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي. إضافة إلى ذلك فإن عملية توثيق المعلومات الخاصة بعملية برمجة الأنظمة غير فعالة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد / يتم توثيق التعديلات الحاصلة على النظام.
- قسم الحاسبة / تم العمل بآلية توثيق كافة التعديلات التي تم إجرائها على الأنظمة (٧٠٠٠٩) و (٣٠٠٣٤٩).

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث يوجد سجل يدوي يحتوي على التعديلات التي يقوم بها المبرمجون للمتابعة وتدقيق الاجراءات والمراجعات لهذه التعديلات ومصادقة القسم المعني على تلك التعديلات.

(٤) إجراءات طلب تعديل النظام - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا عدم وجود إجراءات موحدة يتبعها مستخدمي نظام الدينار العراقي والدولار الأمريكي لصندوق التنمية للعراق فيما يختص بطلبات تعديل وصيانة وتطوير الأنظمة. وفي أغلب الأحيان تكون تلك الطلبات شفوية. بدون طلب رسمي لعمل التعديل والتطوير على برنامج النظام، يصبح النظام معرض للمخاطر، حيث إن بعض التعديلات قد لا تكون صحيحة، أو لم يتم اختبارها بشكل كافٍ قبل تطبيقها. وللمساعدة في ضمان الحصول على هذه الأهداف، يجب تطوير وتطبيق عملية توثيق التعديلات المطلوبة من قبل المستخدم].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣، سيتم تدوين تلك الطلبات الخاصة بتعديل وصيانة وتطوير الأنظمة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الدائرة لم تتخذ أي إجراء بصدها مما يجعل كل الخطوات التي اتخذتها المالية والمبررات المقدمة سابقاً عرضة للخطر وغير كافية لمواجهة أي تلاعب.

(٥) الدخول إلى البرنامج - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا إن مبرمجي الأنظمة لهم السيطرة الكاملة على برامج نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي لصندوق التنمية للعراق، حيث يقوم المبرمج بكافة عمليات إدارة وتطوير ودعم النظام. إن هذه العمليات تقع ضمن اختصاصات مختلفة وبالتالي فإن إمكانية عمل تعديلات غير موافق عليها مسبقاً بدون أن يتم اكتشاف ذلك تصبح عالية].

رد الإدارة:

- أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة بما يلي:
- قسم إدارة النقد / إن مبرمجي الأنظمة يقومون بإجراء التعديلات اللازمة حسب متطلبات الإدارة ولا يمكنهم إجراء أي تعديل أو تغيير إلا في حالة اعتراض الإدارة على البرنامج.
 - قسم الحاسبة / انه سياق العمل المتبع بالاتفاق مع القسم المستفيد.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان مبرمجي الانظمة لهم الصلاحية في الوصول الى وتعديل قاعدة البيانات على ان يتم تحديد شخص مخول للقيام بتلك التعديلات وفقا لموافقة اصولية تسمح بذلك.

(٦) حماية معلومات الأنظمة - أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (عالية/مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [أشارة إلى إمكانية الوصول المباشر إلى أجهزة الحاسوب الخاصة بأنظمة صندوق التنمية للعراق، لوحظ ما يلي:
- مشغل الأقراص المرنة مفعل.
 - مشغل الأقراص المدمجة مفعل.
 - مشغل الذاكرة المتنقلة مفعل.
 - مستخدم النظام له صلاحيات كاملة على الحاسوب الخاص بالنظام.
 - إن الاستخدام غير المقيد للأقراص والذاكرة المتنقلة بالإضافة إلى الصلاحيات الكاملة الممنوحة للمستخدم يزيد من احتمالية انتشار الفيروسات . واحتمالية استخدام برامج غير مصرح بها فضلا عن إمكانية نسخ المعلومات السرية والحساسة].

رد الإدارة:

- أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة بما يلي:
- قسم إدارة النقد / إن بقائها مفعلة يعود إلى احتياج نسخ إضافية لغرض الحفظ وكذلك يتم استخدام الحاسبة لأغراض أخرى كالطباعة.
 - قسم الحاسبة / الفقرات (١ ، ٢ ، ٣) من ملاحظة شركة التدقيق هو لغرض الاحتفاظ بنسخ إضافية خارج الجهاز ، إن الحاسبة قد تستخدم لأغراض الطباعة أو أي عمل آخر.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان بقاء مشغل الاقراص والذاكرة المتنقلة مفعلة يساهم في وضع آلية الاحتفاظ بنسخ احتياطية من تلك البيانات على الوسائط القابلة للنقل ومن قبل الاشخاص المخولين فقط مع التأكيد على عدم تفعيل تلك المشغلات ووجود ضوابط تضمن عدم الدخول الى بيئة العمل من قبل الاشخاص غير المخولين وتحديد أوقات وأسماء المستخدمين لتلك الانظمة.

(٧) تحديثات نظم التشغيل- أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (متوسطة/مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن نظم التشغيل المتعلقة بأنظمة صندوق التنمية للعراق لا يتم تحديثها بشكل دوري حسب آخر التحديثات التي تصدر على شبكة الانترنت من قبل شركة مايكروسوفت. إن ذلك يزيد من مخاطر إمكانية استغلال نقاط الضعف في نظم الحماية الخاصة بنظام التشغيل].

رد الإدارة:

- أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة ، إن الموضوع يخص دائرة تكنولوجيا المعلومات ويعتبر من مهامها ، وقد بررت دائرة تكنولوجيا المعلومات ملاحظة شركة التدقيق بعدم وجود شبكة الانترنت في القسم وحسب اخر التحديثات التي تصدر على شبكة الانترنت لكون النسخ المستخدمة غير أصلية .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث تبين من خلال المتابعة أن نظم التشغيل المتعلقة بأنظمة صندوق تنمية العراق لا يتم تحديثها بشكل دوري حسب آخر التحديثات التي تصدر على شبكة الانترنت لكون النسخ المستخدمة غير أصلية وان تبرير دائرة تكنولوجيا المعلومات غير مقنع.

(٨) سياسات وإجراءات تقنية المعلومات - أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا عدم وجود دليل سياسات وإجراءات موثق لتقنية المعلومات وذلك لإدارة نظم المعلومات والبنية التحتية لتقنية المعلومات. بدون تطوير سياسات وإجراءات شاملة لتقنية المعلومات، ستجد المؤسسة انه من الصعوبة أن تدير بشكل فعال ومستمر نشاطات تقنية المعلومات وتسيطر على مخاطر الأعمال المتعلقة بها وتطوير عملياتها اللازمة لتحقيق الأهداف الداخلية والخارجية].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد / فيما يخص المستخدمين وصلاحيات الدخول لا يوجد سوى مستخدم واحد يعمل على النظام ولديه كافة الصلاحيات سواء حذف بيانات أو تعديل بيانات ، وفيما يخص تعديل البرامج فيتم من قبل المبرمج الموجود في القسم.
- قسم الحاسبة / لا يوجد دليل سياسات وإجراءات موثق لتقنية المعلومات .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لم يتم اتخاذ أي إجراء مع التأكيد على ضرورة اعتماد إجراءات لإدارة تقنية المعلومات والحد من المخاطر المرافقة لها.

(٩) الوصف الوظيفي - أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا عدم وجود دليل رسمي وموثق للتوصيف الوظيفي، والذي يشرح بصورة واضحة مسؤوليات ومهام كل وظيفة وكذلك المؤهلات والمهارات التقنية التي يجب توافرها في الكادر. بدون تطوير دليل التوصيف الوظيفي بحيث يتم تحديثه بشكل دوري، سيكون من الصعب على الإدارة توزيع حمل العمل على الأشخاص أو الموظفين المناسبين لتلك الأعمال والذي يؤدي إلى التداخل غير المناسب في تنفيذ المهام. باستمرار عملية تعيين الكوادر من الممكن أن تزيد المشكلة بسبب كون الكادر الجديد لا يمتلك الدراية الكافية بما هو متوقع منه أو المخاطر الناتجة من كونهم ليسوا ملائمين للأعمال المناطة بهم، حيث إن ذلك يؤدي إلى عدم كفاءتهم في تنفيذ المهام].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد / هناك موظف مختص بإدخال البيانات و شخص بديل عنه ويتم التحديث من قبل المبرمج عند الحاجة.
- قسم الحاسبة/ يوجد دليل رسمي للتوصيف الوظيفي للمهام والمسؤوليات لكل وظيفة ولكن ليس بالضرورة وجودها في الكادر.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن هناك إجراءات للتوصيف الوظيفي لكافة اقسام الوزارة وبشكل عام.

(١٠) التدقيق الداخلي لتقنية المعلومات- أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويفت (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا بأنه لا يوجد تدقيق داخلي لتقنية المعلومات وذلك لمراجعة النشاطات التي تقوم بها بالإضافة إلى ضمان وجود السيطرة الفعالة. الإدارة قد لا تكون متأكدة من فعالية أداء التدقيق الداخلي في المناطق التي تعتمد على وجود أنظمة المعلومات. وكذلك عدم وجود عملية تقييم مستقلة يؤدي إلى عدم قدرة الإدارة على ضمان إن برامج ومعدات تقنية المعلومات يتم استخدامها بشكل فعال بحيث يتم المحافظة على سرية البيانات].

رد الإدارة:

- أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة بما يلي:
- قسم إدارة النقد / لا يوجد تدقيق على عملية إعداد البرنامج حيث تم إعداد البرنامج الخاص بصندوق تنمية العراق خلال عام ٢٠٠٧ وفق النموذج المعتمد من المدقق الخارجي ويتم تزويد لجنة الخبراء الماليين بالتقارير الشهرية.
 - قسم الحاسبة / يوجد تدقيق داخلي لتقنية المعلومات من حيث مراجعة النشاط وضمان وجود سيطرة فعالة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت عدم وجود تدقيق داخلي لتقنية المعلومات وعدم وجود عملية تقييم لعمليات وأنشطة تقنية المعلومات مما يتطلب تحديد مدقق داخلي مستقل اداريا يقوم بفحص وتدقيق أنشطة تقنية المعلومات والاهتمام في تطبيق المعايير الدولية والمحلية والمتعلقة بها للحفاظ على أمن وسلامة المعلومات.

(١١) عملية تغيير المقاييس وتطبيق التعديلات - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا على نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي، لاحظنا أن تغيير المقاييس الخاصة بواجهات وتقارير الأنظمة يتطلب الدخول إلى البرامج لعملها وتعديلها بالنظر إلى الآلية المتبعة حالياً، يتشكل خطر حدوث خطأ ما في ظل ابسط تغيير في المقاييس الخاصة بواجهات وتقارير الأنظمة يؤثر على البرامج الأساسية والذي يؤدي إلى التأثير على كمالية وفعالية وسرية البيانات].

رد الإدارة:

- أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة بما يلي:
- قسم إدارة النقد / إن تغيير المقاييس الخاصة بواجهات وتقارير الأنظمة يتطلب الدخول إلى البرنامج لإجراء هذه التغييرات.
 - قسم الحاسبة / حسب أهمية التغييرات والتعديلات الخاصة بالأنظمة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن التعديلات والتغييرات التي تجرى على الأنظمة تتم وفق متطلبات حاجة العمل من قبل الجهة المستفيدة في حالة أستلام النظام بشكل نهائي من الجهة المصممة لها وعلى ان يتم تحديد شخص مخول بالقيام بتلك التعديلات وفقاً لموافقة اصولية من الجهات العليا.

(١٢) تعديل البرامج - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [فيما يتعلق بتعديل البرامج، لاحظنا ما يلي:
- لا يتم تسجيل التعديلات التي تتم على الأنظمة.
 - لا يوجد وصف لماهية التعديل.

- لا يوجد معايير لتسمية متغيرات الأنظمة.

- لا يتم عمل إصدارات للبرامج.

من دون وجود منهجية لتسجيل التعديلات فإن الإدارة لن تكون قادرة على ضمان أن التعديلات التي تجرى على الأنظمة موافق عليها وتم اعتمادها. بالإضافة إلى ذلك، مع عدم وجود معايير لتسمية المتغيرات وإصدارات البرامج فإن قسم تكنولوجيا المعلومات سيجد صعوبة في تحديد آخر تعديل أو تحديث تم على الأنظمة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد / إن البرامج المعدة في قسم إدارة النقد من قبل المبرمج والذي يقوم بالإشراف على هذه البرامج حيث يتم إجراء التعديلات عند الحاجة .
- قسم المحاسبة / يوجد كافة المتطلبات فيما يخص الفقرات.

متابعة الهيئة:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) و(٢) من الملاحظة/ يتم مسك سجل يدوي للتعديلات التي يقوم بها المبرمجون يتضمن وصف ماهية التعديل.
 - فيما يخص الفقرة (٣) و (٤) من الملاحظة/ فأنها تؤيد عدم وجود أي تعديلات على البرامج من حيث تحديد المعايير لتسمية المتغيرات .
- مما يتطلب الاهتمام بتطبيق المعايير الدولية والمحلية المتعلقة بتعديل البرامج.

(١٣) فصل المهام - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي والسويقت (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا أن نفس الشخص الذي يدير قاعدة بيانات ونظام التشغيل هو / هي نفس الشخص الذي يقوم بعمل وتطوير الأنظمة. إن الخطر الموجود من كون كادر تقنية المعلومات من الممكن أن يقوم بعمل تعديلات على الأنظمة غير مصرح لهم القيام بها، حيث إنه من الممكن أن يؤدي إلى تعريض أمن وسرية البيانات للخطر].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد / إن قسم إدارة النقد لديه مبرمج يقوم بإعداد البرنامج وموظف مختص بإدخال البيانات وموظف تدقيق البيانات.
- قسم المحاسبة / ليس الشخص الذي يدير قاعدة البيانات هو الذي يقوم بعمل وتطوير الأنظمة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن المبرمج المسؤول عن تعديل وتطوير الأنظمة يختلف عن مستخدم النظام ، حيث إن الشخص الذي يقوم بعمل وتطوير الأنظمة من قسم المحاسبة في حين إن مستخدم النظام من دائرة المحاسبة / إدارة النقد وانها تؤيد ما ورد باجابة الوزارة.

(١٤) فصل بيانات التطوير والاختبار للأنظمة - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لنظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي، لاحظنا انه لا يتم فصل بيانات التطوير والاختبار، حيث انه يتم تطوير البرامج الجديدة وفحصها على نفس الجهاز. من دون الفصل الفعلي لبيانات التطوير والاختبار للأنظمة، البرامج الجديدة من الممكن أن يتم نسخ برامج قديمة عليها بالخطأ بحيث يتم إلغاؤها بعد إن تم فحصها واعتمادها، وهذا قد يؤدي إلى النتائج التالية:

- وضع وإدخال برامج غير معتمدة على الأنظمة.

- ظهور أخطاء في الأنظمة من الصعوبة حلها.

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد / هناك حاسبة خاصة للمبرمج يقوم بإجراء الفحص والاختبار عليها وكذلك حاسبة أخرى لتطبيق النظام الذي يعمل عليه مشغل البرنامج .
- قسم الحاسبة / بيانات العمل مفصلة لكل برنامج من حيث التطوير والاختبار .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم فصل بيانات عمل التطوير عن بيانات عمل الاختبار حيث ان عملية تطوير النظام تكون حسب نوع التطوير او التعديل لكون بعضها تعديلات بسيطة لا تتطلب استخدام حاسبة واخرى تتطلب تعديل في حاسبة اخرى .

(١٥) مراجعة سجلات التدقيق - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لنظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي، لاحظنا انه لم يتم تفعيل خاصية التدقيق الخاصة بقاعدة البيانات ونظام التشغيل والمتعلقة بالأنظمة وذلك لتسجيل الحركات التي تتم عليها. إن تفعيل هذه الخاصية يساعد على كشف التغييرات الغير معتمدة والتي من الممكن أن تحدث على البرامج بحيث تبين من الذي قام بعملية التغيير والتاريخ الذي تمت فيه هذه العملية].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة ، إن برنامج صندوق تنمية العراق المعد عام ٢٠٠٨ لم يتم إجراء أي تعديل عليه لغاية تاريخه لكونه اعد وفق النموذج المعد من قبل المدقق الخارجي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ لم يتم تفعيل خاصية التدقيق الخاصة بقاعدة البيانات ونظام التشغيل والمتعلقة بالأنظمة.

(١٦) ضوابط كلمة السر- نظام الدينار العراقي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لنظام الدينار العراقي، لاحظنا ما يلي فيما يتعلق بضوابط كلمة السر:

- المستخدمين ليس لديهم الحق في اختيار كلمات السر الخاصة بهم.
 - يتم حفظ كلمات السر في قاعدة بيانات بنص واضح.
 - كلمات السر غير معقدة.
 - كلمة السر غير قابلة للتغيير.
 - لا يتم الاحتفاظ بأرشفة كلمة السر.
 - ليس هناك تحديد أدنى لطول كلمة السر.
- بمرور الزمن، إذا لم يتم تغيير كلمات السر من فترة لأخرى يؤدي ذلك إلى فقدانها لفاعليتها وسريتها وبالتالي إلى زيادة الفرص لاختراق قاعدة البيانات من قبل أشخاص غير مسموح لهم بدخولها بحيث يصبحوا قادرين على الدخول إلى النظام والاطلاع على البيانات. إن استخدام كلمات سر بسيطة ومستخدمة سابقاً يؤدي إلى السهولة النسبية في معرفتها مما يؤثر على فعالية ضوابط الدخول إلى النظام والاطلاع على البيانات السرية.

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد / يتم اختيار كلمة السر من قبل المستخدم وتكون قابلة للتغيير من قبل المبرمج في حالة تغيير المستخدم ويتم اختيار الحد الأدنى لطول كلمة السر .
- قسم الحاسبة / بين قسم الحاسبة ما يلي:
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / يتم اختيار كلمة السر الخاصة بالدخول بناءً على طلبهم.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / يتم الاحتفاظ بكلمة السر في قاعدة المعلومات.
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / يمكن للقسم عمل كلمة السر معقدة حسب طلب الجهة المستفيدة.
- فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة / يمكن تغيير كلمة السر في أي وقت ممكن.
- فيما يخص الفقرة (٥) من الملاحظة / لا يمكن الاحتفاظ بكلمة السر.
- فيما يخص الفقرة (٦) من الملاحظة / لا يوجد تحديد أدنى لطول الكلمة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أنه من الضروري تغيير كلمات السر بصورة دورية لحماية الأنظمة والبيانات من سوء الاستغلال من قبل مستخدميها ، الأمر الذي يتطلب اعتماد الاجراءات الخاصة بإدارة كلمات السر والتحديث المستمر عليها مع الأخذ بنظر الاعتبار اختيار كلمة سر يصعب توقعها او معرفتها .

(١٧) ضوابط الخروج التلقائي - أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت

(متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للأنظمة، لاحظنا عدم وجود ضوابط للخروج التلقائي من الأنظمة في حال تركها من دون استخدام فترة معينة من الزمن. إن عملية ترك النظام مفتوح وفعال من دون استخدام يمكن أن يؤدي إلى استخدامه من قبل أشخاص غير مصرح لهم بالدخول إلى معلومات النظام مما يعرض سرية المعلومات وسلامتها إلى الخطر].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد / فيما يخص البرنامج المعد لصندوق تنمية العراق حيث تتوفر هذه الخاصية.
- قسم الحاسبة / لا توجد هذه الفقرة في النظام وسيتم معالجتها لاحقاً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أنه بالإمكان الاستفادة من خاصية حماية الشاشة المتوفرة في جهاز الحاسبة عند تركها دون استخدام فترة معينة من الزمن.

(١٨) ضوابط إغلاق حساب مستخدم - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لنظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي، لاحظنا بأن حساب المستخدم لا يتم إيقافه بعد عدد محدد من المحاولات غير الناجحة للدخول إلى النظام. في غياب عملية إغلاق حساب المستخدم بطريقة تلقائية بعد عدد من محاولات الدخول غير الناجح للنظام، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى الدخول غير مسموح به إلى الأنظمة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد / سيتم العمل بالتوجيه الخاص بضوابط إغلاق حساب المستخدم .
- قسم الحاسبة / وجود هذه الفقرة في البرامج الخاصة بالدينار العراقي ، الدولار الأمريكي .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أنه من الضروري وجود خاصية إيقاف النظام بعد عدد محدود من محاولات الدخول بطريقة خاطئة.

(١٩) مشاركة حساب المستخدم – نظام الدينار العراقي (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لنظام الدينار العراقي ، لاحظنا وجود بعض المستخدمين الذين يتشاركون بنفس اسم المستخدم وكلمة السر. بدون وجود مسؤولية وملكية واضحة لحساب كل مستخدم للنظام فقد تجد الإدارة صعوبة في مساءلة المستخدمين الغير مصرح لهم بالدخول].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد/ الإجابة من قبل قسم الحاسبة الالكترونية لكونهم الجهة التي أعدت النظام.
- قسم الحاسبة / لا يوجد مستخدمين متعددين يشاركون بنفس اسم المستخدم وكلمة السر.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بقيام بعض المستخدمين الذين يشتركون بنفس اسم المستخدم وكلمة السر بدون وجود مسؤولية واضحة لحساب كل مستخدم مما يدل على عدم وجود ملف (Log File) لتحديد الأشخاص المسؤولين عن الأخطاء والتلاعب الذي يمكن ان يحصل في النظام وهذا من شأنه ان يؤثر على سوء الاستغلال من قبل مستخدمي النظام ، مما يتطلب ضرورة وجود ضوابط تحد من استخدام اسماء وكلمات سر لنفس الأشخاص .

(٢٠) الشبكات المحلية والواسعة (LAN/WAN) – أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا عدم وجود شبكات محلية وواسعة لربط الأنظمة الخاصة بصندوق التنمية للعراق. في غياب الشبكة المحلية والواسعة، سيؤدي ذلك إلى التأخير في تنفيذ العمل بسبب الترحيل اليدوي للحركات المالية. بالإضافة إلى ذلك قد تواجه المؤسسة زيادة تكلفة نقل البيانات والمخاطرة بسرية البيانات بسبب الوضع الحالي في العراق].

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة، لا يتطلب برنامج صندوق تنمية العراق ربطه بشبكات محلية لكونه لا يرتبط بأي جهة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان عدم وجود شبكات محلية وواسعة لربط الانظمة الخاصة بصندوق تنمية العراق بسبب عدم وجود علاقة مباشرة بين الانظمة.

(٢١) إدارة نسخ الاحتياطية لتطبيقات – أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [عند فحص الضوابط التي تحيط بعملية إجراء النسخ الاحتياطية من الأنظمة، لاحظنا ما يلي:

- لا يوجد إجراء رسمي موثق يتم إتباعه للقيام بعملية إجراء النسخ الاحتياطية.
 - لا يوجد جدول زمني محدد للقيام بعملية عمل النسخ الاحتياطية.
 - فيما يخص نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي لا يتم نقل النسخ الاحتياطية إلى مواقع خارجية وأمنة معتمدة من قبل الإدارة، عوضا عن ذلك يتم حفظها على ذاكرات فلاش بحيث تبقى مع مستخدمي الأنظمة.
 - فيما يخص نظام سويقت، يتم عمل النسخ الاحتياطية بشكل أسبوعي على قرص صلب بحيث يتم الاحتفاظ به مع الشركة التي طورت النظام.
 - عدم الاحتفاظ بسجل تاريخي للنسخ الاحتياطية.
 - لا يتم تشفير بيانات النسخ الاحتياطية.
- عدم وجود فحص دوري للنسخ الاحتياطية وذلك لضمان سلامة البيانات.

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة ، فيما يخص النسخ الاحتياطية لصندوق تنمية العراق يتم الاحتفاظ بالنسخ في جهاز (Kardex) والمؤمن ضد السرقة والحريق والتلف وتم تدوين التواريخ على النسخ الاحتياطية وفحص دوري للنسخ للتأكد من عملها وصلاحياتها بصورة صحيحة ولكافة البرامج المتوفرة في القسم .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا يتم حفظ النسخ الاحتياطية بشكل يضمن المحافظة عليها حيث يقوم المستخدم بأخذ نسخة يومية يحتفظ بها في فلاش من قبل مستخدمي الأنظمة ويتم عمل نسخ على قرص (CD) شهريا ضمن جهاز (Kardex) والموجود داخل بناية الوزارة ومن الضروري قيام الوزارة باعتماد إجراءات خاصة بالاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية الواردة في الملاحظة.

(٢٢) واجهات أنظمة صندوق التنمية للعراق – أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت

(عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا عدم وجود واجهات تقوم بربط نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي مع نظام سويقت. المؤسسات المالية تميل إلى الاعتماد على واجهات الربط الآلي بين الأنظمة لتوفير التكامل بينها مع التقليل من التدخل اليدوي. بدون وجود واجهات ربط الآلي ما بين الأنظمة، ربما تتعرض المؤسسة إلى مخاطر الأخطاء البشرية الناجمة عن العمليات اليدوية وعلاوة على ذلك سيؤدي ذلك إلى زيادة الوقت اللازم لتنفيذ العمل والكلفة والشكوك حول دقة البيانات المدخلة.

رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ مرفق بها إجابة كل من قسمي إدارة النقد والمحاسبة بما يلي:

- قسم إدارة النقد / إن البرامج المتوفرة في القسم تتضمن برنامج مستقل لحساب صندوق تنمية العراق وبرنامج آخر خاص بالحساب الجاري بالدينار العراقي ولا يمكن الربط بينهما لكون حساب الصندوق مستقل عن الحساب الجاري.

- قسم الحاسبة / يتعلق بمدى حاجة قسم إدارة النقد فيما يخص عمل واجهات ربط الأنظمة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان عدم وجود واجهات تقوم بربط نظامي الدينار العراقي والدولار الامريكي مع نظام سويقت هو بسبب عدم وجود علاقة مباشرة بين الانظمة ليتم الربط على اساسها حيث تكون المراسلات والاشعارات عن طريق البنك المركزي وذلك لكون نظام السويقت موجود في البنك المركزي.

ثانيا - البنك المركزي العراقي

(١) إعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال عملية تدقيق البيانات المالية للصندوق في سجلات البنك المركزي العراقي، لاحظنا أن بعض المبالغ المستردة إلى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء الحوالة البنكية (SWFIT) من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. بصورة عامة فإن المبالغ المستردة من إلغاء الاعتمادات المستندية، الفوائد على التأمينات النقدية، الزيادة في التمويل عن المبلغ المطلوب والمبالغ الواردة من الأرصدة المجمدة خارج العراق والمبالغ المحولة من برنامج النفط مقابل الغذاء لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء ما ذكر أعلاه حيث إن المبالغ المستردة من إلغاء الاعتمادات المستندية تتضمن تأمينات نقدية مقابل الاعتمادات، فإن الاعتراف بها ضمن المقبوضات النقدية للصندوق بدلا من تقاصها مع الدفعات النقدية لقاء الاعتمادات في نفس الفترة يؤدي إلى ارتفاع المقبوضات والمدفوعات من الصندوق].

رد الإدارة:

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمار بموجب الكتاب المرقم (٢٣١٤/٢/٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٢٩، إن المبالغ المستردة والمسترجعة من الصندوق لا توجد مستندات مؤيدة لها باستثناء الحوالة البنكية من بنك الاحتياطي الفدرالي وفي حالة عدم وضوح التفاصيل في الإشعار الوارد من الفيدرال ريزرف يطلب منه التفاصيل بموجب رسالة سويقت تصدر من قبل قسم الاستثمار أما بالنسبة للمبالغ المستردة من إلغاء الاعتمادات فلا يمكن للبنك اجراء المقاصة للتأمينات النقدية مقابل الاعتمادات لان بعض الاعتمادات تعود إلى سنوات سابقة وان تفاصيلها تسبب إرباك العمل.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن إجابة البنك المركزي العراقي تؤيد ما ورد في ملاحظة شركة التدقيق حيث أن المبالغ المستردة والمسترجعة من الصندوق في حالة عدم وضوح التفاصيل في الإشعار الوارد من الفيدرال رزرف يتم طلب التفاصيل بموجب رسالة سويقت أما المبالغ المستردة من إلغاء الاعتمادات فلا يمكن للبنك تقاضي التأمينات لان بعضها يعود إلى سنوات سابقة.

(٢) سجلات الصندوق في البنك المركزي العراقي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك يتم إدارته من قبل البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وهو يعتبر جزء من السجلات المحاسبية للبنك المركزي العراقي. كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، هناك فرق في سجلات البنك المركزي العراقي يحتاج إلى تسوية بمبلغ (٤,٠٢٥) مليون دولار أمريكي بين أرصدة الصندوق المدينة والأرصدة الدائنة (المدارة لأغراض المراقبة) في سجلات البنك المركزي العراقي. هذا الفرق لا يؤثر على بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق، حيث أن هذه البيانات المالية تم إعدادها مباشرة من قاعدة البيانات التي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي وكشوفات بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والبيانات المالية الأخرى].

رد الإدارة:

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات بموجب الكتاب المرقم (٢٣١٤/٢/٥) في ٢٠١٢/٨/٢٩، هناك سجلات مستقلة لحساب البنك المركزي العراقي عن سجلات الصندوق مع توثيق كامل وشامل يبين كافة معاملات الصندوق أما بالنسبة للفرق بين أرصدة الموجودات الخاصة بالصندوق وأرصدة المطلوبات ذات العلامة في سجلات البنك المركزي العراقي البالغ (٤,٠٢٥) مليون دولار فأن التدقيق ما زال مستمرا من قبل اللجنة المكلفة بهذا الخصوص.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن الفرق بين الأرصدة المدينة والدائنة لصندوق تنمية العراق لا زال مستمرا على الرغم من تشكيل لجنة في المديرية العامة للاستثمارات والمديرية العامة للحسابات / قسم المراسلين للتدقيق بشأن الفرق البالغ (٤,٠٢٥) مليون دينار ولا زال التدقيق مستمرا من قبل تلك اللجنة، وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في كل من التقريرين الرقابيين المرقمين (١٢٧٤٤ و ١٣٧٠٥) والمؤرخين

في (٦/١٨ و ٢٧/٦/٢٠١٣) على التوالي عن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي للسنتين (٢٠١٠ و ٢٠١١) .

(٣) تصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [إن البنك المركزي العراقي يحتفظ بقاعدة بيانات للمقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق معدة بواسطة برنامج الإكسل من خلال تدقيقنا لاحظنا التالي:

- لا يتم تصنيف المدفوعات النقدية من الصندوق وفقا لأسلوب عرض البيان المالي للصندوق والذي يبين التصنيفات المختلفة لهذه المدفوعات.
- لا تحتوي قاعدة البيانات على الكثير من البيانات الضرورية للمدفوعات مثل رقم كتاب مصادقة وزارة المالية، رقم خطاب الاعتماد، اسم المستفيد ورقم الحساب الذي تم التحويل إليه ووصف عن كل عملية الاعتماد].

رد الإدارة:

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات بموجب الكتاب المرقم (٢٣١٤/٢/٥) في ٢٩/٨/٢٠١٢، إن تصنيف المدفوعات النقدية من الصندوق وفقا لأسلوب عرض البيان المالي للصندوق والذي يبين التصنيفات المختلفة لهذه المدفوعات يتطلب إعداد برنامج خاص وقد تم الطلب من قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك المركزي بإعداد مثل هذا البرنامج لكي يتم العمل بموجبه حيث تم إضافة الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق إلى قاعدة البيانات على المدفوعات مثل (رقم كتاب مصادقة وزارة المالية، رقم خطاب الاعتماد، اسم المستفيد، رقم الحساب الذي تم التحويل إليه) وقد تم العمل به اعتبارا من تموز سنة ٢٠١١.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن إعداد قاعدة البيانات للمقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق وفقا للمعيار الدولي الخاص بالقطاع العام (إعداد التقارير المالية على الأساس النقدي) يتطلب إعداد برنامج خاص وقد تم الطلب من قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك المركزي بإعداد مثل هذا البرنامج لكي يتم العمل بموجبه.

(٤) الفائدة المدفوعة عن التأمينات النقدية مقابل خطابات الاعتماد (منخفضة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال عملية تدقيقنا للمقبوضات النقدية لاحظنا، أن الفوائد المقبوضة مقابل المبالغ المودعة كتأمينات نقدية مقابل خطابات الاعتماد المفتوحة من بنك (JP Morgan) تبلغ (١٢٨,٣٧٩) ألف دولار أمريكي خلال عام/ ٢٠٠٧ وأن رصيد التأمينات النقدية بلغ (٦١٦,٤٧٤) دولار أمريكي و(٨٨٣,١٤٠) يورو كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وذلك حسب كتاب تأييد بنك (JP Morgan) مقابل خطابات الاعتماد المدفوعة. إن دفعات الفوائد يتم تحويلها على أساس فصلي لحساب الصندوق. ومع ذلك لا يوجد دليل موثق أن الفائدة المستلمة تم إعادة احتسابها من أي طرف للتأكد من صحة ومعقولية مبلغ الفائدة المستلم. هذه الفوائد المدفوعة مسجلة في بيان المقبوضات والمدفوعات الشهري المعد من قبل البنك المركزي العراقي، على الرغم من أن مصدر هذه الدفعات غير موثق بالإضافة إلى ذلك لاحظنا عدم تسجيل أي فائدة ضمن المقبوضات النقدية للصندوق مقابل التأمينات].

رد الإدارة :

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات بموجب الكتاب المرقم (٢٣١٤/٢/٥) في ٢٩/٨/٢٠١٢، إن الفوائد التي تحتسب على أصل المبلغ المودع في بنك (JP Morgan) ولغاية إعادة فائض الاعتماد يجب احتسابها من قبل (TBI) كونه هو فاتح الاعتماد وتتوفر لديه كافة الأوليات وتفصيل المبالغ المدفوعة من أصل المبلغ المودع ولا يوجد لدى البنك المركزي سوى إشعار صادر من قبل (الفدرال/ بنك) يوضح فيه تسجيل الفائدة بشكل فصلي في حساب الـ (DFI) ويتم إعلام (TBI) في حالة عدم تسجيلها ولا يتم تسجيل فائدة على حساب التأمينات النقدية بموجب الاتفاقية بين وزارة المالية و (ستي بنك) كونه حساب خاص بتسديد مبالغ للدائنين التجاريين .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن تدقيق واحتساب الفوائد هي من مسؤولية البنك المركزي العراقي وان الإشعارات الخاصة بالفوائد ترسل إلى البنك المركزي العراقي مباشرة لصالح صندوق تنمية العراق وليس لدى المصرف العراقي للتجارة اطلاع عليها، وان البنك هو الجهة الماسكة للحساب الخاص بالصندوق وبموجب المادة (٢٥) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ فإنه مؤتمن على مسك حسابات الحكومة وبذلك فان تلك الفوائد المستلمة تسجل وتتابع كدفعات فصلية فقط ولا يتم تدقيقها من قبل البنك المركزي العراقي.

(٥) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال تدقيقنا إن البنك المركزي العراقي لا يملك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياته. عادة ما يصدر البنك المركزي العراقي التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكرة داخلية طارئة. مع ذلك، فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام. ومن ناحية أخرى، إن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات الداخلية، بحيث تمثل مرجع للموظفين].

رد الإدارة:

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات بموجب كتابيه المرقمين (٣٣٤/٢/٥) و (٢٣١٤/٢/٥) في (١/٣٠ و ٢٩/٨/٢٠١٢) على التوالي بما يلي:
- إن المديرية تعمل على تحديث دليل وسياسات إجراءات العمل ليتضمن النقاط التالية:

- أهداف المديرية بشكل عام
- مهام المديرية بشكل عام
- أهداف ومهام كل قسم
- مؤشرات أداء كل قسم
- التفاصيل الدقيقة بخطوات العمليات في الأقسام المختلفة ومن المؤمل انجازه في نهاية هذا العام
- تم تشكيل لجنة للقيام والتنسيق مع احد المختصين في شركة تدقيق دولية ليتم وضع دليل سياسات وإجراءات لكافة أعمال البنك.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن البنك المركزي العراقي قام بتشكيل لجنة بموجب الأمر الإداري المرقم (١٨٠٤) والمؤرخ في ٢٠١١/٧/١٠ لمراجعة كافة الإجراءات والسياسات لأعمال البنك وكذلك تم مفاتحة شركة التدقيق الدولية (KPMG) بموجب كتاب البنك المرقم (ح/س/١١/٣٤٩٣) في ١٦/١/٢٠١١ بخصوص قيام الشركة بالتعاون مع المعنيين في البنك لكتابة الدليل من خلال وضع الخطوط العريضة لكيفية ومنهجية العمل لإعداده.

(٦) مهام قسم التدقيق الداخلي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن جزء من مهام التدقيق الداخلي مراجعة جميع المعاملات، ومع ذلك، لاحظنا بعض أوامر الدفع لم يتم مراجعتها من قبل قسم التدقيق الداخلي وكمثال على ذلك:

رقم أمر الدفع	التاريخ	المبلغ	العملة
٢٠١١/٤٦٤	٣١ كانون الثاني ٢٠١١	٥٢,٥٠٠,٠٠٠	دولار
٢٠١١/١٣٠٩	٢٩ آذار ٢٠١١	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار
٢٠١١/٢٢٣٧	٨ آذار ٢٠١١	١,٣٩١,٣٠٣	دولار

بالإضافة إلى ذلك، تقوم وحدة النفط في قسم الاستثمارات لدى البنك المركزي بإرسال كشف شهري مفصل إلى شركة سومو يبين فيه الإيداعات في حساب عائدات النفط المستلمة، هذا الكشف لم يتم مراجعته من قبل قسم التدقيق الداخلي].

رد الإدارة:

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات بموجب الكتاب المرقم (٣٣٤/٢/٥) في ٢٠١٢/١/٣٠، إن السياق المتبع في قسم التدقيق الداخلي هو التدقيق السابق لكل الحالات وان الحالة التي رصدت من قبل شركة التدقيق هي حالة استثنائية نتيجة ظروف طارئة وقد تم معالجة الإشكال وأيد ما جاء في توصية الشركة بأن مهام قسم التدقيق الداخلي بحاجة إلى تطوير وتم التعاقد مع شركة تدقيق دولية لتطوير عمل هذا القسم وسيتم الأخذ بنظر الاعتبار كافة التوصيات الواردة ضمن هذه الملاحظة إضافة إلى القيام بوضع دليل وإجراءات لعمل القسم أما بالنسبة لتدقيق كشف الصادرات النفطية فأن القسم المذكور بدأ العمل بتدقيق الكشف قبل إرساله إلى شركة تسويق النفط (سومو).

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن إجابة البنك المركزي تؤيد ما ورد في ملاحظة شركة التدقيق ، علما إن البنك قام باتخاذ الإجراء اللازم لتلافي ما ورد في الملاحظة حيث تم التعاقد مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ لتطوير مهام قسم التدقيق الداخلي فضلا عن قيام وحدة النفط في قسم الاستثمارات لدى البنك المركزي بتدقيق كشف الصادرات النفطية قبل إرساله إلى شركة سومو .

(٧) عدم وجود خطة استثمارية العمل (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن البنك المركزي العراقي لا يملك خطة موثقة رسمية لاستثمارية العمل.

إن خطة استثمارية العمل تهدف إلى:

- تحديد وتقييم مختلف المخاطر الطارئة التي من الممكن أن تؤثر على أعمال البنك أو قابلية استثمارية البنك في أعماله التشغيلية.
- وضع خطط مناسبة لتخفيف الأثر الذي قد يصيب البنك من خلال تحديد المخاطر إلى أقصى حد ممكن.

رد الإدارة:

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات بموجب الكتاب المرقم (٢٣١٤/٢/٥) في ٢٠١٢/٨/٢٩، بما يلي:

- تم تأسيس قسم لإدارة المخاطر في البنك المركزي وهو يعمل الآن مع المديرية العامة للاستثمارات لتحديد وتقسيم المخاطر وتحديد الإجراءات اللازمة للتخفيف من أثارها.
- لا توجد خطة مكتوبة وواضحة لتحديد إجراءات خطة استثمارية العمل في حال حدوث كوارث أو أزمات لحد الآن والعمل جاري حاليا على تطوير خطة استثمارية العمل تتضمن المهام الواردة في تقرير شركة التدقيق .
- فيما يتعلق بتحديد موقع خارجي لحفظ السجلات والنسخ الاحتياطية فتم الآن حفظ الوثائق الجديدة على الحاسبة وعلى الفلاش أما الوثائق القديمة فيتم إرسالها إلى موقع الرشيد للأرشفة الالكترونية.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم تأسيس قسم لإدارة المخاطر في البنك المركزي العراقي للتخفيف من المخاطر فضلا عن إن العمل لا زال جاريا لتطوير خطة استثمارية العمل.

(٨) عدم إعداد مطابقة للفائدة المستلمة من حساب المبيعات العسكرية الخارجية مع السجلات

(متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا أن الفائدة المستلمة من حساب المبيعات العسكرية الخارجية والخاصة بشهر تشرين الأول/٢٠١٠ والبالغة (٤٨٧،٨٦٠) دولار قد تم استلامها بتاريخ ١٣ كانون الثاني ٢٠١١. تبين لنا المبلغ المسجل في قسم الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي كان (٤٦٠،٠٥٥) دولار.

الفائدة وفقاً لسجلات البنك المركزي (دولار)	الفائدة وفقاً لكشف حساب المبيعات العسكرية الخارجية لدى (الفدرال رزريف) دولار
٤٦٠,٠٥٥	٤٨٧,٨٦٠

رد الإدارة :

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات بموجب الكتاب المرقم (٢٣١٤/٢/٥) والمؤرخ في ٢٩/٨/٢٠١٢، أن عملية تحويل الفوائد تتم بشكل فصلي وعليه فإنها تكون ضمن الفترة المحددة ويتم إعداد مطابقة للفوائد المقيدة في السجلات مع ما يرد في كشف المراسل وبالنسبة لفرق الفوائد الخاصة بحساب المبيعات العسكرية فقد تم إجراء اللازم وتصحيح مبلغ الفوائد.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية صحة الملاحظة لعدم ورود إشعار السند يوم ٧/١٠/٢٠١٠ وقد تابعت الهيئة إجراءات البنك حيث تم اتخاذ اللازم بموجب القيد المرقم (١١٤٣٧٦) والمؤرخ في ٢٣/١١/٢٠١١ وبمبلغ (٨٠٥ , ٢٧) دولار، إن عدم تمكن البنك المركزي العراقي من اكتشاف ذلك في حينه هو بسبب عدم وجود آلية واضحة لإجراء المتابعة والاحتساب والمطابقة للفائدة المستحقة والمستلمة من حساب المبيعات العسكرية الخارجية مع السجلات أولاً بأول.

ثالثا - وزارة النفط

(١) مركز الوزارة / انخفاض نسبة المصروف من الموازنة التشغيلية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا ، إن نسبة الصرف من الموازنة التشغيلية لمركز الوزارة قد بلغ (٢٥ %) لغاية ٣١ تشرين الأول ٢٠١٢ ويرجع السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى عدم القيام بتسجيل بعض النفقات على حساباتها وتسجيلها على حسابات السلف بالرغم من صرفها فعلا وتتم تسوية حسابات السلف في نهاية السنة . وهذا لا يعكس النفقات الفعلية للموازنة] .

رد الإدارة :

أجابت وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٢٣٠ / ٦٤٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٨ ، ان تسجيل بعض النفقات في حسابات السلف يتم بناءً على توجيه وزارة المالية حيث ان هناك مبالغ يتم تمويلها من وزارة المالية الى وزارة النفط ويتم منحها الى شركة تسويق النفط كسلفة عن كلف انتاج النفط الخام ومن ثم يتم تقديم كشوفات بالمبالغ المصروفة الى الوزارة ويتم اجراء التسويات القيدية لهذه المبالغ وان القسم المحاسبي في مركز الوزارة سيلتزم ويعمل بما جاء في توصيات شركة التدقيق وحسب المبالغ التي يتم ارسالها من قبل شركة التسويق لغرض تسوية السلف واجراء مقارنات شهرية للموازنات التقديرية والنفقات الفعلية الخاصة بالأنشطة المختلفة .

متابعة الهيئة الرقابية :

ايدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث ان الملاحظة لا زالت مستمرة وان وزارة النفط لم تقم بالفصل بين السلف الممنوحة لغرض تمشية اعمالها الاعتيادية وبين السلف التي تمنح مقابل كلف انتاج النفط الخام اضافة الى ان تسوية السلف الممنوحة عن كلف انتاج النفط الخام لا يتم تسويتها في نهاية كل سنة وانما تتداخل مع السلف الممنوحة للسنة التالية ، وتتم متابعة اجراءات الوزارة لتوصية شركة التدقيق الدولية وكما ورد باجابة الوزارة اعلاه بشأن تسوية تلك السلف .

(٢) التأخر في عملية تحليل العطاءات وفتح الاعتمادات المستندية / شركة المشاريع النفطية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا تأخر في عملية تحليل العطاءات لمدة تصل إلى أكثر من سنة لبعض المناقصات ومثال على ذلك :

رقم العقد	تاريخ الإعلان	تاريخ التعاقد
٢٥/٥٢٣٥/٧/٢٠١٢	٢٠١٠/٨/٢	٢٠١٢/٦/١٤
٣٢/QR - ٠١/٥٣٩٥/٢٠١٢	٢٠١١/١٠/١٩	٢٠١٢/٧/٢٥

كما لاحظنا تأخر في عملية فتح الاعتمادات المستندية مثال على ذلك :

رقم العقد	تاريخ العقد	تاريخ فتح الاعتماد
١٧/٢١٦٩/QR - ٠٢/٢٠١١	٢٠١١/٨/١٨	٢٠١٢/٥/٢
٢٢/SCOP/٠٩/I/٢٠١٢	٢٠١٢/٦/٥	٢٠١٢/٩/٢٣

إن التأخر في عملية التعاقد وفتح الاعتمادات المستندية يؤدي إلى التأخر في انجاز المشاريع النفطية والتي تؤثر على عملية إنتاج وتصدير النفط الذي يشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدولة .

رد الإدارة :

أجابت وزارة النفط / بموجب الكتاب المرقم (٢٣٠ / ٦٤٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٨ بما يلي:
- بالنسبة للعقد المرقم (٢٥/٥٢٣٥/٧/٢٠١٢)

- تاريخ اعلان الطلبية هو ٢٠١٠/٦/١٠ وليس ٢٠١٠/٨/٢ .
- تم تمديد الغلق الى ٢٠١٠/٨/٢ بدلا من ٢٠١٠/٧/٢٠ .
- هناك ملاحظات فنية للشركات ابتداءً من ٢٠١٠/١٠/١٠ لغاية ٢٠١٠/١١/٢١ تم ارسالها الى اللجنة الفنية للدراسة .

- انتهى التحليل الفني في ٢٠١١/١٢/٤.
- قدمت الشركات عروض تجارية معدلة ابتداءً من ٢٠١١/١٢/١٨.
- أرسلت الأوليات بعد الاحالة الى لجنة مراجعة العقود والمناقصات في الوزارة في ٢٠١٢/٢/٩.
- أعيدت الأوليات في ٢٠١٢/٢/٢٧ الى شركة المشاريع النفطية لوجود نواقص وتمت مصادقة السيد الوزير في ٢٠١٢/٢/٢٨.
- بلغ المجهز بالاحالة في ٢٠١٢/٣/٢٧.
- هناك مراسلات بين الاقسام المعنية والشركة المجهزة ولجنة مراجعة العقود والمناقصات لاضافة المنشأ USA واستكمال العقد بالشكل النهائي قبل توقيع العقد وارسال نسخ منه الى الاقسام (العقود ، القانونية، التدقيق الداخلي) وقدم العقد الى المدير العام في ٢٠١٢/٦/١١ لغرض التوقيع.

- بالنسبة للعقد المرقم (٣٢/QR – ٠١/٥٣٩٥/٢٠١٢):

- موافقة السيد الوكيل على قائمة الشركات في ٢٠١١/٩/٢٥.
- تمت مفاتحة الشركات في ٢٠١١/٩/٢٩.
- تم تحديد موعد استلام العطاءات في ٢٠١١ / ١١/٢١.
- تم استكمال التحليل الفني في ٢٠١٢/٣/٢٢.
- تم اكمال التحليل التجاري في ٢٠١٢/٤/٢٥ واستحصال موافقة الوزارة على الاحالة في ٢٠١٢/٦/٤.
- تم تبليغ الشركات المجهزة بالاحالة في ٢٠١٢/٦/١٧.
- هناك مراسلات بين شركة المشاريع النفطية والشركة المجهزة حول تفاصيل بنود العقد اضافة الى استحصال موافقة الوزارة على اضافة منشأ اليابان .
- تم توقيع العقد في ٢٠١٢/٧/٢٥.

فيما يخص اسباب التأخر في عملية فتح الاعتمادات المستندية للعقود ادناه:

- العقد المرقم (١٧/٢١٦٩/QR – ٠٢/٢٠١١):

- تم تسليم العقد اعلاه الى الهيئة المالية / قسم الاعتمادات المستندية بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٣ ومن ضمن شروط العقد فقرة تنص على وجوب التدريب حيث طالبت الهيئة المالية بفصل مبلغ التدريب عن مبلغ مواد العقد وذلك لتحديد مبلغ كل فقرة في (LC) حيث تم تحديد التدريب بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٧ وتم اعداد كتاب فتح الاعتماد بتاريخ ٢٠١١/١١/٢١ وارسال اوليات العقد من قبل هيئة ادارة المشاريع الاقتصادية بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٣ وتم اعداد كتاب من الدائرة الاقتصادية والمالية بتاريخ ٢٠١٢/٤/٣ حول تعديلات على الاعتماد مطلوبة من مصرف اشور لم تتم موافقة الوزارة عليها بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٢.
- تم اعداد كتاب الى المصرف العراقي للتجارة لغرض فتح اعتماد عن طريق مصرفهم حصراً بسبب تاخر مصرف اشور مصدر الاعتماد وتم فتح الاعتماد بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢.

- بالنسبة للعقد المرقم (٢٢/COP/٠٩ /١/٢٠١٢):

- تم تسليم العقد للهيئة المالية بتاريخ ٢٠١٢/٦/١١ وتم استلام خطاب الضمان بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٠ وإعداد كتاب الفتح من قبل الشركة للمصرف العراقي للتجارة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣ وإعداد كافة الأوليات من الدائرة الاقتصادية والمالية بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣٠ لغرض فتح الاعتماد من قبل الشركة مباشرة واستناداً إلى تعليمات الدائرة الاقتصادية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٢٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٣٠ ، و تم إرسالها إلى (TBI) بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣٠ ، وقد تم استلام

كتاب من المصرف بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٤ حول تزويدهم بالأوراق التأسيسية للشركة مصدقة حديثاً وتم إجابة المصرف بتاريخ ٢٠١٢/٨/٣٠ بعد استلام الأوراق التأسيسية الخاصة بالشركة وفتح الاعتماد من قبل المصرف بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٣.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بتأخر الشركة في عملية تحليل العطاءات وفتح الاعتمادات المستندية وقد بررت الشركة اسباب التأخير بما يلي:

- فيما يخص العقد المرقم (٢٥/٥٢٣٥/٧/٢٠١٢) / تمديد فترة الغلق ، ملاحظات فنية للشركات تم ارسالها الى اللجنة الفنية للدراسة ، مراسلات بين الاقسام المعنية والشركة المجهزة ولجنة العقود والمناقصات لاضافة المنشأ USA الامر الذي ادى الى تأخر توقيع العقد لغاية ٢٠١٢/٦/١٤.
- فيما يخص العقد (٠١/٥٣٩٥/٢٠١٢ - ٣٢/QR) / تم تحديد موعد استلام العطاءات في ٢٠١١/١١/٢١ ، تم اكمال التحليل التجاري في ٢٠١٢/٤/٢٥ ، هناك مراسلات بين الشركة والشركة المجهزة لاضافة منشأ اليابان الامر الذي ادى الى تأخر توقيع العقد لغاية ٢٠١٢/٧/٢٥.

اما فيما يخص التأخر في عملية فتح الاعتمادات المستندية فقد بررت شركة المشاريع النفطية اسباب التأخير بما يلي :

- فيما يخص العقد المرقم (٠٢/٢٠١١ - ١٧/٢١٦٩/QR) / مخاطبات بشأن فقرة التدريب ، تغيير المصرف الفاتح للاعتماد من مصرف اشور الى المصرف العراقي للتجارة الامر الذي ادى الى تاخر فتح الاعتماد لغاية ٢٠١٢/٥/٢.
- فيما يخص العقد المرقم (٢٢/COP/٠٩/١/٢٠١٢) / تم اعداد كتاب الى المصرف العراقي للتجارة لفتح الاعتماد بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣ ، طلب المصرف الاوراق التأسيسية للشركة بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٤ وارسلت الى المصرف بتاريخ ٢٠١٢/٨/٣٠ ، الامر الذي ادى الى تاخر فتح الاعتماد لغاية ٢٠١٢/٩/٢٣.

(٣) انخفاض في نسب انجاز المشاريع / شركة المشاريع النفطية (عالية/ جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا للتقرير الشهري لنسب انجاز المشاريع لاحظنا تدني في نسب انجاز المشاريع الفعلية عن النسب المخططة كما في ٣٠ أيلول ٢٠١٢ مثال ذلك:

اسم المشروع	مخطط	تاريخ المباشرة	نسبة التقدم الشهرية ١٠٠ %	نسبة التقدم التراكمية ١٠٠ %
	فعلي			
التطوير الإضافي لحقل اللحيس والصبه	م	٢٠٠٦/٤/١	١	٦٧
	ف	٢٠٠٦/٤/١	-	٣٩
تطوير حقل غرب القرنة محطة ٦ ب - مرحلة ثانية	م	٢٠٠٩/١١/٢١	٨	٨٣
	ف	٢٠٠٩/١١/٢١	٠,٠٤	١٥,٧٤
توسيع مستودع النفط الخام في الفاو	م	١٩٩٩/٦/١١	٢	٩٣
	ف	١٩٩٩/٦/١١	٠,٣	٥٦,١

رد الإدارة :

أجابت وزارة النفط /بموجب الكتاب المرقم (٦٤٧١/٢٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٨ بما يلي:

- مشروع التطوير الإضافي لحقل اللحيس والصبه /
تم اجراء تعديل على البرنامج الزمني للمشروع على ضوء تاريخ المباشرة باعمال التنفيذ
الموقعي من قبل هيئة مشاريع بغداد وعليه تم تغيير نسب الانجاز المخططة والفعلية كما ان
التأخير الحاصل في المشروع يعود الى :

- حصول اشكال بين الشركتين (بترول و مكن) والذي أدى الى توقف المشروع لفترة طويلة .
- تم توقيع ملحق عقد جديد مع نفس الائتلاف بعد انتهاء المشاكل بينهم عام / ٢٠١٠ .
- التأخر في اتمام جميع مخططات المشروع.
- لم يتم تجهيز جميع مواد المشروع وما تم تجهيزه لم تجري عليه المطابقة الفنية بسبب النقص الحاصل في وثائق المواد المجهزة.
- في موقع اللحيص المركزي هناك اشكالات قائمة مع شركة نفط الجنوب تتمثل برفع بعض العوارض والتدخل في المنشآت المصممة حديثاً من قبلهم مع ما هو مخطط في تصاميم المشروع.

- مشروع تطوير حقل غرب القرنة محطة ٦ /
- ان سبب تاخير تنفيذ المحطة السادسة / جزء الغاز هو التدخل مع اعمال شركة (EX – MOB) المسؤولة حالياً عن جزء النفط في نفس المحطة والتي طلبت اجراء تغييرات في التصاميم واعادة توزيع مواقع بعض اجزاء المشروع بما لا يتعارض مع خطة التوسيع المستقبلية الخاصة بها مما أدى الى ايقاف العمل في المشروع لفترة معينة وحالياً فأن العمل يجري في جزء من المشروع فقط والباقي لم يتم حسمه لغاية تاريخه.
- مشروع توسيع مستودع النفط الخام في الفاو /
- ان اسباب تدني نسب الانجاز تعود الى تاخر إحالة طلبية المضخات الرئيسية (EPC) والتي تم توقيعها في نهاية /٢٠١٢ بعد استلام الموافقة على الاحالة من قبل مجلس الوزراء وقد تم تعديل البرنامج الزمني العام للمشروع وكذلك النسب.

متابعة الهيئة الرقابية :

- أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت ما يلي:
- فيما يخص مشروع التطوير الإضافي لحقل اللحيص والصبة/ تم اجراء تعديل على البرنامج الزمني للمشروع على ضوء تاريخ المباشرة باعمال التنفيذ الموقعي من قبل هيئة مشاريع بغداد وعليه تم تغيير نسب الانجاز لتكون النسب المخططة، وانها تؤيد ما ورد باجابة شركة المشاريع النفطية بخصوص اسباب التأخير.
- فيما يخص مشروع تطوير حقل غرب القرنة محطة ٦ / ايقاف العمل في جزء من المشروع بسبب التدخل مع اعمال شركة (EX – MOB) المسؤولة عن جزء النفط في نفس المحطة بخصوص اجراء تغييرات في التصاميم واعادة توزيع مواقع بعض اجزاء المشاريع.
- فيما يخص مشروع توسيع مستودع النفط الخام في الفاو/ تأخر استلام موافقة مجلس الوزراء على إحالة طلبية المضخات الرئيسية (EPC) والتي تم توقيعها في نهاية سنة /٢٠١٢.

(٤) كميات النفط المهدورة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا أن هنالك (٦٩٨,٠٨٣) برميل مهدور خلال عام/٢٠٠٨ من شركة نفط الشمال بسبب الأعمال التخريبية].

رد الإدارة :

أجابت وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٦٤٧١/٢٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٨، بأنها جادة في عملية اجراءات حماية الانابيب النفطية بشكل عام وقد انخفضت كميات النفط المهدورة بسبب الاعمال التخريبية بشكل ملحوظ لزياده عدد الحماية على الخطوط الناقلة للنفط والاستعانة بفوجين من الجيش العراقي لحماية الخط العراقي التركي بالاضافة الى ذلك فأن شركة نفط الشمال مستمرة بانجاز مشاريع حماية الانابيب النفطية والتخطيط لانجاز هذه المشاريع في الاعوام (٢٠١٤ و ٢٠١٥) ومن هذه المشاريع تنفيذ مناطق العزل لحماية الانابيب بالاضافة الى استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة (كاميرات ومتحسسات ...) لحماية تلك الانابيب.

وقد ايدت شركة نفط الشمال بموجب كتابها المرقم (١٠٧٧٣/١٩٨/٢م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٩ كميات النفط الخام المهدورة لعامي (٢٠٠٨ و ٢٠١٢) بسبب التجاوزات والاعمال التخريبية والمشار

اليها في ملاحظة شركة التدقيق وبينت ان هذه الاعمال هي خارج اراده الشركة وانها من مسؤولية الجهات التي تتولى حماية المنشآت النفطية الا ان الشركة مستمرة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتقليل التجاوزات والاعمال التخريبية التي تطول الانابيب والخطوط الناقلة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث بينت شركة نفط الشمال بموجب كتابها المرقم (ت/١٣١/١٩٠٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٨ إن كميات الهدر من النفط للسنوات (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢) موزعة كما يلي :

السنة	الاعمال التخريبية (تجاوز ، انفجار)	النضوحات (نتيجة التآكل)	الانسكابات (نتيجة أعمال التصليح)	كميات الهدر (برميل)
٢٠١٠	٣٧٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٦٢٠,٠٠٠
٢٠١١	١٢٤,٤٢٦	-	٢٧١,٠٠٠	٣٩٥,٤٢٦
٢٠١٢	٢٤٦,٨٨٣	٨٣,٧٤٥	٧,٦٨٢	٣٣٨,٣١٠

وتتم متابعة إجراءات الوزارة بصدد ملاحظة شركة التدقيق.

(٥) اكتمال مبيعات النفط والمنتجات النفطية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [أوصى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في آذار من عام ٢٠٠٤ بضرورة الإسراع في تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في العراق وفقا للإجراءات المتبعة في صناعة النفط. إن نظام قياس كميات النفط هو عامل رئيسي لتحقيق المساءلة والشفافية المالية على مصادر النفط في العراق . على الرغم من إن الحكومة العراقية تدعم عملية تركيب أنظمة لقياس النفط، ومع العلم إن هناك كتاب موجه من وزير النفط يعلم فيه رئيس لجنة الخبراء الماليين بتاريخ ٤ شباط ٢٠٠٨ يفيد بأنه سيتم انجاز كامل لنصب العدادات في تاريخ أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ ، افدنا أن نسبة الانجاز هي بحدود ٣٣% لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ فانه المتوقع أن لا يتم اكتمال نصب العدادات حتى عام ٢٠١١ بناء على كتاب من قسم العدادات وقياسات نقل الملكية بتاريخ ١٦ آذار ٢٠٠٩ نتيجة لعدم وجود نظام رقابي شامل على النفط ، تظهر فروقات بين كميات النفط المستخرج والمنتج والمصدر والمستخدم للاستهلاك الداخلي].

رد الإدارة:

أجابت وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٦٤٧١/٢٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٨ ، أن نسبة الانجاز لتركيب نظام قياس شامل للنفط في العراق وفقا للممارسات المعيارية في صناعة النفط كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢ بلغت (١٠٠ %) للتحاسب المالي و (٦٦ %) لأغراض النقل الداخلي ، علما أن الوزارة جادة في تنفيذ نصب معدات القياس والمعايرة من خلال إعداد خطة إضافية للخطة الأساسية ابتداء من العام الجاري / ٢٠١٣ للمنافذ المستحدثة وخطط التطوير لأهمية إحكام أنظمة التجهيز والاستلام من كافة الشركات النفطية. وان الوزارة تترأى تعديل الملاحظة وفقا لنتيجة المتابعة التي تشير الى اكتمال نصب معدات القياس لأغراض التحاسب المالي .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث اظهرت نتائج متابعتها استمرار الوزارة في خطة نصب العدادات وقد حققت نسب انجاز جيدة .

(٦) تحويل الوجهة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لعقود النفط الخام تبين لنا أن شركة شل قامت بتحويل وجهة إحدى شحناتها من شمال أمريكا إلى الشرق الأقصى مما تترتب على شركة شل مبلغ (٢٦,٢٨٧,٨١٨) دولار أمريكي حيث قامت شركة تسويق النفط بمطالبة الشركة بهذا المبلغ].

رد الإدارة:

أجابت وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٦٤٧١/٢٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٨ ، لم يتم الدخول في التحكيم الدولي لغاية الان وانما كانت هناك وساطة لحل الموضوع الا انها لم تحل النزاع وقد تم مفاتحة وزارة العدل بموجب الكتاب المرقم (٢٥١١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/١٢ للبدأ باجراءات التحكيم بموجب العقد المبرم بين شركة تسويق النفط والشركة المذكورة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة وتتم متابعة الإجراءات المتخذة من قبلها بصدد ذلك.

(٧) تقارير إنتاج نفط كردستان (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا تبين لنا انه لا يوجد لدى وزارة النفط أية تقارير تبين كمية إنتاج النفط في كردستان وان التقارير الموجودة لدى الوزارة توضح فقط كميات النفط المستلمة من كردستان].

رد الإدارة:

أيدت وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٦٤٧١/٢٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٨ ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة الحصول على تقارير تبين كمية إنتاج النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية المنتجة في مصافي الإقليم.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، علما انه استنادا الى ما جاء بقرار مجلس الوزراء المرقم (١٩٩) لسنة ٢٠١٠/ المبلغ بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء المرقم (ش . ز . ١٢٨٤/٤٢/٤/١/١٠) والمؤرخ في ٢٠١٠/٥/٢٠ ولغرض تسهيل عملية تدقيق كلف تطوير حقول نفط اقليم كردستان تم تشكيل لجنة عليا بموجب الامر الديواني المرقم (١٦٠٣٣) والمؤرخ في ٢٠١١/١٠/١٩ برئاسة ممثل عن ديوان الرقابة المالية وعضوية ممثلين عن كل من وزارة النفط ووزارة المالية ووزارة الثروات الطبيعية في الاقليم تقوم بوضع الخطط وآليات التدقيق ومتابعة تهيئة البيانات والمستندات واعتمادها لهذه الكلف لاغراض التحاسب اضافة الى تشكيل فريق ميداني برئاسة ممثل عن هذا الديوان وعضوية ممثلين عن هذا الديوان ايضا ووزارة النفط ووزارة المالية ووزارة الثروات الطبيعية في الاقليم للقيام باعمال التدقيق المستندي لعقود كلف تطوير حقول نفط الاقليم وان فريق التدقيق المشكل بموجب الامر الديواني اعلاه انجز تدقيق نتائج وكلف تطوير حقول الاقليم وارسل مسودة التقرير الى وزارة الثروات الطبيعية في الاقليم بموجب المذكرة المرقمة (٢٠١٣/٢٨) والمؤرخة في ٢٠١٣/٣/٤ وتم تحديد يوم ٢٠١٣/٤/٤ موعدا لمناقشتها الا ان وزارة الثروات الطبيعية اجلت مناقشة التقرير الى اشعار اخر بموجب مذكرتها المرقمة (٢) والمؤرخة في ٢٠١٣/٤/٢، وقد تم ابلاغ الامانة العامة لمجلس الوزراء – مكتب الامين العام بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (٨١٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/١ بخصوص عدم قيام وزارة الثروات الطبيعية في الاقليم بتحديد موعد لمناقشة التقرير وتم تأكيد ذلك بموجب الكتاب المرقم (١١١٠٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٢٦ ولم يتم مناقشة التقرير لغاية تاريخه.

(٨) تقارير الإنتاج اليومي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا تبين لنا أن وزارة النفط لا تحتفظ بتقارير تبين الإنتاج اليومي للنفط الخام، وان التقارير الموجودة لدى الوزارة تبين كمية الإنتاج بشكل شهري].

رد الإدارة:

أجابت وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٦٤٧١/٢٣٠) في ٢٠١٢/١٠/٨ ، يقوم قسم متابعة العمليات في الدائرة الفنية باصدار تقارير صباح كل يوم تتضمن معدلات انتاج النفط الخام اليومية لكافة الشركات الاستخراجية ويتم تصحيح المعدلات اليومية في نهاية كل شهر ليتم اعتمادها بشكل رسمي ضمن التقارير الشهرية للشركات المنتجة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بأن المطابقة لا تتم بموجب تقارير الانتاج اليومي ويتم الاعتماد على تقارير الانتاج الشهري لأغراض المطابقة فبالرغم من وجود تقارير انتاج يومي إلا أن هذه التقارير لا يعول عليها لوجود مطابقات فنية وإدارية وتسويات مع شركات استخراجية لذا فليس بالإمكان الاعتماد على التقارير اليومية.

رابعاً - شركة تسويق النفط

(١) مبيعات المنتجات النفطية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا أن شركة تسويق النفط قامت ببيع منتجات نفطية عرضية وهي زيت وقود وزيت أساس ومخلفات التقطير الفراغي بقيمة (٦٩,٩٦١,٠٧٦) دولار أمريكي خلال سنة/٢٠١٢ وتم غلق هذا المبلغ في حسابات وزارة المالية بدلا من حساب DFI وذلك بناء على توجيهات من وزارة النفط / الدائرة الاقتصادية ووزارة المالية /دائرة المحاسبة].

رد الإدارة:

اجابت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (٥٣٦/تق) والمؤرخة في ٢٨/١١/٢٠١٣ ومرفقها مذكرة الهيئة المالية التجارية المرقمة (٦٧٩) والمؤرخة في ٢٨/١١/٢٠١٣، ان أقيام مبيعات المنتجات النفطية لعام ٢٠١٢ لم يتم ايداعها في حساب وزارة المالية وانما تم غلقها بحساب وزارة المالية في سجلات شركة تسويق النفط وبانتظار حسم الموضوع بين وزارة النفط ووزارة المالية واعلامها بالتوجيهات النهائية من قبل وزارة النفط / الدائرة الاقتصادية والمالية ليتسنى لها تحويل اقيام مبيعات تلك المنتجات الى حساب وزارة المالية او حساب DFI او أي جهة اخرى.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بأجابة شركة تسويق النفط حيث ان المبالغ مسجلة في سجلاتها ضمن حساب وزارة المالية وبانتظار اجابة وزارة المالية ليتم تحويلها الى وزارة المالية او حساب الـ (DFI) ولا تتفق الهيئة الرقابية مع تصنيف خطورة هذه الملاحظة من قبل المدقق اذ انها لا تشكل خطورة عالية على النشاط او الايراد او السياق الاداري له.

(٢) حساب المصرف العراقي للتجارة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [عند تدقيقنا للحسابات المصرفية لشركة تسويق النفط لاحظنا وجود مبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار امريكي اودع من قبل وزارة المالية لدى المصرف العراقي للتجارة كإمانات قبل ان تقوم شركة تسويق النفط بفتح حسابات جارية لدى المصرف. ليس لدى شركة تسويق النفط أية معلومات عن المبلغ حيث أن المصرف لا يقوم بتزويد شركة تسويق النفط بكشوفات شهرية لأغراض المطابقة].

رد الإدارة:

اجابت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (٥٣٦/تق) والمؤرخة في ٢٨/١١/٢٠١٣ ومرفقها مذكرة الهيئة المالية التجارية المرقمة (٦٧٩) والمؤرخة في ٢٨/١١/٢٠١٣، تم اجراء تسوية للرصيد المتبقي من عام ٢٠١١ والبالغ (٢٠٤٣٠٤٨) دولار امريكي مع المصرف العراقي للتجارة وقد انخفضت قيمة المبالغ الموقوفة ليصبح الرصيد المتبقي (٣٢٩٥٠٤) دولار كما في ٣١/١٢/٢٠١٢ ولا تزال المتابعة مستمرة مع المصرف العراقي للتجارة لغرض تحويل الرصيد أعلاه إلى حساب الشركة الجاري المرقم (١١٥١) .

متابعة الهيئة الرقابية:

ايدت الهيئة الرقابية ما ورد باجابة شركة التسويق حيث لا تزال المتابعة مستمرة مع المصرف العراقي للتجارة، كما ان رصيد الحساب المصرفي قد بلغ (٣٢٩٥٠٤) دولار فعلا كما في ٣١/١٢/٢٠١٢.

(٣) المدينون (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال عملية تدقيقنا لشركة تسويق النفط لاحظنا وجود مبالغ مدينة بذمة شركات أجنبية ناتجة عن عمليات بيع النفط الخام بلغت (٣٦٠,٥٧٧,٢٦٨) دولار أمريكي وعمليات بيع منتجات نفطية بمبلغ (٨٣٢,١٦٢,٢٩) دولار أمريكي تمت في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٨].

رد الإدارة:

اجابت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (تق/٥٣٦) والمؤرخة في ٢٠١٣/١١/٢٨ ومرفقها مذكرة الهيئة المالية التجارية المرقمة (٦٧٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/١١/٢٨ والمذكرة المرقمة (ح/٩٩١) والمؤرخة في ٢٠١٣/١٢/١ بما يلي:

- بلغت اقيام المبالغ المدينة للنفط الخام (٣٤٥٣٦٤٩٣١) دولار والمنتجات النفطية (٤٣٧٦٤٧٩) دولار لغاية ٢٠١٣/١٢/١.
- المتابعة مستمرة للمبالغ التي جمدت عام ١٩٩٠/ بموجب قرار مجلس الامن الدولي المرقم (٦٦٠) والناشئة قبل ١٩٩٠/٨/٦ عن تصدير النفط الخام العراقي والمنتجات النفطية وتم التوجيه بتدخل وزارة المالية / صندوق استرداد اموال العراق في الخارج الذي انشأ لهذا الغرض لمتابعة تحصيل هذه الديون وتم تزويدهم بالاوليات بموجب الكتاب المرقم (ح/٣٨١٧/٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٨.
- بين البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم (٣٠٦١/٧/٥) والمؤرخ في ٢٠١١/١٢/٢٢، ان كافة الارصدة المجمدة حولت للخزانة الامريكية او لحساب (DFI) او لحساب البنك المركزي العراقي المرقم (٠٢١٠٨٠٨٥٠) وقد طالبت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / ادارة النقد بموجب كتابها المرقم (٦٠٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٢٦ البنك المركزي العراقي بتفاصيل الارصدة المودعة في صندوق تنمية العراق وفيما اذا كانت هذه الارصدة تخص شركة التسويق ولم ترد الاجابة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان المتابعة مستمرة وقد قامت شركة تسويق النفط بتوجيه كتاب الى وزارة المالية / صندوق استرداد اموال العراق في الخارج المرقم (ح/٣٨١٧/٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٨ لمتابعة تحصيل هذه الديون، كما انها تؤيد صحة المبالغ الخاصة بمدينو النفط الخام والمنتجات النفطية الواردة باجابة شركة تسويق النفط وقد طلبت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / ادارة النقد بموجب كتابها المرقم (٦٠٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٢٦ من البنك المركزي العراقي تفاصيل تلك الارصدة وهل تخص شركة التسويق ولم تحصل على الاجابة لغاية تاريخه.

(٤) غرامات التأخير (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا أن مجموع الغرامات التي ترتبت على الشركة نتيجة لتأخر تحميل الناقلات قد بلغ (٢٤,٨٢١,١١٦) دولار أمريكي خلال سنة/ ٢٠١٢].

رد الإدارة :

اجابت وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٦٤٧١/٢٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٨، أن التأخير في تحميل الناقلات يرجع لاسباب خارجة عن ارادة وسيطرة الشركة ويمكن تحديدها بما يلي:

- انخفاض معدلات التصدير بسبب الانخفاض في معدلات الانتاج.
- أعمال الصيانة .
- سوء الاحوال الجوية .
- التسرب النفطي بسبب التاكل في الانبوب الرئيسي.
- فحص خزانات الناقلات .
- ضعف الطاقة الخزنينة.

وقد تم توثيق هذه الاسباب في محضر الاجتماع المنعقد بين لجنة الخبراء الماليين وممثلي الشركة بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٦ لمناقشة ملاحظات شركة التدقيق الدولية للاعوام السابقة .

وقد بينت الهيئة المالية التجارية في شركة التسويق ان مجموع الغرامات لسنة /٢٠٠٨ بموجب سجلاتها قد بلغت (٢٤٢٧١٠٩٢) دولار وليس كما ورد بملاحظة شركة التدقيق والبالغة (٢٤٤٧٠٣٨٩) دولار وان الفرق بين المبلغين والبالغ (١٩٩٢٩٦) دولار يمثل فرق سعر لاشعار دائن (عن تغيير كثافة شحنه ميناء جيهان) احتسب في سجلاتها فرق سعر ولا يمثل غرامة تأخيرية عن تأخير تحميل ناقلات النفط الخام.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد باجابة الشركة حول الاسباب المؤدية لتأخير تحميل الناقلات للنفط الخام بأنها عوامل خارج سيطرة الشركة كما تأييد لها أن مجموع المبالغ المترتبة عن تأخر التحميل لسنة ٢٠٠٨/ بلغت (٢٤٢٧١٠٩٢) دولار.

(٥) البنود العالقة في المطابقات المصرفية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال عملية التدقيق للمطابقة بين شركة تسويق النفط والمصرف العراقي للتجارة (حساب رقم ١١٥١) لاحظنا أن هناك بنود عالقة لفترة طويلة وبأرصدة كبيرة منذ عام ٢٠٠٧].

رد الادارة:

اجابت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (٥٣٦/تق) والمؤرخة في ٢٠١٣/١١/٢٨ ومرفقها مذكرة الهيئة المالية التجارية المرقمة (٦٧٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/١١/٢٨، تمت تصفية جميع المبالغ الموقوفة العائدة لسنة ٢٠٠٧ لكلا الحسابين.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان التصفية تمت لاغلب المبالغ وليس بالكامل حيث لا زالت بعض المبالغ والعائدة لسنة ٢٠٠٧ موقوفة والتصفية جارية بشأنها للحساب (١١٥١) اما الحساب (١٠٨٤) فقد تم تصفية موقوفاته لسنة ٢٠٠٧ وحسب المطابقات كما في ٢٠١٣/١٠/٣١.

(٦) التسوية مع الحكومة السورية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [وفقا لاتفاقية المقايضة الموقعة بين شركة تسويق النفط والحكومة السورية والتي تم تجديدها بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٧، يجب عقد اجتماعات شهرية بين الطرفين لتسوية الرصيد المستحق لكل طرف. مع ذلك، لم تتم تسوية نهائية لعمليات المقايضة لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للاتفاقية الموقعة، عندما يتجاوز المبلغ المستحق لأي طرف عن ١٠ مليون دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة أشهر، يجب أن يقوم الطرف الآخر بتحويل نقدي بقيمة ٧٥% من المبلغ المستحق. ومع ذلك، فان المبلغ المستحق من الحكومة السورية قد تجاوز ١٠ ملايين دولار أمريكي، ولكن لم يتم تحويل أي مبالغ نقدية إلى شركة تسويق النفط، وقد تزايدت المبالغ المستحقة للجانب العراقي لتبلغ ٣٠٢،٠٠٠،٠٠٠ مليون دولار أمريكي حتى نهاية ٢٠٠٧].

رد الادارة:

اجابت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (٥٣٦/تق) والمؤرخة في ٢٠١٣/١١/٢٨ ومرفقها مذكرة الهيئة المالية التجارية المرقمة (٦٧٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/١١/٢٨ بما يلي:

- المتابعة مستمرة للمبالغ المدينة التي بذمة مكتب تسويق النفط السوري وكان اخر تاكيد ومطالبة بموجب الكتاب المرقم (٢٠٥٣٤/٥ح) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/٣ علما ان المكتب لم يجيب على تلك الكتب لغاية تاريخه.

- وجه السيد وزير النفط قيام وزارة المالية / دائرة الدين العام / قسم الدين الخارجي بالتدخل لاستحصال هذه الديون وقد تم تزويدها بالاوليات لغرض استحصال هذه الديون من الحكومة السورية بموجب الكتاب المرقم (٣٢٥١/٥ح) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/١٣ ولم ترد لغاية تاريخه أي اجابة من وزارة المالية حول الموضوع.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان شركة تسويق النفط قامت وبتوجيه من وزير النفط بارسال الكتاب المرقم (٣٢٥١/٥ح) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/١٣ الى وزارة المالية / دائرة الدين العام / قسم الدين الخارجي للاستعلام عن آلية تسوية عمليات المقايضة في سجلاتها او تحويلها الى وزارة المالية لمتابعة تحصيلها وان الهيئة تقترح توجيه كتاب الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بخصوص الموضوع بغية التوجه نحو حل الموضوع بالطرق الدبلوماسية.

(٧) السيطرة على القوائم وشهادات الاستيراد (منخفضة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن كافة الوثائق اليدوية مثل الإشعارات الدائنة والقوائم وشهادات الاستيراد الصادرة من قسم الشحن والمالية قد تم ترقيمها يدويا].

رد الإدارة:

اجابت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (٥٣٦/تق) والمؤرخة في ٢٠١٣/١١/٢٨ ومرفقها مذكرة الهيئة المالية التجارية المرقمة (٦٧٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/١١/٢٨، سيتم اخذ الملاحظة بنظر الاعتبار عند تطبيق النظام الجديد والذي هو الان في قيد المرحلة التجريبية .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث ان الملاحظة لا زالت قائمة علما ان شركة تسويق النفط قامت بابرام عقد مع الشركة العامة لنظم المعلومات لاعداد نظام محاسبي خاص بحسابات شركة التسويق منذ عام ٢٠١٠ ورغم مرور اكثر من ثلاث سنوات لم يتم انجاز النظام بشكل نهائي وذلك لاختفاق شركة نظم المعلومات في انجاز هذا النظام وان المخاطبات جارية بين الشركتين للتوصل الى حل رضائي لانجاز النظام حيث بينت الشركة العامة لنظم المعلومات بموجب كتابها المرقم (٣٠٤٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/٢٥ والموجه الى شركة تسويق النفط بانه لا مانع لديها من تسوية العقد رضائيا واقرحت رغبتها باكمال العمل وتقديمه للشركة بدون مقابل.

خامسا - وزارة التجارة

الملاحظات العامة:-

(١) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا أن الشركات لا تملك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها . عادة ما تصدر الشركة التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكرة داخلية طارئة. مع ذلك، فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام. ومن ناحية أخرى ، إن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات الداخلية ، بحيث تمثل مرجع للموظفين. علاوة على ذلك، لقد صدرت هذه التعليمات في بدايات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. لذلك يمكن أن تكون قديمة وبالتالي تتطلب المراجعة. إن عدم وجود دليل للإجراءات والسياسات يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة وعدم التناسق في وظائف الشركة ، بالإضافة إلى إن الموظفين الجدد لا يملكون مرجعا للعمل على أساسه.

على الأقل يتوقع من الشركات أن تملك دليلا لكل من الأقسام الآتية:

المشتريات/الاستيراد

الموارد البشرية

القسم المالي

رد الإدارة :

لم تقم وزارة التجارة والشركة العامة لتجارة الحبوب بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرتي الهيئة الرقابية المرقمتين (٦٥/٢/١) و (٧٦/٢/١) والمؤرختين في ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٦) في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق وقد أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ أنه تم إعداد دليل سير المعاملات للخدمات المقدمة للمواطنين والمستمسكات والإجراءات الواجب اتخاذها من طلب الخدمة وأرسلت بموجب الكتاب المرقم (٧٦٦٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/١٧ إلى مكتب المفتش العام ، كما أن شعبة الجودة قامت بإعداد دليل لوظائف أقسام الشركة ومهام كل موظف.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئات الرقابية المختصة في وزارة التجارة وشركاتها ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة قيام الوزارة بإعداد دليل للإجراءات والسياسات يشمل جميع جوانب عمل الوزارة وشركاتها مع الأخذ بنظر الاعتبار مراجعة الدليل بصورة دورية للتأكد من تحديثه بصورة مناسبة لتوفير المرجع المحاسبي والعملي لجميع موظفي أقسام الوزارة وشركاتها علما انه لم يتم تزويد الهيئة الرقابية بالدليل المشار إليه بإجابة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية.

(٢) مهام قسم التدقيق الداخلي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا عدد من النقاط المتعلقة بقسم التدقيق الداخلي تتطلب الاهتمام:

- تقارير قسم التدقيق توجه إلى المدراء العامين ولا توجه إلى مجالس إدارات الشركات.
- لا يوجد دليل شامل ومحدث للإجراءات و السياسات الداخلية للقسم.
- وكذلك قد تبين لنا إن متابعة تقارير قسم التدقيق لا يتم تلخيصها وإرسالها إلى مجلس إدارة الشركة.
- لا حظنا أن قسم التدقيق لا يعد خطة سنوية والتي تعد جزء من الخطة طويلة الأجل من ثلاث إلى خمس سنوات قادمة والتي تظهر مهام الأقسام والفروع التي سيتم زيارتها خلال السنة الحالية.

رد الإدارة :

لم تقم وزارة التجارة والشركة العامة لتجارة الحبوب بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرتي الهيئة الرقابية المرقمتين (٦٥/٢/١) و (٧٦/٢/١) والمؤرختين في ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٦) في ٢٠١٣/٧/٢٨ وقد أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ، تم مؤخرا إعداد دليل عمل استرشادي للعمل الرقابي

والتدقيقي علما انه قابل للتحديث والتجديد للإجراءات والسياسات الداخلية لقسم الرقابة والتدقيق لتلبية متطلبات العمل للمرحلة الحالية والمستقبلية .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئات الرقابية المختصة في وزارة التجارة وشركاتها ما يلي:

- أنها تؤيد ما ورد بالفقرة (١) من ملاحظة شركة التدقيق حيث أن تقارير قسم التدقيق توجه إلى المدير العام وليس إلى مجلس الإدارة.
- فيما يخص الفقرة (٢) من ملاحظة شركة التدقيق ، أن الشركات لم تقم بإعداد دليل خاص بها وقد تم إعداد دليل استرشادي لأعمال أقسام الرقابة والتدقيق لمركز الوزارة والشركات التابعة لها من قبل اللجنة المشكلة بالأمر الوزاري المرقم (٢٠٨٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٣١ تنفيذا لتوصيات مؤتمر الرقابة الداخلية الثاني المبلغة إلى الوزارات كافة بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق ذي العدد (د . ت / ٤ / ١٣٢١٠) في ٢٠١٢/٤/١٢ ولم يتم إصدار هذا الدليل لغاية تاريخه وهو في المرحلة النهائية.
- أنها تؤيد ما ورد بالفقرة (٣) من ملاحظة شركة التدقيق حيث أن متابعة تقارير قسم التدقيق لا يتم تشخيصها وإرسالها إلى مجلس إدارة الشركة .
- أنها لا تؤيد ما ورد بالفقرة (٤) من ملاحظة شركة التدقيق حيث أن خطة عمل القسم قد وردت ضمن الخطة السنوية للشركات كما تم إعداد خطط طويلة الأمد للفترة من (٢٠١٢ - ٢٠١٥).

(٣) عدم وجود سياسة مكتوبة لتحديد الصلاحيات (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا عدم وجود سياسة مكتوبة لتحديد الصلاحيات صادرة وموافق عليها من قبل الإدارات العليا للشركات، والتي تزيد من خطورة قيام الموظف الواحد بأكثر من مهمة رئيسية. على سبيل المثال، لاحظنا في بعض الحالات عدم وجود دليل يثبت إن مطابقات المصارف الشهرية يتم مراجعتها من قبل شخص مستقل عن عملية الإعداد].

رد الإدارة :

لم تقم وزارة التجارة والشركة العامة لتجارة الحبوب بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرتي الهيئة الرقابية المرقمتين (٦٥/٢/١) و (٧٦/٢/١) والمؤرختين في ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٦) في ٢٠١٣/٧/٢٨ وقد أيدت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ملاحظة شركة التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ وبينت أن العمل جاري لإعداد تلك السياسات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئات الرقابية المختصة في وزارة التجارة وتشكيلاتها ملاحظة شركة التدقيق بعدم وجود سياسات مكتوبة لفصل الصلاحيات والتي تبين بوضوح المسؤوليات والمهام لموظفي الشركات. حيث يتم فقط إصدار أوامر إدارية خاصة بالصلاحيات المالية والإدارية الممنوحة في ديوان وزارة التجارة والشركات التابعة لها.

(٤) عدم وجود دليل شامل للإجراءات والسياسات المتبعة في المخازن (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا عدم وجود دليل إجراءات شامل لقسم المخازن مطبق في الشركة. عوضا عن ذلك ، تقوم الإدارة العليا بإصدار توجيهات لمثل هذه الإجراءات منظمة وموثقة بصيغة مذكرة داخلية.

في حالة عدم وجود دليل بإجراءات المخازن ، تزداد الخطورة من الأمور التالية:

- عدم تغطية النشاطات الجديدة بالتوجيهات الموجودة سابقا.
- تنفيذ الإجراءات بصورة غير متسقة.

- عدم تحديث الإجراءات بالوقت المناسب.
- قد لا يكون جميع الموظفين على علم بجميع إجراءات وسياسات الشركة.

رد الإدارة :

لم تقم وزارة التجارة والشركة العامة لتجارة الحبوب بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرتي الهيئة الرقابية المرقمتين (٦٥/٢/١) و (٧٦/٢/١) والمؤرختين في ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٦) في ٢٠١٣/٧/٢٨ وقد بينت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ما يلي:

- أن من أهم الترتيبات اللوجستية للمخزون ما يتعلق بتوفير الطباقي البلاستيكية التي يتم تخزين المواد الغذائية عليها بالإضافة إلى توفير رولات النايلون وتوضيب المخزون وترك المسافات بين الخزين وكذلك تعفير المخازن بالتنسيق مع قسم السيطرة النوعية و تغيير الذمم المخزنية لأمناء المخازن كل ستة أشهر.
- يتم العمل بهذه الآلية حيث يقوم أمين المخزن بفتح سجل للوارد والصادر المخزني وتثبيت بطاقات عين على الخزين يذكر فيها تفاصيل المادة وتاريخ النفاذية .
- يتم جرد المخازن بصورة دورية كل ثلاثة أشهر بالإضافة إلى الجرد المفاجئ إذا اقتضت الضرورة لذلك ويتم تصنيف المواد المخزونة التي تم جردها عن غيرها من المواد.
- يتوقف الاستلام والتحويلات فقط في حالة وجود جرد للمخازن لحصر المسؤولية.
- يتم مراقبة سجلات الجرد على ضوء محاضر الجرد الفعلي ولا يوجد ترقيم مسبق لصفحات الجرد وإنما يثبت تاريخ الجرد فقط.
- توجد جداول مخصصة للمواد التالفة والبطيئة الحركة وترسل إلى الجهات ذات العلاقة.
- يتم تسعير المواد وتقسيم وتجميع الجردوات الفعلية نهاية كل سنة .
- يتم إجراء المطابقة المخزنية بين السجلات المخزنية ونتائج الجرد الفعلي وتتم المسائلة حول الفروقات المخزنية أن وجدت وتحال تلك الفروقات إلى اللجان التحقيقية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئات الرقابية المختصة في وزارة التجارة والشركات التابعة لها ملاحظة شركة التدقيق بعدم وجود دليل شامل للإجراءات والسياسات المتبعة في المخازن حيث يتم الاعتماد على رأي وخبرة الشركات وموظفي المخازن في هذا المجال.

(٥) عدم وجود دليل لتحديد الوصف الوظيفي لجميع موظفي الشركات التابعة لوزارة التجارة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا في بعض الأحيان إن بعض الموظفين ليس لديهم وصف وظيفي يحدد مسؤولياتهم ، وهذا بشكل رئيسي يعود إلى أن الشركة لم تصدر وصف وظيفي بشكل رسمي للأفراد الذين يعملون بها. عدم وجود الوصف الوظيفي الرسمي يمكن أن يؤدي إلى ارتباك الموظفين وعدم معرفتهم التامة بمسؤولياتهم وواجباتهم في المؤسسة . وكذلك يمكن أن تؤدي إلى صعوبات تواجه الموظفين الجدد لعدم معرفتهم التامة بمسؤولياتهم ومهامهم المناطة بهم.

رد الإدارة :

لم تقم وزارة التجارة والشركة العامة لتجارة الحبوب بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرتي الهيئة الرقابية المرقمتين (٦٥/٢/١) و (٧٦/٢/١) والمؤرختين في ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٦) في ٢٠١٣/٧/٢٨ وقد أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ بأن لدى الشركة جداول تتضمن أعمال القسم الإداري.

متابعة الهيئة الرقابية:

- بينت الهيئات الرقابية المختصة في وزارة التجارة والشركات التابعة لها ما يلي:
- لم تقم الشركات بإصدار الأوامر الخاصة بتقسيم الأعمال بين الموظفين لأغلب الأقسام.
- تم إعداد دليل توصيف وظيفي خاص بالوزارة والشركات التابعة لها في سنة /٢٠١٠.

- قيام أقسام التخطيط بإصدار تفاصيل المهام والواجبات المناطة بالموظفين على مستوى كل عنوان.

ان الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة والشركات التابعة لها والواردة أعلاه غير كافية ، مما يتطلب اعداد وصف وظيفي لكل عنوان يحدد الشهادة وسنوات الخبرة والمهام المكلف بها الموظف ولجميع المستويات الادارية.

أ : الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

(١) التعاقد المباشر (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من عقود السكر لاحظنا أن الوزارة تقوم بالتعاقد بصورة مباشرة دون اللجوء إلى أسلوب المناقصات لسد الحاجة من مادة السكر ، معتمدة بذلك على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٠ والذي ينص على (تخويل وزارة التجارة صلاحية الشراء المباشر استثناء من أحكام المادة (٤) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨) . مثال على ذلك:

اسم المجهز	رقم العقد
شركة الأمل	٩٠٧
شركة الشاكرين	٥٤٠
شركة زهراء الحسن	١٢١

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ، يتم اعتماد المناقصات في شراء مادة السكر وان التعاقد مع الشركات الوسيطة هو بسبب عدم تقديم الشركات المصنعة عروضها عن طريق المناقصات لهذا تم التعاقد مع هذه الشركات لسد الحاجة والذي يساعد على الحصول على عروض أسعار ومواد أكثر من منشأ بأفضل جودة وأفضل سعر.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة تقوم بالتعاقد مع الشركات الوسيطة دون اعتماد أسلوب المناقصات في الشراء .

(٢) شروط التعبئة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من عقود السكر ، لاحظنا أن كافة العقود (تحت بند التعبئة) لا تشترط على المجهزين طباعة النص التالي على أكياس السكر المستوردة (أن المادة مستوردة خصيصا لحساب وزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية من مفردات البطاقة التموينية) ، وذلك منعا لتداولها في الأسواق المحلية أو إمكانية تغييرها لدى الوكلاء المسؤولين عن توزيع مفردات البطاقة التموينية] .

رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ، أن كافة العقود تتضمن عبارة (مستورد خصيصا لوزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية) والمجهزين ملزمين بطباعتها على الأكياس أما في حالة عدم طبعتها فيتم فرض خصم على المخالفة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم ملاحظة عدم تضمين بعض عقود شراء مادة السكر شروط طباعة عبارة (مستورد خصيصا لوزارة التجارة لأغراض البطاقة التموينية) لكون البضاعة المتعاقد عليها مخصصة للسوق المحلية وقامت الشركة بالتعاقد على شرائها اما في حالة وجود هذا الشرط ومخالفته من قبل المجهز فيتم إحالة البضاعة الى لجنة الخصم لتخفيض السعر بنسبة معينة.

(٣) عقد شركة زهرة الجبال (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا للعقد رقم (٢٧٨) والموقع مع شركة زهرة الجبال، لاحظنا أن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية قامت برفض الكمية البالغة (١٣,٥٢٩) طن من السكر البولندي المشحون على ظهر الباخرة (MSC GIANNA) وذلك لكونها غير مستوفية للمواصفات التعاقدية من ناحية التعبئة نظرا لوجود فتحة جانبية بأعلى الأكياس، إضافة إلى أن تاريخ الإنتاج والنفاذ مثبت على شكل شريط حاسبة وتاريخ الإنتاج غير واضح، في حين لاحظنا وجود عقود تتضمن شحنات ذات مواصفات مشابهة للعقد الذي تم رفضه لم تتخذ الشركة إجراءات مماثلة تجاهها. مثال على ذلك:

- الشحنة المحملة على الباخرة (MSC NORMANDIE) والتي تخص عقد شركة الأمل، حيث كانت نتائج الفحص الفيزيائي تبين أن تاريخ النفاذ والإنتاج مثبت على شريط حاسبة على جانب الكيس وتم قبولها بالكامل.

- شحنة السكر (علامة BEYAZ) المفرغة في فرع نينوى والتي تخص عقد شركة الشاكرين ، حيث أن السكر كان معبأ بأكياس من البولي بروبيلين فقط في حين أن العقد نص على أن تكون معبأة في أكياس من البولي بروبين ومبطنة بأكياس من البولي اثلين ولم يتم تثبيت تاريخ النفاذ على هذه الأكياس.

رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ بما يلي :

- بالنسبة للباخرة (MSC GIANNA) تم رفضها للأسباب التالية :
- مخالفة الشروط التعاقدية من ناحية التعبئة لوجود فتحة جانبية بأعلى الأكياس.
- تثبيت تاريخ الإنتاج والنفاذ على شكل شريط حاسبة وأن تاريخ الإنتاج بالأشهر غير واضح.

- بالنسبة للباخرة (MSC NORMANDIE)

- لا يوجد شريط حاسبة على جانب الأكياس مثبت عليه تاريخ النفاذ والإنتاج طبقا لقرار قسم السيطرة النوعية المرقم (٥٧٧/ت/١/٧) في ٢٠١٢/١٢/١٦.

- بالنسبة لشحنة السكر علامة (BEYAZ) تم رفع كميات السكر المتكثل الموجودة في مخازن الشركة في نينوى ومخازن الإمام علي (ع) والبالغة (٥١٤,٤٧١١) طن و(٣٤,٠٥٠) طن على التوالي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أبدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم امتلاك الشركة آلية واضحة لقبول ورفض الشحنات المستوردة وتطبيقها بشكل موحد على جميع الشحنات والتأكد من التزام المجهزين بشروط العقود.

(٤) عقد شركة الشاكرين (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعقد رقم (٥٤٠) والموقع مع شركة الشاكرين والذي يتضمن قيام شركة الشاكرين بتجهيز السكر وتزويده إلى مخازن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ، لاحظنا قيام الشركة بتجهيز السكر من منشأ أوروبي بالرغم من نص العقد على أن يكون المنشأ أما برازيلي أو تركي أو جزائري أو تايلندي. أن ذلك يعتبر مخالفا لبنود العقد ما بين الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية وشركة الشاكرين].

رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، حصلت الموافقة الأصولية على إضافة المنشأ الأوروبي.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أنه فيما يخص العقد المرقم (٥٤٠) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٣١ مع شركة الشاكرين لتجهيز كمية (٧٠٠٠٠) طن $\pm ٥\%$ من مادة السكر بمدة تجهيز ٢٠ يوم من تاريخ العقد، حصلت موافقة

السيد وزير التجارة على تجهيز كمية (٣٥٩٧) طن من منشأ أوربي بموجب كتاب الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية المرقم (١٢٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٣ بعد نفاذ مدة العقد وخلال فترة التمديد.

(٥) عقد شركة قادو اوغلو (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعقد رقم (٢٥٨) والموقع مع شركة قادو اوغلو والذي ينص على أن تقوم الشركة المتعاقدة بتجهيز مادة الزيت للشركة العامة للمواد الغذائية ، لاحظنا أن كفاءة حسن التنفيذ المقدمة من قبل الشركة المتعاقدة بلغت (٧,٧١٧,٥٠٠) دولار أمريكي في حين أن العقد نص على أن تكون الكفالة بنسبة (٥%) من إجمالي قيمة العقد والبالغة (١٦٢,٥٠٠) دولار أمريكي أي بمبلغ (٨,١٠٣,٣٧٥) دولار أمريكي . أن ذلك يعتبر مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ١٦ - أولا).

رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ومرفقه مذكرة قسم الاستيراد المرقمة (٤٦٤) والمؤرخة في ٢٠١٣/٥/٢٠، إن مبلغ خطاب الضمان الـ (٥%) قد تم احتسابه استناداً إلى كمية العقد البالغة (٩٠٠٠٠) طن وبذلك يكون المبلغ الإجمالي (١٥٤٣٥٠٠٠) دولار وان خطاب الضمان يكون بمبلغ (٧٧١٧٥٠٠) دولار علما انه تم الالتزام بتوصية شركة التدقيق في العقود اللاحقة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الشركة لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية والتأكد من الحصول على كامل مبلغ الكفالة قبل المباشرة بإجراءات توقيع وتنفيذ العقد.

(٦) المخزون والتجهيز والعجز والفائض (عالية/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للعجز والفائض في المخزون والمعد من قبل قسم التخطيط والمتابعة لاحظنا وجود عجز في جميع المواد المجهزة باستثناء مادة الزيت].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ بما يلي:

- أن ضوابط العمل المعتمد تلزم الشركة عند إعداد خطة الاستيراد باعتماد الحاجة الفعلية لجميع المواد التموينية التي تتعامل بها الشركة وبمشاركة الأقسام المعنية في الشركة وبإشراف الجهة القطاعية والرقابية المختصة في الوزارة.
- أن العجز والفائض في المخزون هو حالة متحركة وليست ثابتة وهو خاضع بشكل مباشر لتوقيات التعاقد ومستويات تنفيذ العقود الموقعة مع الإشارة إلى ان العجز الظاهر في خزين مادة السكر في ٢٠١٢/١٢/٣١ قد تم تغطيته تدريجيا من العقود التي وقعت خلال عام ٢٠١٣ .
- أن نجاح خطة الاستيراد لا يتوقف فقط على وضع تقديرات دقيقة للحاجة الفعلية بل هناك عدد من العوامل الأخرى وكما مبين أدناه:

- أن عدم وجود أي خزين احتياطي لعدم كفاية التخصيص المالي يجعل أي تأخر أو تعثر في تنفيذ خطة التعاقد أو في تنفيذ العقود التي يتم توقيعها ينعكس مباشرة وبشكل سلبي على مستوى الخزين .

- أن تعثر خطة التعاقد أو التأخر في تنفيذها يعود لعدة أسباب أهمها مايتعلق بالجانب الفني بوجوب الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية والحاجة لمزيد من الصلاحيات القانونية والمواصفات القياسية للمواد ، علما أن الوزارة في عام ٢٠١٢ أعلنت (٧) مناقصات للسكر فشلت منها (٣) مناقصات كما تم إحالة حاجة عام كامل من مادة حليب الأطفال لثلاث شركات عالمية وأيضا فشلت هذه الإحالات الأمر الذي سبب ظهور العجز في الخزين والتجهيز كما هو مؤشر في ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- تحدد خطة الشركة الحاجة الفعلية للكميات المطلوب توزيعها ضمن الحصة التموينية للمواطنين إلا أن جميع العقود آنية ولا توجد اتفاقيات مع الشركات المنتجة على عقود تجهيز طويلة الأمد.
- لم يتم إعداد خزين احتياطي ويتم الشراء حسب الحاجة الشهرية للمادة.
- لا يوجد خزين استراتيجي للمواد الغذائية .
- يتم إعداد الخطة التسويقية بعد التعاقد لتوزيع المواد المجهزة إلى المخازن في المحافظات حسب نسبة النفوس في كل محافظة بضمنها إقليم كردستان.

(٧) غياب إرفاق قوائم مالية مدققة وعقود تأسيس للأطراف المتعاقدة (متوسطة/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا للعقود تبين لنا أن الشركة العامة لتجارة الحبوب والشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لا تقوم بالحصول على قوائم مالية مدققة أو عقد تأسيس للأطراف المتعاقدة. عدم الحصول على هذه المستندات قد يؤدي إلى التعاقد مع أطراف ذو ملاءة مالية غير حسنة أو ليس لديهم الإمكانية لتسديد التزاماتهم].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، من ضمن شروط إعلان المناقصات تدقيق كافة المستمسكات المطلوبة من المجهزين (عقد تأسيس الشركة، الحسابات الختامية ، قائمة بالأعمال التجارية المماثلة أن وجدت...الخ).

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٩٦٥٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٧ عن نتائج تدقيق عقود شراء مفردات البطاقة التموينية لسنة ٢٠١٢

(٨) موازين المراجعة (متوسطة/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لموازن المراجعة لاحظنا أن القيد الافتتاحي لم يتم قيده في بداية السنة المالية ولم يتم تدقيقه من قبل قسم التدقيق ولم يتم انجازه بالموعد المحدد].

رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن الشركة تقوم بتسجيل القيد الافتتاحي حال انجاز البيانات المالية وتسجيله في السجلات بعد تدقيقه من قبل قسم الرقابة والتدقيق وان عدم قيده في السجلات في بداية السنة المالية كان بسبب مشكلة تأخير مصادقة البيانات المالية لعام /٢٠٠٨ من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وتأخر انجاز البيانات المالية للسنوات اللاحقة وبالتالي تأخر انجاز القيد الافتتاحي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث ان الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية مستمرة بالعمل واستنادا الى مبدأ الدورية فلا بد أن يثبت القيد الافتتاحي في بداية السنة المالية بعد غلق حسابات السنة السابقة حتى وان لم تتم المصادقة على البيانات المالية لغرض اعداد ميزان المراجعة الشهري متضمنا كافة الارصدة، علما ان البيانات المالية للشركة لسنة ٢٠٠٨ قد صدرت برأي سلبي بسبب عدم استكمال مطابقات الحسابات الجارية اضافة الى ملاحظات جوهرية اخرى ومنها ما يخص فقرة الخزين وقد صدرت البيانات المالية لسنة /٢٠٠٨ المعدلة للشركة بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (١٤١٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٣ كما صدرت البيانات المالية للشركة لسنتي (٢٠٠٩، ٢٠١٠) بموجب كتابي ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقمين (١٦٨٣) و(٢٥٨٣٧) والمؤرخين في (٢٠١٣/١/٢٢ و ٢٠١٣/١٢/١٧) على التوالي ، اما بالنسبة للبيانات المالية لسنة ٢٠١١ فقد تم اعادتها الى الشركة بسبب عدم استكمال متطلبات اعداد البيانات المالية وفيما يخص البيانات المالية لسنة ٢٠١٢ فإن الشركة لم تقدمها الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي لغاية تاريخه.

(٩) البيانات المالية الموحدة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [إن الشركة العامة للمواد الغذائية تمتلك ١٣ فرعاً متصلة ببغداد و ٣ فروع بإقليم كردستان. إن تجميع البيانات المالية يتم يدوياً مما يؤدي إلى أخطاء بالإضافة إلى إن إعداد هذه البيانات المالية يستغرق وقتاً طويلاً. إضافة إلى ذلك، إن توحيد البيانات المالية يتم بشكل سنوي وليس شهرياً].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، تم اعتماد الحاسب الآلي في تجميع البيانات المالية لمقر الشركة وفروعها اعتباراً من ٢٠١٢/١/١ شهرياً وسنوياً.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أنه تم تطبيق النظام المحاسبي الالكتروني في الشركة اعتباراً من ٢٠١٢/١/١ وتم تجميع موازين المراجعة للفروع على الحاسبة شهرياً فضلاً على السجلات اليدوية لكون العمل تجريبي لغاية تاريخه، وبالتزام مع ادخال المعلومات لسنة ٢٠١٣ على الحاسبة والسجلات اليدوية وتتم المطابقة بين نتائج الحاسبة والميزان اليدوي شهرياً.

(١٠) ذمم مدينة يعود عمرها لأكثر من ثلاث سنوات (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا إن هناك ذمم مدينة تفوق ثلاثة مليارات دينار عراقي في سجلات الشركة يعود عمرها لأكثر من ثلاث سنوات. تعود هذه الذمم لمؤسسات حكومية].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن الذمم المذكورة تعود إلى دوائر الدولة المنحلة ومعالجتها تحتاج إلى قرار مركزي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية حيث أن تسوية الأرصدة التي تعود إلى ما قبل سنة ٢٠٠٣ تحتاج إلى قرار مركزي لعدم وجود الصلاحية لتسويتها وتعلق بحقوق والتزامات عدد كبير من الشركات العامة.

(١١) الاحتفاظ بالمواد الموقوفة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا إن معظم المخازن التابعة للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية تقوم بالاحتفاظ بالمواد الموقوفة وغير المطابقة للمواصفات وكذلك التأخير بعملية الإتلاف إن هذا العمل أدى إلى شغل مساحات كبيرة من المخازن وتحمل الشركة تكاليف تخزين إضافية].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن أسباب تأخر شطب المواد التالفة هي الصلاحيات الممنوحة بقانون الشطب المرقم (١١٠) لسنة ١٩٨٩ المعدل بالقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١ حيث أعطى صلاحية لمعالي السيد الوزير (٥٠٠٠٠٠٠) دينار خمسة ملايين دينار وضعف المبلغ لمعالي وزير المالية وما زاد يعرض على مجلس الوزراء ، ولتغير الظروف الاقتصادية وتغير أسعار الصرف عن السنوات المذكورة أعلاه أصبحت تلك الصلاحيات غير مجزية لشطب المواد وأن أي كمية حالياً تحال إلى الشطب تتعدى الصلاحيات المذكورة أعلاه، أما بالنسبة للمواد المخالفة للمواصفات فيتم تطبيق بنود العقد المبرم ما بين الشركة والشركات المجهزة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٤٣٦٥) والمؤرخ في ٢٠١١/٣/٢٨ عن المواد الموقوفة في مخازن الشركة وفروعها ، ومنذ سنة ٢٠١١ ولغاية تاريخه لم يتم اكمال الإجراءات التحقيقية للمواد التالفة والمحاضر في مكتب المفتش العام ولجميع المحافظات.

(١٢) عجز الموازنة (عالية/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا انه خلال السنوات السابقة (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠) قامت الشركة بالتعاقد على استيراد بعض من مفردات البطاقة التموينية وذلك بدون وجود تخصيص كاف في الموازنة. مما نتج لدى الشركة رصيد ديون متراكمة كما في ٢٠١٣/١/٢١ بالمبالغ التالية :

٨١,٣١,٠٣١,٨٧١ دولار
٨٨١,٦٧٠,٨٩٩ دينار

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن الشركة حالياً لا تتجاوز التخصيصات المستلمة وأما بخصوص المبالغ الواردة في ملاحظة شركة التدقيق والمتبقية من المستحقات السابقة لعام ٢٠٠٩ فما دون وغير المسددة فقد تم مفاتحة مجلس الوزراء / لجنة الشؤون الاقتصادية لغرض توفير التخصيص المالي لها بموجب الكتاب المرقم (٨٠٥/س) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١٧.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية تلتزم حالياً بالتخصيصات المالية المرصدة لشراء مفردات البطاقة التموينية مع وجود مستحقات عقود لسنة ٢٠٠٩ وما قبلها بسبب تجاوز مبالغها لتخصيصات الموازنة . وقد تم تحرير صكوك عدد (١٧) صك تم إيقاف صرفها الى المستفيدين ، فضلاً عن مبالغ الامانات المستقطعة من المجهزين وغير المسددة لهم لغاية تاريخه. وقد فاتحت وزارة التجارة ديوان الرقابة المالية الاتحادي بخصوص الموافقة على اطلاق الصرف بموجب كتابها المرقم (٥٦٨٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٧ وكانت اجابة الديوان بأن تسديد المستحقات يخضع للسياقات الاعتيادية النافذة للصرف بموجب الكتاب المرقم (٢٠٧٩١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/١.

(١٣) نموذج تسويات البنوك (عالية/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال أعمال المراجعة لاحظنا أن النموذج المستخدم في تسوية المصرف العراقي للتجارة حساب رقم (002-0083-0011) لشهر حزيران لا يقدم المعلومات الكافية، حيث لوحظ عدم وجود تواريخ للصكوك المعلقة. و كنتيجة لذلك فإنه من الصعب تحديد وجود صكوك معلقة منذ فترة طويلة ولم يتم معالجتها].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، تم تلافي ملاحظة شركة التدقيق بعد الرجوع إلى الأوليات للسنوات السابقة وتثبيت أرقام الصكوك.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بأجابة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بالرجوع الى اوليات السنوات السابقة لاجراء المطابقات الاصولية وتمثل الصكوك المحررة وغير المصروفة موقوفات لحين توفر التخصيص الكافي لها او الغائها واجراء قيود العكس.

(١٤) مستندات صرف مرقمة يدويا (عالية/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا إن مستندات الصرف يتم إعدادها باستخدام نماذج مطبوعة يتم ترقيمها بشكل يدوي عن طريق قسم المالية. نتيجة لذلك، يمكن أن تبدأ عملية صرف ثم تلغى لسبب ما من دون معرفة ذلك].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن الرقم المثبت على مستند الصرف يتم بعد تسجيل المستند في شعبة الميزانية في يومية المدفوعات ويثبت في المستند رقم الصك ويحمل أرقام متسلسلة وفي حالة إبطال أي صك يتم إبطال المستند الخاص به ويتم الاحتفاظ بالصك البطل مع كعب الصك ، كما يتم الاحتفاظ

بمستند الصرف الملغي مع المستندات وسيتم استخدام نماذج ذات أرقام تسلسلية مطبوعة حال نفاذ المستندات المطبوعة سابقاً والمستخدم حالياً.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لا زالت تستخدم طريقة الترقيم اليدوي للمستندات وانها تؤيد ما ورد باجابة الشركة بتثبيت رقم الصك وتاريخه على المستند والاحتفاظ بالصكوك البطالة مع كعب الدفتر.

(١٥) نظام استحقاقات التجار (عالية/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا ان الشركة تعمل على مراقبة والتحقق من عدم تكرار صرف الفواتير المرفقة باستخدام نظام مبرمج ومطور داخليا (نظام استحقاقات التجار). حيث يتم إرسال كل الوثائق والمستندات (سند الصرف، سند إدخال المخازن، الفواتير) إلى قسم الحاسبة الآلي حيث يقوم موظفين مسؤولين عن النظام بإدخال بيانات جميع الوثائق إلى قاعدة البيانات ومن ثم طباعة مستند من النظام ليتم إرفاقه بالمستندات الأخرى ، ليتم بعدها إرسال الفواتير إلى قسم المالية للمصادقة على عملية الدفع. من خلال مراجعتنا، لاحظنا وجود نقاط ضعف في نظام استحقاقات التجار كما يلي:

- لا يوجد كلمة مرور سرية لحماية تطبيقات قاعدة البيانات من دخول الأشخاص غير المخولين إلى نظام التشغيل.
- لاحظنا انه يتم اخذ نسخة احتياطية من بيانات الصرف بواسطة جهاز تخزين محمول (فلاش ميموري) خاصة بالأشخاص المسؤولين عن النظام .
- لم يتم تغيير الكلمة السرية للنظام لأكثر من عام.

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن نظام استحقاقات التجار يعتبر الخط الثاني لغرض تدقيق المستندات الخاصة بالشركة وتثبيت (رقم الصك، مبلغ الصك، تاريخ الصك) على كل مستند يخص المعاملة لغرض ضمان عدم تكرار صرف المستند لشركة أخرى بصك ثاني وهذه العملية تتم قبل صرف الصك للشركة وتوقيعه من قبل السيد المدير العام، علما أن النظام معمول به منذ عام ٢٠٠٧ وهو موثق ويعتبر نظام رقابي على المستندات والدخول إليه يكون من خلال مفتاح خاص عند مشغل ومبرمج النظام فقط.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم فعلاً اعداد هذا النظام من قبل قسم تقنية المعلومات بهدف عدم السماح بتكرار مستندات الاستلام المخزني ، علما ان هذا النظام يستخدم في الاقسام المعنية ولا يوجد ربط شبكي بين الاقسام ويتم نقل المعلومات ورقيا من قسم لآخر وعلى (فلاش ميموري).

(١٦) فروقات جرد المخزون (عالية/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا ان الشركة تقوم بعملية جرد للمخزون بشكل ربع سنوي. لاحظنا ان قسم المالية يقوم بتسجيل الفروقات الظاهرة في جرد المخزون مرة واحدة في نهاية السنة بدلا من تسجيلها في كل مرة تتم فيها عملية الجرد. إن التأخير في تسجيل فروقات جرد المخزون تزيد من خطورة عدم دقة السجلات المحاسبية].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن شعبة الحسابات المخزنية واعتباراً من ٢٠١٢/١/١ واستناداً إلى الملاحظات السابقة باشرت بتسجيل الفروقات الظاهرة في جرد المخزون بعد كل عملية جرد (كل ثلاثة أشهر) بدلا من مرة واحدة في نهاية السنة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت أن فروقات الجرد متراكمة منذ سنوات سابقة وبعضها غير محسومة النتائج لغاية تاريخه والبعض الآخر قيد المعالجة.

(١٧) تسجيل البيانات واستخدام السجلات اليدوية (متوسطة/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال أعمال المراجعة لاحظنا أن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية تقوم بإعداد بعض السجلات بشكل يدوي. على سبيل المثال :

- ميزان المراجعة.
- التسويات البنكية.
- دفتر الأستاذ العام والمساعد.
- دفتر اليومية.
- البيانات والقوائم المالية الموحدة للفروع.
- مستندات الصرف.

وهذا يتطلب وقت وجهد إضافي من الموظفين في إعدادها، حيث يمكن توظيف هذه الجهود بشكل أكثر إنتاجية وفعالية وتقليل الأخطاء البشرية].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن الشركة واعتباراً من ٢٠١٢/١/١ باشرت باعتماد الحاسب الآلي في إعداد البيانات المالية وإعداد ميزان المراجعة كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ بالإضافة إلى السجلات اليدوية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت أن البيانات يتم تسجيلها يدوياً بالسجلات ولم يتم أتمتة أي نظام بشكل كامل وإنما أجزاء منه .

(١٨) المطابقة مع سجلات وزارة التجارة (متوسطة/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا أن الشركة لا تعد مطابقات شهرية لحساب جاري وزارة التجارة (حساب الدعم) حيث لاحظنا إن التسوية تعد فقط في وزارة التجارة. إن الهدف الرئيسي من هذه المطابقات هو التأكد من إن كافة المبالغ المستلمة من وزارة التجارة تم تسجيلها بشكل دوري ومنتظم].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن شعبة الميزانية في القسم المالي تتابع المبالغ المحولة من الوزارة وإيداعها لدى المصرف وتسجيلها في السجلات وإن أي مطابقة تتم من قبل الوزارة وحسب طلبهم.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية حيث أن المتابعة مستمرة بين الشركة وقسم الميزانيات في الوزارة.

(١٩) مطابقة أرصدة الموردين (متوسطة/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا إن قسم المالية في الشركة لا يقوم بمطابقة وتسوية أرصدة الموردين من واقع سجلاتها المحاسبية مع كشوف الحساب المستلمة من الموردين بشكل شهري. إن عدم مطابقة السجلات المحاسبية مع كشوف الحساب المستلمة من الموردين بشكل شهري قد يؤدي إلى أخطاء محاسبية فيما تخص معاملات مع مورد معين لا يتم اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، يتم الصرف إلى موردي البطاقة التموينية بموجب مستندات الاستلام المخزني في مخازن الشركة (نسخ الحسابات المالية) بالإضافة إلى مطابقة شعبة الإخراج في قسم الاستيراد وتعتمد الشركة أرصدة الموردين دون الحاجة إلى مطابقة تلك الأرصدة مع كشوفات الموردين.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لديها آلية وإجراءات، ولكنها تتطلب وضع دليل للدورة المستندية وإجراءات العمل لإكمال عملية الصرف.

(٢٠) اعتمادات مستندية قائمة قديمة (متوسطة/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا إن هناك عدد من أرصدة الاعتمادات المستندية القائمة قديمة ولم يتم معالجتها محجوزة لدى المصرف العراقي للتجارة].
على سبيل المثال:

رقم الاعتماد	مبلغ الاعتماد/دولار أمريكي	تاريخ الاعتماد
٤٩٧/٢٠٠٤	٤٠٩,٩١١	٢٠٠٤
١٥٥٣/٢٠٠٥	٣,٤٨٣,٨٢١	٢٠٠٥

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (١٤٢٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، هناك مراسلات مستمرة مع المصرف العراقي للتجارة بخصوص معرفة الموقف النهائي للاعتمادات المستندية القديمة لغرض أعلام الشركة من قبل المصرف عن ألغائها وتأجيل البنوك المراسلة بتمويل مبالغها إلى حساب صندوق تنمية العراق (DFI) أما سبب بقائها غير محسومة لغاية تاريخه هو عدم موافقة البنوك المراسلة على الإلغاء.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بوجود اعتمادات مستندية قائمة قديمة وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٦٢٧٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٧ كما أنها تؤيد ما ورد بإجابة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بوجود مراسلات مع المصرف العراقي للتجارة بخصوصها.

ب : الشركة العامة لتجارة الحبوب

(١) كفالة حسن التنفيذ (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود، لاحظنا أن قسم الاستيراد يقوم بتوقيع العقود قبل استلامه لخطاب ضمان كفالة حسن التنفيذ، مثال على ذلك:

رقم العقد	المبلغ (دولار أمريكي)
MOT/GB/W7/22012	٣٨,٩٠٠,٠٠٠
MOT/GB/W1/1/2012	٣٤,٩٧٥,٠٠٠
MOT/GB/W4/1/2012	٣٣,٨٨٠,٠٠٠
MOT/GB/R7/1/2012	٢٠,٨٥٠,٠٠٠
MOT/GB/R8/2/2012	٢٠,٨٥٠,٠٠٠
MOT/GB/R7/3/2012	٢٠,٦١٩,٠٠٠

إن توقيع العقود مع الشركات المتعاقدة قبل استلام خطابات الضمان لكفالات حسن التنفيذ يعتبر ضعفا في نظام الرقابة الداخلية على عملية التعاقد والذي بدوره قد يؤدي إلى ضياع حقوق الشركة العامة للحبوب لدى الشركات المتعاقدة].

رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة لتجارة الحبوب بموجب الكتاب المرقم (١٥١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١١، أنه لا يتم توقيع أي عقد لمادتي الرز والحنطة ما لم يتم ورود خطاب الضمان وصحة الصدور وهو سياق عمل معمول به في الوقت الحاضر علما انه تم توقيع العقود الواردة في ملاحظة شركة التدقيق استنادا إلى سويقات خطابات الضمان الواردة من قبل الشركات المجهزة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن العقود الواردة في الملاحظة جميعها تم توقيعها قبل استلام خطاب الضمان ما عدا العقد المرقم (MOT/GB/R8/2/2012) بمبلغ (٢٠٨٥٠٠٠٠) دولار أمريكي ، علما أن نتائج تدقيق الهيئة لعينة من العقود المبرمة خلال الفترة من (شهر تشرين الأول/٢٠١٢ ولغاية شهر كانون الثاني /٢٠١٣) أظهرت التزام الشركة بتوقيع العقد بعد ورود خطاب الضمان.

(٢) ديون مشكوك تحصيلها (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لدى الاطلاع على حسابات الشركة وجد إن هناك ديون مشكوك في تحصيلها تقدر بحوالي (٢،٢٠٠) مليون دينار تعود إلى ٦٠ جهة من الدوائر المنحلة بعد عام ٢٠٠٣ . إن وجود مثل هذه الأرصدة في سجلات الشركة لا يعكس صورة واقعية عن حساباتها].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة الحبوب بموجب الكتاب المرقم (١٤٦٢٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٩، لا يمكن شطب الديون المشكوك في تحصيلها وفقا للأمر الديواني المرقم (١٩٠) والمؤرخ في ٢٠٠٧/١٢/١٦.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:

- تضمنت حسابات المدينون أرصدة موقوفة ومدورة منذ عدة سنوات بلغ مجموعها بحدود (١٦٨٦١٤) مليون دينار ، وقد بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (١٠٩٩) مليون دينار أي انه لا يتناسب مع مبلغ الأرصدة المدينة الموقوفة والمدورة منذ عدة سنوات والتي من ضمنها ديون الدوائر المنحلة .
- أن الأمر الديواني المرقم (١٩٠) والمؤرخ في ٢٠٠٧/١٢/١٦ الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء والمشار إليه بإجابة الشركة العامة لتجارة الحبوب يخص شطب الموجودات وأضرار الحرب ولا يخص الديون المترتبة بذمة الدوائر الدوائر المنحلة.

(٣) نظام المخازن (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا وجود إجراءات يدوية لتسجيل الشحنات الداخلة والخارجة من المخازن ، لكن بالنظر إلى عدد المواقع والسايولات نعتقد بوجود ضرورة لاستخدام نظام حاسوبي خاص للحصول على تقارير تبين الكميات المتوفرة في المخازن لتسهيل عملية التخطيط للتعاقد بالكميات المطلوبة في المستقبل وللسيطرة على المخازن بصورة أفضل].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة الحبوب بموجب الكتاب المرقم (١٤٦٢٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٩، يتم اعتماد الحاسبة الالكترونية للكميات الصادرة والواردة لكل الفروع والمواقع.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن الشركة تمتلك نظام مخزني ممسوك على الحاسبة الالكترونية يبين الكميات الصادرة والواردة والرصيد المتبقي لكل الفروع والمواقع ألا أن هذا النظام لا يوفر تقارير بالمعلومات الواردة في توصية شركة التدقيق والمتمثلة بما يلي:

- تقرير مالي لكل مادة من المخزون يتضمن الكمية المتوفرة للاستخدام.
 - تحديد مستويات المخزون الزائدة.
 - الكميات الفعلية لكل مواد المخزون مع بيان موقعها وحالتها.
 - القابلية لأعداد تقارير لجرد المخزون بشكل مستمر.
- علما انه لا توجد شبكة تربط بين الفروع ومقر الشركة من جهة وبين الفروع فيما بينها من جهة أخرى بما يسهل عملية الحصول على المعلومات المطلوبة والسيطرة على المخازن.

(٤) المشتريات المحلية – عملية الدفع (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا إن المشتريات المحلية من المزارعين يتم دفعها بواسطة الشيكات، بالرغم من ذلك فإن الموظف المسؤول في السايكلو لا يحتفظ بنسخة عن هذه الشيكات وبالتالي عدم وجود نسخة من الشيك موقعة من المزارع تؤكد عملية الدفع].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة الحبوب بموجب الكتاب المرقم (١٤٦٢٠) والمؤرخ في ٢٩/٧/٢٠١٣، عند تسليم الصكوك يتم تثبيت كافة المعلومات عن الفلاح (عنوانه، هوية الأحوال المدنية، رقم الهاتف، التوقيع الحي أو البصمة في محضر سند الصرف) ويحتفظ بالإضافة إلى ذلك بكعب الصك الذي يكون فيه تفاصيل الصرف.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن دفع مستحقات المزارعين يتم عن طريق الصوامع (السايكلوات) وهي وحدات حسابية مستقلة وتنظيم سند الصرف يكون من قبلها مباشرة وبراى الهيئة الرقابية أن المطلوب هو توقيع مستلم الصك على سند الصرف تأييدا منه بالاستلام وليس الاحتفاظ بنسخة من الصك وقد تم التحقق من التزام الصوامع بذلك، وإضافة إلى توقيع المستلم على سند الصرف يتم تنظيم محضر خاص باستلام واحتساب وصرف المستحقات يوقع من قبل مستلم الصك ويحتوي على كافة المعلومات الخاصة بالصك (رقم الصك، تاريخه، مبلغ الصك، اسم المستلم) إضافة إلى ذلك لا يوجد ما يمنع من الاحتفاظ بنسخة من الصك مع مستند الصرف.

(٥) تقارير شهرية لمطابقة الموازنة مع النتائج الفعلية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا ، لاحظنا أن القسم المالي يقوم بتحضير موازنة سنوية، لكنه لا يقوم بإعداد مقارنة شهرية بين الموازنة والنتائج الفعلية مع تفسيرات للفروقات. إن عملية إعداد موازنة سنوية مفصلة تتضمن المقارنات الشهرية مع النتائج الفعلية تعتبر أداة إدارية مهمة في مراقبة المصاريف.

حيث تمكن الإدارة من التعرف على الفروقات مع الموازنة واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

بالإضافة إلى ذلك لاحظنا أن تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة ٢٠١١ (القسم الأول – الصفحة الأولى) تنص على ضرورة إعداد ميزان مراجعة شهري يتضمن جميع المبالغ التي تم استلامها عن طريق وزارة التجارة وما هي الأغراض التي تم الإنفاق لأجلها وإرساله إلى وزارة التجارة ووزارة المالية ، مع ذلك وجدنا إن هذا التقرير لا يتم إعداده].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة الحبوب بموجب الكتاب المرقم (١٤٦٢٠) والمؤرخ في ٢٩/٧/٢٠١٣، بما يلي:

- تم إعداد جداول شهرية ومقارنتها مع المخطط.
- تم إعداد جداول فصلية وسنوية ومقارنتها مع المخطط واستخراج نسبة التنفيذ وإرسالها إلى مكتب المفتش العام.
- تم إعداد جداول بالمبالغ المستلمة لأغراض البطاقة التموينية (الحنطة والشعير) وإرسالها إلى وزارة التجارة.

متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- قامت الشركة بإعداد جداول شهرية بالمصاريف الفعلية والمخططة منذ شهر كانون الثاني / ٢٠١٢ دون أن يتم إجراء المقارنات واستخراج التجاوزات والوفورات الحاصلة ونسب التنفيذ مما يفقد أهمية هذه الجداول .
- لم يتأيد للهيئة الرقابية قيام الشركة العامة لتجارة الحبوب بإعداد جداول شهرية بالمبالغ المستلمة لأغراض البطاقة التموينية (الحنطة والشعير) وإرسالها إلى وزارة التجارة.
- فيما يخص ملاحظة شركة التدقيق بإعداد ميزان مراجعة شهري فأن الهيئة الرقابية لا تؤيد ذلك حيث أن ما ورد في القسم الأول من تعليمات تنفيذ الموازنة يخص الدوائر الممولة مركزياً وليس الممولة ذاتياً وان الشركة تستلم التمويل من وزارة التجارة وبذلك فأن وزارة التجارة هي الملزمة بإعداد ميزان مراجعة شهري وإرساله إلى وزارة المالية كونها تستلم تخصيصاتها من دائرة المحاسبة في وزارة المالية .

(٦) حسابات البنوك المجمدة (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مناقشتنا مع القسم المالي، لاحظنا وجود مبالغ تعادل ٧,٢ مليار دينار عراقي مجمدة من قبل وزارة المالية لعدة سنوات ، فيما يلي الحسابات الرئيسية المجمدة:

اسم المصرف	رقم الحساب	المبلغ بالدينار العراقي
المصرف الزراعي	1391	١,٧٤٨,٨٩٣,٤٤٦
مصرف الرشيد	177	٦٤٨,٩٨١,٦٤٠
مصرف الرافدين	4824	٥٧٩,٨٠٤,٨٩٥
مصرف الرافدين	313	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	1244	٤٩٦,٢٩٤,٩٦٥
مصرف الرافدين	2005	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	11130	٣٤٥,٦٥٧,٥٧٣
مصرف الرشيد	73181	٢٩٩,٣٩٧,٨٠٦
مصرف الرافدين	50067	٢٤٠,٠٢٩,٢١٨
مصرف الرافدين	1075	٢٠٤,٩٩١,٦٦١

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة الحبوب بموجب الكتاب المرقم (١٤٦٢٠) والمؤرخ في ٢٩/٧/٢٠١٣، ان وزارة التجارة أعلمتها بموجب كتابها المرقم (٩٩٠١) والمؤرخ في ١٨/٤/٢٠١٢ بإيقاف إجراءات إطلاق الحسابات من قبل وزارة المالية / دائرة المحاسبة / النقدية بموجب الكتاب المرقم (٥٦٦٤) والمؤرخ في ٩/٤/٢٠١٢.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الشركة العامة لتجارة الحبوب بإيقاف إجراءات إطلاق الأرصدة المجمدة من قبل وزارة المالية بموجب الكتاب الوارد بإجابة الشركة.

(٧) نموذج طلب الشراء الصادر عن قسم التخطيط (منخفضة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا أن طلبات الشراء المصدرة من قسم التخطيط والتي تمثل الخطوة الأولى في عملية الشراء غير مرقمة. نتيجة لذلك، يمكن أن تبدأ عملية الشراء من قبل قسم التخطيط ثم تلغى لسبب ما دون معرفة ذلك].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة الحبوب بموجب الكتاب المرقم (١٤٦٢٠) والمؤرخ في ٢٩/٧/٢٠١٣، يقوم قسم التخطيط والمتابعة بإصدار أوامر الشراء علماً أن المشتريات المحلية للحنطة والشلب والشعير لا تحتاج إلى أوامر شراء كونها من الفلاحين والمسوقين أما بالنسبة إلى أستيراد الحنطة والرز فيكون عن طريق اللجنة العليا للتعاقدات في الوزارة وهي تخضع لمتطلبات البطاقة التموينية والتي يتم تحديدها على مستوى كل شهر وأيضاً سنوياً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن ترقيم أوامر الشراء يعتبر من الأركان الأساسية لتنظيم عمليات الشراء ووجوب الالتزام به من خلال تصميم نماذج خاصة لطلبات الشراء مرقمة لغرض إحكام الضبط والسيطرة عليها.

سادسا - وزارة الصناعة والمعادن / مركز الوزارة

(١) عقد تشييد سراج مجمع الوزارة (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لأوليات العقد لاحظنا إن الوزارة قامت بالتعاقد مع الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي بمبلغ (٢٠٠) مليون دينار عراقي وقد لاحظنا ما يلي :
- إن الشركة المنفذة هي التي قامت بإعداد الكلفة التخمينية وبذلك فقدت السرية خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٣- أولا - ب) .
 - تم تقسيم مبلغ العقد على الشركات الموجودة داخل مجمع الوزارة بموجب توجيهات وكيل الوزارة للتخطيط بموجب الكتاب رقم (٢٩٧٩٢) بتاريخ ٥/ حزيران / ٢٠١٢ ، وبعد توقيع العقد قامت الشركة باستلام مبالغها من حصص الشركات عدا حصة مركز الوزارة بسبب عدم توقيع العقد وبذلك أصبحت المبالغ المستلمة قبل البدء بالعمل وقبل توقيع العقد (١١٥) مليون دينار أي ما يعادل (٥٧ %) من مبلغ العقد.
 - تبلغ نسبة مساهمة الشركة المنفذة (٦٠) مليون دينار أي ما يعادل نسبته (٣٠ %) وهذه النسبة أعلى من نسبة الدفعة الأولية خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة لعام ٢٠١٢ المادة (١٤/أ) من صلاحيات الوزير.
 - لم يتم تشكيل لجان إشراف هندسي لمتابعة المشروع من قبل الجهة المستفيدة لغاية تاريخ زيارتنا في ١٦/ كانون الأول / ٢٠١٢ خلافا للشروط العامة لمقاولات أعمال الهندسة المدنية القسم الأول/ (المادة الأولى / د، ٥) و(المادة الثانية / ٣ ، ٢ ، ١) .
 - قامت الشركة المنفذة بإحالة العمل إلى مقاولين ثانويين حسب مراحل العمل خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة لعام ٢٠١٢ المادة (١٧- ثانيا) باب صلاحيات الوزير.
 - بلغت نسبة الانجاز لغاية شهر تشرين الثاني (٦٠ %) بسبب وجود مدد إضافية ، وقامت الشركة المنفذة بتوجيه كتاب إلى الوزارة بتاريخ ٢/ كانون الأول / ٢٠١٢ للموافقة على المدد الإضافية ولم تتم الموافقة لغاية تاريخ زيارتنا في ١٦/ كانون الأول / ٢٠١٢ .

رد الإدارة :

أجابت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق / قسم الدراسات والمتابعة بموجب المذكرة المرقمة (د . م / ٦٢١) والمؤرخة في ٢٧/٦/٢٠١٣ ومرفقها إجابة القسم الهندسي ، أنها تؤيد كافة الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق وسيتم الأخذ بها وتم تشكيل لجنة للإشراف على مراحل تنفيذ وتأهيل السراج وذلك بموجب الأمر الوزاري المرقم (٤١١/٢٠/٨١٦) والمؤرخ في ٩/١/٢٠١٣ .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية جميع الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٤٦٩٩) والمؤرخ في ٢٢/١١/٢٠١٢ ولا زالت المخالفات مستمرة ومن ضمنها إحالة الشركة العمل الى مقاولين ثانويين علما ان المشروع لم يستلم لغاية تاريخه لعدم استكمالها.

(٢) عقد إعادة تأهيل بناية شؤون المواطنين (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لأوليات العقد لاحظنا إن الوزارة قامت بدفع سلفه أولية إلى الشركة المنفذة (الشركة العامة للتصميم الإنشائي الصناعي) بنسبة (٦٥ %) خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة العامة لسنة ٢٠١٢ المادة (١٤/أ) من صلاحيات الوزير].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق / قسم الدراسات والمتابعة بموجب المذكرة المرقمة (د . م / ٦٢١) والمؤرخة في ٢٧/٦/٢٠١٣ ومرفقها مذكرة دائرة الشؤون الإدارية المرقمة (٣٥٣) والمؤرخة في ٢٦/٦/٢٠١٣ ، إن مبررات دفع نسبة (٦٥ %) من مبلغ العقد إلى الشركة العامة للتصاميم والإنشاءات الهندسية والتي هي إحدى التشكيلات التابعة إلى الوزارة والمختصة بهذه النشاطات تعود إلى الإسراع وحث الشركة على أنجاز البناية كون الموضوع مؤكد عليه بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (ش . م / ٦٦/٢٨/٨٦٣٦) والمؤرخ في ١٤/٣/٢٠١١ ومتابع من قبل اللجنة الوزارية المشكلة بالأمر الوزاري المرقم (٢٣١٦٩) والمؤرخ في ١١/٥/٢٠١١ .

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:
قامت الوزارة بتسديد مبلغ مقداره (٤٨٧٥٠٠٠٠) دينار إلى شركة التصميم والإنشاء الصناعي وفق شروط الدفع المثبتة في العقد والتي تنص على ان (يتم تسديد مبلغ الدفعة المقدمة بنسبة (٦٥%) من مبلغ العقد من تاريخ توقيع العقد الى الطرف الثاني) حيث تم التسديد بعد اصدار شهادة الفحص الاولى من قبل الطرف الاول بموجب كتاب الوزارة / الدائرة الادارية المرقم (١٨٨٣٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/١٧ والموجه الى الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ المادة (١٤/أ) من صلاحيات الوزير.
علما ان المشروع قد تم استلامه اولياً بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣٠ بموجب تقرير لجنة الاستلام الاولى لتأهيل البناية المرقم (٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٣٠.

(٣) مهام وواجبات قسم العقود الحكومية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا إلى وزارة الصناعة والمعادن لاحظنا إن شعبة العقود الحكومية التابعة لقسم القانونية لا تقوم بالاحتفاظ بكافة أوليات العقود لديها ويتم الاحتفاظ بها لدى الدائرة المنفذة للعقد].

رد الإدارة :

أيدت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق / قسم الدراسات والمتابعة بموجب المذكرة المرقمة (د. م. ٦٢١) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٧ ومرفقها مذكرة الدائرة القانونية المرقمة (٣١٨) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٦ ملاحظة شركة التدقيق حيث إن العقود التي تبرم من قبل دوائر مركز الوزارة تحفظ مع أولياتها في تلك الدوائر وتم الأخذ بملاحظة شركة التدقيق اعتباراً من عام ٢٠١٣.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن أوليات العقود الموقعة يتم حفظها حسب الصلاحيات فالعقود التي هي من صلاحية الوزارة تحفظ في الوزارة والعقود التي هي من صلاحية الشركات تحفظ في الشركات وليس في قسم العقود وتتم متابعة اجراءات الوزارة بخصوص ذلك للعقود الموقعة لسنة ٢٠١٣.

(٤) تسجيل عقود الوكالات الأمريكية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا وجود عقد بمبلغ (١٥،٧٣٥،٢٠٠) دولار أمريكي من العقود المدارة من قبل الوكالات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم إبلاغ الوزارة بتفاصيله ولذلك لم تقم الوزارة بتسجيله علماً بأن هذا العقد مسجل ضمن حسابات الصندوق من ضمن مصاريف الوزارة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق / قسم الدراسات والمتابعة بموجب المذكرة المرقمة (د. م. ٦٢١) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٧ ومرفقها المذكرة المرقمة (٨٢٥) والمؤرخة في ٢٠١٢/٦/٢١ ، لا توجد هناك محاضر استلام أصولية للعمل المنجز بين الوزارة والشركة المكلفة بتنفيذ بناية الوزارة بسبب إحالة العمل إلى إحدى الشركات الأمريكية (شركة بارسنز) خلال العام / ٢٠٠٥ والتي بدورها قامت بإحالة أعمال الوزارة إلى إحدى الشركات المحلية وهي (شركة السلام) والتي قامت بتنفيذ العمل دون إن يكون للوزارة رأي بالموضوع من حيث الإحالة والسعر والتنفيذ بسبب عدم وجود عقد للوزارة مع الشركة المحلية الأمر الذي أدى إلى عدم قيام الوزارة باستلام المبنى لوجود بعض الاعتراضات والنواقص على بعض الفقرات المنفذة وان المبلغ الوارد في ملاحظة شركة التدقيق يتضمن مبلغ (١٥٤٧٧٥٩٦) دولار مصروف على أعمار بناية مقر الوزارة والمبلغ المتبقي والبالغ (٨٥٥٥١) دولار يمثل قيمة معدات وأجهزة طبية مجهزة إلى إحدى الشركات في المحافظات حيث تم الأعمام على الشركات لبيان الشركة المستفيدة من هذه الأجهزة ولم يتم الحصول على أي نتيجة علماً إن هناك فرق مقداره (١٧٢٠٥٣) دولار لم يتم تزويد الوزارة بتفاصيله.

متابعة الهيئة الرقابية :

- أيدت الهيئة الرقابية ما ورد باجابة الوزارة وبينت ما يلي:
- تم تشكيل لجنة بموجب الامر الوزاري المرقم (٣٦٢٣) والمؤرخ في ٢٠٠٨/١١/٢ بناء على ما جاء بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (م . د . ت / ٣١٨٧/٨) والمؤرخ في ٢٠٠٨/٨/١٣ والذي تم بموجبه توجيه كافة وزارات الدولة باستلام المشاريع المنجزة من حساب المنحة الامريكية التي صاحبها بعض الاشكالات وتثبيت الوضع كما هو عليه عند الاستلام دون ترتيب أي التزامات مالية.
 - تم اعداد جداول بالكميات المنفذة من قبل الشركة المحلية وقد ثبتت بعض الملاحظات على التنفيذ وتم استكمال النواقص من قبل لجنة اعمار بناية الوزارة من خلال الميزانية التشغيلية وثبت ذلك في جداول الاعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية.

الشركة العامة للتصاميم والاستشارات الهندسية

(١) عقد تدريب على الحسابات التصميمية مع تجهيز برنامج الحماية الكاثودية على البرامج (منخفضة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لأليات العقد لاحظنا إن الشركة المنفذة قامت بتقديم حسابات ختامية لأخر ثلاث سنوات توضح وجود عجز لدى الشركة خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٧ - عاشر - ج)].

رد الإدارة :

بينت الشركة العامة للتصاميم والاستشارات الهندسية / القسم التجاري بموجب مذكرتها المرقمة (٧٢٥) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ ، أن العجز بالحسابات الختامية للشركة المنفذة (الصقر الحديثة) قد ظهر في الميزانية جراء عدم ممارسة النشاط للشركة المذكورة

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٥٥٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٨ عن تدقيق إجراءات التعاقد للعقد المرقم (٢٠١٢/٣٥) المبرم بين الشركة العامة للتصاميم والإنشاء الصناعي وشركة الصقر الحديثة والخاص بتجهيز برنامج الحماية الكاثودية مع التدريب ومن منشأ انكليزي .

(٢) التأخر في توقيع العقد (منخفضة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لأليات بعض العقود لاحظنا مرور أكثر من (١٤) يوم من تاريخ الإحالة وتاريخ توقيع العقد]، مثال على ذلك:

اسم العقد	تاريخ توقيع العقد	تاريخ الإحالة
برامجيات تطوير المركز الهندسي	٤/ تشرين الأول/ ٢٠١٢	٢/ تموز/ ٢٠١٢
عقد تجهيز وتنصيب وتشغيل برنامج AVEVA ELECT	٤/ تشرين الأول/ ٢٠١٢	١٩/ تموز/ ٢٠١٢

رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة للتصاميم والاستشارات الهندسية بموجب المذكرة المرقمة (٧٢٥) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ مرفق بها كتاب القسم التجاري المرقم (١٢٣٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٧ ، إن العقد تم على ضوء اتفاقية مبرمة بين الشركة العامة للتصاميم والاستشارات الهندسية والشركة العامة لنظم المعلومات لكون الشركة الأخيرة متخصصة بالبرامجيات وحيث إن الاتفاقية الأولية لم تتضمن الشروط الخاصة بالعقد المذكور فقد تأخر توقيع العقد بسبب النقاش حول مسودته.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٢٧١٦) والمؤرخ في ٢٥/١٠/٢٠١٢ عن تجهيز وتنصيب وتشغيل برنامج (AVEVA ELECT) وكذلك التقرير الرقابي المرقم (٢٣٧٣٢) والمؤرخ في ١١/١١/٢٠١٢ عن تدقيق العقد المرقم (٢٠١٢/٣٤) عن تجهيز برامجيات تطوير المركز الهندسي من شركة (Bently) .

الشركة العامة للتبوغ والسكائر

المدد الإضافية الممنوحة للشركات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من العقود الخاصة بمشروع تأهيل القاعة الانتاجية في معمل بغداد لاحظنا ان المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقدة معها لتنفيذ المشروع يتجاوز في بعض الحالات مدة العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو وجود تداخل بين الأعمال المنفذة والخاصة بالمشروع وعدم تهيئة موقع العمل بالكامل. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات وبالتالي تعطيل تنفيذ المشاريع بشكل كبير والتأخر في انجازها ، والأمثلة الآتية تمثل عينة تم مراجعتها:

اسم العقد	تاريخ توقيع العقد	تاريخ المباشرة بالتنفيذ	مدة العقد	المدد الإضافية	نسبة الإضافة على مدة العقد
تأهيل قاعة الإنتاج في معمل السكاير	٢٠١٢-١-٤	٢٠١٢-٣-١٤	٣ أشهر	١٨٠ يوم	١٠٠ %
تنفيذ منظومة تكييف مركزي في قاعة الإنتاج	٢٠١٢-١-٤	٢٠١٢-١-٢٩	١٥٠ يوم عمل فعلي	٢١٤ يوم	١٦٠ %

رد الإدارة :

أجابت وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة للتبوغ والسكاير بموجب الكتاب المرقم (١٢٣٣) والمؤرخ في ١٧/٣/٢٠١٣ ومرفقه الكتاب المرقم (١٠٤٩) والمؤرخ في ٦/٣/٢٠١٣ ، انه سبق وان قامت الشركة بالتعاقد مع عدة شركات لغرض تأهيل القاعة الانتاجية في معمل بغداد المخصصة لنصب الخط الانتاجي الجديد وقد تم التعاقد لغرض تحقيق سرعة الانجاز للأعمال الخاصة بتأهيل القاعة الانتاجية قبل وصول الخط المذكور مما أدى إلى حدوث تداخل بين الأعمال المنفذة لغرض التأهيل والى توقف أعمال بعض الشركات لغرض انجاز أعمار الشركات الأخرى في القاعة المذكورة.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وان ما ورد باجابة الشركة العامة للتبوغ والسكاير لا يتفق مع النتائج الامر الذي أدى الى زيادة التأخير بدلاً من التعجيل ، حيث ان اعداد الجداول والمخططات الخاصة بالتنفيذ يجب ان تكون بشكل لا يحدث تداخل بين الاعمال المنفذة :

علما ان المشروع المذكور اعلاه يخص الخطة الاستثمارية للسنوات من (٢٠٠٩ – ٢٠١٣) الا ان الشركة حصلت على التخصيص في نهاية عام ٢٠١٠ مما حدا بها الى التعاقد مع اكثر من جهة لغرض تحقيق سرعة الانجاز حيث تم التعاقد على :

- شراء خط انتاجي جديد.
- تأهيل قاعة الانتاج في معمل بغداد.
- تنفيذ منظومة تكييف مركزي.
- تنفيذ منظومة حريق .

الا ان التعاقد الحاصل جاء قبل اكتمال المخططات والتصاميم اللازمة للخط الانتاجي لاتمام المشروع مما تسبب بتوقف بعض الاعمال وبالتالي أدى الى زيادة التأخير ومدة التنفيذ.

الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية عقد تأهيل وتصليح محاور الكايسات التوربينية (متوسطة / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لأوليات العقد لاحظنا إن الحسابات الختامية المقدمة للشركة المنفذة لعام/ ٢٠١٠ توضح ما يلي:
- إن رأس مال الشركة والبالغ (٣٠٠) مليون دينار يمثل ما نسبته (٣٠%) من مبلغ العقد البالغ (٨٤٢) ألف دولار.
 - يوجد عجز لدى الشركة بمبلغ (٦,٢٢٥,٠٠٠) دينار.
 - مما يتوضح أعلاه إن الشركة قد تكون في وضع مالي لا يساعدها على تنفيذ جميع التزاماتها وقد يؤدي إلى التأخر في تنفيذ العقد ، وإن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية توصي بالمفاضلة بين الشركات من حيث الحسابات الختامية استنادا إلى المادة (٧ - عاشر - ج) واختيار العطاء الأفضل].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية بموجب المذكرة المرقمة (٣٠٦٧/ت) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٣٠، أن العقد مبرم مع شركة الضحى للتجارة العامة والمقاولات علما أن لهذه الشركة تعامل مسبق مع وزارة الصناعة والمعادن (الأسمدة الجنوبية و الكهرباء) وإنها قامت بتصليح وتأهيل المحاور المماثلة لديهم عدة مرات منذ التسعينات إضافة إلى تقديمها خطابات ضمان بمبالغ تفوق الـ (٢٩٢) مليون دينارو تم تأييد صحة صدورها كما تم إخراج المحاور المتعاقد على تصليحها وإيصالها إلى الشركة الرومانية منذ أشهر وهي بالمراحل النهائية للانجاز حسب البرنامج الزمني المتعاقد عليه، علما أن اغلب الشركات المجهزة تحصل على عقود تفوق في أحيان كثيرة رأس مال الشركة ولكن بحكم التعامل المستمر ولتوفر تسهيلات مصرفية لديها تمكنت من أداء التزاماتها بالإضافة إلى أن الاعتمادات المستندية تفتح من قبل الشركات الحكومية وتكون مغطاة ماليا مما يسهل تنفيذ العقود.

متابعة الهيئة:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، علما أن المحاور محل العقد لم تصل لغاية تاريخه الى موقع الشركة وإن الشركة المتعاقدة معها اعلمتها بأن المحاور سيتم شحنها خلال شهر كانون الاول / ٢٠١٣ مع العرض ان العقد تنتهي مدته بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١.

سابعا - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مركز الوزارة

(١) عقد جامعة القاسم الخضراء/ بابل (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لأليات العقد لاحظنا ما يلي :

- عدم توقيع عضوين من لجنة التحليل مع تحفظ عضوين آخرين وبذلك أصبح عدم توقيع ٤ من الأعضاء وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ مادة (٧ - رابع عشر).
- قامت الوزارة بمفاتحة مقدمي العطاءات لاستكمال بيانات التصاميم مما أدى إلى تحفظ اثنين من مقدمي العطاءات وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ مادة (٧ - سادس عشر) .]

رد الإدارة :

- أجابت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الأعمار والمشاريع / قسم العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (ع / ٤٤٥٤) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣ بما يلي:
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / بينت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٧/ ثاني عشر) أنه إذا حصل خلاف في الرأي بين أعضاء لجنة تحليل العطاءات فيجب تثبيت أوجه الخلاف في التقرير النهائي ويحسم الموضوع من رئيس جهة التعاقد ، ولكون التحفظ قد صدر من اثنين من أعضاء لجنة التحليل من أصل أحد عشر عضو فإن تحفظهم لا يؤثر على الإحالة في حالة حسم الموضوع من قبل رئيس جهة التعاقد إما بخصوص العضوين الآخرين فقد حضرا اجتماعات اللجنة وكانا مجازين في الموعد المحدد لتوقيع المحضر.
 - فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ إن مفاتحة الشركات كان لغرض استكمال بيانات التصاميم إذ تم إعلامهم بأنه سوف يتم اعتماد الأسعار الأولية المقدمة من قبلهم وكانت الغاية من الإعلان هو للإشعار فقط وليس الطلب من الشركات موافقتها من عدمه على الأسعار.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق وقد تم تأشيرها في معظم التقارير الرقابية الخاصة بتدقيق إجراءات التعاقد ومنها التقرير الرقابي المرقم (٧٤٤٢) والمؤرخ في ١٠/٤/٢٠١٢ والتقرير الرقابي المرقم (١٤٩٨١) والمؤرخ في ١٢/٧/٢٠١٢ .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق كون العقد هو اعداد دراسات وجدول كميات وهو خاضع لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدلة) الفقرة (٧ - سادس عشر).

(٢) مشروع كلية الصيدلة الصناعية / جامعة سامراء (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال متابعتنا لأليات العقد لاحظنا إن عدم جاهزة الموقع كلا أو جزءا للعمل فيه بعد توقيع العقد بفترة زمنية طويلة وذلك بسبب تأخر إجراءات إزالة المشاكل القانونية لاستملاك قطعة الأرض التابعة للشركة العامة لصناعة الأدوية خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٣ - أولا - هـ ، و ، ز) .]

رد الإدارة :

- أجابت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الأعمار والمشاريع / قسم العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (ع / ٤٤٥٤) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣ بما يلي:
- قامت الوزارة باستملاك قطعة الأرض التابعة للشركة العامة لصناعة الأدوية وقامت بتسديد قيمتها بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١١ .
 - تم إحالة المشروع إلى شركة الطلع النضيد للمقاولات بتاريخ ٣/٩/٢٠١٢ .
 - لم تتمكن الشركة المنفذة من المباشرة بالعمل لوجود خزانات تعود لشركة الأدوية ورفضت إزالتها وعلى الشركة المقولة القيام بذلك وعلى حسابها.

- تم استلام الموقع من قبل الشركة المقاوله بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ والمباشرة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩ والعمل مستمر بالمشروع ولم يتوقف.
 - إن تأخر نقل ملكية ارض المشروع يعود إلى الإجراءات المتخذة من قبل الشركة العامة لصناعة الأدوية.
 - إن الإعلان عن المشروع قد تم بعد تسديد كامل مبلغ الأرض.
- متابعة الهيئة الرقابية:**
أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث كان على الوزارة تجهيز موقع العمل قبل تسليمه.

(٣) لجان فتح العطاءات (منخفضة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لأوليات بعض العقود لاحظنا غياب توقيع اغلب أعضاء لجان فتح العطاءات وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ مادة (٦ / خامسا/ ب) ، مثال على ذلك:

اسم العقد	تاريخ توقيع المحضر	عدد الأعضاء
إعداد تصاميم جامعة سامراء وإعداد فحوصات التربة	٩/كانون الثاني/٢٠١١	غياب ٣ من أصل ٧ أعضاء
عقد جامعة القاسم الخضراء/بابل	٨/كانون الأول/٢٠١١	غياب ٤ من أصل ٧ أعضاء

رد الإدارة :

أجابت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة الأعمار والمشاريع / قسم العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (ع أ / ٤٤٥٤) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣ بما يلي:
فيما يخص العقد (الاول) الوارد في الملاحظة/ تم إحالة المشروع بالكامل مع كافة أولياته إلى جامعة تكريت وقد أجابت رئاسة جامعة سامراء / قسم الشؤون المالية بموجب الكتاب المرقم (٣٧٠٦/٤٠/٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١ بأن جميع أوليات العقد في مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولغاية تاريخه لم ترد إجابة الوزارة عن ملاحظة شركة التدقيق .
- فيما يخص العقد (الثاني) الوارد في الملاحظة/ تم تعويض الأعضاء غير الحاضرين في لجنة فتح العطاءات بأعضاء آخرين خلال عملية فتح العطاءات وحسب المادة (٦/ خامسا/ ب) ولا يجوز للأعضاء الذين حضروا عملية فتح العطاءات بالتوقيع على محضر لجنة الفتح لعدم صدور أمر إداري بعملية الإبدال وإن الأعضاء الغائبين قد حضروا الاجتماعات إلا أنهم في اليوم المحدد للتوقيع كانوا متمتعين بإجازة رسمية .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص العقد (الاول) الوارد في الملاحظة/ أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزام الوزارة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدلة) .
- فيما يخص العقد (الثاني) الوارد في الملاحظة / أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وإنها مؤشرة في العديد من التقارير الرقابية المتعلقة بتدقيق إجراءات التعاقد ومنها التقرير الرقابي المرقم (١٧٨٩٦) والمؤرخ في ٢٧/٨/٢٠١٢ .
- وإنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة بأن الأعضاء البدلاء لم يصدر بشأنهم أوامر إدارية .

(٤) عقد إنشاء الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لأوليات العقد لاحظنا إن الوزارة قامت بدفع سلفه تشغيلية مقدارها (١٠%) من مبلغ العقد قبل البدء بالعمل بالمشروع خلافا لإحدى فقرات بنود العقد (ثالثا- مبلغ العقد – ١) والتي تنص على دفع السلفه التشغيلية عند المباشرة بالعمل].

رد الإدارة :

أجابت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الأعمار والمشاريع / قسم العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (ع ٤٤٥٤ / أ) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣، تم دفع السلفة التشغيلية استناداً إلى تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ / صلاحيات الوزير المختص (المادة ١٤ - أ) التي تنص على جواز منح المقاول السلفة النقدية الأولية عند توقيع العقد (عدا عقود التجهيز) وان لا يزيد مبلغ السلفة النقدية الأولية عن (١٠%) .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن إجابة الوزارة غير موضوعية حيث كان من الضروري الالتزام بالشروط التعاقدية في دفع السلفة المقدمة عند المباشرة بالعمل وليس عند توقيع العقد . وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير المرقم (٢٤٠٨) والمؤرخ في ٢١/٢/٢٠١٢ .

(٥) تسجيل عقود الوكالات الأمريكية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا وجود عقد بمبلغ (٩٩٩٨٠) دولار أمريكي من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية بالنيابة عن الوزارة لم يتم إبلاغ الوزارة بتفاصيله. ولذلك لم تقم الوزارة بتسجيله علماً بأن هذا العقد مسجل من ضمن حسابات صندوق تنمية العراق ضمن مصاريف الوزارة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الأعمار والمشاريع / قسم العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (ع ٤٩٦٦ / ع) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٤ بعدم توفر أي أوليات في الوزارة تخص العقد البالغ قيمته (٩٩٩٨٠) دولار أمريكي من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة بعدم توفر أي أوليات عن العقد الوارد مبلغه ضمن ملاحظة شركة التدقيق.

(٦) لجنة فتح العطاءات (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لعقود الوزارة لاحظنا إن العقد رقم ٢٠١١/٢٤ عقد إنشاء سياج جامعة سامراء، إن أربعة من أعضاء لجنة فتح العطاءات لم يوقعوا على محضر لجنة فتح العطاءات المكون من (٧) أعضاء علماً إن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ المادة ٦/خامساً].

رد الإدارة:

بينت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الأعمار والمشاريع انه تم إحالة المشروع بالكامل مع كافة أولياته إلى جامعة تكريت وقد تم مفاتحة جامعة تكريت للإجابة عن الملاحظة وقد بينت الأخيرة بموجب كتابها المرقم (٣٧٠٦/٤٠/٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١ بأن جميع أوليات العقد في مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وان جميع اللجان الخاصة بفتح وتحليل وإحالة هذا العقد هي في مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و لم تردنا ولغاية تاريخه إجابة الوزارة عن ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزام الوزارة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية التي تستوجب التأكد من وجود أعضاء اللجنة وفي حالة عدم حضور بعضهم فيتم استكمال الغياب من الموظفين بنفس الاختصاص يحددهم رئيس جهة التعاقد.

جامعة بغداد

عقد تأهيل فرع الجراحة والتوليد في كلية الطب البيطري (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لأوليات العقد لاحظنا أن الشركة المنفذة قد حصلت على نسبة (١٠ %) في فقرة توفر الكوادر والتي كانت تمثل (١٥ %) من فقرات الترخيص الكلية وبالتالي إن مجموع ما حصلت عليه الشركة المنفذة (١٠ %) فقط من نسب الترخيص الكلية المخصصة لوزارة التعليم العالي . إن عملية اختيار شركات غير رصينة لتنفيذ العقود قد يؤدي إلى مشاكل في التنفيذ والانجاز في المواعيد المحددة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد/ قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (٦٠٦) والمؤرخة في ٢٥/٦/٢٠١٣ ومرفقها مذكرة شعبة العقود الحكومية المرقمة (٥٩٨) والمؤرخة في ٢٤/٦/٢٠١٣ بما يلي:

- تم تقديم عطاءين للمقولة (شركة دار البيادر للمقاولات) و (شركتي مقر العلا ومعين القريشي).
- بالنظر لقيام مقدم العطاء الثاني (شركتي مقر العلا ومعين القريشي) بتقديم هوية تصنيف منتهية النفاذية وهي من الوثائق الحاكمة وعليه فقد تم استبعادها من قبل لجنة تحليل وتدقيق العطاءات بموجب كتاب الوزارة المرقم (ش/ ٥٨٠٠) والمؤرخ في ٥/٨/٢٠١٢.
- تم ترشيح (شركة دار البيادر للمقاولات) لتنفيذ العمل وهي شركة ذات تصنيف أولى (إنشائي – كهربائي) وبما إن مبلغ المقولة (٦٢٥,٠٠٠ دينار) وفترات العمل عبارة عن أعمال إنشائية بسيطة إذا ما قورنت مع تصنيف الشركة المذكورة في أعلاه فقد تم اختيارها.
- إن نسب الترخيص يتم اعتمادها للتنافس بين الشركات المتقدمة علماً أنه يتم اعتماد العطاء الاوطئ المقبول فنياً ومالياً وبموجب كتاب الوزارة المذكورة أعلاه .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن إجابة الجامعة غير موضوعية والتي بررت بموجبها أسباب عدم اعتماد نسب الترخيص المقررة من قبل مركز الوزارة في إحالة العقد.

جامعة النهرين

عدم إعطاء تخويل إداري (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا لجامعة النهرين لاحظنا عدم وجود تخاويل إدارية لمدرء بعض الأقسام المهمة التي قمنا بزيارتها ، مثال على ذلك شعبة العقود الحكومية والقسم المالي. إن غياب الصلاحيات الإدارية يؤدي إلى حصر المهام بأشخاص معينين مما يؤدي إلى توقف بعض الأعمال المهمة في حالة عدم وجود الأشخاص المعنيين].

رد الإدارة:

أجابت جامعة النهرين / شعبة العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٢٥٠/١٨/٩٠٤) والمؤرخ في ٣/٧/٢٠١٣، أنه في حالة غياب المدير الأصيل أو تمتعه بإجازة طويلة أو إيفاده يخول بديل عنه للقيام بالمهام الإدارية الممنوحة له وذلك بموجب أمر جامعي .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن ملاحظة شركة التدقيق جاءت بشكل عام ولم تحدد الحالات والأوقات التي تمت فيها غياب الصلاحيات الإدارية لشعبة العقود الحكومية والقسم المالي التي أدت إلى توقف الأعمال المهمة ولم تؤثر هكذا ملاحظة عن الجامعة من قبل الهيئة الرقابية

ثامنا - وزارة التخطيط

(١) تدني نسب الصرف المتحققة خلال عام/٢٠١٢ (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [بلغت المصروفات الفعلية مع السلف للوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة والمحافظات والخاصة بالمنهاج الاستثماري لغاية ٣١/كانون الأول/٢٠١٢ حوالي (١٧) تريليون دينار وبنسبة صرف قدرها (٥١,٣) %].
- المصروفات الفعلية لبرنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان) والخاصة بالمنهاج الاستثماري لغاية ٣١/كانون الأول/٢٠١٢ حوالي (٥) تريليون دينار وبنسبة صرف قدرها (٥٢,٨٥) %.
 - المصروفات الفعلية لإقليم كردستان والخاصة بالمنهاج الاستثماري لغاية ٣١/كانون الأول/٢٠١٢ حوالي (٣) تريليون دينار وبنسبة صرف قدرها (١٠٠,٠٣) %.
 - المصروفات الفعلية لأنعاش الاهوار والخاصة بالمنهاج الاستثماري لغاية ٣١/كانون الأول/٢٠١٢ فقد بلغت ٤٠ مليار دينار وبنسبة صرف بلغت (٢٣,٩١) %.
 - إجمالي المصروفات للفترة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢ ولكل جهات الصرف والموضحة أعلاه فقد بلغت (٢٦) تريليون دينار وبنسبة صرف (٥٥,٤٦) %.
- وذلك وفقا للتقرير المعد في وزارة التخطيط / دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية لغاية ٣١/كانون الأول من سنة ٢٠١٢ وحسب الكتاب المرقم (٤٢١٣/٨/٢) بتاريخ ٢٤/شباط/٢٠١٣, مما يؤشر إلى وجود ضعف في القدرة الانفاقية الخاصة بالوزارات والدوائر الحكومية وكما هو موضح في الجدول المرفق:

الوزارة أو الدائرة الحكومية	التخصيصات المعدلة/ مليون دينار عراقي	المصروفات الفعلية/ مليون دينار عراقي	نسبة الصرف %
مكتب رئيس الوزراء	١٠٩,٧٧٣	٤٠,٣٢٩	٣٦,٧٤
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	٥٠,٠٣١	١,٧٧٨	٣,٥٥
رئاسة الجمهورية	٩,٨٠٠	١٨٣	١,٨٧
مجلس النواب	٦٠,٠٠٠	١,٢١٦	٢,٠٣
وزارة النفط	١٠,٨٦٥,٨٦٤	٤,٠٦٧,٤٨٤	٣٧,٤٣
وزارة الكهرباء	٦,٢٤٩,٠٦٨	٤,٤٢٦,٣٢٣	٧٠,٨٣
وزارة الدفاع	٣٧٣,٢٥٠	١,٥٢١,٦٤٩	٤٠٧,٦٨
وزارة الداخلية	١٧٦,٩٣٠	١٠٠,٨٤٩	٥٧
وزارة الأعمار والإسكان	٨٨٠,١٥١	٧٦٢,٠٣٥	٨٦,٥٨
وزارة العلوم والتكنولوجيا	٤٠,٧٥٥	١٧,٩٠٢	٤٣,٩٣
وزارة البلديات والأشغال العامة	١,٨٧٢,٩٥٨	١,٥٥٦,٧٤٩	٨٣,١٢
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٢٩,١٦٧	١١,١٧٣	٨,٦٥
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٧١١,٣٧٩	٣٧٣,٥٧٧	٥٢,٥١
وزارة العدل	٢٣,٢٤٩	١٧,٤٦٦	٧٥,١٣
وزارة حقوق الإنسان	٣,٩٩٠	٢,٩٣٩	٧٣,٦٧
وزارة الثقافة	٢١٤,٧٥٦	٣١,٠١٠	١٤,٤٤
وزارة الشباب والرياضة	١,٠٧٦,٦٥٨	٤٩٩,٤٦١	٤٦,٣٩
وزارة التربية	٨٥٩,٤٦٢	٤١٢,٧٢٣	٤٨,٠٢
وزارة التجارة	٥٨,٤٠٦	٧,٨١١	١٣,٣٧
وزارة البيئة	٧,٤٤٢	١,٣٦٨	١٨,٣٨
وزارة التخطيط	١١,٣٠٨	٨,٠٠٥	٧٠,٧٩
وزارة الخارجية	١٧٥,٧٧٠	١٤١,٧٣١	٨٠,٦٣
وزارة الصناعة والمعادن	١,٦٣٢,٧٥٢	٣٩١,٦٢٢	٢٤
وزارة الصحة	٦٩٦,٤٦٨	٣٥٨,٩٩٢	٥١,٥٤

الوزارة أو الدائرة الحكومية	التخصيصات المعدلة مليون دينار عراقي	المصروفات الفعلية مليون دينار عراقي	نسبة الصرف %
أمانة بغداد	١,١٣٧,٠٦٠	٣٤٥,٠٠٠	٣٠,٣٤
وزارة الموارد المائية بضمنها حصتها من المبادرة	١,٧٦٥,٢٦٠	٦٦٠,٣٨٢	٣٧,٤١
وزارة الزراعة وبضمنها حصتها من المبادرة	٤٠٥,٣٦٢	١٤٤,٤٦٨	٣٥,٦٤
المصرف الزراعي / المبادرة الزراعية	٢٠١,٦٠٠	١٩٣,٢٧٨	٩٥,٨٧
وزارة النقل	١,٦٢٤,٣٣٥	٢٩٥,٣٨٦	١٨,١٩
وزارة الاتصالات	٣٣٠,٧٠٨	١٩٣,٥٨٣	٥٨,٥٤
اللجنة الاولمبية	٢,٥٧٥	٧٥٠	٢٩,١٣
اللجنة البارالمبية	١٦,٣٩٠	٦٩٣	٤,٢٣
المجمع العلمي	١,٢٦٢	٤٠٥	٣٢,٠٩
شبكة الأعلام العراقي	٧,٧٢٧	٢,٠٠٩	٢٦
وزارة المالية	١١٥,٤٣٢	٩,٢٦٣	٨,٠٢
السياحة والآثار	٢,٢٦٥	١,٣٤٤	٥٩,٣٤
ديوان الوقف الشيعي	٥٠٢,١٨٠	٢٠٤,٣١٠	٤٠,٦٨
ديوان الوقف السني	١١٩,٥٠٠	٦٩,٩٨١	٥٨,٥٦
ديوان الوقف المسيحي	٢١,٤٣٢	١٣,٣٠٠	٦٢,٠٦
الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة	٢,٢١٠	-	-
ديوان الرقابة المالية	٣,٩٧٧	١,٠٨٠	٢٧,١٦
هيئة النزاهة	٤,٥٥٢	١٩٧	٤,٣٣
مجلس القضاء	٤٣,٩٨٤	٤٠,٥٧٩	٩٢,٢٦
وزارة الهجرة والمهجرين	٢٣,٢٠٢	١٧,٦٥٠	٧٦,٠٧
مؤسسة الشهداء	٧٧,٩٦٢	٤٧,٢٢٤	٦٠,٥٧
مؤسسة السجناء	٦٣,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٥٨,٧٣
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	٣,٧٦٠	٨٦٤	٢٢,٩٨
الهيئة الوطنية للاستثمار	٨,٥٨٠	٥,٧٣١	٦٦,٨٠
بيت الحكمة	٨,٠٥٠	٣,٥٠٠	٤٣,٤٨
مجلس الأمن الوطني	١,٠٥٠	١٤٨	١٤,١٠
جهاز المخابرات الوطني	٢٨,٠٠٠	١١,٥٤٣	٤١,٢٣
هيئة الأوراق المالية	٣,٦٥٠	٩٥٩	٢٦,٢٧
محافظة بابل	١٢,٦٥٩	-	-
محافظة بغداد	٨٦,١٠٠	-	-
محافظة الانبار	٦٧,٢١٩	٥٣,٣٠١	٧٩,٢٩
محافظة النجف الاشرف	٣٣٢,٢٤٦	١٥٠,٣٣٢	٤٥,٢٥
محافظة واسط	١٢,٢٩٧	-	-
محافظة المثنى	١٤,٧٥٩	-	-
محافظة ديالى	٢٦,٥٠٠	-	-
محافظة كربلاء المقدسة	١١٢,٣٠٠	١,٠٦٨	٠,٩٥
محافظة ذي قار	٤٥٤	-	-
محافظة كركوك	-	-	-

الوزارة أو الدائرة الحكومية	التخصيصات المعدلة مليون دينار عراقي	المصروفات الفعلية مليون دينار عراقي	نسبة الصرف %
محافظة البصرة	٦٠,٨٢٩	-	-
محافظة نينوى	٥٠,٠٧٠	-	-
محافظة الديوانية	٨٢,٤٢١	٢١,٥٠٧	٢٦,٠٩
محافظة صلاح الدين	١٤,١٥٩	-	-
مجموع الجهات أعلاه	٣٣,٦٨٥,٤٦٤	١٧,٢٨١,٢١٠	٥١,٣٠
برنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان)	١٠,٩٢٠,٢٩٢	٥,٧٧١,٣٩٤	٥٢,٨٥
إقليم كردستان	٣,٩٠١,٠٥٤	٣,٩٠٢,١٨٥	١٠٠,٠٣
إنعاش الاهوار	١٦٥,٣٣٢	٣٩,٥٢٩	٢٣,٩١
المجموع	٤٨,٦٧٢,١٤٢	٢٦,٩٩٤,٣١٨	٥٥,٤٦

رد الإدارة:

أجابت وزارة التخطيط / دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية / قسم الدراسات والاستشارات بموجب الكتاب المرقم (٧٠٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٧، أن حجم الإنفاق ومدى انسجامه مع حجم التخصيصات يتحدد حسب الظروف الخاصة بكل جهة أو محافظة وخاصة فيما يتعلق بإجراءات التنفيذ للمشروع والتي تختلف من مشروع لآخر من إعلان وإحالة ومباشرة بالعمل وحسب طبيعة المشروع وموقعه الجغرافي والظرف الأمني، مع الإشارة إلى أن الأرقام الواردة في تقرير شركة التدقيق هي أرقام أولية لا تتسجم مع المتحقق الفعلي الوارد في التقرير الختامي النهائي الصادر عن الدائرة والتي تشير إلى نسب الصرف كما مبين أدناه وليس كما ورد بملاحظة شركة التدقيق

التفاصيل	المبلغ / مليون دينار	النسبة %
المصروفات الفعلية مع السلف للوزارات والجهات	٢٢٣٨٣٤٢٣	٦٦,٤٥
المصروفات الفعلية لبرنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان)	٧٤٣٨٩٩١	٦٨,١٢
المصروفات الفعلية لإقليم كردستان	٣٩٠٢١٨٥	١٠٠,٠٣
المصروفات الفعلية لإنعاش الاهوار	٤٠٦٦٩	٢٤,١٩
الإجمالي	٣٣٧٦٥٢٦٨	٦٩,٣٧

أن إجمالي المصروفات للفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ ولكل جهات الصرف قد بلغت (٣٣٧٦٥) ترليون دينار وبنسبة صرف (٦٩,٣٧) وليس كما ورد في ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه كان على دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية / قسم الدراسات والاستشارات في الوزارة تقديم التقرير الختامي (النهائي) إلى شركة التدقيق وليس التقرير الأولي تلافياً لحدوث الاختلاف في مجموع المصاريف ، وأن نسبة الصرف والبالغة (٦٩,٣٧ %) وحسب التقرير النهائي للدائرة كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ تشير إلى أن القدرة الانفاقية للوزارات والجهات الأخرى منخفضة .
علماً أن الموقف الأخير لنسب التنفيذ ولغاية تاريخ ٢٠١٣/٩/١٧ يشير إلى أن نسبة التنفيذ (مصرف فعلي + سلف) بلغت (٧٦,٣٣ %) ونسبة التنفيذ (المصرف الفعلي بلغت (٨٠,٥٤ %).

(٢) لجنة إعادة تقييم تصنيف المقاولين ومطابقتها (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى وزارة التخطيط لاحظنا إن الوزارة قامت بتشكيل لجنة خاصة تتولى تدقيق ملفات تصنيف المقاولين ومطابقتها وذلك حسب الأمر الإداري رقم (٨٨٥٠/٣/٤) بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٢ ولقد لاحظنا الآتي:

- تتألف اللجنة من رئيس وعضوين.
- قامت اللجنة ومنذ تشكيلها ولغاية انتهاء السنة المالية (٢٠١٢) بتدقيق (٧) أضاير من أصل (٨٢٥) اضايرة وذلك حسب محضر اجتماع اللجنة (الجلسة رقم ٢) بتاريخ ٣/ تشرين الأول / ٢٠١٢ كدفعة ثانية من عمل اللجنة التدقيقية خلال عام ٢٠١٢.

رد الإدارة:

أجابت وزارة التخطيط / قسم التدقيق والرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (١٩٨٠٩/٤/٤) والمؤرخ في ٢٢/٨/٢٠١٣ بأن العمل جاري لتشكيل لجنة تدقيقية جديدة من خلال مكتب المفتش العام.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق .

(٣) عقد نصب وتجهيز كاميرات مراقبة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى وزارة التخطيط ، لاحظنا إن الوزارة تعاقدت مع شركة نأ الهدهد لنصب وتجهيز كاميرات مراقبة بمبلغ (٠٠٠,٠٦٠,٠٥٥) دينار عراقي بتاريخ ٦/أب/٢٠١٢. مدة العقد ٤٥ يوما حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- تم الإحالة إلى شركة جديد التراسل بتاريخ ٢٠١٢/٧/٥ وذلك حسب قرار اللجنة المركزية لمراجعة ومصادقة العقود بالمصادقة على توصيات لجنة المشتريات بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣ ومع ذلك تم إلغاء الإحالة إلى الشركة وإعادة إحالتها إلى شركة نأ الهدهد كون الشركة لا تملك هوية غرفة تجارة بغداد ولكون المدير المفوض خارج العراق وهذا الأمر كان من الممكن تفاديه حيث كان من المفترض عدم الإحالة أو المصادقة قبل طلب مستمسكات الشركة وهوية غرفة تجارة بغداد.

- لم تقم شركة نأ الهدهد بانجاز الأعمال المناطة بها وعدم مطابقة المواصفات وحسب بنود العقد المبرم وذلك حسب محضر لجنة متابعة الكاميرات المشكلة بالأمر الإداري المرقم (١٥٣٥٣/٤/٣٧٠٨) في ١ آب ٢٠١٢ حيث يبين عدة ملاحظات عن أعمال الشركة المتأخرة وبتوصية توجيه كتاب إلى الشركة المنفذة لغرض إكمال الملاحظات.

- عدم وجود كتاب الإحالة الخاص بشركة نأ الهدهد وعند مناقشة الوزارة تبين أن عملية التبليغ بالإحالة قد تمت عن طريق الهاتف.

رد الإدارة:

أجابت وزارة التخطيط/ مكتب الوزير/ قسم العقود بموجب المذكرة المرقمة (٧٢٨) والمؤرخة في ٢٥/٦/٢٠١٣ بما يلي:

- بعد جلب العروض من لجنة المشتريات والتوصية بالإحالة على شركة جديد التراسل وإحالة الموضوع إلى قسم العقود لتنظيم عقد وبعد تدقيق الأوليات وطلب نسخة من شهادة تأسيس الشركة تبين أن المدير المفوض مقيم خارج العراق ولم يخول شخص نيابة عنه لتوقيع العقود كما أن الشركة لا تملك هوية غرفة التجارة مما اضطر الوزارة إلى توقيع العقد مع المرشح الثاني.
- أن شركة كابسكان الكندية ليس لديها مقر أو فرع بالعراق للتعاقد معه مباشرة بالإضافة إلى أن تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ وتعليمات تنفيذ العقود لا تجيز التعاقد مباشرة مع الشركات .
- أن تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية حددت صلاحية لجان المشتريات واستنادا إلى هذه التعليمات تم استدراج عروض واختيار أفضلها من ناحية السعر والمواصفات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية .

(٤) عقد تجهيز ونصب كرفان للطبابة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى وزارة التخطيط، لاحظنا إن الوزارة تعاقدت مع شركة الفداء العامة لتجهيز ونصب كرفان للطبابة بمبلغ ٢٨٥,٠٠٠,٣٨ دينار عراقي بتاريخ ١٦ آب ٢٠١٢. مدة العقد ٤٥ يوما حيث تم ملاحظة الأمور التالية :

- لم تقم شركة الفداء العامة بانجاز الأعمال المناطة بها على الرغم من انتهاء مدة العقد حيث بلغت المدة التأخيرية نسبة ٢٥% من مدة العقد وذلك حسب كتاب قسم العقود عدد (١٤٧٥) بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٢.
- عدم مطابقة المواد المجهزة من قبل شركة الفداء وخلافا لبنود العقد المبرم وذلك حسب كتاب قسم العقود عدد (٣٣٨/١/١) بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٢ حيث يبين عدة ملاحظات عن أعمال الشركة المتأخرة والغير مطابقة للمواصفات وبايقاف العمل لكونه غير مقبول استنادا إلى المادة (١٣) والمادة (٤٠) من شروط المقولة لأعمال الهندسة المدنية.

رد الإدارة:

أجابت وزارة التخطيط / مكتب الوزير / قسم العقود بموجب المذكرة المرقمة (٧٢٨) والمؤرخة في ٢٥/٦/٢٠١٣، قامت شركة الفداء العامة بانجاز العقد طبقا للمواصفات ونظرا لالتزام الوزارة بالتعليمات تم إرسال نماذج من الأسلاك والأنابيب المستخدمة إلى الفحص في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وكانت نتيجة الفحص هي عدم استيفاء تلك المواد للمواصفات القياسية العالمية وتم إبلاغ الشركة بالنتيجة وضرورة إبدالها خلال (٣٠) يوم وقامت الشركة بإبدال الإجزاء وبعد الفحص ظهرت نتيجة الفحص ناجحة وان تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ تلزم الوزارات بشراء احتياجاتها من منتجات وزارة الصناعة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة.

(٥) عقد تنظيف بنايتي وزارة التخطيط (A-B) (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى وزارة التخطيط ، لاحظنا إن الوزارة تعاقدت مع شركة نسيم الصباح لتنظيف بنايتي الوزارة (A-B) بمبلغ ٢٥٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي بتاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٢ لمدة سنة كاملة لاحظنا أن شركة نسيم الصباح لم تقم بانجاز الأعمال المناطة بها وعدم توفير عدد كافي من العمال والمشرفين وذلك حسب كتاب الدائرة الإدارية والمالية بتاريخ ٢٦/٦/٢٠١٢ وكذلك كتاب الجهاز المركزي للإحصاء رقم (٤٧٣) بتاريخ ٧/١٠/٢٠١٢ وهذا مخالف لبنود العقد (البند الثالث / التزامات الطرف الثاني التسلسل (١) (الفقرة (د) والتي تنص على تهيئة عدد مناسب من عمال التنظيف للقيام بالمسؤوليات)].

رد الإدارة:

أجابت وزارة التخطيط / مكتب الوزير / قسم العقود بموجب المذكرة المرقمة (٧٢٨) والمؤرخة في ٢٥/٦/٢٠١٣، تم التعاقد مع شركة نسيم الصباح بناء على توصيات لجنة تحليل العطاءات حيث اعتمدت اللجنة على إمكانيات الشركة والأعمال المنجزة من قبلها بعد إعلان مناقصة عامة وان الشركة ملتزمة بتنفيذ التزاماتها التعاقدية وفي حالة إخلال الشركة بأي من التزاماتها سيتم إنذارها بضرورة الالتزام بالعقد بالإضافة إلى الاستقطاعات المالية المترتبة على ذلك.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث كان على الوزارة التعاقد مباشرة مع شركات ذات اختصاص ومراعاة الخبرات السابقة عند الإحالة وإلزام الشركة على تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في العقد.

(٦) عقد صيانة وتصلّيح أجهزة الاستنساخ (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا إلى وزارة التخطيط ، لاحظنا إن الوزارة تعاقدت مع مكتب الادهم للمعلوماتية والتجارة العامة المحدودة لصيانة وتصلّيح أجهزة الاستنساخ بمبلغ ١٣,٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي بتاريخ ٢٦/ تشرين الثاني /٢٠١٢ حيث تم ملاحظة الأمور التالية :

- العروض المقدمة بدون تاريخ وبدون توقيع لجنة المشتريات على العروض وذلك حسب كتاب مكتب المفتش العام رقم (٢٣٤١) بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١٢.
- تم توقيع العقد بعد مرور فترة ال ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧- ملاحظة ٢٠/ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة ، فلقد لاحظنا إن تاريخ الإحالة كان في ٦ أيلول ٢٠١٢ بينما تاريخ توقيع العقد كان في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٢.

رد الإدارة:

- أجابت وزارة التخطيط / مكتب الوزير / قسم العقود بموجب المذكرة المرقمة (٧٢٨) والمؤرخة في ٢٥/٦/٢٠١٣، بما يلي:
- أن العروض تم استدراجها من قبل لجنة المشتريات بدون تواريخ وبدون تواريخ وتم معالجة كافة ملاحظات مكتب المفتش العام وتوقيع جميع أعضاء لجنة المشتريات على العروض التي تم جلبها من قبلهم.
 - بعد الإحالة يتم عرض كافة الأوليات ونسخة من مسودة العقد على الدائرة القانونية ومكتب المفتش العام لغرض التدقيق وتصديق العقد.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية وعدم مراعاة الأمور الفنية والخبرات السابقة عند الإحالة .

(٧) حساب رقم (١٥٣) لدى مصرف الرشيد (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا للحسابات الجارية، لاحظنا إن الحساب الجاري لوزارة التخطيط رقم (١٥٣) بعملة الدينار العراقي لدى مصرف الرشيد والذي يمثل حسابات الموازنة الاستثمارية يستخدم لإيداع مبالغ تخص إيرادات إشراف ومراقبة المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالوزارات الأخرى].

رد الإدارة:

أجابت وزارة التخطيط / دائرة الشؤون الإدارية والمالية بموجب المذكرة المرقمة (٦٠٨) والمؤرخة في ٢١/٧/٢٠١٣، تم فتح حساب مصرفي خاص بالمتابعة المركزية في مصرف الرشيد فرع وزارة التخطيط المرقم (١٦٠).

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة.

(٨) تدني نسبة انجاز الموازنة الاستثمارية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى وزارة التخطيط مركز الوزارة لاحظنا إن هناك تدني في نسبة انجاز الموازنة الاستثمارية كوزارة بشكل عام ومركز الوزارة بشكل خاص. أدناه تفاصيل الموازنة الاستثمارية المخصص والمصرف الفعلي كما في ٣١ تشرين الأول ٢٠١١:

	الوزارة / مليون دينار عراقي	مركز الوزارة / مليون دينار عراقي
المخصص	٢٠,٥٠٠	٧,٨٥٠
المصرف الفعلي	٣,٤٠٦	٣١٨

رد الإدارة:

أجابت وزارة التخطيط / دائرة الشؤون الإدارية والمالية بموجب المذكرة المرقمة (٦٠٨) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢١، بما يلي:

- فيما يخص مشروع إعادة أعمار وزارة التخطيط مع شركة الحامد للمقاولات / هناك لجنة تحقيقية بخصوص الموضوع.
- فيما يخص مشروع تعزيز قدرات مركز الوزارة/ لم ينفذ في حينه.
- فيما يخص مشروع إنشاء مجمع سكني لوزارة التخطيط / تم ورود كتاب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتوجيه الوزارات كافة إلى مشروع بسماية السكني.
- فيما يخص مشروع استملاكات لأبنية وزارة التخطيط في المحافظات / لم يتم تنفيذه في حينه .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا زالت نسبة تنفيذ انجاز مشاريع الموازنة الاستثمارية متدنية.

(٩) ضعف مهام قسم التدقيق الداخلي (متوسطة/مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لمهام قسم التدقيق الداخلي لاحظنا ما يلي:
- إن عدد موظفي قسم التدقيق الداخلي لا يتناسب مع طبيعة ومستوى أعمال مركز الوزارة ونشاطاتها.
 - لا توجد إجراءات واضحة أو خطة عمل للقسم.
 - من خلال مناقشتنا مع مدير التدقيق الداخلي تبين عدم وجود تقارير دورية للقسم بما يخص إجراءات العمل خلال العام].

رد الإدارة:

أجابت وزارة التخطيط / قسم التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (١٥١) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/١٠ بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من ملاحظة شركة التدقيق ، أنها تؤيد الملاحظة وقد تم نقل موظفين عدد (٢) من ذوي الاختصاص إلى قسم التدقيق والرقابة الداخلية في الفترة الأخيرة .
- فيما يخص الفقرة (٢) من ملاحظة شركة التدقيق / توجد إجراءات وخطة عمل خاصة بقسم التدقيق ومصادق عليها من قبل الرئيس المباشر للدائرة (معالي السيد الوزير) والمعتمدة منذ عام ٢٠١٢.
- فيما يخص الفقرة (٣) من ملاحظة شركة التدقيق / توجد تقارير دورية للقسم تخص إجراءات العمل خلال العام

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن القسم لا يمتلك دليل سياسات ومسؤوليات واضحة ومحددة كما أن القسم لا يمتلك خطة للتدقيق تركز على تغطية مخاطر الأعمال وتناسبها مع أهداف الوزارة .

(١٠) عدم وجود هيكل تنظيمي مصادق عليه (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي مصادق عليه من قبل مجلس الوزراء].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة التخطيط ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٢٥٤) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٧ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق .

تاسعا - وزارة الموارد المائية

(١) عقد إنشاء دار استراحة في محطة ضخ المصب العام (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لعقد إنشاء دار استراحة في محطة ضخ المصب العام ، لاحظنا وجود ثلاثة أوامر تغيير عمل طرأت على العقد بسبب خطأ في أعداد جدول الكميات المسعرة من قبل الوزارة والذي أدى بدوره إلى زيادة كلفة المشروع من دون اخذ موافقة وزارة المالية حسب ما تنص عليه تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣-أولاً-د) حيث أصبح مبلغ العقد بعد التعديل الأخير (٦٠٠,٤٩٦,٤٩٢,٢) دينار عراقي بدلا من (٢٨٧,٤٨٥,٠٠٠) دينار عراقي].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الموارد المائية / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (٢٤٢٣٧) والمؤرخ في ١٣/١٠/٢٠١٣ ، تم إصدار أوامر تغيير العمل أعلاه استناداً إلى المادة (٥٢) من شروط المقولة لأعمال الهندسة المدنية حيث أن نسبة الزيادة بلغت (٩,٨ %) وهي ضمن الصلاحية الممنوحة للسيد الوزير بموجب الفقرة (١٨ - ج) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ ، ولم تنص تعليمات تنفيذ العقود على مصادقة وزارة المالية على ذلك.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بأجابة الوزارة حيث ان اوامر الغيار تندرج ضمن الصلاحيات.

(٢) الحسابات الختامية لعقد تجهيز المواد الاحتياطية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا للعقد رقم (٣) والخاص بتجهيز المواد الاحتياطية الميكانيكية والكهربائية التكميلية وأعمال الصيانة للمضختين (١١ و ١٢) في محطة ضخ المصب العام في محافظة ذي قار ، لاحظنا أن الشركة المتعاقد معها شركة (سمارت بورتك الرومانية) لم تقدم حساباتها الختامية للوزارة . أن عدم الحصول على هذه المستندات قد يؤدي إلى التعاقد مع أطراف ذو ملاءة مالية ضعيفة وليس لديهم الإمكانية لتسديد التزاماتهم والذي يعد مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ - عاشرا - ج)].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الموارد المائية / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (٢٤٢٣٧) والمؤرخ في ١٣/١٠/٢٠١٣ ، أن تقديم الحسابات الختامية يتم خلال مرحلة التحليل حيث تم تحليل عروض هذا العمل في مركز الوزارة (الدائرة القانونية والعقود) وقد قدمت الشركة حساباتها الختامية علما أن العمل أنجز ضمن السقف الزمني المحدد له وتم الاستلام وهو في فترة الضمان والصيانة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ماورد بأجابة الوزارة علما أن العمل أنجز ضمن السقف الزمني المحدد له.

(٣) تاريخ توقيع العقد (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا إن بعض العقود يتم توقيعها بعد مرور فترة ال ١٤ يوما المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧/عشرون) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوما من تاريخ صدور كتاب الإحالة. ومثال على ذلك:

رقم العقد	مبلغ العقد	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد
١١٣٥	٢,٢٨٧,٤٨٥,٠٠٠	٢٠١٢/١٢/٢٩	٢٠١٢/٢/١
١١٦١	٢,٣٤٥,٦٢٥,٠٠٠	٢٠١٢/٩/٢٠	٢٠١٢/١٠/١٥
١١٥٩	١,٣١٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٢/٩/١٠	٢٠١٢/٩/٣٠
٤٠١	٣,٥٢٤,٨٢٨	٢٠١٢/٩/٤	٢٠١٢/٦/١٠
أ- ٩	٦,٥٤٩,٤٤٠,٠٠٠	٢٠١٢/٦/٢١	٢٠١٢/٩/٢٠

رد الإدارة:

أجابت وزارة الموارد المائية / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (٢٤٢٣٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/١٣ ، تقوم الوزارة وتشكيلاتها بالالتزام بالمواعيد المحددة في العقود لتوقيعها بالمواعيد المثبتة بموجب التعليمات النافذة وقد يحصل في بعض الاحيان تاخر الحصول على صحة صدور خطابات الضمان والذي يسبب بدوره التأخير في توقيع العقد . كما بينت دائرة المصوب العام / القسم القانوني بموجب إجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢١ فيما يخص العقود (١١٣٥ ، ١١٦١ ، ١١٥٩) بما يلي:

- **العقد المرقم ١١٣٥ لسنة ٢٠١٢ /** أن السياق المعتمد إرسال مسودة العقود إلى الوزارة إذا كانت مبالغها خارج صلاحية المدير العام لذا تم إرسال مسودة العقد إلى الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٤٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/١/٢٣ وأعيد بموجب الكتاب المرقم (٢٤٧٦٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/١/٢٩ وقد تم استلام خطاب الضمان عن حسن التنفيذ وتم الطلب من المصرف تأييد صحة الصدور وأيد المصرف ذلك بموجب الكتاب المرقم (٨١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١/٣٠ لذا تم توقيع العقد في ٢٠١٢/٢/١.
- **العقد المرقم (١١٥٩) لسنة ٢٠١٢ /** تم استلام كتاب الإحالة في ٢٠١٢/٩/١٠ والمفروض أن يتم توقيع العقد لغاية ٢٠١٢/٩/٢٣ ولسفر المدير المفوض خارج العراق فقد حضر وكيله لغرض توقيع العقد بموجب الوكالة العامة (٢٠١٢/٤٠٠١٧) ، وقد تم رفض الوكالة لتحديدتها باستلام الصكوك فقط لذا تم توقيع العقد عند وصول المدير المفوض إلى بغداد بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠.
- **العقد المرقم ١١٦١ لسنة ٢٠١٢ /** تم إرسال مسودة العقد إلى الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٨٢١٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/٢٤ وأعيدت المسودة بموجب كتاب الوزارة المرقم (٢٣٥٦١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٤ وتم جلب خطاب الضمان عن حسن التنفيذ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٧ وقد تم توقيع العقد بعد تأييد المصرف بصحة صدور خطاب الضمان عن حسن التنفيذ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٧ عن طريق الهاتف وصدر كتاب التأييد بعد يوم من تاريخ توقيع العقد في ٢٠١٢/١٠/١٦.
- **العقد المرقم ٤٠١ لسنة ٢٠١٢ /** أن سبب التأخير في توقيع العقد هو لوجود مخاطبات مع الوزارة بشأن اسم الشركة حيث ورد بكتاب إحالة الوزارة المرقم (٧٣٩٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/٢ باسم شركة مشاريع القصواء للمقاولات العامة المحدودة المسئولية وعندها تم مخاطبة الوزارة لغرض التصحيح بموجب الكتاب المرقم (٨٢٩٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/٧ وان هذا الخطأ سبب إشكالات مصرفية وضريبية لذا تم التأخير في توقيع العقد لحين تصحيح اسم الشركة الذي ورد بكتاب الوزارة المرقم (١٤٠٤٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/١١.
- **العقد المرقم (٩-أ) لسنة ٢٠١٢ /** بينت وزارة الموارد المائية / إنعاش الاهوار بموجب إجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٧/٤ أن السبب في تأخير توقيع العقد (إنشاء السدة الترابية الحدودية العراقية – الإيرانية لهور الحويزة) انه تم مفاتحة الوزارة لغرض استحصال الموافقة بخصوص منح الشركات الحكومية التابعة للوزارة سلفة تشغيلية وحصلت موافقة الوزارة بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٩ وكان تاريخ توقيع العقد في ٢٠١٢/٩/٢٠.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن جميع العقود الواردة في الملاحظة تم توقيعها بعد مرور فترة الـ (١٤) يوما المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ . علما أن هناك خطأ في تاريخ الإحالة المثبت في ملاحظة شركة التدقيق للعقد رقم (٤٠١) حيث ثبت تاريخ الإحالة ٢٠١٢/٩/٤ في حين أن التاريخ الصحيح وحسب أوليات الدائرة هو ٢٠١٢/٤/١٠.

(٤) الكلفة التخمينية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة ، لاحظنا عدم وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية لبعض العقود والذي يعد مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨

(المادة ٣ - أولاً - ب) والتي تنص على ضرورة مراعاة وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع ضمن دراسة تقرير الجدوى بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسيه العقود. مثال على ذلك:

رقم العقد	مبلغ العقد	الهيئة التابع لها العقد
٧	٤,٦٥٦,٨٦٧,٠٠٠	الهيئة العامة للسدود والخزانات
٦	٣,١٢٦,٣٨٧,٠٠٠	المصب العام

رد الإدارة:

أجابت وزارة الموارد المائية / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (٢٤٢٣٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/١٣ بما يلي:

- فيما يخص العقد المرقم (٧) / الهيئة العامة للسدود والخزانات/ العقد يخص انشاء بناية للهيئة العامة للسدود والخزانات وقد تم اعاده ادراج المشروع ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١١ قطاع التشييد والاسكان والخدمات وبكلفة كلية (٥) مليار دينار بموجب كتاب وزارة التخطيط المرقم (٣٦٠٧/٨/٢) والمؤرخ في ٢٠١٠/٣/١٣ وفي خطة عام ٢٠١٢ كانت الكلفة الكلية للمشروع (٥) مليار دينار بموجب كتاب وزارة التخطيط المرقم (٥٥٥/٨/٢) في ٢٠١٣/٣/١٩ ومما جاء اعلاه فأن مبلغ العقد البالغ (٤٦٥٦٨٦٧٠٠٠) دينار ضمن الكلفة الكلية المحددة للمشروع وان العطاءات المقدمة للمناقصة مقاربة للكشف التخميني.

- فيما يخص العقد المرقم (٦) / المصب العام / تم دراسة وتحديث الكلفة التخمينية للعمل قبل الاعلان وكانت العطاءات المقدمة ضمن حدود الكلفة التخمينية للعمل ولذلك تمت الاحالة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ماورد باجابة الوزارة

(٥) التخصيص المالي للعقد (عالية/جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا للعقد رقم (٣) في دائرة المصب العام والموقع مع شركة سمارت باروتك الرومانية ، لاحظنا عدم وجود تخصيص مالي للعقد كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ - أولاً - ج) على مراعاة وجود تخصيصات لتنفيذ العقد في الموازنة العامة الاتحادية مؤيدة من الجهات المختصة لطلبات احتياجات الجهات التعاقدية مع الإشارة في وثائق العطاءات إلى التبويب الخاص بالمشروع في المحطة ، حيث تم تبويب العقد على تخصيصات الأعمال التكميلية للمصب العام تحت (١٥/٢/٢) بدلا من تخصيصات الخطة الاستيرادية للوزارة تحت التبويب (١٥/٢/٣) حيث لم يتم الحصول على موافقة وزير التخطيط على المناقلة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الموارد المائية / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (٢٤٢٣٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/١٣ ، أن مشروع شراء المكائن والمعدات مختص بتوفير المكائن والمعدات للوزارة وتشكيلاتها (مركزية الاستيراد) ولا يمكن تنفيذ أي عقد على المشروع يتضمن فقرات عمل فيه وان مشروع الاعمال التكميلية للمصب العام مخصص للغرض اعلاه ويتضمن فقرات الصيانة لتأهيل المحطة لذلك لا يتطلب اجراء المناقلة ولم يتم تغيير جهة التنفيذ بسبب عدم توفر التخصيصات.

كما بينت دائرة المصب العام/ التخطيط بموجب إجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢، تم تبويب العقد على مشروع الأعمال التكميلية للمصب العام لكون العقد يحتوي على فقرات صيانة ولا يجوز احتساب العمل على الخطة الاستيرادية التي كان محسوبا عليها عند إعداد خطة ٢٠١٢ ، وفي عام ٢٠١١ كان العمل استيراديا ولضمان قيام نفس الشركة بإجراء أعمال الصيانة تم إعداد العقد بصيغة تجهيز وصيانة لعدم استجابة باقي الشركات للقيام بالأعمال ولخصوصية العمل وأهميته كون المضخات (١١ و ١٢) مضخات

تم تجهيزها خلال عقد الثمانينات ولم يتم تشغيلها لحد الآن ولذلك قررت الإدارة ولأهمية المضختين ولكونها تخصصية وتستخدم كمضخات (احتياط) بأن يتم استحصال الموافقات الأصولية للتنفيذ .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث ان الصرف تم ضمن فقرات العمل الواردة بالتخصيصات المرصدة.

(٦) عقد رقم ٦ مع شركة براعم المستقبل (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا للعقد رقم (٦) والموقع مع شركة براعم المستقبل، لاحظنا ما يلي:

- مبلغ التخصيص السنوي للمشروع حسب الخطة الاستثمارية المصادق عليها بلغ (٢,٤٦٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي وتم إحالة العطاء على الشركة بمبلغ (٣,٠٨٧,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي في حين تم توقيع العقد بمبلغ (٣,١٢٦,٣٨٧,٠٠٠) دينار عراقي.
- قامت لجنة تحليل العطاءات برفع التوصية بإحالة المقولة إلى شركة براعم المستقبل بالرغم من عدم تقديم الشركة لحساباتها الختامية للعام ٢٠١١ وتقديم البيانات المالية للعام ٢٠١٠ فقط والتي تظهر عجز بقيمة ٣,٥٥٠,٠٠٠ دينار عراقي ، وذلك يعد مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة - ٧ - عاشر - ج) .
- لم يباشر المقاول بالعمل حتى تاريخ زيارتنا بالرغم من الاتفاق بين الطرفين بموجب العقد على بدء العمل بعد يوم من تاريخ توقيع العقد، حيث قامت الوزارة بتوجيه إنذار أولي إلى المقاول ثم إنذار ثان ثم عملت على إجراءات سحب العمل من الشركة ولم يتم سحب العمل منه لحين تاريخ زيارتنا في ٢٧/تشرين الثاني ٢٠١٢.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الموارد المائية / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (٢٤٢٣٧) والمؤرخ في ١٣/١٠/٢٠١٣ بما يلي :

- لا يوجد أي تجاوز للمشروع حيث تم طلب إجراء مناقلة إلى المشروع بمقدار (١٥٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي ليكون مبلغ التخصيص لعام ٢٠١٢/ (٣٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي تم تعزيزها لتأمين مبلغ العقد وبعد إجراء عملية الجمع لجداول الكميات ظهر أن المجموع لكافة الفقرات هو (٣١٢٦٣٨٧٠٠٠) دينار عراقي وليس كما جاء في الإحالة وتم إشعار الوزارة واستحصال موافقة السيد الوزير على المبلغ الصحيح.
- ان الرصيد النقدي بموجب الميزانية العامة للشركة لسنة ٢٠١٠ هو (١٠٣٩٩٣٠٢٨٤) دينار وهذا مؤشر على وجود سيولة نقدية لدى الشركة في حين ان المصاريف المستحقة (أي التزامات الشركة تجاه الدائنين) هي (١٩٥٠٠٠٠) دينار وعليه فأن حجم الالتزامات قليل اذا ما تم مقارنته برأس مال الشركة البالغ (٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (شهادته تأسيس الشركة) .
- تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق المقاول لسوء بداية التنفيذ وتم منحه فرصة أخيرة من قبل الوزارة لأهمية التنفيذ ولحراجه موقف ارتفاع الحرارة في المحطة والتي قد تؤدي إلى التوقف والخلل بالمضخات والمنظومات إضافة إلى إمكانية التنفيذ و جدية المقاول فيما بعد ولم يتم اللجوء إلى سحب العمل مما قد يسبب تأخر إضافي في تنفيذ العمل وحسب موافقة الوزارة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- أنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة بخصوص طلب إجراء مناقلة للمشروع وان مجموع كافة الفقرات هو (٣١٢٦٣٨٧٠٠٠) دينار عراقي وليس كما جاء في الإحالة.
- أنها تؤيد الفقرات الأخرى الواردة في ملاحظة شركة التدقيق .

(٧) عقد رقم ٢٠١٢/أ/٩ مع شركة الرافدين العراقية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا للعقد رقم ٢٠١٢/أ/٩ في الهيئة العامة لإنعاش الاهوار والموقع مع شركة الرافدين العراقية ، لاحظنا عدم وجود موافقة مسبقة على تخصيص الأرض التي سيقام عليها المشروع من الجهات المعنية ، ولم يتم إزالة العوائق من الأرض قبل الإحالة وتوقيع العقد ، حيث إن هناك ألغام ومعوقات أخرى في أرض موقع العمل ، وهذا يعد مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ - أولا - هـ)].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الموارد المائية / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (٢٤٢٣٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/١٣، ان الوزارة وتشكيلاتها تأخذ الاجراءات اللازمة بتخصيص الاراضي للمشاريع قبل المباشرة بالتنفيذ اما فيما يخص إزالة العوائق من الارض فقد تم أخذ تعهدات خطية من قبل الشركات العاملة بالموقع بازالتها على مسؤوليتها.

كما اجاب مركز إنعاش الاهوار والأراضي الرطبة العراقية / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٨٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٥ العقد (٢٠١٢ /أ/٩) إنشاء السدة الترابية على الحدود العراقية – الإيرانية لهور الحويضة من قبل شركة الرافدين العامة لتنفيذ السدود.

- بلغت نسبة الانجاز الفني لغاية ٢٠١٣/٦/١٥ (٧٠ ٪) ونسبة الانجاز المالي (٧٠ ٪، ٣٨ ٪) بموجب أمر تغيير العمل رقم (١) وتم صرف سلفة رقم (١) بمبلغ (١٧٠٩٠٣٩٥٠٠) دينار عراقي.

- أن الالغام لا تزال موجودة لكون وزارة البيئة لم تقم بالكشف عنها وتحديد أماكنها وقد باشرت الشركات بالعمل على مسؤوليتها وإنها تتحمل أي ضرر قد يحصل كما ورد في كتاب الوزارة المرقم (٢٣٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٨.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث ان الوزارة لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ - أولا - هـ).

عاشرا - وزارة الخارجية

(١) استثناءات من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من عقود مشاريع الخطة الاستثمارية والجارية واطلاعنا على إجراءات عمليات التعاقد لاحظنا أن تنفيذ المشاريع التي تقع خارج العراق مثل (إنشاء مباني للبعثات وإعادة تأهيل مجمعات السفارات) لا تتوافق مع تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ لكونها منفذة خارج العراق وتخضع لقوانين الدول التي يتم تنفيذ المشاريع فيها مما يسبب تضارب مع القوانين العراقية. مثال على ذلك :

اسم العقد	الدولة التي يتم تنفيذ المشروع فيها	القانون الذي يخضع له العقد
إعادة تأهيل مباني البعثة في بكين	الصين	قانون الدولة الصينية
عقد تأهيل مبنى السفارة والشقق السكنية في كولومبو	سريلانكا	قانون الدولة السريلانكية
تأهيل مبنى السفارة في فيينا	النمسا	قانون جمهورية النمسا

رد الإدارة :

اجابت وزارة الخارجية / التدقيق والرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (م/ت/٤/٥٠١/١٣٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٩ ومرفقه كتاب قسم العقود المرقم (٤٣٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/١٥، إن قسم العقود بادر باستحصال الموافقات لمفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء باستثناء الوزارة من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة لكون مشاريعها تنفذ خارج جمهورية العراق ومحكومة بقوانين البلد المضيف واحيل الموضوع الى وزارة التخطيط وتم عقد اجتماع بخصوص الموضوع وبانتظار الاجابة.

متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية أن تنفيذ المشاريع خارج العراق بما في ذلك العقود المبرمة تخضع لقوانين الدول المتعاقدة فيها مثل (التحويلات الإدارية ، التأمينات الأولية) وتكون صيغة العقد بلغة البلد الذي يتم التعاقد معه بما في ذلك جدول الكميات وتضمنين العقد (أن يتم تسديد ضريبة المبيعات (VAT) ، التحكيم وفض النزاعات لبعض العقود ، تأييد صحة الصدور لبعض الوثائق) ، وإنها تؤيد توصية شركة التدقيق بطلب استثناء لهذا نوع من العقود وخاصة فيما يتعلق بتسديد رسم الطابع وتحصيل الديون الحكومية.

(٢) عدم وجود هيكل تنظيمي مصادق عليه (منخفضة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا لوزارة الخارجية لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي مصادق عليه من مجلس الوزراء في حين إن الوزارة قامت باستحداث أقسام جديدة مثال على ذلك استحداث (قسم العقود)].

رد الإدارة :

اجابت وزارة الخارجية / التدقيق والرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (م/ت/٤/٥٠١/١٣٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٩ ومرفقه كتاب الدائرة الادارية/ قسم ادارة الموارد البشرية المرقم (٩٨٣٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٧، صدر تشريع جديد باسم (قانون وزارة الخارجية) تم فيه تحديد هيكلية الوزارة ودوائرها وبانتظار مصادقة رئاسة الجمهورية على التشريع.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الهيكل التنظيمي للوزارة صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١/٩ ولازال بدون استحصال موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالرغم من استحداث قسم للعقود في عام ٢٠١٢.

(٣) ارتباط قسم التدقيق الداخلي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا إلى وزارة الخارجية لاحظنا أن قسم التدقيق الداخلي يرتبط إداريا بالدائرة المالية].

رد الإدارة:

اجابت وزارة الخارجية / التدقيق والرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (م/ت/٤/١٠١/١٣٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٩ ، أنه تم فك ارتباط قسم التدقيق والرقابة الداخلية من الدائرة المالية وأرتبط بوكيل الوزارة عن الشؤون المالية وذلك بموجب الأمر الوزاري المرقم (٦٣٠٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٥ .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث تم فك ارتباط قسم التدقيق الداخلي من الدائرة المالية وتم ربطه بالإدارة العليا للوزارة.

(٤) ضعف مهام قسم التدقيق الداخلي (عالية / مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لمهام قسم التدقيق الداخلي لاحظنا ما يلي:
- لا يوجد دليل شامل لإجراءات عمل ومسؤوليات قسم التدقيق الداخلي في وزارة الخارجية.
 - إن عدم وجود دليل شامل لإجراءات عمل قسم التدقيق الداخلي يؤدي إلى العشوائية في العمل والى ضعف فاعلية عمل التدقيق الداخلي.
 - لا يقوم القسم في مركز الوزارة بإصدار تقارير دورية تبين الأنشطة التي يقوم بها.

رد الإدارة:

قدمت وزارة الخارجية / التدقيق والرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (م/ت/٤/١٠١/١٣٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٩ تعميم يتضمن ملاحظات للمدققين يتم مراعاتها عند فتح حساب السفارة والبدء بالتدقيق اضافة الى النقاط التي يتم ملاحظتها في عملية التدقيق والرقابة على كل من (مصروفات مركز الوزارة ، حسابات البعثات، الرواتب ، مصروفات مشروع اعادة اعمار مباني الوزارة في الداخل والخارج) وبعض تقارير الزيارات التفتيشية للقسم.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- ان ما تم تقديمه من قبل القسم لا يمثل دليل للاجراءات والسياسات الداخلية للقسم بل هي عبارة عن تعاميم صادرة من القسم.
- أما فيما يخص التقارير التي تم الإشارة إليها بإجابة الوزارة فانه من الطبيعي أن يتم إصدار تقارير للزيارات والجرد وغيرها ولكن قسم الرقابة والتدقيق لا يقوم بإعداد تقارير دورية ومستمرة عن نتائج أعماله خلال الشهر.

احدى عشر - وزارة الزراعة

(١) مستندات صرف مرقمة يدويا (عالية/جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا ، لاحظنا أن مستندات الصرف يتم إعدادها باستخدام نماذج مطبوعة يتم ترقيمها بشكل يدوي عن طريق قسم المالية. نتيجة لذلك يمكن إن تبدأ عملية صرف ثم تلغى لسبب ما دون معرفة ذلك].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة المالية بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٦/٥/٢٠١٣، إن مستندات الصرف المستخدمة من قبل الوزارة تم شراؤها من الأسواق والمطابع المختصة بطباعة هذه السندات ولا يوجد في الأسواق سندات صرف مرقمة وحيث انه تم شراء كميات كبيرة منها فسيتم استخدامها لحين نفاذ الكمية المشتراة وبعدها يتم الطلب من المطبعة طبع سندات مرقمة علما أن السندات الموجودة في الأسواق تباع لكافة الوزارات ويتم ترقيمها من قبل الجهة المستخدمة في بداية كل سنة ابتداءً من الرقم (١) صعوداً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علما إن الكمية الموجودة غير المستخدمة من تلك السندات بلغت (٦٥٠) دفتر فئة (٥٠) ورقة لغاية ٢٤/٦/٢٠١٣.

(٢) عقود منظومة الري (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [أبرمت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية العقود المدرجة أدناه مع الشركة العربية المتحدة للتجارة الدولية لتجهيز منظومات ري بالرش بمبلغ إجمالي مقداره (٢١) مليون دولار أمريكي وأن الشركة المذكورة لم تقم بتجهيز أية كميات من المواد المتعاقد عليها.

رقم العقد	مواد العقد	تاريخ توقيع العقد الأصلي	تاريخ توقيع العقد المعدل من قبل منظمة FAO
M/815/2002	٣٣٠ منظومة ري بالرش الثابت	٢٠٠٢/٣/٣	٢٠٠٣/١٠/١٥
M/886/2002	٢٢٠ منظومة ري بالرش الثابت	٢٠٠٢/٥/٢٦	٢٠٠٣/١٠/١٥
M/711/2002	٢٧٥ منظومة ري بالرش الثابت	٢٠٠١/٩/١	٢٠٠٣/١٠/٣

أن الشركة المجهزة استلمت مبلغا قدره (٤٢٢, ٢٦٤) يورو بموجب كتاب البنك المركزي العراقي رقم ١٤٤٤/٧ في حين إن تلك المواد لم يتم توريدها إلى الشركة العامة للتجهيزات الزراعية وقد قامت الشركة بمفاتحة وزارة التجارة والبنك المركزي العراقي لأعلامهم بعدم استلام الشركة لتلك المواد والمطالبة بإعادة تلك المبالغ واتخاذ ما يلزم لإلغاء الاعتمادات الخاصة بالعقود M/886 و M/711 و M/815 المبرمة مع الشركة المذكورة وإعادة مبالغها إلى صندوق تنمية العراق. علما بأن الشركة العربية المتحدة قامت بتقديم كتب مزورة إلى البنك المركزي العراقي لإطلاق مبالغ الاعتمادات.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة المالية بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٦/٥/٢٠١٣، تم رفع دعوى قضائية على الشركة المجهزة لتقديمها أوراق مزورة والدعوى ما زالت مستمرة لاستحصال حقوق الشركة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علما إن الشركة العامة للتجهيزات الزراعية حصلت على قرار حكم لصالحها من مجلس القضاء الأعلى / رئاسة استئناف بغداد / الرصافة الاتحادية بالعدد (٨٧/ ن / ٢٠١٣) والمؤرخ في ١٦/٦/٢٠١٣ بالحكم بفسخ العقد وإلزام الطرف الثاني بتسديد الغرامات التأخيرية وتعويض الشركة العامة للتجهيزات الزراعية عن الأضرار والخسائر التي تحملتها.

(٣) عقود مذكرة التفاهم (عالية/ جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال زيارتنا لقسم العقود في وزارة الزراعة إن هناك عقود تجهيز مبرمة على مذكرة التفاهم مع شركات متلكئة ، إذ أن تلك الشركات استلمت المبالغ المنصوص عليها في العقود ولم تقوم بتجهيز المواد المتعاقد عليها حتى الآن ، والتفاصيل موضحة في الجدول أدناه:

رقم العقد	تاريخ توقيع العقد	المبلغ المدفوع	الشركة المجهزة	رقم اعتماد البنك المركزي العراقي	رقم اعتماد البنك الفرنسي
M/717/10/252001	٢٠٠٣/١٠/٢١	١١,١٤٩,٦٦٠ يورو	سونسريكا الروسية	2003/103/763	T 750715
M/932/6/27/2002	٢٠٠٣/٩/٢٣	٤,٩٣٧,٥٠٠ يورو	مرناق التونسية	2003/13/006	B 751215
M/947/6/272002	٢٠٠٢/٦/٢٧	٥٣١,٠٠٠ يورو	شركة الجزيرة الأردنية	2003/12/393	P 751778
M/8/2003/2/2/2003	٢٠٠٣/٢/٢	٢٤٦,٦٩١,٢٥٠ ين ياباني	شركة الاتحاد التجارية	خارج مذكرة التفاهم	خارج مذكرة التفاهم

رد الإدارة :

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة المالية بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٣/٥/٢٦ ، إن الشركة مستمرة بالدعاوى المقامة لاستحصال حقوقها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وإن الإجراءات القانونية اتخذت من قبل الشركة العامة للتجهيزات الزراعية وليس من قبل الوزارة .

(٤) المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة أن المدد الإضافية الممنوحة لبعض الشركات المتعاقد معها لتنفيذ مشاريع الوزارة قد تتجاوز في بعض الأحيان مدة تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن إن تمنح إذا تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات، وبالتالي تعطيل تنفيذ مشاريع الوزارة بشكل كبير وعدم استغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط، والجدول التالي يوضح عينة من تلك العقود:

اسم العقد	مدة التنفيذ	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
مخازن إستراتيجية	٢١٠ يوم	٢٠٩ يوم	٩٩,٥ %
شعبة زراعة الفهود	١٨٠ يوم	١٣٦ يوم	٧٥ %
شعبة زراعة الشحيمية	١٤٠ يوم	٩٨ يوم	٧٠ %

رد الإدارة :

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة المالية بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٣/٥/٢٦ ، هناك لجنة مشكلة في ديوان الوزارة (لجنة التمديد المركزي) أعضائها من مختلف الاختصاصات والأقسام مهمتها دراسة الطلبات المقدمة من الشركات المنفذة بخصوص طلب مدد إضافية وفق التعليمات النافذة وهناك كثير من طلبات التمديد لم تمنح للشركات بسبب عدم وجود السبب الحقيقي للتمديد وعدم توافرها مع التعليمات النافذة علما انه تم تشكيل لجنة لغرض الوقوف على واقع حال العمل المنجز في شعبة زراعة الشحيمية / واسط كونها تجاوزت المدة القانونية (مدة العقد + المدد الإضافية) حيث تم وضع اليد على التأمينات (حسن التنفيذ) كخطوة أولى وكذلك ان الوزارة بصدد دراسة باقي المشاريع من الناحية التعاقدية واتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص ذلك.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بوجود عقود في الوزارة تجاوزت المدد الإضافية الممنوحة لبعض الشركات المتعاقدة معها لمدة تنفيذ العقد الأصلية .

(٥) عقد تجهيز مبيدات مع شركة يونيفرت (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا للعقد المرقم Agroch/78/2011 المبرم مع شركة يونيفرت اللبنانية لتجهيز مبيدات لشركة التجهيزات الزراعية بتاريخ ٢٠١١/٥/٣ لا حظنا أن الشركة المجهزة قامت بتجهيز المواد المتفق عليها واستلامها من قبل مخازن الشركة العامة للتجهيزات الزراعية بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٥ وهذا يعني إن المواد قد دخلت المخازن قبل توقيع العقد مع تلك الشركة . إن العقد هو شريعة المتعاقدين وإن عدم إبرام العقود قبل التجهيز قد يؤدي إلى ضياع حقوق الوزارة في حالة تلكؤ المجهزين لعدم وجود أي بنود قانونية تلزم الطرفين].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة المالية بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٣/٥/٢٦ ، نظرا للحاجة الماسة ولعدم فوات المنفعة من استيراد هذه المواد كونها مرتبطة بموسم مكافحة لآفتي الحميرة والدوباس على النخيل والسونة على الحنطة تم دخول المواد قبل توقيع العقد وفتح الاعتماد المستندي، علما إن هذا الإجراء يشكل ضرر على الشركة المجهزة وليس على شركة التجهيزات الزراعية حيث تم استلام المواد وتمت الاستفادة منها دون تسديد أي مبلغ للشركة المجهزة كما إن الجهات المصرفية لم تعترض على ذلك وقامت بفتح الاعتماد المستندي ولم يتم إطلاق أي مستحقات للشركة إلا بعد وصول المواد ووصول مستندات الشحن المصادق عليها والمدققة مصرفيا عبر السلسلة المصرفية وكما نصت شروط العقد.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة.

(٦) سجل الموجودات الثابتة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لسجل الموجودات الثابتة لوزارة الزراعة لاحظنا وجود (١٦) سيارة وأسلحة عدد (١٠٩) مختلفة الأنواع بالإضافة إلى معدات أمنية وأثاث متنوع بذمة مسؤولين سابقين لم يتم إعادتها أو اتخاذ إجراءات قانونية لاستعادتها لحد الآن].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة المالية بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٣/٥/٢٦، تم تحرير عدة كتب لإعادة موجودات الوزارة إلى السادة المعنيين ومنها الكتب المرقمة (٩٤٤٦، ١١١٧، ٢٦٩٧١، ٣٦٥٧٢) والمؤرخة في (٣/١٢ و ٦/١٣ و ٧/٣١ و ٢٢/١٠/٢٠١٢) على التوالي.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم تأشيرها في التقارير الرقابية المرقمة (١٦٢٨٨، ١٦٢٧٠، ٢٣٣١٣) والمؤرخة في (١٠/٢٤ و ٢٠١٢/١١/٥) على التوالي فيما يخص الأثاث والسيارات.

(٧) قسم الرواتب (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب ، لاحظنا قيام بعض الموظفين بتحويل موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة دون وجود أي تفويض أو وثيقة رسمية مكتوبة تؤكد صحة تلك التخاويل بشكل رسمي. إن تلك التخاويل هي مهمة للتأكد من ان الذين يستلمون رواتب الموظفين بالنيابة هم فعلا مخولين بشكل رسمي].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة المالية بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٣/٥/٢٦ بما يلي:

- إن رواتب المسؤولين في الوزارة تعطي لمخولين (مدير المكتب أو مسؤول الحماية) وبدون اسم المستلم وتوقعه على قائمة الرواتب وحسب السياق المتبع .
 - أما بقية الموظفين فيتم تسليمهم رواتبهم مباشرة وهناك قلة من الموظفين الذين لم يتمكنوا من الحضور في يوم الراتب بسبب (ظروف خاصة أو بعد المسافة) فيتم تسليمهم رواتبهم بموجب قوائم أصولية ترسل مع زملائهم وبموجب تخويل من رئيس الدائرة وشخص معرف من قبل الدائرة يقوم بالتوقيع على هذه القوائم.
 - أما أفراد الحماية (حماية معالي الوزير والمفتش العام) فيتم تسليمهم رواتبهم بيد مخول من قبل معالي الوزير أو مدير المكتب (معالي الوزير أو المفتش العام) محدد اسمه وقائمة بالأسماء المستلمة.
- وبخصوص هذا الموضوع نود إن نضيف بأنه لم ترد أي شكوى تخص عدم استلام الراتب. حيث إن الإسراع في تسليم الراتب يجنب الدائرة إعادته إلى الصندوق ومشاكل أخرى.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة علماً إن ملاحظة شركة التدقيق لم تذكر أمثلة بأسماء الأشخاص ولأي الأشهر.

(٨) تصنيف المقاولين (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لأوليات عقود الوزارة ، وجود خلل في آلية تصنيف المقاولين المعتمدة من قبل وزارة التخطيط ، مثال على ذلك مشروع إنشاء القرى العصرية ، إذ إن تصنيف المقاول المنفذ للمشروع هو من الدرجة الممتازة ولكن هناك تلكؤ حاصل في تنفيذ المشروع من قبل المقاول وينسب انجاز متدنية].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة المالية بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٦/٥/٢٠١٣، إن سبب التلكؤ في تنفيذ المشروع هو تأخر نتائج فحوصات التربة وكذلك إعادة تصميم الأسس الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسب تقدم العمل.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بوجود تلكؤ في تنفيذ المشروع رغم كون تصنيف المقاول المنفذ من الدرجة الممتازة.

(٩) قسم الموارد البشرية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لقاعدة بيانات موظفي الوزارة، لاحظنا أن عدد موظفي وزارة الزراعة يبلغ (٤٨٣, ٢٥) من بينهم (١٠٨, ٤) من ذوي الدرجات الأولى والثانية والثالثة، ومن خلال مراجعتنا لعينة من بيانات هؤلاء الموظفين لاحظنا وجود الأمور التالية:

- يوجد موظفان من ذوي الدرجة الثانية ليس لديهم تحصيل دراسي (أميين).
- يوجد (٣) موظفين من ذوي الدرجة الثالثة وتحصيلهم الدراسي ابتدائية.
- يوجد (١٣) موظف من ذوي الدرجة الثالثة وتحصيلهم الدراسي متوسطة.
- يوجد (٣٧٣) موظف تحصيلهم الدراسي الإعدادية (من بينهم موظف من ذوي الدرجة الأولى، و (٢١) موظف من ذوي الدرجة الثانية، و (٣٥١) موظف من ذوي الدرجة الثالثة).
- يوجد (٨١٧) موظف تحصيلهم الدراسي دبلوم (من بينهم موظفان من ذوي الدرجة الأولى، و (١٥٧) موظف من ذوي الدرجة الثانية، و (٦٥٨) موظف من ذوي الدرجة الثالثة).
- يوجد (١٥٥) موظف بدرجة مدير لديهم تحصيل دراسي أقل من البكالوريوس (من بينهم (٢٨) تحصيلهم الدراسي إعدادية، و (١٢٧) موظف تحصيلهم الدراسي دبلوم)، علماً إن الوصف الوظيفي لدرجة مدير حسب تعميم الأمانة العامة لمجلس الوزراء العدد (ق/٢١/٥/٢٠١٨٥٣٦) في ٢١ حزيران ٢٠٠٩ وحسب كتاب وزارة المالية المرقم (٣١٧٥٧) في ٨ أيلول ٢٠٠٩ والتي

نصت على أن وظيفة (مدير) التي تقع بالدرجة الثالثة من سلم الدرجات والرواتب يجب إن يكون حاصل على شهادة البكالوريوس على الأقل .

رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة الإدارية / قسم إدارة الموارد البشرية بموجب كتابها المرقم (١٦٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٧، تم تسكين رواتب الموظفين وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ (ربط الراتب بالدرجة الوظيفية) ولا يوجد سند قانوني لاحتساب الراتب على أساس الشهادة ومدة الخدمة استنادا إلى تعليمات وزارة المالية بكتابها المرقم (٥١١٩٦) والمؤرخ في ٢٠١٠/١٠/١١ المبلغ لدوائر وزارة الزراعة بالأعام المرقم (٣٤١٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٠/١١/٢.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق .

(١٠) لجان الوزارة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال زيارتنا لوزارة الزراعة إن هناك بعض اللجان العاملة في الوزارة لا يتم تغيير أعضائها بين فترة وأخرى ، وإنما تبقى ثابتة لفترة طويلة من الزمن مثل (لجنة تحليل العطاءات ، لجنة فتح العطاءات، لجنة استلام التمور).]

رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة الإدارية والمالية/ قسم إدارة الموارد البشرية بموجب الكتاب المرقم (٢٣٣٥٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٤، أن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ لم تشير إلى تبديل اللجان سنويا وإنما تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية رقم ٢٢/ لسنة ٢٠١٢ تطرقت إلى لجان المشتريات فقط.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق بضرورة تغيير أعضاء اللجان بين فترة وأخرى تطبيقا لنظام الرقابة الداخلية.

(١١) ملفات العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال زيارتنا لقسم العقود في وزارة الزراعة أن أوليات العقود لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم ، حيث إن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على الدوائر المختلفة مما يؤدي إلى صعوبة جمعها أو مراجعتها من قبل الوزارة أو من قبل جهات من خارج الوزارة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة المالية بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٣/٥/٢٦، يتم حفظ الملفات التعاقدية (صحف الإعلان، محاضر الفتح والتحليل، الكشف التخميني، الكشف المسعر، أوليات العطاء للشركة الفائزة ، كتاب الإحالة، العقد، كتاب المباشرة) لدى قسم العقود العامة أما باقي الأوليات فأن كل قسم يقوم بالمهام الموكلة إليه ويهتم بحفظ الأوليات الخاصة به وعند الحاجة لأي أوليات فبالإمكان الحصول عليها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن أوليات العقود لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم موزعة على دوائر مختلفة.

(١٢) حساب السلف والأمانات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا وجود سلف وأمانات متراكمة منذ سنين مسجلة في سجلات الوزارة ولم تقوم الوزارة بتسويتها إلى حد الآن، إذ بلغ رصيد السلف كما في ٢٠١٢/١١/٣٠ (٢٧٩, ١١٢, ٠٦٤) دينار عراقي ورصيد الأمانات (١٣٨, ٢٢٤, ٨٧٨, ٤٨) دينار عراقي].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الزراعة / الدائرة المالية بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٦/٥/٢٠١٣ بما يلي:

- **فيما يخص السلف /** إن رصيد السلف حسب سجل التوحيد لعام ٢٠١١ بلغ (٤٤٠٦٤١٧٨٧٥٨٥) دينار وان رصيد السلف حسب سجل التوحيد لعام ٢٠١٢ بلغ (٥٧١٠٦٧٨٩١٦٠٢) دينار وان التسويات التي جرت في عام ٢٠١٢ والتي تخص عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بلغت (٤٦٠٤٥٣٠٨٩٣٣٢) دينار وبذلك يكون رصيد السلف حسب سجل التوحيد لسنة ٢٠١٢ (٥٥١٢٥٦٥٨٩٨٥٥) دينار.

- **أما فيما يخص الأمانات /** تم تصفية الجزء الأكبر من الأمانات وفق القانون ومستمرة الوزارة بالتصفية وعكس الأمانات في الدوائر الممولة مركزيا ايراداً نهائياً بعد مرور (٥) سنوات استنادا لقانون أصول المحاسبات العامة المرقم (٢٨) لسنة ١٩٤٠.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة من إجراءات التصفية لكل من حسابي السلف والامانات وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (٢٣٣١٣) و المؤرخ في ٥/١١/٢٠١٢.

(١٣) عقد إنشاء بنائتي الويرية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لأوليات عقد إنشاء بنائتين تابعتين للشركة العامة للتجهيزات الزراعية مع شركتي البحر الأبيض وشركة أريدو والموقع بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٥ بمبلغ (١١٥,٥٩٩,٩٦٠) دينار عراقي، إن العمل متوقف منذ شهر تموز ٢٠٠٦ وحتى الآن، وأنه قد تم سحب العمل من الشركتين وإحالة الموضوع إلى القضاء للبت فيه ، ثم حصلت موافقة مكتب رئيس الوزراء – المجلس الأعلى للأعمار على إعادة إعلان المناقصة ، وعندما تمت إعادة الإعلان عن المناقصة قررت الوزارة بتعليق إعادة الإعلان لحين حسم الدعوى القضائية بالرغم من كتاب وزارة التخطيط المرقم (١٤٤٦/٧/٤) الذي ينص على عدم الممانعة من إعادة إعلان المناقصة وكتابها الثاني المرقم ٥٧١٦/٥/٤ والذي ينص على عدم وجود سند قانوني لاستمرار المقاول بتنفيذ المقاولة بعد مرور فترة طويلة من توقيع العقد وضرورة الإعلان عن مناقصة جديدة بعد إعادة تخصيص مبالغ لها ضمن الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١١].

رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية / القسم القانوني بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣ انه سبق وان تم إقامة دعوى قضائية ضد الشركتين المقاولتين ولا زالت قيد المرافعات في المرحلة الاستئنافية.

وقد بينت وزارة الزراعة / الدائرة المالية بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٦/٥/٢٠١٣، تم توجيه الدعوة المباشرة للشركات الحكومية التخصصية في وزارتي الصناعة والمعادن والأعمار والإسكان لغرض تنفيذ بنائتي الويرية وحسب كتاب قسم العقود العامة المرقم (٤٤٥٢٤) والمؤرخ في ٢/١٢/٢٠١٢.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٨٢٩٧) والمؤرخ في ١٧/٤/٢٠١٣.

(١٤) عقد إنشاء شعبة زراعة الشحيمية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [أبرمت الوزارة عقد لإنشاء شعبة زراعة الشحيمية في واسط مع شركتي ارض الجولان وشركة سارية الوطن بمبلغ (٢٥٨,٥٠٠,٤٣٩) دينار عراقي ، لاحظنا أنه تمت الموافقة على صرف سلفه أولية بمبلغ (٣٣٢,٦٤٨,٩٢) دينار عراقي للشركة في ٩/٩/٢٠١٢ ، بالرغم من وجود تلكؤ من قبل الشركة المنفذة وعدم إنجازها لأية أعمال سوى طرح بعض المواد ، وكذلك بالرغم من وجود قرار صادر من محكمة بداءه الفلوجة بتاريخ ٢٩/٧/٢٠١٢ يقضي بحجز مستحقات الشركة المنفذة. إن ذلك يشير إلى ضعف إجراءات الرقابة وإلى الضعف في متابعة تنفيذ المشاريع].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الزراعة/ قسم العقود العامة بموجب المذكرة المرقمة (١٨٧) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/١١، تم تفعيل السلفة التشغيلية بتاريخ ٢٠١٢/٤/٤ مقابل خطاب الضمان، أما بالنسبة للسلفة عن الأعمال المنجزة فتتم من قبل القسم الهندسي والدائرة المالية .

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إلا إن المبلغ المصروف هو (٤٨٧٢٢) ألف دينار وليس كما ورد في ملاحظة شركة التدقيق (٩٢٦٤٨) ألف دينار .

(١٥) أرشفة العقود (منخفضة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا يتم حفظ أوليات العقود المبرمة والوثائق الهامة المتعلقة بها في قسم العقود، إذ لاحظنا إن تلك الأوليات يتم حفظها في أكثر من قسم. إن عدم حفظ أوليات العقود وكافة الوثائق الهامة المتعلقة بها في مكان امن يعرضها إلى مخاطر التلف والضياع] .

رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة / قسم العقود بموجب المذكرة المرقمة (١٨٧) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/١١، أن الوثائق التي تخص العقد تحفظ داخل القسم وبعد التوقيع تبدأ مسؤولية المنفذين ويتم التنسيق مع الجهات المنفذة للحصول على خلاصة النتائج.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق.

(١٦) عقود التشكيلات التابعة للوزارة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا يتم حفظ نسخ عن عقود التشكيلات التابعة للوزارة إذ يتم فقط إبرام تلك العقود في مركز الوزارة وعدم حفظ نسخة عن تلك العقود] .

رد الإدارة:

اجابت وزارة الزراعة/ قسم العقود بموجب المذكرة المرقمة (١٨٧) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/١١ ، في كل تشكيل من تشكيلات الوزارة توجد شعبة عقود تقوم بتنسيق مهام القسم وضمن الصلاحيات المخولة للتشكيل.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق.

(١٧) عقد حفر الآبار (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا للعقد رقم (٢٠١١/٢) بمبلغ (٢,٠٤٧,٥٠٠,٠٠٠) دينار عراقي لاحظنا وجود الأمور التالية:

- لا يوجد محضر لجنة تحليل العطاءات.
- الإعلان لم يذكر فيه تبويب الموازنة الخاص بالمناقصة المعلن عنها.
- إن تاريخ الإحالة ٢٠١١/٦/٢ وتاريخ توقيع العقد ٢٠١١/٨/٢٥، وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية والتي نصت على أن يتم توقيع العقود خلال مدة لا تتجاوز ١٤ يوم من تاريخ الإحالة. إن عدم الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية يؤدي إلى الهدر لحقوق الوزارة.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة/ قسم العقود بموجب المذكرة المرقمة (١٨٧) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/١١، أن عقد حفر الآبار كلف به القسم الهندسي بالتنسيق مع الهيئة العامة للمياه الجوفية التابعة إلى وزارة الموارد المائية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق بصدد الفقرة الخاصة بتاريخ الإحالة علماً إن العقد لم يتم عن طريق الإعلان والفتح والتحليل بل تم تكليف وزارة الموارد المائية – الهيئة العامة للمياه الجوفية بتنفيذه.

(١٨) عقد القرى العصرية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا للعقد رقم (٢٠١١/١) بمبلغ (٢٣,١٤٠,٢٠٠,٠٠٠) دينار عراقي لاحظنا وجود الأمور التالية:

- عدم وجود كتاب إحالة العطاءات من لجنة الفتح إلى لجنة التحليل.
- الإعلان لم يذكر فيه تبويب الموازنة الخاص بالمناقصة المعلن عنها، كذلك لم يتم ذكر الموقع الالكتروني لجهة التعاقد.
- تاريخ الإحالة ٢٣/١٠/٢٠١٠ وتاريخ توقيع العقد ٢٣/٢/٢٠١١ وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية والتي نصت على أن يتم توقيع العقود خلال مدة لا تتجاوز ١٤ يوم من تاريخ الإحالة.
- عدم وجود الحسابات الختامية للشركة المتعاقدة.

رد الإدارة:

سبق وان قامت الوزارة بالإجابة على الملاحظة بموجب المذكرة المرقمة (٥٧٤) في ٢٠١٢/٦/٧، بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / إن أسلوب نقل المناقصة بين اللجان عن طريق هوامش أو مذكرات داخلية السبب كون الموضوع داخلي.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ ذكر التبويب بالإعلان (مشاريع الخطة الاستثمارية).
- فيما يخص الفقرة (٣) إن العقد تم الإعلان عنه بأسلوب المرحلتين مما إربك جميع مفاصل الإجراءات التعاقدية والتنفيذية.
- فيما يخص الفقرة (٤) تم تقديم الحسابات الختامية للشركة المتعاقدة للسنوات الثلاث الأخيرة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق فيما يتعلق بالفقرتين (١) و (٣) من الملاحظة والخاصة بكتاب الإحالة وتاريخ الإحالة وتوقيع العقد حيث إن الوزارة لم تلتزم بذلك.

(١٩) عقد مولدات الحبانية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا للعقد المرقم (٢٠١١/٨) بمبلغ (٣,٠٠٠,٨٣٧,٠٠٠) دينار عراقي لاحظنا عدم وجود كلفة تخمينية مسبقة للمشروع، وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام ٢٠٠٨].

رد الإدارة:

سبق وان قامت الوزارة بالإجابة على الملاحظة بموجب المذكرة المرقمة (٥٧٤) في ٢٠١٢/٦/٧، تم تصحيح اسم العقد إلى (عقد حفر الآبار/ كربلاء المقدسة) وتم تحديد كلفة المشروع عن طريق عقد عدة اجتماعات بين ممثلي وزارة الزراعة وممثلي وزارة الموارد المائية تم فيها مناقشة الكلف.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق.

أثنى عشر - وزارة الثقافة

(١) المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من العقود إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشاريع تتجاوز في بعض الحالات مدة تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن إن تمنح في بعض العقود إذا تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات، وبالتالي تعطيل تنفيذ المشاريع بشكل كبير وعدم إستغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط ، والأمثلة الآتية تمثل عينة تم ملاحظتها من خلال مراجعة بعض العقود:

اسم العقد	مدة العقد	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
تأهيل دار الشؤون الثقافية	٢١٠ يوم	٩٧٧ يوم	٤٦٥ %
تأهيل المكتبة الوطنية القديمة	٩٠ يوم	١٧٨ يوم	١٩٨ %
مخازن دار الكتب والوثائق	٥٤٠ يوم	٤٠٧ يوم	٧٥ %

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة كل من مكتب الوكيل بموجب الكتاب المرقم (م/ك/س/١٠٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/١٨ والدائرة الادارية والمالية بموجب الكتاب المرقم (٢٤٩٤٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/٢٤ بما يلي :

- ان منح المدد الاضافية للمقاول يخضع للمادة (١٤) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة، والمادة (٤٥) من شروط المقاوله لاعمال الهندسة المدنية حيث تمنح المدد الاضافية في حالات محددة تتعلق بزيادة او تغيير الاعمال، او لأسباب تعود لجهة التعاقد او أي جهة مخولة قانوناً، او لظروف استثنائية ليس للمقاول يد فيها .
- اما التأخير الحاصل في انجاز الاعمال من قبل المقاول فهو يخضع للمادة (١٦ – ثانياً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة التي تقضي بفرض الغرامات التأخيرية التي يجب ان لا تتجاوز (١٠%) من مبلغ العقد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥%) من مدة العقد مضاف اليها أي مدة اضافية ممنوحة (يصار الى سحب العمل واحالته الى مقاول اخر .

وبناءً عليه فأن النسبة المسموح بها وهي (٢٥%) هي لحالة التأخير في انجاز الاعمال نتيجة لتلك المقاول لاسباب غير مبررة قانوناً وليس المدد الاضافية للحالات المنصوص عليها في القانون كالظروف الاستثنائية او القوة القاهرة او التوقف بناء على أمر من رب العمل... الخ.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٤٩٠٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١١، علماً إن معالجة الملاحظة تحتاج إلى تعديل التعليمات السارية بخصوص المدد الإضافية.

(٢) لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا أن الوزارة تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٧ / عاشراً) ، مثال على ذلك :

- عقد إنشاء مخازن دار الكتب والوثائق لشركة بانو للمقاولات العامة المحدودة.
- عقد تأهيل جزيرة بغداد السياحية لشركة صقر الوادي.

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الوزارة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة /مكتب الوكيل بموجب الكتاب المرقم (م/ك/س/١٠٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/١٨ ، انه تنفيذاً لتوصية شركة التدقيق بضرورة التأكد من الملاءة المالية للشركات وتجنب إحالة المشاريع على شركات خاسرة سيتم تبليغ لجان فتح وتحليل العطاءات بتضمين محاضرها ان كانت حسابات الشركات قد سجلت عجزاً مالياً او خسارة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الوزارة لا زالت تتعاقد مع شركات خاسرة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقريرين الرقابيين المرقمين (٢٢٣٩٧، ٢٣٧٧٥) والمؤرخين في (٢٠١٣/١٠/٢٧ و ٢٠١٣/١١/١٨) على التوالي.

(٣) حساب السلف والأمانات (عالية/جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا وجود سلف وأمانات متراكمة (بعضها منذ عام ٢٠٠٤) مسجلة في سجلات الوزارة كما في ٢٠١٢/١١/٣٠ ولم تقم الوزارة بتسويتها إلى حد الآن ، كما هو موضح في الجدول الآتي :

ت	الدائرة	السلف (دينار عراقي)	الأمانات (دينار عراقي)
١-	دائرة الشؤون الإدارية	٤٠,٠٤٧,٨٧٥,٨٩٠	١٧,٠٥٧,٦٦٥,٣٠٩
٢-	دائرة السينما والمسرح	١٦٤,٦٨٤,١٠٣	٧,٥٧٣,٠٤٧,٦١٨
٣-	دائرة الشؤون الثقافية	١,٦٢٩,٢٦٢	٢,٢١٧,٦١٩,٢٨٧
٤-	دائرة العلاقات الثقافية	٣,٦٥٨,٨٧٥,٧٢٨	١,٤١١,٧٩١,٨١٠
٥-	دائرة الفنون التشكيلية	٨٩,٧٦١,٩٣٠	١٢٢,٩٦٨,١١٣
٦-	المدينة السياحية في الحبانية	٨,٧٥٠,٠٠٠	١٢١,٧٦٩,٥٧٧
٧-	دار الثقافة والنشر الكردية	٢١,١٥٠,٠٠٠	١٠٨,٣٨٩,٨٠٨
٨-	دائرة الفنون الموسيقية	٤٨٩,٤٨٠,٧٤٨	١٦,٨٤٦,٥٤١
٩-	دائرة قصر المؤتمرات	٨٧,٠٩٧,٤٠٦	٩,٠٤٩,٧٦٩
١٠-	دار المأمون للترجمة والنشر	٧٦,٢٩٣,٠٠٠	٧,٥٧٢,٣٢٠
١١-	دار ثقافة الأطفال	٣,٦٩٩,١٦٦	٢,٠٤٠,٠٠٠
١٢-	دار الكتب والوثائق	٢٧٠,٢٩٣,٥٤٣	١,٦٥٠,٦٤٩
١٣-	المفتش العام	٧٦,٧٦٧,٠٠٠	-
١٤-	الدار العراقية للأزياء	٦٤,٤٣٧,٠٠٠	(٢,١١٢,٥٦١)

لم تقوم الوزارة بفرض غرامات على تأخر تسوية السلف للموظفين ، خلافاً لما نصت عليه تعليمات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بان يتم فرض غرامات مقدارها (٧ %) . كذلك لاحظنا ان اغلب الأمانات المسجلة تمثل المبالغ المستلمة من وزارة المالية لتنفيذ مشاريع الوزارة على الخطة الاستثمارية ، لم تقم الوزارة بتنفيذ تلك المشاريع في حينها (بعضها منذ عام ٢٠٠٥) ولتجنب إعادتها إلى صندوق تنمية العراق قامت الوزارة بحجزها كأمانات وإيداع تلك المبالغ في حساباتها لدى المصارف . إن عدم تسوية السلف والأمانات من شأنه زيادة احتمالات حدوث تلاعب وضياع حقوق الوزارة .]

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة /دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٢٦٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢ ، تم تشكيل لجنة لتصفية السلف والأمانات والعمل مستمر في هذا الخصوص حيث تم مخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتاب الوزارة المرقم (٢٠٧٥١) والمؤرخ في

٢٣/٩/٢٠١٢ لتصفية مبلغ (١٠٩٣٨٣٤٣٤٧٦) دينار عن صرف مخصصات موظفي دوائر التمويل الذاتي التابعة للوزارة.

- كما تم تصفية سلف بمبلغ (٢٦٢٩١٩٣) ألف دينار وقد تم إدراج صلاحية لوزير المالية ضمن تعليمات تنفيذ قانون الموازنة لعام ٢٠١٣ بإضافة مبالغ إلى الموازنة العامة للدولة لغرض تسوية السلف المتراكمة منذ سنة ٢٠٠٨ ولغاية سنة ٢٠١٢ والمتأتية عن قرارات صادرة وقد اتخذت الوزارة اللازم للعمل بالتوجيه الصادر حول فرض غرامة (٧ %) على المستلفين في حالة عدم قيامهم بتسديد ما بذمتهم من مبالغ.

- أما فيما يتعلق بموضوع الأمانات فأن الوزارة قد اتخذت الاجراءات اللازمة لتصفية هذه الأمانات وخاصة فيما يتعلق بأمانات الرواتب بقيدتها إيرادا نهائيا للخزينة بعد مرور (٥) سنوات عليها وانه سبق وان تم تدوير مبالغ المشاريع الاستثمارية لعامي (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥) لحساب الأمانات مما أدى إلى تضخيم المبلغ وسيتم مفاتحة وزارة المالية لعكس هذه المبالغ.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علما إن الوزارة قامت بتشكيل لجنة لتصفية السلف والأمانات الموقوفة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٤٢٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/١٨.

(٤) تحديث قاعدة بيانات الموارد البشرية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا يقوم قسم الموارد البشرية في ديوان الوزارة بتحديث قاعدة البيانات من واقع الأوامر الإدارية التي يصدرها لموظفي التشكيلات التابعة للوزارة ، إنما يقوم بتحديثها من واقع سجلات التشكيلات التابعة . إن ذلك من شأنه زيادة احتمالية حدوث أخطاء، إذ لا يمكن الاعتماد على بيانات التشكيلات وإغفال المرجع الأصلي].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة /دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٢٦٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢، تم إنشاء قاعدة بيانات لموظفي مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها باستخدام نظام (الإكسل) ويتم تحديث هذه البيانات في ضوء المستجدات والمتغيرات التي تطرأ على أساس الأوامر الوزارية والإدارية التي تم إصدارها بصورة مستمرة يوميا.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة والعمل جاري على تحديث قاعدة البيانات .

(٥) قسم الموارد البشرية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال تدقيقنا لقسم الموارد البشرية في مركز الوزارة ما يلي:

- إن أضاير الموظفين من ذوي الدرجات الخاصة لا يتم حفظها مع أضاير باقي موظفي الوزارة في القسم ، وإنما يتم حفظها في مكتب الوزير فقط ، إذ ليس بإمكان قسم الموارد البشرية طلب تلك الأضاير ولم نتمكن من مراجعة عينة من تلك الأضاير للتأكد من توفر البيانات المطلوبة مثل الوثائق المتعلقة بالتحصيل الدراسي.

- إن الأضاير الخاصة بموظفي التشكيلات التابعة للوزارة هي موجودة فقط عند تلك التشكيلات ولا تتوفر أي وثائق لدى القسم في مركز الوزارة.

إن عدم توفر الأضاير الخاصة بالموظفين يؤدي إلى عدم إمكانية تحديثها باستمرار بشكل ملائم ، كذلك عدم التأكد من اكتمالها بالبيانات المطلوبة مثل وثائق التخرج أو الشهادات الجامعية ، وكذلك صعوبة الاطلاع عليها من قبل أي جهة عند الحاجة] .

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة /دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٢٦٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢، بما يلي:

- تم حفظ أضاير الموظفين من ذوي الدرجات الخاصة في مكتب معالي الوزير تنفيذًا لتوجيهات مكتب المفتش العام حفاظًا عليها.
- تم أرشفة كافة الأضاير الشخصية لموظفي الوزارة الكترونياً في شعبة التوثيق باستخدام نظام (الإكسل) ويتم تحديث هذه المعلومات باستمرار والعمل جاري على توثيق كافة الأضاير العائدة لموظفي مقر الوزارة والدوائر التابعة لها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة إذ إن العمل جاري على توثيق كافة الأضاير العائدة لموظفي مقر الوزارة والدوائر التابعة لها.

(٦) قسم الرواتب (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال تدقيقنا لقسم الرواتب في الوزارة أن قوائم الرواتب الخاصة بالتشكيلات التابعة للوزارة لا تصدر من مقر الوزارة وإنما تعد من قبل التشكيلات نفسها ، وكذلك لا يقوم ديوان الوزارة بمراجعة تلك القوائم. إن عدم المصادقة على قوائم الرواتب تلك من قبل ديوان الوزارة من شأنه تعطيل الدور الرقابي على التشكيلات التابعة للوزارة ، وأن عدم الحصول على نسخ من تلك القوائم (على أقل تقدير) قد يؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث أخطاء].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة /دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (٢٤٩٤٩) والمؤرخ في ٢٤/١١/٢٠١٣ ، أنها لا تؤيد هذه الملاحظة وذلك لكون الدوائر مستقلة إدارياً ومالياً والرواتب محكومة بتوقيت ومن غير الممكن اعتماد هذه التوصية مع العرض إن مكتب المفتش العام وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي يقوم وبشكل دوري ومن خلال فرق المتابعة الميدانية بالاطلاع على قوائم الرواتب وتدقيقها وتأشير ملاحظاتها عليها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث إن تشكيلات الوزارة مستقلة إدارياً ومالياً عن الوزارة.

(٧) مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال تدقيقنا لعقود مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية أن المشروع بدأ فعلياً منذ عام ٢٠١٠ وبكلفة تخمينية بلغت (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي ، وكان كما هو مخطط إن ينجز في شهر آذار من عام ٢٠١٣، بينما لاحظنا إن إجمالي المنجز الفعلي لغاية ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٢ قد بلغ (٤٢٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي أي إن نسبة التنفيذ المالي ٧ % ونسبة التنفيذ المادي (الأعمال المنجزة) هو صفر % . إن التأخير الحاصل في مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية قد يؤدي إلى إرباك خطط الوزارة وبالتالي إرباك الموازنة العامة للدولة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة /دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٢٦٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢ بما يلي :

- إن التوجيه بتهيئة المشروع ورد في نهاية السنة المالية لعام /٢٠١٠ حيث كان بكلفة تخمينية عالية جداً وعلى ضوءها تم إعداد كشوفات باسماء المشاريع المقترحة والتي أعدت دون اية دراسة من خلال تعاون وزارة الثقافة مع المؤسسات الحكومية الاخرى وبعد اقرار المبلغ الكلي الذي رصد للمشروع في ٢٠١١/٢/٦ تم اعتبار اول مباشرة تعاقدية في ٢٠١١/١٠/١٣ باعتبار (إذا كان المكون يتكون من عدة مقاولات وحسب تعليمات وزارة التخطيط يتم اعتبار اول مباشرة في إعداد التقارير) وقد ثبت أن نسبة الانجاز المادي للمشروع بلغ (صفر %) في حين إن نسبة الانجاز المادي على ارض الواقع وصلت إلى (٣١ %) على اعتبار إن المكون يتكون من (٢٩) مشروع ومن غير المعقول انه لم يحقق أي نسبة انجاز ، كما إن نسبة الصرف تمثلت بـ (٢٧ %) ولغاية نهاية السنة المالية ٢٠١٢ وكما موضح في تقارير الموازنة للوزارة .

- إضافة إلى إن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية ألزمت الجهات المتعاقدة بمعالجة كافة المعوقات القانونية والتجاوزات في الموقع قبل إبرام العقد مما استدعى الى قيام وزارة الثقافة باستنفار كافة جهودها بالمباشرة في تنفيذ التصاميم والمتطلبات وإزالة كافة المعوقات وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وتحديث التخصيصات الدقيقة اللازمة لكل مشروع على ضوء إعداد جداول الكميات التفصيلية ، علما انه تم إلغاء مشاريع واستحداث مشاريع أخرى بدلا عنها ومن ضمن المكون لكون المشروع يتزاوج مع عدة مؤسسات ووزارات حكومية الأمر الذي يتطلب بذل قصارى الجهود للمتابعة والإشراف الهندسي قياسا بما تقوم به المكاتب الاستشارية الهندسية إضافة إلى إن هناك بعض المشاريع التي نفذت بتكنولوجيا عالية في حينه مثل دار الحرية للطباعة ومبنى دائرة السينما والمسرح ومسرح الرشيد والبعض الآخر من المشاريع مثل مشروع دار الأوبرا والمجمع الثقافي ومشروع المدينة الثقافية للأطفال هي من المشاريع التي تتطلب الوقت الطويل لإعداد جداول الكميات وفق التعليمات والضوابط وعليه فإن أي انجاز لتلك المشاريع سيستغرق أكثر مما تم تحديده لمشروع بغداد وحاليا تمت مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الشؤون الاقتصادية لغرض إعادة إدراج المشروع ضمن خطة الوزارة ولغاية سنة ٢٠١٧ للتعاقبات التي أبرمت مع الشركات المنفذة.
- فيما يخص توصية شركة التدقيق بضرورة قيام الامانة العامة لمجلس الوزراء بالاشراف المباشر على تنفيذ مشاريع بغداد عاصمة الثقافة العربية والوقوف على اسباب أي تأخير ، فقد بينت الدائرة الادارية والمالية بموجب كتابها المرقم (٢٤٩٤٩) والمؤرخ في ٢٤/١١/٢٠١٣، انه في الامكان تنفيذ التوجيه للمشاريع المستقبلية سيما وان مشروع بغداد في مراحله الاخيرة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن المشروع بدأ عام ٢٠١١ وليس كما ورد في ملاحظة شركة التدقيق وبلغ إجمالي المنجز الفعلي لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ انجاز مالي (٤ %) من الكلفة الكلية للمشروع ونسبة الانجاز السنوي المالي لسنة ٢٠١٢/ بلغت (١١ %) وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٤٢٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/١٨ ، وانها تؤيد ما ورد بتوصية شركة التدقيق بضرورة قيام الامانة العامة بالاشراف المباشر على تنفيذ مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية كون المشروع لا زال قيد التنفيذ لاغلب المشاريع.

(٨) الوصف الوظيفي (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من بيانات الموظفين التابعين لدائرة الشؤون الإدارية في مقر الوزارة ، لاحظنا عدم وجود مراجعة دقيقة أو سياسة واضحة في التوزيع الوظيفي لدرجات الموظفين ، والمقارنة الآتية توضح عينة تم رصدها لمثل تلك الحالات:

اسم الموظف	الدرجة الوظيفية	العنوان الوظيفي	الحالة العلمية	تاريخ التعيين
انتصار عبد الحسين عبد الرضا	الثانية	مدير	إعدادية	١٩٨٧/١/٤
رياض محمد كاظم	الثالثة	مدير	دكتوراه	١٩٨٣/١/١٥

وكذلك لاحظنا من خلال عينة مؤلفة من ٨٠ مدير يوجد ٢١ منهم حاصل على شهادة الإعدادية فقط، وهذا مخالف لتعميم الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذو العدد (ق/١٨٥٣٦/٢١/٥/٢) في ٢٠٠٩/٦/٢١ والذي ينص على إن الموظف الذي عنوانه الوظيفي (مدير) يجب إن يكون لديه على الأقل شهادة البكالوريوس . إن مثل هذا الإجراء يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للكفاءات ، وكذلك يؤشر على وجود ضعف في نظام توزيع العلاوات والترقيات].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة /دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٢٦٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢ ، بما يلي :

- إن الموظفة (انتصار عبد الحسين عبد الرضا) منحت عنوان مدير عن تسكين موظفي وزارة الإعلام المنحلة قبل صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٠ والذي تم تنفيذه في تاريخ ٢٠١٠/٣/١.
- أما بخصوص الموظف (رياض محمد كاظم) والذي منح عنوان مدير ويعمل في مركز البحوث والدراسات فإنه ليس بالإمكان نقله إلى مدير أقدم إلا بعد إشغاله رئاسة قسم ضمن الهيكل التنظيمي للدائرة.
- تم إعادة النظر بكافة الدرجات الوظيفية والعناوين الوظيفية ووضع آلية لاحتساب خدمة الموظفين ومنحهم استحقاقهم وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ والتعليمات النافذة بهذا الخصوص.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن الوزارة قامت بتشكيل لجنة لإعادة النظر بالدرجات الوظيفية وإصدار ضوابط بالكتاب المرقم (١٥٧٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١٨.

(٩) عقد مشروع مكتبة أعلام العراق (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعقد شركة القدوة لمشروع أعلام العراق لاحظنا إن العقد نص على أن تقوم الشركة بتقديم جداول العمل خلال خمسة عشر يوم من تاريخ توقيع العقد ، الموقع في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩ بينما قامت الشركة بتقديم جداول العمل في ١٥ آذار ٢٠١٠ أي بعد ستة أشهر تقريبا].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة /دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٢٦٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢، إن المشروع منفذ ضمن فترة قياسية ولا توجد غرامات تأخيرية وإن الجدول المقدم هو بعد إجراء عدة تعديلات عليه . وإن الملاحظة وإن صحت لا تؤثر على جوهر المشروع لكونه منجز (١٠٠%).

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة .

(١٠) تنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لبنود الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ بان الخطة قد تضمنت ما يقارب (٧١) مشروع، إلا أن الوزارة قامت بإبرام عقود لتنفيذ (٣٤) مشروع منها خلال شهر كانون الأول ٢٠١٢ وحده (أي في الشهر الأخير من السنة) . إن التأخر في إبرام تلك العقود لتنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية للوزارة هو دليل على عدم وجود دراسة جدوى مبنية على أسس منطقية للتأكد من قدرة الوزارة على تنفيذ مشاريع الخطة مما يؤدي إلى إرباك لخطط الدولة وسوء توزيع مواردها].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة / مكتب الوكيل بموجب الكتاب المرقم (م/ك/س/١٠٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/١٨، بما يلي:

- من المعروف ان اسباب تأخر أبرام حوالي (٥٠%) من عقود المشاريع الى الشهر الاخير يعود الى العوامل الاتية:
- تأخر اقرار الموازنة السنوية مما يؤدي الى تأخر البدء باجراءات التعاقد والاعلان عن المناقصات.
- تأخر اعداد التصاميم ووثائق المناقصة من قبل قسم الشؤون الهندسية وعدم تقديمها في وقت مبكر من السنة.
- قيام الجهات الرقابية بالتدقيق المسبق لاجراءات التعاقد وشروط المناقصة ومسودات كتب الاحالة والعقود.

- اجراءات طلب صحة صدور وثائق مستندات العطاءات وخاصة خطابات الضمان وبراءة الذمة الضريبية وموقف الشركة القانوني لدى وزارة التخطيط ومسجل الشركات وعدم وجود خطة تعاقد ملزمة وتوقيعات زمنية لكل مرحلة من مراحل اجراءات التعاقد الامر الذي ادى الى بذل جهود استثنائية لتوقيع اكبر عدد من العقود قبل ٢٠١٢/١٢/١٥ لعدم جواز التوقيع بعد التاريخ المذكور حسب تعليمات الموازنة السنوية .
- تم اتخاذ الاجراءات لمعالجة ملاحظة شركة التدقيق في خطة التعاقدات لعام ٢٠١٣ وعلى ضوء ما جاء بكتاب وزارة التخطيط المرقم (١٥٠٧١/٧/٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٦ باعتماد استمارات خطة التعاقدات المرسله من الوزارة المذكورة .
- تم الاعلان عن (٨٠ %) من المشاريع المدرجة في الخطة خلال النصف الاول من عام ٢٠١٣ وتلافي احتمال تجميع توقيع العقود في الشهر الاخير من السنة حيث تم فعلا توقيع معظم العقود للمشاريع المعلنة وسيتم توقيع العقود المتبقية في مواعيد قبل حلول الشهر الاخير .
- سيتم اعتماد الاجراءات المذكورة في خطة التعاقدات لعام ٢٠١٣ وفي الاعوام اللاحقة واعتبارها سياق عمل لانجاز الاجراءات في مواعيد محددة مسبقا وفقا لما تتضمنه استمارة خطة التعاقدات بالتنسيق مع التخطيط.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لوحظ أن الوزارة لا زالت تقوم بإبرام عقود خلال شهر كانون الاول من السنة ٢٠١٣ فقد بلغ اجمالي العقود (مقاولات + استشاري) بموجب خطة عام ٢٠١٣/ (٣٦) عقد لغاية تاريخه وسيتم توقيع (٤) عقود خلال شهر كانون الاول ٢٠١٣.

(١١) مطابقة تمويلات وزارة المالية لعام ٢٠١٢ (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا تقوم الوزارة بمطابقة المبالغ الممولة من قبل وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ كما هو مسجل في سجلاتها مع سجلات وزارة المالية ، إذ لوحظ وجود فروقات في سجلات الوزارتين وذلك كما مبين في الجدول الآتي :

التفاصيل	الرصيد في سجلات وزارة الثقافة (دينار عراقي)	الرصيد في سجلات وزارة المالية (دينار عراقي)	الفرق (دينار عراقي)
الخطة التشغيلية	٩٤,٢٦٠,٥١٢,٦١٩	١٣٠,٢٧٦,٣٣٤,٩٢٩	٣٦,٠١٥,٨٢٢,٣١٠
الخطة الاستثمارية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٦٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٧,٦٤٤,٠٠٠,٠٠٠

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٢٦٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢، إن ملاحظة شركة التدقيق غير دقيقة قدر تعلق الأمر بحسابات دائرة الشؤون الإدارية وكما مبين أدناه:

التفاصيل	الرصيد بموجب سجلات وزارة الثقافة دينار	الرصيد بموجب سجلات وزارة المالية دينار	الفرق
الموازنة الجارية	٩٤٣٨٨٥٩٢٥٣٠٧١٠	٩٤٣٨٦١٢٠١٩٦٧٠٠	٢٤٧٢٣٣٤٠١٠
الموازنة الاستثمارية	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وان ماورد باجابة الوزارة تضمن مايتعلق بدائرة الشؤون الادارية فقط دون دوائر الوزارة الاخرى.

(١٢) لجان فتح العطاءات (منخفضة /جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقد تأهيل مبنى المكتبة الوطنية القديمة إن أربعة من أعضاء لجنة فتح العطاءات المكونة من ثمانية أشخاص (أو من ينوب عنهم) لم يوقعوا على محضر لجنة فتح العطاءات . إن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٦/خامسا)] .

رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٢٦٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢ ، إن أعضاء لجنة الفتح غير الموقعين على محضر لجنة الفتح كانوا مابين مجاز ومكلف بواجب رسمي خارج الوزارة وسيتم عدم تكرار ذلك في المحاضر القادمة واتخاذ اللازم قبل تمتع عضو اللجنة بأي إجازة أو تكليف بواجب رسمي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة علما إن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٦/خامسا).

(١٣) سجل الموجودات الثابتة (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لسجل الموجودات الثابتة الخاص بسيارات الوزارة لاحظنا ما يلي:

- إن السجل لا يتضمن كافة سيارات الوزارة وإنما السيارات التي تم شرائها خلال عام/٢٠٠٨ والأعوام اللاحقة.
- إن السيارات المهداة للوزارة لا يتم تسعيرها قبل إدخالها في سجل المخازن.
- يتضمن الجدول سيارات غير صالحة للاستخدام يجب أن تشطب من السجل.
- توجد سيارات مفقودة أو بذمة مسؤولين سابقين لم يتم إعادتها واتخاذ إجراء قانوني فيها.

رد الإدارة

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٤ بما يلي :

- إن الوزارة مستمرة بتنفيذ ما ورد بتوصية شركة التدقيق بحصر كافة السيارات وإدخالها في سجل نظامي يتضمن كافة المعلومات وشطب السيارات غير الصالحة للاستخدام.
- تم الإيعاز إلى قسم الحسابات لاتخاذ ما يلزم بشأن السيارات المهداة الى الوزارة وإدخالها في سجل الموجودات بعد تقييم أسعارها.
- إن الوزارة مستمرة باتخاذ الإجراءات القانونية للسيارات المفقودة واستعادة السيارات التي بذمة المسؤولين السابقين حيث تم إعداد إحصائية بالسيارات المفقودة موثقة لدى قسم الخدمات الإدارية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا زالت الوزارة لم تتخذ الإجراءات بصدد سجل الموجودات.

(١٤) تدني نسب انجاز المشاريع الاستثمارية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا أن نسب انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية متدنية جدا والجدول التالي يبين عينة من مشاريع وزارة الثقافة تحت بنود الخطة الاستثمارية المصادق عليها من قبل وزارة التخطيط للعام/٢٠١١ ونسب انجازها لغاية ٣١ تشرين الأول من العام/٢٠١١ :

اسم المشروع	التخصيص مليون دينار	الفعلي مليون دينار	نسبة الانجاز
تأهيل جزيرة بغداد	٢,٦٠٢	٢٩٨	١١ %
تطوير مجمع الجادرية	١,٠٠٠	٦٧	٦ %
المكتبة الرقمية العراقية	١,٤٠٠	٠	٠ %
تأهيل أبنية دار الشؤون	١,٢١٥	٣	٠,٢ %
أعمال تكميلية للمسرح	١٦٩,٠١	١٠	٠,٨ %
تنفيذ متحف الاھوار/م٢	١,٠٢٥	٠	٠ %
بغداد عاصمة الثقافة	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠	١٠ %

علما بأن نسبة انجاز إجمالي مشاريع وزارة الثقافة قد بلغت (١٦ %) فقط لغاية تشرين الأول من العام /٢٠١١. إن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسة مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط وانه دليل على العشوائية في التخطيط والتنفيذ، وان ذلك من شأنه إرباك لخطط الدولة وتوزيع مواردها.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٤، عملت الوزارة جاهدة من اجل رفع نسبة الانجاز لمشاريعها الاستثمارية من خلال تشكيل لجان الإسراع واللجان التدقيقية على محاضر الفتح والتحليل ومقارنتها مع وثائق الشركات المتقدمة لتنفيذها وبضمنها مكونات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية والوزارة مستمرة بتنفيذ توصيات شركة التدقيق عند إدراج المشاريع الاستثمارية للسنوات القادمة باتباع سياسة التخطيط ودراسة الجدوى الاقتصادية مع الإشارة إلى إن تدني نسب التنفيذ يعود إلى أسباب خارجة عن إرادة الوزارة .

متابعة الهيئة الرقابية

بينت الهيئة الرقابية إن نسب الانجاز لمعظم المشاريع لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ لا زالت متدنية عدا مشروع تأهيل أبنية دار الشؤون وكما مبين أدناه:

المشروع	نسبة التنفيذ
تأهيل جزيرة بغداد	٣٧ %
تطوير مجمع الجادرية	٦ %
المكتبة الرقمية العراقية	١٧ %

المشروع	نسبة التنفيذ
تأهيل أبنية دار الشؤون	١٠٠ %
أعمال تكميلية للمسرح	٣٨ %
تنفيذ متحف الالهوار /م٢	٦ %
بغداد عاصمة الثقافة	١١ %

علما إن نسبة الانجاز الإجمالي للموازنة الاستثمارية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ بلغت (١٤ %) وهي نسبة متدنية.

(١٥) قسم التدقيق الداخلي (عالية / مكررة):

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا انه لا يوجد دليل شامل لإجراءات عمل ومسؤوليات قسم التدقيق الداخلي في وزارة الثقافة. كذلك لاحظنا إن هذا القسم يتألف من (١٤) موظف من بينهم فقط (٣) هم من ذوي اختصاص المحاسبة أما الباقين فهم من ذوي الاختصاصات التي ليس لها علاقة بعمل القسم مثل الإعلام والفنون الجميلة، في حين يوجد في قسم الخدمات مثلا (٩) محاسبين. إن عدم وجود دليل شامل لإجراءات عمل قسم التدقيق الداخلي يؤدي إلى العشوائية في العمل وإلى ضعف فاعلية عمل التدقيق الداخلي].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٤، بما يلي :

- إن القسم يتألف من (١٩) موظف وليس (١٤) موظف بضمنهم (١٠) موظف من حاملي شهادة البكالوريوس ودبلوم المحاسبة وإعدادية تجارة وأدبي. ولا يوجد موظف من حاملي شهادة الإعلام أو الفنون الجميلة كما جاء في ملاحظة شركة التدقيق.
- يعمل القسم وفقا للدليل الاسترشادي الصادر من ديوان الرقابة المالية والتوجيهات الصادرة من الجهات العليا.
- يقوم القسم بتدقيق كافة المعاملات قبل الصرف للتحقق من توفر كافة شروط الصرف ومن ثم يتم التوقيع على سند الصرف كما يتم التدقيق بعد الصرف لكل وصل ليتم تنظيم سند قيد التسوية.
- إن القسم وبكافة شعبه (خمس شعب) يعمل حسب التعليمات والقوانين النافذة إضافة إلى قيامه بإجراء الجرد المفاجئ للمخازن والصندوق .
- إن الدائرة تعمل لرفد القسم بالاختصاصات المطلوبة .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- إن القسم يتألف من (٢٠) موظف بضمنهم (٤) موظف بكالوريوس محاسبة و(٧) موظف دبلوم فني محاسبة و(١) إعدادية تجارة والمتقي (متوسطة، قانون ، أدبي ، لغات ، فنون جميلة) .
- قامت الوزارة بمفاتحة ديوان الرقابة المالية وتم تزويدهم بالدليل الاسترشادي لعمل القسم.

(١٦) قسم الرقابة الداخلية (عالية / مكررة):

ورد في تقرير شركة التدقيق[من خلال مراجعتنا لاحظنا عدد من النقاط المتعلقة بقسم الرقابة الداخلية في وزارة الثقافة تتطلب الاهتمام:

- يتألف القسم من (١٧) موظف من بينهم (٢) من ذوي شهادة المحاسبة والإدارة والباقيين من حملة شهادات الإعلام واللغات والفنون الجميلة، بينما لاحظنا مثلا في قسم الخدمات يوجد (٩) محاسبين.

- لا يوجد دليل شامل ومحدث للإجراءات والسياسات الداخلية للقسم.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٢١) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٤ بما يلي:

- إن عدد منتسبي القسم (٢٣) موظف مع سائق للقسم ، منهم (١٤) موظف لديهم شهادات في المحاسبة (دبلوم وبكالوريوس).
- إن القسم يعتمد في عمله على الدليل الاسترشادي لوحدة التدقيق الداخلي في الوزارات والمرسل للقسم من قبل ديوان الرقابة المالية ولكافة دوائر الوزارة .
- تم التنسيق مع دائرة الشؤون الإدارية لنقل الموظفين من ذوي الاختصاصات في المجال المحاسبي والرقابي والمالي إلى القسم لغرض تعزيز كفاءة عمل القسم وإن القسم مستمر بالعمل بهذا التوجيه وكافة توصيات الفريق الرقابي من ديوان الرقابة المالية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت إن عدد منتسبي القسم (٢٣) موظف منهم (٥) موظف بكالوريوس محاسبة (٥) موظف دبلوم معهد إدارة/ محاسبة و (٣) موظف إعدادية تجارية والمتبقي من خريجي (صحافة، لغات، فنون جميلة ، إعدادية ، ابتدائية) .

(١٧) قاعدة البيانات للتشكيلات التابعة للوزارة (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا تمتلك وزارة الثقافة قاعدة بيانات عن الدوائر والهيئات التابعة لها، فعلى سبيل المثال لا توجد معلومات لدى قسم التخطيط والمتابعة في مركز الوزارة عن المصاريف الفعلية للموازنة الجارية خلال السنة للدوائر والهيئات التابعة ، كذلك لا يمتلك قسم الموارد البشرية قاعدة بيانات عن الموظفين التابعين للدوائر والهيئات التابعة للوزارة وإنما يمتلك معلومات فقط عن موظفي مركز الوزارة، كذلك لا تمتلك الوزارة قاعدة بيانات عن تمويلات وزارة المالية إلى الدوائر والهيئات التابعة و لا معلومات عن أرصدة تلك الدوائر والهيئات في المصارف. إن عدم وجود قاعدة بيانات شاملة في الوزارة يؤدي إلى العشوائية في العمل وعدم التخطيط والتنظيم بشكل سليم ، فضلا عن صعوبة المتابعة والرقابة من قبل الوزارة ، وإن ذلك هو مخالف للهيكل التنظيمي للوزارة والمصادق عليه من قبل الجهات المختصة] .

رد الإدارة:

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٢١) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٤ بما يلي:

- أنها لا تؤيد ملاحظة شركة التدقيق حيث توجد قاعدة بيانات شهرية عن مصروفات وإيرادات دوائر الوزارة كافة لدى قسم التخطيط والمتابعة وقد تم عرضها على فريق شركة التدقيق الدولية ويجري العمل حاليا على إن تكون هذه القاعدة بموجب برامج الكترونية بدلا من العمل بالسجلات اليدوية كما يمتلك قسم الموارد البشرية قاعدة بيانات عن موظفي الوزارة والدوائر التابعة لها ويقوم حاليا بإدخالها وإخراجها إلكترونيا.
- تؤيد الوزارة توصية شركة التدقيق حول إعداد قاعدة بيانات عن دفعات تمويل وزارة المالية للدوائر التابعة للوزارة مع بيان أرصدها في المصارف .
- سيتم العمل على إعداد أنظمة خلال سنتين بالاستفادة من الشبكة الدولية في قسم التخطيط والمتابعة من قبل قسم نظم المعلومات وإن ذلك سيفيد الوزارة في مجال الشفافية وهذه النظم هي :
- نظام الموارد البشرية.
- نظام المالية.
- نظام متابعة الخطط.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم مسك سجلات للمصروفات والإيرادات خاصة بدوائر الوزارة والعمل جاري حاليا لإنشاء قاعدة بيانات الكترونية.

(١٨) تسوية المبالغ المستحقة بذمة منظمة الحج والزيارة الإيرانية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [بلغت الديون المستحقة على منظمة الحج والزيارة الإيرانية لصالح هيئة السياحة التابعة لوزارة الثقافة العراقية مبلغ (١٢،٢٥٤،٦٤٠) دولار أمريكي وذلك عن رسوم تأشيرات دخول أفواج الزائرين الإيرانيين والتي سجلت كذمة على تلك المنظمة ولم تستلم لحد الآن. حسب الاتفاقية المبرمة مع منظمة الحج والزيارة الإيرانية في عام ٢٠٠٥ والنافذة لغاية ٢٠٠٨ فإن تأشيرات رسوم دخول الإيرانيين كانت لا تدفع نقدا وإنما تسجل كذمة على تلك المنظمة ، إلا أن الجانب الإيراني لم يسدد مستحقاته إلى الجانب العراقي وكذلك لم يرد على مطالبات الجانب العراقي بتسديد تلك المستحقات أو التفاوض حولها. إن هذا الدين المستحق لصالح هيئة السياحة العراقية التابعة لوزارة الثقافة قد اثر على إيراداتها وبالتالي على نتيجة نشاطها مما تسبب في تحقيق عجز سنوي أدى إلى قيام وزارة المالية بتمويل تلك الهيئة لتغطية مصاريفها التشغيلية. علما بأن هيئة السياحة تمول ذاتيا].

رد الإدارة:

بينت هيئة السياحة / الدائرة الإدارية والمالية بموجب إجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٧/٨ إن الديون التي بذمة منظمة الحج والزيارة الإيرانية والبالغة (١٢٢٥٤٦٤٠) دولار في سجلات الهيئة لا زالت غير مسددة وإن أخر إجراءات الهيئة هي مفاتحة وزارة الخارجية بموجب الكتاب المرقم (١٢٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٧ ولم ترد الإجابة لغاية تاريخه .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ولم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق منظمة الحج والزيارة الإيرانية لغاية تاريخه.

(١٩) الديون المستحقة وغير المدفوعة لفندق الرشيد (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [بلغت الديون المترتبة على الدوائر الحكومية لصالح فندق الرشيد التابع لهيئة السياحة التابعة لوزارة الثقافة (٦،١٨١،٤٠٨،٧٠١) دينار عراقي ومبلغ (٢٤٢،٩٨٥) دولار أمريكي منذ عام ٢٠٠٣. كذلك يبلغ المبلغ المستحق على قوات التحالف (٤٣،١٣٧) دولار ولم يتم تسديد المبلغ من قبل الجانب الأمريكي لحد الآن].

رد الإدارة:

- بينت هيئة السياحة / الحسابات والمالية بموجب إجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٧/١٧ بما يلي:
- بالنسبة إلى الديون التي بذمة دوائر الدولة لصالح فندق الرشيد / ان الفندق لديه متابعات لاستحصال جزء كبير منها حيث تم استحصال (٥٦٥٩٥٥٦١٤٦) دينار عراقي ومبلغ (٢٤٢١٠١) دولار أمريكي.
- فيما يتعلق بديون القوات الأمريكية فإن الهيئة اتخذت كافة الإجراءات من خلال مفاتحتها الجهات ذات العلاقة (السفارة الأمريكية) ولم يتم الحصول على جواب كما تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء – الدائرة القانونية بموجب كتاب وزارة السياحة والآثار المرقم (٢٨٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٢٩.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه لا زالت بعض الديون بذمة بعض الدوائر لم يتم استحصلها.

(٢٠) تزوير وثائق إعادة المفصولين السياسيين (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [قامت وزارة الثقافة بإعادة تعيين المفصولين السياسيين منذ عام ٢٠٠٥ وكان عدد المفصولين السياسيين الذين تم تعيينهم أكثر من ثلاثة آلاف مفصول سياسي حسب الأمر الإداري الموقع من قبل وزير الثقافة آنذاك، تبين فيما بعد من ضمنهم (٨٣٧) موظف تم تزوير أولياتهم ، وفي عام ٢٠٠٩ تم الكشف عن تلك الحالات ، إذ اتضح أن الأمر الإداري الصادر لإعادة تعيين المفصولين السياسيين قد تم إلحاقه بقوائم أسماء إضافية مزورة وقد تم صرف مبلغ (٤،٧١٩،٢٥٠،٧٥٠) دينار عراقي إليهم ، وقد قامت الوزارة بفتح تحقيق قضائي عليهم ولم يتم تحصيل أي مبلغ لحد الآن كون

الوزارة قامت بطردهم عند كشف التزوير، وقد تم تسجيل هذا المبلغ كسلف عليهم ظهر في سجلات الوزارة . إن تدوير حساب السلف من سنة لأخرى يزيد من التلاعب وأخطاء التسجيل].

رد الإدارة:

بينت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٤ بما يلي:

- باشرت هذه الدائرة بمخاطبة مراكز الشرطة المختصة لتبليغ المفصولين السياسيين الذين ثبت تزوير معاملات إعادتهم إلى الوظيفة بموجب قانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ والبالغ عددهم (٨٣٠) موظف وحسب المعلومات المتوفرة حيث تم مخاطبة (٥٠٤) منهم لاسترداد أموال الدولة المستلمة كرواتب من قبلهم ، علما انه لا يمكن تسوية المبلغ المترتب بذمتهم كسلف حاليا ما لم يتم استعادتها أو اتخاذ الإجراءات القانونية لاعتبارها ديونا غير قابلة للتحويل وقد جرى التحقيق في هذا الموضوع من قبل مكتب المفتش العام وأرسل محضر اللجنة التحقيقية إلى هيئة النزاهة بمكتب تحقيقات الكرخ بموجب كتاب مكتب المفتش العام المرقم (١٠٤٩) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٦/٢٤ .

- الوزارة مستمرة بتنفيذ ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وبإشراف مكتب مفتشها العام وقسم الشؤون القانونية وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ولم تقم الوزارة باسترداد أي من هذه المبالغ لغاية تاريخه وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٣٧٥١) والمؤرخ في ٢٠١١/٩/١٢ .

(٢١) مقارنة محاضر جرد الموجودات مع السجلات (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا تقوم كل من الهيئة العامة للآثار ودائرة الشؤون الإدارية في وزارة الثقافة بمقارنة ومطابقة سجلات الموجودات الثابتة مع نتائج الجرد الفعلي الذي قامت به لجنة الجرد في نهاية السنة. كذلك تأخرت في تقديم حساباتها الختامية لعام/٢٠١٠ إلى وزارة المالية ، إذ قدمت تلك الحسابات في شهر حزيران من العام/٢٠١١ وذلك لوجود مشاكل وتسويات متأخرة. إن الغرض الرئيسي من الجرد الفعلي هو التأكد من صحة تسجيل الموجودات في الدفاتر ، ومعالجة أي فروقات في حينها لتكون نتائج الجرد الفعلي هي الأساس . وإن التأخر في تقديم الحسابات الختامية يؤدي إلى تأخير إعداد ميزانية الدولة وهو مخالف لتعليمات الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتعليمات تنفيذ الموازنة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٤ بما يلي:

- فيما يخص دائرة الشؤون الإدارية في الوزارة فقد تم تشكيل لجان جرد ومطابقة للموجودات للسنتين (٢٠١١ و ٢٠١٢) وسيتم التأكيد على المطابقة النهائية للجان .

- إن التأخر في تقديم الحسابات الختامية للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ هو أما بسبب ديوان الرقابة المالية أو وزارة المالية لغرض إدخال مبالغ وردت بعد إعداد الحسابات الختامية مثل حساب المركز الثقافي في واشنطن أو فروقات احتساب العملة لتسديد مساهمات العراق الخارجية وستعمل الوزارة جاهدة على تقديم حساباتها الختامية للسنوات القادمة في التوقيتات المحددة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية مايلي:

- أنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة فيما يخص دائرة الشؤون الإدارية في الوزارة ، أما فيما يخص الهيئة العامة للآثار فأن الملاحظة لا زالت قائمة .

- أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق فيما يخص التأخر في تقديم الحسابات الختامية للسنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ ولا علاقة لديوان الرقابة المالية بتأخر تقديمها بل إن السبب هو عدم استكمال متطلبات إعداد الحسابات الختامية للحسابات التي يتم تقديمها إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي الأمر الذي يؤدي إلى إعادتها إلى الوزارة لغرض استكمال تلك المتطلبات .

(٢٢) إعداد جداول مقارنة الفعلي بالمخطط (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا يقوم قسم التخطيط والمتابعة في وزارة الثقافة بإعداد جداول مقارنة بين المخطط والمصروف الفعلي فيما يخص الموازنة التشغيلية للوزارة والتشكيلات التابعة لها . إن عدم إعداد جداول شاملة ومفصلة على مستوى الوزارة التشكيلات التابعة لها من قبل قسم التخطيط والمتابعة لمقارنة المخطط بالمصروف الفعلي يؤدي إلى العشوائية في التخطيط والتنفيذ وعدم الالتزام بسياسات واضحة ومدرسة على أساس بيانات فعلية، وذلك قد يسبب الهدر في موارد الدولة نتيجة صرف المبالغ المخصصة الفائضة بشكل غير سليم].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٤، تم العمل بالملاحظة وقد تم إعداد خطتين أحدهما وفقا للتخصصات المالية المقترحة من قبل دوائر الوزارة وأخرى وفقا للتخصصات المرصدة من قبل وزارة المالية في الموازنة ليمت المقارنة ما بين المصروف الفعلي والتخصصات المرصدة من قبل وزارة المالية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق إذ أنه من خلال المتابعة في الوزارة تبين إن الملاحظات لا زالت قائمة .

(٢٣) سلف الرواتب والتشغيلية لدوائر التمويل الذاتي والممولة من قبل وزارة المالية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [قامت وزارة المالية بتمويل دوائر التمويل الذاتي التابعة لوزارة الثقافة بسلف تشغيلية وسلف رواتب لتغطية مصاريفها منذ عام/٢٠٠٦ ولحد الآن كون إيرادات تلك الدوائر لا تغطي نفقاتها، مما أدى إلى تراكم تلك السلف وعدم إمكانية تسديدها إلى وزارة المالية. من خلال مناقشتنا مع تلك الدوائر والهيئات اتضح عدم مقدرتها على تسديد تلك السلف إلى وزارة المالية. إن السلف المسجلة على دوائر التمويل الذاتي لصالح وزارة المالية لغاية ٣١ تشرين الأول من العام ٢٠١١/ يبلغ (١٠،٨٠٠) مليار دينار عراقي. إن تراكم مبالغ تلك السلف سنويا وعدم تصفيتها يزيد من احتمالية حدوث أخطاء في التسجيل خصوصاً وان وزارة الثقافة لم تقوم بمطابقة رصيد تلك السلف في سجلاتها مع سجلات وزارة المالية].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٤ بما يلي:

- تمت مخاطبة وزارة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٠٥٠٠) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/١٥ والأمانة العامة لمجلس الوزراء بالكتاب المرقم (٢٠٧٥١) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/٢٣ لتصفية السلفة البالغة (١٠٩٣٨٣٤٣٤٧٦) دينار عن صرف مخصصات موظفي دوائر التمويل الذاتي التابعة لهذه الوزارة.

- تم إدراج صلاحية معالي وزير المالية ضمن قانون تنفيذ الموازنة العامة لعام ٢٠١٣ لغرض إطفاء السلف للفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) الناتجة عن تنفيذ قرارات صادرة وستقوم الوزارة بمخاطبة وزارة المالية بهذا الصدد.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا زالت السجلات تظهر أرصدة تلك السلف.

(٢٤) العجز المتحقق لدوائر التمويل الذاتي ومطالبة وزارة المالية بالتمويل (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [تحقق دوائر التمويل الذاتي التابعة لوزارة الثقافة عجز سنوي متراكم وفقا للقوائم المالية التي تقوم تلك الدوائر بتقديمها إلى الحكومة للمطالبة بتمويل رواتب موظفيها ومصاريفها التشغيلية . وقد قامت وزارة المالية بتغطية رواتب موظفيها ومصاريفها التشغيلية بسلف تراكمت منذ سنين علما بأن العجز وفقا لآخر قوائم حصلنا عليها بلغ :

اسم الدائرة	السنة المالية	مبلغ العجز / بالدينار
هيئة السياحة	٢٠٠٩	٢٩,٢٧٢,٠٤١,٠٠٠
المدينة السياحية في الحبانية	٢٠٠٩	١,٣٠٣,٩٥٧,٣٧٨
دائرة السينما والمسرح	٢٠٠٩	١٤,٤٦٣,٠٠٠,٠٠٠
دار الشؤون الثقافية	٢٠١٠	٣٤٤,٤٦٤,٢٤٥
دائرة الفنون العامة	٢٠١٠	٢,٥٥٢,٧٩٢,١١٦

رد الإدارة:

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٤ بما يلي:

- تم تشكيل لجنة برئاسة معاون المالي في ديوان الوزارة وعضوية الأقسام التخصصية لإعداد تقويم حول تدني مستوى دوائر التمويل الذاتي بعد الوقوف على حساباتها الختامية.
- إن الوزارة قد عملت جاهدة لزيادة المنحة التشغيلية لدائرتي السينما والمسرح ودار الشؤون الثقافية العامة لعام/٢٠١٣ وتوجيه الدعم المالي لتنفيذ نشاطاتهما الثقافية والفنية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن دوائر التمويل الذاتي لا زالت تحقق عجز وتقوم وزارة المالية بتغطية رواتب موظفيها ومصاريفها التشغيلية.

(٢٥) عقد متحف الاهوار (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [قامت وزارة الثقافة بالمباشرة بتنفيذ عقد متحف الاهوار المرحلة الأولى منذ عام/٢٠٠٧، إذ تعاقدت في تلك السنة مع شركة قصر الأمير وشركة سنجار لتنفيذ هذا المشروع بناء على أن عرض تلك الشركتين يعتبر اقل الأسعار واقل مدة، حسب محضر لجنة فتح العطاءات وتوصية لجنة التحليل :

اسم الشركة	السعر المقدم / دينار	مدة الانجاز
شركة قصر الأمير وقصر سنجار	٥,٤٧٥,٦٠٠,٠٠٠	١٨٠ يوم
شركة الفرات الأوسط	٧,٩٤٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠ يوم
شركة عثمان قادر احمد	٦,١٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٧٠ يوم
شركة لازار زيا لازار	٦,٢٩٨,٨٠٠,٠٠٠	٤٢٠ يوم

ولكن تبين فيما بعد إن المبالغ المصروفة إلى الشركتين المتعاقدة قد تجاوز (٩) مليار دينار وإن المشروع لم يتم تسليمه بشكل نهائي إلى الوزارة لحد الآن (أي بلغت مدة التنفيذ أكثر من ٣ سنوات) ومع ذلك لم تقم الوزارة باتخاذ أي إجراءات جزائية أو فرض غرامات على الشركتين ، وإنما وافقت الوزارة على تمديد المدة وزيادة المبلغ ، علماً بأننا طلبنا تلك الموافقات ولم يتم تزويدنا بها. إن نتيجة ذلك هو إن الشركتين المتعاقدة نفذت المشروع بأعلى سعر واكبر مدة من بين باقي العروض. فضلاً عن تغيير قياسات الركائز وتقليلها والتي كانت محددة في التصاميم الهندسية للمشروع التي قامت بتحديدتها شركة سحر رسام (تعاقدت سابقاً مع الوزارة لوضع المخططات الهندسية لهذا المشروع) . لقد قامت دائرة المفتش العام في الوزارة بفتح تحقيق موسع في هذا الشأن منذ ما يقارب ٣ سنوات، إلا إننا لم نتمكن من الحصول على تلك التقارير أو الاطلاع عليها نظراً لسرية المعلومات والتهديدات المستمرة التي مورست ضدهم ، حسب ما قالوا لنا [.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الثقافة / دائرة الشؤون الإدارية بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٤، قام مكتب المفتش العام بالتحقيق بهذا الموضوع وتم إرسال محضر اللجنة التحقيقية الخاصة بالمشروع / المرحلة الأولى الى هيئة النزاهة / دائرة التحقيقات / مكتب تحقيقات الكرخ بموجب الكتاب المرقم (م.ع/ق/١٨٢٢١) والمؤرخ في ٢٠١١/١٠/١٨ وأيدت الوزارة توصية شركة التدقيق بضرورة قيام الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتشكيل لجان متخصصة للتحقيق في هذا الموضوع.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ولم يتم حسم الموضوع لغاية تاريخه.

ثلاثة عشر - وزارة العدل

(١) دائرة المهندس المقيم (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا إلى وزارة العدل لاحظنا إن مشاريع الخطة الاستثمارية لا تحتوي على دائرة مهندس مقيم في موقع تنفيذ المشروع وإنما تشكل لجان للمتابعة والإشراف على تنفيذ المشروع حسب الحاجة. إن عدم وجود دائرة مهندس مقيم لمشاريع الخطة الاستثمارية يؤدي إلى ضعف الجودة الفنية المطلوبة وضعف متابعة تنفيذ المشاريع].

رد الإدارة :

بينت وزارة العدل/ دائرة التخطيط العدلي بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/٣٠، أن عدم وجود دوائر مهندس مقيم في المشاريع هو بسبب قلة الكوادر الهندسية المتواجدة في الوزارة، ويوجد لجان إشراف تقوم بمتابعة أعمال المشروع بصورة مستمرة وتقديم تقارير أسبوعية عن مراحل العمل ومتابعة العمل أسبوعياً وقد تم التعاقد مع مكاتب استشارية للإشراف على المشاريع (سجن الناصرية، سجن بابل).

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علماً أنه يتم الإشراف على المشاريع من خلال زيارات ميدانية والتعاقد مع مكاتب استشارية.

(٢) قاعدة بيانات للتشكيلات التابعة للوزارة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا إلى وزارة العدل لاحظنا أن الوزارة لا تمتلك قاعدة بيانات تخص الدوائر والهيئات التابعة لها. على سبيل المثال لا يمتلك قسم الموارد البشرية قاعدة بيانات عن الموظفين التابعين للدوائر والهيئات التابعة للوزارة وإنما يمتلك فقط معلومات عن موظفي مركز الوزارة، كذلك لا تمتلك الوزارة قاعدة بيانات عن تمويل وزارة المالية إلى الدوائر والهيئات التابعة أو معلومات عن أرصدة تلك الدوائر والهيئات في المصارف. إن عدم امتلاك الوزارة لقاعدة بيانات شاملة لجميع التشكيلات والدوائر يؤدي إلى صعوبة المتابعة والرقابة على هذه التشكيلات والدوائر والذي بدوره يؤدي إلى عدم التخطيط والتنظيم بشكل سليم].

رد الإدارة :

بينت وزارة العدل كل من قسمي إدارة الموارد البشرية والمحاسبة بإجابتهما المؤرختين في ٢٠١٣/٦/٢٧، أن موضوع قاعدة البيانات الشاملة الخاصة بمركز الوزارة وجميع الدوائر العدلية التابعة لها جاري العمل عليه وفي طور الانجاز وتم اخذ ملاحظة شركة التدقيق بنظر الاعتبار حيث تم توجيه كافة الدوائر العدلية بموجب الكتاب المرقم (٣٧٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/١٩ بإرسال نسخة من كتب التمويل إلى مركز الوزارة لغرض إنشاء قاعدة بيانات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة بأن موضوع قاعدة البيانات قيد الانجاز.

(٣) قسم الرواتب (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب، لاحظنا قيام بعض الموظفين بتحويل موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم دون وجود تفويض أو أي وثيقة مؤيدة متوفرة لدى الوزارة للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين].

رد الإدارة:

بينت وزارة العدل / القسم المالي بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٣، في حالة الإجازة الطويلة لا يمكن صرف الراتب الشهري إلا بوكالة رسمية من كاتب العدل، علماً أنه تم اخذ ملاحظة شركة التدقيق بنظر الاعتبار وسيتم ملاحظة ذلك.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية، تم الأخذ بالملاحظة وتم التوجيه من قبل الإدارة بعدم استلام الرواتب إلا بتخاويل رسمية.

(٤) تدنى نسب انجاز مشاريع الموازنة الاستثمارية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا أن نسب انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية متدنية والجدول التالي يبين عينة من مشاريع وزارة العدل تحت بنود الخطة الاستثمارية المصادق عليها من قبل وزارة التخطيط للعام ٢٠١٢ ونسب انجازها لغاية ٣١ تشرين الأول من العام ٢٠١٢ :

اسم المشروع	التخصيص (مليون دينار)	الفعلي (مليون دينار)	نسبة الانجاز
مشروع إنشاء المجمع العدلي في بابل / الويسية	٥٩٥	-	٠ %
مجمع الدوائر العدلية في المحمودية	٤,٠٠٠	-	٠ %
مجمع الدوائر العدلية في الانبار	١٠,٠٠٠	-	٠ %

أن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسة مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط والذي يؤدي بدوره إلى عدم توزيع موارد الدولة بالشكل المناسب].

رد الإدارة :

بينت وزارة العدل/ قسم التخطيط بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٩ بما يلي:

- مشروع إنشاء المجمع العدلي في بابل/ الويسية / تم الشروع بالعمل بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٥ في تاريخ استلام قطعة الأرض ولم يتم صرف سلفه تشغيلية (بناءً على طلب الشركة) وتم صرف السلفة الأولى بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٥ .
- مجمع الدوائر العدلية في المحمودية والانبار/ حصلت موافقة وزارة التخطيط على إدراج المشروعين بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٤ بموجب كتاب وزارة التخطيط المرقم (١٩٤٩٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٤ .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم رفع نسب انجاز كل من مشروع (إنشاء المجمع العدلي في بابل /الويسية، مجمع الدوائر العدلية في المحمودية) أما مشروع الدوائر العدلية في الانبار فلا تزال نسبة انجازه (٠%) وكما مبين أدناه:

- مشروع بابل/ الويسية بنسبة انجاز (٥٠%)
- مجمع الدوائر العدلية في المحمودية (١٥%)
- مجمع الدوائر العدلية في الانبار (٠%)

(٥) خطاب الضمان عن السلفة التشغيلية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا للعقد الخاص ببناء دوائر عدلية في محافظة الديوانية والذي أحيل على شركة رأس الخيمة ، لاحظنا أن خطاب الضمان الخاص بالسلفة التشغيلية والذي ينتهي بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠١٢ لم يتم تمديده حتى تاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠١٢ . إن عدم تمديد خطابات الضمان الخاصة بالسلف التشغيلية بعد انتهائها مباشرة يؤدي إلى ضياع حق الوزارة لدى المقاول في حالة حصول تأخر في التنفيذ من قبل المقاول].

رد الإدارة :

بينت وزارة العدل/ قسم المحاسبة بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٦، أن خطاب الضمان الخاص بالسلفة التشغيلية لمشروع إنشاء المجمع في الديوانية / الحمزة قد سبق وان تم إشعار شركة التدقيق الدولية (ارنست و يونغ) بأنه تمت مخاطبة مصرف إيلاف الإسلامي بموجب الكتابين المرقمين (١٨٣١ و ١٨٣٢) والمؤرخين في ٢٠١٢/٩/٥ لتجديد خطابات الضمان الخاصة بالسلفة التشغيلية

وبحسن تنفيذ العمل وقد أجاب المصرف انه تم إلغاء الخطاب لعدم مراجعة الشركة له وبعد التأكيد على المصرف بموجب الكتاب المرقم (٢١٥٣) في ٢٠١٢/١٠/١٧ تم تجديد خطاب الضمان بموجب كتاب المصرف المرقم (١٨٢١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٩

متابعة الهيئة الرقابية

بينت الهيئة الرقابية انه تم إلغاء خطاب الضمان الأول وتم تجديد خطاب الضمان بموجب كتاب المصرف المرقم (١٨٢١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٩.

(٦) عقود التوكيلات التابعة للوزارة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعقود الخطة الاستثمارية لاحظنا أن الوزارة لا تملك أوليات الصرف الخاصة بالتوكيلات التابعة للوزارة ، إذ يتم فقط إبرام تلك العقود في مركز الوزارة ولا يتم حفظ نسخة من أوليات الصرف لدى قسم الأعمار المسؤول عن حسابات الخطة الاستثمارية].

رد الإدارة :

بينت وزارة العدل/ قسم التخطيط بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٩ ، أن قسم العقود يحتفظ بأوليات العقد منذ نشوءه لحين انتهاءه أما ما يخص أوليات الصرف فأن الجهات المستفيدة او المعنية بالصرف هي التي تحتفظ بها ويمكن إرسال نسخ منها إلى قسم العقود .

متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية أن الوزارة تحتفظ بالأوليات الخاصة بالمشاريع التي تنجزها على موازنتها التشغيلية والاستثمارية في حين تحتفظ الدوائر العدلية بالأوليات المعززة للصرف لديها كونها قسم محاسبي ومالي ولها موازنتها المستقلة.

(٧) دائرة الإصلاح العراقية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا تقوم دائرة الإصلاح العراقية التي هي إحدى توكيلات وزارة العدل والمسؤولة عن كافة السجون في العراق بالتنسيق مع دوائرها في المحافظات في أمور إجراءات الجرد للمخزون والموجودات].

رد الإدارة :

بينت وزارة العدل / قسم الممتلكات بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٠ ، تم التوجيه بتشكيل لجان لغرض إجراء الجرد للمخازن والموجودات علماً أن التجهيز مركزي إلى الدوائر والأقسام في المحافظات وسيتم العمل بتوصية شركة التدقيق .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان هناك ضعف في إجراءات الدائرة بالتنسيق مع الأقسام الفرعية والمركز لغرض توحيد الجرد للمخازن والموجودات وقد تم التوجيه للعمل بتوصية شركة التدقيق خلال السنة الحالية.

(٨) عقد FMS (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا انه تم خلال عام ٢٠٠٧ تحويل مبلغ (٦٤) مليار دينار عراقي من وزارة المالية من دون علم وزير العدل إلى الحساب الخاص (FMS) Foreign Military Sales لحساب البنك الاحتياطي الفدرالي بدائرة العقود العسكرية الأجنبية الأمريكية في نيويورك. لم يتوفر لاطلاعنا معلومات عن كيفية صرف المبالغ من هذا الحساب نظراً لعدم وجود هذه المعلومات لدى الوزارة، علماً بان الوزارة لم تقم بتسجيل المبالغ التي تم صرفها من هذا الحساب خلال ذلك العام ضمن مصاريفها. تم إعلامنا أن دائرة الإصلاح العراقية التي هي من توكيلات الوزارة قد استلمت (٣٠٠) ألف لتر كازويل بسعر (٧٥٠) دينار عراقي للتر الواحد أي ما مجموعه (٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي خلال الفترة من ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٧ ولغاية ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧].

رد الإدارة :

بينت وزارة العدل / قسم المحاسبة بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٠ سبق وان تم تشكيل لجنة بموجب أمر ديواني برئاسة ممثل عن البنك المركزي وعضوية عدد من الوزارات وبضمنها وزارة العدل وتم رفع التوصيات بشأن الموضوع ولم ترد أي إجابة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن دائرة الإصلاح العراقية/ قسم الشؤون المالية قامت بتنصيب مبلغ (٦١ ٣٦٠٤٧٠ ٠٠٠) دينار عراقي في سجلاتها بموجب سند قيد اليومية المرقم (١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١٠ علما أن رصيد الحساب كان (٦٤) مليار دينار عراقي وقد تم تخفيضه إلى المبلغ المذكور بسبب اعتماد سعر الصرف للدولار لسنة ٢٠٠٧/ بواقع (١٢٦٠) دينار للدولار الواحد استنادا إلى كتاب وزارة المالية المرقم (١٤٨٥٧) والمؤرخ في ٢٠٠٧/١٢/١٨ ولا زالت الملاحظة مستمرة بسبب عدم قيام الجانب الأمريكي بتزويد الوزارة بمستندات الشحن ومحاضر الاستلام والتسليم وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٠٦٧٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٣.

(٩) قسم الرقابة والتدقيق الداخلي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لمهام قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لاحظنا ما يلي:

- إن التقارير المعدة من قبل القسم توجه إلى مدير عام الدائرة الإدارية والمالية.
- لا يوجد دليل شامل ومحدث للإجراءات والسياسات الداخلية للقسم.
- لا يقوم القسم بإعداد تقارير دورية أو فصلية للتأكد من سير العمل وفقاً للضوابط الموضوعية، وإنما يتم إعداد تلك التقارير فقط عند حدوث خروقات.

رد الإدارة :

بينت وزارة العدل/ هيئة التدقيق قبل الصرف بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٠، أن الوزارة بصدد اتخاذ ما يلزم وحسب التعليمات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق.

(١٠) سجل الموجودات الثابتة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا إلى الوزارة لاحظنا أن الوزارة لا تمتلك سجل موجودات ثابتة موحد، إذ يوجد لكل قسم سجل منفصل. كذلك لا يتم تشكيل لجان لجرد الموجودات الثابتة. إن عدم وجود سجل موحد للموجودات الثابتة يؤدي إلى صعوبة حصر تلك الموجودات وصعوبة جردها بشكل مناسب].

رد الإدارة :

بينت وزارة العدل / قسم المحاسبة بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٣ بما يلي:

- يوجد لدى شعبة الأثاث سجل موجودات موحد وكذلك توجد سجلات خاصة لكل دائرة من الدوائر العدلية الموجودة في مركز الوزارة.
- توجد لجنة لجرد الموجودات الثابتة حيث تم تشكيل لجنة بالأمر الإداري المرقم (٩١٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٤.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- تم مسك سجل للموجودات /سجل محاسبة (١٣).
- تم تشكيل لجنة لجرد الموجودات إلا أن إجراءات المطابقة بين الجرد والسجلات ضعيفة.

(١١) عدم وجود هيكل تنظيمي للوزارة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا إلى الوزارة لاحظنا أن الوزارة لا تمتلك هيكل تنظيمي مصادق عليه من قبل مجلس شوري الدولة].

رد الإدارة :

بينت وزارة العدل/ قسم إدارة الموارد البشرية بإجابتها المؤرخة في ٢٧/٦/٢٠١٣، أن الهيكل التنظيمي الخاص بالوزارة معروض حاليا على مجلس شوري الدولة لدراسته ومن ثم المصادقة عليه من قبل المجلس.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية إجابة الوزارة حيث تم إعداد مشروع نظام داخلي وهيكل تنظيمي مقترح وتم إرساله إلى مجلس شوري الدولة ولا زال قيد الدراسة والتدقيق .

اربعة عشر - وزارة الصحة

(١) التفاوض مع مقدمي العطاءات قبل الإحالة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لإجراءات الإحالة لمشروع إنشاء مستشفى الكرامة سعة ١٠٠ سرير، لاحظنا أن توصية لجنة تحليل العطاءات كانت بالمفاضلة ما بين شركتين الأولى AKG بمبلغ (٤٧,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي والثانية شركة لقاء المستقبل بمبلغ (٤٩,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي. وكانت التوصية تنص على إحالة المشروع إلى شركة لقاء المستقبل في حالة اعتذار شركة AKG عن تخفيض المبلغ. إلا أن الوزارة قامت بتشكيل لجنة للتفاوض مع شركة AKG وبعد التفاوض كان قرار اللجنة يوصي على إبقاء السعر كما هو لعدة أسباب ومن أهمها الأسباب الأمنية وتكاليف توفير الحماية للكوادر العاملة لتلك الشركة. وفي النهاية تمت الإحالة بعد التفاوض إلى شركة AKG. إن عملية التفاوض على سعر العطاء قبل الإحالة لا يتوافق مع تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٧ - خامس عشر) والتي تنص على منع التفاوض على الأسعار مع المرشحين باستثناء أسلوب العطاء الواحد].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨، بقدر تعلق الأمر بقسم التفاوض مع مقدمي العطاءات قبل الإحالة فقد تم الاستناد إلى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٠٤٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٠/٦/١٣، والمتضمن عدم جواز التفاوض على الأسعار بعد طرح المناقصة ولكن مناقشتها بعد إرساء المناقصة أو حتى قبل طرحها استنادا لإحكام الفقرة / ث من القسم (٥) من الأمر المرقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤ (قانون العقود العامة).

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث ان الوزارة لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة (المادة ٧- خامس عشر) والتي تنص على منع التفاوض على الاسعار مع المرشحين باستثناء اسلوب العطاء الواحد.

(٢) حسابات الاعتمادات المستندية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا وجود فرق بين رصيد الاعتمادات المستندية في السجلات المحاسبية للوزارة وكشف الاعتمادات المستندية المقدم من قبل قسم الاعتمادات في شركة كيمايا. ويعود سبب ذلك الفرق إلى إن الوزارة تقوم بغلق الاعتمادات المستندية عند وصول مستندات الشحن وإطلاق مبالغ الاعتمادات من قبل المصرف، في حين إن كيمايا تقوم بغلق تلك الاعتمادات عند إدخال الشحنات إلى المخازن وفحصها فحص نهائي على الرغم من إطلاق مبالغها. حيث إن رصيد الاعتمادات المستندية المسجل في سجلات الوزارة كما في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٢ هو (٦٤٤,٩٣٥,٧٧٨,٥٠٩ دينار عراقي) بينما كان رصيد الاعتمادات حسب الكشف المقدم من قسم الاعتمادات في شركة كيمايا (٦٦٠,٩٣٧,٢٢٣,٧٨١ دينار عراقي). إن اختلاف رصيد الاعتمادات المستندية بين سجلات الوزارة وسجلات كيمايا هو دليل على عدم وجود مطابقة بينهما مما قد يؤدي إلى تراكم الفروقات وصعوبة تسويتها بمرور الزمن].

رد الإدارة :

- أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨ بما يلي:
- قيمة السلفة المسددة من العقود هي (٤٥١٢٩٧٢٣٧١٣) دينار بموجب مستند القيد الختامي المرقم (١/٥٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٨.
 - التحويلات الإدارية عن قيمة (٥,٦%) المسددة حسب أسعار الشركة هي (٤٥٥٦٥٥٧٣٧٧٧) دينار بموجب مستند القيد الختامي المرقم (٢/٥١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٦.

- السلف المتبقية في ذمة الشركة العامة لتسويق الأدوية هي (٨٩٢٣٦٤٨٤٣٣٥٤) دينار بموجب القيد الختامي المرقم (٢/٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٦، علماً أن العمل جاري الآن على تصفية السلف للسنوات السابقة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علماً أن نتائج المتابعة أظهرت وجود جدية لدى الوزارة والشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية بصدد تصفية السلف ومعالجة الفروقات المشار إليها في ملاحظة شركة التدقيق.

(٣) مشروع إنشاء ١١٠ مركز صحي في بغداد والمحافظات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لمشروع إنشاء ١١٠ مركز صحي والذي بدء العمل به منذ عام ٢٠١٠ لاحظنا ما يلي:

- إن مبالغ إنشاء تلك المراكز يتم استقطاعها من تخصيصات الوزارة ولكن عملية الصرف تتم من قبل المديرية. لا تقوم الوزارة بالإشراف أو مراجعة عمليات الصرف التي تتم من قبل المديرية التابعة ولا تقوم أيضاً بمتابعة تنفيذ تلك المراكز والتحقق من نسب الانجاز.
- لا تقوم الوزارة بالإشراف على عملية الإحالة على الرغم من أنها الممول الرئيسي للمشروع ، وإنما تتم عملية الإحالة حصراً من قبل تلك المديرية دون تبليغ أو إعلام الوزارة .
- إن المديرية التابعة لوزارة الصحة لديها موازنة استثمارية منفصلة عن موازنة الوزارة وتقوم وزارة المالية بتمويل تلك المديرية بصورة مباشرة، وإن عملية تحميل مشروع إنشاء تلك المراكز الصحية على تخصيصات وزارة الصحة يتطلب تدخل مركز الوزارة بجميع عمليات الإحالة والتعاقد وذلك لتسهيل عملية متابعة صرف التخصيصات على هذا المشروع من قبل مركز الوزارة.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) المؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨ بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة :
 - تم تزويد مركز الوزارة بجداول المصروفات الشهرية في دوائر الصحة المنفذة للمشروع وتتم المتابعة الفنية من دائرة المشاريع بصورة دورية لمتابعة نسب الانجاز ومدى تقدم العمل في المشاريع.

- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة :

- يتم الإعلان عن المشروع والإحالة والتعاقد من قبل دوائر الصحة استناداً إلى الصلاحية المخولة من قبل معالي الوزير إلى المدراء العامين لدوائر الصحة بصلاحية الإحالة والتعاقد لغاية (٥) مليون دولار.
- ولكون المشروع يتضمن إنشاء (١١٠) مركز صحي في كافة المحافظات و لكل مركز مقولة واحدة لذا فإن كل محافظة تقوم بعملية الإعلان والإحالة والتعاقد والصرف وتتم المتابعة الدورية لعملية الصرف من قبل حسابات الخطة الاستثمارية في مركز الوزارة.
- أن وزارة التخطيط هي الجهة المسؤولة عن إقرار وتوزيع المشاريع على الوزارة والدوائر التابعة لها.

متابعة الهيئة الرقابية

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علماً أن اغلب المشاريع موضوع البحث لا يتم إجراء أي متابعة جدية عليها من قبل الوزارة ابتداءً من الإحالة ولغاية انجاز المشروع.

(٤) تدني نسب الانجاز (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا ان نسب إنجاز مشاريع الخطة الاستثمارية متدنية جدا والجدول التالي يبين عينة من مشاريع وزارة الصحة تحت بنود الخطة الاستثمارية المصادق عليها من قبل وزارة التخطيط للعام ٢٠١٢ ونسب انجازها لغاية ٣٠ أيلول من العام ٢٠١٢:

اسم المشروع	التخصيص (مليون دينار عراقي)	الفعلي (مليون دينار عراقي)	نسبة الانجاز
إنشاء مستشفى سعة ٥٠ سرير للجهاز الهضمي والكبد في البصرة	٤,٥٠٠	٧٩٧	١٨ %
مركز فحص القلب في مركز مدينة العمارة	٦٣٥	٧٤	١٢ %
إنشاء مركز للحروق سعة ٢٤ سرير في م/ الزهراء	٢,٠٠٠	٢٩٧	١٥ %
تأهيل وتوسيع مستشفى الحكيم العام	٢,٥٠٠	٤	١٩, ٠ %

إن نسبة انجاز إجمالي مشاريع وزارة الصحة قد بلغت ٣٩ % فقط لغاية ٣٠ ايلول من العام ٢٠١٢ إن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسة مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط وانه دليل على العشوائية في التخطيط والتنفيذ ، وان ذلك من شأنه إرباك خطط الدولة وتوزيع مواردها. علما بأن الوزارة امتنعت عن تزويدنا بنسب انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٨/٨/٢٠١٣، أن النسب المذكورة في ملاحظة شركة التدقيق هي لغاية ٣١/٩/٢٠١٢ وقد تغيرت لغاية ٣١/١٢/٢٠١٢ وحسب النسب المدرجة أدناه، وأن ما تم تخصيصه خلال عام كان مدروس بشكل كامل معتمدين على جدول تقدم العمل للشركات المنفذة حسب عمر المشروع

اسم المشروع	نسبة الانجاز
إنشاء مستشفى سعة (٥٠) سرير للجهاز الهضمي والكبد في البصرة	٤١ %
مركز فحص القلب في مركز مدينة العمارة	٧٦ %
إنشاء مركز للحروق سعة (٢٤) سرير في م/ الزهراء	٩١ %
تأهيل وتوزيع مستشفى الحكيم العام	٣٨ %

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق كون اغلب مشاريع وزارة الصحة نسب إنجازها متدنية .

(٥) تمويلات وزارة المالية لعام ٢٠١٢ (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا تقوم الوزارة بمطابقة المبالغ الممولة من قبل وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ كما هو مسجل في سجلاتها مع سجلات وزارة المالية ، إذ لوحظ وجود فروقات في سجلات الوزارتين كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ وذلك كما مبين أدناه:

التفاصيل	الرصيد في سجلات وزارة الصحة (دينار عراقي)	الرصيد في سجلات وزارة المالية (دينار عراقي)	الفرق (دينار عراقي)
الموازنة التشغيلية	١,٧٨٤,٦٣٩,١٧٢,٤٥٣	٤٢٥,٨٥٤,٧١٨,٩٨٥	١,٣٥٨,٧٨٤,٤٥٣,٤٦٨
الموازنة الاستثمارية	١٤٦,٠٧٨,٠٦٠,٠٠٠	١٤٦,٠٧٨,٠٦٠,٠٠٠	-

علما بأننا لاحظنا وجود فرق بين الحسابات الختامية المعدة من قبل وزارة الصحة وبين السجلات المحاسبية لنفس الوزارة فيما يخص رصيد المبالغ المستلمة من تخصيصات الموازنة التشغيلية من وزارة المالية لعام ٢٠١٢، إذ بلغ رصيد التمويلات في الميزان الختامي (١,٨٢٩,٩٨٤,٧٩٨,٥٨٨) دينار عراقي، في حين كان الرصيد المسجل في السجلات المحاسبية (١,٧٨٤,٦٣٩,١٧٢,٤٥٣) دينار عراقي].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨، تتم المطابقة مع وزارة المالية بشكل مستمر إضافة إلى المطابقة في نهاية السنة المالية. وأن ظهور الفروقات المشخصة من قبل الشركة لا يعني عدم قيام الوزارة بإجراء تلك المطابقات لكون أغلب تلك الفروقات تخص تمويلات عقود شراء الأدوية.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص الرصيد المثبت في حقل سجلات وزارة المالية في ملاحظة شركة التدقيق البالغ (٤٢٥) مليار غير دقيق كون شركة التدقيق لم تؤخذ بنظر الاعتبار تمويلات عقود الأدوية الاستيرادية والمحلية والتي تبلغ أكثر من تريليون دينار خلال سنة ٢٠١٢.
- أما فيما يخص وزارة الصحة فلا توجد هناك مطابقة دورية مع وزارة المالية بخصوص التمويلات لظهور فروقات مستمرة بين وزارة الصحة وتأييد الرصيد الوارد من وزارة المالية.

(٦) حساب السلف والأمانات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا وجود سلف وأمانات متراكمة مسجلة في سجلات وزارة الصحة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ ولم تقم الوزارة بتسويتها إلى حد الآن ، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

اسم الحساب	المبلغ (دينار عراقي)
السلف	١,٣٤٠,٩١٧,٤٠٩,٧٩٧
الأمانات	٧,٣٨٨,٩٣٨,٩٣٤

إن عدم تسوية السلف والأمانات من شأنه زيادة احتمالات حدوث أخطاء وضياع حقوق الوزارة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨، يتم متابعة تسوية كافة حسابات السلف والأمانات علما أنه تم تصفية جزء كبير منها خلال سنة ٢٠١٢.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة باستثناء تسوية رصيد حساب سلف الاعتمادات المستندية المتعلقة بعقود شراء الأدوية الاستيرادية حيث لم تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لتسوية تلك السلف.

(٧) المخزون التالف (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا انه يوجد مخزون من الأدوية والعقاقير الطبية منتهية الصلاحية بمبلغ (٣٤,٦٦٦,٠٣٧,٥٢٧) دينار عراقي غير صالحة للاستعمال وبحاجة إلى إتلاف كما في تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٢].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٨/٨/٢٠١٣، بما يلي:

- أن العمل جاري على إتلاف الأدوية الفاشلة والمنتهية المفعول وبشكل يومي.

- توجد خطة تقديرية للاحتياجات تصل إلى قسم خزن وتوزيع الأدوية عن طريق دائرة الأمور الفنية (قسم تقدير الحاجة) وعن طريقها يتم توزيع الأدوية إلى المؤسسات الصحية علماً أن الإجراءات القانونية مستمرة من حيث مطالبة الشركات المنتجة بسحب الأدوية الفاشلة والمنتهية المفعول في مخازن قسم خزن وتوزيع الأدوية أو تحويل القسم عملية الإتلاف .

- توجد لدى مخازن الشركة العامة لتسويق الأدوية (كيماديا) متابعة دورية للأدوية من حيث تواريخ نفاذها حيث يتم صرف الأدوية التي تحمل تاريخ نفاذ أقرب وحسب السياقات المتبعة وتخضع العملية إلى السيطرة وبشكل كامل.

أن المتابعة مستمرة من قبل لجان الجرد المفاجئ حيث تم إحالة كافة المواد الفاشلة في التحليل والمنتهية المفعول إلى اللجان التحقيقية الخاصة بالمواد الفاشلة والمنتهية المفعول لاتخاذ القرارات اللازمة بها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تمت الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٩٥٩٣) والمؤرخ في ٢٩/٤/٢٠١٢.

(٨) التسويات مع الشركات التابعة للوزارة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا ان الوزارة لم تقم بإعداد تسوية شهرية لخطابات الاعتماد وأرصدة عقود الاستيراد بين السجلات المحاسبية للوزارة والسجلات المحاسبية للشركات التابعة. ان الهدف الرئيسي من هذه التسويات هو التأكد من ان كافة المبالغ المسجلة في السجلات المحاسبية للشركات التابعة قد تم تسجيلها من قبل الوزارة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٨/٨/٢٠١٣، سبق وان تمت مفاتحة الشركة العامة لتسويق الأدوية بضرورة تزويد الوزارة بكافة الأوليات المتعلقة بعقود شراء الأدوية لغرض تسوية سلف الاعتمادات المستندية الموقوفة منذ سنوات سابقة إلا أن الشركة لم تقم بإرسال تلك الأوليات باستثناء جزء قليل منها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد سبق وان تمت الإشارة إليها في تقارير المتابعة السابقة بعدم وجود تنسيق بين الوزارة والشركة العامة لتسويق الأدوية وعدم جدية الطرفين في تسوية سلف الاعتمادات المستندية البالغ رصيدها لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ أكثر من (٣) تريليون دينار.

(٩) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا ان الوزارة لا تمتلك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها. عادةً ما تصدر الوزارة التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكورة داخلية طارئة. مع ذلك فان هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام. ومن ناحية أخرى ان هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات

والإجراءات الداخلية، بحيث تمثل مرجع للموظفين. على الأقل، يتوقع من الوزارة ان تمتلك دليلا لكل من الأقسام الآتية:

- المشتريات
- الموارد البشرية
- القسم المالي

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الصحة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٦٣) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١١ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بعدم امتلاك الوزارة أو تشكيلاتها دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها.

(١٠) عدم وجود سياسة مكتوبة لتحديد الصلاحيات (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا عدم وجود سياسة مكتوبة لتحديد الصلاحيات صادرة وموافق عليها من قبل الإدارة، والتي تزيد من خطورة قيام الموظف الواحد بأكثر من مهمة رئيسية. على سبيل المثال، لاحظنا في بعض الحالات عدم وجود دليل يثبت ان مطابقات المصارف الشهرية يتم مراجعتها من قبل شخص مستقل عن عملية الإعداد].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨، توجد صلاحيات لكافة المستويات من معالي السيد الوزير ولكافة المستويات الإدارية.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن هناك عدم فهم من قبل شركة التدقيق فيما يخص الصلاحيات والمهام والواجبات كما ورد في المثال. حيث يوجد لدى الوزارة صلاحيات مكتوبة وواضحة.

(١١) عدم وجود فصل للمهام في عملية إعداد وتسجيل الرواتب (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا وجدنا انه ليس هناك فصل للمهام بما يتعلق بإعداد وتسجيل الرواتب. القسم المالي الذي يحتفظ بكشوفات الرواتب، يعد ويراجع ويسجل قيد الرواتب الشهرية. لذلك فان سجلات الرواتب تكون عرضة للاحتيال والتحرif].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨، سيتم معالجة الموضوع خلال سنة ٢٠١٣.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن الرواتب يتم إعدادها ومراجعتها وتسجيلها من قبل القسم المالي أضافة إلى إصدار الصك الخاص بالرواتب.

(١٢) ترقيم الأصول الثابتة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [تبين لنا ان الأصول الثابتة لا تحمل أية أرقام أو رموز. مما يؤدي إلى صعوبة عملية جردها ومطابقتها مع سجلات الأصول الثابتة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨، يتم العمل على ترميز الأصول الثابتة (الموجودات) بعد اكتمال مطابقة نتائج الجرد مع السجلات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن الوزارة لم تقم بترميز موجوداتها الثابتة.

(١٣) مطابقة أرصدة الموردين (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا ان قسم المالية لا يقوم بمطابقة وتسوية أرصدة الموردين من واقع سجلاتها المحاسبية مع كشوف الحساب المستلمة من الموردين بشكل شهري. ان عدم مطابقة السجلات المحاسبية مع كشوفات الحساب المستلمة من الموردين بشكل شهري قد يؤدي إلى أخطاء محاسبية فيما يخص معاملات مع مورد معين لا يتم اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨ ، أن القسم المالي شعبة السجلات لم تستلم كشوفات من قبل الموردين كون أغلبهم شركات أجنبية يصعب حضورهم بسبب الأوضاع الأمنية وبالتالي عدم إمكانية تنفيذ عملية المطابقة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بخصوص عدم قيام الشركة العامة لتسويق الأدوية بمطابقة أرصدة الموردين بشكل دوري.

(١٤) آلية حفظ الملفات والأوليات (منخفضة /مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا ان الوثائق المؤيدة للعقود لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم، حيث ان الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على أقسام الوزارة مما يؤدي إلى صعوبة الحصول عليها ومتابعتها].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الصحة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٦٣) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١١ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن وثائق العقود لمقر الوزارة تحفظ في كل من القسم القانوني والهندسي والمالي وحسب الاختصاص أما بالنسبة للشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية فان ملاحظة شركة التدقيق قائمة وقد تمت الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٥٨٠٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٣/١١.

(١٥) تقارير شهرية لمطابقة الموازنة مع النتائج الفعلية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا ان القسم المالي يقوم بتحضير موازنة سنوية ، لكنه لا يقوم بإعداد مقارنة شهرية بين الموازنة والنتائج الفعلية مع تفسيرات للفروقات. ان عملية إعداد موازنة سنوية مفصلة تتضمن المقارنات الشهرية مع النتائج الفعلية تعتبر أداة إدارية مهمة في مراقبة المصاريف، حيث تمكن الإدارة من التعرف على الفروقات مع الموازنة واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨ ، يتم إعداد نسب التنفيذ الشهرية من ١/١ من كل سنة ولغاية ١٢/٣١ مع إجراء مقارنة بين المخطط والنتائج الفعلية لبيان التجاوزات الحاصلة ومعالجتها عن طريق إجراء المناقشات.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن ملاحظة شركة التدقيق غير دقيقة حيث أن القسم المالي في الوزارة لا يقوم بإعداد موازنة وإنما قسم التخطيط هو من يعد الموازنة السنوية فضلاً عن قيامه بمراقبة جداول المصروفات الشهرية المرسلة من قبل الدوائر وبيان نسب التنفيذ والتجاوزات الحاصلة على التخصيص.

(١٦) المطابقة مع سجلات وزارة المالية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا عدم وجود مطابقات شهرية لحساب جاري وزارة المالية (حساب الدعم). إن الهدف الرئيسي من هذه المطابقات هو التأكد من أن كافة المبالغ المستلمة من وزارة المالية تم تسجيلها بشكل دوري ومنظم].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨ ، يتم تمويل حساب الوزارة عن النفقات التشغيلية والرواتب والموازنة الاستثمارية ويتم إدخالها في السجلات الخاصة بها ومن ثم تتم المطابقة مع وزارة المالية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن الوزارة لا تقوم بإعداد مطابقة شهرية لحساب جاري وزارة المالية بل تقوم فقط بإعداد موازين المراجعة الشهرية والتي يتم إرسالها إلى وزارة المالية .

(١٧) اشتمال البيانات المالية أرصدة لبعض الدوائر المنفصلة (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا وجود أرصدة لبعض المديریات التي انفصلت عن الوزارة منذ عام ٢٠٠٤ ما زالت تظهر في البيانات المالية المصدرة نذكرها كما يلي:-

اسم الدائرة	الرصيد (دينار)
دائرة صحة الكرخ	١,٠٦٨,٦٧١,٨٥٣
دائرة اليرموك الطبية	٨١٩,٣١٣,٦٠٩
مدينة الطب	٣٨٦,٥١٤,٧٠٠
دائرة صحة الرصافة	٤,٠٧٢,٥٠٠
المجموع	٢,٢٧٨,٥٧٢,٦٦٢

رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ١٣٢٩/٥/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨ ، تمت معالجة الموضوع خلال سنة ٢٠١٣ .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ويتم متابعة اجراءات الوزارة من خلال تدقيق البيانات المالية للوزارة لسنة ٢٠١٣ .

(١٨) متابعة الموجودات الثابتة للوزارة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا بعض النقاط المتعلقة بالسيارات التابعة للوزارة:

- لاحظنا وجود (١٢) سيارة تعود ملكيتها للوزارة ما زالت مستخدمة من قبل الوزير والوكيل الإداري السابقين.

- لاحظنا وجود (٣٠) سيارة يجب ان يتم بيعها تنفيذاً للأمر الوزاري (٧٩٢٦) المصدر بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠٠٩ لم يتم بيعها حتى الآن.

- لاحظنا وجود (٣٧) سيارة إسعاف لا تستعمل بسبب أعطال ميكانيكية.

- لاحظنا وجود (٦٣) سيارة مسروقة رفعت الوزارة قضايا على السائقين بدون متابعة هذه القضايا.

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الصحة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٦٣) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١١ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علماً أن الوزارة قد اتخذت بعض الإجراءات القانونية بخصوص السيارات المسروقة والمتابعة مستمرة بصدد الموضوع.

(١٩) متابعة العقود الموقعة والاعتمادات المستندية التابعة لها (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير الشركة [من خلال تدقيقنا، لاحظنا وجود بعض العقود مع الاعتمادات المستندية التابعة لها بقيمة تقارب (٥٣) مليون دولار تم توقيعها منذ فترة طويلة ولم يتم إغلاقها حتى الآن، نذكر على سبيل المثال:-

رقم العقد	القيمة (دولار)	سنة توقيع العقد	رقم الاعتماد
٨٥ \ ٢٠٠٦ \ ٩٥	٧,٤١٥,٨٣٣	٢٠٠٧	٢٠٠٧ \ ٥٠٠٣٠
٤٦٥ \ ٢٠٠٥ \ ٤٠	١,١٠٩,٤٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٥ \ ٢٥٦٥
٨٨٠ \ ٢٠٠٤ \ ٤٠	١٩٣,٥٤٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥ \ ٢٥٩٤
٥٩٤ \ ٢٠٠٦ \ ٤٠	١٣,٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٧ \ ٤٣٢٠

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الصحة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٦٣) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١١ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت أن طبيعة العمل بين الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية و الوزارة هو اعتماد الأخيرة بشكل أساسي على ما يرد إليها من تسويات للاعتمادات المنجزة أو الملغية من الشركة علماً انه لا توجد متابعة جدية من قبل الوزارة بهذا الخصوص وتقوم الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية بالعمل حالياً على تصفية هذه الأرصدة وقد تمت الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (٩٠٩٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/٢٩.

(٢٠) عدم وجود تقارير حاسوبية خاصة بالعقود الحالية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا عدم وجود نظام لإصدار التقارير الخاصة بالمشتريات والمشاريع ليلخص جميع العقود القائمة حالياً. في الوقت الحالي تحضر هذه التقارير يدوياً من خلال برنامج ورد عن طريق معلومات يتم تجميعها من عدة مصادر. إن هذه العملية تستهلك جهداً ووقتاً كبيراً ويمكن أن تؤدي إلى بعض الأخطاء].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الصحة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٦٣) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١١ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بعدم وجود نظام لإصدار التقارير الخاصة بالمشتريات.

وزارة الصحة – الشركة العامة لتسويق الأدوية والمنتجات الطبية (كيماديا)

(١) عقود شركة أيرميدي لتجيز صالات العمليات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعقود شركة كيماديا ، لاحظنا إن الشركة قامت بتوقيع خمسة عقود خلال سنة ٢٠١١ مع شركة أيرميدي بمبلغ إجمالي قدره (٧٨٩, ١٩٢, ٤٢ دولار أمريكي) لغرض تجهيز صالات العمليات.

بعد توقيع العقود مع الشركة المذكورة تم تشكيل لجنة خاصة لزيارة شركة أيرميدي للتعرف على وضع الشركة وإمكانياتها ، وكان تقرير اللجنة ينص على إن شركة أيرميدي غير قادرة على توفير متطلبات العقد والالتزام بتنفيذ المشروع ، وعلى أساس هذا التقرير تم إلغاء جميع العقود مع شركة أيرميدي. إن إلغاء العقود بعد توقيعها قد يؤدي إلى ترتيب أثار قانونية ضد الوزارة وقد يضطر الوزارة إلى دفع مبالغ تعويضية أو غرامات جراء فسخ العقود].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (ش . أ . م / ١/ ٢٢١٠٥) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣ بما يلي:

- أنها تؤيد ما ورد بتوصية شركة التدقيق بضرورة دراسة العطاءات بشكل سليم من كافة النواحي المالية والفنية والقانونية من قبل لجان التحليل قبل توقيع العقد وضرورة إن يؤخذ بنظر الاعتبار عند الإحالة رصانة وحسن التنفيذ للتعاقدات السابقة للمجهزين .
- إن إلغاء العقود مع شركة أيرميدي لم يرتب على الوزارة أثار قانونية لتثبيت هذا الشرط ضمن العقد الموقع مع الشركة (الفقرة ثانياً) والمتضمن دعوة لجنة فنية من وزارة الصحة لزيارة مقر الشركة والاطلاع على أعمالها المماثلة ميدانياً والتأكد من كونها رصينة ومستمرة بالعمل وغير وهمية وعلى ضوء نتيجة التقرير سيكون العقد نافذاً أو ملزم للتطبيق من عدمه .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث من الضرورة دراسة العطاءات بشكل سليم من كافة النواحي المالية والفنية والقانونية من قبل لجان التحليل قبل توقيع العقد للتأكد من كفاءة وقدرة الشركات المتنافسة على تنفيذ العقود.

(٢) عدم تسجيل العمليات المصرفية الواردة في كشف المصرف (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا ، لاحظنا وجود عمولات مصرفية مدينة ودائنة منذ عام ٢٠٠٧ تم تسجيلها من قبل المصرف العراقي للتجارة حسب ما يظهره كشف حساب المصرف ، لكن لم يتم تسجيلها في السجلات المالية لشركة كيماديا . والجدول الآتي يبين أرصدة تلك العمولات :

العام	مجموع العمليات المدنية (دولار أمريكي)	مجموع العمليات الدائنة (دولار أمريكي)
٢٠٠٧	٢١٨,٥٣٤,٤١٧	٢١٦,٤٨٨,٤٨٨
٢٠٠٨	٥٦,٧٧٤,٦٦١	٥٤,٦٠٣,١٦٠
٢٠٠٩	٥,٥١٤,١٣٨	٧,٧٣٨,٨٧٧
المجموع	٢٨٠,٨٢٣,٢١٦	٢٧٨,٨٣٠,٥٢٥

علما إن كيماديا لم تقوم بحصر العمليات للسنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ لحد الآن ولم نتمكن من تحديد الرصيد النهائي لتلك العمليات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢. إن عدم معالجة تلك الفروقات يشير إلى عدم وجود مطابقة لأرصدة كيماديا لدى المصرف العراقي للتجارة مما يؤدي إلى صعوبة معالجة أي فروقات متراكمة منذ سنوات]

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (ش . أ . م / ١/ ٢٢١٠٥) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣، بالنسبة لعمولات السنوات (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠) تم الاتفاق مع المصرف باعتماد الكشف الوارد إلى شعبة

السجلات من قبلهم بعد التصديق عليها وتمت مخاطبة ديوان الرقابة المالية لأخذ الموافقة على ذلك ، أما بالنسبة لعمولات السنوات (٢٠١١ و ٢٠١٢) تم استلام ما يقارب الثلاثة آلاف إشعار من المصرف وتم تسجيلها في السجلات المحاسبية وعمل القيود اللازمة بها.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه قد تم تسجيل العمولات المصرفية للسنوات (٢٠١١ و ٢٠١٢) أما فيما يخص عمولات السنوات السابقة فلم يتم تسجيلها لغاية تاريخه.

(٣) ضعف متابعة العقود القائمة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من عقود شركة كيماديا، لاحظنا وجود عقود بعضها يعود لعام ٢٠٠٤ لم يتم إنجازها بعد بسبب تأخر الشركات المتعاقدة ، إن عدم تنفيذ تلك العقود هو نتيجة لوجود ضعف في إجراءات الإحالة والتعاقد وكذلك ضعف في متابعة تنفيذ تلك العقود من قبل لجان متخصصة. والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود التي لم تنجز لحد الآن:

رقم الاعتماد	تاريخ توقيع العقد	مدة تنفيذ العقد	الشركة المتعاقدة	سبب التوقف
2006/3447	٢٠٠٦	٤ أشهر	Emildue	لم تقوم الشركة باستكمال متطلبات العقد وتم درجها بالقائمة السوداء ورفع دعوى قضائية ضدها
2007/4507	٢٠٠٧	سنة واحدة	Topcon	لم تقوم الشركة بنصب وتشغيل ٨ أجهزة ولذلك لا زالت مستحقاتها غير مطلوبة
2007/02571	٢٠٠٧	٥ أشهر	Phillips	تم تجهيز الأجهزة بالكامل ولكن فقدت ٦ أجهزة في المخازن فتم توقيف الإطلاق بأمر من مكتب المفتش العام وتم تشكيل لجان للتحقيق في الأجهزة المفقودة
2008/120021	٢٠٠٨	٦ أشهر	Taichi	لم تقوم الشركة بإكمال متطلبات العقد ولذلك تم درجها في القائمة السوداء ورفع دعوى قضائية ضدها

إن التأخر الحاصل في عقود كيماديا قد يؤدي إلى :

- عدم وصول الأدوية والمستلزمات الطبية للمواطن بالوقت المناسب.
- إساءة استخدام تخصيصات الدولة بسبب تلك العقود المتعثرة.

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (ش . أ . م / ٢٢١٠٥/١) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣، إن ماجاء بتوصية شركة التدقيق بمتابعة كافة العقود القائمة لتنفيذها أو اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ومتابعتها بأقصى سرعة ممكنة معمول به في قسم استيراد المستلزمات حيث إن التعاقدات المشار إليها مع شركات رصينة ومتعامل معها لفترة طويلة مع كيماديا وإذا كان هناك شركات جديدة فلا يتم التعاقد معها إلا بنجاح النماذج المقدمة من قبلها في التقييم.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٠٠٩٢) والمؤرخ في ٢٥/٩/٢٠١٢.

(٤) عدم تحديث كشف الاعتمادات المستندية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لبعض الاعتمادات المستندية المدرجة في الكشف المقدم من قسم الاعتمادات ، لاحظنا وجود بعض الاعتمادات المستندية تم إغلاقها ولكن لم يتم عكسها في السجلات، والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك الاعتمادات:

رقم الاعتماد	الحالة
2007/4380	تم انجاز المشروع ودفع كافة المستحقات
2010/08020	تم انجاز المشروع ودفع كافة المستحقات

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيمياديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (ش . أ . م . ١/٢٠١٠) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣، إن قسم الاعتمادات يعمل يوميا على تحديث حركة الاعتمادات المستندية المفتوحة لدى المصارف في البرنامج المعد لهذا الغرض في القسم وعند إجراء أي تسديد للاعتمادات يتم تزويد نسخة من الاجراء إلى القسم المالي (نسخة من كتاب التسديد) لغرض تأشير ذلك في سجلاتهم ومطابقتها مع حسابات الوزارة من قبلهم وكذلك الحال فيما يخص إلغاء الارصدة المتبقية في الاعتماد أو الارصدة الكاملة للاعتمادات الملغية وغير المنفذة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن قسم الاعتمادات في الشركة يعمل على تحديث حركة الاعتمادات المستندية المفتوحة لدى المصارف إلا انه لا يوجد تنسيق ومطابقة لارصدة الاعتمادات المستندية بين قسم الاعتمادات والقسم المالي وإنها تؤيد ما ورد بتوصية شركة التدقيق بضرورة وجود تنسيق بين القسم المالي وقسم الاعتمادات.

(٥) إدارة المخزون (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق :

- ١- لا تقوم اللجنة المختصة بالدائرة الفنية بطرح الكميات المتوقعة الوصول خلال الفترة حتى ورود تقدير الحاجة من التقدير الكلي.
- ٢- عند وصول الأدوية يجد المسؤولون في العيادات الشعبية ان الوقت غير كافي للمناورة بهذه الكميات لقرب انتهاء فترة الصلاحية.
- ٣- تقوم الوزارة بإلزام العيادات الشعبية باستلام أدوية فائضة في مخازن الشركة وعادة ما تكون هذه الأدوية قريبة انتهاء الصلاحية.
- ٤- يتم توزيع الأدوية المستلمة دون الأخذ بالاعتبار مناقلة هذه الأدوية بين دوائر الصحة من جهة والعيادات الشعبية من جهة أخرى خلال فترة صلاحية هذه الأدوية.
- ٥- وجد ان هناك الكثير من الأدوية التي تنتهي صلاحيتها في مخازن العيادات الشعبية وبكميات ضخمة مما يؤدي إلى إتلافها.

اسم الدواء	عدد الحبات	سعة العبوة	عدد الوحدات	ثمن الوحدة	القيمة بالدينار
Aldomet Tab.	٧,٦٠٢,٣٣٠	٣٠	٢٥٣,٤١١	١,٧٣٠	٤٣٨,٤٠١,٠٣٠
Becotide Inh.	٩١,٩٦٠	١	٩١٩٦٠	٣,٣١١	٣٠٤,٤٧٩,٥٦٠
Mestion Tab.	٢٩٨,٩٥٠	٥٠	٥,٩٧٩	٥,٩٥٠	٣٥,٥٧٥,٠٥٠

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيمياديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (ش . أ . م . ١/٢٠١٠) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣ بما يلي:

- إن استيراد الأدوية يكون على أساس الاحتياج المثبت من قبل الدوائر الصحية والمصادق عليه من دائرة الأمور الفنية / قسم تقدير الحاجة وعلى أساسه يتم تجهيز الدوائر الصحية بحصصها.
- إن عملية تجهيز الأدوية تتم حال نجاح المادة في التحليل ، أي لا توجد أي مادة قريبة النفاذ يتم تجهيزها إلى الدوائر الصحية .
- إن دائرة العيادات الشعبية غير ملزمة باستلام أي مادة فائضة أو قريبة النفاذ أو غير مدرجة في احتياجها السنوي وجدولة الشحن.
- على دائرة العيادات الشعبية إبلاغ الشركة العامة عن مناقلات الأدوية ليتم أخذها بنظر الاعتبار عند الاستيراد والتجهيز.
- إن الكميات الضخمة من المواد القريبة النفاذ المنتهية المفعول سببها مشاكل في توزيع كمية الاحتياج (المجهزة من قبل قسم خزن وتوزيع الأدوية لدى الدائرة أنفا على منافذها) وبإمكان دائرة العيادات إرجاع المواد المنتهية المفعول إلى مخازن الشركة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث من الضروري إعادة النظر بالسياسة المتبعة فيما يتعلق بتقدير الحاجة لتلافي حالات انتهاء الصلاحية ووضع صيغ جديدة لتفعيل دور العيادات الشعبية .

(٦) جدول أعمار المخزون (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [تبين لنا ان الشركة لا تحتفظ بقائمة توضح الأعمار لجميع أصناف المخزون. ان عدم توفر بيان بأعمار المخزون يزيد من صعوبة تحديد أصناف المخزون التالفة ومنتهية المدة وبطيئة الحركة].

رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيمياديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (ش . أ . م / ١/ ٢٢١٠٥) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣ بما يلي:

- إن البرنامج الحالي المطبق في مخازن الشركة يحتوي على كافة البيانات المتعلقة بعمر المخزون (EXP) ولا توجد أي مادة داخلية في مخازن الشركة وداخلية في الحاسوب لا تحتوي على تاريخ النفاذ (EXP).
- إن تطبيق نظام آلي للمخزون حالياً في مراحل التنفيذ النهائي حيث تم تحليل وبناء نظام استيرادي متكامل ونظام مخزني متكامل وعبر شبكة اتصال مركزية ما بين المخازن الرئيسية في بغداد ومقر الشركة في وزارة الصحة وقد تم اعتماد كافة الملاحظات الواردة بتقارير ديوان الرقابة المالية ومن ضمنها أعمار المخزون واستخراج مختلف التقارير.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق كون النظام لم يكتمل لغاية تاريخه ويتم متابعة نتائج تطبيقه.

(٧) عدم وجود مطابقات لحسابات الأطراف ذات العلاقة بشكل دوري (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا خلال تدقيقنا ان الشركة لا تقوم بمطابقة وتسوية أرصدة الوزارة من واقع سجلاتها المحاسبية مع كشوف الحساب المستلمة من الوزارة بشكل شهري. ان عدم مطابقة السجلات المحاسبية مع كشوف الحساب المستلمة من الوزارة بشكل شهري قد يؤدي إلى أخطاء محاسبية لا يتم اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب. بالإضافة إلى التأخير في إعداد التقارير المالية، نظراً لاحتمالية وجود فروقات بين السجلات المحاسبية وأرصدة الوزارة].

رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيمياديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (ش . أ . م / ١/ ٢٢١٠٥) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣، سيتم الالتزام بتوصية شركة التدقيق بإعداد مطابقات شهرية للسجلات المحاسبية مع الوزارة والتحقق من الفروقات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لم يتم إجراء مطابقة بين كشوفات الحساب المستلمة من الوزارة وسجلات الشركة.

(٨) التأخير في إعداد ميزان المرجعة الشهري (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا ان الشركة لم تعد ميزان المراجعة لشهر تشرين الأول ٢٠١١ حتى تاريخ زيارتنا في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيمياديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (ش. أ. م. ١/٥/٢٢١٠) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣، يقوم القسم المالي حالياً بإعداد ميزان المراجعة بعد انتهاء الشهر بعشرة أيام كأقصى حد وذلك لوجود مخازن خارج محافظة بغداد يتم استلام مقبوضاتها بعد انتهاء الشهر ببومين أو ثلاث أيام وبعض الأحيان أربعة أيام.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم تزويدها بموازن المراجعة دورياً وبدون تأخير.

(٩) مراجعة التسويات المصرفية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال أعمال التدقيق لاحظنا ان التسويات المصرفية لمصرف الرافدين ومصرف الرشيد تتم مراجعتها من قبل نفس الطرف الذي قام بإعدادها في قسم الرقابة والتدقيق. حيث لا يوجد ما يدل على ان التسويات المصرفية تتم مراجعتها من قبل طرف آخر غير الذي قام بإعدادها].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيمياديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (ش. أ. م. ١/٥/٢٢١٠) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣، تم إعادة وحدة مطابقة كشف المصرف إلى القسم المالي بموجب الأمر الإداري المرقم (٨٥٤٣) والمؤرخ في ١٨/١٠/٢٠١٢.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه يتم إعداد مطابقات كشف المصرف من قبل القسم المالي ويتم تدقيقها من قبل قسم الرقابة والتدقيق في الشركة.

(١٠) عدم ملائمة إجراءات تمويل عقود الشركة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا ان وزارة المالية يجب ان تمويل الشركة بقيمة مبالغ العقود بالإضافة إلى ٦,٥% من كل عقد على أنها مصاريف تشغيلية تنفيذاً لتعميم مجلس الوزراء رقم (١٥ / ١٧٧٩٦) الصادر في تاريخ ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٧، لكننا لاحظنا توقف التمويل الذي يبلغ ٦,٥% من كل عقد من تاريخ ٩ حزيران ٢٠١١. إن ذلك يؤثر سلباً على قدرة الشركة في إتمام العقود المبرمة مع الموردين والوفاء بالتزاماتها].

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيمياديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (ش. أ. م. ١/٥/٢٢١٠) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣، تم امتناع وزارة المالية من تمويل نسبة (٦,٥%) عن عقود الأجهزة بالرغم من المخاطبات العديدة.

متابعة الهيئة الرقابية:

لم تؤيد الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق كون تمويل الشركة بالكامل من قبل وزارة المالية وعليه فأن تمويلها نسبة (٦,٥%) عن عقود الأجهزة يعني إثقال كاهل الموازنة بمصاريف إضافية علماً إن تمويل الشركة بنسبة (٦,٥%) من عقود الأدوية يغطي كامل تكاليفها إضافة إلى تحقيق هامش ربح.

(١١) تاريخ توقيع العقود (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا ان توقيع العقد يجب ان يتم خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة، بالرغم من ذلك لاحظنا في بعض الحالات وجود عقود تم توقيعها بعد مرور هذه الفترة، مثال ذلك:

تاريخ التوقيع	تاريخ الإحالة	اسم المورد	رقم العقد
٦ أيلول ٢٠١٠	٢٠ تموز ٢٠١٠	أدوية الجزيرة	٢٣١\٢٠١٠\٣٠
٣٠ أيلول ٢٠١٠	١٩ تموز ٢٠١٠	أدوية الشفاء	١٠٠\٢٠١٠\٣٠

رد الإدارة:

- أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيمياديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (ش . أ . م . ٢٢١٠٥/١) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣ بما يلي:
- أن سبب التأخير يعود إلى اعتراض المجهزين على بنود أيميل الإحالة مثل (جدولة الشحن، مدة الاعتماد، عدد النماذج ... وغيرها) ولتلافي ذلك يجب استكمال كافة المعلومات التجارية والفنية للإحالة ليتم اعتمادها من قبل القسم الاستيرادي وبالتالي تنفيذ العقد بدون تأخير.
 - فيما يتعلق بالعقد رقم (٢٣١/٢٠١٠/٣٠) أدوية الجزيرة/ تم إعداد وتوقيع الإحالة بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٠ وقد ورد إلى قسم استيراد الأدوية كتاب تأييد المجهز على شروط الإحالة في ٢٠١٠/٨/١٧ وتم إعداد مذكرة إلى القسم القانوني لإعداد العقد في ٢٠١٠/٨/٣ وورد كتاب من المجهز في ٢٠١٠/٨/١٧ لتعديل جدولة الشحن حيث تم إعداد كتاب لاحق للقسم القانوني لتثبيت جدولة الشحن في ٢٠١٠/٨/٢٣ بعدها تم توقيع العقد في ٢٠١٠/٩/٦ .
 - بالنسبة للعقد رقم (١٠٠/٢٠١٠/٣٠) تم إعداد وتوقيع الإحالة بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٨ وبسعر مقترح وقد وردت إجابة المجهز في ٢٠١٠/٨/١٧ باعتراضه على السعر ، تم إعداد إحالة لاحقة بسعر جديد بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦ وإرسالها إلى القسم القانوني لإعداد العقد حيث تم توقيعها في ٢٠١٠/٩/٣٠ علماً إن العقد تم إلغائه حسب قرار لجنة حل المشاكل في ٢٠١٣/١/٨ وحسب طلب الشركة المجهزة برسالتها المرقمة (١٠١) في ٢٠١١/١٢/٢٥ بالجدولة الجديدة لإعداد العقد.
 - في بعض الأحيان الوقت لا يكفي بسبب اعتراض الشركات على بعض فقرات بنود العقود لهذا يعتبر معوق أساسي لتأخير توقيع العقود.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزام الشركة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدلة) (المادة ٧ - عشرون - ب) .

خمسة عشر - وزارة الاتصالات

(١) إزالة المشاكل القانونية والمادية المتعلقة بمواقع العمل (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا ، أن الوزارة لا تقوم بمتابعة الأراضي الخاصة بها قبل الإعلان عن المشاريع . إذ وجد بعد إحالة المشاريع إلى الشركات المنفذة أن المواقع غير جاهزة للمباشرة بالعمل لوجود تجاوزات كثيرة على الأراضي المخصصة للمشاريع من قبل بعض العوائل والمحال التجارية بالإضافة إلى تداخل أنابيب الماء وأنابيب المجاري وأسلاك الكهرباء وأبراج الضغط العالي، وكذلك وجود بدالات عاملة حالياً في مواقع البناء . ومن ناحية أخرى لاحظنا ، أن الوزارة لا تقوم بالكشف على مواقع المشاريع قبل إعداد المواصفات الفنية للتأكد من مطابقتها للأرض . مما يؤدي إلى التأخر في انجاز المشاريع ، أيضاً زيادة الكلف ، وضيق الوقت والجهد / مثال على ذلك :

رقم العقد	اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
٣٨/مشتريات/٢٠١٠	مشروع أعمار مجمع اتصالات وبريد الاعظمية	شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية	٧,٩٨٩,٧٥٢,٢٥٠
٤٣/مشتريات/٢٠١١	إنشاء مجمع اتصالات وبريد باب المعظم	شركة الهندس للمقاولات	٩,٣٥٠,٤٨٩,٥٠٠
٧/مشتريات/٢٠١١	إنشاء شبكة قنوات ومنهولات ضمن بدالة باب الزبير والعشار	شركة الرياض الأمانة للمقاولات	٧٨١,٠٠٠,٠٠٠
٤٩/مشتريات/٢٠١٠	إنشاء قنوات ومنهولات هاتفية في ذي قار	شركة الطائر الحر	٦٤٩,٩٦٧,٠٠٠

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٠ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص الفقرتين (١) و (٢) من ملاحظة شركة التدقيق (مشروع أعمار مجمع اتصالات وبريد الاعظمية وإنشاء مجمع اتصالات وبريد باب المعظم) أما فيما يخص الفقرتين (٣) و (٤) من ملاحظة شركة التدقيق فقد بينت وزارة الاتصالات / الدائرة الإدارية والمالية / القسم المالي بموجب الكتاب المرقم (٥٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٩ ومرفقه كتاب دائرة التخطيط والمتابعة المرقم (١٩٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٣٠ بما يلي:

أن هناك تأخير في بعض المشاريع التي تقوم الوزارة بالتعاقد على تنفيذها مع شركات المقاولات لغرض إنشاء شبكة قنوات ومنهولات في (باب الزبير والعشار) ضمن محافظة البصرة، العقد المرقم (٢٠١١/م/٧) المحال على شركة الرياض الأمانة للمقاولات وكذلك مشروع قنوات ومنهولات في محافظة ذي قار العقد المرقم (٢٠١٠/م/٤٩) المحال على شركة الطائر الحر حيث أن جاهزية مواقع تنفيذ مشاريع القنوات والمنهولات ولكافة المحافظات تعتمد بالأساس على التنسيق المشترك من قبل كوادر تلك المديريات والمجالس البلدية للتصاميم الأولية للمشروع لغرض دراستها وإعطاء الموافقات حولها. و بخصوص العقد المرقم (٢٠١٠/م/٤٩) إنشاء شبكة قنوات ومنهولات هاتفية في ذي قار / فهناك سببين لتأخيرها:

- الأول هو تغير أبعاد المنهول (١٠٦ * ١٠٦ * ١٠٦) م إلى إبعاد (١ * ١ * ١) م وكذلك كون الأرصفة ضمن مواقع التنفيذ ضيقة ولا تتناسب مع إبعاد المنهول المعتمدة وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستحصال الموافقات الخاصة بتنظيم ملحق للعقد والذي تم توقيعه بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٥ تضمن إضافة إلى تغيير المواصفات أعلاه كشف الأعمال الإضافية التي تخص المشروع.

- أما بخصوص السبب الثاني فهو مناقلة (٥٠٠٠) م من منطقة السراي والشرقية إلى منطقة الشامية في محافظة ذي قار وذلك لضيق الأرصفة وعدم الحصول على الموافقات من الدوائر الخدمية فضلاً عن شمول منطقتي العمل (حي العسكري والصالحية) بإنشاء قنوات ومنهولات على خطة مجالس المحافظة (تنمية الأقاليم).

متابعة الهيئة الرقابية:

- أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت ما يلي:
 - فيما يخص العقد المرقم (٣٨/مشتريات/٢٠١٠) مشروع أعمال مجمع اتصالات وبريد الاعظمية/ قيام القسم القانوني بمفاتحة الوكيل الإداري بالكتاب المرقم (١٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/٢٩ لغرض عقد اجتماع لحسم المتعلقات مع الشركة المتعاقدة.
 - قيام القسم القانوني باتخاذ الإجراءات القانونية لفسخ العقد وإبلاغ الشركة المنفذة بموجب كتابه المرقم (٤٢٤١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٩.
 - طلب القسم القانوني بموجب كتابه المرقم (١٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٢٢ بيان الرأي بطريقة فسخ العقد رضائياً أو جزئياً ولم ترد إجابة الوزارة لغاية تاريخه.
 - فيما يخص العقد المرقم (٤٣/مشتريات/٢٠١١) / إنشاء مجمع اتصالات وبريد باب المعظم
 - حصلت موافقة السيد الوزير على إصدار (أمر غيار) بتعديل تصاميم الركائز على أصل كتاب قسم العقود المرقم (٥٩٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/١٣.
 - قيام دائرة المهندس المقيم بمخاطبة قسم المباني بموجب الكتاب المرقم (١١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٢٠ والذي يتضمن مفاتحة دائرة المجاري في الرصافة ودائرة الكهرباء لمنع تعرض المجاري والقابلات للأضرار والتي تؤثر على انجاز فقرات المشروع.
 - فيما يخص العقد المرقم (٧/مشتريات/٢٠١١) /إنشاء شبكة قنوات ومنهولات ضمن بدالة باب الزبير والعشار/
 - لم تتم المباشرة من قبل الشركة لكثرة العوارض وحسب كتاب مديرية اتصالات وبريد البصرة المرقم (٨٦٥٨) والمؤرخ في ٢٠١١/١٢/٧.
 - حصلت موافقة الوزير بتاريخ ٢٠١٢/١١/٥ على كشوفات الحذف والاستحداث وأحيلت الكشوفات إلى مديرية اتصالات وبريد البصرة بالكتاب المرقم (٣٠٥٣) في ٢٠١٢/١١/١٤.
 - فيما يخص العقد المرقم (٤٩/مشتريات/٢٠١٠) /إنشاء قنوات ومنهولات هاتفية في ذي قار/
 - تم تنظيم ملحق عقد بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥.
 - تم مفاتحة القسم القانوني بالكتاب المرقم (١١٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/٢٩ لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة المنفذة لانتهاج المدة المحددة لتنفيذ المشروع.
 - بينت مديرية اتصالات وبريد ذي قار بموجب الكتاب المرقم (٢٥٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٢٨، إصلاح الأضرار الناجمة خلال فترة التوقف وإكمال فقرات الكشف الإضافي ، إضافة إلى عدم حصول موافقة شركة الاتصالات على تغيير مسار المشروع .
- علماً انه تم الإشارة إلى ملاحظة شركة التدقيق في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقارير المرقمة (٩٥٤٣) و (١٤٢٦٥) و (١٤٦٥٨) و (٢١٩٦) والمؤرخة في ٢٠١١/٦/٢٣ و ٢٠١١/٩/٢٠ و ٢٠١١/٩/٢٦ و ٢٠١٢/١/٢٩ على التوالي.

(٢) تمديد خطاب الضمان – حسن التنفيذ (عالية – جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لمشروع استيراد وصلات مايكروية ذات ساعات واطئة لشركة الكاتيل لوسنت لاحظنا أن مدة استحقاق خطاب ضمان حسن التنفيذ كانت بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠ وقد تم طلب تمديد من قبل الوزارة إلى المصرف العراقي للتجارة بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٨ ولم يتم التمديد وهذا قد يؤدي إلى عدم إمكانية الوزارة من ضمان تنفيذ المشروع بالكفاءة المطلوبة].

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ خطاب الضمان (دولار)
٢٠١١/٤ استيراد وصلات مايكروية ذات ساعات واطئة	الكاتيل لوسنت	٤٣,٤٦٤
٢٠٠٩/١٦	ZTE	١٧,٠٠٠

رد الإدارة:

أجابت وزارة الاتصالات / الدائرة الادارية والمالية/ القسم المالي بموجب الكتاب المرقم (٥٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٩، تم مفاتحة المصرف العراقي للتجارة قبل ثلاثون يوماً من استحقاق خطاب الضمان وبالرغم من الصعوبات الإدارية في مراجعة المصرف تم تبليغ شركتي لوست و ZTE بضرورة إجراء اللازم وسوف لن يتم صرف أي مستحقات إلا بعد تجديد خطاب الضمان.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- طلبت شركة الاتصالات والبريد من المصرف العراقي للتجارة تمديد خطاب الضمان ليكون نافذ لغاية ٢٠١٤/٣/٣٠ بموجب الكتاب المرقم (٩٢٨٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٤.
- بين المصرف العراقي للتجارة بكتابة المرقم (١١١٤٢٢٣/ك) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٩، تم مفاتحة المراسل بخصوص التمديد لغاية ٢٠١٤/٣/٣٠ وسيتم التمديد حين استلام الرد من المراسل.

(٣) متابعة انجاز العقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لاحظنا أن هناك مشاريع قد تجاوزت مدة التنفيذ المخصصة لها ولم تنجز ولم نلاحظ وجود متابعة لهذه المشاريع أو اتخاذ أي إجراءات بصورة سريعة من قبل الجهة المعنية عند انتهاء مدة التنفيذ المحددة في العقد والأكثر من ذلك قد تترك العقود لمدة تتجاوز السنة أو أكثر وبعدها تتخذ الإجراءات القانونية بحق المقاول كأن يتم فسخ العقد . هذه الحالة تؤدي إلى التأخر في انجاز المشاريع المخططة والتأخر في انجاز مشاريع أخرى تساهم في تطور قطاع الاتصالات نتيجة حجز المبالغ المخصصة لمثل هذه المشاريع المتأخرة وتدويرها لعدة سنوات دون الاستفادة منها . مثال ذلك :

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد
٢٠١١/م/١٦ إنشاء شبكة هاتفية في محافظة البصرة	مناجم الذهب	١٧٩,٨١٠,٠٠٠ (دينار عراقي)
٢٠١٠/م/٣٦ البصرة / المدينة تجهيز مكيفات مختلفة الساعات مع موادها الاحتياطية	أنوار الوارث	٣٧٣,٢٣٠,٠٠٠ (دينار عراقي)
٢٠٠٨/١ تجهيز معدات للشبكة الهاتفية	صيب الربيع	٢,٤٩١,٧٨٦ (دولار أمريكي)
٢٠٠٩/١٩ هواتف لا سلكية	فوكس	١,٩٩٧,٢٥٠ (دولار أمريكي)
٢٠١١ /م/٦ إنشاء شبكة هاتفية بابل – بستان الحلو	شموخ البادية	٤٤٥,٨٧٥,٠٠٠ (دولار أمريكي)

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٠ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨، بخصوص الفقرات (١، ٢، ٣، ٥) الواردة في ملاحظة شركة التدقيق أما فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة الخاصة بالعقد المرقم (٢٠٠٩/١٩ هواتف لاسلكية) فقد بينت وزارة الاتصالات

/ الدائرة الإدارية والمالية / القسم المالي بموجب الكتاب المرقم (٥٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٩ ومرفقه كتاب دائرة التخطيط والمتابعة المرقم (١٩٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٣٠ ما يلي:

- أن رقم العقد هو (٢٠٠٩/١٢) وليس كما ورد في ملاحظة شركة التدقيق (٢٠٠٩/١٩) والعقد لم يفعل لغاية تاريخه لعدم حصول شركة فويكس على السماح بإدخال الأجهزة اللاسلكية من قبل هيئة الاتصالات والإعلام لرفضها الإدخال وسيتم استدعاء شركة فويكس لغرض حل الإشكالات في العقد باحتمال فسخه.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:

- فيما يخص العقد المرقم (٢٠١٠/م/٣٦ البصرة) / المدينة تجهيز مكيفات مختلفة السعات مع مواردها الاحتياطية /
- تم تغيير موقع المشروع لشموله بمشروع النفاذ الضوئي .
- لم تتم المباشرة بالمشروع وحسب كتاب مديرية اتصالات البصرة المرقم (٦٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٢٧ .
- تمت مفاتحة وزارة التخطيط لبيان أسباب تغيير موقع المشروع بالكتاب المرقم (١٧٤١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٠ .
- نسبة التنفيذ (صفر) .
- المشروع متوقف حالياً .
- فيما يخص العقد المرقم (٢٠٠٩/١٩) هواتف لاسلكية / أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة بخصوص رقم العقد حيث أن الرقم الصحيح هو (٢٠٠٩/١٢) .
- لم تحصل موافقة هيئة الإعلام والاتصالات على تزويد الشركة المنفذة بكتاب تسهيل مهمة إدخال المواد المجهزة .
- تم مفاتحة القسم القانوني بالكتاب المرقم (٣٢٥٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١ لبيان الإجراءات القانونية بخصوص فسخ العقد .
- تم عقد اجتماع مع ممثل الشركة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٣ لغرض المباشرة بإجراءات فسخ العقد رضائياً .
- علما انه قد تم الإشارة إلى ملاحظة شركة التدقيق في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقارير المرقمة (١٣٣٢٨) و (٩٢٩) و (٩٣٤) والمؤرخة في ٢٠١١/٩/٥ و ٢٠١٢/١/١٧ على التوالي .

(٤) تمديد خطاب ضمان – السلفة التشغيلية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لاحظنا أن مدة استحقاق خطاب ضمان السلفة التشغيلية لمشروع إنشاء بدالة باب المعظم لشركة الهندس للمقاولات كانت بتاريخ ٢٠١١/٧/٢ . وكذلك مدة استحقاق خطاب ضمان السلفة التشغيلية لمشروع أكمل بناءة الربط الوطني في الأنبار لشركة روعة الوسيم وأشهم الرافدين كانت بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٦ . وقد وجهت الوزارة كتاب طلب تمديد خطاب الضمان إلى المصرف العراقي الإسلامي بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ . وهذا يؤدي إلى احتمال عدم قدرة الوزارة على إسترداد مبلغ السلفة التشغيلية .

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ خطاب الضمان (دينار عراقي)
٤٣/مشتريات/٢٠١١ إنشاء مجمع اتصالات وبريد باب المعظم	شركة الهندس للمقاولات	٩٣٥,٠٠٠,٠٠٠
مشروع أكمل بناءة الربط الوطني في محافظة الأنبار	شركة روعة الوسيم وأشهم الرافدين	٨٢,٩٦٥,٧٠٠

رد الإدارة :

أجابت وزارة الاتصالات / الدائرة الإدارية والمالية / القسم المالي بموجب الكتاب المرقم (٥٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٩ ، ان المتابعة مستمرة لغرض تجديد خطاب ضمان السلفة التشغيلية لمجمع الاتصالات في باب المعظم وبخلافه سيتم استقطاع مبلغ الضمان من أول سلفة سيتم صرفها لشركة الهندس للمقاولات أما مشروع الربط الوطني في الانبار فسيتم إعادة مبلغ السلفة التشغيلية لمضي أكثر من ثمانية أشهر ولم يتم تسليم الموقع إلى شركة روعة الوسيم واشهم الرافدين لوجود مشاكل فنية في العقد والمتابعة مستمرة لتجديد خطاب الضمان.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:

- تم تمديد خطاب الضمان عن السلفة التشغيلية للعقد (٢٠١٠/م/٤٣) إنشاء مجمع اتصالات وبريد باب المعظم ليكون نافذ لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١.
- تم تمديد خطاب الضمان للعقد (١٩/مشتريات/٢٠١١) مشروع إكمال بناية الربط الوطني في محافظة الانبار ليكون نافذ لغاية ٢٠١٣/٩/٢٦ ، كما طلبت تمديد خطاب ضمان العقد بموجب الكتاب المرقم (٩١١٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٣٠ ليكون نافذ لغاية ٢٠١٤/٣/٢٦.
- علما انه تم الإشارة إلى ملاحظة شركة التدقيق في التقريرين الرقابيين المرقمين (١٤٦٥٨) و (٥١٢٩) والمؤرخين في ٢٠١١/٩/٢٦ و ٢٠١٢/٣/٤ على التوالي.

(٥) كفاءة الشركات المتعاقد معها (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لاحظنا أن الوزارة قد تعاقدت مع شركات كثيرة لا تمتلك الكفاءة اللازمة لانجاز المشاريع من الناحية الفنية والمالية ، حيث لوحظ أن هناك العديد من الشركات المتلكئة لم تنفذ المشاريع المحالة عليها في الوقت المحدد وخاصة في عقود التجهيز مما أدى إلى فسخ العقد في بعض الحالات وهذا يؤدي إلى تأخر أو عدم إنجاز المشاريع . ومثال على ذلك شركة أنوار الوارث التي اشتركت مع الوزارة بعقدين متأخرين ، ومنها عقد ٢/مشتريات/٢٠١٠ تجهيز مستلزمات القدرة والتكيف بكلفة (٤٥٨ , ٠٠٠ , ٠٠٠) دينار الذي تم فسخه ورفع دعوة قضائية على الشركة بالإضافة إلى وضعها في القائمة السوداء ، أيضا شركة الخط الأصفر التي تعاقدت مع الوزارة لتجهيزها كابلات نحاسية في سنة ٢٠١٠ وهي في صدد التجهيز الآن. هذا التأخر من قبل الشركات الغير كفوءة له تأثير كبير على المشاريع الأخرى الخاصة بالوزارة وخاصة في عقود التجهيز التي لها تأثير كبير على انجاز مشاريع أخرى.

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٠ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:

- فيما يخص العقد المرقم (٣/مشتريات/٢٠١٠)
- طلبت الشركة المجهزة فترة لتمديد مدة العقد
- طلب الموافقة على تعديل قرار احتساب المدة الإضافية الممنوحة للشركة المجهزة إلى نهاية السنة بموجب الكتاب المرقم (١٤٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/١٢.
- أن نسبة التنفيذ (صفر) .

(٦) التأخر في المطالبة بحقوق الوزارة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لاحظنا أن الوزارة قد تعاقدت مع شركة الشركاء الفنيون لإنشاء المحطة الأرضية للأقمار الصناعية في الكاظمية بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٧ بمبلغ قدره (٦٠٠,٤٩٥,٣ دولار أمريكي) ، وبعد مرور ستة عشر شهر من تاريخ الانجاز المخطط له وهو ٢٠٠٨/٦/٦ تضمنت مخاطبات لتخفيض مبلغ العقد إلى (٣,٤٧٤,٣١٦ دولار أمريكي) حيث تم تغيير منشئ بعض المواد وإنشاء ملحق عقد بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٣ ومدة تنفيذ ١٢ شهر حيث كانت فترة الإنجاز المخطط لها بعد فتح الاعتماد تنتهي بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٠ ولغاية الآن لم ينفذ المشروع ولم يتم طلب أي تمديد من قبل الشركة ولم نلاحظ أي إجراء قانوني بحق الشركة فقط الطلب من الشركة بتزويد جداول زمنية لمراحل التنفيذ لفقرات المشروع يوضح فترة التجهيز والتنفيذ وتاريخ التسليم وكان هذا اثر الاجتماع الذي عقد مع شركة الشركاء الفنيون بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٧ وهذا يدل على عدم متابعة المشاريع من قبل الوزارة والتأخر في متابعة حقوق وزارة المالية وتحصيلها من المقاولين].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الاتصالات / الدائرة الإدارية والمالية / القسم المالي بموجب الكتاب المرقم (٥٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٩ ومرفقه كتاب دائرة التخطيط والمتابعة المرقم (١٩٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٣٠ ، أن سبب تأخير المشروع هو لتغيير المنشأ ومكان التدريب من قبل القسم المعني (الاتصالات الفضائية) وتم تمديد فتح الاعتماد لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ من قبل شركة الشركاء لحين استحصال الموافقات الأصولية لإصدار ملحق أخر بالعقد علما انه تم استلام العقد وإجراءاته في عام ٢٠١١ وهي الفترة التي تم فيها متابعة العقد لإصدار ملحق به ومتابعة سير إجراءات اللجان التي شكلت لتغيير المنشأ والتدريب والمشروع في المرحلة النهائية وتم حل كافة المعوقات التي حدثت بين شركة الشركاء والقسم المعني (الاتصالات الفضائية) .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- تم توجيه إنذار للشركة لغرض الإسراع في تنفيذ المشروع.
- تم تخفيض الكلفة الإجمالية للعقد بموجب ملحق عقد لتغيير المواصفات الفنية والمنشأ.
- تم إصدار منفست من قبل قسم الاستيراد بالمواد.
- تم إجراء فحص وتشغيل المنظومة (منظومة القدرة الكهربائية)
- سيتم مفاتحة لجنة الخدمات في مجلس الوزراء لاتخاذ قرار الإسراع في تنفيذ المشروع.
- نسبة التنفيذ (٣٥ %) لغاية تاريخه.
- تم تمديد الاعتماد لغاية ٢٠١٣/٧/٣١ .

(٧) ملكية الأرض (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لاحظنا أن هنالك مشاريع قد تم إحالتها وبعد فترة وقبل مرحلة التنفيذ تبين أن الأرض لا تعود ملكيتها إلى وزارة الاتصالات وإنما إلى وزارات أخرى أو إلى البلديات ومثال على ذلك وحسب سند الملكية تبين أن العقد ٣٠/مشتريات/٢٠١١ إنشاء مجمع بريد واتصالات أبو غريب بكلفة (٦٢٩,٠٠٠,٨٠٢) دينار أن ملكية ارض المشروع لا تعود إلى وزارة الاتصالات وإنما إلى بلدية أبو غريب بعد أن تم إحالته إلى شركة الكرامة العامة وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية ويؤدي إلى التأخر والتكؤ في انجاز المشاريع].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

- أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:
- لم يتم حسم النزاع بين شركة الاتصالات ومديرية بلدية أبو غريب على قطعة ارض المشروع من قبل الجهات ذات العلاقة لغاية تاريخه وحسب إجابة قسم المباني بموجب الكتاب المرقم (٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٠.
 - تم مفاتحة مديرية اتصالات الكرخ / شعبة الاستملاك بالكتاب المرقم (١٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٧ لغرض استحصال الموافقات الأولية من الجهات ذات العلاقة للمباشرة بتنفيذ المشروع لحين استكمال إجراءات استملاك قطعة الأرض ولم يرد الرد لغاية تاريخه.
- علما انه قد تم الإشارة إلى ملاحظة شركة التدقيق في التقرير الرقابي المرقم (٥١٢٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/٣/٤.

(٨) قروض الرواتب الممنوحة من مصرف الرافدين – شركة الاتصالات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لاحظنا أن شركة الاتصالات تعتمد على القروض الممنوحة لها من مصرف الرافدين لغرض تمويل حساب رواتب الموظفين ضمن الموازنة التشغيلية وحيث أن الشركة لم تحقق ربح خلال السنوات السابقة فمن غير الممكن تسديد مبلغ القروض التي حصلت عليها بالإضافة إلى خسارة مبالغ العمولة التي يتم دفعها عند الاقتراض. هذه الحالة بحد ذاتها هي دليل على ضعف إدارة الموارد الحكومية بالإضافة إلى الفوائد التي سوف تتراكم على عاتق الحكومة خاصة وان وزارة المالية هي الجهة الضامنة لهذه القروض].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الاتصالات / الدائرة الإدارية والمالية / القسم المالي بموجب الكتاب المرقم (٥٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٩ ، أن الالتزام بتخصيصات الموازنة السنوية والمصادق عليها من قبل وزارة المالية معمول به ولا يوجد تجاوز وان عملية الاقتراض تتم لتمويل الرواتب فقط أما النفقات التشغيلية فيتم تمويلها من الإيرادات للشركة .

وفيما يخص المناقشات بين الأبواب والفصول فيتم مفاتحة دائرة الموازنة في وزارة المالية لاستحصال الموافقة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن شركة الاتصالات لا تزال تستلم مبالغ القروض من مصرف الرافدين منذ عام ٢٠١٢ ولغاية تاريخه.

(٩) عقد صيانة الشبكات الهاتفية / مديرية اتصالات و بريد محافظة النجف الاشرف (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا ، لاحظنا أن الشركة تعاقدت بتاريخ ١٥ آب ٢٠١٢ مع شركة جيزان للمقاولات العامة المحدودة لصيانة وإصلاح الشبكات الهاتفية بمبلغ (١,٦٨٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي مدة العقد سنة واحدة حيث تم ملاحظة الأمور التالية :
- تمتع احد أعضاء (لجنة فتح العطاءات) بإجازة أثناء عمل اللجنة ، أن عدم استبدال العضو المجاز بعضو آخر قد يؤدي إلى حدوث خلل وهذا مخالف لما جاء بالمادة (٦/ خامس/ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.
 - لم يتضمن عقد تأسيس شركة جيزان أي إشارة إلى تضمين نشاطاتها لأعمال الاتصالات والشبكات وإنما تضمن أعمال إنشائية وكهربائية وميكانيكية وبدالات الهواتف في حين أن العقد يشر إلى إصلاح شبكة هاتفية وقنوات ومنهولات خاصة بمسار الكيبلات .
 - بعد الاطلاع على الكشوفات المالية المقدمة من قبل شركة جيزان للمقاولات العامة المحدودة لوحظ بأنها حققت خسارة خلال عام ٢٠١١ مما يعطي مؤشر أ على أن الشركة ليس لها قدرة مالية على تنفيذ العقد.

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية

المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٢٧٣٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٢٥.

(١٠) مشروع تجهيز آليات تخصصية (رافعات شوكية متعددة) (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة لاحظنا أن الشركة تعاقدت مع الشركة العربية الحديثة للتجارة لتجهيز رافعات شوكية مع المواد الاحتياطية بمبلغ (٧٠٤, ٥٦, ٠٤٦, ١) ينار عراقي مدة العقد ٨ أشهر حيث تم ملاحظة الأمور التالية :

- لم تقدم الشركة تخويل رسمي أو وكالة باسم الشركة من الشركة المصنعة .
- هناك اختلاف في تاريخ توقيع العقد حيث ورد تاريخ ١٠ و ١١ تشرين الثاني ٢٠١٢ مع العلم أن الطرف الثاني لم يذكر تاريخ توقيع العقد ، وبذلك لم نستطع تحديد التاريخ الحقيقي للعقد والذي يكون بداية بتكليف العمل للشركة المنفذة .
- شهادة الـ ISO غير مقدمة من قبل الشركة وهذا مخالف للشروط العامة للمناقصة.

رد الإدارة :

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٣١٤٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٤.

(١١) مشروع تحديث المنظومة اللاسلكية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة لاحظنا، أن الوزارة قامت بإحالة مشروع تحديث المنظومة اللاسلكية إلى شركة ZTE مع العلم أن الشركة هي من الشركات المتلكئة في إنجاز مشاريعها المتعاقد عليها منذ عام ٢٠٠٦ ولم تنجز لحد الآن، مخالفة بذلك قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٤) لسنة ٢٠١٢ بعدم إحالة مشاريع جديدة للشركات المتلكئة في تنفيذ مشاريع الوزارة].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد بلغت نسبة الانجاز للمشاريع المنفذة من قبل شركة (ZTE) عن العقود (٢٠١١/٧ ، ٢٠١٢/١٣ ، ٢٠١٢/١٤) صفر لغاية تاريخه.

(١٢) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا ان الوزارة لا تمتلك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها. عادةً ما تصدر الوزارة التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكرة داخلية طارئة. مع ذلك فان هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام. ومن ناحية أخرى، ان هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات

الداخلية، بحيث تمثل مرجع للموظفين. على الأقل، يتوقع من الوزارة ان تمتلك دليلا لكل من الأقسام الآتية:

- المشتريات
- الموارد البشرية
- القسم المالي
- قسم العقود

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بعدم امتلاك الوزارة والتشكيلات التابعة لها إلى دليل إجراءات وسياسات داخلية يغطي جميع عملياتها.

(١٣) مهام قسم التدقيق والرقابة الداخلية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا عدد من النقاط المتعلقة بقسم التدقيق والرقابة الداخلية تتطلب الاهتمام:

- لا يوجد دليل شامل ومحدث للإجراءات والسياسات الداخلية للقسم.
- إن القسم لا يقوم بإعداد تقارير دورية عن أعمال الوزارة.

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بعدم امتلاك القسم إلى دليل شامل ومحدث للإجراءات والسياسات الداخلية وعدم قيامه برفع تقارير دورية إلى السيد الوزير.

(١٤) عدم وجود سياسة مكتوبة لتحديد الصلاحيات (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا عدم وجود سياسة مكتوبة لتحديد الصلاحيات صادرة وموافق عليها من قبل الإدارة العليا للوزارة، والتي تزيد من خطورة قيام الموظف الواحد بأكثر من مهمة رئيسية].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بعدم وجود سياسة مكتوبة لفصل الصلاحيات والتي توضح المسؤوليات والمهام للموظفين بحيث يتم الفصل بين المهام الرئيسية حيث تعتمد الوزارة على الاوامر الإدارية الخاصة بتحويل الصلاحيات فقط.

(١٥) الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٤٨٤٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٢٦.

(١٦) تقارير الانجاز (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا ان الوزارة والتشكيلات التابعة لها لا تقوم بإعداد تقارير عن الانجاز الذي تحقق في تنفيذ الموازنة الاستثمارية].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة لا تقوم بإعداد تقارير عن انجاز الموازنة الاستثمارية بما يتعلق بمراحل الانجاز المالي على مستوى المشاريع المنفذة وفق الخطة الاستثمارية الأمر الذي يؤثر مدى فاعلية الوزارة في إكمال المشاريع التي وضعت خلال السنة مع بيان الأسباب التي أدت إلى تأخر تنفيذها.

(١٧) تاريخ توقيع العقود (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا ان هناك تأخير في إجراءات توقيع العقود. مثال ذلك:

تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد	رقم العقد	اسم المجهز	مبلغ العقد دولار أمريكي
٦ حزيران ٢٠١١	٣ آب ٢٠١١	٤/٢٠١١	الكاتيل	٨٦٩,٢٩٤
١٧ تموز ٢٠١١	١٥ أيلول ٢٠١١	٩/٢٠١١	ZTE	٧١٩,٠٠٠

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٥١٢٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٣/٤.

(١٨) تمديد العقود (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا أن الوزارة ومن خلال الدوائر المتعلقة بالعقود المنفذة ضمن الخطة الاستثمارية (الدائرة القانونية، قسم الاستيراد، التخطيط والمتابعة، والأقسام المالية في مقر الوزارة والشركات التابعة) أنها تتأخر في إجراءات تمديد العقود و الاعتمادات المستندية في حالة انتهاء مدته قبل انتهاء التنفيذ. مثال ذلك:-

رقم العقد	اسم الشركة المجهزة	مبلغ العقد دولار أمريكي	طلب التمديد	تاريخ التمديد
١٤/٢٠١٠	الضالع	٦٨٥,٦٠٠	٢٠١١-٤-٢٠	٢٠١١-٨-١٥
٩/٢٠١٠	هواوي	٧٩٨,٨٠٠	٢٠١١-٦-٢٠	٢٠١١-٩-٢٩

كما ان تأخير تمديد بعض العقود مثل عقد (شركة الخط الأصفر) سبب تأخير تنفيذ عقود أخرى وذلك لاعتماد تنفيذ هذه المشاريع على المواد المستوردة في العقد أعلاه. مثال ذلك:-

- ١/٢٠١١ ارض الشرق
- ٤/٢٠١١ الكاتيل
- ٩/٢٠١١ ZTE

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقريرين الرقابيين المرقمين (٥١٣٠) و (٥١٢٤) والمؤرخين في ٢٠١٢/٣/٤ عن العقدين (١/٢٠٧ ارض الشرق) و (٩/٢٠١١ ZTE) .

(١٩) لجان فتح وتحليل العطاءات (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لإجراءات لجنة فتح العطاءات، لاحظنا ان أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات لا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الاتصالات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٥٧) ، (٦١) ، (٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٧ و ٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٤ على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٦ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزامها بتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة .

سنة عشر - وزارة الشباب والرياضة

(١) إزالة المشاكل القانونية والمادية المتعلقة بمواقع العمل (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا إن هناك تقصير من قبل الوزارة في متابعة الأراضي الخاصة بها ، قبل الإعلان عن المشاريع ، حيث وجد بعد إحالة المشاريع إلى الشركات المنفذة تجاوزات كثيرة على الأراضي المخصصة للمشاريع من قبل بعض العوائل والمحال التجارية بالإضافة إلى وجود تجاوزات من قبل بعض الوزارات الأخرى ووجود أراضي تحتوي على خطوط كهرباء وأبراج الضغط العالي الخاصة بإمداد الطاقة الكهربائية وكذلك أنابيب نفط وماء ، مما أدى إلى تأخير كبير في انجاز المشاريع وفي بعض الحالات توقف العمل . ومثال على ذلك :

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد
تصميم وتنفيذ وإنشاء الملعب الاولمبي في الرصافة / بغداد	تري أرينا	١١٤,٣٥٩,٢٧٧,٣٥٢
إنشاء ملعب التاجيات الاولمبي / بغداد	بلند باية الايرانية	٢٢٧,٥٢٩,٩٠٨,١٩٠
إنشاء قاعة البولنك في المدينة الشبابية / بغداد	شركة المنارة المضيئة للمقاولات	٢,٤٠٣,٦٢٢,٠٠٠
تصميم وتنفيذ وإنشاء الملعب الاولمبي في مدينة الصدر / بغداد	شركة نورال التركية	١١٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
تصميم وإنشاء ملعب الموصل الاولمبي	أوزنلار التركية	١١٤,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠
بيت الشباب في كركوك	شركة العدادي	١,٤٩٩,٠٢٤,٠٠٠
مسبح اولمبي في الزعفرانية	شركة ارض السدو	٥,٣٦٢,٧٠٠,٠٠٠

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣ ومرفقه كتاب دائرة الشؤون الهندسية والفنية / قسم شؤون الخطة والمتابعة المرقم (٩٧٣٢/٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ بما يلي :

- فيما يخص مشروع تصميم وتنفيذ وإنشاء الملعب الاولمبي في الرصافة / بغداد/ تم تسليم قطعة ارض جديدة للشركة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠ بموجب محضر تسليم وتم مباشرتها بالعمل بالتاريخ أعلاه .
- فيما يخص مشروع إنشاء ملعب التاجيات الاولمبي / بغداد/ تم تسليم موقع العمل إلى الشركة المنفذة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢١ مع وجود بعض التجاوزات والشركة باشرت بعملها .
- فيما يخص إنشاء قاعة البولنك في المدينة الشبابية / بغداد/ تم تسليم موقع العمل إلى الشركة المنفذة بتاريخ ٢٠١٣/١/٣٠ بعد إزالة المشاكل وباشرت الشركة عملها في المشروع .
- فيما يخص مشروع تصميم وتنفيذ وإنشاء الملعب الاولمبي في مدينة الصدر / بغداد/ تم تسليم الموقع إلى الشركة المنفذة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٥ بموجب محضر تسليم والعمل جاري حالياً بقطعة الأرض الخالية من التجاوز والتي تشكل نسبة (٤٠ %) من مساحة المشروع .
- فيما يخص مشروع تصميم وإنشاء ملعب الموصل الاولمبي/ تم تسليم الموقع إلى الشركة المنفذة بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢ بموجب محضر تسليم بعد أن تم إخراج المتجاوزين والعمل جاري في المشروع بدون مشاكل.
- مشروع بيت الشباب في كركوك / جاري العمل على تغيير موقع الأرض.
- مشروع مسبح اولمبي في الزعفرانية / تم فسخ العقد بالتراضي.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث انه بالرغم من قيام الوزارة باتخاذ بعض الإجراءات القانونية والإدارية بخصوص مواقع العمل لتنفيذ المشاريع التي تم إبرامها مع الشركات المنفذة إلا أنها لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدلة) المادة (٣ - أولاً - و ، ز) والمتعلقة بـ (إزالة المشاكل القانونية والمادية ان وجدت في موقع العمل) و (أن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل كلاً او جزءاً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر).

(٢) تمديد خطاب ضمان السلفة التشغيلية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا ، لاحظنا إن مدة استحقاق خطاب الضمان السلفة التشغيلية لمشروع إنشاء منتدى شباب نموذج ب في ميسان كان بتاريخ ٢٠١٢/٨/٨ ولم يتم تجديده لغاية الآن علماً إن الشركة لم تباشر بالعمل لغاية الآن وإنها قد استلمت الموقع بتاريخ ٢٠١٢/٢/٨ . وأن مدة تنفيذ العقد ٥٩٠ يوم وقد قامت الوزارة بطلب تحويل مبلغ خطاب الضمان إلى حساب الوزارة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٥ ولم يتم الرد . وكذلك لم يتم تجديد خطاب ضمان السلفة التشغيلية لمشروع إنشاء قاعة K-span في ميسان لشركة المساحة للمقاولات علماً إن تاريخ استحقاقه كان ٢٠١٢/٩/١٧ . وهذا قد يؤدي إلى عدم إمكانية الوزارة من استرداد مبلغ السلف التشغيلية .

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ خطاب الضمان دينار عراقي
إنشاء منتدى شباب نموذج ب في السلام / ميسان	شركة البادية العالمية	٤٣٢ , ٥٠٠ , ٠٠٠
مشروع إنشاء قاعة K-span / ميسان	شركة المساحة للمقاولات	١٩٦ , ٠٠٠ , ٠٠٠

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣ ومرفقه كتاب الدائرة الهندسية والفنية / حسابات الخطة الاستثمارية المرقم (١٤٦٢٢/٤٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٥ ، تمت مفاتحة مصرف البلاد الإسلامي قبل تاريخ نفاذ خطاب الضمان المفتوح لصالح شركة البادية العالمية حول تمديد تاريخ النفاذ وبالتالي يكون المصرف ملزماً بالتمديد ولا يستطيع إلغاء خطاب الضمان وقد طلبت الوزارة بموجب الكتاب المرقم (١٠٥٦٥/١٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٥ تحويل مبلغ خطاب الضمان إلى الحساب الجاري للدائرة الهندسية وتم بموجبه إعلام الدائرة القانونية باتخاذ الإجراءات بحق الشركة.

متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص مشروع إنشاء منتدى شباب نموذج ب في السلام / ميسان الموقع مع شركة البادية العالمية / قامت وزارة الشباب / قسم حسابات الخطة بمفاتحة مصرف البلاد الإسلامي (الذي صدر عنه خطاب الضمان) بموجب الكتاب المرقم (١٠٥٦٥/١٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٥ بتحويل مبلغ خطاب الضمان إلى حساب وزارة الشباب والرياضة لكون شركة البادية العالمية من الشركات المملوكة والتي لم تقدم أي عمل وبعبكسه يتحمل المصرف المسؤولية الكاملة وكافة التبعات القانونية ورفع دعوى قضائية على المصرف وعدم التعامل معه في حالة عدم تحويل المبلغ .
- تم تأكيد كتاب الوزارة أعلاه بموجب الكتاب المرقم (٣٧٨/٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ الموجه إلى مصرف البلاد الإسلامي.
- أقامت الوزارة دعوى على مصرف البلاد الإسلامي لدى رئاسة محكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية / محكمة البداية في الكرادة وصدر قرار بإلزام المصرف بدفع مبلغ خطاب الضمان بموجب الكتاب المرقم (٦٤٨/ ب / ٢٠١٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/١٩ .

- فيما يخص مشروع إنشاء قاعة **K-span** / ميسان الموقع مع شركة المساحة للمقاولات /
- أقامت الوزارة دعوى على مصرف إيلاف الإسلامي (الذي صدر عنه خطاب الضمان) لدى محكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية وصدر قرار بإلزام المصرف دفع مبلغ خطاب الضمان بموجب الكتاب المرقم (٦٤٦/ب / ٢٠١٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٧.

(٣) متابعة انجاز العقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا إن هناك مشاريع قد تجاوزت مدة التنفيذ المخصصة لها ولم تنجز ولم نلاحظ وجود متابعة لهذه المشاريع أو اتخاذ أي إجراءات مثال ذلك:

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد
إنشاء ساحات ترتان/ مدينة الصدر	شركة قوة الهمام	١,٦١٢,٥٩٥,٠٠٠
مشروع إنشاء قاعتي K-span / النجف الاشرف	شركة فجر الجنوب للمقاولات	١,٦٣٣,٦٩٨,٦٠٠
إنشاء ساحات مثيلة بالثيل الصناعي/ ميسان	شركة أفق الزوراء للمقاولات	٧,٥٧١,٦٨٢,٠٠٠
مشروع ترميم لجنة شباب الخيرات / كربلاء	صدى المرام	٣٢٦,٤٣٤,٥٠٠
مشروع إنشاء ملعب عين تمر سعة ٢٠٠٠ متفرج/كربلاء	شركتي الأكحل والبيت العالمي للمقاولات	٥,٩٠١,٦٢٢,٠٠٠

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣ ومرفقه كتاب دائرة الشؤون الهندسية والفنية /قسم شؤون الخطة والمتابعة المرقم (٩٧٣٢/١٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية بصدد التلک في المشاريع علما انه تم تشكيل لجان متابعة لجميع المحافظات مهمتها متابعة سير العمل في المشاريع التابعة لتلك المحافظات .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بوجود مشاريع قد تجاوزت مدة التنفيذ المخصصة لها ولم تنجز علما أن الوزارة قامت بتشكيل لجان لمتابعة سير العمل في المشاريع التابعة لها.

(٤) تمديد خطاب ضمان حسن التنفيذ (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن مدة استحقاق خطاب ضمان حسن التنفيذ مشروع إنشاء ملعب بالثيل الصناعي في مدينة كركوك لشركة طائر الباز كانت بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢١ وقد وجهت الوزارة كتاب طلب تمديد الضمان إلى مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل بتاريخ ٢٠١٢/٧/٩ ولكن لم يتم تمديد خطاب الضمان لغاية الآن.

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ خطاب الضمان دينار عراقي
إنشاء ملعب بالثيل الصناعي/ كركوك	طائر الباز	١٥٦,٠٠٠,٠٠٠

رد الإدارة:

أجابت وزارة الشباب والرياضة / الدائرة الهندسية والفنية / حسابات الخطة الاستثمارية بموجب الكتاب المرقم (١٤٦٢٢/٤٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٥، بالنسبة إلى مشروع إنشاء ملعب بالثيل الصناعي

في مدينة كركوك المنفذ من قبل شركة طائر الباز، قامت الشركة بتقديم خطاب ضمان نافذ من مصرف الاتحاد العراقي بدلا من الخطاب المفتوح لدى مصرف الاقتصاد للاستثمار وبذلك تكون الوزارة قد ضمنت حقها في حسن تنفيذ المشروع.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث قامت الشركة بتقديم خطاب ضمان نافذ من مصرف الاتحاد العراقي بدلا من الخطاب المفتوح لدى مصرف الاقتصاد للاستثمار.

(٥) عدم وجود خطاب ضمان (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن شركة هيل انترنشنال للاستشارات الهندسية تعاقدت مع الوزارة لتقديم الخدمات الاستشارية . قامت شركة هيل انترنشنال بسحب خطاب ضمان حسن التنفيذ دون فسخ العقد مع الوزارة من أجل تقديمه لعقدها الاستشاري الجديد مع الوزارة والخاص بشركة نورول التركية ، هذه العملية أدت إلى إن العقود مع شركة هيل انترنشنال خالية من خطاب ضمان حسن التنفيذ].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣ ، تم إصدار وتوقيع ملحق عقد تم بموجبه تغيير الموقع والمدة الزمنية لتنفيذ المشروع حيث كلف مكتب استشاري بموجب ملحق العقد بالإشراف والاستشارة لتنفيذ ملعب مدينة الصدر بدلا من ملعب الرصافة مع عدم مطالبة الشركة الوزارة بأي تعويضات بسبب فرق السعر واعتبر العرض السابق ملغي بموجب الملحق المعدل.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة علما أن شركة التدقيق لم توضح في ملاحظتها العقود التي أصبحت خالية من خطابات ضمان حسن التنفيذ والموقعة مع شركة هيل انترنشنال.

(٦) السلف التشغيلية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا ، أن الوزارة تقوم بصرف السلف التشغيلية للمقاولين على الرغم من كون الأراضي المخصصة للمشروع غير جاهزة وكذلك تقوم بصرف السلف التشغيلية للشركات على الرغم من عدم مباشرتها بتنفيذ المشروع.

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
تصميم وتنفيذ وإنشاء الملعب الاولمبي في الرصافة / بغداد	تري أرينا	٣٥٩ , ٢٧٧ , ٣٥٢ , ١١٤
إنشاء منتدى شباب نموذج ب في السلام / ميسان	بادية العالمية	٤ , ٣٢٤ , ٠٤٥ , ٠٠٠

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣ بما يلي :

- فيما يخص مشروع تصميم وتنفيذ وإنشاء الملعب الاولمبي في الرصافة / بغداد الموقع مع شركة تري أرينا / أن الشركة باشرت بالمشروع وسوف يتم استقطاع السلفة التشغيلية من سلف الانجاز اللاحقة وحسب القانون والتعليمات المالية .

- فيما يخص مشروع إنشاء منتدى شباب نموذج ب في السلام/ ميسان الموقع مع شركة البادية العالمية تم إقامة دعوة قضائية على مصرف إيلاف الإسلامي وكسبت الدعوة لصالح الوزارة بإعادة السلف التشغيلية والفوائد وان الدعوى في مرحلة التمييز.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزام الوزارة بتعليمات تنفيذ الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ الفقرة (١٤ - أ - و) علماً أن مبلغ عقد تصميم وتنفيذ وإنشاء الملعب الأولمبي في الرصافة/ بغداد الموقع مع شركة تري أرينا ثبت خطأ من قبل شركة التدقيق والمبلغ الصحيح هو (١١٤٣٥٩٢٧٧٣٥٢) دينار عراقي.

(٧) توفر الكادر الهندسي (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا ، إن هناك تأخر في انجاز المشاريع وخاصة في محافظة ميسان وذلك يعود إلى قلة الكادر الهندسي وغالباً في اختصاصي (الهندسة المدنية والمعمارية) وبالتالي عدم وجود عدد من المهندسين المقيمين يتناسب مع عدد مشاريع الوزارة ، بالإضافة إلى وجود نقص في الخبرات للمهندسين في المجالين المذكورين ، وهذه الحالة واضحة من خلال ملاحظتنا لعدد العقود الاستشارية المبرمة مع الشركات الاستشارية مثل شركة هيل انترنشنال وشركة UR- EXCE – RB الفرنسية . إن هذه الحالة تؤدي إلى التأخر في انجاز المشاريع وعدم إنجازها ضمن المواصفات المحددة والجودة المطلوبة] .

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٣/٩/٢٠١٣ ، تم مفاتحة وزارة الأعمار والإسكان – الهيئة العامة للمباني بموجب الكتاب المرقم (٨٢٨٥/٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/٥ لغرض تنسيب كادر هندسي مدني متخصص إلى مديريتي الشباب في كل من محافظتي ميسان وواسط لكثرة مشاريع الوزارة فيهما وعدم توفر الكادر الهندسي المتخصص في المديريتين أعلاه وقد اعتذرت وزارة الأعمار والإسكان/ الهيئة العامة للمباني بموجب كتابها المرقم (١٢٤٦٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٣ بعدم وجود فائض من الكادر الفني الهندسي في محافظة ميسان لانشغال الكوادر في المحافظة بمتابعة مشاريع الهيئة والتي تعاني من النقص في الكادر أيضاً لكثرة المشاريع الموكلة إليها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة تعاني من نقص في كادرها الهندسي مقارنة بمشاريعها في بغداد والمحافظات.

(٨) العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا إن الوزارة لا تحتفظ بملفات (١٤٦) عقداً موقعاً بواسطة المؤسسات الأمريكية خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤] .

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٣/٩/٢٠١٣ ، أن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية تم التعاقد عليها وإدارتها من قبل الجانب الأمريكي وليست للوزارة أي علاقة بهذه العقود لكون الصرف والاستلام من قبل الجانب الأمريكي حصراً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة علماً أن هذه الملاحظة مكررة من عدة سنوات وفي كل سنة تقوم شركة التدقيق بتثبيتها . وأن الوزارة لا توجد لديها أي أوليات بصدد لها علم بها .

(٩) المخازن (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا حظنا إن الوزارة لا تمتلك مخازن كافية حيث لاحظنا قيام الوزارة بتخزين بعض هذه الموجودات الثابتة في العراء مما أدى إلى تلف وضرر هذه الموجودات].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣ بما يلي :

- تم إحالة ثلاث مخازن (مسقفات) في مدينة الصدر ومحافظة الكوت لمعالجة الاختناقات في خزن الموجودات الثابتة .
- خصصت مسقفات المعسكر الشبابي والرياضي المستلم حديثاً من الجانب الأمريكي في ديالى لغرض تخزين المواد.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ان لدى الوزارة مخازن في منطقة الإسكان فقط لخزن المواد المخزنية والثابتة أما فيما يخص مخازن الوزارة في مدينة الصدر والكوت وديالى والواردة بإجابتها حيث لم يتم تزويد الهيئة الرقابية بما يؤيد ذلك.

(١٠) دفعات العقود (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا إن العقد رقم (6YS/10) الموقع بتاريخ ١ تشرين الثاني ٢٠٠١ بين مجلس الشباب والرياضة في العراق وبين مؤسسة ITI الأردنية بمبلغ ١٠,٠٥٥,٨٦٥ يورو ، زائد ١٠% لبناء ثلاث صالات رياضية . هذا العقد قد تم إيقافه لمدة سنتين حتى تم تسديد الدفعة الأولى بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٣ ، وقد تبين انه قد تم تسديد مبلغ ٩,٨٤٨,٢٢٥ يورو حتى تاريخ ١١ أيار ٢٠٠٥ وهي تمثل ٨٩% من قيمة العقد. إن المستندات المتوفرة تبين إن نسبة الانجاز لهذا العقد بلغت ٣٥% بحسب المهندس المقيم في المشروع . وقد توقفت الشركة عن إكمال المشروع وقد رفعت وزارة الشباب والرياضة دعوى بحق الشركة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣، ما زالت الدعوى مقامة والمتابعة مستمرة من قبل القسم القانوني في المحاكم المختصة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت انه على الوزارة متابعة الدعوى المقامة على الشركة لحين تحصيل الدفعات الزائدة عن نسبة الانجاز أو استكمال المشروع .

(١١) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا إن الوزارة لا تمتلك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها. عادةً ما تصدر الوزارة التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكرة داخلية طارئة. مع ذلك فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام. ومن ناحية أخرى، إن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات الداخلية، بحيث تمثل مرجع للموظفين. على الأقل، يتوقع من الوزارة إن تمتلك دليلاً لكل من الأقسام الآتية:

- المشتريات
- الموارد البشرية
- القسم المالي
- قسم العقود

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٣/٩/٢٠١٣، أنه تم إكمال الوصف الوظيفي والهيكل التنظيمي لجميع دوائر الوزارة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة لا تمتلك دليل للإجراءات والسياسات يشمل جميع جوانب أعمالها لتوفير المرجع المحاسبي والعملي لجميع موظفي الأقسام في الوزارة حيث لوحظ أن الوزارة تعتمد على تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية والقوانين النافذة والتعليمات الصادرة من مكتب الوزير وقسم التدقيق الداخلي كضوابط دون أن يكون لديها دليل موحد وشامل لكافة عملياتها.

(١٢) مهام قسم التدقيق والرقابة الداخلية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا عدد من النقاط المتعلقة بقسم التدقيق والرقابة الداخلية تتطلب الاهتمام:

- لا يوجد دليل شامل ومحدث للإجراءات والسياسات الداخلية للقسم.
- إن القسم لا يقوم بإعداد تقارير دورية عن أعمال الوزارة.

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٣/٩/٢٠١٣، يوجد دليل عمل من خلال الهيكل التنظيمي المقترح ويتم العمل بموجبه حالياً وإن القسم يقدم تقاريره وزياراته الميدانية إلى الهيئة الرقابية العاملة في مقر الوزارة بصورة دورية.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أنه تم الاطلاع على دليل عمل قسم التدقيق والرقابة الداخلية والذي يمثل وصف للمهام التي يقوم بها القسم لأنشطة الوزارة كافة . أما بخصوص إعداد تقارير دورية عن أعمال الوزارة فإن التقارير التي تم تقديمها للهيئة الرقابية هي عبارة عن جداول بأسماء المشاريع والكلف الكلية المعدلة لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ ضمن الموازنة الاستثمارية وهي لا تعطي صورة كاملة عن أعمال الوزارة ونشاطها.

(١٣) الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المهام والمسؤوليات].

رد الإدارة :

قدمت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) في ٢٣/٩/٢٠١٣، نسخة من الهيكل التنظيمي المقترح إلى الهيئة الرقابية المختصة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن الهيكل التنظيمي المقدم إلى الهيئة الرقابية هو هيكل تنظيمي لكل دائرة من دوائر الوزارة وبشكل منفصل دون وجود هيكل تنظيمي موحد معتمد ومصادق عليه يوضح مستويات المهام والمسؤوليات.

(١٤) تقارير الانجاز (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا إن الوزارة لا تقوم بإعداد تقارير عن الانجاز الذي تحقق في تنفيذ الموازنة الاستثمارية. كما إن تقارير الانجاز فيما يتعلق بالموازنة التشغيلية لا تقدم معلومات عن تفاصيل الصرف مقارنة بما هو مخطط].

رد الإدارة :

قدمت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) في ٢٣/٩/٢٠١٣، جداول تتضمن نسب الانجاز المالي لمشاريع الموازنة الاستثمارية للهيئة الرقابية المختصة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن التقارير المقدمة تضمنت جداول بأسماء المشاريع الاستثمارية والكلف التخمينية والمصروفات التراكمية لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ فقط دون تعزيز ذلك بنسب الانجاز الفني لهذه المشاريع كما لم يتم إرفاق تقارير الانجاز المتعلقة بالموازنة التشغيلية علما أن نتائج تنفيذ الموازنة التشغيلية تقدم إلى الهيئة الرقابية ضمن البيانات المالية في نهاية كل سنة متضمنة المخطط والمصروف الفعلي .

(١٥) الدعوة المباشرة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا إن الوزارة تلجأ إلى أسلوب الدعوة المباشرة إلى شركات محددة في حال وجود عطاءات، بالرغم من وجود شركات أخرى لها ذات الإمكانية. مثال ذلك:-

رقم العقد	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
N/A	بهادر كول التركية	١١٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
N/A	تري أرينا الاسبانية	١١٤,٣٥٩,٢٧٧,٣٥٢

رد الإدارة:

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣، أن أغلب مشاريع وزارة الشباب هي مشاريع تخصصية وحديثة على الساحة العراقية وبموجب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة وحسب المادة (٤ - رابعاً - أ) فإن الوزارة قامت بإعداد دعوات مباشرة لشركات تخصصية تتجاوز خمسة دعوات لكل مشروع .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، أذ ان الوزارة كان عليها الالتزام بالاجراءات المتبعة باجراءات المناقصة العادية من اعلان المناقصة واختيار اللجان المنصوص عليها في قانون تنفيذ العقود الحكومية ، علما أن الوزارة استحصلت موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها ذي العدد (م . أ . و/١٢٥٠/٥٣١٣٢٨) في ٢٠١٢/١٠/٣ بتحويل السيد وزير الشباب والرياضة صلاحية توجيه دعوات مباشرة بما لا يقل عن خمس شركات لكل مشروع وبطريقة أسلوب المشروع الجاهز (المفتاح باليد وإبلاغ الأمانة العامة لمجلس الوزراء بما تم من الإجراءات فيما يخص ملاعب كل من محافظات (ديالى ، صلاح الدين، الديوانية ، المثنى، ذي قار) ومستشفى الطب الرياضي في بغداد .

(١٦) تاريخ توقيع العقود (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا في بعض الحالات وجود عقود تم توقيعها بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧- ملاحظة ٢٠/ب) ، مثال على ذلك:

رقم العقد	اسم الشركة	مبلغ العقد/ (دينار عراقي)
N/A	علي الموسوي	٣,٧٩٧,٨٠٠,٠٠٠
N/A	أرما كروب	٣,٨٩٠,٠٠٠,٠٠٠

رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣، أشارت المادة (٧ - عشرون - ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة والتي نصت على ضرورة توقيع العقد خلال مدة (١٤) يوم من تاريخ التبليغ بالإحالة وليس من تاريخ صدور محضر الإحالة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث تم تشخيص هذه الملاحظة ضمن تقاريرنا الرقابية عن عقود الوزارة الأخرى وليس فقط الامثلة الواردة في الملاحظة.

(١٧) الكلف التخمينية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا إن بعض العقود والتي تمت وفقاً للدعوة المباشرة لا تتضمن إعداد كلف تخمينية كما نصت على ذلك تعليمات تنفيذ العقود الحكومية ووفقاً للوزارة إن العقود التي تكون على أساس الدعوة المباشرة لا تتطلب إعداد كلف تخمينية، ومثال ذلك:

رقم العقد	اسم الشركة	مبلغ العقد/ (دينار عراقي)
N/A	بهادر كول التركية	١١٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
N/A	تري أرينا الاسبانية	١١٤,٣٥٩,٢٧٧,٣٥٢

رد الإدارة :

قدمت وزارة الشباب والرياضة / مكتب الوزير بموجب الكتاب المرقم (م . خ ١٣٥٧/٢) والمؤرخ في ٢٣/٩/٢٠١٣، تقرير فني عن الكلف التخمينية للملاعب.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق، علماً أن العقود المحالة على أساس الدعوة المباشرة لم تستثنى من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدلة) بخصوص إعداد الكلف التخمينية أما فيما يخص التقرير الفني المشار إليه بإجابة الوزارة فإنه يتعلق بإعداد المتطلبات العامة لمشاريع ملاعب سعة (٣٠٠٠٠) متفرج في المحافظات على أساس المشروع المتكامل (تسليم مفتاح) تصميم مع التنفيذ ومن هذه المشاريع مشروع ملعب النجم الأولمبي سعة (٣٠٠٠٠) متفرج.

سبعة عشر - وزارة التربية

(١) عقد رقم ١/ دعوة مباشرة/٢٠١٢ (متوسطة/ جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لأليات العقد لا حظنا أن الوزارة قامت بتوجيه دعوة مباشرة لأربع من شركات القطاع العام التي لا تمتلك كفاءة وقدرة مالية وفنية خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة الثانية - أولا - أ) ، حيث اعتذرت ثلاثة من الشركات لأسباب مالية وفنية مما أدى إلى غياب المنافسة الحقيقية في هكذا نوع من الدعاوات خلافا للضوابط التي أصدرتها وزارة التخطيط في الكتاب (٢٥٦٨/٧/٤) في ٢٢ آذار ٢٠١١ الفقرة ٣].

رد الإدارة :

- بينت وزارة التربية / قسم العقود بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/٣٠ ما يلي:
- أن وزارة الأعمار والإسكان بموجب كتابها المرقم (١٣٨٠٤) والمؤرخ في ٢٠١١/٥/١٦ بينت إمكانية قيام شركاتها العامة بتنفيذ الأبنية المدرسية (رياض أطفال ، ابتدائية ، ثانوية) بأسلوب البناء الجاهز (pre-cast) وبمواصفات عالية الجودة ولديها تصاميم جديدة ومتطورة لذا تم توجيه الدعوة لهذه الشركات كونها متخصصة وهي كل من شركات (سعد العامة، الفاروق العامة، المعتصم العامة، الرشيد العامة)
 - اعتذرت شركة المعتصم العامة عن تقديم جداول الكميات لضيق الوقت بموجب كتابها المرقم (٤٧٥٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/٣٠ كما اعتذرت شركة الرشيد العامة عن تقديم جداول الكميات بموجب كتابها المرقم (٤٠٢٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/٢٨.
 - قدمت شركة الفاروق عقد مشاركة مع شركة الإعداد الأردنية حيث تم زيارة معمل الشركة للصب المسبق في محافظة واسط من قبل مسؤول شعبة المتابعة الهندسية لغرض الاطلاع على الإمكانيات الفنية المتوفرة لدى الشركة في مجال البناء الجاهز .
 - تم إحالة العمل على شركة الفاروق / إحدى تشكيلات وزارة الأعمار والإسكان بالمشاركة مع شركة الإعداد الأردنية كونها مستوفية للشروط المالية والفنية المطلوبة مع العرض أن وزارة التربية لديها استثناء لبناء المدارس استناداً إلى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية المرقم (٨١٠٦/٧/١/٢) والمؤرخ في ٢٠١١/٣/٩ المتضمن تخويل وزير التربية توجيه الدعاوات إلى الشركات المناسبة استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث أن شركة الفاروق إحدى تشكيلات وزارة الأعمار والإسكان وهي متخصصة في مجال المقاولات الإنشائية مع العرض أن قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) المادة (١٥) منه أجازت لشركات القطاع العام إبرام عقود مشاركة مع شركات عربية وأجنبية ، عليه فان موقف الوزارة من التعاقد مع هذه الشركة سليم.

(٢) عقود مشاركة مع مقاولين ثانويين (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لأليات العقود في وزارة التربية لاحظنا وجود عقود مشاركة بين شركات وزارة الصناعة والمعادن وشركات القطاع الخاص خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة لعام ٢٠١٢ (المادة ١٧ - ثانياً) ، مثال على ذلك:

اسم العقد	شركة القطاع العام	شركة القطاع الخاص
١/تكليف/٢٠١٢	شركة الكرامة العامة	شركة جيكور للمقاولات
٢/تكليف/٢٠١٢	شركة الإخاء العامة	شركة ديما الإماراتية
٣/تكليف/٢٠١٢	شركة صلاح الدين العامة	مؤسسة نايل للمقاولات
٤/تكليف/٢٠١٢	شركة الرشيد العامة	شركة العراقة لمقاولات البناء
٥/تكليف/٢٠١٢	شركة الربيع العامة	شركة بيتاسول أي.اس

رد الإدارة :

بينت وزارة التربية / قسم العقود بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/٣٠، تم إبرام العقود (١، ٢، ٣، ٤، ٥، /تكليف/ ٢٠١٢) مع شركات وزارة الصناعة والمعادن حصراً دون وجود أي شريك معها، وأن الوزارة حريصة على الالتزام بالتعليمات والضوابط الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة الاتحادية وكذلك تعليمات تنفيذ العقود الحكومية عند إبرام أي عقد مع أي جهة كانت ويتم دراسة العقود من قبل الجهات الرقابية في الوزارة وتضمن العقود المبرمة مع أي قطاع (عام ، خاص) فقرة عدم إحالة أي عمل إلى مقاول ثانوي إلا بعد استحصال موافقة الطرف الأول التحريرية على ذلك، أما بخصوص عقود المقاولات الواردة أعلاه فلم تقدم هذه الشركات أي طلبات إلى الوزارة بصدد إحالة جزء من أعمالها إلى مقاولين ثانويين.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن عقود المشاركة ولغاية تاريخه لم يتم وضع ضوابط ومحددات التعاقد لها وكان الأجدى بشركات القطاع العام (وزارة الصناعة) إبلاغ وزارة التربية بخصوص ذلك (التعاقد مع القطاع الخاص) الأمر الذي يؤثر عدم إمكانية شركات وزارة الصناعة على تنفيذ تعاقداتها وبالتالي لجوئها إلى إبرام عقود مشاركة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقريرين الرقابيين المرقمين (١٦٠٤) و (١٨٠٣٤) والمؤرخين في ٢٠١٢/١/٢٣ و ٢٠١٢/٨/٢٩ على التوالي.

(٣) نسب انجاز متدنية (عالية/جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال متابعتنا لعقود مشروع الوزارة رقم (١) لهدم وإعادة بناء المدارس الأيلة للسقوط لاحظنا انخفاض نسب انجاز العقود وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ١٤ - أولاً) و (المادة ١٦ - ثانياً) مثال على ذلك:

رقم العقد	تاريخ توقيع العقد	نسبة الانجاز لغاية ٣١/كانون الأول/٢٠١٢
٣٩/دعوة مباشرة/٢٠١١	٨/أيلول/٢٠١١	١١,٠٣ %
٨٥/دعوة مباشرة/٢٠١١	١٨/كانون الأول/٢٠١١	٤,١٨ %
٨٤/دعوة مباشرة/٢٠١١	١٢/كانون الأول/٢٠١١	٥,٢٠ %
٣٤/دعوة مباشرة/٢٠١١	٨/أيلول/٢٠١١	٥١,١٩ %
٣٣/دعوة مباشرة/٢٠١١	٨/أيلول/٢٠١١	٣٥,١٥ %
٣٦/دعوة مباشرة/٢٠١١	١١/تشرين الأول/٢٠١١	١٠,٨٥ %

رد الإدارة:

بينت وزارة التربية / قسم العقود بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/٣٠، يتم متابعة تنفيذ هذه المقاولات من قبل الإدارة المركزية لمشروع الوزارة رقم (١) ويتم متابعة التنفيذ ونسب الانجاز من خلال عقد الاجتماعات الدورية مع المسؤولين عن تنفيذ المقاولات من الشركات الحكومية المحال بعهدتها العمل بالإضافة إلى المتابعة الميدانية ووجود دائرة مهندس مقيم لكل مشروع وعلى مستوى كل محافظة وبالإضافة إلى تلك الإجراءات التي تقوم بها الإدارة المركزية لمشروع الوزارة رقم (١) فإن القسم يقوم بتوجيه كتب استفسار عن نسب الانجاز للشركات وتوجيه إنذارات في حالة تلكوء العمل في احد المشاريع وفيما يخص المقاولات موضوع البحث فقد تم توجيه كتب بالأعداد (٦٠) في ٢٠١٣/١/١٥ و (٢٢٤)، (٢٢٧) في ٢٠١٣/٢/١٠ إلى الإدارة المركزية لمشروع الوزارة رقم (١) بضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع نسب الانجاز وحث الشركات على الالتزام بتنفيذ الأعمال المحالة بعهدتها أو سحب الأعمال من تلك الشركات خصوصا وان تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة والمادة (٦٥) من الشروط العامة لإعمال الهندسة المدنية بينت الإجراءات المطلوب اتخاذها بحق الشركات المتلكئة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بأن نسب الانجاز بشكل عام متدنية وليس فقط بالنسبة إلى الشركات المشار إليها في الملاحظة الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود وحث هذه الشركات والجهة المسؤولة عن متابعة المشروع للإسراع في تنفيذ التزاماتها التعاقدية وعدم اللجوء إلى تمديد فترة التعاقد.

(٤) الكلف التخمينية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لأوليات العقدين المرقمين (١٢, ١١ / تكليف مباشر/٢٠١٢) لاحظنا أن الوزارة قامت بأعتماد الكلف التخمينية للمشاريع المعدة في العام السابق ٢٠١١ ، في حين أن السوق في تذبذب دائم ، خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٣ - أولا - ب) والتي توصي بوجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع وعلى أن تراعي السرية في ذلك].

رد الإدارة:

بينت وزارة التربية / قسم العقود بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/٣٠ ، تم تشكيل لجنة فنية من ذوي الاختصاص والخبرة بموجب الأمر الوزاري المرقم (٨٣١٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/١٣ لغرض تسعير جداول الكميات للبناء الجاهز (pre-cast) ووضع الكلف التخمينية المناسبة لها. وقد بينت الإدارة المركزية للمشاريع المستمرة بموجب كتابها المرقم (١٠١٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٥ بعدم وجود تغير بالكلفة التخمينية نتيجة تذبذب أسعار الدولار خلال عام ٢٠١٢.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن نسب تذبذب الدينار أمام الدولار خلال سنة (٢٠١٢-٢٠٠١) كانت نسبة منخفضة مع العرض أن ذلك لا يمنع من أن تكون هنالك دراسة حديثة للكلف التخمينية.

(٥) السلفة التشغيلية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لأوليات العقود الإنشائية التي أبرمتها الوزارة مع شركات القطاع العام والتابعة لوزارتي الصناعة والأعمار والإسكان، لاحظنا أن الوزارة قامت بدفع سلف تشغيلية بمقدار ٦٠ % من مبلغ العقد استنادا إلى الاستثناء الصادر من مجلس الوزراء. في نفس الوقت لاحظنا أن نسب الانجاز لهذه المشاريع منخفضة].

رد الإدارة:

بينت وزارة التربية / قسم العقود بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/٣ ما يلي:

- أن القرار الصادر من مجلس الوزراء المرقم (٢٤٢) لسنة ٢٠١١ نص على زيادة مبلغ السلفة التشغيلية لعقود الأشغال العامة بنسبة (٢٠ %) إلى (٦٠ %) لبناء المدارس حصرا.
- بينت المديرية العامة للشؤون المالية في الوزارة بموجب كتابها المرقم (ص/٦٤٣٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٢٧ بالعمل بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٢) لسنة ٢٠١١ بصدد صرف سلفة تشغيلية للشركات المكلفة ببناء المدارس بنسبة (٦٠ %).

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة مع العرض انه بالرغم من قيام الوزارة بمنح سلف تشغيلية بنسبة (٦٠ %) من مبلغ العقد إلا أن هناك العديد من الشركات لا زالت نسبة انجازها منخفضة وتكاد تكون صفر . الأمر الذي يولد الشك في سوء استخدام هذه المبالغ المستلمة لا سيما إذ كانت مودعة لدى مصارف أهلية.

(٦) عقد تجهيز سيارات ٢٠١٢/٤٢ (منخفضة / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لأوليات العقد لاحظنا ما يلي:
- طبيعة أسلوب التعاقد لا تتسجم مع متطلبات توجيه الدعوات المباشرة المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.
 - أن الوزارة قامت بتوجيه دعوات مباشرة لعدد من الشركات التجارية وأصحاب المعارض لتجهيز سيارات نوع تويوتا لاندكروز GXR على الرغم من وجود وكلاء معتمدين لشركة تويوتا في العراق لم توجه لهم الدعوة.

رد الإدارة :

- بينت وزارة التربية / قسم العقود بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/٣٠ بما يلي:
- تم تجهيز السيارات استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٢) لسنة ٢٠١١ المتضمن السماح لدوائر الدولة والقطاع العام بشراء المركبات من الأسواق المحلية شرط التقيد بسنة الصنع ضمن السنتين الأخيرتين .
 - تم مفاتحة شركات القطاع العام وقدمت اعتذارها وبعد ذلك تم مفاتحة شركات القطاع الخاص لغرض التجهيز.
 - أما بصدد وجود وكلاء معتمدين لشركة تويوتا فأن الوكالة المشار إليها تم الاستفسار عنها وتبين أنها لأغراض الصيانة وليس التجهيز .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة مع العرض أن لجوء الوزارة إلى توجيه دعوات مباشرة لعدد من الشركات يعتبر مخالفة لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية.

(٧) متابعة المديريات العامة التابعة لوزارة التربية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا انه لا يوجد لدى الوزارة أي كشوف أو معلومات حول المبالغ النقدية المستلمة من قبل المديريات العامة التابعة لها والتي تم تحويلها بشكل مباشر من وزارة المالية إلى هذه المديريات. سبب ذلك هو استقلالية المديريات العامة مالياً عن الوزارة. أن استقلال المديريات يهدف إلى تسهيل عملية تمويلها، إلا انه لا يلغي الدور الأساسي للوزارة في الرقابة على عمليات الصرف للمديريات].

رد الإدارة :

أيدت وزارة التربية / دائرة الشؤون المالية بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٧/٣ ملاحظة شركة التدقيق وسيتم السيطرة على ذلك من خلال تطبيق نظام الإدارة المالية (FIMS) .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة لا يوجد لديها أي كشوفات أو معلومات حول المبالغ النقدية المستلمة من قبل المديريات العامة التابعة لها.

(٨) التسوية مع وزارة المالية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا أن الوزارة لا تقوم بإعداد التسويات مع حساب وزارة المالية بشكل منتظم ولا يتم ذلك إلا مرة واحدة في نهاية السنة، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف في أداء نظام الرقابة الداخلي وهناك احتمالية وقوع أخطاء محاسبية لا يتم معالجتها بشكل سريع.]

رد الإدارة :

أيدت وزارة التربية / دائرة الشؤون المالية بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٧/٣ ملاحظة شركة التدقيق وسيتم الأخذ بها لتحقيق السيطرة على الحساب ومراقبته شهريا.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وإن تطبيق ذلك سيتم لدى اعتماد نظام الإدارة المالية (FMIS) وقد يستغرق وقت لحين تطبيقه الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات السريعة بهذا الخصوص.

(٩) عدم وجود دليل شامل للإجراءات والسياسات المتبعة في المخازن (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا عدم وجود دليل إجراءات شامل لقسم المخازن مطبق في الوزارة. عوضاً عن ذلك، تقوم الجهات المسؤولة بإصدار توجيهات لمثل هذه الإجراءات منظمة وموثقة بصيغة مذكرات داخلية. في حالة عدم وجود دليل بإجراءات المخازن، تزداد الخطورة من الأمور التالية:

- عدم تغطية النشاطات الجديدة بالتوجيهات المرجوة سابقاً.
- تنفيذ الإجراءات بصورة غير منسقة.
- عدم تحديث الإجراءات بالوقت المناسب.
- قد لا يكون جميع الموظفين على علم بجميع الإجراءات والسياسات.

رد الإدارة:

لم تقم وزارة التربية ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المؤرخة في ٢٠١٣/٧/٣ علماً أن الملاحظة هي من الملاحظات المكررة والتي سبق وان تم تأشيرها من قبل شركة التدقيق الدولية في تقريرها عن تدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١١.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت أن الوزارة لا تمتلك دليل شامل للإجراءات والسياسات في كافة مديريات وأقسام الوزارة وليس فقط المخازن الأمر الذي يتطلب وضع دليل إجراءات وسياسات لكافة عملياتها.

(١٠) إعداد الحسابات (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن الوزارة تقوم بإعداد الحسابات الخاصة بالموازنة الاستثمارية والتشغيلية بشكل يدوي ولا يتم استخدام نظام محاسبي لتسهيل هذه العملية مما يتطلب وقت وجهد إضافي من الموظفين في إعدادها، حيث يمكن توظيف هذه الجهود بشكل أكثر إنتاجية وفعالية].

رد الإدارة:

أيدت وزارة التربية / دائرة الشؤون المالية بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٧/٣ ملاحظة شركة التدقيق وسيتم معالجتها باستخدام برنامج خاص لإعداد تلك الحسابات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ولم يتم اتخاذ أي إجراء لوضع برنامج لإعداد الحسابات لغاية تاريخه.

ثمانية عشر - وزارة الأعمار والإسكان

(١) عقد إنشاء مجمع سكني في العروشية/ الهيئة العامة للإسكان (عالية/ جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لعقد إنشاء مجمع سكني في صلاح الدين/ سامراء/ العروشية لاحظنا أن لجنة مراجعة ومصادقة العقود المركزية قامت بإحالة العقد على المناقص الأول وهو ثلاث شركات مجتمعة (شركة الغيث وشركة سما نينوى وشركة النظم الريادية) بمبلغ (٠٠٠, ٣٩١, ٠١٥, ٥٧) دينار عراقي كونه أقل العطاءات على الرغم من احتواء جدول الكميات في عطائهم على أخطاء حسابية وفقرات غير مسعرة بالإضافة إلى نقص إحدى الصفحات، وإن مبلغ عطائه بعد التصحيح يكون (٧٥٠, ٠٥١, ٠٩٨, ٥٨) دينار عراقي أي بفارق (٧٥٠, ٦٦٠, ٠٨٢, ١) دينار عراقي لذا قامت لجنة مراجعة ومصادقة العقود المركزية بالتوصية بتقليل جداول الكميات بنسبة الفارق بين المجموع الكلي للعطاء بعد التصحيح والمبلغ المقدم ، علماً أن لجنة تحليل العطاءات أوصت بإحالة العقد على المناقص الثاني (شركة سكشستر للمقاولات وشركة التطوير والإسكان) وذلك لكثرة الأخطاء الواردة في عطاء المناقص الأول . أن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٥/ ثانياً) قد نصت على أن الوزارة غير ملزمة بقبول أقل العطاءات سعراً].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الأعمار والإسكان / مكتب الوزير / قسم العقود بموجب مذكرتها المرقمة (٥٠٨) والمؤرخة في ٢٥/٦/٢٠١٣، قررت لجنة مراجعة ومصادقة العقود المركزية بمحضر قرارها المرقم (١٦٢) والمؤرخ في ٢٠١١/١٢/٢٠ إحالة مناقصة إنشاء وتنفيذ المجمع السكني في محافظة (صلاح الدين/ سامراء / العروشية) رقم (٢٠١١/٣) بعهددة شركة الغيث وشريكه شركة سما نينوى وشركة النظم الريادية للمقاولات وبمبلغ عطائها البالغ (٥٧٠١٥٣٩١٠٠٠) دينار وبمدة تنفيذ أمدتها (٨٨٠) يوم وغرامة تأخيرية قدرها (٦٤٧٩٠٢١) دينار عن كل يوم تأخير كونها أفضل العطاءات المتقدمة على أن يتم اخذ تعهد خطي من المقاول شركة الغيث وشريكه شركة سما نينوى وشركة النظم الريادية للمقاولات بالتزامهم بتنفيذ العمل لكافة مرافق المشروع بالمبلغ المذكور أعلاه وقيام الهيئة العامة للإسكان بتخفيض جميع فقرات جداول الكميات ولكافة أعمال المشروع بنسبة الفارق بين المجموع الكلي لعطاء الشركة بعد التدقيق والبالغة (٥٨٠٩٨٠٥١٧٥٠) دينار ولكلفة الإحالة البالغة (٥٧٠١٥٣٩١٠٠٠) دينار .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٥ - ثانياً - ك) والتي تشير بأن جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ، خصوصاً وان عطاء الشركات التي أحييت عليها المناقصة يشوبه العديد من الأخطاء في جدول الكميات المسعر (أخطاء حسابية ، فقرات غير مسعرة، نقص في إحدى صفحات الجدول) علماً انه سبق وان تم الإشارة إلى ملاحظة شركة التدقيق في التقرير الرقابي المرقم (١٢٩٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/١٩.

(٢) التأمينات الأولية / الهيئة العامة للطرق والجسور (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لعقد إنشاء طريق الهارونية بطول (١٥٠, ٤) كم مع إنشاء جسر على نهر الداودي في محافظة البصرة لاحظنا أن العقد قد أحييل على المناقص الأول "شركة فجر السماء" ولكن لم يتم هذا المناقص بتوقيع العقد فاعتبر ناكلاً وتمت مصادرة تأميناته الأولية ، ثم أحييلت على المناقص الثاني شركة " نور الحوراء " ولكن لم يتم بتوقيع العقد أيضاً مع الهيئة فاعتبر ناكلاً أيضاً وتمت مصادرة تأميناته الأولية وذلك خلافاً لكل من توصيات لجنة مصادقة ومراجعة العقود المركزية التي نصت على مصادرة التأمينات الأولية لكل من الشركتين ، وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ١٦ / أولاً والمادة ١٧ / أولاً) .]

رد الإدارة :

أجابت وزارة الأعمار والإسكان / مكتب الوزير / قسم العقود بموجب مذكرتها المرقمة (٥٠٨) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٥، تم الطلب من الهيئة العامة للطرق والجسور بمصادرة تأمينات المناقص الثاني شركة نور الحوراء بموجب الكتاب المرقم (١٦٣٥) والمؤرخ في ٢٠١١/٩/١٨.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت عدم وجود متابعة من قبل الوزارة للهيئة العامة للطرق والجسور بخصوص مصادرة تأمينات المناقص الثاني شركة نور الحوراء.

(٣) أرصدة موقوفة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال عملية المراجعة للسجلات المالية و الحسابات الختامية تبين لنا وجود أرصدة لحسابات موقوفة تعود إلى فترة ما قبل عام ٢٠٠٣ لم يتم معالجتها حتى الآن.

المبالغ (دينار عراقي)

مدينو سلف تمويل مشاريع	١,٥٤٦,٢٥٩,٥٧٤
سلف اعتمادات	١٣٦,٠٠٠,٠٠٠
أمانات	١,٥٢٢,١٦٧,٩١٥
دائنون	٤٩,٧٩١,٢٩١,٥٥٩

رد الإدارة :

أجابت وزارة الأعمار والإسكان / الدائرة المالية والتجارية بموجب الكتاب المرقم (١٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن أرصدة الحسابات الموقوفة التي تعود للفترة ما قبل عام ٢٠٠٣ لا يمكن معالجتها وتصفيته حسب كتاب وزارة المالية المرقم (١٦٧٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٠/١٢/٢٧ والمتضمن [التريث حاليا بخصوص معالجة السلف والأمانات الموقوفة في السجلات للفترة ما قبل أحداث ٢٠٠٣/٤/٩ لحين صدور تعليمات جديدة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق علما أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق عممت بموجب كتابها المرقم (د . ت / ٢٢٤٢/٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٢٣ على كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لغرض تزويدها بكشوفات تتضمن أرصدة السلف والأمانات الموقوفة وما تم تصفيته وأرصدة السلف والأمانات التي لا يمكن تسويتها مع بيان الأسباب التي تحول دون ذلك كما تم التوجيه باستمرار اللجان المشكلة بأعمالها لحين انجاز تسوية السلف والأمانات الموقوفة .

(٤) المطابقة الشهرية مع المصرف العراقي للتجارة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا أن الوزارة لا تقوم بإعداد مطابقة شهرية لحساب المصرف العراقي للتجارة والذي يخص عمليات الصرف بالدولار الأمريكي للموازنة الاستثمارية].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الأعمار والإسكان / الدائرة المالية والتجارية بموجب الكتاب المرقم (١٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، تتم المطابقة لكشف المصرف بالنسبة لعمليات الصرف بالدولار الأمريكي للمبالغ المودعة من قبل الوزارة لصالح تشكيلاتها الممولة ذاتيا، أما فيما يخص الموازنة الاستثمارية فأن المبالغ المخصصة للاستيراد للتشكيلات الممولة مركزيا يتم إيداعها من قبل وزارة المالية مباشرة ولا يمكن إجراء مطابقة لها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة.

(٥) التسوية مع وزارة المالية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا أن الوزارة لا تقوم بإعداد التسويات مع حساب وزارة المالية بشكل منتظم ولا يتم ذلك إلا مرة واحدة في نهاية السنة، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف في أداء نظام الرقابة الداخلي وهناك احتمالية وقوع أخطاء محاسبية لا يتم معالجتها بشكل سريع].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الأعمار والإسكان / الدائرة المالية والتجارية بموجب الكتاب المرقم (١٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن المبالغ الممولة شهريا من قبل وزارة المالية والتي هي تعزيز لرصيد الحساب الجاري للوزارة خلال السنة يتم إعداد التسويات من خلال تزويد وزارة المالية بموازن مراجعة شهريا وتعد بمثابة تسويات للمبالغ التي يتم تمويلها وفي نهاية السنة المالية تقوم وزارة المالية بتأييد الرصيد الإجمالي بكتاب رسمي يتم مطابقته مع تمويلاتها خلال السنة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث تقوم الوزارة بإعداد موازين مراجعة شهرية تقدم الى وزارة المالية ويتم من خلالها معالجة الفروقات (أن وجدت) وفي نهاية السنة تقوم وزارة المالية بتأييد الرصيد الإجمالي بكتاب رسمي تقوم الوزارة بمطابقته مع تمويلاتها اما فيما يخص المطابقة الشهرية مع وزارة المالية فان الوزارة لا تقوم بذلك .

(٦) مطابقة جرد الموجودات (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا انه لم يتم معالجة الفروقات الظاهرة في عملية الجرد لعام ٢٠١٠.

نوع المادة	الفرق الظاهر بين الجرد والسجلات
سيارات	٦٣
حسابات	١٧٧

رد الإدارة :

أجابت وزارة الأعمار والإسكان / الدائرة المالية والتجارية بموجب الكتاب المرقم (١٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، تمت معالجة الفروقات في السنوات التي تلت السنة ٢٠١٠ في كل من سنتي (٢٠١١ و ٢٠١٢).

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن نتائج المطابقة بين الجرد والسجلات أظهرت وجود فروقات في فقرة السيارات للسنتين (٢٠١١ و ٢٠١٢) ولم يتم معالجتها لغاية تاريخه.

(٧) إعداد الحسابات (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن الوزارة تقوم بإعداد الحسابات الخاصة بالموازنة الاستثمارية والتشغيلية بشكل يدوي ولا يتم استخدام نظام محاسبي لتسهيل هذه العملية مما يتطلب وقت وجهد إضافي من الموظفين في إعدادها، حيث يمكن توظيف هذه الجهود بشكل أكثر إنتاجية وفعالية].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الأعمار والإسكان / الدائرة المالية والتجارية بموجب الكتاب المرقم (١٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، يتم إعداد الحسابات الخاصة بالموازنة التشغيلية شهريا بداول منظمة وبمعدلات أصولية على نظام الأكسل في الحاسبة (ميزان مراجعة ، ميزان مصروفات، ميزان الإيرادات) وكان في نية الوزارة شراء برنامج محاسبي حكومي وبسبب قيام وزارة المالية بإعداد موازنة تجريبية جديدة تم التأجيل للسنة القادمة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة لازالت تقوم بإعداد الحسابات الخاصة بالموازنة الاستثمارية والتشغيلية بشكل يدوي .

(٨) عدم وجود سياسة فصل المهام (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا يوجد سياسة مكتوبة وموثقة بما يخص فصل المهام قد تم اعتمادها والموافقة عليها من قبل الجهات العليا في الوزارة، وهذا بدوره ممكن أن يؤدي إلى زيادة المخاطر بقيام موظف واحد بعدة مهام متعارضة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الأعمار والإسكان / الدائرة المالية والتجارية بموجب الكتاب المرقم (١٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، توجد مهام في الوزارة مكتوبة لكل موظف وذلك عن طريق أوامر إدارية لتوزيع الأعمال وفق الاختصاصات المتوفرة لدى موظفي قسم الرقابة الداخلية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بعدم وجود سياسة مكتوبة وموثقة بما يخص فصل المهام.

(٩) ضعف مهام قسم الرقابة الداخلية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لمهام قسم الرقابة الداخلية لاحظنا ما يلي:-

- أن حجم قسم الرقابة الداخلية لا يتناسب مع طبيعة ومستوى أعمال الوزارة ونشاطاتها.

- لا يقوم قسم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية عن عمل الوزارة.

رد الإدارة :

أجابت وزارة الأعمار والإسكان / الدائرة المالية والتجارية بموجب الكتاب المرقم (١٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن مهام قسم الرقابة الداخلية يتناسب مع طبيعة وعمل الوزارة ونشاطها حيث يقوم القسم بإعداد مذكرات وتقارير دورية تخص نشاطات الوزارة بالإضافة إلى تدقيق المستندات والقيود والموازن وكشف البنك ويشارك كادر الرقابة الداخلية في لجان العقود والمناقصات وفتح العطاءات ولجان الترقيات والمجالس التحقيقية وقد تم مشاركة موظفي قسم الرقابة الداخلية في دورات تدريبية تخص عمل القسم.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق علما أن حجم القسم لا يتناسب مع طبيعة ومستوى أعمال الوزارة ونشاطاتها.

(١٠) مطابقة كشف المصرف – الهيئة العامة للإسكان (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن قسم الرقابة الداخلية يقوم بإعداد المطابقات المصرفية لحسابات الهيئة العامة للإسكان ويقوم موظفي القسم المالي بالتوقيع عليها، وهذا بدوره يعتبر خلل في عمل قسم الرقابة الداخلية لان دورها يقتصر على العمل الرقابي وليس العمل التنفيذي].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الأعمار والإسكان / الهيئة العامة للإسكان بموجب الكتاب المرقم (١١٤٥٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، يتم حاليا تنظيم مطابقة كشف المصرف من قبل القسم المالي في الهيئة العامة للإسكان وتدقق المطابقة من قبل قسم الرقابة الداخلية فيها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الهيئة العامة للإسكان.

تسعة عشر - وزارة الكهرباء

(١) حساب سلف الاعتمادات (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لحساب سلف الاعتمادات المستندية لاحظنا ما يلي:
- وجود سلف قديمة لم يتم تصفيتها على الرغم من تجهيز الشركات بكامل مواد العقد مثال على ذلك:
 - عقد شركة الرياض الخاص بتجهيز كابلات جهد متوسط.
 - عقد شركة ربان السفينة.
 - وجود سلف تظهر دائنة بعكس طبيعتها ومثال على ذلك:
 - خطأ في ترحيل قيد السلفة التشغيلية الخاص بعقد شركة النور الثاقب والمتعلق بإعادة تأهيل منطقة زبونة ، حيث قامت المديرية العامة لتوزيع الرصافة بتسجيل كامل مبلغ السلفة التشغيلية بالرغم من استقطاع جزء من مبلغ السلفة أثناء عملية التجهيز مما أدى إلى ظهور الرصيد بعكس طبيعته.
 - زيادة مبلغ الاعتماد الخاص بعقد شركة جزيرة الأردن لإعادة تأهيل شبكة منطقة الاعظمية نتيجة إضافة أوامر تغيير في مركز الوزارة دون إشعار مديرية توزيع الرصافة بالزيادة مما أدى إلى تصفية سلفه الاعتماد بمبلغ أكبر من مبلغ العقد.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الكهرباء / المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (١/١/٩ ب / ٦٣٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٥ بما يلي:

- فيما يخص العقود الواردة في الفقرة (١) من الملاحظة
- عقد شركة الرياض الخاص بتجهيز المديرية ب (كابلات جهد متوسط) / تم إجراء تسوية بموجب القيود المرقمة (٣٠) و (٣١) و (٣٢) والمؤرخة في (٥/٥ ، ٥/٧ ، ٥/٨ / ٢٠١٣) على التوالي علماً أن العقد جهز بالكامل بموجب مستندات الاستلام المخزني المرقمة (١٧ و ١٨ و ١٩) في ٢٠١٣/٢/١٠.
- عقد شركة ربان السفينة / تم إجراء التسوية بموجب القيد المرقم (٢٦) في ٢٠١٣/٥/٢.

- فيما يخص العقود الواردة في الفقرة (٢) من الملاحظة :
- عقد شركة النور الثاقب والمتعلقة بإعادة تأهيل منطقة زبونة/ تم إجراء اللازم بموجب القيدتين المرقمتين (٢٧) و (٢٩) والمؤرخين في ٢٠١٣/٥/٢ .

- عقد شركة جزيرة الأردن لإعادة تأهيل شبكة منطقة الاعظمية / تم إجراء اللازم بموجب القيدتين المرقمتين (٢٨) و (٣٣) والمؤرخين في (٥/٢ و ٥/٨ / ٢٠١٣) على التوالي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة حيث تم إجراء التسويات القيدية لتلك العقود.

(٢) التأخر في التجهيز (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود ، لاحظنا أن عدد من الشركات المتعاقدة قد تأخرت في تجهيز المواد التعاقدية وصدر بحقها قرار سحب للعمل ولكن لم تقم المديرية بتنفيذ قرار سحب العمل ولم تفرض على الشركات غرامات تأخيرية والذي يعد مخالفاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ١٦ /ثانياً) . مثال على ذلك :

اسم العقد	تاريخ العقد	اسم الشركة المنفذة	مدة العقد (يوم)	مدة (التأخير) (يوم)	اسم المديرية
عقد تجهيز قابلات مختلفة الأحجام	٨ شباط ٢٠١٢	شركة دار الكفيل للتجارة والمقاولات العامة والوكالات التجارية	٨٠	٧٤	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة
عقد تجهيز قابلات مختلفة القياسات	١٥ شباط ٢٠١٢	شركة الضف للتعارة والمقاولات العامة والوكالات التجارية	٧٥	٦٥	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ

رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (١/١/٩ ب / ٦٣٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٥ فيما يخص عقد تجهيز قابلات مختلفة الأحجام مع شركة دار الكفيل للتجارة والمقاولات العامة والوكالات التجارية بما يلي:

- تم توجيه كتاب إنذار من مديرية الشؤون القانونية بالرقم (٧٧٠٧) في ٢٠١٢/٥/١٥ بناءً على مذكرة الشؤون التجارية المرقمة (٩٣٦) والمؤرخة في ٢٠١٢/٥/٩ ، علماً أن تاريخ استلام الوجبة الأولى وحسب محضر النفاض المرقم (١) هو في ٢٠١٢/٦/١١ ، تم استقطاع غرامة بمبلغ (١٦٦٠٠٠٠٠٠) دينار بموجب سند الصرف المرقم (٩٤٤٧٩) والمؤرخ في ٢٠١١/٩/١٤ وقيد اليومية المرقم (٦/٧١٤) والمؤرخ في ٢٠١١/٩/١٤.

- كما بينت وزارة الكهرباء / المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ / الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٤١٤٦٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٨ فيما يخص عقد تجهيز قابلات مختلفة القياسات مع شركة الضف للتجارة والمقاولات العامة والوكالات التجارية بما يلي:

تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة بتوجيه كتاب إنذار لها وذلك لتلكها بتجهيز مواد العقد علماً أن الشركة قامت بتجهيز (٦١٩, ٤٧) كم وتم نفاضها من مخازن العامرية وسيتم تحميلهم غرامات تأخيرية وحسب شروط العقد.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة فيما يخص العقد مع شركة دار الكفيل للتجارة والمقاولات العامة والوكالات التجارية أما فيما يخص العقد مع شركة الضف للتجارة والمقاولات العامة والوكالات التجارية فأنها تؤيد ماورد بملاحظة شركة التدقيق.

(٣) عقد شركة الزوراء (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا للعقد الموقع مع مديرية توزيع كهرباء الكرخ وشركة الزوراء والخاص بتجهيز محطتين ثانويتين بمبلغ (٣٤٠, ٨٩٨, ٤) دولار أمريكي والموقع بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٠ ، لاحظنا انه تم تشكيل لجنة لغرض جرد المواد المستلمة من شركة الزوراء بناءً على الأمر الإداري المرقم (١٤٥٨٥) في تاريخ ٧ حزيران ٢٠١٢ ، حيث ذكرت اللجنة أن المواد المجهزة هي من النوع الذي يجب تخزينها في مكان مغلق ، في حين لاحظت اللجنة أن المواد قد تم حفظها في مكان مكشوف في مخازن العامرية مما يعرضها للتلف عند تعرضها لأشعة الشمس والأمطار].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الكهرباء / المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ / مديرية الشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٩١٧٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٥ ، أن المواد المجهزة قد تم حفظها داخل مخازن المديرية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المديرية بأن مواد العقد قد تم إدخالها المخازن.

(٤) تاريخ توقيع العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن بعض العقود تم توقيعها بعد مرور فترة ال ١٤ يوما المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ / عشرون) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوما من تاريخ صدور كتاب الإحالة . ومثال على ذلك:

اسم المشروع	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد	اسم المديرية
٢٦- عقد تجهيز قبالوات (ض.ع) مختلف الأحجام	٢٠١١/١٢/٢٩	٢٠١٢/٢/٨	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة
٨ - عقد تنفيذ مشروع تبديل الشبكة الكهربائية لمحطة ١٣١	٢٠١٢/٢/٢١	٢٠١٢/٤/٣	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة
ك د - ٥ / ٢٠١١ تأهيل الشبكة الكهربائية لمنطقة اليرموك / ٦١٠	٢٠١٢/٢/٢١	٢٠١٢/٤/١	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ
تنفيذ أعمال تصميم وتنفيذ مأخذ مياه مشروع محطة كهرباء الخيرات الغازية	٢٠١٢/٧/٣٠	٢٠١٢/٩/١١	مديرية الإنتاج الغازية

رد الإدارة:

أجابت وزارة الكهرباء / المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (١/٩/ب ٦٣٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٥ فيما يخص كل من العقدين (عقد تجهيز قبالوات ض . ع مختلف الأحجام وعقد تجهيز مشروع تبديل الشبكة الكهربائية لمحطة ١٣١) بما يلي:

- تم إبرام العقود بعد ورود كتاب دائرة الاستثمارات والعقود المرقم (٤٧٣٢) والمؤرخ في ٢٠١١/١٢/٢٨ والوارد إلى المديرية بالرقم (١٨٧) في ٢٠١٢/١/٤ ، وان بقية المدة استغرقت لجلب صحة صدور المستمسكات الجوهرية خطاب ضمان (٥%) الوارد في ٢٠١٢/١/١٨ (لشركة دار الكفيل).

- أجابت وزارة الكهرباء / المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ / مديرية الشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٩١٧٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٥ فيما يخص العقد لمنطقة (ك د - ٥ / ٢٠١١) تأهيل الشبكة الكهربائية اليرموك / ٦١٠ .

- تم تبليغ الشركة بالإحالة بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ وليس كما مبين في أعلاه وان الفترة من (٣/٢١ ولغاية ٢٠١٢/٤/١) اعتبرت عطلة رسمية (اجتماع مؤتمر القمة) مما أدى إلى تمديد مدة توقيع العقد.

- بينت وزارة الكهرباء / مديرية الإنتاج الغازية بموجب إجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٥/٦ فيما يخص كهرباء الخيرات عقد تنفيذ أعمال تصميم وتنفيذ مأخذ مياه مشروع المحطة الغازية ، أن ما ورد بملاحظة شركة التدقيق أعلاه جاء في نص الفقرة (ب) من المادة المذكورة وقد تناسبت الشركة المدققة ما جاء بالفقرة (ج) من التعليمات والتي أشارت إلى (في حالة رفضه أو نكوله عن التوقيع فلجهة التعاقد اتخاذ الإجراءات القانونية المنصوص عليها في البند أولا من المادة (١٦) من هذه التعليمات) وبما أن التأخير حدث بسبب أمور تعود إلى الجهة المتعاقد معها وهي ليست ممتنعة عن التوقيع ولا هي ناكلة عليه لا يمكن اتخاذ أي إجراء بحق الشركة موضوع البحث.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزام المديرية الواردة أعلاه بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدلة) ويتم ملاحظة ذلك في العقود اللاحقة.

(٥) عقد إنشاء مراكز سيطرة توزيع المحافظات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعقد إنشاء مراكز سيطرة توزيع المحافظات الموقع مع شركة Isis الكورية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٥ وبمبلغ (٦٧,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي، لاحظنا أن الشركة المتعاقد معها لم تقدم حساباتها الختامية للوزارة. أن عدم الحصول على هذه المستندات قد يؤدي إلى التعاقد مع أطراف ذو ملاءة مالية ضعيفة وليس لديهم الإمكانية لتسديد التزاماتهم].

رد الإدارة :

قدمت وزارة الكهرباء / دائرة الاستثمارات والعقود بموجب الكتاب المرقم (١٤١٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٢ نسخة من الحسابات الختامية باللغة الانكليزية وغير مصادق عليها من قبل مراقب الحسابات .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الحسابات الختامية المقدمة باللغة الانكليزية وغير مصادق عليها من قبل مراقب الحسابات.

(٦) الهيكل التنظيمي للوزارة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا إلى الوزارة لاحظنا أن الوزارة لا تمتلك هيكل تنظيمي مصادق عليه من قبل مجلس الوزراء يوضح مستويات المهام والمسؤوليات في الوزارة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الدائرة الإدارية / قسم المتابعة بموجب الكتاب المرقم (٣٦٨١٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١٦ ، سبق وان تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الكتاب المرقم (٣٠٠٠٩) والمؤرخ في ٢٠١٠/١٠/٥ ولم ترد الإجابة لغاية تاريخه وحاليا بصدد إعداد الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي النهائي لعموم تشكيلات الوزارة ووفق متطلبات المنظومة الكهربائية ومفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء للمصادقة عليه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة لا تمتلك هيكل تنظيمي مصادق عليه من قبل مجلس الوزراء.

(٧) تأخر في فتح الاعتماد المستندي (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعقد تجهيز ونصب منظومة تضبيب الوحدات ٣ و ٤ في محطة بيجي الغازية ضمن المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة صلاح الدين ، لاحظنا وجود تأخير في عملية فتح الاعتماد المستندي حيث تم توقيع العقد بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٢ بينما تم فتح الاعتماد بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١٢ ، أي بمدة تتجاوز عشرة أشهر. أن التأخر في عملية فتح الاعتمادات يؤدي إلى التأخر في انجاز المشاريع والتعرض للمتغيرات في أسعار السوق].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الكهرباء/المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية صلاح الدين / الدائرة التجارية بموجب الكتاب المرقم (٤٧٣٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٥ ، أن تأخر فتح الاعتماد المستندي لعقد تجهيز منظومة (Fogging system) للوحدتين (٣ و ٤) لمحطة بيجي الغازية هو بسبب تأخر إجراءات تغيير البنك المراسل وكذلك تأخر الشركة بتزويد المديرية بشهادة التأسيس مصادق عليها من السفارة العراقية في أمريكا.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه من خلال تدقيق أوليات العقد لوحظ ما يلي:

- عدم قبول شهادة تسجيل الشركة المقولة الصادرة من عمان ورفضها من قبل دائرة الاستثمارات في وزارة الكهرباء وتم إصدار شهادة لاحقاً من أمريكا.
- وجود أخطاء في الترجمة إلى اللغة الانكليزية لفقرة شروط الدفع / الفقرة الأولى من العقد حيث جرى توقيع ملحق للعقد .

- طلب الشركة في رسالتها المؤرخة في ٢٠١٢/٤/٩ تغيير العنوان وتغيير البنك المراسل وقد صدر كتاب المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية المرقم (٤١٦٤) في ٢٠١٢/٤/٢٩ بالموافقة على تغيير البنك المراسل ورفض تغيير عنوان الشركة.
- عدم توفر التخصيص المالي بسبب عدم موافقة وزارة التخطيط على تدوير المبالغ المتبقية من عام ٢٠١١.
- قدمت الشركة خطاب ضمان من مصرف إيلاف الإسلامي وقد ورد اسم الشركة بصورة خاطئة.
- عدم وجود تحويل بتوقيع العقد من شركة امكو باسم ممثل الشركة وعدم وجود أيه أوليات تبين صفته بالنسبة للشركة.
- شهادة التسجيل المصدقة من واشنطن لا تشير إلى عانديتها إلى شركة (AMERICAN).
- شهادة التسجيل لفرع الشركة في عمان تبين أن تسجيل الشركة بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢ في حين تاريخ توقيع العقد هو ٢٠١٢/١/٢٦.
- بموجب الكتاب المرقم (٥٥٢٢٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٧ الصادر من وزارة الكهرباء / دائرة الاستثمارات والعقود تم الطلب من المصرف العراقي للتجارة فتح اعتماد مستندي لصالح شركة (AMCO) الأمريكية بمبلغ (٣١٠٩٠٩١) دولار من المبلغ المحول إلى حساب الوزارة المذكورة بموجب كتاب وزارة المالية / دائرة المحاسبة – النقدية المرقم (١٨٧٠٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٤ الفقرة (١٢) منه وقد بين الكتاب المذكور قيام الشركة بتقديم خطاب ضمان حسن الأداء المرقم (٩٩٩/٢٤٨٨) الصادر من مصرف الاتحاد العراقي بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٣ نافذ لغاية ٢٠١٣/٢/٢١ .

ومما ورد أعلاه فأن هناك خلل في إجراءات التعاقد متمثلة بعدم قيام المديرية بالتحقق من المستمسكات المقدمة قبل التعاقد والدخول في التزامات دون توفر التخصيص المالي .

(٨) عقد TAVANIR (عالية/مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لعقد TAVANIR والبالغ (٣٤,٩٥٦,٩٨٢) دولار أمريكي لاحظنا :
- عدم وجود مقياس دقيق من قبل الجانب العراقي لغرض قياس الطاقة الكهربائية الواردة إلى العراق علما إن المقاييس المستخدمة تعطي قراءات أعلى من قراءات الجانب الإيراني.
 - التأخر في ربط المقاييس لمحطة خانقين أسوة بالمقاييس المربوطة في محطة سربيل زهاب.
 - هناك إخلال من قبل الجانب الإيراني لتنفيذ بنود العقد ومنها تجهيز الجانب العراقي بالطاقة الكهربائية من MW200 إلى MW150 كما منصوص بالعقد.
 - قيام الجانب الإيراني بفصل الخط دون سابق إنذار، الغرض منها إجبار الجانب العراقي على تخفيض الطاقة من MW200 إلى MW150.
 - عدم وجود أي اعتراض من قبل الجانب العراقي على الأعمال التي قام بها الجانب الإيراني والتي أدت إلى الإخلال بنود العقد.
 - وجود اختلاف بين المبلغ الموجود في الكتاب المرقم (٢٣٤٣٥) بتاريخ ٢٧ تموز ٢٠٠٩ والمبلغ المدرج في الجداول علما انه تم اكتشاف الخطأ من قبل المصرف العراقي للتجارة بعد استلامه من وزارة الكهرباء.

رد الإدارة :

- أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب كتابها المرقم (٢٨٤٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٢ ومرفقه كتاب المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية لمنطقة الفرات الأعلى المرقم (١٤٢٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٢/١٣ بما يلي:
- بخصوص الفقرتين (١) و (٢) من ملاحظة شركة التدقيق / أن المقاييس غير الدقيقة هي مقياس خطي سربيل زهاب - خانقين (٧٠٦ و ٧٠٧) وتم الاستغناء عن قياس خط سربيل زهاب (٧٠٦) [سربيل زهاب - خانقين رقم (١)] بعد تشغيل محطة خانقين الجديدة وتم اعتماد المقياس الجديد للمحطة لا توجد مشكلة في قراءة هذا المقياس في الوقت الحاضر أما بالنسبة لخط [سربيل زهاب

٧٠٧] فهناك بعض الفروقات في القراءة لعدم الاعتماد على قراءة المقياس في محطة خانقين الثانوية الجديدة بالكامل لوجود محطة خانقين المتنقلة رقم (٢) (الوند) جهد ١١/١٣٢ ك تسعة ١٠ أم . في . أي على هذا الخط وقد تم مفاتحة المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط لانجاز أعمال لمد القابلات ونقل هذه المحطة إلى داخل محطة خانقين الثانوية وربطها على احد مجاميع القوى وبذلك سيتم اعتماد قراءة المقياس الجديد بصورة كاملة .

- فيما يخص الفقرة (٣) من ملاحظة شركة التدقيق / فإنه لا يوجد إخلال من الجانب الإيراني فيما يخص كمية الطاقة المجهزة وفقا لبنود العقد علما أن تخفيض الطاقة المستوردة تم عبر تعديل في بنود العقد وحسب طلب الوزارة للحفاظ على مستوى الفولتية وان ما تم الاتفاق عليه في بنود العقد الجديد هو أن تكون كمية الطاقة المستوردة بحدود (١٢٠ م . و) بالنسبة لخط سربيل زهاب – خانقين (٧٠٦ و ٧٠٧) كحد أعلى وبعد إجراء هذا التخفيض حدث تحسن ملحوظ في مستويات الفولتية للخطوط أعلاه.
- بخصوص الفقرة (٤) من ملاحظة شركة التدقيق لم يتم الجانب الإيراني بفصل الخط دون سابق إنذار لغرض تخفيض الطاقة وإنما يتم إشعار مركز السيطرة الوطني هاتفيا لغرض الالتزام بالحصصة المقررة وفي حالة استمرار التجاوز على الحصصة المقررة من قبل مديرية توزيع كهرباء ديالى فيتم إطفاء الخط من قبل الجانب الإيراني علما أن إطفاء الخط من الجانب الإيراني لهذا السبب لم يتكرر كثيرا.
- بخصوص الفقرة (٥) من ملاحظة شركة التدقيق فإنه يتطلب الاستفسار من شركة التدقيق ارنست و يونغ عن الأعمال التي قام بها الجانب الإيراني وأدت إلى الإخلال ببنود العقد ولم تقم الوزارة بالاعتراض عليها ليتم توضيحها بشكل فني وتفصيلي .
- بخصوص الفقرة (٦) من ملاحظة شركة التدقيق / فقد تم تأييد صافي الطاقة المستوردة من الجانب الإيراني وفق الكتاب المرقم (٥١٨٤) والمؤرخ في ٢٢/٦/٢٠٠٩ ولا علاقة للمديرية بتحديد المبلغ المدفوع كونه من اختصاص دائرة الاستثمار والعقود .

متابعة الهيئة الرقابية:

- بينت الهيئة الرقابية أن المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية / الفرات الأعلى اتخذت بعض الإجراءات لمعالجة بعض ملاحظات شركة التدقيق منها :
- إجراء مطابقة لكميات الطاقة الكهربائية المستوردة من شركة (TAVANIR) الإيرانية .
 - توجد دراسة تحليلية دقيقة بمرسمات هندسية توضح مسارات الطاقة المستوردة وفي حال وجود خلل يفوق الحد الطبيعي فسيظهر في تلك الدراسة.
 - أما فيما يخص عدم دقة المقياس وتوقفات الخط الإيراني فإن الهيئة الرقابية تؤيد ماورد بملاحظة شركة التدقيق بخصوص ذلك.

(٩) المصادقة على تسديد دين قديم (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن الوزارة دفعت مبلغ إجمالي ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي عن عقد قائم قديم بدون توفر تخصيص ضمن الموازنة المصادق عليها وبدون موافقة مسبقة من قبل وزارة المالية . هذه الدفعة تتعلق بعقد لتجهيز مواد كهربائية من قبل إحدى الشركات الأردنية الموقع بتاريخ ٢١ أيار ٢٠٠١ بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي. بموجب شروط العقد، الدفعة الأولى تستحق بعد سنتين أي بتاريخ ٢١ أيار ٢٠٠٣ بناء على سجلات الوزارة لاحظنا أن الشركة الأردنية جهزت مواد بمبلغ ٧٧,٤١٨,٣٢١ دولار أمريكي منذ توقيع العقد حتى تاريخ ١٥ أيلول ٢٠٠٤ وطلبت تسديد مستحقاته].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٢٨٤٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٢، سيتم الأخذ بالتوصية للحالات المستقبلية

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزام الوزارة بتخصيصات الموازنة السنوية.

(١٠) المطابقة مع المصرف العراقي للتجارة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا أن الوزارة لا تقوم بإعداد مطابقة شهرية لحساب المصرف العراقي للتجارة والذي يخص عمليات الصرف بالدولار الأمريكي للموازنة الاستثمارية].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٢٨٤٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٢ ومرفقه مذكرة دائرة الاستثمارات والعقود المرقمة (١٣٥٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٥/٦، أن كشوفات المصرف العراقي للتجارة الخاصة بالحسابين (١١٧٣) و (١١٧٦) تسحب يوميا وتكون المتابعة من قبل الموظف المختص لكلا الحسابين (بتدقيق المبالغ المعوضة من قبل وزارة المالية الإيداع و عملية السحب لفتح الاعتمادات من قبل المصرف وعمليات التعزيز والعمولات المسحوبة) وسوف يتم تقديم تقارير شهرية بحركة الحساب عند المطالبة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث ان الوزارة لم تقم بإعداد مطابقة شهرية لحساب المصرف العراقي للتجارة بالدولار.

(١١) التسوية مع وزارة المالية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا إن الوزارة لا تقوم بإعداد التسويات مع حساب وزارة المالية بشكل منتظم ولا يتم إلا مرة واحدة في نهاية السنة، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف في أداء نظام الرقابة الداخلي وهناك احتمالية وقوع أخطاء محاسبية لا يتم معالجتها بشكل سريع].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٢٨٤٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٢ ومرفقه مذكرة دائرة الاستثمارات والعقود المرقمة (١٣٥٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٥/٦، أن المتابعة مع وزارة المالية مستمرة حيث لا تقوم الوزارة بتعويض أي مبلغ خارج عن تخصيص المشروع المحتسب ضمن الاعتماد المفتوح للوزارة وفي حالة غلق الاعتمادات وإعادة مبالغها تعاد إلى حساب الوزارة (DFI)، علما بان هناك كتب ترد من وزارة المالية تطلب فيها إجراء تسويات قيدية بعد تسليم وزارة الكهرباء ميزان المراجعة الختامي إلى وزارة المالية وإلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي مما يؤدي إلى إجراء مفاتحة لإعادة الحسابات الختامية بهدف إدخال التسويات المالية وإعداد ميزان ختامي جديد.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة .

(١٢) عدم وجود دليل شامل للإجراءات والسياسات المتبعة في المخازن (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا عدم وجود دليل إجراءات شامل لقسم المخازن مطبق في الوزارة. عوضا عن ذلك ، تقوم الجهات المسؤولة بإصدار توجيهات لمثل هذه الإجراءات منظمة وموثقة بصيغة مذكرات داخلية. في حالة عدم وجود دليل بإجراءات المخازن، تزداد الخطورة من الأمور التالية:

- عدم تغطية النشاطات الجديدة بالتوجيهات الموجودة سابقا.
- تنفيذ الإجراءات بصورة غير متسقة.
- عدم تحديث الإجراءات بالوقت المناسب.
- قد لا يكون جميع الموظفين على علم بجميع الإجراءات والسياسات.

رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٢٨٤٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٢ ومرفقه مذكرة الدائرة الاقتصادية / القسم المالي المرقمة (٥٥٥) والمؤرخة في ٢٠١٣/٣/٢٦، يوجد مخزن في مقر الوزارة ولكن لا توجد حسابات مخازن و تكون الآلية كالآتي:

- تستلم المواد المشتراة بموجب سند استلام مخزني أصولي من قبل أمين المخزن

- تصرف المواد بموجب سند صرف مخزني أصولي من قبل أمين المخزن
- يتم إعادة المواد المستهلكة بموجب سند إرجاع مخزني أصولي وتحفظ في المخزن لحين استهلاكها وشطبها وبيعها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة اما فيما يخص وجود دليل شامل للاجراءات والسياسات المتبعة في المخازن فان الوزارة لاتمتلك ذلك.

(١٣) إعداد الحسابات (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن الوزارة تقوم بإعداد الحسابات الخاصة بالموازنة الاستثمارية والتشغيلية بشكل يدوي ولا يتم استخدام نظام محاسبي لتسهيل هذه العملية مما يتطلب وقت وجهد إضافي من الموظفين في إعدادها ، حيث يمكن توظيف هذه الجهود بشكل أكثر إنتاجية وفعالية].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٢٨٤٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٢ ومرفقه مذكرة دائرة الاستثمارات والعقود المرقمة (١٣٥٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٥/٦ ، أن عملية إعداد الحسابات (الخاصة بفتح الاعتمادات) في الدائرة ليست يدوية وإنما تتم من خلال برنامج ممسوك على الحاسبة يتضمن تفاصيل الاعتمادات المفتوحة للوزارة والمديريات العامة التابعة لها وحسب كل موازنة (استثمارية ، تشغيلية).

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة لازالت تقوم بإعداد الموازنة الاستثمارية بشكل يدوي.

(١٤) سياسة فصل المهام (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا يوجد سياسة مكتوبة وموثقة بما يخص فصل المهام قد تم اعتمادها والموافقة عليها من قبل الجهات العليا في الوزارة ، وهذا بدوره ممكن أن يؤدي إلى زيادة المخاطر بقيام موظف واحد بعدة مهام متعارضة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٢٨٤٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٢ ومرفقه مذكرة الدائرة الإدارية / قسم المتابعة المرقمة (٢٤١٩٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٤/٢٤ ، أن الوزارة أكملت التوصيف الوظيفي والذي يحدد مهام وواجبات كل قسم وبشكل مكتوب علما ان الدائرة حاليا تعمل بصورة متكاملة وكل قسم حسب اختصاصه غير انه لم يوثق ورقيا.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا يوجد لغاية تاريخه وصف وظيفي يحدد مسؤوليات الموظفين.

(١٥) التوصيف الوظيفي للموظفين (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لا حظنا إن الموظفين ليس لديهم وصف وظيفي يحدد مسؤولياتهم، وهذا بشكل رئيسي يعود إلى أن الوزارة لم تصدر وصف وظيفي بشكل رسمي للأفراد الذين يعملون بها. عدم وجود الوصف الوظيفي الرسمي يمكن أن يؤدي إلى ارتباك الموظفين وعدم معرفتهم التامة بمسؤولياتهم وواجباتهم في الوزارة. وكذلك يمكن أن يؤدي إلى صعوبات تواجه الموظفين الجدد لعدم معرفتهم التامة بمسؤولياتهم ومهامهم المناطة بهم].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٢٨٤٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٢ ومرفقه مذكرة الدائرة الإدارية / قسم المتابعة المرقمة (٢٤١٩٩) والمؤرخة في

٢٤/٤/٢٠١٣، ان اللجنة المركزية في مقر الوزارة أكملت الوصف الوظيفي وهو قيد المصادقة وسيتم اعتماده والعمل بموجبه حال إكمال المصادقات الأصولية عليه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا يوجد وصف وظيفي يحدد مسؤوليات الموظفين لغاية تاريخه.

(١٦) ضعف مهام قسم الرقابة الداخلية (عالية/مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لمهام قسم الرقابة الداخلية لاحظنا ما يلي:
- إن حجم قسم الرقابة الداخلية لا يتناسب مع طبيعة ومستوى أعمال الوزارة ونشاطاتها.
 - لا يقوم قسم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية عن عمل الوزارة ولكن يقوم بإعداد تقارير عن أحداث معينة.
 - لا يتم تزويد قسم الرقابة الداخلية بالتعليمات الجديدة الصادرة من الجهات خارج الوزارة على الرغم من استلام الوزارة لمثل هذه التعليمات.

رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٢٨٤٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٢ ، تم تفعيل دور قسم الرقابة والتدقيق الداخلي من خلال القيام بالزيارات الميدانية للمديرية العائدة للوزارة وإعداد تقارير عمل بنشاطات الوزارة وتشخيص نقاط الضعف والخلل ومتابعتها وكذلك متابعة تقارير ديوان الرقابة المالية والإجابة عليها علما أن الرقابة الداخلية تعتمد الدليل الاسترشادي الصادر من ديوان الرقابة المالية في أداء أعمالها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ماورد بملاحظة شركة التدقيق وفيما يخص الزيارات التفتيشية فان القسم قام بزيارة تفتيشية واحدة خلال سنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٢.

(١٧) أرشفة ملفات العقود (منخفضة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لملفات العقود في مركز الوزارة لاحظنا وجود العديد من النسخ المكررة لبعض الوثائق بالإضافة إلى عدم القيام بترتيب وثائق الملف حسب تسلسل معين وبالتالي لا يمكن دراستها وفهمها بسهولة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٢٨٤٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٢ ومرفقه مذكرة دائرة الاستثمارات والعقود المرقمة (١٣٥٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٥/٦، تم توجيه كافة أقسام الدائرة بترتيب الأضابير وترقيمها وإتلاف النسخ المكررة بها وقد تم أرشفة الأضابير الكترونيا وتم حفظ الأقراص الخاصة بالأرشفة بمكان امن.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الوزارة لم تقم بتنظيم الأضابير حسب التسلسل التاريخي والأرشفة غير منتظمة.

عشرون - وزارة الهجرة والمهجرين

(١) عملية التحليل للكفاءة المالية المتعاقدة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعقد مشروع إنشاء مقر الوزارة في واسط والميرم مع شركة النجوم العربية بمبلغ (٩٤٦, ١١٥, ١) دينار عراقي ، لاحظنا أن لجنة تحليل العطاءات قامت بإعطاء نسبة ترجيح بمقدار ٨ % من أصل ١٠ % على الكفاءة المالية على الرغم من أن الحسابات الختامية المقدمة من قبل الشركة لعامي ٢٠٠٩ , ٢٠١٠ تشير إلى وجود عجز مالي لدى الشركة ، أن وجود عجز لدى الشركة خلال عامين يعتبر بمثابة مؤشر على عدم الكفاءة المالية للشركة والذي بدوره يؤثر في قدرة الشركة على الاستمرار في تنفيذ المشروع . علما أن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – عاشراً)].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / قسم العقود العامة الحكومية بموجب المذكرة المرقمة (٤٢٢) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٦ ، أن النسبة المعتمدة في التحليل والترسية تم اعتمادها من قبل اللجنة الخاصة بالتحليل مع مراعاة الشروط الفنية والقانونية وان العجز الحاصل هو عجز شكلي والشركة المحال عليها العمل قد حصلت على أعلى النسب من مجموع (١٠٠ %) في التحليل والترسية وبالتالي هي المرشح الأول .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علما أن العقد أحيل على الشركة المذكورة أعلاه وتم تنفيذ البناية وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٤٩٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١١ .

(٢) محضر لجنة تحليل العطاءات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن محضر لجنة تحليل العطاءات لا يتضمن المعلومات التالية والمطلوب توافرها في هذا المحضر حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية وهي:

- جنسية مقدم العطاء.
- عملة مبلغ العطاء.
- مدة التنفيذ أو التجهيز بالأيام.

أن عدم توافر هذه المعلومات ضمن محضر لجنة تحليل العطاءات يعتبر مخالفاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لعام ٢٠٠٨ (المادة ٧ / رابع عشر) والتي تنص على انه يجب أن يتضمن المحضر النهائي حقلًا خاصًا يبين توصية لجنة التحليل ، الأسس التي استندت إليها اللجنة في هذه التوصية ، ومبلغ العطاء ضمن الحدود المقبولة للكلفة التخمينية].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / قسم العقود العامة الحكومية بموجب المذكرة المرقمة (٤٢٢) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٦ ، يتم اعتماد جنسية مقدم العطاء وعملة مبلغ العطاء بالإضافة إلى المدة في استثمارات التحليل ويتم الإشارة إليها بصورة مباشرة وهذه الاستثمارات جزء من محضر التحليل وبالتالي فإن لجنة التحليل قد راعت الشكليات القانونية المنصوص عليها في المادة (٧ – فقرة ١٤) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية وأنها ملتزمة بالتعليمات النافذة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث أنه من خلال تدقيقها لعقود الوزارة لوحظ ذكر هذه المعلومات.

(٣) تاريخ توقيع العقد (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن بعض العقود يتم توقيعها بعد مرور فترة الـ ١٤ يوما المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨

(المادة ٧ / عشرون) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من تاريخ صدور كتاب الإحالة . ومثال ذلك :

اسم المشروع	تاريخ الإحالة	تاريخ التوقيع
إنشاء بناية فرع الوزارة في محافظة واسط	٩ نيسان ٢٠١٢	٦ أيار ٢٠١٢
إنشاء المرحلة الثانية من مخيم اللاجئين السوريين في القائم	٣ تشرين الأول ٢٠١٢	٤ تشرين الثاني ٢٠١٢

رد الإدارة :

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / قسم العقود العامة الحكومية بموجب المذكرة المرقمة (٤٢٢) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٦ بما يلي :

- فيما يخص المشروع الأول الوارد في الملاحظة / تم الأخذ بالملاحظة واعتماد الفترات الزمنية للتعاقد في الإجراءات إلا أن هناك تأخير يحصل لأسباب خارجة عن إرادة الطرفين ومثال ذلك تأخر الإجابة على صحة صدور التأمينات كون الوزارة تطلب تأمينات صادرة من مصرف حكومي أو مايتعلق بالتدقيق والمصادقة على العقد.
- فيما يخص المشروع الثاني الوارد في الملاحظة / يعتبر المشروع من الأمور المستعجلة وضمن خطة الطوارئ ومستثنى من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة ولبعد المسافة وعدم توفر الأوليات في الوزارة أدى ذلك إلى التأخر بتوقيع العقد.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص المشروع الأول الوارد في الملاحظة / أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٤٩٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١١ .
- فيما يخص المشروع الثاني الوارد في الملاحظة / أنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة حيث أن المشروع معفي من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدل) بموجب كتاب مجلس الأمن الوطني المرقم (١٤٩٤/١/٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/١٦ الفقرة (٣) منه.

(٤) التسويات المصرفية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراقبتنا للمطابقة الخاصة بالحساب الجاري (١١٢٠٠) للوزارة لدى مصرف الرافدين ، لاحظنا وجود مبالغ عالقة ومتراكمة منذ عام ٢٠٠٨ لم تتم معالجتها . بلغت قيمة المبالغ العالقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (١٥٠,٠٠٠,٩٥٦) دينار عراقي. أن وجود هذه المبالغ العالقة وعدم معالجتها في المطابقات المصرفية يشير إلى ضعف نظام الرقابة الداخلي على حسابات المصارف والذي بدوره يؤدي إلى تراكم الفروقات بين الأرصدة في سجلات الوزارة والمصارف] .

رد الإدارة :

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين /الدائرة الإدارية والمالية/قسم السجلات بموجب المذكرة المرقمة (١١٧) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣ ، أن المبالغ العالقة في مطابقة كشف البنك التي هي ضمن حقل التسويات القيدية لا يمكن معالجتها بصورة آنية ما لم يتم مراجعة فروع المصارف لكافة المحافظات التي تم التعامل معها منذ عام ٢٠٠٨ وخاصة المبالغ التي صرفت بموجب التخويل حيث أن الوزارة ألان في طور المتابعة مع تلك المصارف والمطابقة معها وتتم المطابقة الإجمالية ومن ثم معالجة المبلغ الموقوف في الكشف .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٥٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٨ .

(٥) مبالغ مجمدة لدى مصرف الرافدين (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لمطابقات الحسابات المصرفية الخاصة بالوزارة لاحظنا أن هنالك مبلغ (٧٣٦, ٩٢٤, ٦٠٧) دينار عراقي ضمن حساب جاري ١١٤٦٦ لدى مصرف الرافدين مجمد منذ عام ٢٠٠٧. يمثل المبلغ المتبقي من منحة مجلس الوزراء لتوزيع هدايا عينية للنازحين لم يتم استخدامه من قبل الوزارة. أن الاحتفاظ بهذه المبالغ دون استخدام أو هدف للإنفاق فإنه يؤدي إلى منع استخدام هذه المبالغ للمنفعة العامة من قبل جهات حكومية أخرى].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / الدائرة الإدارية والمالية/ قسم السجلات بموجب المذكرة المرقمة (١١٧) والمؤرخة في ٢٣/٦/٢٠١٣، أن المبلغ الموجود في الحساب الجاري المرقم (١١٤٦٦) لا يمكن إعادته حالياً إلى وزارة المالية وذلك لوجود مشكلة قضائية مع جمعية الهلال الأحمر وأن الملف محال إلى هيئة النزاهة بخصوص المبالغ التي صرفت من هذا الحساب لتوزيع مواد عينية إلى النازحين حيث أن هناك تأمينات أولية وسلف مستلمة ولا يمكن إجراء التسويات بالمبالغ لحين انتهاء الموضوع.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة، علماً أنه توجد دعوى مقامة من قبل الوزارة على جمعية الهلال الأحمر بخصوص الموضوع وقد تم الإشارة إلى ذلك في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٥٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/١٨.

(٦) قسم الرواتب (متوسطة / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب في الوزارة لاحظنا ما يلي:
- قيام بعض الموظفين بتحويل موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم دون وجود تفويض أو أي وثيقة مؤيدة متوفرة لدى الوزارة للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين.
 - عدم وجود لجنة في مركز الوزارة تكون مهمتها تسليم الرواتب للموظفين وإنما يتم تكليف موظفين بشكل غير رسمي من قبل مدير قسم المصروفات لغرض توزيع الرواتب على الموظفين.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / الدائرة الإدارية والمالية/ مكتب المدير العام بموجب الكتاب المرقم (٢٤) والمؤرخ في ٢٦/٦/٢٠١٣، يتم تسليم الرواتب إلى موظفين آخرين بدلاً عنهم في بعض الحالات. أما فيما يخص وجود لجنة في مركز الوزارة فإنه يتم تسليم الرواتب إلى لجان في دوائر الوزارة وبموجب أوامر إدارية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق فيما يخص قيام بعض الموظفين بتحويل موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم دون وجود تفويض.

(٧) تدنى نسب انجاز مشاريع الموازنة الاستثمارية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا أن نسب انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية متدنية كما بتاريخ ٣١ تشرين الثاني ٢٠١٢ والجدول التالي يبين عينة من هذه المشاريع:

اسم المشروع	التخصيص السنوي (مليون دينار عراقي)	الفعلي (مليون دينار عراقي)	نسبة الانجاز
فرع الوزارة في واسط	١,٠٠٠	-	٠ %
تشبيد فرع الوزارة في محافظة المثنى	٣٣٨	٤٨	١٤,٢ %
تشبيد فرع الوزارة في محافظة صلاح الدين	٣٣٨	٤٠	١٢ %

رد الإدارة

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين /الدائرة الإدارية والمالية/قسم السجلات بموجب المذكرة المرقمة (١١٧) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣، بما يلي:

- أن مشروع فرع الوزارة في محافظة واسط هو ضمن مشروع تشييد فروع الوزارة في محافظات (ذي قار / الانبار / واسط / نينوى) حيث من خلال متابعة الانجاز الفني للمشاريع لفروع الوزارة لغاية ٢٠١٣/٦/١ كان حوالي (١٠ %) والمتابعة مستمرة لغرض رفع الانجاز إلى أكثر من النسبة أعلاه.
- أما بخصوص فرع الوزارة في محافظتي المثنى وصالح الدين كانت تلك الفروع في طور الإحالة بعد إكمال فحص التربة والتصاميم لها حيث تم مخاطبة قسم العقود لغرض الإسراع في الإحالة إلى الشركات لغرض تشييد الفروع أعلاه .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٥٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٨.

(٨) الكلفة التخمينية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة ، لاحظنا عدم وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية ، حيث قامت لجنة تحليل العطاءات بعملية التحليل دون معرفة الكلفة التخمينية للمناقصة . مثال ذلك:

اسم المشروع	مبلغ العقد (دينار عراقي)
إنشاء بناية فرع الوزارة في محافظة واسط	١,١١٥,٩٤٦,٠٠٠
إنشاء المرحلة الثانية من مخيم اللاجئين السوريين في القائم	١,٠٧٠,٠٠٠,٠٠٠

رد الإدارة:

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / قسم العقود العامة الحكومية بموجب المذكرة المرقمة (٤٢٢) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٦ بما يلي:

- فيما يخص المشروع الأول الوارد في الملاحظة / أن إعداد الكلف التخمينية كان من قبل جهة فنية واستشارية تم التعاقد معها لهذا الغرض وهي جهة مختصة وتم مراعاة تحديث الكلف ودقتها بناءً على أسعار الأسواق المحلية .
- فيما يخص المشروع الثاني الوارد في الملاحظة / أن إنشاء المرحلة الثانية من المخيم هي من الأمور المستعجلة وضمن خطة الطوارئ وهو معفي من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل بموجب كتاب الأمن الوطني وقرار مجلس الوزراء .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة وأن مشروع المرحلة الثانية لإنشاء مخيم اللاجئين السوريين في القائم معفي من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدلة) بموجب كتاب مجلس الأمن الوطني المرقم (١٤٩٤/١/٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/١٦ الفقرة (٣) منه.

(٩) عقد مشروع الإدارة الإلكترونية في مقر الوزارة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعقد مشروع الإدارة الإلكترونية في مقر الوزارة لاحظنا ما يلي:

- بعد القيام بتحليل العطاءات من قبل لجنة تحليل العطاءات ، قدمت اللجنة توصياتها بأن تقوم لجنة أخرى مختصة بتحليل مثل هذا النوع من العطاءات للاستفادة من خبراتهم واختيار العطاء الأمثل للوزارة ، وبالرغم من ذلك فقد تم إحالة العطاء على شركة سيناتل بصورة مباشرة بقرار من الوزير.

- أن عرض شركة سيناتل كان ثاني أعلى العطاءات المقدمة بالرغم من وجود عطاءات أخرى مقدمة بمبالغ أقل.
- عدم وجود تخصيص مالي للمشروع قبل البدء بعملية التعاقد وذلك يعتبر مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ / أولا).
- عدم وجود كلفة تخمينية للمشروع مما جعل عملية المفاضلة بين الشركات صعبة وذلك خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٣ / أولا / ب).
- عدم وجود مناقصة خاصة بالمشروع مفصلة ودقيقة يمكن الاعتماد عليها كمعيار للمقارنة مع الشركات المتقدمة للعطاء حيث أن هذه الشركات من مناشئ مختلفة.
- لم يتم التثبيت في الدعوات المباشرة الموجهة إلى الشركات وجوب توفر المعلومات التالية : (هوية تصنيف الشركات ، تحديد الأسعار بالدينار العراقي، فترة انجاز المشروع ، تحديد المناشئ، تحديد عدد الموظفين المطلوب تدريبهم وتأهيلهم لغرض إدارة وتطوير المشروع، وتحديد فترة الضمان والصيانة المطلوبة)

رد الإدارة:

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين /قسم العقود الحكومية بموجب المذكرة المرقمة (٤٢٢) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٦، أن الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق لم يراعى فيها الدقة كون الدعوة جاءت مطابقة للتعليمات مع وجود دراسة جدوى للمشروع وتوفر التخصيص المالي بالإضافة إلى أن الأسلوب المعتمد هو مناقصة محددة وبالتالي على الشركات تقديم الرؤى الفنية بالعرض الفني والتجاري أما فيما يخص الإحالة فتتم بموجب صلاحيات الوزير المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٤٩٦١) في ٢٠١٣/٢/٢٧.

(١٠) التسوية مع وزارة المالية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا أن الوزارة لا تقوم بإعداد التسويات مع حساب وزارة المالية بشكل منتظم ولا يتم ذلك إلا مرة واحدة في نهاية السنة، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف في أداء نظام الرقابة الداخلي وهناك احتمالية وقوع أخطاء محاسبية لا يتم معالجتها بشكل سريع].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / الدائرة الإدارية والمالية/ قسم السجلات بموجب المذكرة المرقمة (١١٧) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣، تم مخاطبة وزارة المالية بخصوص إعداد التسويات بين حسابات الوزارة وحساب وزارة المالية بصورة شهرية من خلال معرفة الإلية لهذه التسوية.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن وزارة الهجرة والمهجرين تقوم بإرسال موازين المراجعة وجداول المصروفات والإيرادات إلى وزارة المالية شهريا أما فيما يخص التسويات مع حساب وزارة المالية فتتم في نهاية السنة فقط.

(١١) مطابقة جرد الموجودات الثابتة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا انه لم يتم معالجة الفروقات الظاهرة في عملية جرد الموجودات الثابتة لعام ٢٠١٠].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / الدائرة الإدارية والمالية/ قسم السجلات بموجب المذكرة المرقمة (١١٧) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣، أن هذه الفروقات ظهرت في عمليات جرد الموجودات نتيجة لعدم استخدام نظام الترميز العام والخاص للمواد في عمليات الإدخال والإخراج المخزني الامر الذي أدى الى ظهور تلك الفروقات في عملية الجرد وذلك لصعوبة معرفة تصنيفها وتسعى الوزارة لعمل نظام ترميز من خلال مخاطبة وزارة المالية بطلب الترميز المعتمد في الوزارة لغرض العمل بموجبه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٥٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٨.

(١٢) إعداد الحسابات (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن الوزارة تقوم بإعداد الحسابات الخاصة بالموازنة الاستثمارية والتشغيلية بشكل يدوي ولا يتم استخدام نظام محاسبي لتسهيل هذه العملية مما يتطلب وقت وجهد إضافي من الموظفين في إعدادها، حيث يمكن توظيف هذه الجهود بشكل أكثر إنتاجية وفعالية].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / الدائرة الإدارية والمالية/ قسم السجلات بموجب المذكرة المرقمة (١١٧) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٣، تم التعاقد مع وزارة الصناعة والمعادن / شركة نظم المعلومات منذ عام ٢٠١٢ حول استخدام نظام آلي وربطه مع النظام المحاسبي وتم العمل بموجبه في الوزارة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علما أن الوزارة تعاقدت مع وزارة الصناعة والمعادن/ شركة نظم المعلومات لإعداد نظام محاسبي الكتروني.

(١٣) عدم وجود سياسة لفصل المهام (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا يوجد سياسة مكتوبة وموثقة بما يخص فصل المهام قد تم اعتمادها والموافقة عليها من قبل الجهات العليا في الوزارة، وهذا بدوره ممكن أن يؤدي إلى زيادة المخاطر بقيام موظف واحد بعدة مهام متعارضة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / الدائرة الإدارية والمالية / مكتب المدير العام بموجب الكتاب المرقم (٢٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٦، أن دليل الوصف الوظيفي المعدل لعام ٢٠١٣ قد عالج موضوع فصل المهام بشكل موثق من خلال تثبيت مهام وواجبات كل دائرة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لم يتم المصادقة عليه لغاية تاريخه وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٥٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٨.

(١٤) أرشفة ملفات العقود (منخفضة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لملفات العقود في مركز الوزارة لاحظنا وجود العديد من النسخ المكررة لبعض الوثائق بالإضافة إلى عدم القيام بترتيب وثنائ الملف حسب تسلسل معين وبالتالي لا يمكن دراستها وفهمها بسهولة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / قسم العقود الحكومية بموجب المذكرة المرقمة (٤٢٢) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٦، أن القسم حاليا في حالة أرشفة الكترونية بالإضافة إلى الأرشفة الورقية وسوف يتم تنظيم هذه الأضابير حسب التسلسل لكل مناقصة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وان الوزارة بصدد أرشفة ملفات العقود يدوياً و إلكترونياً.

احدى وعشرون - وزارة البيئة

(١) تنفيذ المباشرة قبل توقيع العقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لأليات بعض العقود لاحظنا أن الوزارة وافقت على المباشرة بتنفيذ العقود قبل توقيع العقد واعتبار تاريخ المباشرة هو تاريخ استحقاق الصرف للأطراف المتعاقدة مثال على ذلك :

اسم العقد	تاريخ المباشرة	تاريخ توقيع العقد
عقد الاستشاري إسماعيل عبد الستار	١- حزيران - ٢٠١١	٢٢ - نيسان - ٢٠١٢
عقد الخبير ماجد حميد	٢٢ - آذار - ٢٠١٢	١٠ - حزيران - ٢٠١٢

رد الإدارة :

أيدت وزارة البيئة / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (ع/ ١١٦٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١٣ ملاحظة شركة التدقيق وبناء على ذلك تم تنظيم العقود اللاحقة من تاريخ توقيع العقد.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علماً إن الوزارة / قسم العقود لاحظت ذلك عند إبرام العقود اللاحقة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٠٩٩٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/٢١.

(٢) عقد إيجار قطعة الأرض لإبواء عجلات الوزارة في الكرادة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لأليات العقد لاحظنا ما يلي :
- أن الوزارة قامت بإشغال قطعة الأرض بتاريخ ١/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٩ من دون سند قانوني.

- تم تشكيل لجنة للتفاوض مع وكيل مالك الأرض حول بدل الإيجار الشهري وتم فرض سعر الـ (٥٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي من قبل المالك دون استجابته للتفاوض مع اللجنة.

- تم توقيع العقد مع مالك الأرض بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٢ واعتبار تاريخ إشغال الأرض تاريخ المباشرة واستحقاق الصرف.

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (ع/ ١١٦٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١٣ ، لا توجد أي أوليات تخص ما ورد بالملاحظة (من خلال أوليات لجنة التفاوض مع صاحب العقار) وإنما تم توقيع ملحق العقد بمبلغ (٥٠٠٠٠٠٠) دينار شهرياً وان تاريخ الأشغال هو في ٢٠١٢/٧/٧ وليس كما ورد في الملاحظة عام ٢٠٠٩ ، علماً إن الوزارة قررت عدم اعتماد الأثر الرجعي بهذا الأسلوب بالتعاقد مع الشركات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، علماً إن الوزارة أخذت بتوصية شركة التدقيق بعدم إشغال الأراضي أو المباشرة بتنفيذ العقود قبل توقيع عقد مع المالك أو بموجب اتفاق رسمي.

(٣) عقود البحوث والدراسات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن الوزارة قامت بالتعاقد مع موظفين ينتمون للوزارة من أجل شراء البحوث والدراسات التي يقومون بها ، على الرغم من حصولهم على كامل حقوقهم الدراسية والوظيفية . مثال على ذلك :

اسم العقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)	تاريخ العقد
إجراء البحث الموسوم (Treatment of waste water by advance oxidation process)	٣,٥٠٠,٠٠٠	١٤ / أيلول / ٢٠١١
إجراء البحث الموسوم (دراسة بيئية لمنطقة هور دلمج)	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١١ / تشرين الثاني / ٢٠١٢

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / قسم العقود بموجب كل من الكتابين المرقمين (ع / ١١٦٢ و ع / ١١٨٦) والمؤرخين في (٦ / ١٣ و ٢٣ / ٦ / ٢٠١٣) على التوالي ، أن الوزارة تعاقدت مع الجامعات والمكاتب الاستشارية وليس مع موظفيها ، ويرى القسم انه لا يوجد مانع قانوني للتعاقد على البحوث والدراسات كون التعاقد مع الجامعة استناداً إلى آلية التعاقد المرقمة (١٦٠) لسنة ٢٠٠٩ وقد قامت الوزارة واستناداً إلى توصية شركة التدقيق بتشكيل لجنة لإصدار تعليمات خاصة حول الموضوع وتم استحصال موافقة معالي السيد الوزير على ذلك كما تقوم الوزارة بوضع دليل عمل ودليل استرشادي لهذه العملية من اختيار البحوث وفق أسلوب التعاقد وتشكيل لجان لوضع هذه الدراسات أو البحوث موضع التنفيذ وكذلك تشكيل لجنة لإقرار المواضيع التي تحتاجها الوزارة من هذه الدراسات والفائدة العملية منها .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق .

(٤) اعتمادات مستندية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا للعقدين المرقمين (١٧٥، ١٧٤) والخاصين بتجهيز محطات المراقبة والتحسس النائي لنوعية المياه وتجهيز محطات مراقبة المصادر المائية، لاحظنا أن مبلغ العقود مسجلة كأمانات ولم تسجل كمصروف نهائي كون أن الوزارة لم تستلم إشعار من وزارة المالية . مما أدى إلى وجود فرق بين المبالغ المسجلة في الحسابات الختامية للوزارة ورصيد دائرة المحاسبة في ميزان المراجعة النهائي بمبلغ (١٢٦,٠٠٠, ٢٧٥, ٢) دينار عراقي وأدناه تفاصيل العقود :

اسم العقد	الجهة المنفذة	مبلغ العقد/دولار
تجهيز ونصب وتشغيل محطات المراقبة والتحسس النائي لمياه الصرف الصحي في بغداد	شركة الفخار للمقاولات الهندسية المحدودة	٦٦٠,٠٠٠
تجهيز ونصب وتشغيل محطات المراقبة والتحسس النائي لنوعية المياه في بغداد	شركة الفخار للمقاولات الهندسية المحدودة	١,٠٣٤,٤٥٠

رد الإدارة :

لم تقم وزارة البيئة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (١٧١) والمؤرخة في ١١ / ٦ / ٢٠١٣ والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢١٨) والمؤرخة في ٢١ / ٨ / ٢٠١٣ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن الفرق بين المبالغ المسجلة في الحسابات الختامية للوزارة ورصيد دائرة المحاسبة في ميزان المراجعة النهائي والبالغ (٢٢٧٥١٢٦٠٠٠) دينار لم يتم معالجته من قبل الوزارة لغاية تاريخه.

(٥) صرف مستحقات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا إلى وزارة البيئة لاحظنا وجود مدراء عامين وكالة يتم صرف رواتب ومخصصات مدراء عامين لهم لم تحصل موافقة مجلس الوزراء على تعيينهم بدرجة مدير عام منذ عام ٢٠١١ خلافاً إلى كتاب وزارة المالية المرقم (١١٨١٧) في ٥ / ٣ / ٢٠١١، وكتاب

مكتب مفتش عام وزارة البيئة المرقم (ر.ت / ٢ / ٣٢٠) في ٢٠١٢/١٢/٢٠ والكتاب المرقم (ر.ت / ٥ / ٣) في ٢٠١٣/١/٨ الذي ينص على إيقاف صرف رواتب ومخصصات المراد تعيينهم بدرجة مدير عام بعد انتهاء المدة المقررة ثلاثة أشهر دون استحصال موافقة مجلس الوزراء على تثبيتهم بدرجة مدير عام].

رد الإدارة:

أجابت وزارة البيئة / الدائرة الإدارية والمالية / القسم المالي بموجب الكتاب المرقم (د م / ٣ / ٣٢٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٥، لم يرد إلى الوزارة كتاب صادر من مجلس الوزراء يشير إلى عدم موافقة مجلس الوزراء على تعيين المدراء العامين استناداً للدستور لكون المخاطبات الواردة للوزارة بعدم الموافقة وتسمية بدلاء للوزارة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية وبموجب الكتب المرقمة (ق/٤/٥/٢/٢٩٨٢٩) في ٢٠١٢/٩/٢٠ و (ق/٤/٥/٢/٣٠٧٢) في ٢٠١٢/١٢/١٩ و (ق/٤/٥/٢/٨٩٨٧) في ٢٠١٣/٣/٢٥ و (ق/٤/٥/٢/٩٠٩) في ٢٠١٣/٤/٢٢ والمتضمنة عدم عرض الموضوع على مجلس الوزراء واستناداً إلى الدستور العراقي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت إن الوزارة أشارت بإجابتها بأنه لم يرد إليها كتاب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء يشير إلى عدم موافقتها على تعيين المدراء العامين وكالة في حين لوحظ وجود كتاب صادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بالرقم (ق/٤/٥/٢/٣٠٧٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/١٩ موجه إلى وزارة البيئة تمت الإشارة فيه إلى عدم موافقة الأمانة العامة على تعيين المدراء العامين / وكالة وطلبت تسمية بدلاء عنهم ولا زالت الملاحظة قائمة.

(٦) التنسيق بين كافة دوائر الوزارة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التقرير [خلال زيارتنا لوزارة البيئة، لاحظنا ضعف التنسيق بين قسم العقود والقسم المالي، حيث لا يقوم القسم المالي بتزويد قسم العقود بما يفيد استلام كفالة حسن التنفيذ ، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار قسم العقود بعملية التعاقد مع المجهز بالرغم من عدم التزامه بشروط العقد في بعض الأحيان].

رد الإدارة:

أجابت وزارة البيئة / الدائرة الإدارية والمالية / القسم المالي بموجب الكتاب المرقم (د م / ٣ / ٣٢٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٥ ، استناداً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية العامة رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة والتي تقتضي بان يتم تسليم الصك أو خطاب الضمان إلى قسم العقود وليس للدائرة الإدارية والمالية / القسم المالي ويحفظ الصك أو خطاب الضمان مع أوليات العقد فضلاً عن كفالة حسن التنفيذ قبل توقيع العقد وأيضاً يحفظ لدى قسم العقود مع أوليات العقد وان العقود التي تبرمها الوزارة كافة لا يتم صرف أي مبلغ إلا بعد تأييد رسمي من قسم العقود وكتاب موقع موجه للدائرة لغرض الصرف من قبل القسم المالي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بخصوص ضعف التنسيق بين قسم العقود والقسم المالي علماً ان الوزارة لم تبين المادة القانونية التي استندت عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدلة) بإجابتها على تسليم الصك أو خطاب الضمان إلى قسم العقود وليس للدائرة الإدارية والمالية / القسم المالي إلا أنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة بخصوص وجود تأييد رسمي من قسم العقود يتم إرساله إلى القسم المالي لصرف أي مبلغ مستحق للمقاول وتقوم الوزارة باستقطاع نسبة كفالة حسن التنفيذ من الدفعة الأخيرة المصروفة كمستحقات للمقاول ويتم تنظيم قيد بها .

(٧) تحليل القوائم المالية للأطراف المتعاقدة (منخفضة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا للعقد رقم (٤٠٠٥٠٢٠٠١٨) المتعلق بأجهزة استشعار النفط ومعدات الإنذار لاحظنا عدم توفر أي تحليل للوضع المالي للطرف المتعاقد. في ظل غياب تحليل وتقييم دقيق للوضع المالي للطرف المتعاقد يؤخذ بعين الاعتبار عند التوصية بالإحالة، قد ينجم عنه

عدم قدرة الطرف المتعاقد من الالتزام بواجباته التعاقدية والتي قد تؤدي إلى تكبد الوزارة لخسائر وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها المرجوة].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة البيئة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (١٧١) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١١ والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢١٨) والمؤرخة في ٢٠١٣/٨/٢١ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٠٤٣٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/١٥ وتم توجيه الوزارة لملاحظة ذلك في العقود اللاحقة.

(٨) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا إن الوزارة لا تمتلك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها. عادةً ما تصدر الوزارة التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكرة داخلية طارئة. مع ذلك فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام. ومن ناحية أخرى إن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات الداخلية، بحيث تمثل مرجع للموظفين. على الأقل، يتوقع من الوزارة إن تمتلك دليلاً لكل من الأقسام الآتية:

- المشتريات
- الموارد البشرية
- القسم المالي

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب كتابها المرقم (د م /٣/٣٢٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٥، تم الشروع ومنذ عام ٢٠١١ بإعداد دليل الإجراءات والسياسات الداخلية وبتكليف لجنة مختصة بالأمر الإداري المرقم (٤٩١٩) والمؤرخ في ٢٠١١/١٠/٢٤ ورأت الدائرة الإدارية والمالية بان اللجنة المذكورة ليس لها الإمكانية بانجاز العمل وسيتم إلغاؤها وإعادة تشكيل لجنة أخرى من مستويات إدارية عليا ومن اختصاصات علمية وإدارية متنوعة للغرض أعلاه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بعدم امتلاك الوزارة لدليل الإجراءات والسياسات الداخلية يغطي جميع عملياتها.

(٩) عدم إعداد التسويات البنكية للمصرف العراقي للتجارة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا إن الوزارة لا تقوم بتحضير مطابقات بنكية للمصرف العراقي للتجارة. وهذا يؤدي إلى تقليل فرص الرقابة ودقة عمل العمليات المحاسبية للبنك بحيث سيكون هناك إمكانية حدوث أخطاء صعبة التتبع والاكتشاف. عدم إعداد المطابقات من شأنه إن يقلل من الرقابة على أرصدة البنوك بحيث سيكون هناك إمكانية حصول خطأ من قبل البنوك على حسابات الشركة لا يمكن اكتشافها في الوقت المناسب].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب كتابها المرقم (د م /٣/٣٢٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٥، بما يلي:

- وفق آلية عمل الوزارة مع المصرف العراقي للتجارة والمذكورة بالفقرات التالية:
- تقوم الوزارة بمخاطبة المصرف العراقي بعد استيفاء الأوليات كافة.
- يبلغ المصرف المذكور الوزارة بفتح الاعتماد من قبله.

• بموجب عمليات السحب للمبالغ والدفع التي تمثل إجراءات داخلية بين كل من وزارة المالية والمصرف تؤدي هذه العملية إلى عدم إعداد المطابقة وعليه قامت الوزارة بمفاتحة وزارة المالية والمصرف العراقي للتجارة لتزويدها بالقيود الخاصة لسحب ودفع المبالغ وسندات الشحن لإجراء المطابقة.

- لم تتمكن الوزارة بإعداد تقرير ملخص بخطابات الاعتمادات المستندية بناءً على ما ذكر بالفقرة أعلاه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تأخرت الوزارة بمتابعة الموضوع كما إن متابعتها لم تكن جادة ومستمرة حيث إن آخر كتاب لوزارة البيئة موجه إلى وزارة المالية لغرض تزويدها بالقيود المحاسبي لإجراء التسويات البنكية كان بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٤.

(١٠) تقارير شهرية لمطابقة الموازنة مع النتائج الفعلية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا إن القسم المالي يقوم بتحضير موازنة سنوية ، لكنه لا يقوم بإعداد مقارنة شهرية بين الموازنة والنتائج الفعلية المثبتة مع تفسيرات للفروقات. إن عملية إعداد موازنة سنوية مفصلة تتضمن المقارنات الشهرية مع النتائج الفعلية تعتبر أداة إدارية في مراقبة المصاريف، حيث تمكن الإدارة من التعرف على الفروقات مع الموازنة واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب كتابها المرقم (د م / ٣/ ٣٢٢٣) والمؤرخ في ٢٥/٦/٢٠١٣، يقوم القسم المالي بالدائرة الإدارية والمالية بأعداد ميزانية مفصلة (المصاريف المتحققة) فضلاً عن تقديم نسب الانجاز بشكل شهري إلى معالي الوزير وإلى الدائرة الإدارية موضح به ما تم صرفه لكل حساب بالمبالغ والنسب وبما إن لكل جهة من الجهات الرسمية بالوزارة دورها وواجباتها الموكلة إليها فأن القسم المالي بالدائرة الإدارية هو قسم تنفيذي يقوم بصرف المبالغ حسب رؤية وخطط الجهات المستفيدة بالوزارة ووفق القانون والتعليمات والصلاحيات الممنوحة بالصرف . وبخصوص إعداد الميزانية فأنها تتم من خلال تحديد المبالغ من قبل وزارة المالية حصراً وليس للوزارة الحق والدور بتغيير المبالغ ضمن الفصول عند إعدادها سنوياً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث يتم إعداد تقارير شهرية لمطابقة الموازنة مع النتائج الفعلية وترفع من قبل الدائرة الإدارية إلى السيد الوزير.

(١١) المطابقة مع سجلات وزارة المالية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا إن الوزارة لا تعد مطابقات شهرية لحساب جاري وزارة المالية (حساب الدعم). إن الهدف الرئيسي من هذه المطابقات هو التأكد من إن كافة المبالغ المستلمة من وزارة المالية تم تسجيلها بشكل دوري ومنتظم].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب كتابها المرقم (د م / ٣/ ٣٢٢٣) والمؤرخ في ٢٥/٦/٢٠١٣، لا يتم إعداد مطابقات شهرية لحساب جاري وزارة المالية ويتم مطابقتها مع التأييد في نهاية السنة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بعدم قيام الوزارة بإعداد مطابقة شهرية للحساب الجاري مع وزارة المالية (حساب الدعم) .

(١٢) عدم وجود تقارير حاسوبية خاصة بالعقود الحالية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا عدم وجود نظام لإصدار التقارير الخاصة بالمشتريات والمشاريع ليلخص جميع العقود القائمة حالياً. في الوقت الحالي تحضر هذه التقارير يدوياً من خلال برنامج ورد عن طريق معلومات يتم تجميعها من عدة مصادر. إن هذه العملية تستهلك جهداً ووقتاً كبيراً ويمكن أن تؤدي إلى بعض الأخطاء].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (ع / ١٢٢٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١٨، قام القسم بإعداد برامج لمتابعة العقود وخطابات الضمان.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن البرنامج الذي تم إعداده والمشار إليه في اجابة الوزارة يحتاج إلى معلومات وبيانات ضرورية يمكن الحصول عليها من أقسام الوزارة الأخرى وإدخالها بالبرنامج ليكون متكامل ويفي بالغرض.

(١٣) عدم وجود تقرير ملخص لخطابات الاعتمادات المستندية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا عدم وجود تقرير ملخص لخطابات الاعتمادات المستندية لذلك لم نستطع حصر جميع الاعتمادات التي تم فتحها خلال عام ٢٠١١ من أجل اختيار عينة التدقيق].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب كتابها المرقم (د م / ٣٢٢٣/٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٥، تم فتح اعتمادات مستندية للعقود للعام ٢٠١١ تشمل عقود التحسس لشركة الفخار وعقد الضوضاء لشركة الغلواء والتحسس لشركة الغلواء أيضاً ولا يتوفر لدى الوزارة تقرير ملخص لخطابات الاعتمادات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ولم تتمكن الوزارة من إعداد تقرير ملخص لخطابات الاعتمادات لغاية تاريخه.

(١٤) ترقيم الأصول الثابتة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [تبين لنا إن الأصول الثابتة لا تحمل أية أرقام أو رموز. مما يؤدي إلى صعوبة عملية جردها ومطابقتها مع السجلات المحاسبية].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب كتابها المرقم (د م / ٣٢٢٣/٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٥، إن الوزارة بصدد إعداد برنامج متكامل لترميز وترقيم الموجودات الثابتة وفق السياسات المتبعة بمؤسسات الدولة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ولم يتم إعداد البرنامج لغاية تاريخه وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٩٨٥٠) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/٢٠.

(١٥) مطابقة أرصدة الموردين (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا إن قسم المالية لا يقوم بمطابقة وتسوية أرصدة الموردين من واقع سجلاتها المحاسبية مع كشوف الحساب المستلمة من الموردين بشكل شهري. إن عدم مطابقة السجلات المحاسبية مع كشوف الحساب المستلمة من الموردين بشكل شهري قد يؤدي إلى أخطاء محاسبية فيما تخص معاملات مع مورد معين لا يتم اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب كتابها المرقم (د م / ٣/ ٣٢٢٣) والمؤرخ في ٢٥/٦/٢٠١٣، لا يوجد بالوزارة أرصدة للموردين وبالتالي تنتفي الحاجة من المطابقة المطلوبة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن الوزارة تقوم بالتعاقد مع شركات القطاع الخاص في حالة حاجتها إلى أجهزة أو معدات وتقوم هذه الشركات بمفاتحة المورد للأجهزة وبالتالي فإن الوزارة لا تتعامل بصورة مباشرة مع المورد وإنما بموجب عقد مع الشركة التي تتعامل مع المورد.

(١٦) التأخير في الموافقة على البيانات المالية السنوية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا ، لاحظنا إن الوزارة أعدت البيانات المالية لعام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، لكننا لاحظنا إن ديوان الرقابة المالية لم يقر بالموافقة على هذه البيانات حتى تاريخ زيارتنا في ٨ كانون الأول ٢٠١١].

رد الإدارة :

لم تقم وزارة البيئة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (١٧٢) والمؤرخة في ١١/٦/٢٠١٣ والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢١٨) والمؤرخة في ٢١/٨/٢٠١٣ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن البيانات المالية لوزارة البيئة للسنة ٢٠٠٩ صدرت بموجب التقرير الرقابي المرقم (٢٠٠٧١) والمؤرخ في ٢٨/١٢/٢٠١١ أما فيما يخص البيانات المالية للوزارة لسنة ٢٠١٠ فأنها قيد الاصدار.

(١٧) دائرة شؤون الأغلام – عدم استخدام الهيكل التنظيمي المحدث (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا إن الهيكل الجديدة لدائرة شؤون الأغلام تمت المصادقة عليها بتاريخ ١٥ أيلول ٢٠١٠ و لم يتم العمل بها لغاية تاريخ كتابة التقرير حيث ما زالت تعتمد على هيكليتها القديمة].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / دائرة شؤون الأغلام / قسم الإدارة والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (د غ / ٢/ ٦٢١) والمؤرخ في ٢٧/٦/٢٠١٣، إن الدائرة ناقشت الهيكلية الجديدة مع لجنة مشكلة في وزارة البيئة وإن اللجنة بصدد رفعها إلى معالي الوزير للمصادقة عليها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لم تتم المصادقة على الهيكلية الجديدة لغاية تاريخه.

(١٨) دائرة شؤون الأغلام – عدم شمولها في قانون وزارة البيئة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا إن دائرة شؤون الأغلام لم يتم إدخالها ضمن تشكيلات الوزارة حسب قانون البيئة المرقم ٣٧ في ٢٠٠٨].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / دائرة شؤون الأغلام / قسم التشريعات والرأي بموجب الكتاب المرقم (ق / ت / ١٥٦٥) والمؤرخ في ٤/١٢/٢٠١٢، يتطلب إعداد مشروع قانون جديد حسب السياق المتبع في مجلس شوري الدولة لكون المواد المطلوب تعديلها أكثر من النصف في القانون المذكور.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وذلك لعدم إقرار مشروع تعديل قانون وزارة البيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨ والمتضمن إدخال دائرة شؤون الأغلام ضمن تشكيلات الوزارة ولازال قيد الدراسة والمناقشة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٨٨٠٢) والمؤرخ في ٩/٩/٢٠١٢.

(١٩) دائرة شؤون الألغام - عدم شمولها في النظام الداخلي لتشكيلات الوزارة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا إن دائرة شؤون الألغام لم يتم إدخالها ضمن النظام الداخلي لتشكيلات وزارة البيئة ومهامها رقم ١ في ٢٠١١].

رد الإدارة :

- أجابت وزارة البيئة / دائرة شؤون الألغام / قسم التشريعات والرأي بموجب الكتاب المرقم (ق / ت / ٢٤٢٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/١٦ بما يلي:
- إن دائرة شؤون الألغام من الدوائر المرتبطة بالوزارة وهناك مشروع قانون خاص بالدائرة تم إعداده من قبل القسم القانوني فيها وإن موضوعه متابع من قبل ممثلي الدائرة.
 - لدى إعداد مشروع تعديل قانون وزارة البيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨ تم إدراج الدائرة ضمن مشروع التعديل والمعرض حاليا على وزارة العدل / مجلس شورى الدولة لغرض إجراء التدقيقات القانونية اللازمة عليه استناداً لأحكام قانون المجلس المرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ (المعدل).
 - في حالة إقرار مشروع التعديل المشار إليه في أعلاه فبإمكان الوزارة تضمين الهيكلية ضمن مشروع التعديل الخاص بتعديل النظام الداخلي لتشكيلات الوزارة ومهامها رقم (١) لسنة ٢٠١١.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الموضوع لا زال قيد المتابعة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقريرين الرقابيين المرقمين (١٢٦٤٤ و ١٨٨٠٢) والمؤرخين في (٢٠١٢/٩/٩ و ٦/١٢) على التوالي.

(٢٠) دائرة شؤون الألغام - عدم وجود تحديد للوصف الوظيفي (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أنه لا يوجد تحديد دقيق وواضح للمسؤوليات والالتزامات وهذا نتيجة لعدم إعداد وصف وظيفي واضح ودقيق وبشكل رسمي للموظفين. عدم وجود الوصف الوظيفي الرسمي يمكن أن يؤدي إلى ارتباك الموظفين وعدم معرفتهم التامة بمسؤولياتهم وواجباتهم في الدائرة. وكذلك يمكن أن يؤدي إلى صعوبات تواجه الموظفين الجدد لعدم معرفتهم التامة بمسؤولياتهم ومهامهم المناطة بهم].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة/ دائرة شؤون الألغام/ قسم الإدارة والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (د غ / ٢/ ٦٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٧، لعدم وجود قانون خاص بالدائرة وبسبب عدم المصادقة على تعديل قانون وزارة البيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨ لغاية تاريخه ، ستقوم الدائرة بتحديد وصف وظيفي بعد المصادقة على التعديل .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لم يتم تحديد وصف وظيفي لعدم المصادقة على تعديل قانون وزارة البيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨ ولغاية تاريخه وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقريرين الرقابيين المرقمين (١٢٦٤٤ و ١٨٨٠٢) والمؤرخين في (٢٠١٢/٩/٩ و ٦/١٢) .

(٢١) دائرة شؤون الألغام - عدم وجود خطة طويلة الأجل (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال أعمال التدقيق لاحظنا أن الدائرة لا تملك خطة عمل طويلة المدى لتحقيق أهداف الدائرة، إن هذه الخطة يجب أن تغطي جميع مظاهر الأعمال وتوضع توقعات تطور أعمال الدائرة خلال المدى المتوسط (٣ سنوات) والطويل الأجل (لغاية ٥ سنوات). وكجزء من هذه العملية فإن الدائرة يجب أن تأخذ في عين الاعتبار توضيح المخاطر التي تواجهها وخطتها في التقليل أو السيطرة على هذه المخاطر].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة/ دائرة شؤون الألغام/ قسم الإدارة والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (د غ / ٢/ ٦٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٧، تم إعداد مسودة خطة إستراتيجية متكاملة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي للأعوام (٢٠١٤ - ٢٠١٨) مع إشراك الجهات التنفيذية وسيتم مناقشتها مع المراجع العليا ليتم بعدها إرسالها إلى اللجنة العليا لشؤون الألغام لدراستها ومن ثم إقرارها .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن الخطة المشار إليها بإجابة الوزارة لا زالت قيد الدراسة ولم يتم مناقشتها وإقرارها لغاية تاريخه ، علما إن الدائرة قامت بإعداد خطة سنوية لبعض أقسامها خلال السنتين ٢٠١١ و ٢٠١٢ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقريرين الرقابيين المرقمين (١٢٦٤٤ و ١٨٨٠٢) والمؤرخين في (٦/١٢ و ٢٠١٢/٩/٩) على التوالي.

أثنان وعشرون - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

(١) الإعانات المعادة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا ، إن الوزارة لا تقوم بإجراء مطابقة مع مصرف الرافدين حول المبالغ المودعة لدى المصرف كإعانات للمواطنين ذوي الحاجة . حيث أن هناك تأخير من قبل المصرف في إعادة المبالغ الغير مستلمة من قبل المستفيدين وقد تجاوزت بعض هذه المبالغ السنة ، إذ أن هنالك مبالغ لإعانات غير مستلمة من قبل المستفيدين للدفعتين الثانية والثالثة لعام ٢٠١١ ، ولم يتم إعادتها من قبل مصرف الرافدين].

رد الإدارة :

أجابت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / الدائرة الإدارية والمالية / الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (م . أ . م. ١٠٧٦٩/٢/٥) والمؤرخ في ٢٣/٧/٢٠١٣ ، يتم إعادة المبالغ غير المستلمة من قبل المستفيدين بعد مرور سنة من استلام الدفعة وحسب الفقرة (٢ . و) من اتفاقية الاشتراك في نظام بطاقة كي الذكية بين مصرف الرافدين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة الرعاية الاجتماعية التي حررت بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣٠ مع العرض إن الدائرة استلمت الدفعة الأولى لعام ٢٠١١ عن الرواتب المعادة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث تمت إعادة المبالغ المودعة لدى المصرف كأمانات من قبل دائرة الرعاية الاجتماعية وتم تحويل المبلغ إلى حساب الشبكة / ٥٤٧ من مصرف الرافدين / الإدارة العامة.

(٢) ضعف عملية تحليل الكفاءة المالية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا لاحظنا ، أن الوزارة تعاقدت بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٢ مع شركة جاز الخير للتجارة العامة المحدودة لتجهيز ونصب وتشغيل مولدة بمبلغ (٢٣٤,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي حيث يظهر في البيانات المالية المقدمة من قبل الشركة أن الشركة حققت خسارة خلال عام ٢٠١١ مما يعطي مؤشرا على أن الشركة ليس لها قدرة مالية على تنفيذ العقد].

رد الإدارة:

أجابت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / الدائرة الإدارية والمالية / الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (م . أ . م. ١٠٧٦٩/٢/٥) والمؤرخ في ٢٣/٧/٢٠١٣ ، بخصوص العقد المحال لشركة جاز الخير للتجارة العامة المحدودة إن الشركة لم تمارس أي نشاط خلال عام ٢٠١١ لذا فإنها لم تحقق إيرادات بسبب ذلك مع العرض إن الشركة جهزت المولدة المذكورة في الملاحظة وبالمواصفات المطلوبة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن شركة جاز الخير للتجارة العامة المحدودة حققت خسارة عام ٢٠١١/ بلغت (٢١٥٠٠٠٠) دينار .

(٣) تاريخ توقيع العقود (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ - الملاحظة ٢٠/ ب) لاحظنا أن توقيع عقد الشراء يجب أن يتم خلال ١٤ يوما من صدور محضر اللجنة المركزية للتعاقدات ، بالرغم من ذلك لاحظنا في بعض الحالات وجود عقود تم توقيعها بعد مرور هذه الفترة ، مثال ذلك] :

اسم المشروع	محضر اللجنة المركزية للتعاقد	تاريخ توقيع العقد
أنشاء معهد النور للمكفوفين ودار لرعاية البنات في الديوانية	٢٠٠٩/١/١٤	٢٠٠٩/٣/٢٥
تصميم وإنشاء مركز التشغيل في البصرة	٢٠٠٩/٨/٢٥	٢٠٠٩/٩/١٣
إنشاء بناية ملحقة لديوان الوزارة	٢٠٠٩/١١/١٥	٢٠٠٩/١٢/١٠
أكمال أنشاء مجمع الأيتام في الرصافة	٢٠٠٩/٧/١٩	٢٠٠٩/٨/١٩

رد الإدارة:

أجابت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / الدائرة الإدارية والمالية/ الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (م . أ . م. ١٠٧٦٩/٢/٥) والمؤرخ في ٢٣/٧/٢٠١٣ ، إن المادة المشار إليها بملاحظة شركة التدقيق تنص (تعد قرارات الإحالة نافذة من تاريخ تبليغ من ترسو عليه المناقصة بتوقيع العقد خلال مدة لا تتجاوز (١٤) يوم من تاريخ التبليغ بالإحالة) وليس كما ورد في الملاحظة وعليه فأن التواريخ المذكورة غير دقيقة).

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ، تم توقيع العقود المشار إليها بعد قرار الإحالة وبفترة أكثر من (١٤) يوم من تاريخ الإحالة وليس بعد تاريخ محضر اللجنة المركزية للتعاقبات خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .

(٤) غياب إرفاق قوائم مالية مدققة وعقود تأسيس للأطراف المتعاقدة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا للعقود تبين لنا أن هنالك عقود غير مرفق بها قوائم مالية مدققة لثلاث سنوات مضت أو عقد تأسيس للأطراف المتعاقدة] .

رد الإدارة

لم تؤيد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / الدائرة الإدارية والمالية/ الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (م . أ . م. ١٠٧٦٩/٢/٥) والمؤرخ في ٢٣/٧/٢٠١٣ ، ملاحظة شركة التدقيق حيث لم يتم تحديد الشركات المقصودة في الملاحظة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث انه من خلال تدقيق بعض العقود تم تأشير ما ورد بملاحظة شركة التدقيق كما في عقد شركة طريق السلام للتجارة والمقاولات العامة المحدودة وعقد شركة القاهرة لتسويق الأطعمة الجاهزة والمعجنات المحدودة ، علما إن شركة التدقيق كانت ملاحظتها عامة ولم تحدد الشركات المقصودة.

(٥) عدم وجود مراجعة في جداول البيانات (متوسطة/جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال تدقيقنا لدائرة الرعاية الاجتماعية عدم وجود لجان للتحقق من صحة البيانات التي تخص العائلات ذو الدخل المحدود بحيث يتم فقط استلام الأوليات من الجهات المعنية وصرف التخصيص وعند التأكد من أسماء العائلات المدرجة لا يستطيع النظام الكشف عن أية معلومات في حال أن الشخص المستفيد من الرواتب المصروفة لدية عمل شخصي وذلك قد يؤدي إلى صرف مبالغ من التخصيصات قد لا تكون وفق لشروط لعدم وجود لجان كشف] .

رد الإدارة:

أجابت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / الدائرة الإدارية والمالية/ الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (م . أ . م. ١٠٧٦٩/٢/٥) والمؤرخ في ٢٣/٧/٢٠١٣ ، إن دائرة الرعاية الاجتماعية تطبق الاستهداف الذاتي وهو تقديم طلب من المواطن لشموله بالإعانة وإن الدائرة مستمرة بإجراءاتها في تفعيل دور البحث الاجتماعي وهذا يساعد في الحد من التجاوزات على الأموال المخصصة للمواطنين.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ، انه تم استحداث شعبة البحث الاجتماعي في جميع أقسام شبكة الحماية الاجتماعية ومن خلال إجراء الزيارات الميدانية لمستفيدي شبكة الحماية الاجتماعية في بغداد والمحافظات يتم التأكد من مدى استحقاقهم للإعانة.

ثلاثة وعشرون - وزارة حقوق الإنسان

(١) الموجودات الثابتة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لسجلات الموجودات الثابتة في وزارة حقوق الإنسان ما يلي :

- أن الوزارة لا تقوم بمطابقة نتائج الجرد الفعلي للموجودات الثابتة مع السجلات .
- بعض بنود الموجودات ظاهرة في سجل الموجودات بالدائن ، إذ أن الوزارة لا تقوم بتدوير أرصدة سجلات بعض الموجودات في نهاية السنة إلى السنة اللاحقة ، وإنما تقوم فقط بتسجيل التغيرات التي تحدث خلال السنة .

رد الإدارة:

أجابت وزارة حقوق الإنسان / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب المذكرة المرقمة (١٣١) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٩ بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / إن الوزارة قامت بتشكيل لجنة لمطابقة نتائج الجرد الفعلي للموجودات الثابتة مع السجلات بموجب الأمر الإداري المرقم (١٣٧١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٣١ وقامت اللجنة باستكمال أعمالها من خلال تدقيق قوائم الجرد الفعلي لمقر الوزارة ومكاتب المحافظات وأعداد خلاصة بها ومطابقتها مع السجلات وبعد ذلك مطابقة أولية علما أن الوزارة لم تتمكن من مطابقة موجوداتها منذ تأسيس الوزارة ولغاية أعمال اللجنة أعلاه بسبب عدم استكمال سجل محاسبة (١٣) في حينه وقد تم تدقيق السجل المذكور وتثبيت كافة سندات الإدخال والإخراج المخزني بالرغم من المعوقات التي رافقت انجاز العمل أعلاه والعمل جاري على إعداد المطابقة بشكل نهائي .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / عند بداية تشكيل الوزارة لم يتم تنظيم سجل محاسبة (١٣) حتى عام ٢٠٠٨/ الأمر الذي أدى الى وجود إدخال ليس له إخراج وبالعكس مما أدى إلى ظهور السجلات للموجودات بالجانب الدائن ، أما بالنسبة لتدوير الأرصدة فقد تم التدوير في السنة ٢٠١٣/ .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة/ لم تقم الوزارة بمطابقة نتائج الجرد التي اجريت من قبلها في ٢٠١٢/١٢/٣١ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٨١٣١) في ٢٠١٢/٨/٣٠ .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة فقد أيدت الهيئة الرقابية ماورد بإجابة الوزارة.

(٢) المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا للعقد رقم (١٢) أن المدد الإضافية الممنوحة للشركة المتعاقد معها لتنفيذ المشروع تتجاوز مدة تنفيذ العقد الأصلية ، أن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن أن تمنح إذا تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات ، وبالتالي تعطيل تنفيذ المشروع بشكل كبير وعدم استغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط، والجدول التالي يوضح المدد الإضافية الممنوحة :

اسم العقد	مدة التنفيذ	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
عقد مقالة إنشاء المعهد الوطني لحقوق الإنسان	٥٤٠ يوم	٥٧٦ يوم	١٠٧ %

رد الإدارة:

أجابت وزارة حقوق الإنسان / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب المذكرة المرقمة (١٣١) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٩، أن الوزارة قامت بمنح الشركة المنفذة للمشروع (المركز الوطني لحقوق الإنسان) المدد الإضافية استنادا إلى توصيات لجنة المدد الإضافية المشكلة لهذا الغرض واستحصال موافقة صاحب الصلاحية أصوليا عليها ولا يوجد مانع قانوني من ذلك ولا مانع من تفعيل توصية شركة التدقيق من قبل الجهات العليا المختصة في تحديد سقف زمني.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد بينت عدم وجود نص قانوني أو تعليمات تحدد المدد الإضافية ويمكن تفعيل توصية شركة التدقيق من قبل الجهات العليا المختصة في تحديد سقف زمني للمدد الإضافية.

(٣) حساب السلف (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للسجلات المالية للوزارة، لاحظنا أن رصيد السلف المسجل هو (٦٧٦, ٨٨٤, ٣٤٩) دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ لم تقم الوزارة بتصفيتها]

رد الإدارة :

أجابت وزارة حقوق الإنسان / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب المذكرة المرقمة (١٣١) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٩، أن الوزارة قامت بتشكيل لجنة لغرض متابعة تصفية السلف الموقوفة وأطلاق الأمانات وقد قامت اللجنة بمتابعة تسوية أرصدة الحسابات أعلاه وقد بلغت السلف التي تم تسويتها من أصل الرصيد البالغ (٦٧٦, ٨٨٤, ٣٤٩) دينار الموقوف لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ قدره (٩٥٠, ٥٣٤, ١٨٤) دينار لغاية ٢٠١٣/٥/٣١ والتي تشكل نسبة (٥٣%) والعمل جاري على تصفية بقية المبلغ من قبل اللجنة المختصة .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن الوزارة شكلت لجنة لغرض تصفية السلف الموقوفة ولا زال العمل مستمرا وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٨١٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٣٠.

(٤) قسم الرواتب (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب ، لاحظنا قيام بعض الموظفين بتحويل موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة دون وجود أي تفويض أو وثيقة رسمية مكتوبة تؤكد صحة تلك التحويلات بشكل رسمي. أن تلك التحويلات هي مهمة للتأكد من أن الذين يستلمون رواتب الموظفين بالنيابة هم فعلا مخولين بشكل رسمي].

رد الإدارة:

أجابت وزارة حقوق الإنسان / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب المذكرة المرقمة (١٣١) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٩، تم تفعيل توصية شركة التدقيق باعتماد تحويل رسمية مكتوبة وموقعة من قبل الموظفين ذوي العلاقة لاستلام رواتبهم بتحويل أشخاص آخرين.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ماورد بإجابة الوزارة وقد تم تلافي الملاحظة خلال السنة ٢٠١٣.

(٥) قسم الموارد البشرية (منخفضة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من أضاير الموظفين لاحظنا ما يلي:
- عدم توفر دفتر الخدمة لبعض الموظفين الذي يحتوي على خلاصة معلومات كل موظف، أو في بعض الحالات لا يتم تحديثه باستمرار.

- اختلاف الدرجة الوظيفية للموظفة (شيماء عدنان عمران) حيث أنها مسجلة في قسم الرواتب تحت عنوان وظيفي (رئيس ملاحظين) ، أما في قسم الموارد البشرية فأنها مسجلة بعنوان وظيفي هو (محرر أول).

رد الإدارة:

أجابت وزارة حقوق الإنسان / الدائرة الإدارية والمالية/ قسم الموارد البشرية بموجب المذكرة المرقمة (٨٣٤) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٠ ، يوجد نظام متكامل للموظفين في قسم الموارد البشرية يحوي كافة المعلومات المتوفرة في الاضبار الشخصية والوزارة بصدد انجاز كافة دفاتر الخدمة للموظفين وسوف يتم ربط نظام الرواتب بنظام الموارد البشرية .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم أرشفة الأضابير الخاصة بالموظفين الكترونيا باستخدام الحاسوب وبضمنها دفاتر الخدمة خلال السنة/٢٠١٣.

(٦) عدم وجود الأوليات الخاصة بالموظفين (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال تدقيقنا الملفات الخاصة بالموظفين عدم وجود الأوليات الخاصة بالموظف].

رد الإدارة:

أجابت وزارة حقوق الإنسان / الدائرة الإدارية والمالية/ قسم الموارد البشرية بموجب المذكرة المرقمة (٨٣٤) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٠ ، إن شعبة البيانات في قسم الموارد البشرية تقوم بتدقيق دوري للأضابير.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٩٣٤٣) في ٢٠١١/١٢/١٩.

(٧) الموظفين المستقلين (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال تدقيقنا، لملفات الموظفين المستقلين بأن هنالك موظف لم يتم تقديم استقالته ولم يتم أعداد براءة ذمة أصولية من الأقسام المعنية]

رد الإدارة:

أجابت وزارة حقوق الإنسان / الدائرة الإدارية والمالية/ قسم الموارد البشرية بموجب المذكرة المرقمة (٨٣٤) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٠ ، إن قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ (المعدل) ينص على إن الموظف المنقطع عن الدوام يعتبر مستقila وإذا ظهر بأن هناك موظفين انقطعوا عن الدوام الرسمي وهناك بعض المتعلقات في ذمتهم فلا يتم إجراء براءة الذمة لهم وتتم مفاتحة دائرة الشؤون القانونية بخصوص ذلك.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لم يتم الانتهاء من موضوع براءة الذمة من قبل دائرة الشؤون القانونية.

(٨) مستندات صرف مرقمة يدويا (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا أن مستندات الصرف يتم إعدادها باستخدام نماذج مطبوعة يتم ترقيمها بشكل يدوي عن طريق قسم المالية، نتيجة لذلك، يمكن أن تبدأ عملية صرف ثم تلغى لسبب ما من دون معرفة ذلك].

رد الإدارة:

أجابت وزارة حقوق الإنسان / الدائرة الإدارية والمالية/ القسم المالي بموجب المذكرة المرقمة (١٣١) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٩ ، لا توجد تعليمات تلزم الترقيم المسبق لسندات الصرف بالإضافة إلى إن ترقيم المستندات يبدأ بالتسلسل (١) عند بداية كل سنة الأمر الذي يترتب عليه إجراء الترقيم المسبق فأن

التسلسل لتلك المستندات يبدأ من (١) إلى ما لا نهاية مع مرور السنوات مع العرض إن الوزارة تقوم بمسك سجل لمراقبة صادر تلك المستندات بغية السيطرة عليها فضلا عن إن العمل لا يمثل خرقا طالما يتم تدقيق السجل المشار إليه من قبل قسم التدقيق الداخلي وكذلك في حالة إلغاء مستند الصرف يتم الاحتفاظ به كدليل موثق في اضبارة خاصة بذلك لبيان أو لزيادة التأكد من عدم الصرف .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث يتم شراء مستندات الصرف والقيد بدون أي ترقيم وتقوم الدائرة المالية بترقيمها يدويا .

(٩) عدم تنظيم الملفات الخاصة بالموظفين (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لقسم ملفات الموظفين (الأضاير)، لاحظنا أن الكثير من ملفات المشاريع لم تكن منظمة جيدا. مما يؤدي إلى مواجهة صعوبة في دراستها وعدم وجود مكان مخصص لهذه الملفات لكي يتم حفظها بمكان آمن ولاحظنا أيضا وجود ملفات غير موجودة في غرفة الأضاير ومفقودة من الوزارة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة حقوق الإنسان / الدائرة الإدارية والمالية بموجب المذكرة المرقمة (١٣٥) والمؤرخة في ٢٤/٦/٢٠١٣، ما يلي:

- إن مضمون الملاحظة غير واضح فيما تعنيه هل المقصود ملفات وأضاير الموظفين أم ملفات وأضاير المشاريع الاستثمارية.
- فيما يخص عمل المشاريع الاستثمارية فأن كافة الأضاير الخاصة بالمشاريع محفوظة بشكل جيد ونظامي تمكن أي جهة رقابية من مراجعتها وتدقيقها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث انه من خلال تدقيق الملفات لوحظ أنها محفوظة بشكل جيد.

أربعة وعشرون - وزارة البلديات والأشغال العامة

(١) انخفاض نسبة المصروف من الموازنة التشغيلية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا ، أن نسبة الصرف من الموازنة التشغيلية للمديرية العامة لديوان الوزارة قد بلغ (٧٢ ٪ ، ٢ ٪) لغاية ٣٠ أيلول ٢٠١٢ ويرجع السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى عدم القيام بتسجيل بعض النفقات على حساباتها وتسجيلها على حسابات السلف بالرغم من انه تم صرفها فعلياً، وتتم تسوية حسابات السلف في نهاية السنة ، وعلى سبيل المثال فقد بلغ مجموع المصروف في بند المنح في الموازنة ١٥ مليار دينار على الرغم من إن المبلغ المخصص هو ٧٩٥ مليار دينار أي بنسبة (٩ ٪ ، ١ ٪) وهذا لا يعكس النفقات الفعلية للموازنة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١٦٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٣٠ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة / الحسابات والموازنة المرقم (د/١٨٠٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣، تم الأخذ بنظر الاعتبار ملاحظة شركة التدقيق وتوصيتها وسيتم إجراء تسويات لحساب السلف بشكل دوري وتسجيل كافة النفقات في حساباتها المختصة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية اجابة الوزارة ، علما أن تدقيق البيانات المالية للوزارة لسنة ٢٠١٢ لم يؤشر وجود مثل هذا التدني في نسب الصرف.

(٢) سلف موقوفة من سنوات سابقة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا ، وجود سلف موقوفة تعود لسنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (١١٧ ، ٣٥٩ ، ٦٥٠ ، ٧٧) دينار عراقي خلافا لقرار مجلس الوزراء المرقم (أ/١١/ر/٣٧٣٦٠) لسنة ٢٠٠٩ الذي ينص على تصفية كافة السلف بموعد أقصاه ٢٠ كانون الأول وبعكسه فرض غرامة تاخيرية مقدارها (٧ ٪) من مبلغ السلف . خلال سنة ٢٠١٢ قامت الوزارة بمفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لاستحصال الموافقة على تصفية هذه السلف ولكن لم ترد الإجابة بعد].

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١٦٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٣٠ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة / الحسابات والموازنة المرقم (د/١٨٠٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣، تم إجراء اللازم بصدد تسوية السلف ومفاتحة ديوان الرقابة المالية الاتحادي ووزارة المالية ، بموجب الكتاب المرقم (١٠٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١٠ إشارة إلى الفقرة (ز) من المادة (٩/القسم الأول) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٣.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية اجابة الوزارة ، وان الوزارة مستمرة في تصفية تلك السلف استنادا الى تعليمات الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب كتابها المرقم (د . ت / ٢٢٤٢/٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٢٣ وتم تزويدها بكشوفات تتضمن أرصدة السلف والأمانات الموقوفة وما تم تصفيته منها وأرصدة السلف والأمانات التي لا يمكن تسويتها مع بيان الأسباب التي تحول دون ذلك .

(٣) نشاط المديرية التابعة للوزارة (عالية /مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا حظنا من خلال مراجعتنا عدم وجود نسخة من الموازنات السنوية المصادق عليها من وزارة المالية والخاصة بالدوائر والمديرية التابعة للوزارة لدى مقر الوزارة. كما لاحظنا عدم وجود نسخ من كشوف المصروفات، الإيرادات، سجل للعقود أو خطابات الاعتماد. إن ذلك يؤدي إلى صعوبة متابعة نشاط المديرية والدوائر التابعة من قبل مقر الوزارة وضعف الرقابة عليها، وبالتالي صعوبة معرفة نتيجة النشاط على مستوى الوزارة.

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١٦٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٣٠ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة / الحسابات والموازنة المرقم (د/ ١٨٠٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٣، توجد نسخ من الموازنات السنوية المصادق عليها من وزارة المالية الخاصة بالدوائر والمديريات التابعة للوزارة ونسخ من كشوفات المصروفات والإيرادات الخاصة بالدوائر والمديريات التابعة للوزارة كما توجد خطابات الضمان الخاصة بمشاريع سامراء أما فيما يخص باقي المشاريع فتقع ضمن اختصاص دائرة العقود .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة أعلاه بخصوص توفر نسخ من الموازنة السنوية للدوائر والمديريات التابعة للوزارة في مقر الوزارة في حين لا توجد نسخ من كشوفات المصروفات ، الإيرادات ، أما بخصوص سجل العقود وخطابات الضمان فانها تخص مشروع سامراء فقط أما المشاريع الأخرى فانها توجد لدى كل مديرية وحسب مشاريعها .

(٤) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال تدقيقنا إن الوزارة والمؤسسات التابعة لها لا تملك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها . عادة ما تصدر الوزارة التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكورة داخلية طارئة . مع ذلك فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام . ومن ناحية أخرى إن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات الداخلية ، بحيث تمثل مرجع للموظفين . إن عدم وجود دليل للإجراءات والسياسات يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة وعدم التناسق في وظائف الوزارة ، بالإضافة إلى أن الموظفين الجدد لا يملكون مرجعا للعمل على أساسه . على الأقل ، يتوقع من الوزارة أن توثق دليلا للسياسات والإجراءات لكل من الأقسام الآتية :

- المشتريات
- الموارد البشرية
- القسم المالي

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة المرقم (١٣٣٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٥، وإجابة قسم التخطيط المؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٤، يتم إعداد خطة عمل سنوية للمديريات العامة للوزارة تتضمن عدة محاور منها خطة عمل المشاريع والتمويل والتنفيذ والتدريب وواجبات المديرية والهيكل التنظيمي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الوزارة والدوائر التابعة لها لا تمتلك دليل شامل للإجراءات والسياسات الداخلية يغطي جميع عملياتها وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٦٥٩٨) والمؤرخ في ٢٠١١/٥/٥.

(٥) مهام قسم التدقيق الداخلي (عالية/مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا عدد من النقاط المتعلقة بقسم التدقيق الداخلي تتطلب الاهتمام:
- عدد الموظفين في قسم التدقيق الداخلي قليل بحيث لا يتناسب مع طبيعة وحجم عمل المديرية وأنشطتها.
 - قسم التدقيق في الوزارة لا يقوم بزيارة الأفرع والدوائر التابعة في المحافظات . إن زيادة حجم الوزارة في المستقبل سوف يؤدي إلى زيادة استخدام مهام قسم التدقيق الداخلي.

- لا يوجد دليل شامل ومحدث للإجراءات والسياسات الداخلية للقسم.
- تقارير قسم التدقيق الداخلي لا يتم تلخيصها وتوجيهها إلى المدير العام.
- لاحظنا إن قسم التدقيق الداخلي لا يعد خطة سنوية والتي تعد جزء من الخطة طويلة الأجل من ثلاث إلى خمس سنوات قادمة والتي تظهر مهام الأقسام والفروع التي سيتم زيارتها خلال السنة الحالية.

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة المرقم (١٣٣٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٩، رغم قلة الكادر إلا أن المديرية تقوم بإجراء الرقابة والتدقيق على حسابات المديرية العامة وفروعها في المحافظات وبنطاق غير شامل نتيجة الظروف الأمنية ، علما أن المديرية كانت تدار وكالة بعد إحالة المدير السابق على التقاعد وبعد تثبيت الوكيل بإدارة المديرية تمت بصلاحيات المدير السابق ولكن بنطاق محدود وتوجد خطة للمديرية. وقد بينت المديرية العامة للمجاري بموجب الكتاب المرقم (ج س/٤١٥٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٩ أنه بالرغم من قلة موظفي الرقابة الداخلية في المديرية إلا أنه لا يوجد معاملات موقوفة أو متأخرة ولكن القسم بحاجة إلى موظفين من ذوي الخبرة في التدقيق وان عدد الموظفين حاليا لا يسمح بالقيام بزيارات إلى المحافظات والدوائر التابعة للمديرية العامة وان جميع التقارير الخاصة بقسم الرقابة الداخلية يتم توجيهها إلى السيد المدير العام لغرض بيان الرأي ومن ثم يتم إعداد كتب رسمية بها موقعة من قبله.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا زالت أقسام التدقيق تعاني من قلة الكادر ونوعيته إضافة إلى عدم وجود تقارير عن الزيارات الميدانية وكذلك عدم وجود برامج محددة للتدقيق وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٥٣٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٢٦.

(٦) عدم وجود سياسة مكتوبة لتحديد الصلاحيات (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا عدم وجود سياسة مكتوبة لتحديد الصلاحيات صادرة وموافق عليها من قبل الوزارة، والتي تزيد من خطورة قيام الموظف الواحد بأكثر من مهمة رئيسية. على سبيل المثال، لاحظنا في بعض الحالات عدم وجود دليل يثبت إن مطابقات المصارف الشهرية يتم مراجعتها من قبل شخص مستقل عن عملية الإعداد].

رد الإدارة:

قدمت وزارة البلديات والأشغال العامة/ مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١٦٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٣٠ قرص (CD) يتضمن وصف كامل للوظائف لكافة دوائر الوزارة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية قيام الوزارة بإعداد وصف كامل للوظائف لدوائر الوزارة كافة.

(٧) آلية حفظ الملفات والأوليات (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [أثناء قيامنا بعملية التدقيق قمنا بطلب عينات من العقود والمناقصات وغيرها من الوثائق الخاصة بغرض القيام بإجراء اتنا ، لاحظنا أن الكثير من ملفات العقود لم تكن منظمة جيدا . مما يؤدي إلى مواجهة صعوبة في دراستها].

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة المرقم (١٣٣٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٩، تم تنظيم كافة ملفات العقود. وقد بينت المديرية العامة للماء/ قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (م س ي/ ١٦٧٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٥ أن الأضابير الخاصة بالعقود لم تكن منظمة بسبب زخم العمل وعدم وجود موظف مختص أما حاليا فيتم تنظيمها وإدخالها في جهاز السكندر.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ماورد بإجابة الوزارة حيث تم تنظيم ملفات العقود في دائرة العقود التابعة للوزارة.

(٨) تقارير شهرية لمطابقة الموازنة مع النتائج الفعلية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا إن القسم المالي يقوم بتحضير موازنة سنوية ، لكنه لا يقوم بإعداد مقارنة شهرية بين الموازنة والنتائج الفعلية مع تفسيرات للفروقات. إن عملية إعداد موازنة سنوية مفصلة تتضمن المقارنات الشهرية مع النتائج الفعلية تعتبر أداة إدارية مهمة في مراقبة المصاريف حيث تمكن الإدارة من التعرف على الفروقات مع الموازنة واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب].

رد الإدارة :

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة المرقم (١٣٣٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٩ ، يوجد لدى القسم المالي مقارنة شهرية تبين بها مصروف كل شهر والمصروف المتراكم من الأشهر السابقة والمجموع الكلي مقارنة بالتخصيص السنوي علما أن الميزانية السنوية لا تظهر فروقات إلا في حالة التجاوز على التخصيص المحدد.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة .

(٩) البيانات المالية الموحدة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا حظنا إن المديرية يتبع لها أفرع ودوائر في بغداد والمحافظات الأخرى . إن عملية تجميع البيانات المالية تتم بشكل يدوي مما يؤدي إلى أخطاء بالإضافة إلى إن إعداد هذه البيانات المالية يستغرق وقتا طويلا].

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة المرقم (١٣٣٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٩ ، يتم إدخال البيانات على الحاسبة الالكترونية فيما يخص ميزان المراجعة وجداول المصروفات ومطابقة كشف البنك والإيرادات والصكوك الموقوفة إضافة إلى مسك سجلات يدوية وان الوزارة ملزمة بمسكها قانوناً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١١٣٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٢٨ حيث ان الوزارة لازالت ولغاية تاريخه تقوم بتجميع البيانات المالية يدويا.

(١٠) قانون وزارة البلديات والأشغال العامة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا عدم وجود قانون مخصص لوزارة البلديات والأشغال العامة، لذلك فان جميع المديرية التابعة للوزارة تتبع قانون وزارة الداخلية].

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة المرقم (١٣٣٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٩ ، تم إعداد مشروع قانون وزارة البلديات والأشغال العامة منذ عام ٢٠٠٥ والمتابعة مستمرة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس النواب لغرض استئناف مناقشته والتصويت عليه ولم ترد أي إجابة بخصوصه لغاية تاريخه .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ماورد باجابة الوزارة وقد تم الإشارة الى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٦٥٩٨) والمؤرخ في ٢٠١١/٥/٥ .

(١١) عدم وجود برامج لتدريب الموظفين (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا إن الوزارة تمتلك موظفين من ذوي الخبرة والكفاءة، لكننا لاحظنا عدم وجود برنامج لتطوير وتدريب هذه الكفاءات موضوع من قبل الوزارة ووافق عليه من الإدارة. لأن الموظفين هم أهم الموارد التشغيلية التي تمتلكها الوزارة يجب وضع خطة لتدريب وتحفيز هذه الموارد وذلك لضمان التقدم و النجاح في المستقبل].

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة المرقم (١٣٣٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٩ ، توجد لدى الوزارة خطة تدريبية سنوية تعد لهذا الغرض تتضمن تدريب الكوادر الجديدة والوسطى والمتقدمة داخل وخارج العراق تقوم بها المديرية العامة للموارد البشرية حسب الاحتياجات والضرورات التي تطرأ على عمل الوزارة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الخطة التدريبية للوزارة تفتقر إلى تحديد إعداد المتدربين ومواضيع التدريب والسقف الزمني.

(١٢) عدم وجود تقارير حاسوبية خاصة بالمشاريع (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا عدم وجود نظام لإصدار التقارير الخاصة بالمشاريع ليلخص جميع العقود القائمة حالياً. في الوقت الحالي تحضر هذه التقارير يدوياً من خلال برنامج اكسل عن طريق معلومات يتم تجميعها من عدة مصادر. إن هذه العملية تستهلك جهداً ووقتاً كبيراً ويمكن إن تؤدي إلى بعض الأخطاء].

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة المرقم (١٣٣٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٩ ، لا يوجد مثل هذا النظام في الوزارة سابقاً ولكن بتطبيق نظام (IDMS) الذي ترعاه وزارة التخطيط يمكن تحقيق ذلك والذي سيشمل جميع الوزارات حال تفعيله.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٦٥٩٨) والمؤرخ في ٢٠١١/٥/٥.

(١٣) عدم وجود جرد منتظم للمخزون (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا إن المديرية تعتمد بشكل أساسي على الجرد السنوي للمخزون لمطابقة الأرصدة الفعلية في المخازن مع الأرصدة الدفترية. الهدف الأساسي من عملية الجرد هو التأكد من إن الأرصدة الدفترية تمثل الكميات الموجودة في المخازن فعلياً. إذا كانت الأرصدة الدفترية غير محدثة بشكل دوري فإنها لن تدل على الأرصدة الفعلية في المخازن وهذا سوف يؤثر بشكل سلبي على النشاط التشغيلي للمديرية، بالإضافة إلى إن الإدارة لن تمتلك معلومات محدثة عن المخزون الفعلي والفروقات حتى نهاية العام].

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ومرفقه كتاب المديرية العامة لديوان الوزارة المرقم (١٣٣٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٩ ، تقوم المديرية بإجراء الجرد الدوري والمطابقة الدورية مع الموجود الفعلي وتقوم حسابات المخازن في القسم المالي بهذه المهمة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا توجد مطابقات دورية بين نتائج الجرد والسجلات المالية.

المديرية العامة للمياه

مراجعة التسويات البنكية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال أعمال التدقيق لاحظنا إن تسويات بنك الرافدين يتم مراجعتها من قبل نفس الطرف الذي قام بإعدادها في قسم الرقابة والتدقيق . حيث لا يوجد ما يدل على إن التسويات البنكية تتم مراجعتها من قبل طرف آخر غير الذي قام بإعدادها].

رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / مديرية التدقيق بموجب الكتاب المرقم (١١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ ومرفقه كتاب المديرية العامة للماء/القسم المالي المرقم (م سري / ١٢٦٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٠ ، أن قسم الرقابة الداخلية يقوم بتدقيق سجل المدفوعات ومن ثم يتم إعداد مطابقة كشف البنك من قبلهم حيث لا يجوز إعداد كشف البنك ومطابقته من نفس القسم المالي الذي يقوم بعمليات الإيداع وإصدار الصكوك وإن ذلك كان بناءً على توجيه ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المديرية حيث يقوم قسم التدقيق الداخلي بإعداد المطابقات وتدقيق سجل المدفوعات في حين أن التسويات تتم من قبل قسم الحسابات.

خمسة وعشرون - وزارة النقل

(١) السجل الموحد للوزارة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا عدم مصادقة وزارة المالية على السجل الموحد في الدائرة الإدارية والمالية بوزارة النقل/ قسم المحاسبة لسنة/٢٠٠٩].

رد الإدارة:

أجابت وزارة النقل / الدائرة الإدارية والمالية / قسم المحاسبة بموجب مذكرتها المرقمة (٢٠٨) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٣، تمت المصادقة على سجل التوحيد لعام/ ٢٠٠٩ من قبل وزارة المالية للموازنتين الجارية والاستثمارية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث تمت المصادقة على سجل التوحيد للموازنتين التشغيلية والاستثمارية للسنة ٢٠٠٩ مع وجود بعض الفروقات بينهما وبين موازين المراجعة ولا تزال المتابعة مستمرة لتصفية تلك الفروقات .

(٢) حساب السلف والأمانات (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من نتائج عملية المراجعة والتدقيق في القسم المالي للوزارة لاحظنا فيما يخص حساب السلف والأمانات وجود أرصدة قديمة لم يتم تصفيتها] .

رد الإدارة:

قدمت وزارة النقل / الدائرة الإدارية والمالية / قسم المحاسبة بموجب المذكرة المرقمة (٢٠٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٣ كشف بحسابي السلف والأمانات كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ تضمن الرصيد أول المدة والحركة خلال السنة والرصيد كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ إلى الهيئة الرقابية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث ظهر رصيد الحسابين (السلف والأمانات) كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ بموجب الكشف المقدم من قبل الوزارة بمقدار (٧٤٤١٠٧٧٧١١٣٠) دينار و(٢٥٣٢٩٩٣٢٨٤٧١) دينار على التوالي ومعظمها تتضمن أرصدة موقوفة ومدورة من السنوات السابقة فبالرغم من قيام الوزارة بتشكيل عدة لجان لتصفية تلك الأرصدة إلا أنها لا تزال تظهر في سجلات الوزارة .

الشركة العامة للسكك الحديد العراقية

(١) تدني نسب انجاز بعض العقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديد العراقية لاحظنا تدني نسب انجاز بعض المشاريع التي تعاقدت بها الشركة مع بعض الشركات حيث تتفاوت نسب الانجاز من الصفر إلى (٤٠%) على الرغم من انتهاء مدة العقد أو انقضاء فترة طويلة على توقيع العقد مثال ذلك :

تفاصيل العقد	تاريخ توقيع العقد	كلفة العقد الكلية (دينار عراقي)	مدة العقد	نسبة الانجاز لغاية ٣١ تشرين الأول ٢٠١٢
مد ربطات سكة لقطاع ديوانية - حجارة	١٢ تشرين الأول ٢٠١٠	٧٣٧,٦٢٥,٠٠٠	١٧٠ يوم	١٥,٩ %
مد ربطات سكة لقطاع شعبية - غبيشية	٢٠ تموز ٢٠١٠	١,٠٦٦,٨٠٠,٠٠٠	١٤٥ يوم	٢١ %
إنشاء قناطر وسدة ترابية وجسر سكة وائلية - تل عوينات	٢٠ نيسان ٢٠٠٧	٨٨٥,٠٠٠,٠٠٠	٦ أشهر	١٠ %
أعمال التهيئة والأعمال التكميلية للحام الكهربائي لخط السكة لقطاع ربيعة - عوينات	٦ حزيران ٢٠١٠	١٣٨,٣٥٠,٠٠٠	١٢٠ يوم	٦ %
إنشاء محطة عون كم ١٥	١١ تشرين الأول ٢٠١١	٤٣٣,٨٦٤,٠٠٠	١٢٠ يوم	٤٤ %
إنشاء رصيف المسافرين في محطة المسيب	٢٣ تموز ٢٠١٢	١٤٩,٩٥٠,٠٠٠	٩٠ يوم	٢ %
تنفيذ أرصفة محطة كربلاء المقدسة مع المسقفات	٢٤ أيلول ٢٠١٢	٤١٩,٢٧٨,٠٠٠	٩٠ يوم	١ %

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية / شعبة العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه محضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ المرقم (١٠٩١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٠ بما يلي:

- عقد مد ربطات سكة لقطاع ديوانية – حجامة/ العقد متوقف والموضوع معروض على لجنة تمديد المقاولات لامتلاء مساحة الشد والتركيب بالربطات الخاصة بالسدة الترايبية لخط السكة ، وقد بلغت نسبة الانجاز لغاية ٢٠١٣/٧/١٦ (٤٤ %) .
- عقد مد ربطات سكة لقطاع شعبية – غبيشية / حصلت موافقة السيد الوزير على فسخ العقد رضائيا ، وقد بلغت نسبة الانجاز لغاية ٢٠١٣/٧/١٦ (٢١ %) .
- عقد إنشاء قناطر وسدة ترايبية وجسر سكة وائلية – تل عوينات/ تم سحب العمل من شركتي اصلان والملاك للمقاولات واعتبارهما ناكلتين ، وقد بلغت نسبة الانجاز لغاية ٢٠١٣/٧/١٦ (١٠ %) .
- عقد أعمال التهيئة والأعمال التكميلية للحام الكهربائي لخط السكة لقطاع ربيعة – عوينات/ مرحلة تصفية العقد بالتراضي ، وقد بلغت نسبة الانجاز لغاية ٢٠١٣/٧/١٦ (٥ %) .
- فيما يخص كل من العقود [إنشاء محطة عون كم ١٥ ، إنشاء رصيف المسافرين في محطة المسيب، تنفيذ أرصفة محطة كربلاء المقدسة مع المسقفات] لم ترد إجابة الشركة عنها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٨١٥٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/١٦ عن تدقيق عقد تنفيذ أرصفة محطة كربلاء المقدسة مع المسقفات وان معظم العقود الواردة في ملاحظة شركة التدقيق هي عقود متوقفة بسبب وجود مشاكل من الشركات المنفذة لتلك العقود.

(٢) المدد الإضافية لبعض العقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية لاحظنا وجود بعض المشاريع التي تم التعاقد عليها في فترات متفاوتة منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨ والتي تم تمديد المدة المقررة لبعضها أكثر من المدة التعاقدية التي تعاقدت بها الوزارة مثال ذلك :

تفاصيل العقد	تاريخ توقيع العقد	كلفة العقد الكلية مليون دينار عراقي	مدة العقد	المدة الإضافية
مشروع خط سكة سماوة – ناصرية – غبيشية	١ أيار ٢٠٠٤	٢٧٧,٠٠٠	٧ سنوات	٥ سنوات
مشروع خط سكة حديد يوسفية – حلة – سماوة	١ أيلول ٢٠٠١	٢٣٤,٠٠٠	٧ سنوات	٩ سنوات
خط سكة حديد بيجي – حمام العليل	١ أيار ٢٠٠١	٢٢٨,٠٠٠	٧ سنوات	٨ سنوات
خط سكة حديد غبيشية – بصرة – أم قصر	١ نيسان ٢٠٠٢	٢٤٧,٠٠٠	٧ سنوات	٧ سنوات
خط سكة حديد بغداد بيجي	١ شباط ٢٠٠٢	٢٩٣,٠٠٠	٧ سنوات	٧ سنوات
أعمار جسر الفتحة	١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨	٢٠,٠٠٠	٤ سنوات	٤ سنوات

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية/ قسم العقود والشؤون التجارية/ شعبة العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه محضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ المرقم (١٠٩١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٠ بما يلي:

المشروع	تاريخ ابتداء المشروع والانتهاه	التفاصيل
خط سكة سماوة – ناصرية – غبيشية	٢٠٠٤/٥/١ ولغاية ٢٠١٦/١٢/٣١	قلة التخصيصات السنوية قياساً إلى الكلفة الكلية للمشروع
خط سكة حديد يوسفية – حلة - سماوة	٢٠٠١/٩/١ ولغاية ٢٠١٦/١٢/٣١	تأخر إحالة المناقصات والدعوات المباشرة لفترات طويلة من قبل الوزارة
خط سكة حديد بيجي – حمام العليل	٢٠٠١/٥/١ ولغاية ٢٠١٦/١٢/٣١	أحداث الأعوام والظروف الأمنية (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧)
خط سكة حديد غبيشية – بصرة - ام قصر	٢٠٠٢/٤/١ ولغاية ٢٠١٦/١٢/٣١	تركيز الجهود على المشاريع الجنوبية (بغداد – بصرة)
خط حديد بغداد - بيجي	٢٠٠٢/٢/١ ولغاية ٢٠١٦/١٢/٣١	
مشروع أعمار جسر الفتحة	٢٠٠٨/١١/١٢ ولغاية ٢٠١٣/١٢/٣١	تم زيادة الكلفة الكلية للمشروع إلى (٢٠) مليار دينار وتم التعاقد مع شركة التصميم والإنشاء الصناعي بتاريخ ٢٠١٢/٨/٧

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ضرورة قيام الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية بمتابعة الشركات المتعاقدة والالتزام ببنود العقود الخاصة بمدة التنفيذ.

(٣) الدعوة الاستيرادية لتجهيز مواد احتياطية للقاطرات الألمانية – المرة الثالثة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية لاحظنا أن الشركة تعاقدت بتاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠١٢ مع شركة (CIM) الفرنسية لمشروع تجهيز مواد احتياطية للقاطرات الألمانية بمبلغ (٩٢٤, ٨٦٩, ١٩) دولار أمريكي ، حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- أن الشركة المحال عليها شركة غير مصنعة وسوف تقوم بتجهيز المواد الاحتياطية من شركات مصنعة مختلفة علماً أن كتاب قسم التعاقدات عدد (٦٥٢) – بتاريخ ٢١ تشرين الثاني (٢٠١٠) يبين انه لم يتم الاستدلال عليها من خلال الموقع الالكتروني ولا توجد لديها أي أعمال مماثلة أو رسائل تعريفية].
- عدم تضمين قرار لجنة الدراسة والتحليل مدة التجهيز في قرار الإحالة وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المادة (٧ – رابع عشر) وإنما تم ذكر عبارة (فترة التجهيز تتناسب مع الفترة المطلوبة).
- لم يتم توقيع العقد بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – ملاحظة ٢٠/ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة ، فلقد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٢ وتاريخ توقيع العقد كان في ١٠ كانون الأول ٢٠١٢ .

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية / شعبة العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه محضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ المرقم (١٠٩١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٠ بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / توجد وكالات رسمية للشركات المصنعة للمواد الاحتياطية وهي من الشركات المعروفة والرصينة مثل شركة (EMD – KNOOR – VADUNS – SETT – HASLER – SEPAVE – LAF).
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / أن مدة التجهيز المحددة هي (١٢) اثنا عشر شهرا وكما مثبت في الشروط الخاصة للدعوة والتي وافق عليها المجهز بموجب رسالته المؤرخة في ٢٠١٢/١٠/٥.
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة (تاريخ توقيع العقد) /
 - تم توجيه إنذار رسمي للشركة بموجب الكتاب المرقم (٩٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/١٨ لغرض توقيع العقد خلال (١٥) خمسة عشر يوما .
 - تخللت هذه المدة مناقشة دقيقة للعقد بسبب كونه من مناشئ متعددة .
 - تم استحصال موافقة الوزارة على تغيير صيغة الدفع ودفع كفالة حسن الأداء بعد توقيع العقد نظرا لقرب انتهاء السنة المالية والتي يتوجب فيها توقيع العقد قبل ٢٠١٢/١٢/١٥ لكون تخصيصاتها ضمن هذه السنة المالية.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة/ أنها تؤيد ما ورد بإجابة الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية كون الشركة مجهزة وليست مصنعة وهي من الشركات التي لديها وكالات رسمية .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / أنها تؤيد ما ورد بإجابة الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية كون فترة التجهيز (١٢) شهرا .
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / أنها تؤيد ما ورد بإجابة الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية حيث تم استحصال موافقة الوزارة على تغيير صيغة الدفع ودفع كفالة حسن الأداء بعد توقيع العقد.

(٤) عقد أعمال السداد الترايبية (من كم ٠٠٠ + ٤٥٥ إلى كم ١٠٠ + ٤٦٠) لقطاع لقيط – غبيشية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية لاحظنا أن الشركة تعاقدت مع الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل بمبلغ (٩٥٠,٠٠٠, ٠٧١, ٢) دينار عراقي بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠١٢ وأن مدة العقد ٦ أشهر لتنفيذ أعمال السداد الترايبية (من كم ٠٠٠ + ٤٥٥ إلى كم ١٠٠ + ٤٦٠) لقطاع لقيط – غبيشية حيث تم ملاحظة الأمور التالية :

- تم تثبيت فقرة في بنود العقد تتضمن دفع المستحقات خلال مدة ١٥ يوماً من تاريخ تقديم السلفة وبخلافه يتم منح مدة إضافية بالرغم من كون أن هنالك كتاب صادر من مكتب معالي السيد الوزير بتاريخ ١٦ شباط ٢٠١٢ يبين توجيه معالي السيد الوزير بعدم إدراج هذه الفقرة في بنود العقود المبرمة.
- تم توجيه الدعوة (التكليف) إلى الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠١٢ لتقديم العطاء في حين أن عملية التأكد من توفر التخصيص المالي للمشروع كانت بتاريخ ٢١ أيار ٢٠١٢.
- يوجد تأخير من قبل الشركة المنفذة في استلام الموقع بعد مرور ٢٤ يوم من توقيع العقد خلاف ما مذكور بالمادة (٥) من بنود العقد.

- لم يتم تثبيت تاريخ توقيع الطرف الثاني على العقد المبرم بين الطرفين وبذلك عدم إمكانية تحديد التاريخ الحقيقي لتوقيع العقد وبدأ الأعمال المنوطة بالطرف الثاني وذلك حسب كتاب مكتب المفتش العام بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠١٢.

رد الإدارة :

- أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية / شعبة العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه محضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ المرقم (١٠٩١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٠ بما يلي:
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة/ حصلت موافقة السيد الوزير بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٤ على تضمين العقود مع الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل منح مدة إضافية عن تأخير دفع المستحقات .
 - فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / أن التخصيص المالي موجود ضمن مشروع سماوة – ناصرية – غبيشية .
 - فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / يحدث بعض التغير في تواريخ استلام الموقع بعد الكشف الموقعي لظروف خارجة عن إرادة الطرفين ومنها تدخل أهالي المنطقة .
 - فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة / أن المادة (٢٠) من العقد تضمنت توقيع العقد بنية حسنة من قبل الطرفين بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢١ وهو ملزم للطرفين.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية فيما يخص الفقرات (٣، ٢، ١) أما ما يخص الفقرة (٤) فأنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق.

(٥) عقد تجهيز ١٥٠٠٠ طن حديد سكة (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية لاحظنا أن الشركة تعاقدت بتاريخ ٥ كانون الأول ٢٠١٢ مع شركة (Thyssen Krupp) لتجهيز ١٥٠٠٠ طن حديد سكة بمبلغ (٢٨٧,٠٠٠,١٣) يورو حيث تم ملاحظة الآتي:
- أوصت لجنة مراجعة ومصادقة العقود على الإحالة وتغير محل فض النزاع بالتحكيم في المحاكم السويسرية بدلاً من المحاكم العراقية وهذا ما تم تثبيته في العقد المبرم بين الطرفين علماً أن هذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المادة (٢٤) حيث قامت اللجنة بالاستناد على قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٨) لسنة ٢٠١٢ بمنح الاستثناءات علماً أن الاستثناء كان لعقد سابق وليس للشركة.

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية / شعبة العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه محضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ المرقم (١٠٩١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٠، أن قرار لجنة الإحالة والمصادقة للعقود المصادق عليه من قبل الوزير تضمن الإيعاز إلى الوزارة بإعلام الأمانة العامة لمجلس الوزراء اللجنة الوزارية للأعمار والخدمات بالاستثناءات المطلوبة والتي تمت الموافقة عليها في [الإحالة السابقة لعقد حديد السكة مع نفس الشركة لتجهيز الشركة بـ (٣٠٠٠٠) طن حديد سكة].

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم استحصال الموافقات الأصولية بخصوص الاستثناءات الواردة بالعقد حيث ان الموافقة المشار إليها بإجابة الشركة كانت لعقد آخر.

(٦) عقد تجهيز مواد احتياطية لمكائن لحام السكة نوع هولاند (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية لاحظنا أن الشركة تعاقدت بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠١٢ مع شركة هولاند المتمثلة بشركة مافكس بمبلغ (٥٧٨,٥٠٠,١) دولار أمريكي مدة العقد ٦ أشهر تبدأ من تاريخ تفعيل خطاب الاعتماد لتجهيز مواد احتياطية لمكائن لحام السكة نوع هولاند حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- عدم وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية قبل إرسال الدعوة إلى شركة هولاند بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠١١ وانما تم طلب بيان رأي لجنة تحديد الكلف حول اعتدالية الأسعار المقدمة من قبل شركة هولاند وكان جواب اللجنة باعتمادية الأسعار بتاريخ ١٢ نيسان ٢٠١٢.
- تم توقيع العقد بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ - ملاحظة ٢٠ / ب) والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة، فلقد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ١٩ حزيران ٢٠١٢ بينما تاريخ توقيع العقد كان في ٢٥ تموز ٢٠١٢.

رد الإدارة:

- أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية / شعبة العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه محضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ المرقم (١٠٩١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٠ بما يلي:
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أن شركة هولاند هي شركة احتكارية وان الدعوة (العرض الوحيد) للمرة الثانية وقد تم الاعتماد على اعتدال الأسعار والكلفة التخمينية السابقة بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٣ علماً أن لجنة تحديد الكلف هي من اللجان الفنية التخصصية.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / أن التأخير في توقيع العقد يعود إلى إعادة تدقيق التفاصيل الفنية وجدول تقدم العمل.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم وجود كلفة تخمينية محدثة وتأخر الشركة المنفذة في توقيع العقد بعد التبليغ بالإحالة لفترة (١٤) يوم.

(٧) عقد إنشاء تقاطعات مجسرة عدد ٤ ومقترباتها في المناطق الجنوبية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية لاحظنا أن الشركة تعاقدت بتاريخ ١٤ أيار ٢٠١٢ مع شركتي مجموعة التطوير والميراس بمبلغ (٢٥٠, ٢٦٩, ٤٩٠, ١٦) دينار عراقي مدة العقد ١٧٥ يوماً تبدأ من تاريخ توقيع المحضر المشترك لاستلام الموقع رسمياً لإنشاء تقاطعات مجسرة عدد ٤ ومقترباتها في المناطق الجنوبية حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- وجود تباين كبير بين مبلغ العقد والكلفة التخمينية التي أعدت من قبل الوزارة حيث أن مبلغ العقد كان (٢٥٠, ٢٦٩, ٤٩٠, ١٦) دينار عراقي والكلفة التخمينية المعدة من قبل الوزارة كانت (٢٨٠, ٦١٢, ٠٠٠, ٠٠٠) دينار عراقي أن هذا التباين الكبير يؤشر إلى أن هنالك خلل أما في عملية التخمين أو الإحالة.
- بلغت نسبة الانجاز لغاية ٣١ تشرين الأول ٢٠١٢ (٨ %) .
- تم توقيع العقد بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ - ملاحظة ٢٠ / ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة ، فلقد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ١٨ كانون الأول ٢٠١١ بينما تاريخ توقيع العقد كان في ١٤ أيار ٢٠١٢.

رد الإدارة:

- أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية / شعبة العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه محضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ المرقم (١٠٩١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٠ بما يلي:
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أن الكلفة التخمينية معدة من قبل مكتب استشاري للجسرين تقاطع الشعبية - زبير - ام قصر وتقاطع بصرة - شعبية وقد تم اعتمادها من قبل لجنة تحديد الكلف التخمينية .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / لم ترد إجابة الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية عنها ولغاية تاريخه.

- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / أن التأخير في توقيع العقد كان بسبب صحة صدور خطاب الضمان إضافة إلى بعض الإجراءات التدقيقية من قبل الطرفين.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لوجود تباين كبير بين مبلغ العقد والكلفة التخمينية وتأخر الشركة المنفذة في توقيع العقد بعد التبليغ بالإحالة مدة (١٢٩) يوم.

(٨) دعوة إنشاء جسر السكة على نهر الفرات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديد العراقية لاحظنا أن الشركة بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢ أحالت إلى شركة بلندياوية الإيرانية مشروع إنشاء جسر السكة على نهر الفرات بمبلغ (٨٤٠, ٤٧٧, ١٠٧) دولار أمريكي مدة العقد ١٨ شهراً حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- وجود اختلاف في أسم الشركة بين محضر لجنة فتح العطاءات حيث تم تثبيت اسم الشركة (بلاي باي الإيرانية) في حين تم تثبيت شركة (بلندياوية) في جدول الدراسة والتحليل.
- وجود حبر أبيض على أسم رئيس لجنة فتح العطاءات على جميع أوراق محضر اللجنة وكذلك وجود حبر أبيض على مبلغ العطاء المقدم من قبل الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي.
- تم توقيع العقد بعد مرور ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧- ملاحظة ٢٠ / ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة، فلقد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢ ولم يتم توقيع العقد لغاية انتهاء زيارتنا في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٢.

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للسكك الحديد العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية / شعبة العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه محضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ المرقم (١٠٩١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٠ بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أن اختلاف اسم الشركة هو خطأ مطبعي والصحيح هو بلندياوية .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / أن رئيس لجنة فتح العطاءات هو السيد عبد الزهرة طبيخ وكما مبين في محضر فتح العطاءات .
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / أن سبب التأخير في توقيع العقد هو تأخر حصول الموافقة كون مصرف التنمية الدولي لم يكن في قائمة المصارف المعتمدة وبعد حصول الموافقة على اعتماده من قبل البنك المركزي تم توقيع العقد.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٢٣٦٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٢٧ عن تدقيق العقد المرقم (١٢ س - ح - ٣٣/٤٣) في ٢٠١٢/١١/٢٩.

(٩) عقد تجهيز محركات مفاصل سكة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديد العراقية لاحظنا أن الشركة تعاقدت بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١٢ مع شركة CRSBG الصينية لتجهيز محركات مفاصل سكة بمبلغ (٤٢٠.٠٠٠, ٩) دولار أمريكي مدة العقد ٥ أشهر من تاريخ فتح الاعتماد المستندي حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- تم استكمال موافقة معالي السيد الوزير بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٢ على توجيه الدعوات المباشرة إلى الشركات المتخصصة قبل التأكد من توفر التخصيص المالي للمشروع وحسب كتاب قسم التخطيط والمتابعة الموجه إلى قسم العقود والشؤون التجارية بتاريخ ١٢ نيسان ٢٠١٢.

- لم يتم فتح الاعتماد المستندي لغاية انتهاء زيارتنا بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠١٢.
- تم توقيع العقد بعد مرور فترة ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧- ملاحظة ٢٠ / ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة، فلقد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ٢٩ تموز ٢٠١٢ بينما تاريخ توقيع العقد كان في ٢٣ أيلول ٢٠١٢.

رد الإدارة:

- أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية / شعبة العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه محضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ المرقم (١٠٩١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٠ بما يلي:
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أن التخصيص المالي متوفر ضمن عدة مشاريع و تبويبها (٥/١/٤ ، ٣/١/٤ ، ٢/١/٤).
 - فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / أن فتح الاعتماد المستندي عائد إلى المصرف العراقي للتجارة حيث انه يقوم بفتح الاعتمادات لجميع الوزارات العراقية .

- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / أن سبب التأخير كان بسبب مناقشة بعض الأمور التدقيقية والفنية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة حيث أن كافة المشاريع يتم وضع تخصيص مالي لها في بداية كل سنة . أما فيما يخص الفترتين (٢) و (٣) فأنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق لعدم فتح الاعتماد لغاية ٢٠١٣/٧/٢٧ وتأخر الشركة المنفذة في توقيع العقد مدة (٣٣) يوماً.

(١٠) تاريخ توقيع العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية لاحظنا أن الشركة تعاقدت مع عدة شركات بعد مرور فترة ١٤ يوم المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – ملاحظة ٢٠ / ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة وكما موضح بالجدول التالي:

تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد	مبلغ العقد دينار عراقي	اسم الشركة	تفاصيل العقد
١١ حزيران ٢٠١٢	١٥ تموز ٢٠١٢	٣,٨٩٤,٩٥٩,٢٥٠	جسر الإبداع	عقد إنشاء جسر السكة في كم ٥٠٠ + ٣٩٢
٢٤ أيار ٢٠١٢	٢٦ حزيران ٢٠١٢	٤,١٤٣,٦٥٦,٧٥٠	جسر الإبداع	عقد إنشاء جسر السكة في كم ٧٠٠ + ٤٥٧
٢٣ تموز ٢٠١٢	٢٩ آب ٢٠١٢	٦٩٠,٠٠٠,٠٠٠	شركة الحيرة	عقد شد وتركيب ربطات سكة نوع UIC60 بعدد ٦,٠٠٠ ربطات لقطاع سماوة - غبيشية

رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية / شعبة العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه محضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ المرقم (١٠٩١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٠، أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق وسيتم اخذ الملاحظة بنظر الاعتبار وتلافيها في العقود اللاحقة.

متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت ان جميع عقود الشركة العامة للسكك الحديد العراقية تم التأخر في توقيعها خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ - ملاحظة ٢٠/ب).

(١١) الاعتمادات المستندية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للاعتمادات المستندية المفتوحة خلال عام ٢٠٠٩ لاحظنا ان إجراءات فتح الاعتماد للعقود المتأخرة قياسا بتواريخ توقيع العقود وبالمدة المحددة لفتح الاعتماد والمثبتة في بنود العقد مثال ذلك : عقد رقم (١٩٨) و (٢٠٢)].

رد الإدارة:

سبق وان أجابت الشركة العامة للسكك الحديد/ قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (١٨٣١) والمؤرخ في ٢٩/٨/٢٠١٢، ان موضوع فتح الاعتماد المستندي عائد إلى المصرف العراقي للتجارة (TBI) وهو المخول الوحيد لفتح الاعتمادات لكافة الوزارات العراقية والقطاع الخاص وحسب تسلسل معاملة فتح الاعتماد من قبل التشكيل.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأظهرت نتائج المتابعة وتدقيق المخاطبات الخاصة بالعقدين المرقمتين (١٩٨) في (٢٠٢) وعقود أخرى قامت الهيئة بتدقيقها مثل العقد المرقم (٥٩) في ١٥/١٢/٢٠١١ والعقد (٣٥) في ٢٧/١٠/٢٠١١ وجود العديد من الأسباب المشتركة والتي تؤدي إلى تأخر فتح الاعتماد المستندي ومنها:

- الكتب والمراسلات بين الشركة والوزارة ووزارة المالية والمخاطبات بين الوزارة والمصرف العراقي للتجارة لفتح الاعتماد .
- تأخر وزارة المالية بتحويل المبلغ لحين إقرار الميزانية لكون اغلب العقود يتم توقيعها في الربع الأخير من السنة المالية .
- يتم إعادة المخاطبات من جديد في حالة تأخر وزارة المالية بتحويل المبلغ لحين إقرار الميزانية وكما ورد في الفقرة أعلاه.
- يتم استلام الاستثمار الخاصة بفتح الاعتماد المستندي من قبل المصرف العراقي للتجارة دون أن يتم تدقيقها عند التقديم لبيان مدى صحتها ولدى تدقيقها بعد مرور فترة يتم إعادتها إلى الشركة لاستكمالها ثم إعادتها إلى المصرف مما يؤدي إلى التأخير.

وعليه فأن جميع الأطراف ذات العلاقة هي المسؤولة عن التأخير في فتح الاعتماد المستندي.

(١٢) أرصدة مدينة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا للشركة العامة لسكك الحديد لاحظنا وجود عدد من الأرصدة المدينة عالقة في سجلات الشركة منذ سنوات سابقة لمؤسسات حكومية لم تتم معالجتها حتى تاريخ زيارتنا]

رد الإدارة:

سبق وان أجابت الشركة العامة للسكك الحديد العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (١٨٣١) والمؤرخ في ٢٩/٨/٢٠١٢، ان الإجراءات مستمرة مع الوزارة بخصوص الموضوع وهناك مراسلات مع الوزارة بخصوص تسديد الديون وتصفية هذه الارصدة .

متابعة الهيئة الرقابية:

بيّنت الهيئة الرقابية ان هذه الأرصدة موقوفة منذ سنوات سابقة ما قبل أحداث ٢٠٠٣ وان تصفيتها تحتاج إلى قرار مركزي . أما فيما يخص الأرصدة المدينة ما بعد سنة/٢٠٠٣ فهناك موقوفات مدورة من عدة سنوات يتم تصنيفها بشكل جزئي وان من أهم أسباب نشوئها ما يلي:

- الديون المتقابلة بين الجهات.
- أجور نقل البضائع التي لم يتم تسديدها بالكامل
- بدلات الإيجار من القطاع الخاص وتأخر تسديدها.

المنشأة العامة للطيران المدني

(١) عقد تجهيز ونصب وتشغيل منظومة السياج الأمني لمطار بغداد الدولي (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى المنشأة العامة للطيران المدني لاحظنا أن المنشأة تعاقدت بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠١٢ مع شركة **Crosat Telekom** النمساوية لتجهيز ونصب وتشغيل منظومة السياج الأمني لمطار بغداد الدولي بمبلغ (٢٠٧, ٩٠٨, ٦) دولار أمريكي مدة العقد ٢٤٠ يوماً حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- عدم وجود قائمة مقدمة من الشركة بالفنيين والمهندسين التابعين للشركة والمطلوبة بالفقرة (١٩) من الشروط العامة للمقولة .
- عدم وجود أعمال مماثلة للشركة مؤيدة من قبل الجهات المستفيدة والمطلوبة بالفقرة (٧) من الشروط العامة للمقولة.
- شهادة الـ ISO المقدمة من قبل الشركة غير مصادقة وليس هنالك ما يثبت عائديه الشهادة إلى الشركة.
- بعد الاطلاع على الكشوفات المالية المقدمة من قبل شركة CROSAT لوحظ بأنها حققت خسارة خلال عام ٢٠١١ مما يعطي مؤشراً على أن الشركة ليس لها قدرة مالية على تنفيذ العقد.

رد الإدارة :

لم تقم المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بالإجابة عن كل فقرة من الفقرات الواردة في ملاحظات شركة التدقيق بل قامت بتزويد الهيئة الرقابية بمحضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٣) والمؤرخ في ٢٣/١٢/٢٠١٢ والذي تضمن إجابة عامة عن كافة ملاحظات الشركة بأنها ملاحظات (شكالية وغير موضوعية) علماً أن لجنة الخبراء الماليين قد قامت بإرسال ملاحظات شركة التدقيق عن وزارة النقل وتشكيلاتها إلى الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٣٧) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ ولم ترد إجابة الوزارة إلى اللجنة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / تم تقديم قائمة بالفنيين والمهندسين التابعين للشركة .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ الأعمال المماثلة غير مؤيدة من الجهات المستفيدة .
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / الشهادة غير مصادقة وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٣١٧٧) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣.
- فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة/ قامت المنشأة بخصم درجة من نقاط الترجيح وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٣١٧٧) والمؤرخ في ٢٣/٦/٢٠١٣.

(٢) عقد تجهيز ونصب وتشغيل منظومة الهبوط الآلي ILS (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى المنشأة العامة للطيران المدني لاحظنا أن المنشأة أحالت بتاريخ ١٤ تشرين الثاني إلى شركة (SELEX SYSTEM INTEGRATION) بمبلغ (٩٩٨, ٩٩٩, ٤) دولار أمريكي مدة العقد ٧ أشهر لتجهيز ونصب وتشغيل منظومة الهبوط الآلي حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- تم اجتماع اللجنة الخاصة بفتح الاعتمادات في اليوم الثاني ليوم فتح العطاءات وليس اليوم الأول دون أستحصال موافقة السيد المدير العام للمنشأة وهذا مخالف للمادة (٦/ خامسا/ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وذلك حسب كتاب مكتب المفتش العام عدد (٥٦١٢) بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١٢.
- قامت شركة (شمس البارقة) بتقديم عطاءها بالرغم من كتاب دائرة العقود والتراخيص عدد (٢٤٨٨١) بتاريخ ٥ آب ٢٠١٢ الذي يبين أن اختصاص شركة شمس البارقة لا تتطابق مع اختصاص المشروع .
- تمتع أحد أعضاء (لجنة فتح العطاءات) بإجازة لمدة (٥) أيام أثناء عمل اللجنة وحسب كتاب مكتب المفتش العام عدد (٥٦١٢) بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١٢ أدى إلى حدوث خلل في :

- عدم استبدال العضو المجاز بعضو آخر وهذا مخالف لما جاء بالمادة (٦/خامسا/ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.
- تم توقيع العضو المجاز بعد انقضاء فترة الإجازة على جميع المحاضر والتقارير الخاص بالمناقصة أي تم توقيعه على أمور حدثت أثناء تمتعه بالإجازة وذلك حسب إجابة لجنة فتح العطاءات بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠١٢.
- شهادة الـ ISO المقدمة من قبل الشركة مستنسخة وغير أصلية وغير مصادقة وذلك حسب كتاب دائرة العقود والتراخيص عدد (٣٠٨٩٨) بتاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠١٢.
- عدم وجود شهادة تأسيس الشركة حسب كتاب دائرة العقود والتراخيص عدد (٣٠٨٩٨) بتاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠١٢.
- عدم وجود قائمة مقدمة من الشركة بالفنيين والمهندسين التابعين للشركة والمطلوبة بالفقرة (١٩) من الشروط العامة للمقولة.
- تم توقيع العقد بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ - ملاحظة ٢٠/ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة ، فلقد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ١١ تشرين الأول ٢٠١٢ بينما تاريخ توقيع العقد كان في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٢.

رد الإدارة:

لم تقم المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بالإجابة عن كل فقرة من الفقرات الواردة في ملاحظات شركة التدقيق بل قامت بتزويد الهيئة الرقابية بمحضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٣) والمؤرخ في ٢٣/١٢/٢٠١٢ والذي تضمن إجابة عامة عن كافة ملاحظات الشركة بأنها ملاحظات (شكالية وغير موضوعية) علماً أن لجنة الخبراء الماليين قد قامت بإرسال ملاحظات شركة التدقيق عن وزارة النقل وتشكيلاتها إلى الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٣٧) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ ولم ترد إجابة الوزارة إلى اللجنة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق لعدم وجود ما يؤيد استحصال موافقة المدير العام على ذلك .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ تم استبعاد الشركة من قبل لجنة تحليل العطاءات.
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة/ أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزامها بالتعليمات وقد أيدت المنشأة الملاحظة بكتابها المرقم (١٢٦٢٨) والمؤرخ في ٢٢/١٠/٢٠١٢ والموجه إلى مكتب المفتش العام.
- فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة / أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق كون الشهادة غير مصادقة .
- فيما يخص الفقرة (٥) من الملاحظة/ قدمت المنشأة كتاب فرع دائرة التصديقات في الولاية ولكن لم يتم إرفاق شهادة التأسيس لها.
- فيما يخص الفقرة (٦) من الملاحظة / تم تأييد الملاحظة من قبل دائرة العقود والتراخيص / الشعبة القانونية في الوزارة بموجب الكتاب المرقم (ع . ق / ٣٠٨٩٨) والمؤرخ في ١٠/١٠/٢٠١٢ والموجه إلى المنشأة العامة للطيران المدني.
- فيما يخص الفقرة (٧) من الملاحظة (تاريخ توقيع العقد)/ أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٨٤٢٨) والمؤرخ في ٢٢/٤/٢٠١٣.

(٣) عقد استبدال مصاعد مطار بغداد الدولي (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى المنشأة العامة للطيران المدني لاحظنا أن المنشأة تعاقدت بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠١٢ مع شركة الحامد للمقاولات العامة المحدودة لاستبدال مصاعد مطار بغداد الدولي بمبلغ (١٩٨,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي مدة العقد ٣٦٥ يوماً حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- قدمت شركة الحامد عقد اتفاق تعاون مشترك بينها وبين شركة بونانزا لتكنولوجيا المعدات المتحركة إماراتية الجنسية غير مصدق من السفارة العراقية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تم الإعلان عن العقد المبرم في الصحف العراقية بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠١٢ قبل التأكد من وجود التخصيص المالي للمشروع بتاريخ ٦ نيسان ٢٠١٢.
- تم توقيع العقد بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ - ملاحظة ٢٠ / ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة ، فقلد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ٢٤ تموز ٢٠١٢ بينما تاريخ توقيع العقد كان في ٤ تشرين الأول ٢٠١٢.

رد الإدارة :

لم تقم المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بالإجابة عن كل فقرة من الفقرات الواردة في ملاحظات شركة التدقيق بل قامت بتزويد الهيئة الرقابية بمحضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٣) والمؤرخ في ٢٣/١٢/٢٠١٢ والذي تضمن إجابة عامة عن كافة ملاحظات الشركة بأنها ملاحظات (شكليه وغير موضوعية) علماً أن لجنة الخبراء الماليين قد قامت بإرسال ملاحظات شركة التدقيق عن وزارة النقل وتشكيلاتها إلى الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٣٧) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ ولم ترد إجابة الوزارة إلى اللجنة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / تم الاطلاع على عقد التعاون المشترك بين شركة الحامد وشركة بونانزا لتكنولوجيا المعدات المتحركة إماراتية الجنسية ضمن أوليات العقد ولا يوجد ما يشير إلى مصادقته من السفارة العراقية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / أن العقد ضمن مشروع مدرج في الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٢.
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / أن تاريخ الإحالة في ١٠/٩/٢٠١٢ بموجب كتاب المنشأة المرقم (١٠٦٨٣) والمؤرخ في ١٠/٩/٢٠١٢ وليس كما ورد بملاحظة شركة التدقيق .

(٤) عقد تأهيل إنارة شارع مدخل مطار البصرة الدولي (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى المنشأة العامة للطيران المدني لاحظنا أن المنشأة تعاقدت بتاريخ ١ تموز ٢٠١٢ مع المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب لتأهيل وإنارة شارع مدخل مطار البصرة الدولي بمبلغ (٤٠٠,٤٥٠,٩٨) دينار عراقي مدة العقد ٩٠ يوماً حيث تم ملاحظة الأمور التالية :

- ورد في (المادة الثالثة / ١) من بنود العقد المبرم بين الطرفين تقديم خطاب ضمان أو صك مصدق بنسبة ٥ % من قيمة العقد كتأمينات أولية يتم إطلاقها بعد انتهاء فترة الضمان والاستلام النهائي للمشروع وهذا خطأ تعاقدية حيث يجب أن تكون تأمينات حسن تنفيذ .
- وجود اختلاف بين التواريخ المثبتة على العقد حيث تم توقيع الطرف الثاني بتاريخ ٢٦ حزيران ٢٠١٢ في حين أن التاريخ المثبت على العقد كان بتاريخ ١ تموز ٢٠١٢ وبالإضافة إلى ذلك لم يتم تثبيت تاريخ توقيع الطرف الأول على العقد المبرم بين الطرفين وبذلك عدم إمكانية تحديد التاريخ الحقيقي لتوقيع العقد وبدأ الأعمال المنوطة بالطرف الثاني.

- كتاب المباشرة عدد (٣٤٩٤) بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠١٢ يبين أن تاريخ مباشرة المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب لتأهيل إنارة مدخل مطار البصرة الدولي علما أن توقيع العقد بتاريخ ١ تموز ٢٠١٢.

رد الإدارة:

لم تقم المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بالإجابة عن كل فقرة من الفقرات الواردة في ملاحظات شركة التدقيق بل قامت بتزويد الهيئة الرقابية بمحضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٣) والمؤرخ في ٢٣/١٢/٢٠١٢ والذي تضمن إجابة عامة عن كافة ملاحظات الشركة بأنها ملاحظات (شكالية وغير موضوعية) علما أن لجنة الخبراء الماليين قد قامت بإرسال ملاحظات شركة التدقيق عن وزارة النقل وتشكيلاتها إلى الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٣٧) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ ولم ترد إجابة الوزارة إلى اللجنة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن المنشأة لم تقم بتعديل العقد حيث تم تثبيت التأمينات الأولية بدلاً من تأمينات حسن التنفيذ كما أنها لم تكن دقيقة في تثبيت التواريخ .

(٥) عقد تجهيز ونصب وتشغيل منظومة الاتصال الصوتي لمطار الموصل الدولي (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى المنشأة العامة للطيران المدني لاحظنا أن المنشأة تعاقدت بتاريخ ٢٤ حزيران ٢٠١٢ مع شركة النواة الجديدة لتجهيز ونصب وتشغيل منظومة الاتصال الصوتي لمطار الموصل الدولي بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي مدة العقد ٤ أشهر حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- وجود اختلاف كبير بين الكلفة التخمينية المعدة من قبل المنشأة العامة للطيران المدني والعقد المبرم بين الطرفين حيث كانت الكلفة التخمينية للمشروع (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي مبلغ العقد الموقع بين الطرفين (٥٧٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي أن هذا التباين الكبير يؤشر إلى أن هنالك خلل أما في عملية التخمين أو الإحالة.

- كتاب قسم التخطيط والمتابعة عدد (١٤١٥) بتاريخ ٧ تشرين الأول ٢٠١٢ يبين أن شركة النواة الجديدة لم تقم بالتنفيذ على الرغم من تجاوز المشروع ٥٠ % من مدة تنفيذ العقد.

رد الإدارة :

لم تقم المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بالإجابة عن كل فقرة من الفقرات الواردة في ملاحظات شركة التدقيق بل قامت بتزويد الهيئة الرقابية بمحضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٣) والمؤرخ في ٢٣/١٢/٢٠١٢ والذي تضمن إجابة عامة عن كافة ملاحظات الشركة بأنها ملاحظات (شكالية وغير موضوعية) علما أن لجنة الخبراء الماليين قد قامت بإرسال ملاحظات شركة التدقيق عن وزارة النقل وتشكيلاتها إلى الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٣٧) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ ولم ترد إجابة الوزارة إلى اللجنة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق لاعتماد المنشأة على كلف سابقة وغير محدثة.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ أن نسبة الانجاز المالي والمادي بلغت (١٠٠ %) .

(٦) عقد استبدال أبواب منطقة فرز الأمتعة لمطار بغداد الدولي (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى المنشأة العامة للطيران المدني لاحظنا أن المنشأة تعاقدت بتاريخ ١٠ تموز ٢٠١٢ مع شركة انتيמיينا الدولية لاستبدال أبواب منطقة فرز الأمتعة لمطار بغداد الدولي بمبلغ (٣٠٠,٠٠٠,٠٤١) دينار عراقي مدة العقد ٥ أشهر حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- تم الإعلان عن العقد المبرم في الصحف العراقية بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠١٢ قبل التأكد من وجود التخصيص المالي للمشروع بتاريخ ٤ نيسان ٢٠١٢.
- قامت شركة **انتيمين** الدولية بتقديم تحويل من قبل الشركة المصنعة إلا انه غير مصدق من قبل السفارة العراقية في بريطانيا .
- لم يتم إرفاق شهادة الجودة (ISO 20009001) للشركة المصنعة HART الانكليزية وهذا مخالف للشروط الخاصة بالمناقصة المادة (١٠).
- قامت شركة **(انيمينا)** بتقديم عرضها التجاري وخطاب الضمان (١ %) التأمينات الأولية بعملة الدولار الأمريكي وهذا مخالف للفقرة الأولى من الشروط العامة للمقولة.
- وجود اختلاف في مدة تنفيذ المشروع حيث ورد في الفقرة (١٢) من شروط المناقصة أن مدة تنفيذ المشروع (تسعة أشهر) والعرض المقدم من قبل الشركة المحال إليها كان (أربعة أشهر) في حين كانت الفترة المدرجة في بنود العقد خمسة أشهر.

رد الإدارة:

لم تقم المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بالإجابة عن كل فقرة من الفقرات الواردة في ملاحظات شركة التدقيق بل قامت بتزويد الهيئة الرقابية بمحضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٣) والمؤرخ في ٢٣/١٢/٢٠١٢ والذي تضمن إجابة عامة عن كافة ملاحظات الشركة بأنها ملاحظات (شكلية وغير موضوعية) علما أن لجنة الخبراء الماليين قد قامت بإرسال ملاحظات شركة التدقيق عن وزارة النقل وتشكيلاتها إلى الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٣٧) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ ولم ترد إجابة الوزارة إلى اللجنة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أن العقد ضمن مشروع مدرج في الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٢.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / لم يتم تزويد الهيئة الرقابية بالتحويل.
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / أن الشهادة المقدمة غير مصادقة .
- فيما يخص الفقرتين (٤) و (٥) من الملاحظة / أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق.

(٧) عقد مشروع الفحص الجوي لمطار بغداد – البصرة – الموصل (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى المنشأة العامة للطيران المدني لاحظنا أن المنشأة تعاقدت بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٢ مع شركة **راديولا النيوزلندية** لمشروع الفحص الجوي لمطار بغداد – البصرة – الموصل بمبلغ (١٠٠, ١٣٧, ٤٩٩) دينار عراقي مدة العقد سنة واحدة حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- وجود توقيع وعبرة مجاز فوق اسم وتوقيع مقرر لجنة فتح العطاءات وأيضاً غياب أكثر من نصف أفراد اللجنة .
- تم توقيع العقد بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧- ملاحظة ٢٠/ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة ، فقلد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ٧ تشرين الأول ٢٠١٢ بينما تاريخ توقيع العقد كان في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٢.

رد الإدارة:

لم تقم المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بالإجابة عن كل فقرة من الفقرات الواردة في ملاحظات شركة التدقيق بل قامت بتزويد الهيئة الرقابية بمحضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٣) والمؤرخ في ٢٣/١٢/٢٠١٢ والذي تضمن إجابة عامة عن كافة ملاحظات الشركة بأنها ملاحظات (شكلية وغير موضوعية) علما أن لجنة الخبراء الماليين قد قامت بإرسال ملاحظات شركة التدقيق عن وزارة النقل وتشكيلاتها إلى الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٣٧) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ ولم ترد إجابة الوزارة إلى اللجنة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / إنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق إذ أن المنشأة لم تقدم مابين قيامها بتسمية موظفين بدلاء عن الأعضاء المجازين.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٤٨٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٢٥.

(٨) تاريخ توقيع العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى المنشأة العامة للطيران المدني لاحظنا أن المنشأة تعاقدت مع عدة شركات بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – ملاحظة ٢٠/ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة وكما هو موضح بالجدول التالي :

تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد	مبلغ العقد	اسم الشركة	تفاصيل العقد
٤ تشرين الأول ٢٠١٢	٨ تشرين الثاني ٢٠١٢	٩,٢٧٩,٤٥٥,٧٤٣ دينار عراقي	الشركة العامة للاتصالات والبريد	عقد ربط مطارات العراق مع المطارات الدولية (التشيك)
٢٩ آب ٢٠١٢	٤ تشرين الأول ٢٠١٢	١٦,٩٩٨,٩٧٥,٤٢ دولار أمريكي	AFM السويسرية	عقد تجهيز ونصب وتشغيل منظومة الإنارة الملاحية لمطار البصرة الدولي

رد الإدارة :

لم تقم المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بالإجابة عن كل فقرة من الفقرات الواردة في ملاحظات شركة التدقيق بل قامت بتزويد الهيئة الرقابية بمحضر مناقشة الملاحظات مع شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٣ والذي تضمن إجابة عامة عن كافة ملاحظات الشركة بأنها ملاحظات (شكالية وغير موضوعية) علماً أن لجنة الخبراء الماليين قد قامت بإرسال ملاحظات شركة التدقيق عن وزارة النقل وتشكيلاتها إلى الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٣٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ ولم ترد إجابة الوزارة إلى اللجنة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٣١٧٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٣.

الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية

(١) مشروع أعمار وتأهيل معمل صيانة الآليات والمعدات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية لاحظنا أن الشركة وافقت بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٢ على إحالة المشروع من خلال توصية (لجنة المراجعة والمصادقة للعقود) إلى الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي لمشروع أعمار وتأهيل معمل صيانة الآليات والمعدات بمبلغ (١٠,٢٤٩,٥٩٢,٥٠٠) دينار عراقي حيث تم ملاحظة الأمور التالية :

- وجود اختلاف كبير بين الكلفة التخمينية المعدة من قبل الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل وموافقة لجنة المراجعة والمصادقة للعقود حيث كانت الكلفة التخمينية للمشروع (١٥,٢٤٨,٨٨٦,٢٥٠) دينار عراقي ومبلغ الإحالة (١٠,٢٤٩,٥٩٢,٥٠٠) دينار عراقي أن هذا التباين الكبير يؤثر إلى أن هنالك خلل أما في عملية التخمين أو الإحالة.

- لم يتم إرفاق المواصفات الفنية لكافة الأعمال وكذلك أن المناقصة لم تشر إلى شروط الدفع ومدة الانجاز التي ترغب بها الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية وكذلك الشروط الجزائية للمناقصة في حال إخلال المناقص المحال بعهدته المناقصة بشروط المناقصة وكذلك لم تتطرق إلى فترة الصيانة ومتى تبدأ وكذلك عدم الإشارة إلى منشأ المواد بصورة واضحة وإنما تم إرفاق جدول كميات فقط وذلك حسب كتاب مكتب المفتش العام عدد (٣٧٣) بتاريخ ١٧ حزيران ٢٠١٢.

- تم إرسال الكلفة التخمينية إلى الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية من قبل الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل بالبريد العادي بكتابها ذي العدد (٢٣٨١) في ٢٠١٢/٤/١٥ دون إرساله بالبريد السري ولأصحاب العلاقة فقط خوفا من تسريب مبلغ الكلفة التخمينية وذلك حسب كتاب المفتش العام عدد (٣٧٣) بتاريخ ١٧ حزيران ٢٠١٢.

رد الإدارة :

أجابت وزارة النقل / شركة الخطوط الجوية العراقية / قسم التخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (٢٩٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٦ بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أن جدول الكميات للمشروع تم إعداده من قبل الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل والمواصلات وتم تزويد شركة الخطوط الجوية به بموجب الكتاب المرقم (٣٣٨١) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/٥ أما مبلغ الإحالة فقد تم رفعه إلى وزارة النقل وتمت المصادقة عليه.

- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / أن المواصفات الفنية للمشروع مرفقة مع جداول الكميات المعدلة من قبل الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل وتم اعتماده في العقد الذي تم توقيعه.

- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة/ التعليمات الواردة حاليا تقضي الإعلان عن الكلفة التخمينية ابتداء ولم تصبح سرية وهو من مسؤولية الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل وليس من اختصاص الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة/ أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق لعدم وجود دراسة دقيقة في وضع التخمينات للعقد .

- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / لم يتم إرفاق المواصفات الفنية في حينها ، حيث اعتمدت التوصية في العقود اللاحقة

- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة (الإعلان عن الكلفة التخمينية) / أن قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٩٥) لسنة ٢٠١٢ نص أن ينفذ ذلك اعتبارا من تاريخ ٢٠١٣/١/١.

(٢) عقد إعداد الدراسات والتصاميم والمخططات وتحريات التربة وجداول الكميات لمبنى وكر

الطائرات رقم (١) (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية لاحظنا أن الشركة تعاقدت بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠١٢ مع شركة شمس السلام الإماراتية لإعداد الدراسات الفنية والتصاميم الهندسية المتكاملة لمخططات وتحريات التربة وجداول الكميات والمواصفات الفنية بمبلغ (١,٦٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي حيث تم ملاحظة الأمور التالية :

- عدم وجود معادلة احتساب الغرامات التأخيرية في بنود العقد حسب ما جاء بالمادة (١٦ / ثانيا) الغرامات التأخيرية من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.

- عدم تضمين بند القانون ٥٦ لسنة ١٩٧٧ (قانون استحصاال الديون الحكومية) في بنود العقد .

- عدم وجود رقم وتاريخ لمحضر لجنة التحليل الذي تمت به التوصية بالإحالة على شركة ريد ستيل الانكليزية .

- عدم بيان السبب الذي تم بموجبه التوصية بالإحالة على شركة (ريد ستيل) الانكليزية وذلك حسب محضر دراسة وتحليل العطاءات.

رد الإدارة:

بينت وزارة النقل / الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية / قسم العقود بموجب أجابتها المؤرخة في ٢٠١٣/٦/٢٦ بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / تم إعداد المعادلة الحسابية في ورقة خارجية وحسب ما مذكور في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وتم الخروج بنتائج تساوي قيمة الغرامة لليوم الواحد.

- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / تم الإشارة في الفقرة (١٢) من العقد إلى كونه خاضع للقوانين والتعليمات النافذة .

- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / أن كافة المحاضر التي تعد من قبل اللجان لا تحمل رقم وتاريخ صادر بل يعتمد تاريخ توقيع أعضاء اللجنة ورئيسها ومصادقة المدير العام .

- فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة / أن سبب الإحالة على شركة ريد ستيل كونها اقل الأسعار واقل مدة تنفيذ ولكون العرض مطابق للشروط والمتطلبات الفنية والأعمال المماثلة والمقدمة من قبل الشركة فقد تم العمل على إدراج كافة أسباب الإحالة في كل المحاضر التي تم إعدادها لاحقا .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٢٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٤ عن تدقيق العقد أعلاه وفيما يخص الفقرة (٤) من ملاحظة شركة التدقيق فلم يتم إدراج وتقديم المحاضر التي تم إعدادها من قبل الشركة.

سته وعشرون - وزارة العلوم والتكنولوجيا

(١) الكلفة التخمينية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن الدراسة التخمينية للكلف تكون قابلة للتغيير إذ إن كثير من العقود قد تم زيادة الكلف التخمينية الخاصة وبناءاً على ذلك تم إعادة إجراءات المناقصة والإعلان بما يتلائم مع الكلف التخمينية الجديدة الموضوعه وهذا يدل على أن الدراسة التخمينية للمشروع لا تكون بالدقة المطلوبة وهذا ما يؤدي إلى التأخر في إنجاز المشاريع قد يتجاوز السنة . ومثال على ذلك :

اسم المشروع	رقم العقد	مبلغ الكلفة التخمينية الأولي	مبلغ الكلفة التخمينية الأخير
تجهيز وتنصيب وتشغيل منظومة رامن مع ملحقاتها	٢٠١٢/٢٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١٥,٩٦٠,٠٠٠
تنفيذ مشروع الوزارة الالكترونية المرحلة الرابعة	٢٨ م / ٢٠١٢	جميع العطاءات تجاوزت الكلف التخمينية بنسبة ٥٥ %	-

رد الإدارة:

أجابت وزارة العلوم والتكنولوجيا/ الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٤٤٥/٨٠٠٠٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٣ بما يلي:

- إن التباين بين الكلف التخمينية وأسعار سوق الأجهزة والمعدات يعود لكون الأجهزة المطلوبة من قبل الوزارة غير متوفرة في الأسواق المحلية كونها تخصصية ومتطورة لذا تم الاعتماد على أسعار الشركات العالمية المتخصصة من خلال الاطلاع على مواقعها الالكترونية مع إضافة هامش ربح معقول إلا إن الشركات المحلية تضع هامش ربح في بعض الأحيان بمبالغ ضخمة بسبب الظروف غير الطبيعية التي يعاني منها البلد مستغلة هذه الشركات والمكاتب صعوبة التعاقد مع الجهات الأجنبية مباشرة والتي تم طرحها من قبل ممثلي الوزارة في مؤتمرات دائرة التعاقدات العاملة في وزارة التخطيط .
- تم التأكيد على دوائر وتشكيلات الوزارة للتدقيق في الكلف التخمينية وتوخي الدقة عند إعداد طلبات الشراء .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الوزارة لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدلة) (المادة - ٣ - أولاً - ب).

(٢) تغيير بلد المنشأ (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن هناك تغيير في بلد المنشأ الأصلي للمواد المستوردة بعد التعاقد مع المجهز من دون التغيير في قيمة العقد، مثال على ذلك :
- عقد رقم / ٢٠١٢ (تجهيز مواد للقاعدة المادية لمنظومات التحكم الإشرافي وتحصيل المعلومات) لشركة الخيرات الطبية، كتاب الإحالة المرسل إلى الشركة المجهزة يشير إلى إن بلد المنشأ هو الولايات المتحدة الأمريكية، وتم التعاقد على إن هولندا بلد المنشأ.
- عقد ٢٠١٢/٥ (تجهيز وتنصيب وتشغيل جهاز كرموتوغرافيا السائل ذو الأداء العالي) لشركة الفاو للتجارة العامة ، تم التعاقد مع الشركة المجهزة على أساس إن ايطاليا بلد المنشأ وتم تغييره إلى ألمانيا، وتم تغيير بلد المنشأ للمرة الثانية ليكون الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحصول على الموافقة .
- إن عملية تغيير بلد المنشأ تؤدي إلى تأخر في تنفيذ المشاريع وعدم انجازها في الوقت المحدد ، بالإضافة إلى إن تغيير بلد المنشأ قد يؤدي إلى عدم الحصول على المواد بالجودة المطلوبة وتغيير في النوعية والسعر بالإضافة إلى مخالفة بنود العقد .

رد الإدارة:

أجابت وزارة العلوم والتكنولوجيا/ الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٤٤٥/٨٠٠٠٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٣ بما يلي:

- إن تغيير المنشأ في العقد (٥ و ٨ / ٢٠١٢) لم يؤثر على كفاءة الأجهزة أو إحداث تغيير في الأسعار كون مواد العقد (٨) كانت من نفس المنشأ بواسطة الوكيل الإقليمي للشركة المصنعة ومواد العقد (٥) استبدلت بمنشأ أوروبي / غربي رصين وبنفس مواصفات الجهاز المطلوب.
- تم التأكيد على دوائر وتشكيلات الوزارة بموجب الأعمام المرقم (١٨٩٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٦ على مراعاة ما جاء في توصية شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق رغم ماورد بإجابة الوزارة اعلاه من مبررات ، إذ إن تغيير بلد المنشأ قد يؤدي الى عدم الحصول على المواد بالجودة المطلوبة وتغيير في النوعية والسعر بالإضافة الى مخالفة بنود العقد.

(٣) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا أن الوزارة لا تمتلك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها. عادةً ما تصدر الوزارة التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكورة داخلية طارئة. مع ذلك، فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام. ومن ناحية أخرى، إن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات الداخلية، بحيث تمثل مرجع للموظفين. على الأقل، يتوقع من الوزارة إن توثق دليلًا لكل من الأقسام الآتية:

- أ - المشتريات
- ب- الموارد البشرية
- ت- القسم المالي
- ث- قسم العقود

رد الإدارة:

أجابت وزارة العلوم والتكنولوجيا/ الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٤٤٥/٨٠٠٠٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٣ ، تم إصدار دليل الإجراءات والسياسات الداخلية الخاص بالوزارة منذ عام ٢٠١١ والذي يشمل:

- الموارد البشرية
- الإجراءات المالية
- إجراءات العقود الحكومية
- إجراءات الرقابة والتدقيق

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث تم تزويدها بقرص CD يتضمن دليل الإجراءات والسياسات الداخلية الخاص بالوزارة.

(٤) غرامات تأخير الشحن وغرامات تأخير التسليم (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا إن الوزارة لا تقوم بوضع شرط غرامات تأخير الشحن وغرامات تأخير التسليم ضمن العقود الاستيرادية. مثال ذلك

رقم العقد	اسم الشركة المجهزة	مبلغ العقد دولار أمريكي
١/٢٠١٠	Universal meditek LTD	١٧٠,٥٧٢

رد الإدارة:

أجابت وزارة العلوم والتكنولوجيا/ الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٤٤٥/٨٠٠٠٠) والمؤرخ في ٢٣/٧/٢٠١٣ ، سوف يتم اتخاذ ما يلزم بصدد ملاحظة شركة التدقيق عند إبرام عقود استيرادية لاحقة بين الوزارة والجهات الدولية، وإنها لا تتفق مع ملاحظة شركة التدقيق بشأن عقود عام ٢٠١٢ كون الوزارة أبرمت عقداً استيرادياً واحداً مع شركة (خيسون) الاسبانية وان المواد المجهزة عبارة عن برامجيات منزلة على أقراص صلبة ترسل عبر البريد السريع (DHL) والتي لا تنطبق عليها أحكام المادة (٥) ثانياً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وإن الوزارة سوف تلتزم بصدد تجاوز هذه الملاحظة في العقود اللاحقة.

(٥) الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة العلوم والتكنولوجيا/ الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٤٤٥/٨٠٠٠٠) والمؤرخ في ٢٣/٧/٢٠١٣ ، تم إرسال قانون وزارة العلوم والتكنولوجيا إلى شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ بموجب كتاب الوزارة المرقم (١٧٢١/٨٠٠٠٠) والمؤرخ في ١٧/١٢/٢٠١٢ والمتضمن الهيكل التنظيمي ، أما فيما يخص الوصف الوظيفي فأن الوزارة انتهت من إعداد الوصف الوظيفي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث يوجد لدى الوزارة هيكل تنظيمي كما قد تم تزويد الهيئة الرقابية بقرص CD يتضمن الوصف الوظيفي للوزارة.

(٦) تاريخ توقيع العقود (متوسطة/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا أن هنالك تأخير في إجراءات توقيع العقود. مثال على ذلك:

رقم العقد	اسم الشركة	مبلغ العقد
١٠/٢٠١٠	ارض الميسرة	٥١٠،٤٩٨،٠٠٠
٤٩/٢٠١١	الشركة العامة لنظم المعلومات	١،٢٩٧،٨٧٢،٩٣٥

رد الإدارة:

أجابت وزارة العلوم والتكنولوجيا/ الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٤٤٥/٨٠٠٠٠) والمؤرخ في ٢٣/٧/٢٠١٣ أنها تتفق مع ملاحظة شركة التدقيق وان سبب التأخير يعود لطبيعة العقود وتخصصية موادها كونها تتعلق بنقل وتوصيف التكنولوجيا المتطورة وان ذلك يحتاج تفاوض فني على بعض فقرات الملحق الفني للعقد مما يؤدي إلى التأخير وسوف تبذل الوزارة قصارى جهدها لتلافي ذلك مستقبلاً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق .

سبعة وعشرون - وزارة الداخلية

(١) عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة ، لاحظنا أن الوزارة قد قامت بإبرام العقود دون التأكد من تهيئة الأراضي المخصصة لها مسبقاً ، مما أدى إلى تأخير تنفيذ تلك المشاريع ، وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة الثالثة - أولاً - الفقرة (و - ز)) ، والتي تنص على :

و - إزالة المشاكل القانونية والمادية إن وجدت في موقع العمل عند تنفيذ مقاولات الأشغال العامة بما في ذلك إجراءات إستملاك الموقع.

ز - أن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيه كلاً أو جزءاً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر. والجدول اللاتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

اسم العقد	كلفة العقد (دينار عراقي)	سبب تأخر المشروع
ترميم وتأهيل أبنية الفوج الثاني لواء أبو ريشة	١,٠٤٧,٣٥٠,٠٠٠	التأخر في إستكمال موافقة اللواء الثاني لإدخال معدات العمل
مشروع إنشاء فوج طوارئ حماية وسلامة أمن الوزارة	٢,٣٠٥,٣٥٢,٠٠٠	التأخر بالمباشرة بسبب البدء بإجراءات فحص تربة موقع المشروع بعد توقيع العقد

رد الإدارة:

أجابت وزارة الداخلية / المفتش العام/ مديرية التدقيق والرقابة المالية/ قسم الإدارة بموجب الكتاب المرقم (ت/٢/٣٣١٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه كتاب مديرية العقود المرقم (٣٩٦٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٠، تم أخذ الملاحظة بنظر الاعتبار وتأشير توصية شركة التدقيق وسيتم العمل بموجبها في العقود اللاحقة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ويتم متابعة الملاحظة لعقود الوزارة اللاحقة.

(٢) التسويات الخاصة بعقود المبيعات العسكرية FMS (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا خلال مراجعتنا لوزارة الداخلية بأن الوزارة لم تقوم بتسوية رصيد حساب المبيعات العسكرية FMS والبالغ (٨٢١,٩١٣,٢٤٣) دولار أمريكي والمتراكم منذ سنوات سابقة. حيث تبين من خلال مراجعتنا لكشف المبيعات العسكرية FMS والذي حصلنا عليه من مديرية العقود أن معظم عقود التسليح قد أنجزت بالكامل ولكن لم يتم عكس مبالغها من هذا الحساب. والجدول أدناه يبين مبالغ عقود التسليح المنجزة وغير المنجزة:

التفاصيل	المبلغ (دولار أمريكي)
المبلغ الكلي للتمويلات	١,٢٤٣,٩١٣,٨٢١
عقود التسليح المتعاقد عليها (المنجز وغير المنجز)	٣١٦,٨٧٧,٣١١
عقود التسليح المنجزة	٣١٣,٥٣٩,٣٣٤
المبلغ المتبقي (لم يتم التعاقد عليه)	٩٢٧,٠٣٦,٥١٠

رد الإدارة :

أجابت وزارة الداخلية / المفتش العام/ مديرية التدقيق والرقابة المالية/ قسم الإدارة بموجب الكتاب المرقم (ت/٢/٣٣١٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه كتاب مديرية العقود المرقم (٣٩٦٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٠، يتحقق برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) حسب قانون مراقبة تصدير الأسلحة بإضافة الكلف الإدارية وبواقع (٨, ٣ %) من مبلغ الرسالة الكلي والتي تطبق على جميع الدول المشتركة

بهذا البرنامج (AECA) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته وقد تم إجراء تسوية قيدية للحساب بموجب سند القيد المرقم (٢٢٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١٥.

متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية انه تم إجراء تسوية قيدية بموجب سند القيد المرقم (٢٢٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١٥، إستناداً إلى كتاب وزارة المالية المرقم (٨٦٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/٢١ بمبلغ (١٠١٨٦١٨٥٨٥٢٠٠) دينار (تريليون وثمانية عشر مليار وستمئة وثمانية عشر مليون وخمسمائة وخمسة وثمانون ألف ومائتا دينار).

(٣) متابعة العقود الموقعة خلال السنوات السابقة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا ، لاحظنا وجود بعض العقود المبرمة خلال السنوات السابقة ما زالت قائمة لحد الآن بالرغم من انتهاء مدد تنفيذها ، نذكر منها على سبيل المثال :

رقم العقد	الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)	تاريخ بدء المشروع	مدة العقد (يوم)	نسبة الانجاز %
٢٠٠٨/٣٨	شركة بشائر بغداد	٢,٥٨٨,٠٠٠,٠٠٠	٤ كانون الأول ٢٠٠٨	٨٥	٢٨ %
(٢٠٠٩/٢٢/خ)	شركة تالس الفرنسية	١٤,٧٣٦,٠٠٠,٠٠٠	١٨ تشرين الأول ٢٠٠٩	١٨٠	٠ %
(٢٠٠٩/٤٣/م)	الدر الصافي للمقاولات العامة	٣,١١١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠ كانون الأول ٢٠٠٩	٣٦٠	٣٦ %
٢٠٠٩/١٣	شركة الزعفران والصروح	٢,١٨٧,٠٠٠,٠٠٠	٤ أيلول ٢٠٠٩	٥٤٠	٢٠ %
خ (٢٠١٠/٢٣)	شركة سيرجي	١,٥٨٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٨ تموز ٢٠١٠	١٢٠	٠ %
٢٠١٠/٢٤	شركة سيرجي	٢,١٧٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٨ تموز ٢٠١٠	١٥٠	٠ %

إن عدم تنفيذ عقود الوزارة خلال الفترة المحددة بالعقد قد يؤدي إلى إرباك تنفيذ خطط الوزارة وضياع حقوقها.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الداخلية / المفتش العام/ مديرية التدقيق والرقابة المالية/ قسم الإدارة بموجب الكتاب المرقم (٣٣١٩/ب/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه كتاب مديرية العقود المرقم (٣٩٦٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٠ بما يلي:

- العقد المرقم (٢٠٠٨/٣٨) مع شركة بشائر بغداد/
قامت الشركة بتجهيز ما يعادل نسبة (٢٦%) من العقد ضمن المدة المحددة وتم دفع مستحقاتها عن تلك النسبة حيث أن الغاية من العقد هي لتأمين حماية المراكز الانتخابية والتي انتهت بتاريخ (٢٠٠٩/٩/٣١) وهو يوم الانتخابات الذي انتهت بنهايته الغاية من العقد.

- العقد المرقم (٢٠٠٩/٢٢/خ) مع شركة تالس الفرنسية/
تم إلغاء العقد بموجب كتاب مستشارية الأمن الوطني السري والشخصي المرقم (١١٢٩/١/٥) والمؤرخ في ٢٠١١/١٠/٢٧ وكتاب الوزارة السري والشخصي المرقم (٢٩١) والمؤرخ في ٢٠١١/١١/١٦ إلى مديرية الحسابات لإلغاء الاعتماد المستندي وإيداع المبلغ لحساب الوزارة بالكتاب المرقم (٢٨٨٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/٣ إلى شركة تالس الفرنسية والذي اعتبر بموجبه العقد لاغياً من قبل الوزارة.

• كتاب المصرف العراقي للتجارة (TBI) المرقم (٩٢٢٢١٠) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١٧ إلى الوزارة والذي يبين إلغاء الاعتماد المستندي وإعادة مبلغه بالكامل إلى حساب (DFI).

- كتاب مديرية الحسابات المرقم (٩٦٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/١٣ الذي يبين أن مبلغ الاعتماد قيد إيراداً نهائياً للخزينة العامة.
- العقد المرقم (٢٠٠٩/٤٣/م) مع شركة الدر الصافي للمقاولات العامة/
 - تم سحب العمل من الشركة المنفذة بموجب الكتاب المرقم (٦٢٦١) والمؤرخ في ٢٠١١/١٢/٢٩ بناءً على كتاب الدائرة القانونية المرقم (ع/١٤٠١٦) والمؤرخ في ٢٠١١/١٢/٢٢.
 - كتاب الوزارة المرقم (١٩٣٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/١٧ إلى مديرية شرطة محافظة البصرة – الحسابات لغرض مصادرة تأمينات حسن التنفيذ وخطاب ضمان السلفة التشغيلية وتأمينات ملحق العقد .
 - بينت مديرية شرطة محافظة البصرة / شعبة العقود بكتابها المرقم (ق/٤٣٠/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/١٣ بجدد مواقع العمل وتحديد ما تم أنجازه وبحضور ممثل الشركة المنفذة مع إعلان المناقصة المرقمة (٢٠١٢/٢) وإحالتها على شركة أضواء سور المدينة وتم تسليم الموقع بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٥ حيث بلغت نسبة الانجاز التراكمي (٧٥ %).
 - تم تشكيل لجنة تحقيقية وبموجب كتاب مديرية العقود المرقم (٤٠٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٢٣ لغرض إدراج الشركة بالقائمة السوداء وتم رفع التوصية إلى اللجنة المركزية في الوزارة بموجب الكتاب المرقم (١٤٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٨ .
 - تم التأكيد بموجب كتابي مديرية العقود المرقمتين (٣١٧٣ و ٣٦٩٢) والمؤرختين في (٦/٣ و ٢٠١٣/٦/٣٠) على التوالي لبيان ما تم بصدد مصادرة خطابات الضمان الخاصة بالسلفة التشغيلية وحسن التنفيذ.
 - تم إعادة أوليات المجلس التحقيقي الخاصة بإدراج الشركة ضمن القائمة السوداء إلى المديرية العامة للتخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (٣٥٤٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٣ لغرض مصادقة قرار اللجنة الفنية من قبل دولة رئيس الوزراء وزير الداخلية وكالة استناداً للفقرة (٢) من كتاب وزارة التخطيط دائرة العقود الحكومية العامة المرقم (٥٣٦٠/٧/٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٧.
 - العقد المرقم (٢٠٠٩/١٣) مع شركة الزعفران والصروح /
 - يوجد فترات توقف رسمية وهي (٢١٥) ، (١٥٥) ، (٢٦١) يوم وقد بلغ المجموع الكلي لها (٦٣١) يوم مصادقة من قبل رئيس جهة التعاقد بالإضافة إلى وجود (١١٠) يوم مخاطبات بين مديرية العقود والدائرة القانونية وسوف يتم فرض الغرامات التأخيرية حال انتهاء مدة العقد الأصلي وبعد إضافة جميع فترات التوقف.
 - العقدين المرقمين (٢٠١٠/٢٣) و (٢٠١٠/٢٤) مع شركة سيرجي/
 - تم فسخ العقد لعدم التزام الشركة ببند العقد وتمت مصادرة خطابات الضمان لصالح الوزارة وتم تشكيل لجنة لإدراج الشركة في القائمة السوداء وتم تأمين المواد عن طريق برنامج صندوق المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) .

متابعة الهيئة الرقابية:
أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة فيما يخص العقود الواردة في ملاحظة شركة التدقيق.

(٤) عدم وجود تنسيق بين قسم الحسابات ومديرية العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا خلال زيارتنا لمديرية العقود في الوزارة ، بأن المديرية لا تملك قاعدة بيانات تتعلق بالجوانب المالية للعقود كالمبالغ المدفوعة للمتعاقدين والمبالغ المستحقة الدفع ، كذلك لا تحتفظ المديرية بأوليات الصرف في إضبارة العقد ، حيث إن قسم الحسابات يقوم بصرف مستحقات المتعاقدين دون إعلام مديرية العقود. إن مديرية العقود ينبغي أن تتابع تنفيذ بنود العقود والمشاريع للتأكد من التزام المتعاقدين بالشروط المتعاقد عليها، وفي حالة وجود أي تأخير أو مخالفات في

التنفيذ ينبغي أن يترتب على ذلك آثار قانونية ومالية. وبذلك فإن وجود قاعدة بيانات تغطي الجوانب المالية للعقود من شأنها تسهيل مهمة القسم في تحديد المستحقات المالية حسب نسب الإنجاز واحتساب أي غرامات جراء تأخر التنفيذ. أن وجود قاعدة بيانات مالية لدى قسم العقود قد يسهل عمليات المتابعة بشكل أفضل ، فضلاً عن حفظ نسخ من أوليات الصرف في إضارة العقد].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الداخلية / المفتش العام/ مديرية التدقيق والرقابة المالية/ قسم الإدارة بموجب الكتاب المرقم (ت/ب/٣٣١٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ومرفقه كتاب مديرية العقود المرقم (٣٩٦٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٠، أن المديرية تمتلك موقف مالي بالمبالغ المدفوعة والمتبقية من العقود الموقعة لجميع الأعوام، علماً أن مديرية الحسابات عندما تقوم بدفع مستحقات الشركات لا تقوم بإبلاغ مديرية العقود بالمستحقات المراد إطلاقها وذلك ليتم التأشير من قبل المديرية وحفظها في الاضارة الخاصة بالعقد مع العرض تم التنسيق مع مديرية الحسابات حديثاً بشأن ذلك.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن مديرية العقود ليس لديها شعبة خاصة بمتابعة العقود والتنسيق من خلالها مع المديريات الأخرى.

(٥) تدني نسب إنجاز المشاريع الاستثمارية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا أن نسب إنجاز مشاريع الخطة الاستثمارية متدنية والجدول التالي يبين عينة من مشاريع وزارة الداخلية تحت بنود الخطة الاستثمارية المصادق عليها من قبل وزارة التخطيط للعام ٢٠١٢ ونسب إنجازها لغاية ٣٠ أيلول من العام ٢٠١٢ :

اسم المشروع	التخصيص دينار عراقي	الفعلي دينار عراقي	نسبة الانجاز
أنشاء مستشفى قوى الأمن الداخلي	٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٨,٠٠٠,٠٠٠	٣ %
أنشاء ١٥٠ ملحق حدودي	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١٤,٨٠٠,٠٠٠	٢١ %
أنشاء بناية مقر العمليات في مركز الوزارة	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	صفر	صفر %

إن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسة مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط وانه دليل على العشوائية في التخطيط والتنفيذ ، وإن ذلك من شأنه إرباك لخطط الدولة وتوزيع مواردها].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الداخلية / المفتش العام/ مديرية التدقيق والرقابة المالية/ قسم الإدارة بموجب الكتاب المرقم (ت/ب/٣٣١٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٦ ط ١٣ ومرفقه كتاب مديرية العقود المرقم (٣٩٦٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٠ بما يلي:

- عقد إنشاء مستشفى قوى الأمن الداخلي / أن نسبة الانجاز قد بلغت (٣٠ %) لغاية ٣٠/أيلول/٢٠١٢ حسب كتاب مديرية الأشغال الهندسية المرقم (٦٢٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٥ وقد بلغت (٤٠ %) لغاية ٢٠١٣/٦/٢٥ حسب كتاب الأشغال المرقم (٣٤٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٥ والعمل مستمر.

- عقد إنشاء بناية مقر العمليات في مركز الوزارة / أن نسبة الانجاز قد بلغت (٢٣ %) لغاية ٣٠/أيلول/٢٠١٢ حسب كتاب مديرية الأشغال الهندسية المرقم (٦٢٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٥ وبلغت (٢٩ %) لغاية ٢٠١٣/٦/٢٥ حسب كتاب الأشغال المرقم (٣٤٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٥ .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم وجود دراسة مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط.

(٦) عدم وجود قاعدة بيانات عن المديریات فی الوزارة (متوسطة / جديدة)

ورد فی تقرير شركة التدقیق [من خلال مراجعتنا لوزارة الداخلية لاحظنا عدم وجود قاعدة بيانات للدوائر التابعة للوزارة فیما يتعلق بالعقود والتمویلات ، حیث إن قسم الحسابات فی مركز الوزارة لیس علی إطلاع بتمویلات ومصاريف الدوائر التابعة للوزارة، وكذلك إن قسم العقود فی مركز الوزارة لا یمتلك أولیات العقود والصرف المتعلق بها المدارة من قبل المديریات التابعة لوزارة الداخلية . یدب أن یكون مركز الوزارة ملماً بجميع أنشطة وعمليات المديریات التابعة له، وذلك لغرض توفير البیئة الرقابیة وتسهيل عملية متابعة المركز للمديریات].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الداخلية / المفتش العام/ مديریة التدقیق والرقابة المالیة/ قسم الإدارة بموجب الكتاب المرقم (ت/ب/٣٣١٩) والمؤرخ فی ٢٠١٣/٧/١٦، توجد لدى مديریات الوزارة قاعدة معلومات خاصة بالعقود الموقعة للمديریات ذات الموازنة المستقلة.

متابعة الهيئة الرقابیة:

أیدت الهيئة الرقابیة ملاحظة شركة التدقیق وبینت أن مركز الوزارة یدب أن یكون ملماً بأنشطة المديریات التابعة له وذلك لغرض تسهيل عملية متابعة المركز للمديریات .

(٧) تأخر الإجراءات التعاقدیة (منخفضة / جديدة)

ورد فی تقرير شركة التدقیق [من خلال مراجعتنا لبعض عقود الوزارة تبین لنا أن الوزارة تتأخر فی توقيع بعض العقود بعد المصادقة علی الإحالة وذلك بسبب إعداد صیغة العقد والبنود المتعلقة به . ومثال علی ذلك :

اسم المشروع	كلفة المشروع (دينار عراقي)	تاريخ المصادقة على الإحالة	تاريخ توقيع العقد
ترميم وتأهيل أبنية الفوج الثاني لواء أبو ريشة	١,٠٤٧,٣٥٠,٠٠٠	٢ كانون الثاني ٢٠١٢	٥ حزيران ٢٠١٢
تجهيز إطارات	٢,٢٣٢,٧٠٠,٠٠٠	٢ كانون الثاني ٢٠١٢	١١ آب ٢٠١٢

ان مثل هذا التأخير قد يؤدي إلى تأخر تنفيذ مشاريع الوزارة.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الداخلية / المفتش العام/ مديریة التدقیق والرقابة المالیة/ قسم الإدارة بموجب الكتاب المرقم (ت/ب/٣٣١٩) والمؤرخ فی ٢٠١٣/٧/١٦ بما يلي:
- عقد ترميم وتأهيل أبنية الفوج الثاني لواء أبو ريشة/

• تمت مفاتحة مديریة الأشغال الهندسیة وقيادة قوات الشرطة الاتحادیة بالكتاب المرقم (٤٥٩) والمؤرخ فی ٢٠١٢/١/٢٨ لغرض تحديد الجهة المشرفة علی العمل والتي ستقوم بتعيين دائرة المهندس المقيم لیتسنى للمديریة تنبیتها ضمن بنود مسودة العقد وبعد عدة مخاطبات بین قيادة قوات الشرطة الاتحادیة والمديریة وأخرها كتاب مديریة الأشغال الهندسیة المرقم (١١٨٣) والمؤرخ فی ٢٠١٢/٢/٢٢ والذي یشير إلى تحديد دائرة المهندس المقيم من قبل مديریة شرطة محافظة الانبار – الأشغال الهندسیة وتم تنبیت ذلك فی مسودة العقد .

• أرسلت مسودة العقد إلى الدوائر الرقابیة والتدقیقیة بموجب الكتاب المرقم (٩٦٣) والمؤرخ فی ٢٠١٢/٢/٢٢ حیث أجابت المديریة العامة للدائرة القانونیة بكتابها المرقم (٣٦٦١/ع) والمؤرخ فی ٢٠١٢/٤/١٧ بـ (عدم وجود ملاحظة) كما بین مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (ت/ب/٧٤٠٣/١٧٦٠) والمؤرخ فی ٢٠١٢/٥/١٦ بـ (عدم وجود ملاحظة) .

- كتاب المديرية المرقم (٢٦٤١) والمؤرخ في ٢٣/٥/٢٠١٢ إلى شركة سما نينوى لحضور المدير المفوض لغرض توقيع العقد مستصحباً خطاب الضمان لحسن التنفيذ والأداء والبالغة (٥ %) من مبلغ العقد مع العرض انه حضر بتاريخ ٥/٦/٢٠١٢.
- تم عرض (٤) نسخ أصلية من العقد أمام أنظار دولة رئيس الوزراء – وزير الداخلية وكالة لغرض المصادقة بموجب الكتاب المرقم (٢٩٦٥) والمؤرخ في ٥/٦/٢٠١٢ وتمت مصادقته بتاريخ ١٦/٦/٢٠١٢.

- عقد تجهيز إطارات/ أن السبب في طول الفترة بين تاريخ التبليغ بالإحالة وتاريخ توقيع العقد يعود إلى تأخر الشركة في تقديم خطاب ضمان حسن التنفيذ والأداء وإجراءات طلب صحة صدور الخطاب من المصرف الضامن.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة مع ضرورة التزام الوزارة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية حيث أن التأخير في توقيع العقود قد يؤدي إلى تأخر تنفيذ مشاريع الوزارة.

(٨) إعادة الهيكلة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن قانون الوزارة ونظامها الداخلي النافذ قديم كما قامت الوزارة باستحداث تشكيلات جديدة وإلغاء تشكيلات كانت موجودة من دون الحصول على الموافقات المناسبة ودون أعداد وصف وظيفي. للمناصب الجديدة].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (١١/٦/٢٠١٣ و ٢/٧/٢٠١٣ و ٢٦/٨/٢٠١٣) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٦/٨/٢٠١٣ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن قانون الوزارة عرض على مجلس النواب وقد تم تشريعه.

(٩) تجهيزات عسكرية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [قامت قوات التحالف بتجهيز مديرية شرطة بغداد بمسدسات كلوك عدد (٦,٩٥١) لم يجر إدخالها في المخزون ولا يوجد معلومات عن مكان وجودها حتى الآن].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (١١/٦/٢٠١٣ و ٢/٧/٢٠١٣ و ٢٦/٨/٢٠١٣) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٦/٨/٢٠١٣ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- تم الاطلاع على سجلات الدائرة ولوحظ صحة الإدخال المخزني فيما يخص الفقرات المبينة أدناه:

رقم مستند الاستلام	العدد
١١ في ٢٠٠٦/٥/٣١	٢٩٠٠
١٥ في ٢٠٠٦/٧/٤	٤٠١٥
١٦ في ٢٠٠٦/٨/٢٢	٣٦
المجموع	٦٩٥١

- قامت الوزارة بإجراء تحقيق بالموضوع وكانت نتائج التحقيق كما يلي:
 صحة إجراءات المديرية في تسجيل المسدسات في سجلات الميرة ومن خلال متابعة المسدسات التي استلمها الفريق الأمريكي لوحظ قيامه بتوزيعها إلى تشكيلات الوزارة المختلفة بموجب مستندات صرف وقد تم الاطلاع على الكشوفات الخاصة بذلك.

(١٠) عدم إعداد التسويات البنكية بشكل منتظم (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا أن الوزارة لا تقوم بتحضير مطابقات بنكية بصورة منتظمة. وهذا يؤدي إلى تقليل فرص الرقابة ودقة العمليات المحاسبية للبنوك بحيث سيكون هناك إمكانية حدوث أخطاء صعبة التتبع والاكتشاف. عدم إعداد المطابقات من شأنه أن يقلل من الرقابة على أرصدة البنوك بحيث سيكون هناك إمكانية حصول خطأ من قبل البنوك على حسابات الوزارة لا يمكن اكتشافه في الوقت المناسب. على سبيل المثال:-

اسم المصرف	الفرع	رقم الحساب	الشهر
مصرف الراجحي	فرع الزاوية	٢٠	جميع الأشهر
مصرف الراجحي	فرع الزاوية	٤٠	جميع الأشهر

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (١١/٦/٢٠١٣ و ٢٠١٣/٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٦ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن الوزارة لا تقوم بإعداد المطابقات المصرفية للحسابين والتي من المفترض أن تتم بصورة شهرية بعد نهاية الشهر .

(١١) إغلاق الحسابات البنكية بالدولار وإعادة أرصدها إلى الخزينة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا أن الوزارة لم تقم بإغلاق الحسابات البنكية الجارية المفتوحة بالدولار الأمريكي وذلك تنفيذاً للأمر الإداري رقم (٣٩٢٠) الصادر من وزارة المالية بتاريخ ٥ نيسان ٢٠٠٥ والذي ينص على إغلاق جميع الحسابات الجارية المفتوحة بالدولار باسم الوزارات وإعادة أرصدها إلى الخزينة اعتباراً من ١ أيار ٢٠٠٥ نذكرها كما يلي:-

اسم المصرف	الفرع	رقم الحساب
مصرف الراجحي	فرع الزاوية	٢٠
مصرف الراجحي	فرع الزاوية	٤٠

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) ، (٦/٢) ، (١٥/٢) في (١١/٦/٢٠١٣ و ٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ على ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش

العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٦/٨/٢٠١٣ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن الوزارة لم تقم بتنفيذ الأمر الإداري الصادر من وزارة المالية والمرقم (٣٩٢٠) في ٥/نيسان/٢٠٠٥ ولغاية تاريخه.

(١٢) حساب صندوق المبيعات العسكرية (FMS) (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن وزارة المالية قامت بتمويل حساب صندوق المبيعات العسكرية (FMS) بقيمة (١٢٤٣٩١٣٨٢١) دولار أمريكي خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، أن هذا الحساب يتم إدارته من قبل الحكومة الأمريكية مقابل (٨,٣%) من قيمة كل عقد (رسالة) كأتعاب إدارية لإبرام هذه العقود، لذلك فإن هذه العقود غير خاضعة للإجراءات الرقابية المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ المتبعة من قبل الحكومة العراقية في حال إبرام العقود. أن عدم تطبيق الإجراءات الرقابية المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ للعقود المبرمة من خلال هذا الحساب يؤدي إلى إضعاف الرقابة على الأموال المحولة من قبل وزارة المالية والتي تمثل حالياً مبلغ (٢٧٢,٥٧١,٠٢٨) دولار أمريكي والتي تعود أصلاً إلى حساب صندوق تنمية العراق].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (١١/٦/٢٠١٣ و ٢٠١٣/٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٦/٨/٢٠١٣ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن طبيعة برنامج المبيعات العسكرية خاضعة لتعليمات وزارة الدفاع الأمريكية في التنفيذ ولكنها تخضع لاحقاً لرقابة الجانب العراقي وقد تم إجراء المعالجة القيدية للمبالغ الخاصة بالبرنامج بموجب القيد المرقم (٢٢٥٣) والمؤرخ في ١٥/٧/٢٠١٢.

(١٣) متابعة العقود المبرمة من خلال حساب صندوق المبيعات العسكرية (FMS) (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن هناك عدد من العقود المبرمة خلال عامي ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ لم يكتمل انجازها حتى الآن، نذكر على سبيل المثال:-

رقم الرسالة	تاريخ توقيع الرسالة	موضوع الرسالة	مبلغ الرسالة / دولار	نسبة الانجاز
IQ-B-VPI	٢٠ آذار ٢٠٠٨	أدوات احتياطية مع صيانة عجلات الشرطة	٤٨ مليون	٥ %
IQ-B-VED	٢٦ تشرين الاول ٢٠٠٩	اعتده للعجلات الأمنية المدرعة	٢١ مليون	٥٠ %
IQ-P-LAC	٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٩	منظومة المراقبة والرصد الحدودي	٥٠ مليون	٠ %

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (٢٠١٣/٦/١١ و ٢٠١٣/٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٦ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لم يلاحظ قيام الوزارة باتخاذ الإجراءات السريعة لإتمام هذه العقود العسكرية .

(١٤) العقود الاستثمارية المبرمة من خلال حساب صندوق المبيعات العسكرية (FMS)(عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن صندوق المبيعات العسكرية مخصص لإبرام العقود الخاصة بالمعدات العسكرية، بالرغم من ذلك لاحظنا وجود بعض العقود الإنشائية التي يجب تصنيفها ضمن الخطة الاستثمارية ممولة من هذا الحساب، نذكرها كما يلي:-

رقم الرسالة	تاريخ توقيع الرسالة	موضوع الرسالة	مبلغ الرسالة/دولار	نسبة الانجاز
IQ-B-HAQ	٢٥ حزيران ٢٠٠٩	إنشاء بناية مديرية مكافحة الإرهاب	١٤ مليون	٣٠ %
IQ-B-HAQ	٢٨ أيار ٢٠٠٩	تبليط الطرق الحدودية	١٨١ مليون	٤٠ %

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (٢٠١٣/٦/١١ و ٢٠١٣/٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ على ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٦ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت عدم وجود سند قانوني لإحالة المشاريع ذات الطبيعة الإنشائية ضمن برنامج المبيعات العسكرية (FMS) علما أن تلك المشاريع لا زالت قيد الانجاز.

(١٥) متابعة العقود الموقعة خلال السنوات السابقة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا بعض العقود التي أبرمت خلال السنوات السابقة وانتهت مدتها ولم يتم تسليمها حتى الآن، نذكر على سبيل المثال:-

رقم العقد	الشركة	قيمة العقد (مليون دينار)	تاريخ بدء المشروع	المدة (أيام)	نسبة التنفيذ %
٢٠٠٨/٣٨	شركة بشائر بغداد	٢,٥٨٨	٤ كانون الأول ٢٠٠٨	٨٥	٢٧ %
(خ/ ٢٠٠٩/٢٢)	شركة تالس الفرنسية	١٤,٧٣٦	١٨ تشرين الاول ٢٠٠٩	١٨٠	٠ %
(م/ ٢٠٠٩/٤٣)	الدر الصافي للمقاولات العامة	٣,١١١	٣٠ كانون الاول ٢٠٠٩	٣٦٠	٢٠ %

رقم العقد	الشركة	قيمة العقد (مليون دينار)	تاريخ بدء المشروع	المدة (أيام)	نسبة التنفيذ %
٢٠٠٩/١٣	شركة الزعفران والصروح	٢,١٨٧	٤ أيلول ٢٠٠٩	٥٤٠	٢٠%
خ (٢٠١٠/٢٣)	شركة سبرجي	١,٥٨٢	٢٨ تموز ٢٠١٠	١٢٠	٠%
٢٠١٠/٢٤	شركة سبرجي	٢,١٧٣	٢٨ تموز ٢٠١٠	١٥٠	٠%
٢٠١٠/١٩	شركة السلام العامة	٨,٨٨٤	٢ أيلول ٢٠١٠	٩٠	٠%

رد الإدارة :

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (١١/٦/٢٠١٣ و ٢/٧/٢٠١٣ و ٢٦/٨/٢٠١٣) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٦/٨/٢٠١٣ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص العقد المرقم (٢٠٠٨/٣٨) / إنهاء العقد لانتهاء الحاجة له.
 - فيما يخص العقد المرقم (خ/٢٢/٢٠٠٩) / تم إلغاء العقد.
 - فيما يخص العقد المرقم (٢٠٠٩/١٣) / لازالت الشركة غير منجزة.
 - فيما يخص العقد المرقمين [خ (٢٠١٠/٢٣) و (٢٠١٠/٢٤)] تم فسخ العقد لعدم إلتزام الشركة بالعقد ومصادرة خطاب الضمان.
 - فيما يخص العقد المرقم (٢٠١٠/١٩) / لا زالت الشركة غير منجزة .
- وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في كل من التقارير الرقابية المرقمة (١٦١٨) والمؤرخ في ٢٣/١/٢٠١٢ الخاص بالعقد (م/١٩/٢٠١٠) و(٣٥٨٧) والمؤرخ في ١٣/٢/٢٠١٢ الخاص بالعقد المرقم (٢٠٠٩/٤٣) و (٦٨٣٠) والمؤرخ في ٢/٤/٢٠١٢ والخاص بالعقد المرقم (خ/٢٢/٢٠٠٩) .

(١٦) عدم ملائمة الدراسة التخمينية للعقود (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا إن دراسة لقيمة العقود التخمينية يجب أن تعد بالاعتماد على أسعار السوق العالمية والمحلية قبل البدء بعملية المناقصة، أن هذه الدراسة لا تتم بصورة دقيقة وصحيحة بسبب وجود فروقات كبيرة بين الدراسة التخمينية والقيمة الفعلية للعقد في بعض عينات العقود التي قمنا بدراستها، ومثال على ذلك:

رقم العقد	تاريخ العقد	قيمة العقد الفعلية (مليون دينار)	القيمة التخمينية للعقد (مليون دينار)
٢٠١١/٨	٤ كانون الأول ٢٠١١	١,٠٨٩	١,٢٠٠
٢٠١٠/٢٢	٢٨ تموز ٢٠١٠	٤,٩٠٠	٥,٥٨٦
٢٠١٠/١١٢	٢٨ شباط ٢٠١٠	٤,١٥١	٥,٥٠٠

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (١١/٦/٢٠١٣ و ٢/٧/٢٠١٣ و ٢٦/٨/٢٠١٣) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٨/٧/٢٠١٣ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٦/٨/٢٠١٣ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن الوزارة لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة (٢٠٠٨) المادة (٣ - ب) بإعداد دراسة للكلفة التخمينية بشكل دقيق ومناسب قبل البدء بإجراءات المناقصة .

(١٧) مهام قسم التدقيق الداخلي (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا عدد من النقاط المتعلقة بقسم التدقيق الداخلي تتطلب الاهتمام:

- قسم التدقيق في الوزارة لا يقوم بزيارة المديرية التابعة للوزارة، بحيث يتم الاعتماد بشكل كامل على مكتب المفتش العام للقيام بالمهام التدقيقية للوزارة والمديرية التابعة لها.
- لا توجد إجراءات واضحة أو خطة عمل للقسم
- قسم التدقيق الداخلي لا يقوم بتحضير تقارير لبيان نتائج الأعمال.
- من الواضح عدم وجود خطوط واضحة ومحددة للصلاحيات والمسؤوليات التي تحدد العلاقة بين قسم التدقيق الداخلي وبقية أقسام الوزارة وذلك لمنح المدقق الداخلي الصلاحيات اللازمة للحصول على كافة المعلومات التي يحتاجها للقيام بعمله على أكمل وجه.
- لا توجد نسخة من جردات المخازن والأصول ومطابقتها لدى التدقيق الداخلي.

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (٢١٠١٣/ ٦/١١ و ٢٠١٣/٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٦ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق.

(١٨) تقارير شهرية لمطابقة الموازنة مع النتائج الفعلية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن القسم المالي يقوم بتحضير موازنة سنوية وإرسال ميزان مراجعة شهري لوزارة المالية، لكنه لا يقوم بإعداد مقارنة شهرية بين الموازنة والنتائج الفعلية المثبتة في موازين المراجعة الشهرية مع تفسيرات للفروقات. أن عملية إعداد موازنة سنوية مفصلة تتضمن المقارنات الشهرية مع النتائج الفعلية تعتبر أداة إدارية مهمة في مراقبة المصاريف، حيث تمكن الإدارة من التعرف على الفروقات مع الموازنة واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (٢٠١٣/ ٦/١١ و ٢٠١٣/٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٦ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ، أن الموازنة غالبا ما تصل إلى الوزارة متأخرة ومن الصعوبة التنبؤ بالمصاريف المتوقعة (عدا فقرة الرواتب) وعليه يتم الصرف وفق الصلاحيات في حدود التخصيص المعتمد في الموازنة وهذا لا يمنع من إعداد موازين سنوية مفصلة كما أن حسابات الإدارة الشهرية يجب مقارنتها مع

الموازنة على مستوى الشهر ومنذ بداية السنة بالإضافة إلى أن الفروقات يجب أن يتم تحليلها وشرحها بالتفصيل.

(١٩) المطابقة مع سجلات وزارة المالية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا أن القسم المالي يقوم بإرسال موازين مراجعة شهرية لوزارة المالية لكنه لا يقوم بإعداد مطابقات شهرية لحساب جاري وزارة المالية (حساب الدعم) من واقع كشوفات مصدقة من وزارة المالية. إن الهدف الرئيسي من هذه المطابقات هو التأكد من أن كافة المبالغ المستلمة من وزارة المالية تم تسجيلها بشكل دوري ومنتظم].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) ، (٦/٢) ، (١٥/٢) في (٢٠١٣/٦/١١ و ٢٠١٣/٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ على ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٦ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن الوزارة قامت بطلب تأييد التمويل من وزارة المالية واجراء مطابقة الحساب الجاري لدائرة المحاسبة الا ان هذه المطابقة غالبا ماتتم في نهاية السنة المالية.

(٢٠) ترقيم الأصول الثابتة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [تبين لنا إن الأصول الثابتة لا تحمل أية أرقام أو رموز. مما يؤدي إلى صعوبة عملية جردها ومطابقتها مع سجلات الأصول الثابتة].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (٢٠١٣/٦/١١ و ٢٠١٣/٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٦ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم استخدام الوزارة نظام الترميز للموجودات الثابتة.

(٢١) مطابقة أرصدة الشركات المتعاقدة (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا أن قسم المالية لا يقوم بمطابقة وتسوية أرصدة الشركات المتعاقدة من واقع سجلاتها المحاسبية مع كشوف الحساب المستلمة من هذه الشركات بشكل شهري. إن عدم مطابقة السجلات المحاسبية مع كشوفات الحساب المستلمة من الشركات المتعاقدة بشكل شهري قد يؤدي إلى أخطاء محاسبية فيما تخص معاملات مع شركة معينة لا يتم اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (٢٠١٣/٦/١١ و ٢٠١٣/٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٦ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بعدم وجود مطابقة وتسوية لأرصدة الشركات المتعاقدة من واقع سجلاتها المحاسبية مع كشوف الحساب المستلمة من هذه الشركات بشكل شهري والتحقق ومتابعة الفروقات أن وجدت.

(٢٢) إعداد الرواتب يدوياً (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال أعمال المراجعة لاحظنا إن كشوف الرواتب تعد بشكل يدوي. وهذا يتطلب وقت وجهد إضافي من الموظفين في إعدادها، حيث يمكن توظيف هذه الجهود بشكل أكثر إنتاجية وفعالية].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) ، (٦/٢) ، (١٥/٢) في (٦/١١ و ٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ على ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٦ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق.

(٢٣) تسجيل البيانات واستخدام السجلات اليدوية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال التدقيق لاحظنا أن الوزارة تقوم بإعداد بعض السجلات بشكل يدوي، نذكر على سبيل المثال:-

- ميزان المراجعة.
 - التسويات البنكية.
 - دفتر الأستاذ العام والمساعد.
 - دفتر اليومية.
 - البيانات والقوائم المالية الموحدة للوزارة والمديريات التابعة لها.
- وهذا يتطلب وقت وجهد إضافي من الموظفين في إعدادها، حيث يمكن توظيف هذه الجهود بشكل أكثر إنتاجية وفعالية وتقليل الأخطاء البشرية].

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٠) و (٦/٢) و (١٥/٢) في (٦/١١ و ٢٠١٣/٧/٢ و ٢٠١٣/٨/٢٦) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ، وقد بين مكتب المفتش العام بموجب كتابه المرقم (٤١١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٦ انه تمت مفاتحة المديرية العامة للشؤون المالية باتخاذ اللازم والإجابة على التقرير ، ولم ترد الإجابة على الملاحظة لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن الوزارة لا زالت تقوم بمسك السجلات الواردة في ملاحظة الشركة اعلاه يدوياً.

ثمانية وعشرون - وزارة الدفاع

(١) نسب الانجاز (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا تدني في نسب انجاز بعض العقود التي تم توقيعها خلال سنة ٢٠١٢ والتي لم تتجاوز مدة تنفيذها ٣٦٠ يوم ومثال ذلك:

اسم المشروع	اسم الشركة	نسب الانجاز	مبلغ العقد (دينار)
إنشاء مستودع الدروع في معسكر بسماية	طريق البوابة الذهبية	٩ %	٧,٤٩٣,٠٥١,٠٠٠
إنشاء مركز متخصص لتصليح العجلات الاختصاصية	برج الأعالي	٤ %	٩,٩٢٧,٨٧٤,٥٠٠
تأهيل أبنية الكلية العسكرية الأولى وكلية القيادة والأركان المشتركة	أشوس العراق	٢٠ %	١٠,٢٦٥,٥٢٥,٧١٥

رد الإدارة:

أجابت وزارة الدفاع / رئاسة أركان الجيش / دائرة الميرة / مديرية الأشغال بموجب الكتاب المرقم (ق/١٠٢٨٦/٥) والمؤرخ في ٢٩/تموز/٢٠١٣ بما يلي:

- فيما يخص مشروع إنشاء الدروع في معسكر بسماية / العقد المرقم (٢٠١٢/أش/١) تم حث الشركة المنفذة لأعمال العقد بموجب عدة كتب وآخرها الكتاب المرقم (ق/٨٠٩٨/٥) في ١٦/٦/٢٠١٣ ببذل الجهود لانجاز العمل ضمن المدة التعاقدية وتجاوز الحيود الحاصل.
- بلغت نسبة الانجاز (٢٣ %) لغاية ٢٠١٣/٦/٣٠.

- فيما يخص مشروع إنشاء مركز متخصص لتصليح العجلات الاختصاصية / العقد المرقم (٢٠١١/أش/٧)

- العمل متوقف وتم حث الشركة لأكثر من مرة من خلال الزيارات الموقعية والمخاطبات الرسمية وتم توجيه إنذار إلى الشركة أكثر من مرة وآخرها بالكتاب المرقم (٥٦٥٦) والمؤرخ في ٢/٥/٢٠١٣ مع العرض انه سيتم احتساب الأعمال الإضافية التي تستحقها الشركة نتيجة تحريات التربة وتعرض على المراجع لغرض ترويجها .
- بلغت نسبة الانجاز الحالية (٨, ١٧ %) .

- فيما يخص مشروع تأهيل أبنية الكلية العسكرية الأولى وكلية القيادة والأركان المشتركة / العقد المرقم (٢٠١٢/أش/٦)

- تم حث الشركة بموجب الكتب المرقمة (٧٩٤٥) و(٣٨٩) و(٩٥٣٠) والمؤرخة في (٦/١٣ و ٦/٢٣ و ٢٠١٣/٧/١٠) على التوالي مع العرض انه سيتم احتساب الأعمال الإضافية التي تستحقها الشركة نتيجة تحريات التربة وتعرض على المراجع لغرض ترويجها.
- بلغت نسبة الانجاز لغاية ٢٠١٣/٦/٢٢ (٢٣, ٣٩ %) .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص مشروع إنشاء مستودع الدروع في معسكر بسماية / لا زالت نسبة الانجاز متدنية رغم قيام مديرية الأشغال العامة بتوجيه الشركة بضرورة الإسراع بانجاز العمل ضمن المدة التعاقدية بموجب كتابها المرقم (ق/٨٠٩٨/٥) والمؤرخ في ١٦/٦/٢٠١٣.

- فيما يخص مشروع إنشاء مركز متخصص لتصليح العجلات الاختصاصية/ العمل متوقف ولا توجد متابعات جديدة من قبل المديرية حيث أقتصر الأمر على توجيه إندارات للشركة ولأكثر من مرة دون إتخاذ إجراءات حاسمة بسحب العمل من الشركة وتشكيل لجنة للإسراع بإنجازها.
- فيما يخص مشروع تأهيل أبنية الكلية العسكرية الأولى وكلية القيادة والأركان المشتركة/
- لا زالت نسب الانجاز متدنية لغاية ٢٠١٣/٦/٢٢ والتي بلغت (٣٩, ٢٣%) عن السنة السابقة البالغة (٢٠%).

علما أن هذه العقود تخص سنتي (٢٠١١ و ٢٠١٢) مما يضطر الوزارة إلى وضع تخصيصات على الموازنة الاستثمارية كون تلك المشاريع متلكئة في التنفيذ.

(٢) مشروع الاكتفاء الذاتي (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعقود مشروع الاكتفاء الذاتي لاحظنا أن الوزارة قد أبرمت ١٤ عقدا خلال عام ٢٠٠٨ مع العديد من الشركات الحكومية من اجل تنفيذ مشروع الاكتفاء الذاتي الذي يشمل إنشاء مآخر تموين وكانت مدة العقود لا تتجاوز السنتين وقد حصل البعض منها على مدد إضافية وأخرها كانت تنتهي في ٢٠١٢-١٢-٣١ ولكن لغاية تاريخ زيارتنا في شهر حزيران ٢٠١٣ لم يتم انجاز المشروع ، مثال ذلك:

اسم المشروع	اسم الشركة	تاريخ توقيع العقد
إنشاء مآخر تموين موقع معسكر سعد	شركة الفاو	٢٠٠٨/١٢/٣
إنشاء مآخر تموين كركوك (كيوان)	شركة المنصور	٢٠٠٨/١٢/٤
إنشاء مآخر تموين الكسك	شركة المنصور	٢٠٠٨/١١/٣٠

رد الإدارة:

أجابت وزارة الدفاع / رئاسة أركان الجيش / دائرة الميرة / مديرية الأشغال بموجب الكتاب المرقم (١٠٢٨٦/٥) والمؤرخ في ٢٩/تموز/٢٠١٣ بما يلي:

- فيما يخص مشروع إنشاء مآخر تموين موقع معسكر سعد/
- تم إجراء الفحص والاستلام لأعمال العقد وتم تأشير عدة نواقص وتوجيه الشركة المنفذة شركة الفاو الهندسية بذلك بموجب الكتاب المرقم (٧٣٢٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٣٠ وحاليا قيد متابعة إكمال النواقص من قبل الشركة المنفذة.
- بلغت نسبة الانجاز الحالية (٩٤%) .
- فيما يخص مشروع إنشاء مآخر تموين كركوك (كيوان)/
- تم إجراء الفحص والاستلام الجزئي وتم إكمال النواقص.
- بلغت نسبة الانجاز الحالية (٩٤%) .
- فيما يخص مشروع إنشاء مآخر تموين الكسك/
- تم إجراء الفحص والاستلام الجزئي لأعمال العقد وتم تأشير عدة نواقص وتوجيه الشركة المنفذة شركة المنصور العامة للمقاولات الإنشائية لإكمال النواقص بموجب الكتاب المرقم (٩٢٠٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/١١ وحاليا قيد متابعة إكمال النواقص من قبل الشركة المنفذة.
- بلغت نسبة الانجاز الحالية (٩٣%) .

متابعة الهيئة الرقابية

بينت الهيئة الرقابية أن التبريرات التي قدمتها مديرية الأشغال العامة بشأن إكمال النواقص من قبل الشركات المنفذة وللعقود الثلاثة غير مقنعة حيث لا زالت تلك النواقص والخاصة بتجهيز المعدات الاستيرادية (الأفران والمعامل) لم يتم تجهيزها.

(٣) عقد تأهيل قاعدة أم قصر البحرية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للعقد المذكور أعلاه وهو عقد أعمال تكميلية للعقد ٢٠٠٦/ب ت ٦/ لاحظنا انه قد أحيل على شركة المحيط الأزرق بمبلغ ١٥٥،٤٦٥،٥٩١، ١٢ دينار عراقي عن طريق الإحالة على العرض الثاني الموصى عليه من قبل لجنة التحليل وذلك بسبب فسخ العقد مع المتعاقد الأول شركة توفيق جمعه العبادي للمقاولات العامة، مع العلم انه قد مضى أكثر من ثلاث سنوات على تقديم لجنة التحليل توصيتها وان نسبة الانجاز ما زالت ٤% رغم انتهاء الفترة التعاقدية].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الدفاع / رئاسة أركان الجيش / دائرة الميرة / مديرية الأشغال بموجب الكتاب المرقم (ق/١٠٢٨٦/٥) والمؤرخ في ٢٩/تموز/٢٠١٣، توقف العمل بالعقد ولكافة فقرات المشروع منذ تاريخ ٢٤/٥/٢٠١٢ بالرغم من استلام الشركة المنفذة السلفة التشغيلية والسلفة رقم (١)، وبالرغم من كتب الحث العديدة من المديرية لاستئناف العمل لم تستأنف الشركة العمل في المشروع وتم تشكيل لجنة حالياً لدراسة أسباب عدم استمرار الشركة المنفذة بالعمل وإيقاف صرف أي مبالغ مستحقة للشركة واستدعاء المدير المفوض لغرض التباحث معه حول متعلقات العقد.

متابعة الهيئة الرقابية

بينت الهيئة الرقابية أن العقد يعود إلى عام ٢٠٠٦ وتم فسخ العقد مع المناقص الأول شركة توفيق جمعة العبادي رضائياً وأحالت الأعمال المتبقية من المشروع إلى شركة المحيط الأزرق استناداً إلى قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٧٧) لسنة ٢٠١١ (استثناء من إجراءات المنافسة) ولم تتم متابعة الانجاز والذي بلغت نسبته (٨ %) لغاية تاريخه.

(٤) عقود (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للعقود العائدة لسنتين سابقة لاحظنا:
ط/٢٠٠٥/٢: لم تتوفر معلومات عن استلام ٤ سيارات مدرعة لدى مديرية التسليح والتجهيز (الجهة المتعاقدة) من خلال مستند ١٠٢ المؤيد لاستلام السيارات سوى وجود هامش من الأمين العام لوزارة الدفاع ينص بأنه تم استلام أربع سيارات مدرعة. أما بخصوص سيارات عدد (٢) لم يتم تجهيزها لغاية إنتهاء زيارتنا في ١٧ حزيران ٢٠١٠ علماً انه تم صرف مبلغ العقد بالكامل.

ط/٢٠٠٥/٨: من خلال مراجعتنا للعقد المذكور بمبلغ إجمالي قدره ٩،٩٦٢،٠٠٠ دولار الذي ينص على تجهيز ١٨،٠٠٠ بندقية خشبية و ١٢،٠٠٠ بندقية معدني لاحظنا حسب كتاب مديرية الميرة المرقم / عينة / ١٩٢٠/٢٦ في ٢٠٠٦/٣/٥ الذي ينص بورود (٥٦٠٠) بندقية مستعملة في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٦ وفي ٢٨ حزيران ٢٠٠٦ تم ورود شحنة بنفس العدد وكانت مستعملة أيضاً وغير مطابقة للمواصفات. تم صرف المبلغ بالكامل للشركة المجهزة.

ط/٢٠٠٤/٢٦: من خلال مراجعتنا للعقد المذكور بمبلغ إجمالي قدره ٣٨،٢٨١،٥٠٠ دولار بتاريخ تعاقد ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤ بمدة تنفيذ (٦) أشهر، لم يتم تجهيز مواد العقد بالكامل حيث ولغاية الآن لم تجهز الشركة ٢٩ ناقلة مدرعة علماً إن مبلغ الناقلة المدرعة الواحدة (٣٣٣،٠٠٠) دولار. نص الكتاب الصادر من المديرية العامة للتسليح والتجهيز المرقم أ/٣/٨٨٩ في ٢٨ شباط ٢٠٠٨ لم تقم الشركة بتجهيز المواد الاحتياطية المتفق عليها في العقد. نص كتاب مديرية التسليح والتجهيز القوات البرية والصنوف العدد أ/٨/ق/٣/٦٥٨٤ في ٥ تشرين الأول ٢٠٠٩ الفقرة الثالثة منه على المجموع الكلي لمبلغ المواد الغير مجهزة والغرامات التأخيرية تساوي ١٥،٧٧٧،٥١٠ دولار، تم صرف المبلغ بالكامل ولا يمتلك العقد غطاء ضامن كونه لم يقدم كفالة حسن التنفيذ.

ط/٢٠٠٤/٢٢: من خلال مراجعتنا للعقد المذكور بمبلغ إجمالي (٣٤,٥٠٠,٠٠٠) دولار لاحظنا حصول موافقة نائب الأمين العام على تغيير فقرة مناشئ أخرى وتمديد تنفيذ العقد وتسديد مبلغ خارج الصلاحية المخولة له. الأسلحة المجهزة صينية المنشأ خلافاً لمواصفات العقد على أن تكون روسية أو من دولة الاتحاد السوفيتي السابق أو أوروبا الشرقية. مستند ادخل لم يحمل رقم وتاريخ ومواصفات المواد الداخلة.

ط/٢٠٠٤/٨: من خلال مراجعتنا لاحظنا أن العقد المستمر ولم ينفذ لغاية الآن عدم تنفيذ المادة سابعاً من العقد والتي تنص على إكمال فحص المواد المجهزة في بلد المنشأ قبل شحنها إلى العراق.

ط/٢٠٠٤/٤: من خلال مراجعتنا لاحظنا أن العقد المستمر ولم ينفذ لغاية الآن عدم تنفيذ المادة سابعاً من العقد والتي تنص على إكمال فحص المواد المجهزة في بلد المنشأ قبل شحنها إلى العراق.

ط/٢٠٠٤/٦: من خلال مراجعتنا لاحظنا أن العقد المستمر ولم ينفذ لغاية الآن عدم تنفيذ المادة سابعاً من العقد والتي تنص على إكمال فحص المواد المجهزة في بلد المنشأ قبل شحنها إلى العراق.

رد الإدارة:

أجابت وزارة الدفاع / امانة السر العام بموجب الكتاب المرقم (٤٧٠٥٧/٢٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٣ ومرفقه كتاب المديرية العامة للتسليح والتجهيز المرقم (٦١٦٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٢٢ بما يلي:

العقد ط/٢٠٠٥/٢

تم مفاتحة امانة السر العام بموجب كتاب مكتب الامين العام المرقم (ق/٢٧٦٠٩/١٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٩ لغرض تشكيل لجنة من الجهات ذات العلاقة لتحديد قيمة الضرر الذي اصاب المال العام للعقد انفا والمتابعة مستمرة من اللجنة لاصدار توصياتها بصدد الموضوع .

العقد ط/٢٠٠٥/٨

تم إقامة دعوى قضائية بحق الشركة المجهزة بموجب كتاب دائرة المستشار القانوني العام بموجب الكتاب المرقم (٢٨٨٣) والمؤرخ في ٢٠١١/٢/٢١ حيث أصدرت محكمة بداهه الكرخ قرارها المرقم (٣٣٢٨/ب/٢٠١٠) والمؤرخ في ٢٠١٠/١٢/٣٠ بفسخ العقد وإلزام الشركة بإعادة مبلغ العقد البالغ (٩٩٦٢٠٠٠) دولار أمريكي مع مبلغ (١٠٠) مليون دينار عراقي كتعويض عن الأضرار التي لحقت بالوزارة.

العقد ط/٢٠٠٤/٢٦

- بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ وصلت الناقلات BTR – 80 الى ميناء ام قصر بعدد (١١) ناقلة و(١) معمل و (١١٠) صندوق مواد احتياطية .
- بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٩ وصلت ناقلات BTR – 80 الى ميناء ام قصر بعدد (٤) ناقلة وتم تنظيم مستندات (١٠٢) مع تقارير الفحص والقبول لـ (١٥) ناقلة .
- المتبقي (١٤) ناقلة لم تصل ولم تفحص لحد الان والمديرية تتابع مع الشركة الموعد النهائي لفحص الناقلات المتبقية.

العقد ط/٢٠٠٤/٢٢

بينت دائرة المستشار القانوني العام ، بموجب الكتاب المرقم (٢٨٨٣) والمؤرخ في ٢٠١١/٢/٢١ بأن العقد انفاً متابع من قبلهم ولم يحسم موضوعه من قبل المحاكم المختصة لوجود اجراءات قضائية بصدد.

العقد ط/٢٠٠٤/٨

- تم مفاتحة دائرة المستشار القانوني العام بموجب الكتاب المرقم (س/ش/٦٦٠) في ٢٠١٣/٨/١٣ والمتضمن ادراج العقد في الملحق (د) من لجنة دراسة السلع والبضائع المشتراة الى دوائر الدولة المختلفة مع العرض ان الملحق انفا تضمن اقامة الدعاوى على الشركات غير المجهزة والعقد اعلاه من ضمنها وتضمن الشركة الضرر الذي اصاب الوزارة وهو مبلغ العقد (٣١٤٥٠٠٠٠) دولار وبينت دائرة المستشار القانوني العام بكتابها

المرقم (١٠٣٣٤) والمؤرخ في ٢٠١١/٦/١٤ بعدم امكانية اقامة دعوى قضائية من قبل المحكمة المختصة لكون الشركة غير مسجلة في دائرة تسجيل الشركات وقد بينت المديرية بكتابها المرقم (١٤٤٩) والمؤرخ في ٢٠١١/٣/٢٣ المعنون الى دائرة المستشار القانوني العام انه بالامكان اقامة دعوى جزائية في حال كون الشركة وهمية والموضوع متابع مع دائرة المستشار القانوني العام .

- العقد ط/٢٠٠٤/٤

بخصوص عدم تنفيذ العقد وبالنظر لعدم وجود مستندات تشير الى استلام مواد العقد فأن الذي اصاب المال العام هو قيمة العقد الكلية البالغة (١٤٣٦٥٠٠٠) دولار وحسب ما ورد بكتاب دائرة المستشار القانوني العام المرقم (١٤٢٩٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ اضافة الى عدم تنفيذ المادة سابعاً من العقد والتي تنص على اكمال فحص المواد المجهزة في بلد المنشأ قبل شحنها الى العراق بسبب عدم اتباع هذه الالية في عقود عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ .

- العقد ط/٢٠٠٤/٦

- بينت مديرية العينة والصنف الاداري بموجب الكتاب المرقم (عينة/٢٦/٥٥١٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ بوجود نقص في استلام مواد العقد .
- تم تزويد دائرة المستشار القانوني العام بموجب الكتاب المرقم (م/٣/ق/٤/١٤٧٢٧) والمؤرخ في ٢٠١١/٩/٨ بموقف الاسلحة والاعتدة المتعاقدة عليها والكميات الواصلة والمتبقية وكما يلي :

ت	التفاصيل	الكمية المتعاقدة عليها	الواصل	المتبقي
١	بندقية آلية BKC	١٥٠٠٠	٩٨٩٠	٥١١٠
٢	عتاد عيار ٦٢, ٧ X ٥٤ ملم	١٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٤٨٠٠	١١٩٩٥٢٠٠

- توجد دعوى قضائية من قبل دائرة المستشار القانوني العام استنادا الى كتابهم المرقم (٢٨٨٣) والمؤرخ في ٢٠١١/٢/٢١ والمتابعة مستمرة لحسم الدعوى .
- ان عدم تنفيذ المادة سابعاً من العقد والتي تنص على اكمال فحص المواد المجهزة في بلد المنشأ قبل شحنها الى العراق بسبب آلية ابرام العقد انفاً في حينه.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- العقد ط/٢٠٠٥/٢

- لم تتضمن إجابة الوزارة معلومات عن مصير مستندات الاستلام (١٠٢) الخاصة باستلام العجلات موضوع البحث مما يتطلب تشكيل لجنة تحقيقية لمعرفة الجهة التي استلمت تلك الآليات بغية غلق تلك العقود حيث أن المبلغ تم صرفه بالكامل دون التحري عن مصير المستندات المفقودة وقد تم إقامة دعوى جزائية للتأكد من ثبوت كون الشركة وهمية ولا زالت أقيام المواد المنفذة وغير المنفذة غير محصورة بغية إكمال إجراءات الدعوى القضائية كما لم يتأيد وجود استثمارات الإعفاء الضريبي الصادرة من كمارك الشحن الجوي التي تضمنت أرقام هياكل أربعة عجلات لاندكروز مدرعة من أصل العجلات المتعاقدة عليها البالغة (٦) عجلات.

- العقد ط/٢٠٠٥/٨

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث تم إلزام الشركة بإعادة مبلغ العقد مع مبلغ (١٠٠) مليون دينار كتعويض عن الأضرار التي لحقت بالوزارة وعلى المديرية متابعة تنفيذ قرار المحكمة .

- العقد ط/٢٠٠٤/٢٦
على الوزارة الإسراع باستكمال استلام جميع المواد من الشركة المجهزة وتقديم موقف باستلام جميع العجلات البالغة (٢٩) ناقلة.

- العقد ط/٢٠٠٤/٢٢
على المديرية متابعة اللجنة التحقيقية المشكلة بضوء ما ورد بكتاب النزاهة دائرة التحقيقات المرقم (٤٤٤٣) والمؤرخ في ٢٨/١١/٢٠٠٦ والمخالفات المشار إليها من قبل ديوان الرقابة المالية بكتابه المرقم (٩٣٤٧) والمؤرخ في ٢٩/١٠/٢٠٠٦.

- العقد ط/٢٠٠٤/٨
على الوزارة متابعة الدعوى القضائية المقامة من قبل دائرة المستشار القانوني بموجب الكتاب المرقم (٢٨٨٣) والمؤرخ في ٢١/٢/٢٠١١ لإخلال الشركة في تجهيز مواد العقد بعد فحصها من قبل بلد المنشأ.

- العقد ط/٢٠٠٤/٤
على الوزارة متابعة الدعوى القضائية المقامة من قبل دائرة المستشار القانوني بموجب الكتاب المرقم (٢٨٨٣) والمؤرخ في ٢١/٢/٢٠١١ لإخلال الشركة في تجهيز مواد العقد بعد فحصها من قبل بلد المنشأ مع العرض أنه لا يوجد مستندات استلام مصادق عليها من قبل الجهة المستفيدة تشير إلى استلام مواد العقد.

- العقد ط/٢٠٠٤/٦
على الوزارة متابعة الدعوى القضائية المقامة من قبل دائرة المستشار القانوني بموجب الكتاب المرقم (٢٨٨٣) والمؤرخ في ٢١/٢/٢٠١١ لإخلال الشركة في تجهيز مواد العقد بعد فحصها من قبل بلد المنشأ.

(٥) إجراءات التعاقد (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للعقود الموقعة في أعوام سابقة لاحظنا وجود (١٣) عقد موقع مع شركة واحدة، تم صرف جميع مستحققاتها ولغاية الآن لم يتم تنفيذ جميع هذه العقود بالكامل، مثال ذلك:

رقم العقد	سنة العقد	مدة تنفيذ العقد
٣/٢٠٠٥/ط	٢٠٠٥	٥ أشهر
٣٩/٢٠٠٤/ط	٢٠٠٤	١٨ شهر
٢/٢٠٠٥/ط	٢٠٠٥	٣ سنوات

رد الإدارة:

أجابت وزارة الدفاع / امانة السر العام بموجب الكتاب المرقم (٤٧٠٥٧/٢٤) والمؤرخ في ٣/١٢/٢٠١٣ ومرفقه كتاب المديرية العامة للتسليح والتجهيز المرقم (٦١٦٩) والمؤرخ في ٢٢/١٠/٢٠١٣ بما يلي:

- العقد ط/٢٠٠٥/٣

• نؤيد بأنه لم يتم تجهيز مواد العقد بالكامل وقد أقيمت دعوى في محكمة بداءة الكرخ وصدر قرار حكم بالرقم (٢٩٧٩/ب/٢٠١٠) في ٣٠/١١/٢٠١٠ متضمن فسخ العقد المبرم مع شركة العين الجارية وألزام الشركة بإعادة مبلغ (٢٣٣١٧٥٠٠) دولار وتعويض الوزارة مبلغ (١٧٥٣٤٧٦٠) دولار عن قيمة الأضرار التي لحقت بها.

- ط/٢٠٠٤/٩

• نؤيد عدم تجهيز كامل مواد العقد وقد أقيمت دعوى قضائية على شركة العين الجارية وصدر قرار حكم من محكمة بداءة الكرخ بالرقم (٣١٠٤/ب/٢٠٠٩) في ٣/٥/٢٠١٠ والمتضمن فسخ العقد وإلزام الشركة بإعادة مبلغ العقد والبالغ (١١٤٩٢٠٠٠) دولار مع مبلغ (٤٠٢٢٢٠٠٠) دولار كتعويض عن الأضرار التي لحقت بالوزارة.

- العقد ط/م/٢٠٠٥/٢

- تم استلام (٥٢٩) عجلة جيك ٣ من مجموع (٦٠٠) عجلة والباقي (٧١) عجلة لم تجهز مقابل اعفاء الجانب العراقي من تسديد مبلغ قدره (١١٢٩٩٠٠٠) دولار عن قيمة النقل والتحويل.
- لم تعترف الشركة بمبلغ قدره (٤٢٩٩٠٠٠) دولار عن قيمة المواد الاحتياطية للعجلات انفاً وتم اقامة الدعوى القضائية المرقمة (١٩١/ب / ٢٠١٠) على شركة العين الجارية من قبل محكمة بداءة الكرخ والزام الشركة بتأدية مبلغ قدره (٢٧٩٨١٤٥٤) دولار نتيجة اخلالها بالتزاماتها التعاقدية واكتسب القرار الدرجة القطعية .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أنه على المديرية العامة للتسليح والتجهيز وبالتعاون مع دائرة المستشار القانوني متابعة الدعاوى المقامة على شركة العين الجارية واستحصال مبالغ التعويض عن قيمة الأضرار التي لحقت بالوزارة نتيجة عدم تنفيذ الشركة للعقود المشار إليها في ملاحظة شركة التدقيق.

(٦) تدني نسب الانجاز (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا تدني نسب الانجاز لبعض العقود وعدم الجدية في التنفيذ، مثال على ذلك:

اسم العقد	تاريخ الانجاز	نسبة الإنجاز
إنشاء أبنية أفواج حماية أنابيب النفط	٢٠٠٨/٦/١١	٢٣%
مذخر تموين كركوش	٢٠١٠/٣/٢٢	٢٠%
مذخر تموين الديوانية	٢٠١٠/٣/١٩	٣٣%

رد الإدارة:

أجابت وزارة الدفاع / رئاسة أركان الجيش / دائرة الميرة / مديرية الأشغال بموجب الكتاب المرقم (ق/١٠٢٨٦/٥) والمؤرخ في ٢٩/تموز/٢٠١٣ بما يلي:

- فيما يخص عقد إنشاء أبنية أفواج حماية أنابيب النفط

- أن تأخير انجاز أعمال العقد تعود إلى الشركة المنفذة شركة خالد محمود احمد للمقاولات لوجود خلاف داخل الشركة نتج عنه إيقاف صرف السلفة رقم (١) مع العرض أن نسبة الانجاز حسب قوائم الحساب النهائية بعد ذرعة الأعمال المنفذة كواقع حال هي (١٠,٥ %).
- كتاب أمانة السر العام المرقم (١٣٧٥) والمؤرخ في ٢٠١١/٤/١٧ والمتضمن عدم الموافقة على طلب الشركة بالاستمرار في العمل لكونه أحيل إلى وزارة الداخلية لان حماية أنابيب النفط تقع على مسؤولياتهم وتصرف مستحقات الشركة على ضوء قرار محكمة بداءة الكرخ المرقم (٢٧٣٥/ب/٢٠١٠) في ٢٠١٠/١٢/٣٠ والذي يلزم الوزارة بدفع مبلغ قدره (١٥١١٣٨٢٩٣) دينار فقط وإلغاء كافة الوكالات الممنوحة من قبل شركة خالد محمود احمد للمدير المفوض.
- كتاب أمانة السر العام المرقم (٧٥٧٧/٣/٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٢٧ إلى وزارة الداخلية بصدد تشكيل لجنة لدراسة واقع حال المنشآت .

- فيما يخص العقدين (مذخر تموين كركوش) و(مذخر تموين الديوانية)

- تم حث شركات وزارة الأعمار والإسكان المنفذة لمشروع الاكتفاء الذاتي بضرورة إكمال العمل وتلافي التأخير الحاصل في نسب الانجاز بموجب عدة مراسلات سابقة وآخرها الكتاب المرقم (٧٩٠٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١٣ مع العرض انه سبق وان تم استحصال الموافقة على تمديد عقود الاكتفاء الذاتي لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ على ضوء اجتماع خلية الأزمة المرقم (١٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/٧ برئاسة دولة رئيس الوزراء (القائد العام للقوات المسلحة) وبموجب محضر لجنة العقود المركزية ذي العدد (٢١) الفقرة (ي) منه وحاليا نسبة الانجاز للعقد/ ٢٠٠٨/ ب ت ٢/ (مذخر تموين كركوش) هي (٤٧,٥ %). أما فيما يخص (مذخر تموين الديوانية) فأن العمل مستمر.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ولم تتم متابعة الوزارة لأنجاز المشاريع بصورة جدية.

(٧) إنشاء ملعب نادي الجيش (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للعقد المذكور أعلاه بمبلغ ٦٦١،٧٧٢،١٣٥ دينار عراقي لاحظنا وجود اختلاف بين المخططات وجدول الكميات المعدة والمعتمد من قبل الوزارة والمخططات وجدول الكميات التي تم التعاقد عليها والتي تم تسليمها إلى الشركة عند شراءها للغطاء حيث أنجز المقاول بعض الفقرات الموجودة في المخططات المتعاقد عليها وغير الموجودة في المخططات وجدول الكميات المعدة والمعتمد من قبل الوزارة. حيث تم رفع دعوى قضائية على الوزارة لعدم صرف مستحقات الشركة بالفقرات المنفذة وان العمل متوقف ولم يحسم الموضوع لغاية إنهاء زيارتنا للوزارة].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الدفاع/دائرة المستشار القانوني العام/مديرية الشؤون القضائية والتنفيذ بموجب الكتاب المرقم (١ / ٢٥٣٦ / ١٤٩٦٣) والمؤرخ في ٥ / آب / ٢٠١٣، سبق وان تم إقامة الدعوى المرقمة (٢٠٠٨/س/٣٨٤) من قبل الشركة على الوزارة بخصوص العقد (٢٠٠٥/٨٣) المبرم بين الوزارة وشركة القنوت للمقاولات لإنشاء ملعب نادي الجيش وقد أصدرت محكمة استئناف بغداد الكرخ قرارها المرقم (٢٠٠٥/س/٣٨٤) والمؤرخ في ٢٣/٤/٢٠١٢ والذي صدق تمييزاً بموجب قرار محكمة التمييز الاتحادية بالرقم (١٦٧٤/الهيئة الاستئنافية منقول/٢١٠٢ في ٦/٨/٢٠١٢) والصادر لصالح الوزارة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن الخلل هو في وضع المخططات وجداول الكميات التي تعاقدت الوزارة على تنفيذها مع المقاول وهناك دعوى قضائية مقامة على الوزارة وقد تم حسمها لصالح الوزارة.

(٨) مطابقة حسابات المصارف: حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين - الرئيسي (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لمطابقة الحساب أعلاه كما ورد في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ لاحظنا ما يلي:

- تضمنت المطابقة عدداً من الصكوك المقيدة في سجلات الوزارة ولم تظهر في كشف المصرف بمبلغ ١٠،٧٦٠،٠٩٧،٤٢٤ دينار عراقي عن سنة ٢٠٠٦ وكذلك بمبلغ ١٦،٦٣٧،١٦٨،٤٣٢ دينار عراقي عن سنة ٢٠٠٧ أي ما مجموعه ١٧،٧١٣،٢٦٥،٨٥٦ دينار عراقي. أن هذه المبالغ كان ينبغي أن يتم تصفيته كونها تمثل قيم صكوك مضى على تاريخها أكثر من ستة أشهر.
- تضمنت المطابقة مبالغ ظهرت في كشف المصرف وليس للوزارة علم بتفاصيلها، حيث كان إجمالي هذه المبالغ لسنة ٢٠٠٥ ١٠،٢٧٩،٢٥٠ دينار عراقي ولسنة ٢٠٠٦ مبلغ ١،٧٨٣،٠٠٠ دينار عراقي ولسنة ٢٠٠٧ مبلغ ٨٩٢،١٢٢،٣٥٠ دينار عراقي ومبلغ ٣٦،٨١٥،٥٣٠ دينار عراقي لسنة ٢٠٠٨، بما مجموعه ٩٤١،٠٠٠،١٣٠ دينار عراقي.
- تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها في سجلاتها في جانب المقبوضات للحساب المصرفي ولم تظهر في كشف المصرف. حيث كان إجمالي هذه المبالغ لسنة ٢٠٠٦ مبلغ ٧،٨٣٠،٠٠٠ دينار عراقي ومبلغ ٤٥٦،٠١٩،١٥٠ دينار عراقي لسنة ٢٠٠٧ ومبلغ ٨٩،٣٩٧،٢٠٠ دينار عراقي لسنة ٢٠٠٨ وشكلت هذه المبالغ ما مجموعه ٥٥٣،٢٤٦،٣٥٠ دينار عراقي.
- تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها ضمن الرصيد دون وجود أوليات بما مجموعه ١٨،٦٢٥،٦٣٧،٠٣٩ دينار عراقي.
- تضمن الكشف المذكور في (١) أعلاه خطأ في الجمع بمبلغ ٩،٠٠٠،٠٠٠ دينار عراقي].

رد الإدارة

- أجابت وزارة الدفاع /مكتب الأمين العام بموجب الكتاب المرقم (ق/٤/١/ض/٥٦/٥١٤٩) ومرفقه كتاب المديرية العامة للموازنة والبرامج المرقم (٢١٨٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٣ بما يلي:
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / تم تصفية مبلغ (١٧٧١٣٢٦٥٨٥٦) دينار بعد المطابقة مع المصرف والمتبقي هو عبارة عن صك واحد بالرقم (٣٤١١٩٨) والمؤرخ في ٢٠٠٩/١٠/٢٢ والبالغ (٤٥٦٩٩٤٢٠٠) دينار ولا يمكن عكس قيده كونه صك رواتب.
 - فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة /تم تصفية مبلغ (٩٤١٠٠٠١٣٠) دينار والمتبقي (٣٢٠٥٥١٤٨٠) دينار يمثل إيداعات مبالغ فائضة عن حاجة الوحدة ولم تقدم الأوليات لغرض تنظيم سند قيد بها.
 - فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / تم تصفية مبلغ (٥٥٣٢٤٦٣٥٠) دينار والمتبقي (٢١٠١٣٥٠٠٠) دينار ومن خلال المتابعة مع المصرف تبين أن المبالغ التي تم تصفيتها مودعة في حسابات أخرى وتم عكسها على حساب الوزارة والمتابعة المستمرة .
 - فيما يخص الفقرة (٥) من الملاحظة / تصفية مبلغ (١٨٦٢٥٦٣٧٠٣٩) دينار كونه مرتبط بالفقرة (١) أعلاه من ملاحظة شركة التدقيق لسحب الصكوك بصورة إجمالية بدون تفاصيل والمتبقي (٦٠٥٨٠٠٠) دينار.
 - فيما يخص الفقرة (٥) من الملاحظة / لا يوجد خطأ في الجمع.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وهي مستمرة وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٦٣٣١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٨.

(٩) مطابقة حسابات المصارف: حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين – فرع الوزارة (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لمطابقة الحساب أعلاه كما ورد في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ لاحظنا ما يلي:

- تضمنت المطابقة مبالغ ظهرت في كشف المصرف وليس للوزارة علم بتفاصيلها، حيث كان إجمالي هذه المبالغ لسنة ٢٠٠٦ مبلغ ٤٧٠،١٧٤،١٢٧ دينار عراقي ولسنة ٢٠٠٧ مبلغ ١،٣٩١،٥٥١،٩٣١ دينار عراقي ومبلغ ٧،٧٢٢،٩١٢،٨٤٤،٣٠٠ دينار عراقي لسنة ٢٠٠٨، ما مجموعه ٩،٥٨٤،٦٣٨،٩٠٢،٣٠٠ دينار عراقي.
- تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها في سجلاتها ولم تظهر في كشف المصرف، حيث كان إجمالي هذه المبالغ لسنة ٢٠٠٦ ٢٠٠،٤٤٧،٢٤١،٤٠٣ دينار عراقي ومبلغ ٢١٤،٩٥٨،٢٥٨ دينار عراقي لسنة ٢٠٠٧ وإجمالي مبلغ ٤١١،٩٨٢،٠٩٦ دينار عراقي لسنة ٢٠٠٨. وشكلت هذه المبالغ ما مجموعه ١،٠٣٣،٩٦٠،٦٠١ دينار عراقي عن مجموع المذكور أعلاه بالإضافة إلى إجمالي الوارد بالمطابقة عن سنة ٢٠٠٩ مبلغ ٣،٧٧٨،٨٠٠ دينار عراقي.
- تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها ضمن الرصيد دون وجود أوليات بما مجموعه ١٦،٨٨٤،١٥٥ دينار عراقي.
- تضمن الكشف المذكور في (١) أعلاه خطأ في الجمع بمبلغ ٦٢،٤٥٠ دينار عراقي أما تضمن الكشف المذكور (٢) أعلاه خطأ في الجمع بمبلغ ٤ دينار عراقي].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الدفاع/مكتب الأمين العام بموجب الكتاب المرقم (ق/٤/١/ض/٥٦/٥١٤٩) ومرفقه كتاب المديرية العامة للموازنة والبرامج المرقم (٢١٨٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٣ بما يلي:

- الإيداعات المشار إليها في الملاحظة تخص مبالغ تم إيداعها من قبل اللجان المشكلة في الوحدات كمبالغ فائضة أو رواتب معادة ولم تقدم المستمسكات المطلوبة لغرض تنظيم سندات قيد بها علما أن مجموعها متغير من شهر لآخر.

- تم مفاتحة مصرف الرافدين/ فرع وزارة الدفاع بعدة كتب ومنها الكتاب المرقم (٦١٦٢) والمؤرخ في ٢٠١٠/٤/١٨ لغرض تزويد الوزارة بصحة صدور الفيش والإشعارات الواردة إليها من المصرف وإعطاء نسخة من الكتاب إلى مصرف الرافدين / مكتب الأمين العام لغرض الإيعاز إلى المصرف بالتعاون مع الوزارة وقد تم مخاطبة وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ قسم اللامركزي بموجب الكتاب المرقم (٩٢٤٢) والمؤرخ في ٢٠١٠/٥/٢٠ وكذلك الكتاب المرقم (توحيد/٩٩٥١) والمؤرخ في ٢٠١٠/٥/٢٧ وإرسال مخول من قبل الوزارة لغرض متابعة الموضوع إلا أن المصرف لم يبدي أي تعاون من قبله لغرض تزويد الوزارة بما هو مطلوب.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وان جميع نقاط الخلل المذكورة في مطابقة كشف المصرف قد تم تأييدها في التقرير الرقابي المرقم (٦٣٣١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٨.

(١٠) مطابقة حسابات المصارف: حساب الوزارة لدى المصرف العراقي للتجارة (متوسطة/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لم يتم إجراء مطابقة لحسابات الوزارة مع المصرف العراقي للتجارة منذ سنة ٢٠٠٥، تم إعلامنا بوجود لجنة مشكلة لهذا الغرض لم تتخذ إجراءاتها حتى تاريخ المراجعة في نيسان ٢٠٠٩. وقد ترتب على هذا التأخير عدم قيام الوزارة بتسجيل أي قيد يخص المصرف المذكور رغم الحركات المادية الكبيرة التي قامت بها الوزارة من خلال الحساب المذكور].

رد الإدارة :

أجابت وزارة الدفاع/مكتب الأمين العام بموجب الكتاب المرقم (ق/٤/ض/٥٦/٥١٤٩) ومرفقه كتاب المديرية العامة للموازنة والبرامج المرقم (٢١٨٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٣ بما يلي:

- تم طلب كشف حساب الوزارة لدى المصرف العراقي للتجارة بخصوص المبالغ المحولة إلى الملحقيات وتم مطابقتها للأعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢).

- تم تزويد ديوان الرقابة المالية الاتحادي/ الهيئة الرقابية العاملة في وزارة الدفاع بأوليات المطابقة التي قامت بها المديرية.

- المتابعة مع المصرف مستمرة ويتم متابعتها بشكل دوري واتخاذ الإجراءات المناسبة بصدد أي متعلقات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن الوزارة لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمطابقة حسابها مع (TBI).

(١١) قيود عمليات عقود المبيعات الخارجية العسكرية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [رغم تضمن موقف عقود المبيعات الخارجية لعدد يفوق ١٠٠ عقد بقيمة إجمالية تفوق ٤ مليار دولار أمريكي فإننا لم نجد اثر لقيود عمليات هذه العقود ضمن سجلات الوزارة لدى القسم المعني لدى مديرية الموازنة والبرامج منذ انضمام الوزارة لهذا البرنامج بموجب قرار لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء رقم ٨٢٤ في ١١ تشرين الأول ٢٠٠٦. حيث تبين أن القسم لا يقوم بالقيود لعدم توفر المستندات والمعلومات الضرورية. كما لاحظنا عدم حصول الكوادر ذات العلاقة للتدريب الكافي على العمل بموجب هذا البرنامج حيث لم يتم تفعيل استمارة التناقضات ١٠٣-٣٤٠ على سبيل المثال حتى ١٥ شباط ٢٠٠٩ رغم دورها المهم في عملية الاستلام].

رد الإدارة:

أجابت وزارة الدفاع/امانة السر العام بموجب الكتاب المرقم (٤٧٠٥٧/٢٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٣ ومرفقه كتاب المديرية العامة للتسليح والتجهيز المرقم (٦١٦٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٢٢، العمل جاري من قبل لجنة الوزارة برئاسة مديريةية التدقيق المركزي وعضوية الجهات المستفيدة والتعاقدية من خلال الاجتماعات الدورية الشهرية لاكمال الوثائق المطلوبة للتسوية القيدية وبموجب الملاحظات

المؤشرة على القضايا المكتملة التجهيز والتنفيذ ، مع العرض ان المتابعة مستمرة مع مكتب FMS
لاكمال الملاحظات المؤشرة على الوثائق المطلوبة واكمال اجراءات تنفيذ رسائل العرض والقبول
بموجب الكتاب المرقم (٥٩١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٦.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن الوزارة تبذل قصارى جهودها لتصفية المتعلقات الخاصة ببرنامج التسليح
(FMS) وحسب ما تم الاطلاع عليه إلا أن العملية تستغرق وقت لتصفية واستكمال النواقص الخاصة
بغلق الموقوفات وان العديد من رسائل العرض والقبول لا زالت موقوفة على الرغم من مضي فترة
زمنية ليست بالقصيرة عليها.

(١٢) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا إن الوزارة والمؤسسات التابعة لها لا
تمتلك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها. عادةً ما تصدر الوزارة التعليمات
لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام
هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكورة داخلية طارئة. مع ذلك، فإن هذه التعليمات لا تشمل
جميع الجوانب لوظائف الأقسام. ومن ناحية أخرى، أن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل
جميع السياسات والإجراءات الداخلية، بحيث تمثل مرجع للموظفين. أن عدم وجود دليل للإجراءات
والسياسات يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة وعدم التناسق في وظائف الوزارة، بالإضافة إلى أن عدد
الموظفين الجدد لا يملكون مرجعاً للعمل على أساسه. على الأقل، يتوقع من الوزارة أن توثق دليلاً
للسياسات والإجراءات لكل من الأقسام الآتية:

- المشتريات
- الموارد البشرية
- القسم المالي

رد الإدارة:

- أجابت وزارة الدفاع/امانة السر العام بموجب الكتاب المرقم (٤٧٠٥٧/٢٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٣
ومرفقه كتاب المديرية العامة للتسليح والتجهيز المرقم (٦١٦٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٢٢ ، بما يلي:
- ان تعليمات تنفيذ العقود الحكومية تعتبر بمثابة السياسة الداخلية للمديرية .
 - اضافة الى ذلك توجد سياسة داخلية تم ارسالها الى المديرية العامة لنهج الدفاع والمتطلبات وهي
تعتبر دليل عمل لكافة المديرية وتم تعميمها على كافة المدراء والموظفين للعمل بموجبها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن وزارة الدفاع لا تمتلك دليل للإجراءات والسياسات
الداخلية خاص بها وللمؤسسات التابعة لها يغطي جميع عملياتها وإنها تعتمد في ممارسة أنشطتها على ما
يصدر من قوانين وضوابط وتعليمات من الجهات العليا والجهات ذات العلاقة (الأمانة العامة لمجلس
الوزراء ووزارتي المالية والتخطيط) وتعليمات تنفيذ الموازناتين الجارية والاستثمارية وتعليمات تنفيذ
العقود الحكومية ، كما أنها لا تمتلك قسم مستقل للرقابة الداخلية يرتبط بالإدارة العليا يقوم بإصدار التعاميم
والتوجيهات الخاصة بكافة أعمال الوزارة حيث توجد (مديرية التدقيق المركزي) ينحصر نشاطها في
أعمال الإدخال والإخراج المخزنية إضافة إلى وجود تشكيل آخر باسم (مديرية التدقيق والرقابة الداخلية)
يرتبط مباشرة بمدير عام الموازنة والبرامج وينحصر عمله بالتدقيق السابق للصرف.

(١٣) التوصيف الوظيفي للموظفين (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن الموظفين ليس لديهم وصف وظيفي يحدد
مسؤولياتهم، وهذا بشكل رئيسي يعود إلى أن الوزارة لم تصدر وصف وظيفي بشكل رسمي للأفراد الذين
يعملون فيها. عدم وجود الوصف الوظيفي الرسمي يمكن أن يؤدي إلى ارتباك الموظفين وعدم معرفتهم
التامة بمسؤولياتهم وواجباتهم في الوزارة. وكذلك يمكن أن يؤدي إلى صعوبات تواجه الموظفين الجدد
لعدم معرفتهم التامة بمسؤولياتهم ومهامهم المناطة بهم] .

رد الإدارة:

أجابت وزارة الدفاع / مكتب الأمين العام / المديرية العامة للأفراد بموجب الكتاب المرقم (٨١٣٧/٢/٣/٥/١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧، أن الوزارة ملتزمة بالتوصيف الوظيفي المعمم بكتاب وزارة المالية / الدائرة القانونية المرقم (٨٠٢/دليل وصف وظيفي/٣٠٨٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٠/٦/٢٣ وكتاب وزارة التخطيط (دليل الوظائف النمطية المرقم (٧٠٠٣) في ٢٠١٢/١٢/٩ وكتاب المديرية المرقم (١٣٢٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٢٢.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن الوزارة لم تقم بإعداد دليل الوصف الوظيفي الخاص بها علما أن طبيعة عملها خاص وغير نمطي.

(١٤) عدم وجود بعض البنود في العقود (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا أن جميع العقود الحكومية يجب أن تتضمن بند القانون ٥٦ لسنة ١٩٧٧ (قانون تحصيل الديون الحكومية)، بالرغم من ذلك فإن هذا البند لم يكن موجود في العقد العراقي – الألماني ٢٠١١/١ تجهيز (٢٥) عجلة إملاء وقود طائرات مختلفة السعات، اسم الشركة KAR KUNZ الألمانية ، مبلغ العقد ١٢,٥٩٨,٧٨٦ دولار].

رد الإدارة:

- أجابت وزارة الدفاع / امانة السر العام بموجب الكتاب المرقم (٤٧٠٥٧/٢٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٣ ومرفقه كتاب المديرية العامة للتسليح والتجهيز المرقم (٦١٦٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٢٢ بما يلي:
- ان العقد ابرم مع شركات اجنبية خارج العراق وكان بالامكان درج ذلك لو كان العقد داخلي ويوقع داخل العراق وهناك بنود في العقد تحدد القانون الواجب التطبيق في حالة حدوث اخلال بين الطرفين وهذا ما تضمنه البند (٣/١٤) من العقد الذي يشير (الى ان التحكيم يخضع للقانون السويسري).
 - بين كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم (م . ر . ن . ١٠٢٠٠/١٠/٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢ والمعنون الى وزارة المالية [لا نؤيد امتناع وزارتك عن فتح الاعتماد المستندي الخاص بعقود وزارة الدفاع كون تحصيل الديون الحكومية وتحديد القانون الذي يحكم العقد يعد من الامور المسلم بها قانوناً وتسري على العقود كافة وان لم ينص عليها].
 - لاتوافق الشركات الاجنبية المتعاقدة مع الوزارة على ادراج بند من العقود الموقعة معها يتضمن تحصيل الديون الحكومية وفقاً لقانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧ كونها شركات اجنبية ولا تخضع للقوانين العراقية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ان الملاحظة لازالت مستمرة في اغلب عقود التسليح.

(١٥) نسبة المصروف من الموازنة الاستثمارية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا أن نسبة الصرف من الموازنة الاستثمارية قد بلغ (٢٤,٨١ %) من إجمالي الموازنة المخصصة لعام ٢٠١١ مما يؤدي إلى حجز مبالغ من الموازنة الاتحادية ولا يتم صرفها أو الاستفادة منها بصورة صحيحة].

رد الإدارة :

قدمت وزارة الدفاع/مديرية الأشغال بموجب كتابها المرقم (٦٩٢١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١٩ إلى الهيئة الرقابية المختصة في وزارة الدفاع كشف يتضمن موقف المشاريع الاستثمارية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لوحظ أن التدني في نسب الانجاز في الموازنة الاستثمارية مستمر في كل سنة مما يشير إلى حجز تخصيصات في تلك السنة دون الاستفادة منها وقد تم تدقيق الكشف المقدم من قبل مديرية الأشغال الوارد بإجابة الوزارة أعلاه وصدر عنه التقرير الرقابي

المرقم (٣١٨٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٥ والذي تضمن تشخيص العديد من الملاحظات عن تدني نسب الانجاز في الموازنة الاستثمارية.

(١٦) متابعة المشاريع قيد التنفيذ (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا بعض المشاريع التي بدأت منذ فترة طويلة ولم تنتهي حتى تاريخ زيارتنا في شهر نيسان ٢٠١٢، على الرغم من انتهاء مدتها التعاقدية ونذكر على سبيل المثال:-

رقم العقد	% نسبة التنفيذ	تاريخ بدء المشروع	تاريخ انجاز المشروع	المدة بالأيام	الشركة
أش ٢٠١٠/٧/	٣٧%	٢٠١٠/١٢/٢٢	٢٠١٢/٣/٢	٤٠٥	شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية
أش ٢٠١٠/٤/	٤٥%	٢٠١١/٦/٢٥	٢٠١٢/٢/١٩	٢٤٠	شركة الصروح الهندسية للمقاولات العامة

رد الإدارة:

لم تقم وزارة الدفاع ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٩٨) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٧ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٣١٨٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٥ .

تسعة وعشرون - أمانة بغداد

(١) التصاميم الأساسية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود أمانة بغداد وجود عقود قد تم إبرامها بالاعتماد على خرائط وتصاميم قديمة بالرغم من أهمية تلك المشاريع وضخامة مبالغها ، مما تسبب في حصول تأخير كبير في نسب إنجازها نظراً لعدم إمكانية تطبيق تلك الخرائط والتصاميم على أرض الواقع ، في أغلب الأحيان تطلبت الحاجة إلى إجراء تغييرات عديدة في التصاميم مما إستلزم إجراء أوامر تغيير عديدة لتلك المشاريع ، والجدول الآتي يمثل عينة من تلك المشاريع :

اسم العقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)	الشركة المنفذة	مدة العقد	تاريخ توقيع العقد	تاريخ الانجاز	التصاميم التي تم الاعتماد عليها	تاريخ وضع التصاميم
عقد تنفيذ خط المجاري الرئيسي في الشمال الشرقي بجانب الرصافة	٩٧,٤٧١,٥٠٠,٠٠٠	مجموعة شركات المباني العصرية للمقاولات الإنشائية المحدودة	٣ سنوات	٢٠٠٧/٦/٢٩	لم ينجز لحد الآن	تصاميم الاستشاري الانكليزي جون هيس	١٩٨٢
عقد تنفيذ مشروع ماء الرصافة	١,١٣١,٣٢٤,٧٠٠,٠٠٠	شركة المبروك للمقاولات وشركة العصام العراقي للمقاولات وشركة ديكرمونت الفرنسية	٢٨ شهر	٢٠٠٨/١٢/٧	لم ينجز لحد الآن	تصاميم شركة بني البريطانية	١٩٨٢
عقد تجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للماء الصافي للمحلتين (٧٧٢-٧٧٤)	١,٤٥٣,٨٨٩,٠٠٠	شركة ابطال الفرات للمقاولات	١٥٠ يوم	٢٠١٢/٨/٢٨	لم ينجز لحد الآن	تصاميم الشركة الروسية	١٩٩٨
عقد تنفيذ شبكة مجري مشتركة لخدمة محطة ٤٤٢	٨٩٦,٤٠٠,٠٠٠	شركة التكافل للمقاولات العامة	٢٠٠ يوم	٢٠١١/٦/٢٣	لم ينجز لحد الآن	غير معلوم	غير معلوم

رد الإدارة :

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (٤٤٤٧/٢/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ بما يلي:

- عقد تنفيذ خطة المجاري الرئيسي في الشمال الشرقي بجانب الرصافة / بينت دائرة مجاري بغداد عدم الاعتماد على تصاميم شركة (جون هيس) حيث تم الاعتماد عليها كتصاميم أولية وان الشركة المحال عليها التصميم والتنفيذ هي (شركة المباني العصرية للمقاولات الإنشائية المحدودة).
- عقد تنفيذ مشروع ماء الرصافة/ أيدت أمانة بغداد عدم الانجاز لغاية تاريخه وعدم الاعتماد على التصاميم المعدة من شركة (بني) وقد قامت شركة ديكومينت الفرنسية بإعداد التصاميم وتجهيز المعدات.
- عقد تجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للماء الصافي للمحلتين (٧٧٢ – ٧٧٤) / أيدت أمانة بغداد عدم الانجاز لغاية تاريخه وتم تنفيذ نسبة (٧٠ %) من تمديد أنابيب الدكتايل بموجب المواصفة المحدثة لأنابيب الدكتايل (ISO 2531 E2009-2010) .
- عقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة محطة ٤٤٢/ تم سحب العمل من شركة التكافل للمقاولات العامة والإجراءات سارية بإحالة العمل على حساب الشركة الناکلة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:

- فيما يخص عقد تنفيذ خط المجاري الرئيسي في الشمال الشرقي بجانب الرصافة / تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٥٩١٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٣/١٢.
- فيما يخص عقد تنفيذ مشروع ماء الرصافة / تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٦٨٢٨) والمؤرخ في ٢٠١١/١٠/٣١.
- فيما يخص عقد تجهيز وتمديد انابيب الدكتايل للماء الصافي للمحلتين (٧٧٢ – ٧٧٤) / تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٦٣٠١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/١٢ في الفقرة (٣).
- فيما يخص عقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة محلة ٤٤٢ / تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٦٥٤) والمؤرخ في ٢٠١٢ / ١ / ١١ في الفقرة (٨).

(٢) التجاوزات على مواقع العمل (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود أمانة بغداد ، وجود تجاوزات على مواقع العمل تمنع الشركات المتعاقدة من تنفيذ تلك المشاريع ، بعض تلك التجاوزات كانت من قبل مواطنين وبعضها كانت من قبل الدوائر الحكومية الأخرى، وتمثلت تلك التجاوزات باستغلال تلك الأراضي وإنشاء مباني ومرافق أخرى عليها، مما أدى إلى حصول تأخير طويل بانجاز تلك العقود ، علماً بأن أمانة بغداد لم تقوم بإزالة تلك التجاوزات قبل توقيع العقود ، والجدول الآتي يمثل عينة من تلك العقود:

اسم العقد	الشركة المنفذة	مدة العقد	تاريخ توقيع العقد	تاريخ الانجاز
عقد تنفيذ خطي مجاري على جانبي مبزل الصقلاوية	شركة المناهل وشركة الهجرس	٢٠٠ يوم	٢٠١١/٨/١٤	لم ينجز لحد الآن
عقد تنفيذ خط المجاري الرئيسي في الشمال الشرقي جانب الرصافة	مجموعة شركات المباني العصرية للمقاولات الإنشائية المحدودة	٣ سنوات	٢٠٠٧/٦/٢٩	لم ينجز لحد الآن
عقد مقولة تنفيذ مشروع ماء الرصافة	شركة المبروك للمقاولات وشركة العصام العراقي للمقاولات وشركة ديكرومونت الفرنسية	٢٨ شهر	٢٠٠٨/١٢/٧	لم ينجز لحد الآن
عقد تنفيذ خط مجاري مشترك بديل للخط الرئيسي وخط أمطار لشارع السكاثر	شركة الاوائل للمقاولات العامة	١٠٠ يوم	٢٠١١/١/١٩	لم ينجز لحد الآن

ان عدم إزالة التجاوزات وتهيئة موقع العمل يمثل مخالفة لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ – الفقرة و) والتي نصت على إزالة المشاكل القانونية والمادية إن وجدت في موقع العمل قبل إعداد وثائق المناقصات].

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (م/٤٤٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ بما يلي:

- عقد تنفيذ خطي مجاري على جانبي مبزل الصقلاوية / العمل منجز (١٠٠ %) في ٢٠١٣/٤/٧ ولا توجد تجاوزات .
- عقد تنفيذ خط المجاري الرئيسي في الشمال الشرقي في جانب الرصافة / أيدت أمانة بغداد وجود تجاوزات على مسارات الخطوط وان نسبة الانجاز بلغت (٣٦ %) لغاية تاريخه .
- عقد مقولة تنفيذ مشروع ماء الرصافة/ لم ينجز لغاية تاريخه.
- عقد تنفيذ خط مجاري مشترك بديل للخط الرئيسي وخط أمطار لشارع السكاثر/ تم إكمال العمل بالكامل وتسوية الموقع وحمل الطبقة الأخيرة لغرض إجراء الفحوصات المختبرية لها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:

- فيما يخص عقد تنفيذ خطي مجاري على جانبي مبزل الصقلاوية / تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٤١١٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/٢/٢٠ في الفقرة (١٤).
- فيما يخص عقد تنفيذ خط المجاري الرئيسي في الشمال الشرقي في جانب الرصافة / تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٥٩١٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٣/١٢ في الفقرة (١-و).
- فيما يخص عقد مقاوله تنفيذ مشروع ماء الرصافة / تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٦٨٢٨) والمؤرخ في ٢٠١١/١٠/٣١ في الفقرة (٩).
- فيما يخص عقد تنفيذ خط مجاري مشترك بديل للخط الرئيسي وخط أ مطار لشارع السكائر / تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٢٦٠٨) والمؤرخ في ٢٠١١/١١/٨ في الفقرة (٦).

(٣) عقد تجهيز مولدات نوع كتربلر (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لأليات عقد تجهيز مولدات نوع كتربلر لصالح دائرة المجاري ، لاحظنا وجود نقاط الضعف الآتية:
- ان أمانة بغداد قد تعاقدت مع شركة العز العامة (شركة حكومية) لتجهيز مولدات ديزل بمبلغ (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي ، ولكن دون إعداد دراسة مسبقة للكلف التخمينية للمشروع ، وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ - الفقرة ب).
 - ان العقد ما زال قائماً بالرغم من أن مدة تنفيذه هي ٣٠ يوماً اعتباراً من تاريخ المباشرة الذي كان بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٣ ، والسبب هو رفض دائرة المجاري في أمانة بغداد استلام المواد المجهزة ، بالرغم من أن الشركة المتعاقد معها قد قامت بتجهيز المواد وإيصالها إلى مقر أمانة بغداد.

رد الإدارة:

- أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (م/٤٤٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ بما يلي:
- بخصوص عدم إعداد كلفة تخمينية / تم اخذ الملاحظة بنظر الاعتبار رغم أن المولدات هي بضاعة جاهزة الصنع و مسعرة رسمياً من قبل شركة العز العامة.
 - تم استلام المولدات وهي تحت التشغيل التجريبي.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:

- فيما يخص عدم إعداد دراسة مسبقة للكلف التخمينية للمشروع / تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢١٢٦١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١١ في الفقرة (٥).
- فيما يخص عدم انجاز العقد ضمن المدة التعاقدية البالغة (٣٠) يوم / تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢١٢٦١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١١ في الفقرة (٨).

(٤) الدعاوى القانونية المرفوعة على الأمانة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود أمانة بغداد ، أن هناك دعاوى قانونية مقامة ضد أمانة بغداد ، وفيما يلي أمثلة على تلك الدعاوى والتي صدرت فيها أحكام قضائية:

- قامت شركة التكافل للمقاولات العامة المتعاقدة مع أمانة بغداد لتنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة محلة ٤٤٢ ، برفع دعوى قضائية ضد أمانة بغداد بسبب قيام الأمانة بسحب العمل منها بداعي تأخر الشركة في تنفيذ العمل ، وأصدرت المحكمة حكمها ضد أمانة بغداد القاضي بتعويض شركة التكافل بمبلغ (٨٤٠,٩٢٢,١٩٤) دينار عراقي نتيجة الأضرار التي لحقت بالشركة

بسبب سحب العمل ، حيث تبين للمحكمة بان التأخير كان سببه أمانة بغداد التي قامت بتغيير التصاميم والخرائط عدة مرات وتأخرها بإصدار أوامر التغيير لفترات طويلة.

- قامت وزارة الكهرباء برفع دعوى قضائية ضد أمانة بغداد بسبب قيامها بإتلاف مغذيات كهربائية عائدة للوزارة عند دفنها لمبزل الصقلاوية ، وأصدرت المحكمة حكماً لصالح وزارة الكهرباء يقضي بقيام الأمانة بتعويض الكهرباء بمبلغ (٩٧٠,٠٠٠,٣٥) دينار عراقي نتيجة الأضرار التي لحقت بالوزارة.

ان عدم اتخاذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ العقود والمشاريع وفقاً للضوابط والقوانين قد تؤدي إلى التأخر في انجاز تلك المشاريع وهدر لموارد الدولة.

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (٤٤٤٧/٢/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ ومرفقه كتاب الدائرة القانونية المرقم (٨١٢٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١١ بما يلي:

- فيما يخص الدعاوى المقامة من قبل شركة التكافل للمقاولات العامة المرقمة (٢٠١٢/ب/٢١٢) أمام محكمة بداءة الرصافة على كل من (أمين بغداد / إضافة لوظيفته ، مدير عام دائرة مجاري بغداد / إضافة لوظيفته) تمت الإشارة في ملاحظة شركة التدقيق إلى أن المبلغ المحكوم به لصالح الشركة بالتعويض هو (١٩٤٩٢٢٨٤٠) دينار وان هذا المبلغ ورد في القرار البدائي الصادر بالدعوى وقد تم استئناف القرار أمام محكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية وأصدرت قرارها بالعدد (٢٠١٢/٦١٦/٦١٢/س) في ٢٠١٣/٣/٣١ بفسخ الحكم البدائي تعديلاً والحكم بفسخ العقد المبرم بين الطرفين وإلزام (أمانة بغداد ودائرة المجاري) بتأديتهما مبلغ قدره (٨٩٦٤٠٠٠٠) دينار الى الشركة تمثل المصاريف التي أنفقتها لأعمال تهيئة العقد مع العرض أنه تم تمييز القرار الاستئنافي أعلاه و لا زالت الدعوى قيد التدقيقات التمييزية.

- فيما يخص الدعوى المقامة من قبل وزارة الكهرباء على أمانة بغداد والمرقمة (٢٠١٠/ب/١٣٠٥) فإن المبلغ المحكوم به لصالح الوزارة المذكورة هو (٣٥٩٧٠٠٠٠) دينار يمثل قيمة الأضرار التي لحقت بها جراء إلغاء المغذيات نتيجة أعمال دفن مبزل الصقلاوية في منطقة الشعلة واكتسب القرار الدرجة القطعية بتصديقه تمييزاً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أبدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأنها مؤشرة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (٦٦٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٠/٦/١.

(٥) عقد إعادة تأهيل وصيانة مشروع تصفية مجاري الكرخ / البوعيثة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقد تأهيل وصيانة مشروع تصفية مجاري الكرخ/البوعيثة، بأن دائرة المجاري في أمانة بغداد قد قامت بالتعاقد مع شركة الصوى المتحدة للمقاولات العامة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢، بالرغم من أن تلك الشركة قد قامت في السابق بتقديم وثائق مزورة (شهادة تأسيس وعنوان وهمي) إلى دائرة الماء في أمانة بغداد للحصول على مناقصة تجهيز مادة الشب في عام ٢٠١٠، ولم تقم الأمانة باتخاذ أية إجراءات ضد الشركة. إن التعاقد مع الشركات التي تقدم وثائق مزورة هو أمر خطير يمكن ان يتسبب في ضياع موارد الدولة].

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (٤٤٤٧/٢/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ بما يلي:

- بينت مجاري بغداد عدم ورود أي توجيه قبل أو عند توقيع عقد المشروع بإدراج الشركة بالقائمة السوداء وقائمة المنع.

- تعمل أمانة بغداد بإدراج الشركات بالقائمة السوداء التي تقدم وثائق مزورة أو غيرها أو لأي سبب آخر.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٧٣٩٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٥ والموجه إلى هيئة النزاهة / الدائرة القانونية بخصوص المخالفات القانونية مع شركة الصوى المتحدة للمقاولات العامة .

(٦) عقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لمحطة ٤٤٦ (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لمحطة ٤٤٦ بمبلغ (٢,٢١٧,٥٢٥,٠٠٠) دينار عراقي والمبرم بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣١ لاحظنا الأمور الآتية:
- أن لجنة تحليل العطاءات أوصت بإحالة المناقصة إلى شركة القبة الذهبية وذلك في ٢٠١١/٤/١٨ لكون مبلغ عطاءها هو الأقل من بين باقي العروض.
 - قامت لجنة تحليل العطاءات بإعادة التحليل بعد اعتراض لجنة تدقيق الإحالات ، وأوصت بإحالة المناقصة إلى شركة المناهل بتاريخ ٢٠١١/٧/٦ بإعتبارها تمتلك أفضل العروض الفنية.
 - إلا أن لجنة تدقيق الإحالات إعتزضت مرة ثانية وطالبت بإعادة النظر بالإحالة، وبعد إعادة النظر أوصت لجنة التحليل بالإحالة إلى نفس الشركة (شركة المناهل) بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٣.
 - ثم اعتراض لجنة تدقيق الإحالات مرة ثالثة وطالبت بإعادة النظر بالإحالة، وفي ٢٠١١/١٢/١٢ أوصت لجنة التحليل بالإحالة إلى نفس الشركة (شركة المناهل) للمرة الرابعة.
 - في ٢٠١١/١٢/٢٦ صادقت لجنة تدقيق الإحالات على الإحالة إلى الشركة المذكورة (شركة المناهل) وبتغيب عضوين من اللجنة وتحفظ مدير قسم العقود.
 - في ٢٠١٢/٦/٦ تم إصدار كتاب الإحالة إلى شركة المناهل.
- إن التخطي في إحالة المشاريع هو دليل على العشوائية وعدم وجود دراسة وافية من قبل لجان تحليل العطاءات ، وكذلك هو دليل على عدم وجود التنسيق الملائم بين لجان الأمانة، كما يشير إلى وجود ضعف في عمل لجان تدقيق الإحالات.

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (٤٤٤٧/٢/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ ، أن سبب عدم إحالة المناقصة على شركة القبة الذهبية وإحالتها على شركة المناهل لوجود ملاحظات على شركة القبة الذهبية لتنفيذ عدد من الشبكات بشكل غير جيد كما أن شركة المناهل حصلت على نسبة ترجيح (٨٥, ٨٢ %) ولديها أعمال مماثلة تخصصية مع دائرة مجاري بغداد وعرضها الفني مستوفي لكافة الشروط الفنية ، علما أن أمانة بغداد ملتزمة من خلال لجان فتح وتحليل العطاءات بدراسة كافة الجوانب الفنية والمالية والقانونية لكي تكون العطاءات مستوفية لكافة الشروط المطلوبة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت أنها قائمة في اغلب أعمال لجان الإحالة في أمانة بغداد.

(٧) عقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لمحطة ٤٤٠ (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لمحطة ٤٤٠ المبرم مع شركة نسر قرطاج بمبلغ (٩٨٠, ٩٨١, ٢) دينار عراقي بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٩، لاحظنا أن أمانة بغداد قد قامت بتوقيع العقد قبل التأكد من تخصيص الأرض للمشروع . إذ تبين لاحقاً أن الأرض المراد تنفيذ المشروع عليها هي في الواقع مستغلة من قبل ديوان الوقف السني ومقام عليها مباني ومنشآت تابعة للوقف. ان عدم تخصيص الأراضي الخاصة بالمشاريع قبل البدء بإجراءات الإعلان عن المناقصة يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع وإيصال الخدمات ضمن الخطط الموضوعة في جدول الخطة الاستثمارية وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ المادة ٣ أولاً (هـ / و / ز) .]

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (م/٤٤٤٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ ، تبين أن الأرض المخصصة للمشروع تعود إلى ديوان الوقف السني وعليها مشيدات وبينت دائرة مجاري بغداد بأنها ستلتزم بتوصية شركة التدقيق بالتأكد من خلو المواقع وعائدية الأرض.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٣٥٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/٢٦.

(٨) لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا أن أمانة بغداد تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الأمانة قبل عملية التعاقد، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٧/عاشرا) ، مثال على ذلك:

العقد	المتعاقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)	تاريخ توقيع العقد
تنظيف خط المجاري في جانب الرصافة – زبلن	شركة مجد الهدى للمقاولات	١١,٩٣٨,٠٠٨,٩٥٠	٢٠١٢/٦/٢٨

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الأمانة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها].

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (م/٤٤٤٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ ، بعد دراسة المركز المالي لشركة مجد الهدى للمقاولات تبين أن الشركة تمتلك رصيد نقدي في الصندوق قدره (٢٩٩٦٥٠٠٠٠٠) دينار ولديها موجودات أخرى وهذا العجز المتراكم لا يؤثر على إحالة المناقصة على الشركة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٣٣٥٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٦.

(٩) حساب السلف والأمانات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا وجود سلف وأمانات متراكمة منذ سنوات سابقة مسجلة في سجلات أمانة بغداد بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ ولم تقوم الأمانة بتسويتها إلى حد الآن، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

اسم الحساب	رقم الحساب	المبلغ
سلف لأغراض النشاط	١٦٧١	١١,١٦٥,٥٨٩,٢٨٧
سلف مشاريع الخطة الاستثمارية	٦٠٠٣٥	٦٣,١٧٣,٦٦٢,٨٥٦
سلف تنمية الأقاليم	٦٠٠٦٣	١١٣,٨٣٧,٧٦٣,٠٢٨
مجموع السلف		١٨٨,١٧٦,٩٧٥,١٧١
تأمينات مستلمة وحسابات التوفير	٢٦٦١	٣٩,١٢٢,٢٨٠,٠١٨
أمانات مشاريع الخطة الاستثمارية	٦٠٠٣٥	١٨,٧٥٦,٧٤٩,٦١٥
أمانات تنمية الأقاليم	٦٠٠٦٣	٣٩,٤٩٩,٤٨٥,١٣٧
مجموع الأمانات		٩٧,٣٧٨,٥١٤,٧٧٠

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (٤٤٤٧/٢/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ ، تم تشكيل لجنة بالأمر الإداري المرقم (٤٣٦٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١ لمعالجة حساب السلف والأمانات الموقوفة .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن أغلب السلف قد تم تصفيتها خلال السنة ٢٠١٣ أما بخصوص الأمانات فهي تمثل المبالغ المحجوزة لمشاريع حسابات الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم.

(١٠) الوصف الوظيفي (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من بيانات الموظفين في أمانة بغداد لاحظنا عدم وجود مراجعة دقيقة في التوزيع الوظيفي لدرجات الموظفين كما في الجدول أدناه:

اسم الموظف	العنوان الوظيفي	المستوى العلمي	تاريخ التعيين
ديما كريم محمود لفترة الكرم	مدير قسم	إعدادية	٢٠٠٥/٥/١٥
وضاح عبد الصاحب حسين الموسوي	مسؤول شعبة	دكتوراه	١٩٩١/١٠/٢٩
آن نافع اوسي جرجيس	مسؤول شعبة	دكتوراه	١٩٧٨/٧/١

وكذلك لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من الموظفين، وجود ١٣ موظف بدرجة مدير غير حاصلين على شهادة البكالوريوس التي تمثل الحد الأدنى من مستوى التعليم لشغل منصب "مدير" حسب تعميم الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذو العدد (ق/١٨٥٣٦/٢١/٥/٢) في ٢٠٠٩/٦/٢١ ان مثل هذا الإجراء يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للكفاءات ووجود ضعف في نظام توزيع العلاوات والترقيات].

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (٤٤٤٧/٢/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ ، سيتم دراسة الموضوع من قبل الدائرة الإدارية وإعطاء الرأي النهائي للأسباب التي أدت إلى إسناد المناصب للذوات الواردة أسمائهم في ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن أمانة بغداد لم تلتزم بأعمال الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/١٨٥٣٦/٢١/٥/٢) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٦/٢١ .

(١١) إبرام العقود في نهاية السنة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود أمانة بغداد لعام ٢٠١٢ وجود مجموعة من العقود قد تم إبرامها بعد ٢٠١٢/١٢/١٥ بالرغم من وجود تعاميم صادرة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء تقضي بعدم إبرام العقود الحكومية بعد هذا التاريخ . والجدول الآتي يمثل عينة من تلك العقود:

رقم المناقصة	اسم العقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)	تاريخ توقيع العقد
٢٠١٢/٢٤	تنفيذ أعمال إكساء شوارع ومحلات متفرقة ضمن قاطع بلدية الغدير	٥,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٢/١٢/١٧
٢٠١٢/١٠٣	تنفيذ أعمال تطوير المحلة ٨٥٨ ضمن بلدية الدورة	٢,٨١٨,٢٥٠,٠٠٠	٢٠١٢/١٢/١٨
٢٠١٢/١٠٥	تنفيذ أعمال تأهيل وتطوير المحلة ٨٣٧/حي الجوايين مع الجزء المبلط سابقا	٦,٧٧٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٢/١٢/١٦
٢٠١٢/٨٣	تنفيذ أعمال تطوير المحلة ٨٧٣	٥,٠١٩,٧٥٠,٠٠٠	٢٠١٢/١٢/١٦

أن تأخير إبرام العقود إلى الأيام الأخيرة من السنة من شأنه إرباك خطط الدولة وعمل الدوائر خلال فترة اعداد التقارير الختامية].

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (م/٤٤٤٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ بما يلي:

- أن المادة التاسعة (الفقرة ٢) من شروط أعمال الهندسة المدنية اعتبرت المقولة نافذة من تاريخ تبليغ المقاول بالإحالة ومن تاريخ توقيع الطرفين على صيغة التعاقد أيهما سبق ما لم ينص على خلافه في صيغة التعاقد وبالتالي فإن أمانة بغداد قامت بإصدار كتاب الإحالة وتبليغ المقاول بها قبل تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٥.
- تم إجراء مكاملة هاتفية مع قسم العقود من قبل شعبة المناقصات للاستفسار عن العقود التي تم إصدار كتاب الإحالة فيها قبل تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٥ فكانت الإجابة بعدم وجود مانع من توقيع العقد إذا كانت الإحالة صادرة قبل التاريخ أعلاه.
- تم مفاتحة قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (٤٢) والمؤرخ في (٢٠١٣/١/٧) لغرض بيان الرأي بصدد إصدار قرار الإحالة لعدة مناقصات والمشار إليها في ملاحظة شركة التدقيق قبل تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٥ وهل يتم استكمال إجراءات التعاقد أو التريث لحين صدور الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٣. وقد تمت الإجابة من قبل القسم المذكور بموجب المذكرة المرقمة (٤٥) والمؤرخة في ٢٠١٣/١/٧ والتي تضمنت العمل بما جاء في المادة (٩) الفقرة (٢) من الشروط العامة لمقاولات الهندسة المدنية ولا مانع من استكمال التواقيع بعد التاريخ المذكور.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق.

(١٢) عقد تنفيذ أعمال الشوارع قرب جامعة الإمام الصادق (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقد تنفيذ أعمال الشوارع قرب جامعة الإمام الصادق المبرم مع شركة بوابة الجسر بمبلغ (١,٩٣٧,٠٤٠.٠٠٠) دينار عراقي، بأنه قد تم إنهاء العقد بعد أن تبين عدم إمكانية تنفيذ العمل من قبل تلك الشركة حسب التصميم الموضوع ، بسبب وجود كيبيلات كهرباء في الجزيرة الوسطية. ان هذا يدل على عدم وجود دراسة جدوى صحيحة ومتكاملة للمشروع ، كما يدل على عدم دراسة المشاريع بشكل جيد قبل التعاقد. ان إحالة المشاريع بدون دراسة مسبقة للتأكد من إمكانية التنفيذ يؤدي إلى عدم تنفيذ تلك المشاريع بشكل جيد ، وكذلك إلى إضاعة أموال الدولة نتيجة تحملها للتعويضات التي قد تنشأ من الدعاوى القضائية بسبب إخلال أمانة بغداد لبنود العقد والتي قد تطالب بها الشركات المتعاقدة بسبب سحب أو إلغاء العمل].

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (م/٤٤٤٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ ، أن إنهاء العقد الخاص بتنفيذ أعمال الشوارع قرب جامعة الإمام الصادق المبرم مع شركة بوابة الجسر تم استناداً إلى موافقة معالي أمين بغداد بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٦ على كتاب قسم العقود المرقم (٧٧٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١٢ بإنهاء الإحالة المرقمة (٧٥٠٧) والمؤرخة في ٢٠١٠/٧/٢٩ بالتراضي وذلك لاستحالة التنفيذ للمشروع وفق التصميم الخاص بتطوير تقاطع جامعة الإمام الصادق بسبب تعارض البنية التحتية (كيبيلات كهرباء) حيث لم يتم إشعار الدائرة من قبل مديريات الكهرباء بهذه الخدمات قبل إعداد التصميم وقد تم تنفيذ مد القابلات بدون أن يتم تحديث مواقعها ومساراتها مع الخرائط التصميمية لأمانة بغداد مع العرض انتقاء الحاجة للتطوير المذكور بعد فتح مجسر تقاطع المستنصرية. أما بخصوص دراسة الجدوى المتكاملة للمشروع ، فإن جميع الأعمال المنفذة لإدارة المشاريع هي خدمية وتصب في خدمة المواطن الكريم وراحته ولا تحتاج إلى دراسة جدوى فنية لكل منها علماً أن دراسة الجدوى تتم للمشاريع الإستراتيجية الرئيسية الجديدة للخطتين الاستثمارية وتنمية الأقاليم قبل إقرارها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن أمانة بغداد لم تقم بإعداد دراسات جدوى محدثة ومتكاملة للمشاريع قبل إقرارها وإحالتها وفقا لما نصت عليه تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة (المادة ٣ / ب) وقد تم الإشارة الى الملاحظة في التقريرين الرقابيين المرقمين (٦٢٢٤) و (٦٧٥٥) والمؤرخين في ٢٠١٢/٣/١٥ و ٢٠١٢/٤/٢ على التوالي.

(١٣) المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من العقود أن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشاريع تتجاوز في بعض الحالات مدة تنفيذ العقد الأصلية، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن أن تمنح في بعض العقود إذ تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات، وبالتالي تعطيل تنفيذ المشاريع بشكل كبير وعدم استغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط، والأمثلة الآتية تمثل عينة تم ملاحظتها من خلال مراجعة بعض العقود:

اسم العقد	مدة التنفيذ	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
تنفيذ خط مجاري مشتركة بديل للخط الرئيسي للمحلة ٧٥٨ وخط أقطار لخدمة الجزء الغير مخدوم لشارع ٣٥ شارع السكائر	١٠٠ يوم	١٧٠ يوم	١٧٠ %
عقد تنفيذ خطي مجاري رئيسي على جانبي مبزل الصقلاوية من جهتي الشعلة وجسر الغزالية وجسر الحمزة	٢٠٠ يوم	٩٠ يوم	٤٥ %
عقد تنفيذ أعمال متكاملة للمحلة ٧٦٥ الإفراز الجديد + إفراز الفلكة	٣٠٠ يوم	١١٤	٣٨ %

رد الإدارة :

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (٤٤٤٧/٢/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ بما يلي:

- فيما يخص عقد تنفيذ خط مجاري مشتركة بديل للخط الرئيسي للمحلة ٧٥٨ وخط أقطار لخدمة الجزء غير المخدوم لشارع ٣٥ شارع السكائر/
 - تم استحصال موافقة معالي أمين بغداد في ٢٠١١/٩/٢٠ على منح الشركة مدة إضافية أمدتها (٥٠) يوم لتنفيذ الأعمال الإضافية وتم إعلام الشركة بموجب الكتاب المرقم (٩٨٥١) والمؤرخ في ٢٠١١/١٠/٩.
 - تم استحصال موافقة معالي أمين بغداد في ٢٠١٢/٣/١٣ على منح الشركة مدة إضافية أمدتها (٥٧) يوم وتم إعلام الشركة بموجب الكتاب المرقم (٢٩٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٣/١٩.
 - أن المدة الإضافية هي (١٠٧) يوم وليس كما ورد في ملاحظة شركة التدقيق (١٧٠) يوم.
 - تم منح المدة الإضافية أعلاه استناداً للمادة (٤٥) من شروط المقاولات وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.

- فيما يخص عقد تنفيذ مجاري رئيسي على جانبي مبزل الصقلاوية من جهتي الشعلة وجسر الغزالية وجسر الحمزة/

- تم منح الشركة توقف عمل للفترة من ٢٠١١/٨/١٨ ولغاية ٢٠١١/١٠/٢٣ بموجب الكتاب المرقم (١١٣٢٥/٢/٢) والمؤرخ في ٢٠١١/١١/٢٤ بسبب تعديل التصاميم وجدول الكميات الخاصة بالعمل أعلاه.

- تم منح الشركة توقف عمل للفترة من ٢٠١٢/١/٩ ولغاية ٢٠١٢/١/١٤ بموجب الكتاب المرقم (٢٦٢١/٢/٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٣/١١ بسبب إغلاق الطرق لمناسبة الزيارة الأربعينية.
 - تم منح الشركة توقف عمل للأيام (٢٠١١/١٢/٢٢) بسبب انفجار سيارة مفخخة قرب موقع العمل وغلق الشوارع و(٢٠١١/١٢/٣١) بسبب هطول الأمطار وبموجب الكتاب المرقم (١٨٩٥/٢/٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٢/٢٢.
 - تم منح الشركة توقف عمل للفترة من ٢٠١٢/١/٢٩ ولغاية ٢٠١٢/٣/١٧ بالكتاب المرقم (٦٤٠٩/٢/٢) في ٢٠١٢/٦/٢٠.
 - تم منح الشركة توقف عمل للفترة من ٢٠١٢/٢/٢٠ ولغاية ٢٠١٢/٢/٢٧ بالكتاب المرقم (١٠٨٢٩/٢/٢) في ٢٠١٢/١٠/١٨ بسبب ظهور أنبوب ماء اسبست قطر (٣٠٠) ملم متعارض مع مسار العمل.
 - تم منح الشركة توقف عمل للفترة من ٢٠١٢/٣/٢٥ ولغاية ٢٠١٢/٣/٢٩ بالكتاب المرقم (٥٠٧٥/٢/٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/١٦ بسبب إغلاق الطرق وحضر التجوال لانعقاد مؤتمر قمة بغداد.
 - تم منح الشركة مدة إضافية أمدتها (٣٨) يوم عن تنفيذ الأعمال الإضافية وتم إعلام الشركة بالكتاب المرقم (٣٥٤٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/٧.
- وعليه فإن المدد الممنوحة للشركة والمشار إليها أعلاه كانت حسب متطلبات الموقع استناداً للمادة (٤٥) من الشروط وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.

متابعة الهيئة الرقابية:

- أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:
- فيما يخص خط مجاري مشتركة بديل للخط الرئيسي للمحلة (٧٥٨) خط أمطار لخدمة الجزء غير المخدوم لشارع ٣٥ شارع السكائر / تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٨٦٠٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٨ في الفقرة (٧).
 - فيما يخص عقد تنفيذ خطي مجاري رئيسي على جانبي مبزل الصقلاوية من جهتي الشعلة وجسر الغزالية وجسر الحمزة/ تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٤١١٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/٢/٢٠ في الفقرة (١١).

(١٤) نسب انجاز المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من مشاريع أمانة بغداد ، لاحظنا ان هناك تدني في نسب انجاز مشاريع الأمانة ، والجدول الآتي يمثل نسب الانجاز لعينة من تلك المشاريع كما في : ٢٠١٢/١٢/٣١]

اسم المشروع	المخصص ضمن موازنة ٢٠١٢ (دينار عراقي)	الفعلي (دينار عراقي)	نسب الانجاز
تأهيل الطرق السريعة في بغداد	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	صفر	صفر %
مشروع السيطرة المركزية لمنظومة الإشارات الضوئية	١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	صفر	صفر %
إنشاء شبكات طرق حديثة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,١٢٨,٥١٦,١٥٠	١٨ %
تبليط واكساء الشوارع الرئيسية في بغداد	٨٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨,٤٦٨,٦٥٣,٣٠٠	٣٥ %
تأهيل شبكات الطرق لمدينة بغداد	٤٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٧٨٣,١٨٩,٠٢٥	٣٦ %
بناء مجسرات عدد ١٤ وأنفاق	١٨,٣٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٨,٤١٨,٧٠٣,٦٤٩	٤٦ %

إن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسة مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط وأنه دليل على العشوائية في التخطيط والتنفيذ ، وأن ذلك من شأنه إرباك لخطط الدولة وتوزيع مواردها .]

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (م/٤٤٤٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ بما يلي:

- مشروع تأهيل الطرق السريعة في بغداد / يشمل المشروع عمل واحد فقط ضمن خطة أعمال ٢٠١٢ وهو تأهيل طريق شارع صلاح الدين للمرور السريع حيث تم الإعلان عن العمل لعدة مرات ولم يتم تقديم أي عطاء بصده لكونه عمل تخصصي وحاليا تم مفاتحة وزارة الأعمار والإسكان حول إمكانية التنفيذ من قبلهم لإحالاته إلى شركات تخصصية علما أن المشروع مستمر لعدة سنوات وهو من مشاريع الخطة الاستثمارية.

- مشروع السيطرة المركزية لمنظومة الإشارات الضوئية / أن هذا المشروع تخصصي يتم دراسته حاليا من قبل لجنة مركزية (اللجنة المرورية العليا) وهي لجنة مشتركة برئاسة السيد الوكيل البلدي في أمانة بغداد وممثلين من وزارة الداخلية ومديرية المرور العامة والتي على ضوءها تم تشكيل لجنة لدراسة عروض الشركات الراغبة للاشتراك في تقديم دراسة استشارية لمشروع نظام المرور الذكي وتتضمن (التصاميم المرورية ، والجدوى الاقتصادية مع نظام التشغيل) ، علما أن المشروع من المشاريع المستمرة إلى الأعوام القادمة ويتم الصرف عليه لعدة سنوات ضمن الكلفة الكلية للمشروع.

- مشروع إنشاء شبكات طرق حديثة /

• أن أعمال المشروع هي ضمن مشاريع خطة تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٢ / المرحلة الثانية وان مشاريع الخطة المذكورة تمت بتاريخ ٢٠١٣/٩/١١ بموجب كتاب وزارة التخطيط المرقم (١٧٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١١ أي قبل ثلاثة أشهر من نهاية السنة المذكورة وبذلك فان المبلغ المدون يوازي الفترة المتبقية من عام ٢٠١٢.

• تأخر الإعلان عن المشاريع الجديدة بسبب ما ورد في أعلاه وإعادة الإعلان علما أن المشروع من المشاريع المستمرة إلى الأعوام القادمة ويتم الصرف عليه لعدة سنوات ضمن الكلفة الكلية .

- مشروع تبليط واكساء الشوارع الرئيسية في بغداد / أن إطلاق الصرف لمشاريع الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ قد تأخر إلى منتصف العام المذكور وذلك لتأخر المصادقة وورودها إلى الأمانة بموجب كتاب دائرة التخطيط والمتابعة المرقم (١٣٠٤٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/١٧ وبذلك فأن المبلغ المصروف يمثل (٦) أشهر من السنة .

- مشروع تأهيل شبكات الطرق لمدينة بغداد/ أن المشروع من المشاريع المستمرة لخطة الأقاليم لعام ٢٠١٢ وان إقرار مصادقة خطة تنمية الأقاليم قد تم بتاريخ ٢٠١٣/٩/١١ بموجب كتاب وزارة التخطيط الوارد ذكره أعلاه.

- مشروع بناء جسرات عدد ١٤ وإنفاق / أن المشروع من المشاريع المستمرة لخطة تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٢ وان المبلغ المصروف (٨٤١٨٧٠٣٦٤١) دينار يمثل الصرف لثلاثة أشهر فقط من تاريخ المصادقة المشار إليه في الفقرة أعلاه كونه احد مشاريع خطة تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٢ .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علما أن الملاحظة كانت إجمالية وعلى مستوى أمانة بغداد ودوائرها كافة دون ذكر تفاصيل تلك المشاريع وتبعتها إلى دوائر أمانة بغداد وقد تم الإشارة إليها في التقارير الرقابية المرقمة (٦٧٨١) و (٧١٨٥) و (٨٦١٣) والمؤرخة في (٢٠١٢/٤/٢) و (٢٠١٢/٤/٨) و (٢٠١٢/٤/٢٣) على التوالي .

(١٥) عقد تطوير شارع فلسطين من ساحة المستنصرية ولغاية ساحة بيروت (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعقد تطوير شارع فلسطين من ساحة المستنصرية ولغاية ساحة بيروت المبرم مع شركة الناقصة بمبلغ (٢,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٦ لاحظنا عدم وجود محضر لجنة فتح العطاءات الخاص بالمناقصة ضمن أضيابير العقد].

رد الإدارة :

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (٤٤٤٧/٢/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ ، أن محضر لجنة فتح العطاءات الخاص بالمناقصة أعلاه موجود أصلا في اضبارة المناقصة.

متابعة الهيئة الرقابية:

لم تؤيد الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث تم اطلاعها على محضر لجنة فتح العطاءات.

(١٦) تاريخ توقيع العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود أمانة بغداد ، أن توقيع تلك العقود لا يتم خلال ١٤ يوم من تاريخ الإحالة ، وإنما يتم بعد فترات طويلة نسبياً ، وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – الفقرة ب / ٢٠) ، والجدول الآتي يمثل عينة من تلك العقود:

اسم العقد	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد
تجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للماء الصافي للمحليتين (٧٧٢ – ٧٧٤)	٢٠١١/١٠/١٧	٢٠١٢/٨/٢٨
عقد تجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للمحطة ١٣٧	٢٠١٢/٩/٢	٢٠١٢/١٢/١٣
عقد تجهيز مضخة عمودية لمشروع ماء شرق دجلة	٢٠١٢/٦/٤	٢٠١٢/٨/٧
تنفيذ شبكة مجاري لخدمة المحلة ٧٧١	٢٠١٢/١٠/١٥	٢٠١٢/١١/١٨

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (٤٤٤٧/٢/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ ، أنها تؤيد ما جاء بملاحظة شركة التدقيق من تأخر توقيع العقد خارج المدة المحددة (١٤) يوم لعدة أسباب ومنها على سبيل المثال :

- تغيير المواصفات.
- دفع التأمينات والرسوم من قبل الشركة.
- اعتراض الشركات على إجراء الفحوصات من قبل شركة ابن رشد العامة والاكتفاء بالفحوصات التي تجريها الشركات العالمية.
- سلسلة الإجراءات وأحيانا وجود عطل إجباري .
- استحصال تاييدات صحة الصدور.

متابعة الهيئة الرقابية

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية الخاصة بتدقيق العقود ومنها التقارير المرقمة (١٦٨٢٨) و (١٨٦٠٨) و (١١٥٧٤) و (١٣٣٤١) والمؤرخة في ٢٠١١/١٠/٣١ و ٢٠١١/١١/٨ و ٢٠١٣/٥/٣٠ و ٢٠١٣/٦/٢٥ على التوالي.

(١٧) مطابقة تمويلات وزارة المالية لعام ٢٠١٢ (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا تقوم أمانة بغداد بمطابقة المبالغ الممولة من قبل وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ كما هو مسجل في سجلاتها مع سجلات وزارة المالية ، إذ لوحظ وجود فروقات بين سجلات الأمانة وسجلات وزارة المالية ، وذلك كما مبين في الجدول الآتي :

الرصيد في سجلات أمانة بغداد (دينار عراقي)	الرصيد في سجلات وزارة المالية (دينار عراقي)	الفرق (دينار عراقي)
٥٣٨,٩٩٢,٤٢٣,٦٤٤	٥٣٣,٨٦٦,٨١٣,٥٤٩	٥,١٢٥,٦١٠,٠٩٥

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (٤٤٤٧/٢/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ أن أسباب الفرق كالآتي:

- مجموع رواتب الشهداء المتراكمة (٤٠١٩٦٣٠٠٠) دينار تم تثبيتها على حساب المنح في وزارة المالية بالرغم من عدم تخصيصها ضمن موازنة أمانة بغداد وقد قامت الأمانة بإثباتها على حساب الأمانات وصرفها على نفس الحساب .
- مجموع المنح المصروفة لدائرتي ماء ومجاري بغداد بلغ (٥٢١٠٧٠١٠٠٠) دينار من منحة أمانة بغداد حيث تم إثبات صرف المبلغ على حساب / المنح مما أدى إلى تخفيض حساب المنح في سجلات أمانة بغداد.
- المبلغ المتبقي هو (٨٥٠٩٠٩٠٥) دينار ومبلغ الفرق قيد على حساب المنح ويمثل (٢٠٠٠٠) دينار كويتي وذلك عن تسديد بدل اشتراك مساهمة أمانة بغداد في منظمة المدن التاريخية ولم يتم إعلام أمانة بغداد بالموضوع في العام السابق وقد تم إعلامها به حالياً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بعدم وجود مطابقة للمبالغ الممولة من قبل وزارة المالية ما بين سجلات أمانة بغداد وسجلات وزارة المالية ، كما انها تؤيد ماورد باجابة امانة بغداد بخصوص اسباب الفرق الوارد في ملاحظة شركة التدقيق.

(١٨) أرشفة ملفات العقود (منخفضة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا خلال مراجعتنا لأوليات عقود أمانة بغداد، أنه لا يتم الاحتفاظ بالوثائق والمستندات التي تخص كل عقد ضمن إضبارة موحدة للعقد. إذ ان بعض أوليات العقد موزعة على عدة دوائر مثل دراسات الجدوى الاقتصادية ومحاضر لجان التحليل والوثائق الخاصة بالذرات المنجزة].

رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (٤٤٤٧/٢/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ ، قام قسم العقود العامة بتوجيه الدوائر الأخرى ذات العلاقة بحفظ أوليات متكاملة لكل عقد بدأ من إنشاء الطلب حتى الإحالة وكل ما يرد من مستندات على المناقصة لإضافتها على الاضبارة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت انها لا تزال قائمة ومؤشرة على نظام المعلومات والحفظ والأرشفة في أمانة بغداد.

(١٩) نظام البصمة (منخفضة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا خلال زيارتنا لأمانة بغداد ان نظام البصمة المستخدم لتسجيل حضور وانصراف الموظفين والمتبع في جميع دوائر الدولة العراقية ، لا يطبق بشكل تام من قبل جميع دوائر الأمانة ، حيث ان هناك عدة دوائر في الأمانة لا تطبق هذا النظام وتكتفي بالتوقيع اليدوي في دفتر الحضور بدلا عنه. إن عدم تطبيق نظام البصمة قد يؤدي إلى تسبب عدد من الموظفين من الدوام

الرسمي، كما ان التوقيع اليدوي لا يوفر الضبط الكافي والمراقبة الفعالة كما قد يسمح بحالات التلاعب من قبل بعض الموظفين] .

رد الإدارة :

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (م/٤٤٧/٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٤ ، تم الأخذ بتعميم نظام البصمة على جميع دوائر أمانة بغداد والذي يتم بموجبه تسجيل الحضور والغياب لكل منتسب.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن نظام البصمة مطبق بديوان أمانة بغداد فقط وبشكل محدود دون تطبيقها بتشكيلات الامانة الاخرى.

(٢٠) السجلات المحاسبية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا إن الأمانة تقوم بإعداد الحسابات الخاصة بقسم الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم بشكل يدوي إما القسم الإداري يقوم باستخدام الحاسوب. وقد لاحظنا أن القسم الإداري يقوم بإعداد التقارير اللازمة عند الحاجة أما قسمي الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم لا يتوفر لديهما أي تقارير شهرية. هذا الأمر يتطلب وقت وجهد إضافي من الموظفين في إعدادها، حيث يمكن توظيف هذه الجهود بشكل أكثر إنتاجية وفعالية. وقد لاحظنا عدم وجود دفتر الأستاذ أو الدفاتر المساعدة بقسم الخطة الاستثمارية].

رد الإدارة :

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٩) و (١٥) و (١٨) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٣ و ٢٠١٣/٦/٢٤ و ٢٠١٣/٦/٢٧) على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن شعبة حسابات الخطة لا تقوم بإعداد حساباتها على الحاسوب على غرار حسابات الخطة التشغيلية لأمانة بغداد وكذلك لا توجد تقارير شهرية تصدر عن الشعبة إضافة إلى عدم مسك مجموعة دفترية متكاملة لحساباتها وقد تم ذكر الملاحظة في التقارير الرقابية للسنوات السابقة (٢٠١٠، ٢٠٠٩) .

(٢١) عدم وجود سياسة لإعداد التقارير المالية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن سياسة إعداد التقارير المالية غير كافية لمتطلبات الأعمال. وقد لاحظنا عدم إعداد ميزان مراجعة موحد لجميع دوائر الأمانة وعدم إعداد ميزان مراجعة موحد لدائرة الخطة الاستثمارية لغاية ٣٠ حزيران ٢٠١١ بالإضافة إلى ذلك فإن التقارير المالية لا يتم إعدادها شهريا. إن هذه المعلومات تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة، ففي غياب التقارير المالية والمحاسبية الشهرية، فإن الأخطاء لا يتم معالجتها من قبل الإدارة بشكل سريع ويقلل من فرص الرقابة على نشاطات الأمانة].

رد الإدارة:

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٩) و (١٥) و (١٨) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٣ و ٢٠١٣/٦/٢٤ و ٢٠١٣/٦/٢٧) على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه يتم إعداد موازين مراجعة شهرية لدوائر الأمانة التي يبلغ عددها (٢٤) ميزان مراجعة تتضمن (الموجودات، المصاريف، الإيرادات) ولم تتضمن باقي الحسابات مثل (السلف، الأمانات، البنوك) إضافة إلى عدم إعداد ميزان مراجعة موحد لمشاريع حسابات الخطة الاستثمارية لغاية تاريخه.

(٢٢) عدم وجود دليل للسياسات والإجراءات المحاسبية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن دائرتي الخطة الاستثمارية و تنمية الأقاليم لم تقوما بإعداد دليل للسياسات والإجراءات المحاسبية الحكومية . وحاليا ليس جميع الموظفين على اطلاع على السياسات والإجراءات المحاسبية الحكومية المعتمدة من قبل الإدارة. عدم وجود دليل للسياسات والإجراءات المحاسبية يؤدي إلى عدم التناسق في أعمال الدائرة، كما إن الموظفين الجدد ليس لديهم مرجع للعمل يعتمدون عليه].

رد الإدارة:

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٩) و (١٥) و (١٨) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٣ و ٢٠١٣/٦/٢٤ و ٢٠١٣/٦/٢٧) على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا زالت كل من دائرتي الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم لم تقوما بإعداد دليل للسياسات والإجراءات المحاسبية وأظهرت نتائج المتابعة عدم معالجة الملاحظة خلال السنة ٢٠١٣.

(٢٣) ضعف مهام قسم التدقيق الداخلي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لمهام قسم التدقيق الداخلي لاحظنا ما يلي:
- إن حجم قسم التدقيق الداخلي لا يتناسب مع طبيعة ومستوى أعمال الأمانة ونشاطاتها.
- لا توجد إجراءات واضحة أو خطة عمل للقسم.
- لا يوجد أي تقارير للقسم بما يخص إجراءات العمل خلال العام من خلال مناقشتنا مع مدير التدقيق الداخلي.

رد الإدارة:

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٩) و (١٥) و (١٨) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٣ و ٢٠١٣/٦/٢٤ و ٢٠١٣/٦/٢٧) على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن حجم وعمل قسم التدقيق الداخلي لا يتناسب مع أعمال وأنشطة الأمانة المختلفة إضافة إلى ضعف الكادر وعدم تغطيته لأغلب أنشطتها.

(٢٤) عدم إعداد التسويات البنكية بشكل منتظم (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن قسم المحاسبة لا يقوم بإعداد التسويات البنكية بشكل منتظم. وكنيجة لذلك فإن الرقابة غير محكمة على حسابات البنوك وهناك احتمالية وقوع أخطاء محاسبية لا يتم معالجتها بشكل سريع. كذلك فإن الرقابة على أرصدة النقدية لدى البنوك تكون غير محكمة في حال حدوث أخطاء من جهة البنك. أمثلة:

- قسم الخطة الاستثماري يقوم بإعداد التسويات كل ثلاثة أشهر (حساب رقم ٦٠٣٥).

- قسم الأقاليم يقوم بإعداد التسويات عند الحاجة اعتماداً على عدد الحركات الشهرية (حساب رقم ٦٠٦٣).

رد الإدارة:

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٩) و (١٥) و (١٨) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٣ و ٢٠١٣/٦/٢٤ و ٢٠١٣/٦/٢٧) على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وانها لازالت مستمرة .

(٢٥) إغلاق أرصدة البنوك غير المتحركة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن بعض حسابات البنوك غير متحركة منذ وقت طويل. إن هذه الحسابات قد تم فتحها لخدمة أهداف محددة أو مشاريع معينة في السابق. إن وجود مثل هذه الحسابات يزيد من أعباء قسم المالية من حيث المتابعة والرقابة عليها في حين انه يمكن توفير مثل هذا الجهد واستخدامه في مجال آخر] مثال ذلك:

رقم الحساب	البنك	المبلغ (دينار عراقي)
٣٠٣٣٠١	الرافدين	٢,٠٧٧,٤٣٧
٦٠١٥	الرافدين	٦٠٥,٢٧٧,١٩٧
٦٠١٦	الرافدين	٨,٥٧٨,٤٩٩,٦١٤

رد الإدارة:

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٩) و (١٥) و (١٨) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٣ و ٢٠١٣/٦/٢٤ و ٢٠١٣/٦/٢٧) على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الملاحظة مستمرة منذ سنة ٢٠١٢ وان الحساب المرقم (٦٠١٥) يمثل رصيد مجمد تم سحب مبلغه من قبل وزارة المالية في السنوات السابقة علماً ان هناك حساب اخر بالمرقم (٦٨٦) غير متحرك ايضاً ولم يتم تسوية مبلغهما في سجلات الأمانة .

(٢٦) فائض تخصيصات دائرة تنمية الأقاليم (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن المبلغ الفائض من تخصيصات دائرة تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٠ والبالغ (٣٨٥٢٤١٧٠٠٠٤) دينار عراقي محتجزة بحساب البنك رقم 6063 لم يتم اتخاذ أي قرار بهذا الشأن لغاية تاريخ هذا التقرير].

رد الإدارة:

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٩) و (١٥) و (١٨) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٣ و ٢٠١٣/٦/٢٤ و ٢٠١٣/٦/٢٧) على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن الملاحظة مستمرة منذ سنة ٢٠١٢ دون أن تتخذ الأمانة أي إجراء بصدد معالجتها.

(٢٧) الموازنات التقديرية والموازنة الفعلية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [تبين لنا أن الأمانة لا تقوم بإعداد مقارنة شهرية للموازنات التقديرية والموازنة الفعلية الخاصة بأنشطتها المختلفة. أن الموازنات التقديرية تعتبر من أهم أدوات التخطيط والرقابة التي تساعد في قياس ومتابعة الأداء. إن غياب إعداد مقارنة شهرية للموازنات التقديرية والموازنات الفعلية الخاصة بأنشطتها المختلفة يقلل من قدرة الإدارة على رقابة عملياتها وأنشطتها ونتائج أعمالها].

رد الإدارة:

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٩) و (١٥) و (١٨) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٣ و ٢٠١٣/٦/٢٤ و ٢٠١٣/٦/٢٧) على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا توجد مطابقة ومقارنة للموازنات المخططة والفعلية الخاصة بأنشطة الأمانة مع الدوائر التابعة لها شهرياً ولا توجد متابعة مستمرة من قبل الأمانة للموازنات السنوية الموضوعية ومراقبة عملية الصرف للحد من حالات التجاوز على التخصيصات .

(٢٨) عدم إعداد التسويات لحسابات وزارة المالية (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن قسم المحاسبة لا يقوم بإعداد التسويات لحساب الأمانة والدوائر الأخرى مع حسابات وزارة المالية بشكل منتظم . وكنتيجه لذلك فان الرقابة غير محكمة وهناك احتمالية وقوع أخطاء محاسبية لا يتم معالجتها بشكل سريع].

رد الإدارة:

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٩) و (١٥) و (١٨) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٣ و ٢٠١٣/٦/٢٤ و ٢٠١٣/٦/٢٧) على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا زالت الأمانة لا تقوم بإعداد مطابقات وتسويات منتظمة وشهرية للحساب الجاري مع دائرة المحاسبة.

(٢٩) عدم وجود سياسة لضمان الاستمرارية في العمل (منخفضة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [في الفترة التي قمنا بالتدقيق للأمانة لاحظنا غياب مدير قسم الخطة الاستثمارية في إجازة لمدة أسبوعين وبعد يومين تغيب الموظف الذي كان ينوب عنه لأخذ دورة تدريبية لمدة أسبوع مما أدى إلى تعطيل عمل التدقيق. وهذا قد يؤدي إلى تعطيل العمل اليومي في الأقسام].

رد الإدارة:

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٩) و (١٥) و (١٨) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٣ و ٢٠١٣/٦/٢٤ و ٢٠١٣/٦/٢٧) على التوالي والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علماً أن الموظف المعني هو مدير شعبة الخطة وليس مدير قسم الخطة الاستثمارية وكان يتمتع بإجازة مرضية .

ثلاثون - الوقف الشيعي

(١) الدعوات المباشرة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا لاحتظنا ، أن الديوان يلجأ إلى أسلوب الدعوة المباشرة إلى الشركات في الوقت الذي يكون فيه المشروع لا يحمل الطابع التخصصي أو أن الشركات ليس لها التخصص المطلوب. مثال ذلك :

تفاصيل العقد	اسم الشركة	مبلغ العقد / دينار عراقي	تاريخ الدعوة المباشرة
إنشاء حسينية أنصار عبد الله الحسين (ع) في بابل	الترانيم	١,٠٣٥,٧٥٠,٠٠٠	٢٤ تشرين الأول ٢٠١١
إنشاء حسينية أم أبيها (ع) في الديوانية	جبل حمرين	١,٣١٨,٥١٥,٠٠٠	٢٤ تشرين الأول ٢٠١١
إنشاء جامع وحسنية على القطعة (١٣/٣٧٩٥/م) ١٥ بغداد بلديات	قصر الندى	٩١٣,٥١٦,٨٠٠	١٦ آذار ٢٠١١
أعمال أجزاء الثاني لجامع نبي الله عيسى (ع) في بغداد / حي عدل.	عبير المشكاة	٥٢٤,٠٤٥,٠٠٠	٢٤ تشرين الأول ٢٠١١

رد الإدارة :

أجاب ديوان الوقف الشيعي / الدائرة الإدارية والمالية/ الحسابات بموجب الكتاب المرقم (٣٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٤، نصت المادة (٤ - رابعا - أ) على توجيه الدعوات المباشرة (إذا كان العقد ذو طابع تخصصي أو يتطلب السرية في كل من إجراءات التعاقد والتنفيذ أو أن تكون هناك أسباب أمنية تستدعي ذلك) ، أن الأمثلة المذكورة في ملاحظة شركة التدقيق تمثل جوامع وحسينيات تم صيانتها أو إنشائها بالدعوات المباشرة للأسباب الأمنية لكون احدها جامع يقع في بغداد/ حي العدل وهي منطقة ساخنة وكذلك حسينية في شمال بابل وهي منطقة ساخنة أيضا ، علما انه تم استحصال الموافقات الأصولية على الدعوة المباشرة للأسباب الأمنية .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن المشاريع المذكورة في ملاحظة شركة التدقيق لا تنطبق عليها شروط المادة (٤ - رابعا - أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدلة) .

(٢) مشروع جامع ميسان الكبير / ميسان (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى ديوان الوقف الشيعي لاحتظنا أن الديوان تعاقد مع شركة بذرة الحق للمقاولات بمبلغ (٨٠٠,٠٠٠,٧٥٧,١٢) دينار عراقي بتاريخ ١٧ نيسان ٢٠١٢، مدة العقد ٦٠٠ يوم لمشروع جامع ميسان الكبير / ميسان حيث تم ملاحظة الأمور التالية :

- من خلال زيارتنا لاحتظنا ، أن الديوان يلجأ إلى أسلوب الدعوة المباشرة إلى الشركات في الوقت الذي يكون فيه المشروع لا يحمل الطابع التخصصي أو أن الشركات ليس لها التخصص المطلوب.

- رد الإدارة استند على كون الجامع المذكور هو تخصيص يحمل طابع تراثي وإسلامي ويحتاج إلى شركة ذات دقة عالية من الجودة والتنفيذ ولكن لم نجد ما يؤيد ذلك كون أحد النقصات المذكورة أدناه في الكشف الخاص بلجنة دراسة وتحليل العطاءات هو عدم وجود أعمال مماثلة مؤيدة.

- لم يتم توقيع العقد بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ - ملاحظة ٢٠/ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة ، فلقد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ٢١ شباط ٢٠١٢ بينما كان تاريخ توقيع العقد ١٧ نيسان ٢٠١٢.

- استمارة تقديم العطاءات غير مختومة بختم لجنة فتح العطاءات وذلك حسب تقرير لجنة دراسة وتحليل العطاءات بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١.

- تم أحالة المشروع إلى الشركة على الرغم من وجود بعض النقوصات في عرض الشركة وكما هو مثبت في الكشف المعد من قبل لجنة دراسة وتحليل العطاءات كما يلي :
- براءة ذمة غير معنونة.
- عدم وجود حسابات ختامية .
- عدم وجود أعمال مماثلة مؤيدة.

رد الإدارة :

- أجاب ديوان الوقف الشيعي / الدائرة الإدارية والمالية / الحسابات بموجب الكتاب المرقم (٣٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٤ بما يلي :
- انه لا يؤيد ما ورد بالفقرة (١) اعلاه وذلك كون الجامع المذكور هو تخصصي يحمل طابع تراثي واسلامي ويحتاج الى شركة ذات دقة عالية من الجودة والتنفيذ كونه من المشاريع الكبيرة والاستراتيجية في المحافظة .
 - اما بالنسبة الى توقيع العقد فأن التعليمات الصادرة من وزارة التخطيط بكتابها المرقم (٢٦٥٨٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٥ أشارت الى عدم توقيع العقود الا بعد اقرار الموازنة التخطيطية وتم اقرارها خلال شهر نيسان من السنة ٢٠١٢ .
 - اما بالنسبة الى العطاءات كونها غير مختومة فأن الاستثمار تم توقيعها من قبل رئيس واعضاء اللجنة ولا يوجد ختم لدى اللجنة في حينها ولجميع الاعمال خلال الفترة المذكورة .
 - اما بالنسبة الى النقص في عرض الشركة فأن قسم العقود لا يقوم بتوقيع أي عقد الا بعد اكمال جميع المستمسكات وهي موجودة حاليا في الاضبارة الخاصة بكل عقد.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية جميع الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق لمشروع جامع ميسان الكبير ، وقد تم الإشارة إلى بعض الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق في التقرير الرقابي المرقم (١٦٨١٢) والمؤرخ في ٢٠١١/١٠/٣١ .

(٣) تدني نسب انجاز بعض العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى ديوان الوقف الشيعي لاحظنا تدني نسب إنجاز بعض المشاريع التي تعاقدها الديوان مع بعض الشركات حيث تتفاوت نسب الانجاز من الصفر إلى (٥ %) على الرغم من انتهاء مدة العقد أو انقضاء فترة طويلة على توقيع العقد وحسب كشف العقود المعد من قبل قسم العقود في الديوان والذي تم المصادقة عليه من قبل السيد حيدر عبد الصاحب البياع م . العقود الحكومية بتاريخ ١٠ / ١٢ / ٢٠١٢ ومثال على ذلك :

تفاصيل العقد	تاريخ توقيع العقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)	مدة العقد	نسبة الانجاز لغاية ٣١ تشرين الأول ٢٠١٢	الملاحظات
إنشاء حسينية الزهراء البتول (ع) في ميسان/ الكلاء	١٠ نيسان ٢٠١٢	٥٩٦,١١٩,٠٠٠	٢٠٠ يوم	٦ %	بموجب كتاب مديرية الوقف الشيعي / الهندسية في ميسان المرقم ٤١٢٠ في ٢٠١٢/٨/١٢
جامع وحسينية السيدة زينب (ع) في بغداد / المعامل/ شاعورة وجدر	١٧ نيسان ٢٠١٢	٢٣٣,٩٩٠,٠٠٠	١٨٠ يوم	٥ %	بموجب كتاب الدائرة الهندسية / التخطيط والمتابعة المرقم ٤٢٦٦ في ٢٠١٢/٥/٣٠
إنشاء جامع وحسينية جواد الأئمة (ع) في بغداد / سبع البور	١٠ أيار ٢٠١٢	٢٢٦,٣٦٨,٠٠٠	٢١٠ يوم	لا يوجد	بموجب كتاب الدائرة الهندسية / التخطيط والمتابعة المرقم ٤٢٦٦ في ٢٠١٢/٥/٣٠
تأهيل مسجد ومكتبة أهل البيت (ع) في المثنى / الرميثة	١٠ أيار ٢٠١٢	٢٥٠,٩٣٦,٠٠٠	١٥٠ يوم	صفر %	بموجب كتاب مديرية الوقف الشيعي في المثنى المرقم ٣٥٤٩ في ٢٠١٢/٥/٢٩

تفاصيل العقد	تاريخ توقيع العقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)	مدة العقد	نسبة الانجاز لغاية ٣١ تشرين الأول ٢٠١٢	الملاحظات
حسينية طوز خورماتو على القطعة ٥/٦٨/٨٣ م/ص الدين / قضاء طوز خورماتو	١٦ أيار ٢٠١٢	٥٦١,٩٢٦,٠٠٠	٣٠٠ يوم	١ %	بموجب كتاب ملاحظية الوقف الشيعي في طوز خورماتو المرقمة ٧٠٦ في ٢٠١٢/٥/٢٧ و ٧٥٠

رد الإدارة :

أجاب ديوان الوقف الشيعي / الدائرة الإدارية والمالية/ الحسابات بموجب الكتاب المرقم (٣٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٤، انه لا يؤيد ما جاء بملاحظة شركة التدقيق حول نسب الانجاز وأدناه نسب الانجاز الحقيقية:

- إنشاء حسينية الزهراء البتول (ع) في ميسان/ الكحلاء/ نسبة الانجاز (٤٤%) بموجب كتاب الدائرة الهندسية المرقم (٧٤٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٤ .
- جامع وحسينية السيدة زينب (ع) بغداد / المعامل / نسبة الانجاز (٥٠%) بموجب كتب الدائرة الهندسية المرقمة (٨٠) ، (٧٢٩٩) ، (٨٩٢٤) والمؤرخة في (١/٨ و ١٠/١ و ٢٠١٢/١١/٢٧) على التوالي.
- إنشاء جامع وحسينية جواد الأئمة (ع) في بغداد / سبع البور / نسبة الانجاز (٣٥%) ويوجد توقف بسبب وجود كشف ملحق يتداخل مع الكشف الأصلي وهو قيد المصادقة حالياً.
- تأهيل مسجد ومكتبة أهل البيت (ع) المثنى / الرميثة / نسبة الانجاز (٦٠%) ويوجد فترة توقف.
- حسينية طوز خورماتو / نسبة الانجاز (٢٠%) ويوجد تلكاً في عمل الشركة بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في المنطقة علماً أنه تم توجيه إنذار للشركة بسبب ذلك..

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد أظهرت نتائج الفحص لإجابات الوقف / الدائرة الإدارية والمالية أن سبب الاختلاف يعود إلى أن النسب المعتمدة في ملاحظة شركة التدقيق تخص سنة (٢٠١٢) في حين أن النسب الواردة بإجابة ديوان الوقف الشيعي تخص سنة ٢٠١٣.

(٤) إنشاء حسينية الزهراء البتول (ع) ميسان / قضاء الكحلاء (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى ديوان الوقف الشيعي لاحظنا أن الديوان تعاقد مع شركة ارض السدود للمقاولات العامة المحدودة بمبلغ (١١٩,٠٠٠,٥٩٦) دينار عراقي بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠١٢ . مدة العقد ٢٠٠ يوم لإنشاء حسينية الزهراء البتول (ع) ميسان / قضاء الكحلاء من ضمن الموازنة التشغيلية حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- وجود تباين بين مبلغ العقد والكلفة التخمينية التي أعدت من قبل الديوان حيث أن مبلغ العقد كان (١١٩,٠٠٠,٥٩٦) دينار عراقي والكلفة المعدة من قبل الوزارة كانت (٢٦٨,٠٠٠,٥٧١) دينار عراقي وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٥ / رابعاً) حيث نصت على ما يلي:
- لرئيس جهة التعاقد أو من يخوله قبول العطاء وتحليله إذا كان لا يزيد على ٢٥ % من الكلفة التخمينية شرط توفر التخصيص المالي وضمن الكلفة الكلية للمشروع أعلاه مع إعلام وزارة التخطيط بذلك.
- إن المادة أعلاه تخص المشاريع المدرجة ضمن الموازنة الاستثمارية فقط. علماً أن العقد من ضمن مشاريع الموازنة التشغيلية.
- رد الوقف أستاذ على تعديل تم بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٤ أي بعد ٥ أشهر من الإحالة والتي كانت بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٢.

- تم توقيع العقد بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧- ملاحظة ٢٠/ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة، فلقد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١١ بينما كان تاريخ توقيع العقد ١٠ نيسان ٢٠١٢.

رد الإدارة :

أجاب ديوان الوقف الشيعي / الدائرة الإدارية والمالية/ الحسابات بموجب الكتاب المرقم (٣٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٤، بما يلي:

- انه لم يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حول وجود تباين بين مبلغ العقد والكلفة التخمينية وذلك لان الصلاحية المذكورة بالمادة (٥/ رابعا) تسري على العقود المحولة من الموازنة العامة بشقيها الاستثماري والجاري وحسب ما جاء بكتاب وزارة التخطيط المرقم (٧٤٢٢/٧/٤) في ٢٠١٢/٤/٢٤.

- أما بالنسبة إلى التباين بين فترة توقيع العقد والإحالة تم تلافي الحالة المذكورة حالياً علماً بأن الدائرة الهندسية تعتبر الإحالة نافذة اعتباراً من تاريخ التبليغ بالمقولة وحسب ما جاء بالفقرة (٩) من الشروط العامة للمقاولات الهندسية المدنية.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- انها تؤيد ما ورد بإجابة الوقف الشيعي حول التباين بين مبلغ العقد والكلفة التخمينية حيث أن الكلفة الكلية للعقد مع مبلغ المراقبة والاحتياط هو (٦٤٥٥٠٠٠٠٠) دينار.

- فيما يتعلق بالفترة المحددة لتوقيع العقد ، فأنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث لم يتم الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.

(٥) العروض المقدمة من قبل الشركات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا إلى ديوان الوقف الشيعي لاحظنا أن الديوان تعاقد مع عدة شركات على الرغم من وجود بعض النقصات في العطاءات المقدمة من قبل الشركات المحال عليها العقد وحسب الكشف المقدم من قبل لجان دراسة وتحليل العطاءات لكل عقد وكما يلي:

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد /دينار عراقي	الملاحظات
أنشاء حسيينية على القطعة المرقمة (١١٥ م ١٨) بابل - النازور	إنهاء النادر للمقاولات العامة المحدودة	٦٨٦,٣٧٥,٠٠٠	- براءة ذمة منتبهة - عدم وجود شهادة ممارسة مهنة - عدم وجود كادر - عدم وجود معدات خاصة بالشركة - عدم وجود جدول تقدم أعمال
أعمال الجزء الثاني لجامع نبي الله عيسى (ع) في بغداد / حي العدل	عبير المشكاة للمقاولات العامة المحدودة	٥٢٤,٠٤٥,٠٠٠	- عدم وجود شهادة ممارسة مهنة - عدم وجود جدول تقدم أعمال
صيانة جامع كريم أهل البيت (ع) واسط / قضاء الصويرة	مكتب الخليج الهندسي للمقاولات العامة المحدودة	٧١٢,٠٢٨,٠٠٠	- عدم وجود شهادة تأسيس الشركة - عدم وجود حسابات ختامية - عدم وجود كادر - عدم وجود معدات خاصة بالشركة
إنشاء جامع في المعهد التقني / السماوة / المثنى	شركة أرض السماوة للمقاولات العامة المحدودة	٧٩٤,٢٢٩,٠٠٠	- عدم وجود شهادة ممارسة مهنة - عدم وجود جدول تقدم أعمال - عدم وجود حسابات ختامية

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف الشيعي / الدائرة الإدارية والمالية/ الحسابات بموجب الكتاب المرقم (٣٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٤، انه لا يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وذلك لأنه لا يتم توقيع أي عقد مع أي شركة إلا بعد إرفاق المستندات المطلوبة في كتابهم، أما بالنسبة إلى النقصات المذكورة فكانت غير موجودة عند تقديم العطاءات ويتم تثبيتها كملاحظة وتم إرفاقها لاحقاً علماً بأنها لا تؤثر على تقديم العطاء ويتم البت فيها في حالة المفاضلة واعتماد نسبة الترجيح من قبل لجنة التحليل وعند صدور قرار لجنة التحليل بالتوصية تنتهي الحاجة إليها لأن عمل لجنة التحليل وفق صلاحيتها وقناعتها .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن إجابة ديوان الوقف الشيعي غير دقيقة كونها تتعلق بمشاريع أخرى وليس للأمثلة الواردة في ملاحظة شركة التدقيق.

(٦) المباشرة بتنفيذ المشاريع (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى ديوان الوقف الشيعي لاحظنا أن بعض المشاريع قد تم توقيعها بفارق زمني كبير ما بين تاريخ كتاب الإحالة وتاريخ توقيع العقد لفترة تزيد عن السنتين وكما هو موضح بالجدول التالي:

تاريخ الإحالة	تاريخ المباشرة	تاريخ توقيع العقد	مبلغ العقد /دينار عراقي	اسم الشركة	تفاصيل العقد
١٨ شباط ٢٠١٠	١٤ آذار ٢٠١٠	١١ تشرين الثاني ٢٠١٢	٢٦٠,٤٨٣,٠٠٠	ارض الحضارات العراقية	صيانة جامع بقيه الله (عج) في بغداد التاجي
٢٦ آب ٢٠١٠	٢١ تشرين الثاني ٢٠١١	٢١ أيار ٢٠١٢	١٧٥,٧٠٥,٠٠٠	دلثا ديالى	صيانة جامع السبطين (ع) في بغداد الوزيرية
١٩ آب ٢٠١٠	١ أيلول ٢٠٠٩	١٤ أيار ٢٠١٢	٣٨١,٢٩٤,٠٠٠	الختيار	إنشاء جامع المتقين ومدرسة علوم القرآن في ذي قار
٢٠ حزيران ٢٠١٠	٩ أيار ٢٠١٠	١٠ أيار ٢٠١٢	٢٩٣,٨٤٠,٠٠٠	بريق الأنوار الخمسة	إنشاء حسينية على القطعة المرقمة ٧١/١١٨

رد الإدارة :

أجاب ديوان الوقف الشيعي / الدائرة الإدارية والمالية/ الحسابات بموجب الكتاب المرقم (٣٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٤، أن الدائرة الهندسية كانت تعتمد المادة (٧) فقرة (٢٠/ب) والتي تنص على اعتبار المقالة نافذة اعتباراً من تاريخ تبليغ المقاول بالإحالة وكذلك حسب المادة (٩) من شروط المقاولات والتي تعتبر المقالة نافذة من تاريخ التبليغ بالإحالة ، أما بالنسبة إلى التأخيرات فقد قام قسم العقود بتوجيه إنذارات إلى الشركات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وان إجراءات ديوان الوقف الواردة بالإجابة تخالف ما ورد بإحكام الفقرة (٧ - ٢٠ - ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة / ٢٠٠٨ والتي تنص على (تعد قرارات الإحالة نافذة من تاريخ تبليغ من ترسو عليه المناقصة بتوقيع العقد خلال مدة لا تتجاوز (١٤) يوماً من تاريخ التبليغ بالإحالة بعد مصادقة رئيس جهة التعاقد مع إشعار بقية المناقصين بقرار الإحالة للمناقصة.

(٧) ضعف مهام قسم التدقيق الداخلي (متوسطة / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لمهام قسم التدقيق الداخلي لاحظنا ما يلي:
- إن حجم قسم التدقيق الداخلي لا يتناسب مع طبيعة ومستوى أعمال الديوان وأنشطته.
 - لا يوجد دليل شامل لإجراءات عمل ومسؤوليات قسم التدقيق الداخلي في الديوان.
 - لا يقوم القسم في الديوان بإصدار تقارير دورية تبين الأنشطة التي يقوم بها.
 - لا يقوم قسم التدقيق الداخلي بتدقيق مسودة العقد قبل توقيعها وإنما بعد توقيع العقد.

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف الشيعي / الدائرة الإدارية والمالية/ الحسابات بموجب الكتاب المرقم (٣٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٤، بما يلي:

- انه يؤيد ما ورد بالفقرة (١) من ملاحظة شركة التدقيق بأن حجم قسم التدقيق لا يتناسب مع طبيعة ومستوى أعمال الديوان وأنشطته.
- انه لا يؤيد ما ورد بالفقرة (٢) من ملاحظة شركة التدقيق وذلك لوجود دليل شامل صادر من قبل ديوان الرقابة المالية ومعمول به حالياً في القسم.
- انه لا يؤيد ما ورد بالفقرة (٣) من ملاحظة شركة التدقيق وذلك لوجود تقارير دورية وترفع إلى معالي رئيس الوقف ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- انه يؤيد ما ورد بالفقرة (٤) وسيتم إعلام القسم بتدقيق العقود قبل توقيعها.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أيد ديوان الوقف الشيعي ملاحظة شركة التدقيق بعدم تناسب مستوى وحجم قسم التدقيق مع حجم الأعمال دون اتخاذ الإجراءات بشأن تلافي ذلك.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / انها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق حول عدم توفر دليل شامل لإجراءات عمل قسم التدقيق .
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / انها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق بعدم وجود تقارير دورية تصدر من قبل قسم التدقيق عن نتائج نشاط القسم.
- فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة / أيد ديوان الوقف الشيعي ملاحظة شركة التدقيق حول عدم قيام قسم التدقيق بتدقيق مسودة العقود دون بيان الإجراءات المتخذة بشأن تلافي ذلك.

(٨) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال تدقيقنا أن الديوان والمؤسسات التابعة له لا تملك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها . عادة ما يصدر الديوان التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكرة داخلية طارئة . مع ذلك، فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام. ومن ناحية أخرى ، إن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات الداخلية ، بحيث تمثل مرجع للموظفين. إن عدم وجود دليل للإجراءات والسياسات يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة وعدم التناسق في وظائف الديوان بالإضافة إلى أن الموظفين الجدد لا يملكون مرجعا للعمل على أساسه. على الأقل ، يتوقع من الديوان أن يوثق دليلا للسياسات والإجراءات لكل من الأقسام الآتية:

- المشتريات
- الموارد البشرية
- القسم المالي

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف الشيعي / الدائرة الإدارية والمالية/ الحسابات بموجب الكتاب المرقم (٣٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٤، فيما يخص دليل الإجراءات الخاص بدوائر ومؤسسات الديوان فأن الدائرة قامت منذ فترة قريبة ومن خلال عقد مبرم مع وزارة التخطيط / المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات بوضع دليل إجراءات العمل لدوائر الديوان وقد قام فريق العمل المكلف من قبل المركز المذكور بعاونه فريق عمل من قبل قسم التطوير الإداري بزيارة لدوائر الديوان تباعا لوضع دليل لإجراءات العمل المذكور وسيتم الانتهاء منه لاحقا وتتم المصادقة عليه كمرحلة أولى على أن يلحقه كمرحلة ثانية إعداد المعايير التي يفترض أن تكون عليه تلك الإجراءات تمهيدا لتطبيق ضمان الجودة في دوائر الديوان.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بعدم وجود دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عمليات الديوان والمؤسسات التابعة له وان ماورد باجابة الوقف لم يقدم الى الهيئة الرقابية.

(٩) أرشفة ملفات العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لبعض العقود في الديوان لاحظنا أن أضايرير العقود يتم الاحتفاظ بها بطريقة غير منظمة وبشكل غير جيد مما يؤدي إلى صعوبة في دراسة العقود والصعوبة في الرجوع إلى أوليات العقود. إن عدم حفظ أوليات العقود وكافة الوثائق الهامة المتعلقة بها في مكان آمن يعرضها إلى مخاطر التلف والضياع].

رد الإدارة :

أيد ديوان الوقف الشيعي / الدائرة الإدارية والمالية/ الحسابات بموجب الكتاب المرقم (٣٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٤ ، ما جاء بملاحظة شركة التدقيق لان البناية الموجودة مؤجرة ومشاركة مع الدائرة الهندسية والتنسيق مستمر مع الدائرة لغرض توفير غرف لغرض الأرشفة وتنظيم المستندات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق .

(١٠) لجان فتح وتحليل العطاءات (متوسطة / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لديوان الوقف الشيعي لاحظنا ما يلي:
- أن الديوان لم يقم بتغيير عضوين من أصل (٥) أعضاء من لجنة فتح العطاءات بعد مضي ٧ أشهر على الأمر الإداري لتشكيل هذه اللجان.
 - لم يتم تغيير لجنة دراسة وتحليل العطاءات لأكثر من سنة من تاريخ ٥ أيار ٢٠١١ وحتى تاريخ ٢ تموز ٢٠١٢.

رد الإدارة :

أيد ديوان الوقف الشيعي / الدائرة الإدارية والمالية/ الحسابات بموجب الكتاب المرقم (٣٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٤ ، ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وقد تم تلافي الحالة خلال عام ٢٠١٢.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق.

أحدى و ثلاثون - الوقف السنّي

(١) الدعوّات المباشرة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى ديوان الوقف السنّي لاحظنا أن الديوان قد قام باللجوء إلى أسلوب الدعوة المباشرة لأتمام بعض المشاريع على الرغم من كون هذه المشاريع لا تحمل الطابع التخصصي خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة - ٤ - رابعا - أ) مثال على ذلك :

اسم العقد	مبلغ العقد/ دينار	اسم الشركة المنفذة
الانتهاءات والأعمال الصحية لبنائية رئاسة الديوان في أم القرى	١,٠٦٠,٠٠٠,٠٠٠	شركة حب الوطن للمقاولات العامة المحدودة
أنشاء دور كبار الموظفين بلوك عدد ٢ النخب / الانبار	٢,٦٠٧,٣٨٣,٠٠٠	شركة سواعد الرافدين للمقاولات العامة المحدودة
أعمال الحضرة القادرية وملحقاتها	٣,٤٨٨,١٨٥,٠٠٠	شركة زمن الفطيم للمقاولات العامة المحدودة
أنشاء قاعات منام ومحلات وضوء لمدينة الحجاج في النخب / الانبار بعدد (١٣) قاعة	٥,٦٥٥,٠٠٠,٠٠٠	شركة الهمة العربية للمقاولات العامة المحدودة
أنشاء قاعات منام ومحلات وضوء لمدينة الحجاج في النخب / الانبار بعدد (٧) قاعة	٢,٩٩٣,٦٦٩,٠٠٠	شركة الطرق النموذجية للمقاولات العامة المحدودة

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف السنّي / مكتب رئيس الديوان بموجب الكتاب المرقم (٤٦٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/٢، تم الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (الحد من أسلوب الدعوة المباشرة واعتماد أسلوب المناقصة العامة لتنفيذ المشاريع المهمة بناء على توجيهات الرقابة المالية الاتحادي) وان كانت هناك تعليمات تنص على الجواز باستخدام الدعوة المباشرة لأسباب أمنية وحسب المكان المنفذ فيه و تتم مخاطبة ديوان الرقابة المالية للحصول على الموافقات الأصولية ويتم العمل بهذا الأسلوب حالياً.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه سبق لديوان الوقف السنّي / مكتب المفتش العام أن فاتح ديوان الرقابة المالية الاتحادي بموجب كتبه المرقمة (س / ١٣٤١) و (س / ١٩٨) و (س / ٤٣٧) والمؤرخة في ٢٠١٢/٩/١٨ و ٢٠١٣/١/٢٢ و ٢٠١٣/٢/٢٦ على التوالي بشأن اعتماد أسلوب الدعوة المباشرة للمشاريع الواردة بملاحظة شركة التدقيق وقد تضمنت إجابة ديوان الرقابة بموجب كتبه المرقمة (٧٤٣٤/١/٦١/٨) و (٧٤٣٤/٦١/٨) في ٢٠١٢/١٠/١٤ و ٢٠١٣/٤/٣ على التوالي بالإمكان اعتماد أسلوب الدعوة المباشرة للمشاريع بما ينسجم والمادة (٤ - رابعا - أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة لكون تلك الأعمال ذات طابع تخصصي أو لأسباب أمنية ، على أن لا يتم التوسع بهذا الأسلوب مستقبلاً.

(٢) الهيكل التنظيمي للديوان (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لقانون الوقف السنّي رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٢ المنشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد ٤٢٥٤ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥ ، لاحظنا عدم وجود قسم العقود الحكومية ضمن هيكلية الديوان على الرغم من وجود القسم ضمن الهيكل التنظيمي المعمول به حالياً، على الرغم من أهمية القسم لإدارة عقود الديوان].

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف السني / مكتب رئيس الديوان بموجب الكتاب المرقم (٤٦٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/٢، أن عدم إدراج قسم العقود الحكومية سقط سهواً من الهيكل التنظيمي المعد من قبل قسم التخطيط والمتابعة وتم إدراجه لاحقاً للهيكلية لقانون الوقف السني رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٢ وفق المادة (١٦).

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لم تتضمن الفقرة (أولاً) من المادة (٩) من قانون ديوان الوقف السني المرقم (٥٦) لسنة ٢٠١٢ (قسم العقود) في حين أن القسم وارد ضمن الهيكل التنظيمي لديوان الوقف المعمول به حالياً، الأمر الذي يستلزم استكمال الموافقات اللازمة من الجهات المخولة قانوناً وإضافته إلى أقسام ديوان الوقف وتعديل قانون ديوان الوقف السني.

(٣) مهام وواجبات قسم العقود الحكومية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا لقسم العقود الحكومية الخاص بديوان الوقف السني لاحظنا أن القسم لا يقوم بجميع مهامه المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (١٢) ، وأعمال وزارة التخطيط المرقم (٤٦٣٢) المرسل في ٢٠٠٧/٧/٥ ، حيث كانت المهام موزعة بين الجهات المستفيدة وقسم المشاريع وقسم العقود الحكومية].

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف السني / مكتب رئيس الديوان بموجب الكتاب المرقم (٤٦٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/٢، تم مفاتحة السيد رئيس ديوان الوقف بخصوص عمل قسم العقود الحكومية وحسب ما جاء بخطة القسم وتحديد احتياجات القسم من الكوادر الفنية والإدارية مع تخصيص مكان مناسب للقسم لغرض تنفيذ خطته وفق ما جاء بهيكلية أقسام العقود الحكومية المعمم من وزارة التخطيط المرقم (٤٦٣٢) والمؤرخ في ٢٠٠٧/٧/٥ وحصلت موافقة سيادته على ذلك.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق، حيث أن القسم لا يقوم بمهامه المنصوص عليها بالمادة (١٢) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة وإن مهام القسم موزعة بين (قسم المشاريع ، قسم الصيانة والقسم التجاري).

(٤) عمل لجان دراسة وتحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن لجان تحليل ودراسة العروض لا تعتمد على نسب ترجيح للمفاضلة بين مقدمي العطاءات لاختيار العطاء الأفضل من الناحية الفنية والمالية للترشيح عند الترسية، خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٧- الفقرة حادي عشر) ، مثال على ذلك:

اسم العقد	الجهة المنفذة	رقم المقابلة	مبلغ العقد (دينار)
أعمال الانهائات والصحيات والكهربائيات والتكييف والمصاعد الخاصة بأعمال قاعة المناسبات الكبرى لجامع أم القرى	شركة أضواء النبأ للمقاولات المحدودة	٢٠١٢/٧/بغداد	١٠,٢٩٥,٩٣٥,٠٠٠
أعمال الحضرة القادرية وملحقاتها	شركة زمن الفطيم العامة المحدودة	٢٠١٢/٧٢/بغداد	٣,٤٨٨,١٨٥,٠٠٠
أنشاء دور كبار الموظفين بلوك عدد (٢) / النخيب	شركة سواعد الرافدين للمقاولات العامة المحدودة	٢٠١٢/٧٠/الانبار	٢,٦٠٧,٣٨٣,٠٠٠

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف السني / مكتب رئيس الديوان بموجب الكتاب المرقم (٤٦٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/٢، تم العمل حالياً بملاحظة شركة التدقيق من قبل لجنة تحليل العطاءات المشكلة لهذا العام وتم توجيه من قبل السيد مدير عام دائرة الشؤون الهندسية خلال اجتماعه باللجنة والعمل على ترجيح العطاءات الأفضل من الناحية الفنية والمالية عند الترسية وفق المادة (٧) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، حيث لوحظ أنه في معظم العقود المبرمة من قبل ديوان الوقف السني لم يتم إعطاء واحتساب النسب الترجيحية للعطاءات المقدمة لأغراض المفاضلة واختيار العطاءات التي تحصل على أعلى الدرجات من التقويمين المالي والفني عند الترشيح للترسية وفقاً للمادة (٧ - الحادي عشر) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدلة).

(٥) عقد توريد مواد قناة الديوان الفضائية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لاوليات العقد المرقم ٧ / ٢٠١٢ ، قام الديوان بالتعاقد مع شركة العز العامة لتجهيز مواد قناة الديوان الفضائية بتاريخ ٢٠١١/٦/١ بأجمالي مبلغ (٧٨٠,٣٤٣,٥٦٨) دينار عراقي لمدة ٦٠ يوم لاحظنا ما يلي:

- قامت شركة العز بالتعاقد مع مجهز ثانوي لتوريد بنود العقد خلافاً لتعليمات تنفيذ الموازنة لعام ٢٠١١ باب صلاحيات الوزير - المادة ١٨ .
- تلوّك المجهز بتوريد المواد مما أدى إلى انخفاض نسبة انجاز المشروع حيث بلغت (١٠ %) لغاية تاريخ زيارتنا في ٢٠١٢/٣/٥ .
- لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة للاسراع بانجاز العقد بعد تجاوز المدة التأخيرية المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ١٦ - ثانياً) والبالغة (٢٥%) من مدة العقد البالغة ٦٠ يوم.
- قام المجهز بتوريد مواد مخالفة للشروط والمواصفات المنصوص عليها في بنود العقد وتم تشكيل لجنة لفحص المواد بموجب الكتاب (٢٢٦٥) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ .

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف السني / مكتب رئيس الديوان بموجب الكتاب المرقم (٤٦٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/٢ بما يلي :

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / لم يتعاقد الديوان مع مورد ثانوي بل تعاقد مع شركة العز العامة التابعة لوزارة الصناعة.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ أن تلوّك المجهز كان بسبب التأخر في حصول الموافقات الأمنية والحصول على موافقة هيئة الاتصالات وحسب الاتفاق بأن يتم التجهيز والفحص بعد حصول الموافقات مدة ٣٠ يوم.
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / تم التأكيد على شركة العز العامة بالتجهيز وإعلامهم ببداية الغرامات التأخيرية بموجب الكتاب المرقم (٢٤١٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٧ .
- فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة / لم تقبل المواد المجهزة من قبل الشركة لرفضها من قبل لجنة الفحص المشكلة بالأمر الإداري المرقم (٢٢٦٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٥ لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة وتم إعلام شركة العز العامة بذلك بموجب الكتاب المرقم (٢٤١٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٧ .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / لا تتوفر معلومات موثقة تؤيد قيام شركة العز العامة بالتعاقد مع مقاول ثانوي رغم طلب ذلك بموجب ورقة الاستفسار المؤرخة في ٢٠١٣/٧/١ .
- تؤيد ملاحظة شركة التدقيق فيما يخص الفقرات (٢) ، (٣) ، (٤) .

اثان وثلاثون - الوقف المسيحي

(١) اختيار الشركات المنفذة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا لاحظنا أن الديوان ومن خلال اللجان المختصة بتحليل وإحالة المشاريع قام باختيار شركات ليست ذات كفاءة مالية ، كما أن البيانات الختامية المقدمة من هذه الشركات تبين أنها حققت خسائر في عام ٢٠١١. مثال ذلك :

مبلغ العقد (دينار عراقي)	اسم الشركة المنفذة	تفاصيل العقد
١,٦٤٩,٨٨٩,٠٠٠	شركة برج عجمان	عقد تنفيذ مشروع أعمال بناء قاعات وترميم مزارات قضاء سنجار / نينوى
٦٤٨,٩٢٥,٠٠٠	شركة المانجرو	مناقصة ١١ / ٢٠١٢ تأهيل وتأسيس مقبرتي الكنيسة الشرقية القديمة وكنيسة المشرق / خان بني سعد
٥٢٣,٤٣١,٨٥٠	شركة الرؤوم	مناقصة ١٢ / ٢٠١٢ تنفيذ تأهيل مقبرتي الكلدان والسريان الكاثوليك / خان بني سعد
٨٨١,٧٠٠,٠٠٠	شركة السراج المنير	مناقصة ١٦ / ٢٠١٢ إنشاء روضة لطائفة الأرمن الأرثوذكس

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت. ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ بما يلي:

- لا يوجد ضمن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية استبعاد العطاءات بسبب الكفاءة المالية للشركات بل يتم الأخذ بنظر الاعتبار بها عند المفاضلة بين الشركات.
- في حالة كون هذه الشركات هي اقل العروض المقدمة وبفرق كبير عن الشركات الأخرى فأن المصلحة العامة تقضي إحالة العمل إلى اقل العروض.
- أن اغلب الشركات المشار إليها بوجود خسائر مالية لعام ٢٠١١ فأن الأسباب تعود لعدم تنفيذها أعمال سابقة أو أسباب أخرى لا تتطلب استبعادها.

متابعة الهيئة الرقابية:

- أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن الفقرة (ج - عاشرأ - من المادة ٧) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة إشارة إلى الكفاءة المالية من خلال تقديم الحسابات الختامية المصادق عليها وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٦٩٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/٤.

(٢) الدعوة المباشرة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا لاحظنا ، أن الديوان يلجأ إلى أسلوب الدعوة المباشرة إلى الشركات في الوقت الذي يكون فيه المشروع لا يحمل الطابع التخصصي أو أن الشركات ليس لها التخصص المطلوب .

مبلغ العقد (دينار عراقي)	اسم الشركة المنفذة	تفاصيل العقد
٣٥٤,٥٩٥,٠٠٠	شركة سما الرافدين	الدعوة المباشرة ١ / ٢٠١٢ لترميم كنيسة مار بولص الكلدانية / الموصل
٤٥٤,١٥٥,٠٠٠	شركة الخرسانة	الدعوة المباشرة ٤ / ٢٠١٢ أعمال تأهيل دير السيدة في القوش

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت. ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ بما يلي:

- أن تنفيذ الأعمال في قضاء الموصل الذي تعرضت فيه العديد من الكنائس للاعتداءات وكذلك رجال الدين والمؤمنين الأمر الذي يتطلب مراعاة النواحي الأمنية له بشكل دقيق ، فضلاً على ذلك إن هذه المواقع مستغلة ويتم ممارسة الطقوس الدينية فيها.
- وكذلك الحال بالنسبة إلى دير السيدة في القوش الذي يقع في منطقة جبلية بعيدة وترتاده العوائل والمؤمنين بشكل مستمر مع السكن فيه ليلاً ونهاراً.
- وعليه ولاسباب أمنية ولكون هذه المواقع مأهولة ويتم استغلالها تم إجراء الدعوات المباشرة علماً أن نسبة الدعوات المباشرة إلى المناقصات لعام ٢٠١٢ تمثل نسبة (٥,٥%) فقط كما أن المادة (٤ - رابعاً - أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية تنص الفقرة (١) منها [يمكن توجيه دعوة مباشرة إذا كان العقد يتطلب السرية أو تكون] فهناك أسباب أمنية تستدعي ذلك ولتحقيق الكفاءة والسرعة في العمل.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث يتم توجيه الدعوة المباشرة للشركات إذا كان العقد يحمل طابع تخصصي أو يتطلب السرية في كل من إجراءات التعاقد والتنفيذ أو إذا كان الهدف هو تحقيق السرعة أو عزوف مقدمي العطاءات عن المشاركة في المناقصة وحسب ما ورد في الفقرة (أ- رابعاً) من المادة ٤/ من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة وان المشاريع الواردة اعلاه لا ينطبق عليها ذلك.

(٣) التأخر في المباشرة بالمشروع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا لاحظنا أن موقع العمل غير جاهز للمباشرة بالعمل فيه بالرغم من إحالة المشروع للشركة المنفذة وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية المادة (٣ - أولاً - ز) والتي تنص على أن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيه كلاً أو جزءاً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر. مثال ذلك :

تفاصيل العقد	تاريخ توقيع العقد	تاريخ تسليم الموقع
الدعوة المباشرة ٢٠١٢ / ١ ترميم كنيسة مار بولص الكلدانية	٨ / آب / ٢٠١٢	٢٨ / آب / ٢٠١٢
مناقصة ٢٠١٢ / ١١ تأهيل وتأثيث مقبرتي الكنيسة الشرقية القديمة وكنيسة المشرق / خان بني سعد	٢٢ / تموز / ٢٠١٢	١٢ / آب / ٢٠١٢
مناقصة ٢٠١٢ / ١٠ تأهيل وتأثيث كنيسة مار زيا / بغداد/ الدورة	٥ / آب / ٢٠١٢	٥ / أيلول / ٢٠١٢
عقد تنفيذ أعمال دير السلام للأعمال الخشبية للفقرة رقم (١١) من الكشف التخميني	١٨ / نيسان / ٢٠١٢	٢٠ / أيار / ٢٠١٢

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت. ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ بما يلي:

- الدعوة المباشرة ٢٠١٢ / ١ / تم تسليم الموقع بتاريخ ٢٠١٢ / ٨ / ٢٨ بعد توقيع العقد بتاريخ ٢٠١٢ / ٨ / ٨ وإن ذلك لا يؤثر على المشروع قياساً بخصوصية موقع المشروع كونها كنيسة ولظروف خاصة متعلقة بها وللظروف العامة المحيطة بذلك من كافة النواحي أدى ذلك إلى التأخير في تسليم الموقع.
- المناقصة ٢٠١٢ / ١١ / تم توقيع العقد مع الشركة المقاوله شركة المانجرو للمقاولات والتجارة العامة المحدودة بتاريخ ٢٠١٢ / ٧ / ٢٢ بموجب كتاب قسم العقود الحكومية المرقم (٣٥)

والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٢٢ وبالنظر لكون العمل في منطقة خان بني سعد ولعدم إمكانية إرسال لجنة إشراف إلى الموقع ، تم إبرام عقد إشراف هندسي مع دائرة الأعمار الهندسي المرقم (٦٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٥ وذلك لوجود كوادر لديها في تلك المنطقة وتم تسليم الموقع إلى المقاول من قبلهم بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٢.

- المناقصة ٢٠١٢/١٠ تم توقيع العقد مع الشركة المقاول شركة برج عجمان للمقاولات العامة المحدودة بتاريخ ٢٠١٢/٨/٥ بموجب كتاب قسم العقود الحكومية المرقم (٤٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٥ ولكون العمل مناقصة ويتطلب تشكيل لجنة فقد تم تشكيل لجنة الإشراف والمتابعة على المشروع بموجب الأمر الديواني المرقم (ل.ن/٢/٤٠٣٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٣٠ وقد تأخر تشكيل اللجنة بسبب الوضع الأمني غير المستقر في الموقع (الدورة - حي الميكانيك) ، إضافة إلى استكمال تهيئة الموقع، فقد تم الاستلام بتاريخ ٢٠١٢/٩/٥ واعتبرت مباشرة الشركة بتنفيذ أعمال المقاول بتاريخ ٢٠١٢/٩/٦ بموجب أمر المباشرة الصادر من قسم العقود الحكومية المرقم (ت.هـ/٤٤٧٠) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/١٩.

- عقد تنفيذ أعمال دير السلام للأعمال الخشبية / تم توقيع العقد مع المقاول بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٨ وتمت المباشرة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ وذلك بسبب حصول متغيرات في التصميم الخاصة بالواجهات الخشبية من قبل المهندس الاستشاري وتأخره في تحديد نوعية الخشب والنقشة المطلوبة ولحين حسم الموضوع من قبله وقد تم إعداد مباشرة المقاول بالعمل .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث كان على الوقف تهيئة الموقع الخاص بالعمل وجاهزيته للمباشرة به كلاً أو جزءاً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر وحسب ما ورد في المادة (٣ - أولاً - ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدلة) .

(٤) تدني نسب الانجاز (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا لاحظنا تدني بعض المشاريع التي تعاقدها الديوان مع بعض الشركات حيث تتفاوت نسب الانجاز من الصفر إلى (٣ %) مثال على ذلك :

نسبة الانجاز	مدة العقد	كلفة العقد (دينار عراقي)	تاريخ توقيع العقد	تفاصيل العقد
(٣ %) لغاية ١٨ تموز/٢٠١٢	٣٠٠ يوم	٦٣٨ , ٠٠٢ , ٠٠٠	١٩ شباط/٢٠١٢	مناقصة ٢٠١١/ ١٣ إنشاء بناية إدارية في كنيسة مار ماري / الكنيسة الشرقية / بغداد / النعيرية
(٠ %) ٢١ تشرين الأول/٢٠١٢	٦ أشهر	٥٧٠ , ٠٤٠ , ٠٠٠	١٧ أيار/٢٠١٢	عقد تجهيز كرفانات

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت.ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ بما يلي:

- المناقصة ٢٠١١/١٣ / إن الشركة المقاول شركة المساحة الحرة للمقاولات العامة المحدودة متلكئة في العمل على الرغم من التوجيهات المستمرة من قبل الديوان، حيث تم توجيه تنبيه للشركة بموجب كتاب قسم العقود الحكومية المرقم (ت.هـ/٣٤٦٠) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٢٤ وتوجيه إنذار لها بموجب كتاب قسم العقود الحكومية المرقم (ت.هـ/٤٠٧٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/٢ وتوجيه إنذار نهائي بموجب كتاب قسم العقود الحكومية المرقم (ت.هـ/٤١٩٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/٦ وعليه قدم المقاول تعهد بموجب الإنذار النهائي على الاستمرار بالعمل.

- عقد تجهيز كرفانات / تم إبرام عقدين مع شركة نصر العامة للصناعات الميكانيكية بالعدين (٣٦ و ٣٧) والمؤرخين في ٢٠١٢/٥/١٧ والمتضمنين قيام الشركة أعلاه بتجهيز الوقف بكرفانات مختلفة القياسات مع التأثيث وبكلفة إجمالية قدرها (٦٤١٦٤٠٠٠٠) دينار لكلا العقدين

. وقد باشرت الشركة بالعمل بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٠ بموجب كتاب قسم تنفيذ مشاريع المسيحيين المرقم (ت. هـ / ٣٧٨٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/١٣ والذي يمثل تاريخ تسديد الدفعة المقدمة وقد تأخرت الشركة بالتجهيز حيث بدأ التجهيز بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ بعد التأكيدات على الشركة بضرورة التجهيز وبموجب الكتب الصادرة من قسم تنفيذ مشاريع المسيحيين وأخرها الكتاب المرقم (ت. هـ / ٥١١٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٢١. علماً إن نسبة الانجاز للعقدين (٣٦ و ٣٧) بلغت (٤٥ %) لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ والعمل مستمر بالتجهيز.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى أيد وجود تلكاً من قبل شركة المساحة الحرة للمناقصة (٢٠١١/١٣) وكذلك عقد تجهيز الكرفانات مع شركة نصراً لعامة للصناعات الميكانيكية دون قيام ديوان الأوقاف ببيان الإجراءات المتخذة بشأن الشركات المتكئة وإلزام هذه الشركات بتنفيذ شروط العقد وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقريرين الرقابيين المرقمين (٦٩٧٨ و ٢٩٢٥) والمؤرخين في (٢٠١٢/٤/٤ و ٢٠١٣/١/٣١) على التوالي.

(٥) التخصيص المالي للمشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا لاحظنا أن بعض العقود لا يوجد لديها تخصيص مالي ضمن مشاريع الديوان لعام ٢٠١٢ وفي بعض العقود لا توجد كتب تأييد توفر التخصيص المالي وإنما يتم المصادقة عليها من قبل رئيس الديوان مثال على ذلك :

تفاصيل العقد	اسم الشركة المنفذة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
عقد تنفيذ مشروع أعمال بناء قاعات وترميم مزارات قضاء سنجار / نينوى	شركة برج عجمان	١,٦٤٩,٨٨٩,٠٠٠
الدعوة المباشرة ٢٠١٢/١ ترميم كنيسة مار بولص الكلدانية / الموصل	شركة سما الرافدين	٣٥٤,٥٩٥,٠٠٠
مناقصة ٢٠١٢/١٠ تأهيل وتأثيث كنيسة مار زيا / بغداد / الدورة	شركة برج عجمان	٣٧٤,١٥٥,٥٠٠
مناقصة ٢٠١٢/١٤ أنشاء كنيسة الأقباط بغداد	شركة المانجرو	٥,٢٩٧,٦٢٠,٠٠٠
مناقصة ٢٠١٢/١٥ تطوير مقبرة القيامة / قرة قوش / نينوى	شركة النبأ الصادق	٦٣٩,١٩٣,٠٠٠

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت. ع / ١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ ، إن جميع الأمثلة المشار إليها في ملاحظة شركة التدقيق هي ضمن مشاريع يتوفر لها التخصيص المالي لعام/٢٠١٢ وضمن موازنة الديوان الاستثمارية ، ولعدم وجود خبرة كافية في قسم الحسابات بتبويب هذه الأعمال ضمن المشاريع ، حيث يتم تأييد توفر التخصيص وتحديد تبويب المشروع من قبل رئيس ديوان الوقف كونه المشرف على أعمال الموازنة الاستثمارية للديوان. ولغرض مناقلة المبالغ ضمن المشاريع لتحقيق أعلى نسب انجاز ولتلافي الأخطاء السابقة للسنوات الماضية بحجز مبالغ تخصيص مالي دون اجراء مراجعة وتحديث للمعلومات بشكل مستمر مما أدى إلى الإخفاق في تحقيق نسب انجاز جيدة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن مشاريع ديوان الأوقاف لا يتم إعدادها على مستوى الأعمال والعقود وإنما يتم إدراج التخصيصات على مستوى المشاريع الخاصة بمجموعة أعمال أو عقود تأهيل تخص منطقة معينة والذي يشكل خلل في إجراءات الرقابة والمتابعة.

(٦) عقد أعمال هدم وإعادة صب بناء سقف غرفة لكنيسة مار يوسف شيخان مع بناء سياج للكنيسة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى لاحظنا أن الديوان تعاقد بتاريخ ١١ تموز ٢٠١٢ مع شركة اوريتا للمقاولات العامة المحدودة بمبلغ (٥٧,٠٠١,٠٠٠) دينار عراقي. مدة العقد ٩٠ يوم لتنفيذ أعمال هدم وإعادة صب بناء سقف غرفة لكنيسة مار يوسف شيخان مع بناء سياج للكنيسة حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- تم تسليم الموقع بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١٢ وذلك قبل توقيع العقد وحسب كتاب الشعبة الهندسية / القوش ذي العدد (٣٣١) والمؤرخ في ١١ حزيران ٢٠١٢.
- وجود تباين كبير بين مبلغ العقد والكلفة التخمينية التي أعدت من قبل الديوان حيث أن مبلغ العقد كان (٥٧,٠٠١,٠٠٠) دينار عراقي والكلفة المعدة من قبل الديوان كانت (٧٩,٨١٨,٠٠٠) أن هذا التباين الكبير يؤشر إلى أن هنالك خلل أما في عملية التخمين أو الإحالة.
- تم توقيع العقد بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – ملاحظة ٢٠/ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة، فلقد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ٧ حزيران ٢٠١٢ بينما تاريخ توقيع العقد كان في ١١ تموز ٢٠١٢.

رد الإدارة :

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت.ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ بما يلي:

- تم تسليم موقع العمل قبل توقيع العقد بناءً على متطلبات الجهة المستفيدة بالمباشرة في العمل بشكل عاجل لمتطلبات حماية الموقع.
- تم تخمين الأعمال حسب الأسعار السائدة في ديوان الأوقاف والتي تعتمد في تخمين الكشوفات عند إعدادها ، أما مبلغ العقد فهو واطئ وقليل ويعود إلى عدم تحقيق أرباح عالية في هذه المقولة من قبل المقاول، وإنما الغاية هو استحصال عمل مع الديوان والتعريف بعمل الشركة لديه ولانخفاض الأسعار في شيخان مقارنة مع بغداد .
- إن توقيع العقد بعد فترة طويلة من قرار الإحالة يعود إلى كون مقر قسم العقود الحكومية في بغداد ومقر تنفيذ العمل والقسم المعني في القوش، وبسبب إجراءات نقل البريد ولعدم وجود شعبة للعقود الحكومية في المحافظات كل ذلك يؤدي إلى تأخر توقيع العقد.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:

- كان على الوقف الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ حيث يتوجب تسليم موقع العمل بعد إكمال كافة إجراءات التعاقد.
- كان على الوقف تقديم دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للعقد المراد تنفيذه ضمن تقرير دراسة الجدوى الاقتصادية بغية استخدامه كمقياس عند تحليل العطاءات وترسيه العقود .
- تعد قرارات الإحالة نافذة من تاريخ تبليغ من ترسو عليه المناقصة بتوقيع العقد وقد تم الإشارة إلى الملاحظة الخاصة بتوقيع العقد في كل من التقارير الرقابية المرقمة (٢٩٢٥ و ١١٦٥٨ و ١٢٣٥٥) والمؤرخة في (١/٣١ و ٦/٢ و ٢٠١٣/٦/١٣) على التوالي.

(٧) العرض الوحيد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى لاحظنا أن الديوان تعاقد بتاريخ ٨ آب/ ٢٠١٢ مع متعهد بمبلغ (٩٩,٢٤٠,٠٠٠) دينار عراقي ومدة العقد ٤ أشهر لبناء سياج وصيانة كاتدرائية اللاتين / بغداد/ شارع ٥٢ حيث لاحظنا انه تم توجيه دعوة وحيدة إلى المتعهد بناءً على كتاب رئيس طائفة اللاتين ذي العدد ٢٠١٢/٦٨ بتاريخ ٤/ تموز/ ٢٠١٢ وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المادة (٤ - خامسا).]

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت. ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ ، إن الأعمال المشار إليها هي أعمال ترميم وصيانة للكنيسة والسياج داخل حديقة الكنيسة وإن الموقع المذكور يتم استخدامه من قبل المؤمنين والزائرين رجال ونساء ولكافة الأوقاف وعليه فإن العمل في الكنائس ودور العبادة التي يتم أداء المراسم الدينية فيها وإشغالها بشكل مستمر يتطلب مراعاة النواحي الأمنية فيها وكذلك التنسيق مع الجهات المستفيدة بشأن أوقات العمل وأماكن تواجد العمال والمواد وغيرها. وبناءً على ذلك تم ترشيح متعهد من قبل الكنيسة لتنفيذ الأعمال وانجازها بدون مشاكل كالتى حصلت سابقا في أعمال مماثلة تم الإعلان عنها ومنها كنيسة مار كوركيس الكلدانية وكنيسة مار بهنام ومقر مطرانية المشرق وقاعة تعازي كنيسة مار بطرس وبولص وعليه فقد تم تنفيذ العمل بهذا الأسلوب لأسباب أمنية وتحقيق السرعة والكفاءة ، علما إن مبلغ العقد اقل من (١٠٠) مليون دينار ولا يدخل ضمن المناقصات.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث يتوجب على ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى توجيه الدعوة الوحيدة إذا كان العمل ذا طبيعة احتكارية أو وجود أسباب أمنية تستدعي ذلك.

(٨) تاريخ توقيع العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا، في بعض الحالات وجود عقود تم توقيعها بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – ملاحظة ٢٠/ب) والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوم من صدور الإحالة، مثال على ذلك:

تفاصيل العقد	اسم الشركة المنفذة	مبلغ العقد (دينار عراقي)	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد
مناقصة ٢٠١١/ ١٣ أعمال إنشاء بناية إدارية في كنيسة مار ماري/الكنيسة الشرقية/بغداد/النعيرية	شركة المساحة الحرة	٦٣٨,٠٠٢,٠٠٠	١٧/كانون الثاني/٢٠١٢	١٩/شباط/٢٠١٢
مناقصة ٢٠١١/٤ تأهيل كنيسة مار بهنام والشيخ متي/بغداد/الدورة	شركة اشراقه النهار	٣٩١,٠٩٣,٠٠٠	٨/كانون الأول/٢٠١١	٢٩/كانون الثاني/٢٠١٢
مناقصة ٢٠١٢/١٧ تأهيل المقابر الثلاثة مقابر الروم الارثوذكس – السريان الارثوذكس – الاديونكتس السبتيين	شركة النبال	٥٨٤,٥٦٩,٠٠٠	٢٥ / أيلول / ٢٠١٢	١١/ تشرين الثاني/ ٢٠١٢
عقد تنفيذ عمل مقاعد خشبية لكنيسة مارت شموني ومريم العذراء في برطلة	معرض نجارة الاخوان	٤٧,١٣٢,٨٠٠	٢٥/حزيران/٢٠١٢	٣٠/أب/٢٠١٢

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت. ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ بما يلي:

- بخصوص المناقصات (٢٠١١/١٣ و ٢٠١١/٤ و ٢٠١٢/١٧) إن إجراءات تسليم قرار الإحالة للشركات وقيام الشركات بتسليم مبلغ (٥ %) تأمينات حسن التنفيذ كضمان أو صك مصدق وتأييد صحة صدور التأمينات والتوقيع على العقد لاحقا يتطلب وقتا يزيد عن (١٤) يوم والتي تعتبر غير كافية.
- بخصوص عقد تنفيذ عمل مقاعد خشبية لكنيسة مارت شموني ومريم العذراء في برطلة / إن الفرق بين تاريخ الإحالة في ٢٠١٢/٦/٢٥ وتاريخ توقيع العقد في ٢٠١٢/٨/٣٠ هو كون (٢٧٥ – ٣٢٥)

الكنيستين تقعان في محافظة نينوى شمال العراق الامر الذي يتطلب إرسال العقد باليد عن طريق معتمد البريد إلى ممثليه الديوان في الموصل لغرض توقيعه وإعادته مما يستغرق وقتا طويلا.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، حيث كان على الوقف التأكد من صحة صدور البيانات الجوهرية المطلوبة في مستندات المناقصة من الجهات المعنية قبل الإحالة بما فيها خطابات الضمان الخاصة بالتأمينات الأولية وحسب ما ورد في الفقرة (ثامن عشر من المادة ٧) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة، وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في كل من التقارير الرقابية المرقمة (٢٩٢٥ و ١٦٥٨ و ١٢٣٥٥) والمؤرخة في (١/٣١ و ٦/٢ و ٢٠١٣/٦/١٣) على التوالي.

(٩) عدم ملائمة الدراسة التخمينية للعقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا لاحظنا أن دراسة قيمة العقود التخمينية يجب أن تعد بالاعتماد على أسعار السوق العالمية والمحلية قبل البدء بعملية المناقصة ، أن هذه الدراسة لا تتم بصورة دقيقة وصحيحة وذلك يؤدي إلى وجود فروقات كبيرة بين الدراسة التخمينية والقيمة الفعلية للعقود ، ومثال على ذلك :

تفاصيل العقد	اسم الشركة المنفذة	قيمة العقد الفعلية (دينار عراقي)	القيمة التخمينية للعقد (دينار عراقي)
عقد تنفيذ مشروع أعمال بناء قاعات وترميم مزارات قضاء سنجار / نينوى	شركة برج عجمان	١,٦٤٩,٨٨٩,٠٠٠	٢,٢٧٦,٦٩٩,٠٠٠
مناقصة ٢٠١٢/٢ تنفيذ أعمال الموقع الخارجي والجدار الساند لمعبد لالش/شيخان/نينوى	شركة ابال	٩٨٢,٣٥٨,٠٠٠	١,٣٩٦,٦٧٢,٠٠٠
عقد أعمال تأهيل وترميم كنيسة السبتيين/كركوك	شركة اكديان	٩٧,٢٤٧,٣٥٠	٥٨,٠٩٥,٠٠٠

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت.ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ بما يلي:

- بخصوص (عقد تنفيذ مشروع أعمال بناء قاعات وترميم مزارات قضاء سنجار في نينوى) و (مناقصة ٢٠١٢/٢) / تم إعداد جداول الكميات والتصاميم من قبل المكتب الاستشاري للجامعة التكنولوجية ومقر ديوان الأوقاف ولكون مقر الشركات التي تم إحالة العمل إليها في المناطق القريبة من موقع العمل في سنجار وشيخان فأنا الأسعار تكون أقل من أسعار الفقرات في بغداد أو مركز المحافظات.
- عقد أعمال تأهيل وترميم كنيسة السبتيين في كركوك/ تم إعداد جداول الكميات والتصاميم من قبل هيئة مباني كركوك التابعة إلى وزارة الأعمار والإسكان.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق و بينت ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار الأسعار السائدة في الأسواق المحلية عند إعداد الكلف التخمينية .

(١٠) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال زيارتنا أن الديوان والمؤسسات التابعة له لا تملك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها . عادة ما يصدر الديوان التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكورة داخلية طارئة . مع ذلك، فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام . ومن ناحية أخرى ، أن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات الداخلية ، بحيث تمثل مرجع للموظفين . إن عدم وجود دليل للإجراءات والسياسات يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة وعدم التناسق في وظائف الديوان ، بالإضافة إلى أن

الموظفين الجدد لا يملكون مرجعا للعمل على أساسه . على الأقل ، يتوقع من الديوان أن يوثق دليلا للسياسات والإجراءات لكل من الأقسام الآتية :

- المشتريات
- الموارد البشرية
- القسم المالي

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت.ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ بما يلي:

بعد إن تم إقرار قانون ديوان الوقف واستكمال الإجراءات القانونية بخصوص ذلك سيتم تحديد نظام داخلي ودليل لكل مفاصل الديوان وحاليا يوجد هيكل تنظيمي مؤقت ومهام محددة لكل قسم في الديوان. أما بالنسبة إلى دليل السياسات والإجراءات وفيما يخص الأقسام التالية:

- المشتريات / تم استحداث القسم التجاري الذي يضم شعبة القطاع الحكومي وشعبة القطاع الخاص والذي يتم بموجبه تنظيم عمل المشتريات من القطاع الحكومي أو مشتريات القطاع الخاص وبموجب التعليمات والأنظمة وكذلك بموجب تشكيل لجان خاصة للمشتريات لبغداد والمحافظات.
- الموارد البشرية / توجد خطة للموارد البشرية لاستكمال تعيينات الموظفين بموجب التعليمات مع وجود شعب لقسم الموارد البشرية وحسب الاختصاص لتنظيم عمل القسم بالإضافة إلى تكليف قسم الإدارة والخدمات ببعض المهام الأخرى التي تخص الأفراد ويوجد تحديد لواجبات هذه الأقسام يمكن إدراجها بشكل تفصيلي.
- القسم المالي / إن مهام القسم المالي محددة بواجبات قسم الحسابات الذي تم تحديد واجباته بالشعب التي تخص الموازنة الاستثمارية والموازنة التشغيلية ، ويتم تأدية الواجبات حسب الاختصاص وبالتنسيق مع قسم التدقيق والرقابة الداخلية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٦٩٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/٤.

(١١) ضعف مهام قسم التدقيق الداخلي (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لمهام قسم التدقيق الداخلي لاحظنا ما يلي:
- أن حجم قسم الرقابة الداخلية لا يتناسب مع طبيعة ومستوى أعمال الديوان ونشاطاتها.
 - لا يوجد دليل شامل لإجراءات عمل ومسؤوليات قسم التدقيق في ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى.
 - إن عدم وجود دليل شامل لإجراءات عمل قسم التدقيق الداخلي يؤدي إلى العشوائية في العمل وإلى ضعف فاعلية عمل التدقيق الداخلي.
 - لا يقوم القسم في الديوان بإصدار تقارير دورية تبين الأنشطة التي يقوم بها.
 - تقارير قسم التدقيق الداخلي لا يتم تلخيصها بشكل شهري وتوجيهها إلى المدير العام.
 - أن بعض موظفي قسم التدقيق الداخلي ليس لهم علاقة بالعمل المحاسبي.

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت.ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ بما يلي:

إن حجم قسم التدقيق لا يتناسب مع مستوى أعمال ديوان الوقف ومن المؤمل إن يتم رفد قسم التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية مستقبلا بكوادر حسابية ورقابية في حال توفر درجات وظيفية.

- سيتم عمل دليل شامل في قسم التدقيق والرقابة الداخلية لإجراءات عمل ومسؤولية كل منتسب مع خطة لتقسيم الأعمال وحسب قدرات وكفاءات المنتسبين وخبراتهم مع عمل جدول للتوصيف الوظيفي بالأعمال التي يقوم بها كل منتسب داخل القسم بعد إصدار النظام الخاص بقانون

الديوان. علما انه حاليا يتم تحديد الأعمال والمسؤوليات بموجب شعب القسم المقررة بموجب الهيكل التنظيمي المؤقت .

- إن قسم التدقيق والرقابة الداخلية هو احد الأقسام الأساسية والفعالة التي يتكون منها الديوان، إذ يتولى مهمة مراجعة وتدقيق المعاملات المالية والحسابية والتحقق من قانونيتها ، حيث يؤثر المدققون ملاحظاتهم المستمرة حول أي معاملة صرف أو تسوية قيدية وترفع إلى الجهات العليا بصورة (مذكرة داخلية) تثبت فيها ملاحظاتهم عند وجود خطأ حسابي أو مستندي أو تجاوز في الصرف ويتم التدقيق وفق التعليمات المالية وصلاحيات الصرف والشراء وحسب تعليمات قانون الموازنة الاتحادية لسنة/٢٠١٢ ، كما يتم تدقيق كافة العقود والمشاريع الاستثمارية وفق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة(٢٠٠٨) ويتم متابعة كافة التقارير والمذكرات الداخلية من قبل مدير القسم ومدراء الشعب التابعة بصورة مستمرة ومنظمة للتأكد من إن جميع الملاحظات والتوصيات المثبتة بشأنها قد تم تنفيذها، وسيتم تطوير القسم بعد تزويده بكوادر حسابية ومالية من ذوي الخبرة.

- إن بعض منتسبي القسم ليسوا من ذوي اختصاص محاسبي ولكنهم يعتبرون موظفين مساعدين لعملية التدقيق كأن يكون موظف إداري يقوم بتنظيم البريد وطبع التقارير والمذكرات الداخلية أو إن يكون مساند للعملية التدقيقية يقوم بجمع الجداول والسجلات المحاسبية والتدقيق من الناحية الحسابية .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث يتطلب رفق القسم بكوادر حسابية مؤهلة بالإضافة إلى إعداد برنامج لغرض التدقيق وإصدار تقارير شهرية تتضمن الأنشطة التي يقوم بها القسم علما أن الديوان قد أيد ملاحظة شركة التدقيق .

(١٢) عدم وجود نظام محاسبي آلي (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا لقسم الحسابات، لاحظنا انه يتم إعداد الرواتب يدويا. أن هذه العملية مجهددة ومستنفدة للوقت بالإضافة إلى ذلك، إن الإعداد اليدوي للرواتب يزيد من أمكانية ارتكاب الأخطاء البشرية. وعلاوة على ذلك لاحظنا أيضا أن عمل القيود المحاسبية وتسجيلها في دفتر اليومية وترحيلها إلى الأستاذ العام وعمل ميزان مراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي].

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت. ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ ، انه يطمح لوجود نظام محاسبي آلي يضم كافة البيانات المالية من بداية القيد المحاسبي والسجلات وصولا إلى الحسابات الختامية علما إن قسم تكنولوجيا المعلومات قد باشر بإعداد نظام معلومات محاسبي لجميع المعاملات المحاسبية لغرض السرعة في استخراج المعلومات المالية وامكانية الاحتفاظ بقاعدة معلومات تضم كافة العمليات المحاسبية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق الأمر الذي يتطلب إعداد نظام معلومات محاسبي آلي.

(١٣) التسوية مع وزارة المالية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا لاحظنا أن الديوان لا يقوم بإعداد التسويات مع حساب وزارة المالية بشكل منتظم ولا يتم ذلك إلا مرة واحدة في نهاية السنة ، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف في أداء نظام الرقابة الداخلي وهناك احتمالية وقوع أخطاء محاسبية لا يتم معالجتها بشكل سريع].

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت. ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ ، إن وزارة المالية تقوم بتمويل ديوان الأوقاف بصورة شهرية وحسب التخصيصات المرصدة له ، ويكون ذلك عن طريق إشعار مصرف الرافدين / فرع حي الوحدة،

وان التمويل يظهر شهريا في ميزان المراجعة تحت اسم حساب جاري التمويل ، علما إن قسم الحسابات يقوم بإرسال البيانات المالية شهريا إلى وزارة المالية والتي تتضمن:

- ميزان المراجعة
- جدول المصروفات والإيرادات
- كشف مطابقة المصرف
- كشف مطابقة الصندوق
- كذلك يتم مفاتحة وزارة المالية في نهاية السنة من اجل تزويد قسم الحسابات بتأييد مبلغ التمويل عن كامل السنة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة ديوان الوقف بخصوص ارسال البيانات المالية الواردة اعلاه الى وزارة المالية الا أنه لا يتم اعداد تسوية شهرية معها.

(١٤) ميزان المراجعة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا لديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى، لاحظنا أن ميزان المراجعة الشهري لا يقدم في الموعد المذكور في تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية للعراق سنة ٢٠١٢ (القسم الأول – ١) الذي ينص على تقديم ميزان المراجعة مع التقرير إلى وزارة المالية / دائرة المحاسبة في موعد لا تتجاوز مدته ١٠ أيام من نهاية كل شهر وكما يلي:

نوع الموازنة	العملة	ميزان المراجعة لشهر	تأريخ التقديم إلى وزارة المالية / دائرة المحاسبة
تشغيلي	دينار عراقي	شباط	٢٠١٢/٤/١
تشغيلي	دينار عراقي	نيسان	٢٠١٢/٥/٢٤
تشغيلي	دينار عراقي	أيار	٢٠١٢/٧/٢
استثماري	دينار عراقي	أيار	٢٠١٢/٦/١٣
استثماري	دينار عراقي	تموز	٢٠١٢/٨/١٤
استثماري	دينار عراقي	تشرين الأول	٢٠١٢/١١/٢١

رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب الكتاب المرقم (ت.ع/١٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٤ ، بالنسبة إلى الحسابات التشغيلية تمت الإشارة إلى تواريخ الستة اشهر الاولى من السنة المالية ٢٠١٢ على الرغم من إن قسم الحسابات في الديوان قد قام بتزويد الشركة بميزان المراجعة عن (١١) شهر وعند الاطلاع على التواريخ للفترة من شهر حزيران إلى شهر تشرين الثاني، نلاحظ وجود تحسن ملحوظ في تقديم ميزان المراجعة وحسب ما مبين ادناه وفي اشهر معينة كانت قبل العشرة ايام الاولى ، وهذا يعتبر مؤشر جيد في إرسال البيانات المالية:

الشهر	رقم الكتاب	التاريخ
حزيران	م.ن. / ٣١٨٥	٢٠١٢/٧/١١
تموز	م.ن. / ٣٨٠٠	٢٠١٢/٨/١٤
اب	م.ن. / ٤٢٤٦	٢٠١٢/٩/٩
ايلول	م.ن. / ٤٨٧٣	٢٠١٢/١٠/٨
تشرين الاول	م.ن. / ٥٤٦٧	٢٠١٢/١١/٨
تشرين الثاني	م.ن. / ٥٩٦٣	٢٠١٢/١٢/٥

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة ديوان الوقف المسيحي حيث لوحظ وجود تحسن ملحوظ في تقديم موازين المراجعة للأشهر الأخيرة من السنة وتؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق بخصوص الأشهر الواردة في الملاحظة كمثال على التأخير في تقديم موازين المراجعة.

ثلاثة وثلاثون - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

(١) المطابقات المصرفية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا للمطابقات المصرفية، لاحظنا وجود مبالغ موقوفة ومتركمة في هذه المطابقات منذ عام ٢٠٠٩ ولم تتم معالجتها بعد. مثال ذلك :

رقم الحساب	المبلغ الموقوف	عملة الحساب
١٠٣٩	٩٧,٤٤٩,٢٧٤	دولار أمريكي
١٢٧	٣٨٤,٦٠٠,٩٨٩	دينار عراقي
١١١	٤١,١٩٥,٩٥٥,٠٦٩	دينار عراقي
١١٢	٢,٦٥٣,١٤٣,٢٢٧	دينار عراقي

إن عدم معالجة هذه المبالغ العالقة في المطابقات المصرفية دليل على ضعف نظام الرقابة على حسابات البنوك ، مما قد يؤدي إلى تراكم الفروقات بين أرصدة المفوضية والبنوك].

رد الإدارة:

لم تقم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٢٥٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٣ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق بوجود ضعف في متابعة الموقوفات ضمن مطابقات كشف المصرف وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقريرين الرقابيين المرقمين (١٤٠١١) و(١٤٠٢٣) والمؤرخين في (٧/٢ و ٢٠١٣/٧/٢٠) على التوالي .

(٢) أرصدة السجلات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لميزان المراجعة الموحد لشهر كانون الأول لسنة ٢٠١٢، لاحظنا وجود أرصدة بعكس طبيعتها المحاسبية وذلك لعدم ترحيل الأرصدة الافتتاحية عند تحويل المفوضية من نظام المنح إلى النظام اللامركزي . مثال ذلك : حساب نقدية لدى الصندوق ، والمصرف العراقي للتجارة، ونقدية لدى الأمانات ، وسلف الأفراد العاملين ، وسلف مستديمة للصرف النقدي / نثرية ، وأمانات متنوعة أخرى].

رد الإدارة :

أجابت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / الدائرة المالية / قسم الميزانية بموجب الكتاب المرقم (١١٦٩/٤٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٤ ، سيتم إجراء القيود اللازمة بعد المصادقة على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/٥/٩ (المنح) .

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن الملاحظة لازالت مستمرة لعدم تدوير الأرصدة الافتتاحية من قبل وزارة المالية وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٤٠٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٠ .

(٣) تدني نسب الصرف من الموازنة التشغيلية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لكشف المصروفات النهائي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢، لاحظنا إن نسبة الصرف الفعلي من الموازنة التشغيلية قد بلغت ٢٠ % . إن عدم صرف المبالغ المخصصة ضمن الموازنة التشغيلية يؤدي إلى حجز تخصيصات دون الاستفادة منها من قبل المفوضية أو من قبل أي جهة أخرى. كذلك ، فإن تدني نسبة الصرف خلال العام إنما يعتبر مؤشراً على سوء التخطيط والتقدير من قبل المفوضية إثناء وضع الموازنة].

رد الإدارة:

أجابت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / الدائرة المالية / قسم الميزانية بموجب الكتاب المرقم (١١٦٩/٤٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٤ ، تم تخصيص المبالغ الواردة من موازنة ٢٠١٠ عند ورود

التعديل على قانون المفوضية وتم تثبيت جميع العاملين على الملاك الدائم . إلا أن تأخر المصادقة على ملاك المفوضية لغاية ٢٠١٣/٣/١ اثر على عمليات الإنفاق وبقي تخصيص الرواتب على حاله والذي يمثل نسبة (٩٥ %) من ميزانية المفوضية لغاية تاريخه.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لوحظ وجود تدني في نسب الصرف من تخصيصات الموازنة وقد تم الإشارة إليها في التقريرين الرقابيين المرقمين (١٤٠١١) و (١٤٠٢٣) والمؤرخين في (٧/٢٠ و ٢٠١٣/٧/٢٠) على التوالي.

(٤) سلف وأمانات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا للسجلات المالية للمفوضية ، لاحظنا وجود أمانات تخص سنوات بلغت (١٦٤ , ٠٠١ , ٩٧٢ , ١٥) دينار عراقي، كما لاحظنا وجود سلف تخص سنوات سابقة ومتراكمة منذ عام ٢٠٠٨ لم يتم تصفيتهما بلغت (٦٠٠ , ٤١٢ , ٩٠٤) دينار عراقي وذلك خلافاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٣٦٠) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٩ والذي ينص على وجوب تصفية السلف وان تقوم الجهة المسؤولة بفرض غرامات على تأخر تسوية السلف للموظفين ، إذ نصت التعليمات إن يتم فرض غرامات قدرها (٧ %)].

رد الإدارة:

أجابت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / الدائرة المالية / قسم الميزانية بموجب الكتاب المرقم (١١٦٩/٤٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٤ ، العمل جاري على تصفية السلف والأمانات وتنظيم كشوفات شهرية وقد تم تسوية العديد من السلف.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لم تقم المفوضية بتسوية السلف المتراكمة وتصفية الأمانات وقد تم الإشارة إليها في التقريرين الرقابيين المرقمين (١٤٠١١) و (١٤٠٢٣) والمؤرخين في (٧/٢٠ و ٢٠١٣/٧/٢٠) على التوالي.

(٥) أرشفة ملفات العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لنظام أرشفة العقود القائمة لدى المفوضية ، لاحظنا ما يلي:

- عدم وجود إضبارة موحدة خاصة بالعقود ، إذ أن أوليات العقد تكون مجزأة ، حيث يتم الاحتفاظ بمحاضر لجان الفتح والتحليل والعقود في خزانة خاصة لدى مدير قسم المناقصات ، وعطاءات الشركات الفائزة لدى أحد الموظفين ، ويتم الاحتفاظ بالتأمينات الأولية والنهائية لدى موظف آخر.
- وجود العديد من النسخ المكررة لبعض الوثائق بالإضافة إلى عدم القيام بترتيب واثاق الملف حسب تسلسل معين وبالتالي لا يمكن دراستها وفهمها بسهولة .
- احتواء ملف العقد على واثاق تخص عقود أخرى.

رد الإدارة:

أجابت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / الإدارة الانتخابية / مكتب رئيس الإدارة الانتخابية / قسم المناقصات والعقود بموجب الكتاب المرقم (١٤٣١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٥ بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أن كافة أضابير العقود هي بعهدة شعبة الأرشفة وتتضمن أرشفة ورقية وإلكترونية .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ أن اضبارة كل عقد في قسم المناقصات والعقود تم تسلسلها بموجب ترقيم لكل الصفحات وكذلك تسلسل الاضبارة حيث يبدأ العقد من طلب الدائرة المستفيدة وينتهي بتسديد المستحقات وحسب المراحل التي يمر بها العقد أي كافة مراحل التنفيذ متسلسلة وبموجب استمارة في بداية اضبارة العقد.
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة/ عملت المفوضية في الفترة السابقة على إجراء أكثر من مناقصة في أن واحد وكذلك متابعة تنفيذ عقود الحملة الإعلامية لعشرات الفضائيات في نفس

التاريخ وقد يتم التهميش على الكتب الواردة إلى القسم والتي تخص أكثر من مناقصة وعقد على أن تحفظ نسخة في كافة الأضابير وعليه ومما تقدم فإن ما يوجد في أضابير العقود لا يخص اضرارة أخرى وإنما هو حفظ لنسخ الكتب الواردة في أكثر من اضرارة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٨١٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/١٥ عن نتائج تدقيق عقود المفوضية.

اربعة وثلاثون - محافظة البصرة

(١) عدم إزالة التعارضات التي تخص المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن المحافظة لم تتخذ الإجراءات اللازمة لإزالة العوارض القانونية والفنية قبل تنفيذ المشروع ، خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٣ - أولاً - الفقرة (و - ز - ح) ، مما يؤدي إلى تكلؤ المشاريع وتأخرها عن المدة المتفق عليها في تنفيذ المشروع ، مثال على ذلك :

رقم المناقصة	اسم العقد	القطاع المستفيد	العوارض
٣٣/٣	تطوير وتأهيل المدخل الجنوبي والغربي والشمالي لقضاء الزبير	البلديات	- يتعارض مع أنابيب نفط حسب كشف شركة نفط الجنوب المرقم (ش/١ / ٩٨٢١٤) بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٠ - يتعارض مع أنبوب دكتايل الخاص لمنطقة حي العسكري حسب كتاب مديرية ماء البصرة المرقم (١٢٧٨٦) بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٨ - تداخل مع مشروع تابع لمديرية كهرباء الزبير والمنفذ من قبل شركة أخرى
٢٧/٨	تأهيل طريق سفوان / الزبير بطول ٣٨ كم	البلديات	يتعارض مع أنابيب نفطية حسب كتاب مديرية بلدية الزبير المرقم (١٠٠٩) بتاريخ ٢٠١٣/٢/٤

رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٩ بما يلي:

- فيما يخص مناقصة/تطوير وتأهيل المدخل الجنوبي والغربي والشمالي لقضاء الزبير/
- بعد إجراء الكشف الأخير من قبل ممثلي شركة النفط أوضحوا أن الأنابيب لا تتعارض مع المشروع .
- تم إعادة الكشف إلى مديرية ماء البصرة وذلك بسبب عدم كفاية مبلغ الاحتياط.
- تم توجيه كتاب إلى مديرية التوزيع وحسب الكتاب المرقم (١١٩٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٠ وكذلك كتاب مديرية توزيع كهرباء البصرة بموجب الكتاب المرقم (١٢٩٢٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٣١ وقد تم التوصل إلى اتفاق وهو أن تقوم دائرة كهرباء الزبير برفع الأعمدة المتعارضة وخلال فترة (١٤) يوم من تاريخ ٢٠١٣/٨/٤.
- فيما يخص مناقصة ٢٧/٨/تأهيل طريق سفوان/الزبير بطول ٣٨كم/
- تم إعداد كشف إضافي لتغيير مسار الكيبل الضوئي
- تم مخاطبة شركة نفط الجنوب لتزويد المحافظة بكافة المخططات وجدول الكميات بموجب الكتاب المرقم (٧٩٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٣.
- تم مخاطبة شركة الخطوط النفطية بموجب الكتاب المرقم (٧٧٥٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٣.

متابعة الهيئة :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزامها بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٣ - أولاً - الفقرة (و - ز - ح) بإزالة العوارض القانونية والفنية قبل تنفيذ العقد . كما أنها أيدت ما ورد بإجابة المحافظة فيما يخص مراسلاتها مع الجهات الواردة أعلاه.

(٢) عدم وجود نظام محاسبي آلي (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لقسم الحسابات، لاحظنا أنه يتم إعداد الرواتب يدويا . هذه العملية مجهدة ومستنفذة للوقت. بالإضافة إلى ذلك، إن الإعداد اليدوي للرواتب يزيد من إمكانية ارتكاب الأخطاء البشرية. وعلاوة على ذلك لاحظنا أيضا أن عمل القيود المحاسبية وتسجيلها في دفتر اليومية وترحيلها إلى الأستاذ العام وعمل ميزان مراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي.].

رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٩/٨/٢٠١٣، تم التنسيق مع شعبة تقنية المعلومات في ديوان المحافظة بصدد أعداد برنامج آلي أكثر تطوراً لإدخال كافة البيانات المتعلقة برواتب موظفي المحافظة وسيتم العمل به حال اكتمال إعداداته، وحالياً يتم اعتماد نظام آلي بسيط لإعداد قوائم الرواتب ببرنامج اكسل ملازم للعمل اليدوي والسجلات.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن حسابات تنمية الأقاليم تقوم فقط بإعداد الرواتب آليا والكترونيا وإنها تؤيد ماورد بملاحظة شركة التدقيق بعدم اعتماد المحافظة على نظام آلي في جميع معاملاتها المحاسبية.

(٣) ضعف أداء وحدة تقييم الموظفين (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لوحدة تقييم الموظفين التابعة لقسم الموارد البشرية، لاحظنا أن الوحدة تواجه ضعفا في أداء مهامها مثل:

- الافتقار إلى المعايير الخاصة بتقييم الأداء الوظيفي وجودته للموظف، ويتم الاعتماد على سجل نشاطات الموظف الذي يقوم بكتابة الأعمال اليومية مع موافقة مدير القسم الخاص به. وهذا لا يعطي مؤشرا صحيحاً لتقييم الموظف وفق الضوابط وتحديد نقاط الضعف في الأداء وتقويمها.
- عدم إشراك موظفي الوحدة في دورات تدريبية خاصة بالعمل لتطوير مهاراتهم في تقييم الأداء
- عدم تقبل مفهوم ثقافة التقييم وأهميته من قبل الموظفين.

رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٩/٨/٢٠١٣، تم إشراك كادر من وحدة تقييم الموظفين في دورات داخلية وخارجية بخصوص تقييم الموظفين وكذلك تم إشراك بعض منهم في مشروع تم تقديمه إلى المحافظة بغرض الاطلاع على الخبرات والأساليب الحديثة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم امتلاك القسم إلى أي مؤشرات لتقييم الأداء الوظيفي وجودته للموظف اضافة الى عدم وجود موظفين اكفاء في هذا المجال.

(٤) الموازنة التشغيلية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية للعراق لسنة ٢٠١٢ (القسم الأول - ١ - ب) الذي ينص على تقديم ميزان المراجعة مع التقرير إلى وزارة المالية / دائرة المحاسبة في موعد لا تتجاوز مدته ١٠ أيام من نهاية كل شهر لاحظنا تأخر المحافظة في تقديم موازين المراجعة إلى وزارة المالية كما يلي:

التاريخ حسب التعليمات	تاريخ التقديم إلى وزارة المالية / دائرة المحاسبة	ميزان المراجعة لشهر
١٠ آب ٢٠١٢	٢٨ آب ٢٠١٢	تموز
١٠ تموز ٢٠١٢	٣١ تموز ٢٠١٢	حزيران
١٠ حزيران ٢٠١٢	١٩ حزيران ٢٠١٢	آيار

رد الإدارة :

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٩ بما يلي:

- فيما يخص تأخر ميزان المراجعة لشهر أيار/السبب كثرة صرف معاملات تعويض المواطنين .
- عدم إيقاف صرف معاملات التعويض لغاية نهاية الشهر في ٢٠١٢/٥/٣١ مما أدى إلى تأخر ترويج المعاملات لغرض الموافقة عليها وبالتالي صرفها وتسجيلها في سجل اليومية العامة لغرض المطابقة.
- فيما يخص تأخر ميزان المراجعة لشهر حزيران/سيتم تلافي ذلك مستقبلا
- تم نقل حسابات ديوان المحافظة في بداية شهر تموز سنة ٢٠١٢ إلى مبنى آخر .
- فيما يخص تأخر ميزان المراجعة لشهر تموز/السبب كثرة صرف معاملات تعويض المواطنين
- السبب كثرة تداخل العطل الرسمية
- تأخر البريد الرسمي لبعد قسم حسابات ديوان المحافظة في البناية الرئيسية وسيتم تلافي ذلك مستقبلا

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، علما أن المحافظة حالياً ملتزمة بتقديم موازين المراجعة في مواعيدها المقررة.

(٥) عدم وجود دليل لتحديد الوصف الوظيفي لجميع موظفي المحافظة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا يوجد تحديد دقيق وواضح للمسؤوليات والالتزامات وهذا نتيجة لعدم إعداد وصف وظيفي واضح ودقيق وبشكل رسمي للموظفين . أن عدم وجود وصف وظيفي رسمي يمكن أن يؤدي إلى إرباك الموظفين وعدم معرفتهم التامة بمسؤولياتهم وواجباتهم في المحافظة . وكذلك يمكن أن يؤدي إلى صعوبات تواجه الموظفين لعدم معرفتهم التامة بمسؤولياتهم ومهامهم المناطة بهم] .

رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٩ بما يلي:

- بخصوص الموظفين على الملاك الدائم أن المحافظة بانتظار تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي لوضع الوصف الوظيفي لكل الدرجات المعمول بها في دوائر الدولة.
- تم رفع مقترح إلى السيد النائب الأول لتشكيل لجنة من الخبراء لتنظيم دليل الإجراءات والسياسات وهو قيد النظر حالياً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم امتلاك المحافظة لوصف وظيفي مكتوب لجميع الأفراد العاملين في المحافظة والمؤسسات التابعة لها.

(٦) صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لمطابقات الحسابات المصرفية لاحظنا أن هناك شيكات قد مضي على تاريخ إصدارها أكثر من ستة أشهر] .

رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٠٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٥، تم تصفية كافة الشيكات الموقوفة خلال السنة الحالية كون بعض الصكوك تتعلق بتسويات قديمة وقد تم معالجتها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المحافظة حيث تم تصفية كافة الشيكات الموقوفة .

(٧) تقارير شهرية لمطابقة الموازنة مع النتائج الفعلية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن القسم المالي يقوم بتحضير موازنة سنوية وإرسال ميزان مراجعة شهري لوزارة المالية ، لكنه لا يقوم بإعداد مقارنة شهرية بين الموازنة والنتائج الفعلية المثبتة في موازين المراجعة الشهرية مع تفسيرات للفروقات. إن عملية إعداد موازنة سنوية مفصلة تتضمن المقارنات الشهرية مع النتائج الفعلية تعتبر أداة إدارية مهمة في مراقبة المصاريف ، حيث تمكن الإدارة من التعرف على الفروقات مع الموازنة واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب].

رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٩، سيتم العمل بما ورد بملاحظة شركة التدقيق مستقبلاً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن المحافظة لا تقوم بإعداد مقارنة شهرية بين الموازنة والنتائج الفعلية المثبتة في موازين المراجعة الشهرية مع تفسيرات للفروقات.

(٨) عدم وجود برامج لتدريب الموظفين (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا ، لاحظنا أن المحافظة تمتلك بعض الموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة ، لكننا لاحظنا عدم وجود برنامج لتطوير وتدريب هذه الكفاءات من قبل المحافظة ووافق عليه من قبل الإدارة . لان الموظفين هم أهم الموارد التشغيلية التي تمتلكها المحافظة لذا يجب وضع خطة لتدريب وتحفيز هذه الموارد لضمان التقدم والنجاح في المستقبل].

رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٩، يتم سنوياً وضع منهج تدريبي لكل العاملين في ديوان المحافظة من ملاك وعقود لاشراكهم في دورات تدريبية خارجية بالتعاون مع الدوائر المختصة في المحافظة مثل إدارة الموارد البشرية ومديرية التخطيط حيث تم تنفيذ (١٤) دورة خارجية و (٢٦) دورة داخلية و(١١) ورشة عمل للسنتين (٢٠١٢ - ٢٠١٣) ولغاية ٢٠١٣/٨/١.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المحافظة لإقامتها دورات تدريبية داخلية وخارجية.

(٩) أرشفة ملفات العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لبعض العقود في المحافظة لاحظنا أن أضاير العقود غير منظمة ولا تحتوي على كل الأوليات الخاصة بالمشروع مما يؤدي إلى صعوبة في دراسة العقود والصعوبة في الرجوع إلى أوليات العقود ، إضافة إلى وجود نسخ مكررة من بعض الأوليات في كل اضبارة مما يؤدي إلى إرباك في عملية المتابعة والتدقيق].

رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٩، بعد توقيع العقد يتم إرسال كافة الأوليات الأصلية إلى قسم الحسابات ويحتفظ قسم التعاقدات بنسخة مصورة لاضبارة القسم لغرض الحفظ حيث تتم فهرسة كافة

الأوليات في كل اضبارة وقد تم مخاطبة الأقسام والشعب في مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٢٦٩٧/ب) في ٢٠١٣/٥/٨ لغرض تزويد المديرية بكافة أوليات المشاريع لغرض حفظها في اضبارة موحدة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علما أن المحافظة اعتمدت ارشفة العقود خلال السنة ٢٠١٣.

(١٠) الدعاوى (متوسطة/مكررة):

ورد في تقرير شركة التدقيق :-

- لاحظنا وجود عدد من الشكاوى المقدمة من قبل المحافظة على شركات حول موضوع تقديم وثائق مزورة وأيضا وجود دعاوى تخص بعض مشاريع المحافظة التي فيها مخالفات مثال على ذلك (خطاب ضمان مزور مقدم من شركة فيض الأمين ، براءة ذمة مقدمة من شركة العنوان) ورغم ذلك تم صرف مستحقات الشركة.
- من نتائج المراجعة لممتلكات وموجودات المحافظة لاحظنا وجود سيارات مسروقة أو مستخدمة خارج إطار المحافظة. يعود تاريخ فقدان هذه السيارات لسنوات سبقت عام/٢٠٠٩ غير إن الموضوع لم يحسم لحين إنهاء زيارتنا للمحافظة.

رد الإدارة :

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٩ ، بالنسبة إلى صرف مستحقات الشركات فهو من اختصاص قسم الحسابات الذي يقوم بتصفية حسابات أي شركة انجزت عملها، أما بالنسبة إلى دور القسم القانوني فإنه يتعلق بتحريك الدعاوى الجزائية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، علما أن المحافظة قامت بتحريك دعاوى قضائية بخصوص مجموعة من السيارات وقد تم تضمين مستلمها أقيامها.

(١١) مشاريع متوقفة (متوسطة/مكررة) :

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا وجود مشاريع متوقفة تخص مشاريع تنمية الأقاليم وإنعاش الازهار تعود للأعوام (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) لم يتم انجازها لغاية تاريخ زيارتنا في ٢٩/آذار/٢٠١٠ على الرغم من انتهاء مدتها التعاقدية].

رد الإدارة :

لم تقم محافظة البصرة بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢، ١٤٦، ٢٤) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٢ و ٢٠١٣/٦/١٩ و ٢٠١٣/٦/٢٤) على التوالي وكتابي دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقمين (١٥٢٠٧) و (١٦٧١٦) والمؤرخين في (٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٥) على التوالي حيث تم توجيه الكتاب الأول إلى مكتب النائب الثاني في محافظة البصرة والكتاب الثاني إلى مجلس محافظة البصرة – مكتب رئيس المجلس بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علما أن الملاحظة مكررة منذ سنة ٢٠١٠.

(١٢) دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لا حظنا من خلال تدقيقنا أن المحافظة والمؤسسات التابعة لها لا تملك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها . عادة ما تصدر المحافظة التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكرة داخلية طارئة . ومع ذلك، فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام. ومن ناحية أخرى إن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل

جميع السياسات والإجراءات الداخلية ، بحيث تمثل مرجع للموظفين. إن عدم وجود دليل للإجراءات والسياسات يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة وعدم التناسق في وظائف الوزارة ، بالإضافة إلى أن الموظفين الجدد لا يملكون مرجعا للعمل على أساسه. على الأقل يتوقع من المحافظة أن توثق دليلا للسياسات والإجراءات لكل من الأقسام الآتية:-

- المشتريات
- الموارد البشرية
- القسم المالي

رد الإدارة :

لم تقم محافظة البصرة بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢، ١٤٦، ٢٤) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٢ و ٢٠١٣/٦/١٩ و ٢٠١٣/٦/٢٤) على التوالي وكتابي دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقمين (١٥٢٠٧) و (١٦٧١٦) والمؤرخين في (٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٥) على التوالي حيث تم توجيه الكتاب الأول إلى مكتب النائب الثاني في محافظة البصرة والكتاب الثاني إلى مجلس محافظة البصرة – مكتب رئيس المجلس بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن المحافظة لا زالت لا تمتلك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها واعتماده كمرجع محاسبي وعلمي لجميع موظفي الأقسام.

(١٣) مهام قسم التدقيق الداخلي (عالية/مكررة):-

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لا حظنا عدد من النقاط المتعلقة بقسم التدقيق الداخلي تتطلب الاهتمام:-

- أولا - تقارير قسم التدقيق الداخلي لا يتم تلخيصها بشكل شهري وتوجيهها إلى المحافظ.
- ثانيا - ضعف الدور الرقابي على عملية التعاقد والإحالة وإجراءات التعاقد بصورة عامة واقتصارها على التدقيق السابق للصرف.

رد الإدارة:

- أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٩ بما يلي :
- أن قسم التدقيق الداخلي يقوم بتوجيه تقارير نصف سنوية للسيد المحافظ وهو الآن في طور وضع خطة لتوجيه تقارير شهرية ملخصة للسيد المحافظ.
- أن سبب ضعف الدور الرقابي على عملية التعاقد والإحالة هو قلة الكادر في القسم.

متابعة الهيئة الرقابية

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن القسم لا يقوم بأعداد تقارير شهرية يتم رفعها للسيد المحافظ إضافة إلى اقتصار دوره على التدقيق السابق للصرف .

(١٤) المطابقة مع سجلات وزارة المالية (متوسطة/مكررة):

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لا حظنا أن المحافظة لا تعد مطابقات شهرية لحساب جاري وزارة المالية (حساب الدعم). إن الهدف الرئيسي من هذه المطابقات هو التأكد من أن كافة المبالغ المستلمة من وزارة المالية تم تسجيلها بشكل دوري ومنظم].

رد الإدارة:

لم تقم محافظة البصرة بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢، ١٤٦، ٢٤) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٢ و ٢٠١٣/٦/١٩ و ٢٠١٣/٦/٢٤) على التوالي وكتابي دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقمين (١٥٢٠٧) و (١٦٧١٦) والمؤرخين في (٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٥) على التوالي حيث تم توجيه الكتاب الأول إلى مكتب النائب الثاني في محافظة البصرة والكتاب الثاني إلى مجلس محافظة البصرة – مكتب رئيس المجلس بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن المحافظة لا تقوم بإجراء مطابقات شهرية لحساب جاري وزارة المالية (حساب الدعم) لضمان التسجيل الصحيح لكافة المعاملات في السجلات وتحديد الفروقات إن وجدت ومتابعتها بشكل دوري.

(١٥) غياب التنسيق في المشاريع (عالية/مكررة):

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لا حظنا عدم وجود تنسيق بين المشاريع حيث أن المشروع الواحد يدرج ضمن خطة الوزارة والمحافظة أو أن هناك تداخل في المشاريع نذكر على سبيل المثال ما يلي:

- مشروع براحة النقيب (وزاري) الذي يتداخل ويتقاطع مع مشروع تأهيل محطة مجاري مياه الأمطار رقم (٢) في براحة النقيب في قضاء الزبير (تنمية الأقاليم).
- مشروع تنفيذ مقرات الصيانة في الاقضية والنواحي ضمن تخصيصات تنمية الأقاليم لعام/٢٠١١ مناقصة ٨/مجري وتداخله مع مشروع مناقصة ١٣/مجري والذي يشمل تنفيذ مقر صيانة في خور الزبير.

رد الإدارة :

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٩/٨/٢٠١٣، أن خطة المشاريع ترفع من الجهة المستفيدة والمجالس المحلية وتصادق من قبل مجلس المحافظة وفي حالة وجود مشاريع متداخلة فإنها تحذف من الخطة . وفيما يخص ما ورد بملاحظة شركة التدقيق فأن السبب يعود إلى أن بعض المشاريع تنفذ على مراحل فيتم المصادقة على مرحلة في حين أن المرحلة الأخرى لم تنفذ أو في الإعلان أو لأسباب أخرى ويتم الاعتماد وبصورة مركزية على الجهات المستفيدة التي تعمل وفق التصميم الأساسي ووفق الخطط المركزية لها.

متابعة الهيئة الرقابية

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق، علما أن المحافظة قد تجاوزت هذا التداخل في سنة ٢٠١٣ .

(١٦) مطابقة أرصدة الموردين (متوسطة/مكررة):

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا، لاحظنا أن قسم المالية لا يقوم بمطابقة و تسوية أرصدة الموردين من واقع السجلات المحاسبية مع كشوف الحساب المستلمة من الموردين بشكل شهري. وهذا قد يؤدي إلى أخطاء محاسبية فيما تخص معاملات مع مورد معين لا يتم اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب].

رد الإدارة

لم تقم محافظة البصرة بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢، ١٤٦، ٢٤) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٢ و ٢٠١٣/٦/١٩ و ٢٠١٣/٦/٢٤) على التوالي وكتابي دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقمين (١٥٢٠٧) و (١٦٧١٦) والمؤرخين في (٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٥) على التوالي حيث تم توجيه الكتاب الأول إلى مكتب النائب الثاني في محافظة البصرة والكتاب الثاني إلى مجلس محافظة البصرة – مكتب رئيس المجلس بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن قسم المالية في المحافظة لا يقوم بإعداد مطابقات شهرية مع الموردين وتسوية أرصدهم مع السجلات المحاسبية والتحقق ومتابعة الفروقات إن وجدت .

(١٧) عدم إعداد التسويات البنكية للمصرف العراقي للتجارة (عالية/مكررة):

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا ، لاحظنا أن المحافظة لا تقوم بتحضير مطابقات بنكية للمصرف العراقي للتجارة. وهذا يؤدي إلى تقليل فرص الرقابة ودقة العمليات المحاسبية للبنك بحيث سيكون هناك إمكانية حدوث أخطاء صعبة التتبع والاكتشاف. إن عدم إعداد المطابقات بشكل دوري

من شأنه أن يقلل من الرقابة على أرصدة البنوك بحيث سيكون هناك إمكانية حصول خطأ من قبل البنوك على حسابات المحافظة لا يمكن اكتشافها في الوقت المناسب].

رد الإدارة:

لم تقم محافظة البصرة بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢، ١٤٦، ٢٤) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٢ و ٢٠١٣/٦/١٩ و ٢٠١٣/٦/٢٤) على التوالي وكتابي دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقمين (١٥٢٠٧) و (١٦٧١٦) والمؤرخين في (٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٥) على التوالي حيث تم توجيه الكتاب الأول إلى مكتب النائب الثاني في محافظة البصرة والكتاب الثاني إلى مجلس محافظة البصرة – مكتب رئيس المجلس بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن المحافظة لم تقم بإعداد مطابقة مصرفية شهرية مع المصرف العراقي للتجارة الأمر الذي قد يؤدي إلى إمكانية حصول خطأ من قبل المصرف على حسابات المحافظة لا يمكن اكتشافه في الوقت المناسب.

(١٨) عدم الالتزام بشروط العقد (متوسطة/مكررة):

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن هناك تجاوز لبنود العقد التي تنص على تحديد مدة سبعة أيام من توقيع العقد يتم خلالها المباشرة بالعمل ولكن تبين لنا إن هناك عدة عقود لم تتم المباشرة فيها خلال مدة السبعة أيام من تاريخ توقيع العقد نذكر على سبيل المثال ما يلي:

رقم المناقصة	اسم الشركة المنفذة	تاريخ توقيع العقد	تاريخ تسليم الموقع
م/٦/ كهرباء / نقل	شركة هوت كوم اللبنانية للمقاولات العامة المحدودة	٢٠١١/٩/١٥	٢٠١١/١٠/٤
م/٥٢/ كهرباء	شركة الغيث المضيء للمقاولات العامة المحدودة	٢٠١١/١١/١	لم يتم تسليم الموقع لغاية تاريخ زيارتنا في ١٢ شباط/٢٠١٢

رد الإدارة:

لم تقم محافظة البصرة بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢، ١٤٦، ٢٤) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٢ و ٢٠١٣/٦/١٩ و ٢٠١٣/٦/٢٤) على التوالي وكتابي دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقمين (١٥٢٠٧) و (١٦٧١٦) والمؤرخين في (٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٥) على التوالي حيث تم توجيه الكتاب الأول إلى مكتب النائب الثاني في محافظة البصرة والكتاب الثاني إلى مجلس محافظة البصرة – مكتب رئيس المجلس بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت أن أسباب التأخير في مباشرة التنفيذ من قبل الشركات المنفذة هو عدم إزالة المعوقات وتهئية مواقع العمل قبل التعاقد.

(١٩) موظفي العقود المؤقتة (متوسطة/مكررة):

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا أن عدد الموظفين على الملاك الدائم بلغ (٥١٩) موظف بينما بلغ عدد الموظفين على الملاك المؤقت (عقود) (٨٩٨) موظف موزعين بواقع (٧٤٨) موظف على عقود الموازنة الاستثمارية و (١٥٠) موظف على عقود الموازنة التشغيلية . أن الاستعانة بعدد كبير من موظفي العقود المؤقتة قد ينعكس على أداء عمل المحافظة من خلال إدراج موظفين قليلي الخبرة في أقسام مهمة كالمالية والتدقيق وغيرها].

رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٩/٨/٢٠١٣، يوجد في ديوان المحافظة حالياً (٨٠٠) درجة وظيفية على الملاك الدائم حيث تم توفيرها للسنتين (٢٠١٢ - ٢٠١٣).

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لوحظ وجود عدد ليس بالقليل من موظفي العقود المؤقتة في المحافظة خلال السنة ٢٠١٢.

(٢٠) التأخر في تسليم المواقع (عالية/مكررة):

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لعينة من العقود لاحظنا أن موقع العمل غير جاهز للمباشرة بالعمل فيه بالرغم من إحالة المشروع للشركة المنفذة وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٣- أولاً - ز) مثال ذلك:

رقم المناقصة	اسم الشركة المنفذة	تاريخ توقيع العقد	تاريخ تسليم الموقع
٦٢/كهرباء	شركة شنايدر الكترك الفرنسية	٢٠١٠/١٢/١٩	لم يتم تسليم الموقع لحد تاريخ زيارتنا في ١٢/شباط/٢٠١٢
٢٦/كهرباء	شركة اريفا الفرنسية	٢٠١٠/١١/٢٨	لم يتم تسليم الموقع لحد تاريخ زيارتنا في ١٢/شباط/٢٠١٢
٥٢/كهرباء	شركة الغيث المضىء للمقاولات العامة المحدودة	٢٠١١/١١/١	لم يتم تسليم الموقع لحد تاريخ زيارتنا في ١٢/شباط/٢٠١٢

رد الإدارة:

لم تقم محافظة البصرة بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢، ١٤٦، ٢٤) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٢ و ٢٠١٣/٦/١٩ و ٢٠١٣/٦/٢٤) على التوالي وكتابي دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقمين (١٥٢٠٧) و (١٦٧١٦) والمؤرخين في (٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٥) على التوالي حيث تم توجيه الكتاب الأول إلى مكتب النائب الثاني في محافظة البصرة والكتاب الثاني إلى مجلس محافظة البصرة - مكتب رئيس المجلس بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزامها بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المادة (٣ - أولاً - ز) والتي تنص على (أن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيه كلاً أو جزءاً بما ينسجم والمنهج الزمني المقرر).

(٢١) متابعة المشاريع قيد الإنشاء (متوسطة/مكررة):

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا أن بعض المشاريع التي بدأت منذ فترة طويلة لم تنتهي حتى تاريخ زيارتنا، على سبيل المثال:

نسبة التنفيذ %	تاريخ بدء المشروع	المدة (أيام)	الشركة	رقم المناقصة	القطاع
٣٠	٢٠١٠/١٠/١١	٢٧٠	النجم المضىء	٢	إنتاج
٤٠	٢٠١١/١/٥	٣٠٠	شركة الابهري الإيرانية للمقاولات	٤	نقل

رد الإدارة:

لم تقم محافظة البصرة بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٢، ١٤٦، ٢٤) والمؤرخة في (٢٠١٣/٦/١٢ و ٢٠١٣/٦/١٩ و ٢٠١٣/٦/٢٤) على التوالي وكتابي دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقمين (١٥٢٠٧) و (١٦٧١٦) والمؤرخين في (٢٠١٣/٧/٢٢ و ٢٠١٣/٨/١٥) على التوالي حيث تم توجيه الكتاب الأول إلى مكتب النائب الثاني في محافظة البصرة والكتاب الثاني إلى مجلس محافظة البصرة – مكتب رئيس المجلس بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا زالت المحافظة تقوم بإعادة تدوير المشاريع غير المنفذة في السنوات السابقة ولم تتخذ الإجراءات اللازمة بحق المتكثنين .

(٢٢) عدم تنظيم الملفات الخاصة بالعقود (عالية/مكررة) :

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لاحظنا عدم حفظ الملفات الخاصة بالعقود في مكان محدد حيث كانت الملفات موزعة على عدة أقسام في المحافظة مما يؤدي إلى صعوبة متابعة أوليات التعاقد وبالتالي عدم إمكانية تدقيق كافة أوليات العقود].

رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة /مديرية العقود الحكومية/ لجنة الإجابة على تقارير الرقابة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٣١٢) والمؤرخ في ٢٩/٨/٢٠١٣، تم مخاطبة كافة الأقسام والشعب ذات العلاقة بموجب الكتاب المرقم (٢٦٩٧/ب) والمؤرخ في ٨/٥/٢٠١٣ لغرض تزويد المديرية بكافة أوليات المشاريع لغرض حفظها في اضبارة موحدة في المديرية .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علما أن المحافظة اعتمدت ارشفة العقود خلال سنة ٢٠١٣ .

خمسة وثلاثون - محافظة كربلاء

(١) عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من عقود المحافظة، لاحظنا أن المحافظة قد قامت بإبرام بعض العقود لتنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية دون التأكد من تهيئة الأراضي المخصصة لتنفيذها ، إذ أن بعض تلك الأراضي كانت مستغلة من قبل الغير ولم تقوم المحافظة بإزالة تلك التجاوزات قبل إبرام العقود، مما أدى إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو توقف بعضها لعدم إمكانية إزالة تلك المعوقات في الوقت المناسب، وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة الثالثة - أولاً - الفقرة (و - ز)) ، والتي تنص على:

و - إزالة المشاكل القانونية والمادية إن وجدت في موقع العمل عند تنفيذ مقاولات الأشغال العامة بما في ذلك إجراءات إستملاك الموقع.

ز - أن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيه كلاً أو جزأً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر. إن عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة مشاريع المحافظة قبل إبرام العقود هو دليل على عدم وجود دراسة جدوى مناسبة للتأكد من توفير كل مستلزمات عملية التعاقد، وبالتالي قد يؤدي إلى تأخير إنجاز تلك المشاريع في الوقت المناسب حسب ما هو مخطط ، فضلاً عن إمكانية إقامة دعاوى قضائية من قبل الغير نتيجة الإخلال ببند العقد . والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود:

إسم المشروع	إسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
تأهيل مدخل كربلاء - الهندية	الكندي العامة	٣٢,٨٨٢,٤٤٥,٠٠٠
إنشاء الطريق الرابط بين شارع ميثم التمار وطريق كربلاء - النجف بطول (٤,٥ كم)	أميم وأنوار كربلاء للمقاولات العامة المحدودة (مجتمعاً)	٢٠,٣٠٤,٥٥٠,٠٠٠

رد الإدارة:

أجابت محافظة كربلاء المقدسة / مكتب المحافظ / شعبة إجابة التقارير المالية بموجب الكتاب المرقم (٧٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٢ ومرفقه كتاب مكتب معاون المحافظ للشؤون المالية والخدمات / قسم حساب تنمية الأقاليم المرقم (٢٣٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٣١، تمت تهيئة المواقع وتسليمها والتأشير بالمباشرة للمشروعين بدون أي تأخير وبحسب الأوامر الإدارية للمشاريع.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، علماً أن المحافظة قد قامت باتخاذ الاجراءات اللازمة بتهيئة المواقع وتسليمها والتأشير بالمباشرة للمشروعين .

(٢) تغيير المخططات والتصاميم بعد التعاقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من العقود ، لاحظنا وجود تغييرات كثيرة في تصاميم ومواصفات بعض المشاريع بعد عملية التعاقد، مثل تغيير بعض المواصفات والمخططات المطلوبة أو تغيير في المساحات لكي تتناسب مع حجم المشاريع، وهذا يدل على عدم وجود دراسة كافية مبنية على أسس علمية لتنفيذ تلك المشاريع مما يؤدي إلى تأخير إنجازها. أن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة الثالثة - أولاً - الفقرة (ب - د)) والتي تنص على :

ب- وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع أو العقد المطلوب تنفيذه ضمن تقرير دراسة الجدوى بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسيه العقود على أن تراعى السرية في ذلك.

د- أن تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغير ذلك مما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة لتجنب إجراء التغييرات أو الإضافات أثناء التنفيذ .

والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

إسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
إنشاء وحدات سكنية واطئة الكلفة لذوي الدخل المحدودة	دار الغدير	١٧,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
إنشاء الطريق الرابط بين شارع ميثم التمار وطريق كربلاء - النجف بطول (٥, ٤) كم	أميم وأنوار كربلاء للمقاولات العامة المحدودة (مجتمعاً)	٢٠,٣٠٤,٥٥٠,٠٠٠
بناء مدرسة على القطعة المرقمة ٥٧١/٣ مقاطعة ٣٤ أبو زرنت في ناحية الحسينية قرب المغلف	صروح بناء بغداد	١,٤٩٧,٢٠١,٠٥٠
مشروع مستشفى ٥٠ سرير في ناحية الحسينية	العرنديس	٣,٤٨٥,٧٦٥,٠٠٠
تنفيذ شبكة مجاري في ناحية الحسينية	الأرجوان	١,٩٧٩,٣٢٢,٠٠٠

رد الإدارة:

أجابت محافظة كربلاء المقدسة / مكتب المحافظ / شعبة إجابة التقارير المالية بموجب الكتاب المرقم (٧٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٢ ومرفقه كتاب مكتب معاون المحافظ للشؤون الفنية المرقم (ت/٩٨٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٣١، بما يلي:

- فيما يخص مشروع إنشاء وحدات سكنية واطئة الكلفة لذوي الدخل المحدودة / أن الأسباب التي أدت إلى تأخر المشروع تتضمن ما يلي:

- تغيير السقوف حسب توجيهات السيد المحافظ في حينها ومجلس المحافظة من مادة (السندويج بنل) إلى كونكريت مسبق الصب وتغيير نوعيتها الأمر الذي تطلب إجراء كشوفات إضافية ضرورية من الناحية الإنشائية للمشروع أدت إلى تحسين نوعية المشروع حيث أن هذه الكشوفات وصلت إلى نسبة (٢٥ %) من كلفة المشروع الكلية وأدت إلى إتمامه بشكل جيد.
- أن الكشوفات التي حددت ضمن (٢٥ %) هي من صلاحية السيد المحافظ للمشاريع المدرجة ضمن خطة سنة ٢٠٠٩ وبعد إصدار الكشوفات للصرف تم تغيير الصلاحيات للسيد المحافظ بتقليل الصلاحية بمقدار (١٠ %) مما سبب الإرباك بالعمل في الكشوفات الإضافية وتمت مخاطبة وزارة التخطيط للبت في الموضوع لغرض المصادقة أو العمل بصلاحيات السيد المحافظ في سنة العمل وقد تأخرت الإجابة من قبل الوزارة مما أدى إلى توقف العمل بالكشوفات الإضافية للمدة المذكورة .
- يوجد مدة إضافية ممنوحة للتوقيعات الناتجة عن الزيارات الدينية والمناسبات الوطنية والانتخابات.

- فيما يخص مشروع بناء مستشفى ٥٠ سرير في ناحية الحسينية / أن الأسباب التي أدت إلى تأخر المشروع تتضمن ما يلي:

- عدم تطابق جدول الكميات مع المخطط والتصاميم المعدة للمشروع.
- عدم تطابق المخططات وجدول الكميات من واقع حال الموقع.
- انخفاض مستوى الموقع عن مستوى الشارع العام ورداءة التربة مما أدى إلى إحالة المشروع إلى المكتب الاستشاري في جامعة الكوفة لغرض تصحيح المخططات ومصادقتها.

- حسب رأي المكتب الاستشاري بجامعة الكوفة بلغت نسبة الحذف والاستحداث أكثر من (٨٦ %) مما أدى إلى إحالة المشروع إلى مجلس الوزراء ووزارة التخطيط لغرض المصادقة بكتاب المحافظة المرقم (٩٨٠) في ٢٠١١/٩/٦.
- بعد مرور أكثر من سنة تم استكمال الموافقة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣٠.

ولكل ما ذكر أعلاه وإضافة إلى صلاحيات السيد المحافظ التي بلغت (٢٥ %) أدت إلى تأخر انجاز المشروع وتم منحه المدد الإضافية المستحقة قانونياً.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث أن المحافظة لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة كما أنها تؤيد ماورد باجابة المحافظة بخصوص مراسلاتها مع الجهات ذات العلاقة.

(٣) المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود المحافظة أن المدد الإضافية الممنوحة لبعض الشركات المتعاقدة معها لتنفيذ مشاريع المحافظة قد تتجاوز في بعض الأحيان مدة تنفيذ العقد الأصلية، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن أن تمنح إذا تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لإستغلال تلك الثغرة في التعليمات ، وبالتالي تعطيل تنفيذ مشاريع المحافظة بشكل كبير وعدم إستغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط، والجدول الآتي يوضح عينة من تلك العقود:

اسم العقد	مبلغ العقد	مدة التنفيذ	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
تنفيذ شبكة مجاري في ناحية الحسينية	١,٩٧٩,٣٢٢,٠٠٠	٣٥٠ يوم	١٦٨ يوم	٤٨ %
إنشاء وحدات سكنية واطئة الكلفة لذوي الدخل المحدودة	١٧,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦ أشهر	٩٧٨ يوم	٥٤٣ %
مشروع مستشفى ٥٠ سرير في ناحية الحسينية	٣,٤٨٥,٧٦٥,٠٠٠	٣٦٠ يوم	١١٥٥ يوم	٣٢٠ %
إنشاء صالات عمليات ملحقة بمستشفى الحسين (ع)	١٠,٢٢٥,١٢٣,٠٠٠	٧٢٠ يوم	٤٤٤ يوم	٦١ %

رد الإدارة:

أجابت محافظة كربلاء المقدسة / مكتب المحافظ / شعبة إجابة التقارير المالية بموجب الكتاب المرقم (٧٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٢ ومرفقه كتاب مكتب معاون المحافظ للشؤون المالية والخدمات / قسم حساب تنمية الاقاليم المرقم (٢٣٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٣١، أن المدد الإضافية تمنح من قبل لجنة منح المدد الإضافية وبحسب ضوابط وبموجب أسباب لمنح المشاريع هذه المدد حيث أن قسم الحسابات يلتزم باحتساب هذه المدد ما دامت مستوفية للشروط وبحسب الأوامر ومحاضر اللجنة المرفقة بها.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ أن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية قد يؤدي إلى استغلال هذه الفقرة بشكل غير صحيح والذي ينتج عنه تاخير تنفيذ مشاريع المحافظة.

(٤) لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لعينة من العقود لاحظنا:
- أن لجان تحليل العطاءات قد أوصت بإحالة مشاريع إلى شركات لم تقوم بتقديم (الحسابات الختامية ، شهادة التأسيس، الأعمال المماثلة) وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧- عاشرًا).
 - أن لجان تحليل العطاءات قد اعتمدت عند الإحالة على أقل العطاءات المقدمة سعراً دون الأخذ في نظر الاعتبار الملائمة المالية للشركة والقدرة على الإنجاز وخبرتها في المجال المطلوب وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – عاشرًا) و(المادة ٥ – ثانياً – الفقرة – ك) إذ أن مجلس المحافظة غير ملزم بقبول أقل الأسعار، والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك المشاريع والتي لم يتم فيها مراعاة الأمور أعلاه عند التعاقد:

أسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
إنشاء وحدات سكنية واطئة الكلفة لذوي الدخل المحدود	دار الغدير وبذل عنها شركتي مسار الحضارة وشركة ايوان	١٧,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
مشروع مستشفى ٥٠ سرير في ناحية الحسينية	العرندس	٣,٤٨٥,٧٦٥,٠٠٠

رد الإدارة:

لم تقم محافظة كربلاء المقدسة ولغاية تاريخه بالإجابة عن مذكرتي الهيئة الرقابية المرقمتين (٣٥٦) و (٣٧٦) والمؤرختين في (٦/١٨ و ٢٠١٣/٦/٣٠) على التوالي وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة /حلة المرقم (١٥٤٦٧/٦/٥/١٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزام المحافظة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – عاشرًا) والمادة (٥ – ثانياً – ك) بالتأكد من كفاءة الشركات المتعاقد معها من النواحي المالية والفنية والقانونية والأعمال المماثلة وسمعة الشركة قبل عملية التعاقد.

(٥) شركة ريف الوطن (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن المحافظة قامت بتوقيع عقد المرحلة الأولى لمشروع الأعمال المدنية لمحطة ضخ الرزازة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٩ مع شركة ريف الوطن بكلفة (١٧,١٧٩,٠٨٠,٠٠٠) دينار عراقي على أن ينجز المشروع خلال (٧) أشهر ، إلا أن المشروع لم ينجز لحد الآن وكانت نسبة الإنجاز لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ هي (٥٠ %) فقط . علماً بأن المحافظة قامت بالتعاقد مع نفس الشركة لإنجاز المرحلة الثانية من المشروع].

رد الإدارة:

لم تقم محافظة كربلاء المقدسة ولغاية تاريخه بالإجابة عن مذكرتي الهيئة الرقابية المرقمتين (٣٥٦) و (٣٧٦) والمؤرختين في (٦/١٨ و ٢٠١٣/٦/٣٠) على التوالي وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة /حلة المرقم (١٥٤٦٧/٦/٥/١٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢٨ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق مع ضرورة قيام المحافظة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاز المشروع وحسم كافة الأمور العالقة .

(٦) تدني نسب الإنجاز (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا إن نسب إنجاز بعض مشاريع الخطة الاستثمارية كانت متدنية ، والجدول الآتي يبين رصيد إجمالي تلك المشاريع تحت بنود الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم المصادق عليها من قبل وزارة التخطيط للعام ٢٠١٢ ونسب إنجازها لغاية ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٢ :

التبويب	التخصيص السنوي (دينار عراقي)	المصروف الفعلي خلال السنة (دينار عراقي)	نسب الإنجاز كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢
الخطة الاستثمارية	١١٢,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٦٨,٠٠٠,٠٠٠	١ %
تنمية الأقاليم	٢٧٧,٢٦٠,٠٤٧,٠٠٠	٨٩,٧٦٧,٠٠٠,٠٠٠	٣٢ %

أن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسات على أسس منطقية لوضع الخطط وتحديد إمكانية تنفيذها على أرض الواقع ، وإن ذلك من شأنه إرباك خطط الدولة وتوزيع مواردها].

رد الإدارة:

أجابت محافظة كربلاء المقدسة/ مكتب المحافظ/ شعبة إجابة التقارير المالية بموجب الكتاب المرقم (٧٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٢ ومرفقه كتاب مكتب معاون المحافظ للشؤون المالية والخدمات / قسم حساب تنمية الأقاليم المرقم (٢٣٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٣١ ، أن إنجاز الأعمال ومتابعتها على أرض الواقع هو من اختصاص الجهات الفنية حيث يعتبر قسم الحسابات الجهة المنفذة التي تصرف استحقاق المقاول بعد استكمال الأعمال وتقديمها بصورة أصولية .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا بد أن تكون عملية وضع الخطط مبنية على أساس منطقي مدروس وسليم وإن تكون من قبل ذوي الاختصاص وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس إيجابيا على تنفيذ المشاريع بشكل أفضل .

(٧) حسابات السلف والأمانات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا وجود سلف وأمانات مسجلة في سجلات المحافظة لم يتم تسويتها خلال السنة ، إذ بلغ رصيد السلف كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ (٢٠٤٠,١٠٣,٣٥٧) دينار عراقي وبلغ رصيد الأمانات (٩٦٠,٦٦٢,٩٣٥) دينار عراقي. إن عدم تسوية السلف والأمانات من شأنه زيادة احتمالات حدوث أخطاء وضياع حقوق المحافظة].

رد الإدارة :

أجابت محافظة كربلاء المقدسة/ مكتب المحافظ/ شعبة إجابة التقارير المالية بموجب الكتاب المرقم (٧٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٢ ومرفقه كتاب مكتب معاون المحافظ للشؤون المالية والخدمات / قسم حساب تنمية الأقاليم المرقم (٢٣٥) والمؤرخ ٢٠١٣/٧/٣١ بما يلي:

- تم فتح حساب جاري باسم (بنك أمانات) وبتوجيه من وزارة المالية وسيتم تحويل الرصيد المتحقق في السجلات لهذا الحساب ، أما بخصوص الأمانات التي مرت عليها خمسة سنوات فأنها بانتظار مقترح من الجهات المختصة لغرض معالجتها.

- فيما يخص السلف ونظرا لضخامة خطط المحافظة ووجود مشاريع مستمرة وتنفيذها يمتد الى عدد من السنوات فأن رصيد السلف بهذه المبالغ يعد حالة طبيعية والمحافظة تعمل وبصورة متواصلة لتصفية السلف أولا بأول.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المحافظة علما أن سجلات المحافظة لازالت تتضمن أرصدة موقوفة للسلف والأمانات والعمل جاري على تصفيتها.

سته وثلاثون - محافظة النجف

(١) عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من عقود المحافظة ، لاحظنا أن المحافظة قد قامت بإبرام بعض العقود لتنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية دون التأكد من تهيئة الأراضي المخصصة لتنفيذها، إذ أن بعض تلك الأراضي كانت مستغلة من قبل الغير ولم تقوم المحافظة بإزالة تلك التجاوزات قبل إبرام العقود، مما أدى إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو توقف بعضها لعدم إمكانية إزالة تلك المعوقات في الوقت المناسب، وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة الثالثة - أولاً - الفقرة (و - ز)) ، والتي تنص على :

و - إزالة المشاكل القانونية والمادية أن وجدت في موقع العمل عند تنفيذ مقاولات الأشغال العامة بما في ذلك إجراءات استملاك الموقع.

ز - أن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيه كلاً أو جزءاً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر. إن عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة مشاريع المحافظة قبل إبرام العقود هو دليل على عدم وجود دراسة جدوى مناسبة للتأكد من توفير كل مستلزمات عملية التعاقد، وبالتالي قد يؤدي إلى تأخير إنجاز تلك المشاريع في الوقت المناسب حسب ما هو مخطط ، فضلاً عن إمكانية إقامة دعاوى قضائية من قبل الغير نتيجة الإخلال ببند العقد . والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
إنشاء بناية دائرة التقاعد في النجف / المرحلة الأولى	بروج السماء العملاقة	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
إنشاء معهد إعداد المعلمين في المشخاب	المياس	١,٣٤٣,٨٤٥,٠٠٠
إنشاء مركز صحي خلف مديرية بلدية النجف الاشرف	الزغرف الهندسية	٧٣٨,٠٧١,٤٥٠

رد الإدارة :

أجابت محافظة النجف / هيئة الأعمار بموجب الكتاب المرقم (١٤٥٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢١ بما يلي:

- أن مسؤولية تسليم الأرض كما هو معلوم هي من مسؤولية الدوائر المستفيدة كون هذه الأرض عائدة لها ، وقد تم توجيه الكتاب المرقم (٣٨٨) والمؤرخ في ٢٠٠٧/١/٢٢ بخصوص الالتزام بتسليم الموقع وحسب ما تنص عليه التعليمات.
- نصت عقود هيئة الأعمار جميعاً أن المنهاج الزمني للمشاريع يبدأ من تاريخ المباشرة .
- تم التعميم إلى دوائر المحافظة بموجب الكتاب المرقم (٥٠٨٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٢٠ لغرض معالجة الحالة.
- عند تسليم الموقع إلى المقاول تلجأ هيئة الأعمار إلى مخاطبة كل من الدوائر المستفيدة ودوائر المهندس المقيم القطاعية وقسم الإشراف والمتابعة مع إرفاق نسخة من عقد المشروع وكشفه التخميني وهذا كله يحتاج وقتاً بطبيعة الحال إضافة إلى قيام الدائرة المستفيدة بتسمية ممثلها للإشراف وتسليم الموقع والذي قد يتأخر مدة طويلة.
- وك معالجة جذرية لهذا الموضوع فقد اتخذت هيئة الأعمار (وبناءً على المناقشة الجارية مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١) قرار بأن تقوم الدوائر المستفيدة بتسليم مواقع المشاريع المدرجة في الخطة إلى هيئة الأعمار قبل الشروع في الإعلان عن مشاريع الخطة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:

- فيما يخص بناية دائرة التقاعد في النجف / المرحلة الأولى / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٢٥٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/١١ وتم استيفائها حسب إجابة هيئة الأعمار علما انه تمت المباشرة بالعمل بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٢ وحسب كتاب هيئة الأعمار المرقم (١٤٥١٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/١.
- فيما يخص مشروع إنشاء معهد المعلمات في المشخاب / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢١١٩٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٠ وتم استيفائها حسب إجابة هيئة الأعمار علما انه تمت المباشرة بالمشروع بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٨ وحسب كتاب هيئة الأعمار المرقم (٤٠١) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/١٨.
- فيما يخص مشروع إنشاء مركز صحي خلف مديرية بلدية النجف الاشرف / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٧٢٠٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/١٤.

(٢) تغيير المخططات والتصاميم بعد التعاقد (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من العقود ، لاحظنا وجود تغييرات كثيرة في تصاميم ومواصفات بعض المشاريع بعد عملية التعاقد ، مثل تغيير بعض المواصفات والمخططات المطلوبة أو تغيير في المساحات لكي تتناسب مع حجم المشاريع، وهذا يدل على عدم وجود دراسة كافية مبنية على أسس علمية لتنفيذ تلك المشاريع مما يؤدي إلى تأخير إنجازها . أن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة الثالثة - أولاً - الفقرة (ب - د)) والتي تنص على :
- ب - وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع أو العقد المطلوب تنفيذه ضمن تقرير دراسة الجدوى بغية إستخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسية العقود على أن تراعي السرية في ذلك.
- د - أن تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغير ذلك مما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة لتجنب إجراء التغييرات أو الإضافات أثناء التنفيذ.
- والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
إنشاء بناية دائرة التقاعد في النجف / المرحلة الأولى	بروج السماء العملاقة	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
إنشاء مركز صحي خلف مديرية بلدية النجف الاشرف	الزغرف الهندسية	٧٣٨,٠٧١,٤٥٠
تقاطع نفق حي ميسان	ركن الجمال وسيم تاش	١٢,٥٥٧,٧٨٦,٠٠٠
إنشاء معهد إعداد المعلمات في المشخاب	المياس	١,٣٤٣,٨٤٥,٠٠٠
إنشاء مدرسة ١٨ صف في حي الشرطة في الكوفة	الوهج الهندسية	١,٢٤٩,٣١٥,٠٠٠

رد الإدارة:

أجابت محافظة النجف / هيئة الأعمار بموجب الكتاب المرقم (١٤٥٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢١ بما يلي:

- أن إعداد التصاميم والمخططات والكشوفات الإضافية هي من صلاحيات الجهات المستفيدة حصراً أو في حالة وجود حاجة ماسة إلى تغيير فيتم ذلك استناداً للمادة (٥٢) من الشروط العامة للمقاولات أعمال الهندسة المدنية والمادة (١٥) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ أما بالنسبة إلى المشاريع المشار إليها في التقرير فقد تمت التغييرات تحت إشراف المهندس المشرف ولكل مشروع أسبابه.

متابعة الهيئة الرقابية:

- أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي :
- فيما يخص مشروع إنشاء بناية دائرة التقاعد في النجف/المرحلة الأولى / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٢٥٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/١١ وتم استيفائها حسب إجابة هيئة الأعمار حيث تم إرفاق نسخة من دراسة الجدوى.
 - فيما يخص مشروع إنشاء مركز صحي خلف مديرية بلدية النجف الاشرف / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٧٢٠٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/١٤.
 - فيما يخص مشروع تقاطع نفق حي ميسان / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٨٨٩٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/١٠ وتم استيفائها حسب إجابة هيئة الأعمار.
 - فيما يخص مشروع إنشاء معهد إعداد المعلمات في المشخاب / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢١١٩٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٠ وتم استيفائها حسب إجابة هيئة الأعمار حيث تم إرفاق نسخة من دراسة الجدوى .
 - فيما يخص مشروع إنشاء مدرسة ١٨ صف في حي الشرطة في الكوفة / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٨٩٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/١٠.

(٣) المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود المحافظة أن المدد الإضافية الممنوحة لبعض الشركات المتعاقدة معها لتنفيذ مشاريع المحافظة قد تتجاوز في بعض الأحيان مدة تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن أن تمنح إذا تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات، وبالتالي تعطيل تنفيذ مشاريع المحافظة بشكل كبير وعدم استغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط، والجدول الآتي يوضح عينة من تلك العقود:

اسم المشروع	مدة العقد	المدد الإضافية	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)
تأهيل شوارع الجديدة الرابعة مع القالب الجانبي (الكريستون) والأرصفة	١٢٠ يوم	٨٥ يوم	٧٠ %	٣,٢٠٠,٥٠٠,٠٠٠
إنشاء بناية محافظة النجف الاشرف	٩٠٠ يوم	٨١٩ يوم	٩١ %	١٩,٨٧٧,٦١١,٠٠٠
تصميم وتنفيذ شبكات مجاري (ثقيلة ومطرية) في شوارع مدينة النجف القديمة – المرحلة الأولى	١٨٠ يوم	٢١٧ يوم	١٢٠ %	١١,٤٨٠,١٢٥,٠٠٠

رد الإدارة:

أجابت محافظة النجف / هيئة الأعمار بموجب الكتاب المرقم (١٤٥٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢١، أن المدد الإضافية يتم منحها استنادا للمادة (٤٥) من الشروط العامة للمقاولات والمادة (١٥) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨/ ولذا يتم تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص تتولى دراسة طلبات المقاولين الخاصة بإضافة المدد من عدمها وأن المشاريع المشار إليها في ملاحظة شركة التدقيق لم يتم إضافة مددها بشكل عفوي وإنما بسبب العوارض التي واجهت عملية التنفيذ ولا يوجد نص قانوني يحدد نسبة المدد الإضافية حيث ترك الباب مفتوح لذلك الأمر بسبب الظروف التي تواجه عملية تنفيذ المشروع.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:

- فيما يخص مشروع تأهيل شوارع الجديدة الرابعة مع القالب الجانبي (الكريستون) والأرصفة / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٦٧٠١) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٦.
- فيما يخص مشروع تصميم وتنفيذ شبكات مجاري (ثقيلة ومطرية) في شوارع مدينة النجف القديمة المرحلة الأولى / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٨٩١٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/١٠ والتي تضمنت أن المشروع متلكاً وإن نسبة الانجاز المادي (٥٠ %) رغم مرور (١٦٣) يوم من أصل مدة العقد البالغة (١٨٠) يوم لغاية ٢٠١٢/٥/٩.

(٤) تدنى نسب الانجاز (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا أن نسب إنجاز بعض مشاريع الخطة الاستثمارية كانت متدنية ، والجدول الآتي يبين عينة من تلك المشاريع تحت بنود الخطة الاستثمارية المصادق عليها من قبل وزارة التخطيط للعام ٢٠١٢ ونسب إنجازها لغاية ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٢ كانت كما يلي:

اسم المشروع	اسم الشركة	نسب الانجاز كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢	نسب الانجاز كما في ١ نيسان ٢٠١٣	مبلغ العقد (دينار عراقي)
إنشاء مدرسة ١٨ صف في حي الشرطة في الكوفة	الوهج الهندسية	صفر %	صفر %	١,٢٤٩,٣١٥,٠٠٠
إنشاء بناية دائرة التقاعد في النجف / المرحلة الأولى	بروج السماء العملاقة	٢٠ %	٦٥ %	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
تنفيذ محطة السلام الكهربائي الثانوية في النجف	سديم النجف والرؤى العالمية	٣٠ %	٣٠ %	٦,٨١٠,٧٣٥,٠٠٠

أن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسات مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط وتحديد إمكانية تنفيذها على أرض الواقع ، وإن ذلك من شأنه إرباك خطط الدولة وتوزيع مواردها]

رد الإدارة:

أجابت محافظة النجف/هيئة الأعمار بموجب الكتاب المرقم (١٤٥٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢١، أن تدني نسب الانجاز الفني والمالي للمشاريع المشار إليها في ملاحظة شركة التدقيق هو خارج عن إرادة هيئة الأعمال وذلك للأسباب التالية :

- مشروع إنشاء مدرسة (١٨) صف في حي الشرطة في الكوفة/ تم تغيير موقع المشروع وقد بلغت نسبة الإنجاز (٥٠ %) بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩ ، وإن عملية التنفيذ مستمرة.
- مشروع إنشاء بناية التقاعد في النجف الاشرف / المرحلة الأولى/ أن نسبة الانجاز المالي بلغت (٩٧ %) بتاريخ ٢٠١٣/٦/١١ وإن المشروع منجز في الوقت الحاضر .
- مشروع تنفيذ محطة السلام الكهربائي الثانوية في النجف/ المشروع في طور التنفيذ وهناك بوادر باتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة المحال بعهدتها المشروع من خلال سحب العمل .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي:

- فيما يخص مشروع إنشاء مدرسة ١٨ صف في حي الشرطة في الكوفة / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٨٩٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/١٠.
- فيما يخص مشروع إنشاء بناية دائرة التقاعد في النجف / المرحلة الأولى / تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٢٥٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/١١ وقد تأخرت مباشرة الشركة بالعمل لوجود مشاكل قانونية في الأرض.

- فيما يخص مشروع تنفيذ محطة السلام الكهربائي الثانوية في النجف/ تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٥٨٥٥) والمؤرخ في ٢٠١١/١٠/١٧.

(٥) حسابات السلف والأمانات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا وجود سلف وأمانات متراكمة مسجلة في سجلات المحافظة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ ولم يتم تسويتها إلى حد الآن ، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

اسم الحساب	المبلغ (دينار عراقي)
السلف	٢٤,٠٧٨,١١٤,٥٠٨
الأمانات	٢٥,٢٦٦,٠٨٩,٨٣٠

علما بأن نسبة ٨١ % من رصيد السلف والبالغة (٤١٦,٤٧٧,٥٢٢,١٩) دينار عراقي هي عبارة عن مبالغ مودعة في المصرف الوطني الإسلامي لأغراض تسديد التزامات المحافظة تجاه المتعاقدين عند إنجاز المشاريع المتعاقد عليها].

رد الإدارة:

أجابت محافظة النجف/هيئة الأعمار بموجب الكتاب المرقم (١٤٥٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢١ بما يلي:

- حساب الأمانات (الدائنون) / أن هذه الأمانات هي عبارة عن مستحقات وتنقسم إلى (الصيانة والضريبة) ولا يمكن تصفية أمانات الصيانة إلا بعد تقديم طلب من الطرف الثاني (المقاول) أما أمانات الضريبة فيتم تصفيتها من خلال عملية الخصم والتحويل إلى دائرة الضريبة.
- حساب السلف (المدينون)/ يتم صرف مبالغ من تخصيصات هيئة الأعمار على شكل (سلف لجان، سلف تنفيذ الأعمال، سلف مستديمة) ويتم متابعة تسوية تلك السلف من قبل وحدة تم تشكيلها لهذا الغرض ويتم فرض الغرامات التأخيرية على تلك اللجان التي تتأخر بعملية التسوية لغاية ١٢/٢١ من كل سنة وتسجيل تلك الغرامات ضمن حساب الإيرادات وبالإمكان التأكد من ذلك من خلال مراجعة الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٢ ، وتوجد ضمن حساب السلف / سلف الاعتمادات المستندية التي يتم إيداع المبالغ الخاصة بها لدى المصارف العراقية ويتم تصفيتها من خلال تقديم الشركات والمقاولين سلف الأعمال المنجزة مع وثائق الشحن والوصلات اللازمة.

متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- بلغ رصيد السلف الموقوفة لهيئة أعمار النجف الاشرف كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ قدره (٩٦٦٧٦٥٢٠,٤١٨) دينار بضمنه مبلغ مقداره (٢٤٠٧٨١١٤,٥٠٨) دينار يمثل سلف موقوفة تعود لسنوات سابقة .
- بلغ رصيد الأمانات كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ مقداره (٤١٠٢١٧٠,٢٦٠) دينار .
- بلغ رصيد الدائنون كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ مقداره (٥٥٣٦٣٢٥٧,٠٢٧) دينار .

سبعة وثلاثون - محافظة واسط

(١) تدني نسب انجاز بعض العقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا تدني نسب انجاز بعض المشاريع التي تعاقدت بها المحافظة مع بعض الشركات حيث تتفاوت نسب الانجاز من (١ %) إلى (٣٨ %) على الرغم من انقضاء فترة طويلة على توقيع العقد، وذلك وفقاً إلى استمارة المتابعة الشهرية للمشاريع المنفذة في المحافظة ضمن خطة عام ٢٠١١ - ٢٠١٢ والمعد من قبل مديرية التخطيط والمتابعة في المحافظة مثال ذلك:

تفاصيل العقد	تاريخ المباشرة	مبلغ الالتزام مليون دينار عراقي	مدة التنفيذ	نسبة الانجاز لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٢	الملاحظات
تطوير واكساء وصب شوارع وتأهيل حدائق في حي الجهاد والجمعية والشهيد داود والسجاد وجزء من محلة الشهداء والزهراء	٤ تشرين الأول ٢٠١١	٣٢,٧٠٥,٠٧	٥٧٠ يوم	٢١ %	العمل مستمر
مد وتأهيل خطوط ناقلية وشبكة ماء في حي الحسين مع تنفيذ أعمال اتصالات مع تطوير وإنشاء شوارع في حي الحسين	١٣ كانون الأول ٢٠١١	١,٢٢٢,٧٢	٢١٠ يوم	٢ %	العمل مسحوب بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢
إيصال الخدمة الدائمة (خدمات الماء الخام والصافي والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات) إلى المجمع السكني	١٥ كانون الأول ٢٠١١	٩,١١٥,٠٩	٤٨٠ يوم	٢٠ %	العمل متكاملاً
إنشاء طريقي النصر ٦ كم والمنسية ٥ كم	١ نيسان ٢٠١٢	١,٢٤٥,٥١	٢٧٥ يوم	٤ %	تم سحب العمل
إنشاء طريق زور الشوفي وسدة الخفرية في ناحية تاج الدين (ع)	٨ تشرين الأول ٢٠١٢	٧٦٦,٩٢	١٣٥ يوم	١١ %	العمل في بداية مرحلة
تجهيز ونصب وتشغيل مجمع ماء ٥٠ م مكعب لقرية المنسية	١٥ تشرين الأول ٢٠١٢	٥٥٤,٢٨	-	١ %	تم تسوية الموقع

رد الإدارة:

- أجابت محافظة واسط / قسم التخطيط والمتابعة بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٣/٤/٧ بما يلي:
- فيما يخص العقد الأول / تطوير واكساء وصب شوارع وتأهيل حدائق في أحياء متفرقة في قضاء الكوت / بلغت نسبة الانجاز (٣٠ %) لغاية ٢٠١٣/٣/٣١ والعمل مستمر.
 - فيما يخص العقد الثاني / مد وتأهيل خطوط ناقلية وشبكة ماء في حي الحسين مع أعمال اتصالات وتطوير شوارع في الحي المذكور / تم إعادة الإعلان والإحالة.
 - فيما يخص العقد الثالث/ إيصال الخدمة الدائمة إلى المجمع السكني في الكوت / بلغت نسبة الانجاز (٤٥ %) لغاية ٢٠١٣/٣/٣١ والعمل مستمر.
 - فيما يخص العقد الرابع/ إنشاء طريق النصر (٦ كم) والمنسية (٥ كم) / تم سحب العمل بموجب كتاب قسم العقود المرقم (٣٤١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٢٥.
 - فيما يخص العقد الخامس / إنشاء طريق زور الشوفي وسدة الخفرية في ناحية تاج الدين (٤) بلغت نسبة الانجاز (٧٣ %) لغاية ٢٠١٣/٣/١٥ والعمل مستمر.
 - فيما يخص العقد السادس/ بلغت نسبة الانجاز (٧٥ %) لغاية ٢٠١٣/٣/٣١ والعمل مستمر وقد بينت المحافظة بموجب مذكرتها أعلاه أنه سيتم الالتزام بتوصية شركة التدقيق مستقبلاً.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص العقد الأول/ أن المشروع متكاملاً حيث بلغت نسبة الانجاز في تاريخ الانجاز التعاقدية (المعدل) المحدد بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣١ (٣٧ %).

- فيما يخص العقد الثاني / تم سحب العمل من شركة نجمة العراق في ٢٠١٢/٤/٢ وإعادة إحالة المشروع إلى شركة دلتا الوطن في ٢٠١٣/٥/٢٣ ورغم ذلك ما زالت نسبة الانجاز المؤشرة في ملاحظة شركة التدقيق البالغة (٢%) دون تغيير ولغاية ٢٠١٣/٦/١٥.
- فيما يخص العقد الثالث / تم سحب العمل في ٢٠١٣/٦/٣ ونسبة الانجاز في تاريخ السحب بلغت (٤٥%).
- فيما يخص العقد الرابع / تم سحب العمل من شركة البناء البديع في ٢٠١٢/٩/٩ وإعادة إحالته إلى شركة رحاب الأرض في ٢٠١٣/٤/١٥ حيث بلغت نسبة الانجاز لغاية ٢٠١٣/٦/١٥ (٣٧%).
- فيما يخص العقد الخامس / تم سحب العمل في ٢٠١٣/٣/٢٧ وإلغاء سحب العمل في ٢٠١٣/٥/٩ والعمل مستمر.
- فيما يخص العقد السادس/ تم انجاز المشروع في ٢٠١٣/٦/٩.

(٢) تجهيز ونصب وتشغيل وحدة ماء مجمعة طاقة (٢٠٠ م مكعب / س) في التنمية ناحية تاج الدين (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا أن المحافظة تعاقدت بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٢ مع شركة العاصمة المتطورة للمقاولات العامة المحدودة لتجهيز ونصب وتشغيل وحدة ماء مجمعة طاقة (٢٠٠) م مكعب/س في التنمية في ناحية تاج الدين بمبلغ (١,١٢٥,٧٥٨,٠٠٠) دينار عراقي ، حيث تم ملاحظة الأمور التالية:
- تم توقيع العقد قبل التأكد من عدم شمول الشركة المتعاقدة في القائمة السوداء حيث اتضح من كتاب وزارة التخطيط عدد (٢٣٥٢) بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٢ أن الهوية المرقمة (١٠٧) لا تخص شركة العاصمة المتطورة للمقاولات المحال عليها المشروع وإنما تخص شركة أخرى، تم التأكد من قبل وزارة التخطيط بكتابها المرقم (٦٧) بتاريخ ١٤ كانون الثاني ٢٠١٣ أن شركة العاصمة المتطورة مسجلة لدى الوزارة بموجب الهوية المرقمة (٦٩٠٥) بالدرجة الأولى إنشائية في ١٤ أيار ٢٠٠٩ والهوية المرقمة (٦٩٠٩) بالدرجة الخامسة كهربائية في ١٤ أيار ٢٠٠٩ علماً أن هوية الشركة غير نافذة.
 - كتاب مديرية ماء محافظة واسط عدد (١٨٥٦) بتاريخ ٢١ شباط ٢٠١٣ يبين عدم إنجاز الشركة الأعمال المناط بها حيث تم ملاحظة انحراف كبير بين نسبة الإنجاز المخططة (٤٣%) ونسبة الانجاز الفعلي التي لا تتجاوز (١,٧%)
 - كتاب مديرية ماء محافظة واسط عدد (٢٠٩٧) بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠١٣ يبين أن العمل متوقف وذلك لعدم وجود المدير المفوض للشركة أو أي ممثل لها.

رد الإدارة:

- أجابت محافظة واسط قسم العقود بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٣/٤/٩ بما يلي:
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة/ أن تاريخ توقيع العقد هو ٢٠١٢/١١/١٤ وأن تاريخ مخاطبة وزارة التخطيط عن الموقف القانوني للشركة هو ٢٠١٢/١١/٦ وهذا يدل على أن المحافظة لم تقم بتوقيع العقد بدون مخاطبة الوزارة . إلا أن المشكلة في إجابة وزارة التخطيط عن الموقف القانوني لهذه الشركة وباقي الشركات حيث أنها تستغرق مدة طويلة ، علماً أن مدة نفاذية العطاء لهذه الشركة محددة بفترة معينة مما يضطر المحافظة إلى المضي بإجراءات الإحالة اعتماداً على تعهد الشركة المقدم مع عطاءها بعدم دخولها في القائمة السوداء وبعبءه تتحمل الشركة كافة التبعات القانونية علماً أن هذا التعهد موقع ومختوم من قبل الشركة وأن الكتب الواردة من قبل وزارة التخطيط لم تشر الى أن الشركة هي في القائمة السوداء واستناداً لكل ما ذكر أعلاه فأن إجراء المحافظة قد تم اتخاذه في حينها رغم قناعتها بأن الإشكال هو في وزارة التخطيط حيث أنها لم تقم بإجابة المحافظة عن الموضوع بصورة صريحة في كتابها المرقم (س/٢٣٥٢/٥/٤) في ٢٠١٢/١١/٢٠ والذي اشار الى ان الرقم (١٠٧) مسجل لديهم بموجب هوية إلا أنها غير نافذة وهذا يتناقض لما ورد في كتابهم الأول والثاني ويدل على ان ما

تم الإشارة إليه بأن الإشكال هو في الوزارة وقد تم إحالة الموضوع إلى القسم القانوني لتشكيل لجنة تحقيقية استناداً إلى تعليمات تصنيف وتسجيل المقاولين وقد تم تشكيل لجنة للتحقيق بالموضوع .

- فيما يخص الفقرة الثانية من الملاحظة/ أن كتاب مديرية ماء واسط المشار إليه والمرقم (١٨٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٢١ هو إنذار أولي لشركة العاصمة المتطورة وهو دليل على أن هناك إجراء متخذ بحق هذه الشركة .

- فيما يخص الفقرة الثالثة من الملاحظة/ أن كتاب مديرية ماء واسط المرقم (٢٠٩٧) في ٢٠١٣/٢/٢٧ هو إجابة للقسم القانوني في المحافظة بناءً على تشكيل اللجنة التحقيقية لغرض تبليغ الشركة وهذا دليل على أن هناك إجراءات متخذة ، أما الإجراء المتخذ من قسم العقود استناداً إلى هذا الكتاب فهو إجابة المحافظة إلى مديرية ماء واسط بضرورة الالتزام بتطبيق أحكام المادة (١/٤١ ط) من الشروط العامة لأعمال الهندسة الكهربائية والميكانيكية وهي مادة تتعلق بتوجيه إنذار لمدة (١٤) يوم وبخلافه يتم سحب العمل وبالفعل فقد تم إصدار إنذار وقد انتهت مدته وتم سحب العمل وتم اتخاذ الإجراءات القانونية.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن المحافظة وجهت عدة كتب إلى وزارة التخطيط قبل وبعد توقيع العقد لبيان الموقف القانوني للشركة، إلا أن الوزارة لم تؤثر إدراج الشركة في القائمة السوداء وتم الاكتفاء ببيان أن الهوية رقم (١٠٧) لا تعود للشركة مع تحديد أرقام هويات الشركة وهي كل من (٦٩٠٥) و (٦٩٠٩) وقد تم سحب العمل في ٢٠١٣/٤/٩ وإقامة دعوى قضائية على الشركة.

(٣) تبديل مغذي الحنظليات مع التفرغات وبطول ٥٨ كم في ناحية شيخ سعد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا أن المحافظة تعاقدت بتاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠١٢ مع شركة أنوار القدس للمقاولات العامة المحدودة لتبديل مغذي الحنظليات مع التفرغات وبطول ٥٨ كم في ناحية شيخ سعد بمبلغ (١٠٠,٠٠٠,٣١٧,٣) دينار عراقي، حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- إستمارة متابعة تنفيذ مشاريع تنفيذ الأقاليم الخاصة بقسم الهندسة بتاريخ ٢١ شباط ٢٠١٣ بينت التالي:

- التأخر في البدء بتنفيذ المشروع.
- تم إرسال كتاب توجيه وإنذار أولي من قبل اللجنة المشرفة إلى الشركة المنفذة.
- عدم وجود مهندس مختص في الشركة المنفذة لأشرف على تنفيذ فقرات العمل.
- تم تنصيب (١٤٨) عمود بدون موافقة اللجنة المشرفة بعد فشل فحص Chansels.
- عدم استوائية واستقامة بعض الأعمدة المنصوبة.
- الطلاء بالفلائكوت غير جيد.
- بعض قوالب الصب غير جيدة.
- عدم استخدام الفابريتر عند صب بعض الأعمدة المنصوبة.
- إعادة فحص الصب للأعمدة المنصوبة لعدم مطابقتها للمواصفات.
- رفع المواد الفاشلة بالفحص
- إعادة صبغ الأعمدة المشبكة طبقاً للمواصفات.

رد الإدارة:

أجابت محافظة واسط / قسم التخطيط والمتابعة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠١٣/٤/٧ ، أن نسبة الانجاز المخطط هي (٤٧ %) وان نسبة الانجاز الفعلي هي (٣٥ %) لغاية ٢٠١٣/٣/٣١ وان العمل مستمر وتم توجيه كتاب برفع وتيرة العمل من قبل دائرة الكهرباء ولم ترد إجابة المحافظة على معظم الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ، تم المباشرة في تنفيذ المشروع في ٢٠١٢/١٠/١٤ بموجب كتاب مديرية توزيع كهرباء واسط المرقم (٨٧٨٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٦ وفقا للشروط المنصوص عليها في كتاب الإحالة، وان معظم الملاحظات التي لم تقم المحافظة بالإجابة عليها تم تأشيرها من واقع استمارة المتابعة لقسم الهندسة في المحافظة ولم تبين الوثائق المقدمة إلى الهيئة قيام الجهات ذات العلاقة بمعالجتها الأمر الذي يؤشر ضعف التنسيق بين الجهات المشرفة (المحافظة، توزيع الكهرباء).

(٤) مد وتأهيل شبكة ماء مع تنفيذ شبكات مجاري أمطار وثقيلة ومحطة مشتركة وخط دفع مع تحسين الشبكة الكهربائية مع تنفيذ أعمال شبكة النفاذ الضوئي مع تطوير واكساء وصب شوارع متفرقة في منطقة الضباط والحقوقيين والحرية وشارع الحي الصناعي بطول (٢١١٠٠م ط) في قضاء الكوت (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا أن المحافظة تعاقدت بتاريخ ٨ نيسان ٢٠١٢ مع شركة ارتور لارا ارا البولندية لمد وتأهيل شبكة ماء مع تنفيذ شبكات مجاري أمطار وثقيلة ومحطة مشتركة وخط دفع مع تحسين الشبكة الكهربائية مع تنفيذ أعمال شبكة النفاذ الضوئي مع تطوير واكساء وصب شوارع متفرقة في منطقة الضباط والحقوقيين والحرية وشارع الحي الصناعي بطول (٢١١٠٠م ط) في قضاء الكوت بمبلغ (٨٨٣,٠٠٠,٥٧٨,٣٠) دينار عراقي، حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- كتاب دائرة المهندس المقيم عدد (٢٩٢) بتاريخ ٢٠ كانون الأول ٢٠١٢ يبين عدم انجاز الشركة الأعمال المناطة بها حيث تم ملاحظة انحراف كبير بين نسبة الانجاز المخططة (٣٢ %) ونسبة الانجاز الفعلي (٤ %).
- كتاب رئاسة محكمة استئناف واسط عدد (٢١٣٤) بتاريخ ٢٣ كانون الأول ٢٠١٢ يبين أن المحافظة أقامت دعوى على الشركة البولندية برد مبلغ السلفة التشغيلية ومن ثم عادت ومنحته سلفة تشغيلية أخرى وهذا يدل على رغبة المحافظة باستمرار العقد مع الشركة.
- كتاب دائرة المهندس المقيم (٢٣٦) بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٢ إلى شركة طريق الازدهار (مقول ثانوي) يبين التالي:
 - فرق العمل قليلة لا تتناسب مع حجم المشروع.
 - عدم وجود آليات خاصة بالشركة لتنفيذ الأعمال الطارئة التي تظهر أثناء العمل.
 - استجابة الشركة بطيئة جدا في تنفيذ الرفعات الثانية للمانهولات مع تغطيتها ودفنها وما له من نتائج سلبية على سلامة المواطنين .
 - عدم تزويد دائرة المهندس المقيم بجدول تقدم العمل.
 - عدم تنفيذ أعمال الكلفة الخاصة بالمانهولات.
 - عدم الجدية في العمل وحسب البرنامج الذي تم تزويدكم به والذي من شأنه تقليل نسبة الانحراف الكبيرة بين جدول تقدم العمل المخطط والفعلي.

رد الإدارة:

أجابت محافظة واسط / القسم القانوني بموجب المذكرة المرقمة (٢٣٣) والمؤرخة في ٢٠١٣/٣/٢٨، أن الموضوع معروض على القضاء والذي يعتبر صاحب الولاية العامة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن العمل متوقف اعتبارا من ٢٠١٣/٣/٢١ وان نسبة الانجاز المخطط بتاريخ التوقف (٥٦ %) والفعلي (٩ %) وقد قامت المحافظة بصرف سلفة تشغيلية لمرة واحدة أما المبلغ المصروف المؤشر كسلفة تشغيلية أخرى والبالغ (٧٢٣٨٢٥٠٠٠) دينار فهو يمثل ذرعات العمل المنجزة الأولى والثانية.

(٥) تجهيز ونصب وتشغيل وحدة ماء مجمعة طاقة ٤٠٠ م مكعب/س لحي السلام والزهور في قضاء الصويرة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا أن المحافظة تعاقدت بتاريخ ٩ كانون الأول ٢٠١٢ مع شركة صرح التكنولوجيا للمقاولات العامة المحدودة لتجهيز ونصب وتشغيل وحدة ماء مجمعة طاقة (٤٠٠) م مكعب/س لحي السلام والزهور في قضاء الصويرة بمبلغ (٢٠٠,٠٠٠,٩٣١) دينار عراقي ، حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- كتاب مديرية ماء محافظة واسط عدد (١٨٤٤) بتاريخ ٢١ شباط ٢٠١٣ يبين وجود انحراف كبير بين نسبة الانجاز المخططة (٣٧ %) ونسبة الانجاز الفعلية التي لا تتجاوز (٣ %) .
- تم إحالة المشروع إلى الشركة على الرغم من وجود بعض النقصات في عرض الشركة وكما هو مثبت في الكشف المعد من قبل لجنة فتح العطاءات كما يلي:
- عدم وجود منهاج تقدم الأعمال.
- عدم وجود أعمال مماثلة.
- عدم وجود عقد تأسيس وشهادة تأسيس الشركة.

رد الإدارة:

- أجابت محافظة واسط / قسم العقود بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٣/٤/٩ بما يلي:
- فيما يخص الفقرة الأولى من الملاحظة/ أن كتاب مديرية ماء واسط المرقم (١٨٤٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٢١ هو إنذار أولي لشركة صرح التكنولوجيا وهو إجراء متخذ من قبل المديرية لوجود انحراف في نسبة الانجاز علما أن المشروع هو مشروع مستمر ولم تنتهي المدة التعاقدية له وان هناك كشوفات ومدد إضافية لهذا المشروع لم تشر إليها ملاحظة شركة التدقيق.
 - فيما يخص الفقرة الثانية من الملاحظة / أن أحكام نص المادة (٧- سادس عشر) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة والتي نصت (للجان التحليل استكمال البيانات الفنية المطلوبة من مقدمي العطاءات المرشحين....الخ).

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- أن تاريخ الانجاز التعاقدى المعدل هو ٢٠١٣/٧/١٠ وان نسبة الانجاز المخططة لغاية ٢٠١٣/٦/٩ (٨٦ %) والفعلية (٦٨ %) والعمل مستمر.
- اطلعت الهيئة على شهادة تأسيس الشركة ، أما الأعمال المماثلة فلم يتم تقديمها وقد تم قبول عطاء الشركة باعتباره أوطأ العطاءات .

(٦) تجهيز مولدات ومضخات مختلفة الأحجام إلى مديرية ماء واسط (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا أن المحافظة تعاقدت بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٢ مع شركة مجد واسط للمقاولات العامة المحدودة لتجهيز مولدات مختلفة الأحجام إلى مديرية ماء واسط الصويرة بمبلغ (٥٠٠,١٨٧,٨٤١) دينار عراقي، حيث تم ملاحظة الأمور التالية:

- كتاب مديرية ماء محافظة واسط عدد (١٨٩٨) بتاريخ ٢٤ شباط ٢٠١٣ يبين عدم انجاز الشركة الأعمال المناط بها حيث تم ملاحظة انحراف كبير بين نسبة الانجاز المخططة (٣٢ %) ونسبة الانجاز الفعلي التي لا تزال (صفر %)
- لم يتم توقيع العقد بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – ملاحظة ٢٠/ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة ، فلقد لاحظنا أن تاريخ الإحالة كان في ٢ تشرين الأول ٢٠١٢ بينما كان تاريخ توقيع العقد ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٢.
- تم إحالة المشروع إلى الشركة على الرغم من وجود بعض النقصات في عرض الشركة وكما هو مثبت في الكشف المعد من قبل لجنة فتح العطاءات كما يلي:

- عدم وجود منهاج تقدم الأعمال.
- عدم وجود أعمال مماثلة.

رد الإدارة:

- أجابت محافظة واسط/ قسم العقود بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٣/٤/٩ بما يلي:
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أن كتاب مديرية ماء واسط المرقم (١٨٩٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٢٤ موجه إلى الشركة لغرض حثها على بذل الجهود والإسراع بالعمل ولا يشير إلى عدم انجاز الشركة الأعمال المناطة بها كما جاء بملاحظة شركة التدقيق وان المشروع مستمر ولم تنتهي المدة التعاقدية له إذ أن مدة العمل هي (٣٠٠) يوم علما أن المشروع هو (تجهيز).
 - فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ لم يتم توقيع العقد بعد مرور (١٤) يوم من تاريخ كتاب الإحالة وذلك لوجود اعتراض مقدم من قبل إحدى الشركات المشاركة في المناقصة الأمر الذي أدى إلى التريث بتوقيع العقد استنادا للمادة (١٠/ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة والتي أوجبت التريث بتوقيع العقود لحين حسم الموضوع .
 - فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة نشير إلى أحكام نص المادة (٧- سادس عشر) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة والتي نصت (للجان التحليل استكمال البيانات الفنية المطلوبة من مقدمي العطاءات المرشحين ...الخ).

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة/ أن تاريخ الانجاز التعاقدى هو ٢٠١٣/٨/٢٩ وأن نسبة الانجاز لغاية تاريخ المتابعة هي (صفر).
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ اعترضت وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة للصناعات الكهربائية على عدم إحالة المشروع بعهدتها، وتم رد الاعتراض كون الشركة غير مصنعة وتكتفي بالتجميع.
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة/ أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق.

(٧) تجهيز آليات تخصصية ١- لمديرية بلديات واسط ٢- مديرية ماء واسط ٣- مديرية مجارى واسط (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا أن المحافظة تعاقدت بتاريخ ٢٠ أيلول ٢٠١١ مع شركة الأعراف الهندسية للمقاولات والتجارة العامة لتجهيز آليات تخصصية لمديريات محافظة واسط (١- لمديرية بلديات واسط ٢- مديرية ماء واسط ٣- مديرية مجارى واسط) بمبلغ (٨٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي ، حيث تم ملاحظة الأمور التالية :
- حسب كتاب شعبة المتابعة عدد (٤٦٢٩) في ٢ نيسان ٢٠١٢ تم سحب العمل من المقاول ، كتاب الشعبة الهندسية عدد (٨٦٠٤) بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠١٢ يبين إلغاء سحب العمل وإعطاء الشركة فترة إضافية لمدة ٢٥ يوماً على الرغم من انقضاء أكثر من ١٣٠ يوم على انتهاء الفترة التعاقدية.
 - حسب كتاب مديرية بلديات واسط المرقم (١٤٥٣١) بتاريخ ٥ تموز ٢٠١٢ بلغ مجموع الكابسات المستلمة عدد (٣٢) من أصل (٣٧) والمتبقي (٥) كابسات.

رد الإدارة:

- أجابت محافظة واسط / قسم العقود بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٣/٤/٩ بما يلي:
- أنجز المشروع وتم تجهيز كافة الآليات بموجب كتاب مديرية بلديات واسط/ المشاريع المرقم (١٥٢٤٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١٥ وتم تشكيل لجنة استلام أولي للمشروع بموجب كتاب مديرية التخطيط والمتابعة المرقم (٢٦٥٣) في ٢٠١٢/٧/٢٢.
 - بالنظر لتلك الشركة وتجاوزها مدة العقد تم إدراج الشركة بالقائمة السوداء، كتاب محافظة واسط / قسم العقود المرقم (٨٦٠٤) في ٢٠١٢/٥/٣٠.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت ما يلي:
قامت الشركة بتجهيز (٧) سيارات تخصيصاً لغاية تاريخ الانجاز التعاقدى في ٢٠١٢/١/١٧ وتشكل نسبة (١١ %) من عدد السيارات المتعاقد عليها، ونتيجة لذلك أصدرت المحافظة أمر سحب العمل المرقم (٤٦٢٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/٢ بعد مرور (٧٥) يوم على انتهاء مدة العقد البالغة (١٢٠) يوم وشكلت نسبة (٦٢ %) من تلك المدة الأمر الذي يشكل مخالفة للمادة (١٦ - ثانياً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة التي حددت مدة التأخير بنسبة (٢٥ %) من مدة العقد ، وقد تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٨٠٩٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٣٠.

(٨) تجهيز ونصب وتشغيل وحدة ماء مجمعة طاقة ١٠٠ م مكعب/س لقرة المصنك في ناحية شيخ سعد (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا أن المحافظة تعاقدت بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٢ مع شركة ارض الحماد للمقاولات العامة المحدودة لتجهيز ونصب وتشغيل وحدة ماء مجمعة طاقة (١٠٠) م مكعب/س لقرى المصنك في ناحية شيخ سعد بمبلغ (٦٢٤,٠٠٠,٨٧٥) دينار عراقي، حيث تم ملاحظة الأمور التالية:
- كتاب مديرية ماء محافظة واسط عدد (١٨٥٥) بتاريخ ٢١ شباط ٢٠١٣ يبين عدم انجاز الشركة الأعمال المناط بها حيث تم ملاحظة انحراف كبير بين نسبة الانجاز المخططة (٣٧ %) ونسبة الانجاز الفعلي التي لا تتجاوز (صفر %).
 - تم توقيع العقد المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٢ قبل إصدار محضر لجنة فتح العطاءات بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٢ وقبل إصدار محضر لجنة تحليل العطاءات بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢.
 - تم إحالة المشروع إلى الشركة على الرغم من وجود بعض النقصات في عرض الشركة وكما هو مثبت في الكشف المعد من قبل لجنة فتح العطاءات كما يلي:
 - عدم وجود منهاج تقدم الأعمال.
 - عدم وجود أعمال مماثلة.

رد الإدارة:

- أجابت محافظة واسط/ قسم العقود بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٣/٤/٩ بما يلي:
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / أن كتاب مديرية ماء واسط المرقم (١٨٥٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٢١ هو كتاب لحث الشركة على بذل الجهود للإسراع بالعمل ولا يشير إلى عدم انجاز الشركة للأعمال المناطة بها كما أشارت ملاحظة شركة التدقيق وأن المشروع مستمر ولم تنتهي المدة التعاقدية له كون مدة العمل هي (١٨٠) يوم.
 - فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ أن تاريخ توقيع العقد الصحيح هو ١٣ كانون الأول لعام ٢٠١٢ وقد ورد سهواً تاريخ توقيع العقد ١٣ تشرين الأول علماً أن توقيع العقد قد تم بعد إصدار محضر لجنة فتح العطاءات وبعد إصدار لجنة تحليل العطاءات ومحضر لجنة مراجعة ومصادقة العقود المركزية المشكلة في ديوان المحافظة والدليل على ذلك هو التاريخ المثبت أسفل صيغة العقد وهو تاريخ استيفاء مبالغ الرسم الخاص بهذا العقد في ٢٠١٢/١٢/١٣.
 - فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة/ انها تشير إلى أحكام نص المادة (٧- سادس عشر) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة والتي نصت (للجان التحليل استكمال البيانات الفنية المطلوبة من مقدمي العطاءات المرشحين ... الخ).

متابعة الهيئة الرقابية:

بيّنت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة/ أن تاريخ الانجاز التعاقدى هو ٢٠١٣/٦/٩ وإن نسبة الانجاز المخططة في ذات التاريخ (٩٩ %) والفعالية (٥٣ %).

- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ اطلعت الهيئة الرقابية على وصل قبض الرسوم المرقم (٢٠٢٣٣١) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/١٣.
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة / أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق .

(٩) عقد إيصال خدمات الكهرباء والماء إلى حي الأمام الرضا (ع) وحي الجامعة والسجناء السياسيين في الجانب الأيمن في قضاء الكوت (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا أن المحافظة تعاقدت بتاريخ ٣١ تموز ٢٠١٢ مع شركة الأصيل العالمية للمقاولات العامة المحدودة لإيصال خدمات الكهرباء والماء إلى حي الأمام الرضا (ع) وحي الجامعة والسجناء السياسيين في الجانب الأيمن في قضاء الكوت بمبلغ (٥,٥١٣,٨٠٥,٠٠٠) دينار عراقي ، حيث تم ملاحظة الأمور التالية:
- تم أحالة المشروع إلى الشركة على الرغم من وجود بعض النقصات في عرض الشركة وكما هو مثبت في الكشف المعد من قبل لجنة دراسة وتحليل العطاءات كما يلي:
- عدم وجود منهاج تقدم الأعمال.
- تقديم أعمال مماثلة فيما يخص الأعمال الكهربائية فقط.
- عدم توقيع ختم استثمارة نسب الترشيح المقدمة من قبل الشركة.
- توقيع العقد قبل التأكد من عدم شمول الشركة المتعاقدة في القائمة السوداء، كتاب وزارة التخطيط عدد (١٣٥٧) بتاريخ ٧ / آب / ٢٠١٢ والذي يبين عدم شمول الشركة في القائمة السوداء، أما تاريخ توقيع العقد ٣١ / تموز / ٢٠١٢.

رد الإدارة:

- أجابت محافظة واسط/ قسم العقود بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٣/٤/٩ بما يلي:
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة / نشير إلى نص المادة (٧- سادس عشر) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة والتي نصت (للجان التحليل استكمال البيانات الفنية المطلوبة من مقدمي العطاءات المرشحين ...الخ).
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ يتم مخاطبة الدائرة القانونية في وزارة التخطيط حول الموقف القانوني للشركات التي تنوي المحافظة التعاقد معها قبل إصدار كتاب الإحالة ولكن إجابة الوزارة حول الموضوع تتأخر علما أن الشركة تقوم بتقديم تعهد خطي مع أوراق العطاء المقدم تتعهد فيه بسلامة موقفها القانوني من إدراجها بالقائمة السوداء وصحة صدور هويتها وبخلافه فإن الشركة تتحمل كافة التبعات القانونية علما أن المحافظة محكومة بمدة نفاذية العطاء الخاص بالشركة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة/ أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ اطلعت الهيئة على الاستثمار ووجدت أنها موقعة ومختومة وان الشركة غير مدرجة في القائمة السوداء.

(١٠) السلف التشغيلية (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا أن المحافظة تعاقدت خلال سنة ٢٠١٠ مع شركة الولاء لتنفيذ مشروعات الأول لتجهيز ونصب وحدة في الحي العسكري في الصويرة حيث تم تسليم الشركة مبلغ (١٢١,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي كسلفة تشغيلية (١٠ %) والثاني تجهيز وحدة ماء في قرية البو نعيم في الزبيدية حيث تم تسليم الشركة مبلغ (١٢٣,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي كسلفة تشغيلية ، تبين في ما بعد أن الشركة لم تقم بالتزاماتها تجاه المحافظة لذلك تم سحب العمل وحسب كتابي قسم العقود عدد (٤٣٤٦) و(٤٣٤٧) بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠١١ من دون استرداد مبلغ السلفة حيث قامت المحافظة بتحريك دعوى قضائية بحق شركة الولاء لاسترداد السلف ولا زالت الدعوى قائمة لغاية انتهاء زيارتنا إلى المحافظة].

رد الإدارة:

أجابت محافظة واسط/ قسم التدقيق بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٣/٤/١، تم تحريك دعوى قضائية بحق شركة الولاة لاسترداد السلف وقد كسبت المحافظة القضية بموجب كتاب مجلس القضاء الأعلى / رئاسة محكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية محكمة بداءة الكرامة المرقم (٢٠١٢/ب/٢٧٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١١.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ماورد باجابة محافظة واسط علما ان المحافظة طلبت من مصرف البصرة الدولي للاستثمار / بغداد بموجب كتابها المرقم (٤٥٠١) والمؤرخ في ٢٠١١/٦/٢١ وكتب التأكيد التي صدرت لاحقا لتنفيذ خطابات الضمان التي تغطي مبالغ السلف إلا أن المصرف لم يقم باتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الصدد.

(١١) صياغة العقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا عدم إدراج معادلة احتساب الغرامات التأخيرية في بنود العقد حسب ما جاء بالمادة (١٦/ثانيا) الغرامات التأخيرية من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وعدم تضمين بند القانون (٥٦) لسنة ١٩٧٧ قانون استحصال الديون الحكومية) مثال ذلك:

تفاصيل العقد	تاريخ توقيع العقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)	مدة العقد	الشركة المنفذة
إنشاء طريق الغراوية في قضاء الصويرة	١٣ كانون الأول ٢٠١٢	٨٥٧,٦٠٠,٠٠٠	١٥٠ يوم	النفق
إنشاء طريق القلمات (٢٠٠٠م) الصلولة (٧٠٠م) عين غوال (٢٣٠٠م) في قضاء بدر	١٣ كانون الأول ٢٠١٢	٧٧٦,٥٧٠,٠٠٠	١٥٠ يوم	هندسة الياسر
تنفيذ أعمال الاتصالات مع تأهيل وتطوير الشبكة الكهربائية في حي البستان وتنفيذ شبكات مجاري أمطار وثقيلة مع إنشاء وتطوير شوارع في منطقة حي الغدير (دور عبد الواحد الجلوب) وحي فذك (حي البستان مع تأهيل حدائق في قضاء العزيزية)	١ اب ٢٠١٢	٩,٠٢٠,٣٨٥,٥٠٠	٦٠٠ يوم	مشاريع الجزيرة
مد شبكة ماء مع تنفيذ أعمال اتصالات مع تطوير الشبكة الكهربائية مع تنفيذ خطوط ناقلة ثقيلة وأمطار مع محطات مجاري رئيسية وشبكة أمطار ثقيلة مع تطوير الشارع الممتد من المدخل قضاء الحي إلى مرقد الصحابي (سعد بن جبير) بطول (١٦٢٥م) وعرض (٤٠م) في قضاء الحي	٢ كانون الأول ٢٠١٢	٢٦,٧٨٩,٦٦٤,٠٥٠	٩٠٠ يوم	نهر الشمال و الكرمة العالمية
تطوير واكساء شوارع في حي الغدير بطول (٢٢٥٠م) في قضاء الكوت	٣ حزيران ٢٠١٢	٣,٤٨٠,٩٩٣,٠٠٠	٣٦٠ يوم	وادي النسر
تجهيز ونصب وتشغيل وحدة ماء مجمعة طاقة (٤٤٠٠م/س) لمدخل المدينة في قضاء الكوة	١ تشرين الثاني ٢٠١٢	١,٤٥٢,٤٠٠,٠٠٠	٢١٠ يوم	الفارس العامة
مد شبكة ماء مع تنفيذ أعمال اتصالات مع تنفيذ شبكة مجاري مياه أمطار وثقيلة مع تطوير شوارع في منطقة طليحة في ناحية الحفرية	٢٤ أيلول ٢٠١٢	٧,٢٧٠,٦٢٥,٠٠٠	٥٧٠ يوم	وطن الخير

رد الإدارة:

أجابت محافظة واسط/ قسم العقود بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٣/٤/٩ بما يلي:

- أن صيغ عقود المناقصات المشار إليها في الملاحظة أعلاه جميعا تتضمن مبلغ الغرامات التأخيرية الذي تم تحديده طبقا للمعادلة المنصوص عليها في المادة (١٦ - ثانيا) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة كذلك فإن المعادلة أعلاه موجودة ضمن تعليمات مقدمي العطاءات والشروط الخاصة بالعقد.

- ان الفقرة (٣٢) من تلك الشروط أشارت إلى (يتم استحصال الديون الحكومية بموجب قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧) حيث ورد في صيغة العقد بأن المستندات المذكورة تعد جزءا من العقد ويعد كل منها متمم للآخر.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ، أن كافة العقود التي أبرمتها المحافظة تتضمن الفقرة التالية، (أن المستندات التالية يعد كل منها متمم للآخر وتكون جميعها مستندات المقاوله التي يجري تنفيذ الأعمال طبقا لما ورد بها) وتشمل:

- صيغة التعاقد ، كتاب الإحالة، تعليمات تنفيذ العقود الحكومية ، شروط المقاوله لأعمال الهندسة المدنية، جدول الكميات المسعرة ، تعليمات إلى مقدمي العطاءات، استمارة تقييم العطاءات، عطاء المقاول (حيث يتم إدراج البيانات المؤشرة في الملاحظة في كتاب الإحالة أو في التعليمات المقدمة إلى المناقصين.

(١٢) توقيع العقد قبل التأكد من القائمة السوداء (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال زيارتنا إلى محافظة واسط لاحظنا أن المحافظة قامت بتوقيع العقد قبل التأكد من عدم شمول الشركة المتعاقدة في القائمة السوداء مثال ذلك:

تفاصيل العقد	تاريخ توقيع العقد	تاريخ كتاب وزارة التخطيط	مبلغ العقد (دينار عراقي)	الشركة المنفذة
مد وتأهيل شبكة ماء مع تنفيذ أعمال اتصالات مع إنشاء خط إنارة مع مد خط ٤٠ مع تنفيذ شبكة مجاري مياه أمطار مع محطة مجاري مع صب واكساء شوارع متفرقة في حي الزهراء وحي الصدين وبطول (٦٢٠٠م) في ناحية الأحرار	٢٤ تموز ٢٠١٢	٥ آب ٢٠١٢	٦,٧١٧,٧٣٧,٠٠٠	النبلاء المتحدة
مد وتأهيل شبكة ماء مع تنفيذ أعمال اتصالات مع تأهيل الشبكة الكهربائية مع تنفيذ شبكة مجاري مياه أمطار مع إنشاء محطات مجاري مياه أمطار مع تبليط وصب واكساء وتطوير شوارع متفرقة في ناحية واسط	٥ آب ٢٠١٢	٧ آب ٢٠١٢	٨,٩٣٨,٨٥٠,٠٠٠	الحضارة العربية
تطوير واكساء شوارع في حي الغدير بطول (٢٢٥٠م) في قضاء الكوت	٣ حزيران ٢٠١٢	٧ حزيران ٢٠١٢	٣,٤٨٠,٩٩٣,٠٠٠	وادي النصور
إنشاء طريق القلمت (٢٠٠٠م) الصلولة (٧٠٠م) عين غوال (٢٣٠٠م) في قضاء بدرة	١٣ كانون الأول ٢٠١٢	٢٥ كانون الأول ٢٠١٢	٧٧٦,٥٧٠,٠٠٠	هندسة الياسر
أنشاء طريق الغراوية في قضاء الصويرة	١٣ كانون الأول ٢٠١٢	٢٥ كانون الأول ٢٠١٢	٨٥٧,٦٠٠,٠٠٠	النفق

رد الإدارة:

أجابت محافظة واسط/ قسم العقود بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٣/٤/٩، يتم مخاطبة الدائرة القانونية في وزارة التخطيط حول الموقف القانوني للشركات التي تنوي المحافظة التعاقد معها قبل إصدار كتاب الإحالة ولتأخر الرد من قبل الوزارة يتم المضي بإجراءات الإحالة اعتمادا على تعهد الشركة المقدم مع عطاءها بعدم دخولها في القائمة السوداء وبعبكسه تتحمل الشركة كافة التبعات القانونية علما أن هذا التعهد موقع ومختوم من قبل الشركة كون المحافظة محكومة بمدة نفاذية العطاء الخاص بالشركة.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن الشركات المنفذة للمشاريع المدرجة في الملاحظة كأمتلة لم تدرج في القائمة السوداء وان إجابة المحافظة مقبولة حيث لا يمكن التريث في إجراءات التعاقد لحين ورود إجابة الوزارة.

ثمانية وثلاثون - محافظة صلاح الدين

(١) مشروع تصميم وإنشاء محطة تقوية وضخ ماء الصينية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للعقد الموقع مع شركة صقر الفحل الذي يخص تصميم وإنشاء محطة تقوية وضخ ماء الصينية بتاريخ ١٦ آذار ٢٠١١ وبكلفة (٢,٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي، لاحظنا ما يلي:

- تمت المباشرة الفعلية بالعمل بتاريخ ٢١ /حزيران/ ٢٠١١ وذلك بسبب تغيير موقع المشروع بعد توقيع العقد وكما هو مبين بكتاب قسم العقود المرقم (٦٤٩١) بتاريخ ٢٦ /تشرين الأول/ ٢٠١١. إن عدم تجهيز موقع المشروع قبل البدء بإجراءات التعاقد يعتبر مخالفاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ - أولاً - ز) والتي تنص على وجوب تجهيز موقع العمل قبل إعداد وثائق التعاقد.

- تم توقيع العقد دون الحصول على تأمينات حسن التنفيذ (٥ %) من قيمة المشروع، وكما هو مبين بكتاب السيد المحافظ المرقم (١١٧١٤) بتاريخ ١١ /تموز/ ٢٠١١.

- تم توجيه أنذرا للشركة المتعاقدة بوقف العمل وذلك بسبب مباشرتها بأعمال البناء قبل تقديم مخططات المشروع والمصادقة عليها وذلك حسب كتاب مديرية ماء صلاح الدين المرقم (٦٦٤٠) بتاريخ ٢٨ /آب/ ٢٠١١.

- إن استخدام طريقة الدعوة المباشرة للمشاريع تكون على أساس دعوة الشركات الكفوءة لضمان تنفيذ المشروع بالوقت المناسب وبصورة صحيحة ، على الرغم من ذلك إن نسبة انجاز المشروع (صفر %) بتاريخ ١٧ /آب/ ٢٠١١ وذلك حسب كتاب قسم العقود المرقم (٦٢٧٧) ونشير إلى أن مدة الانجاز المتفق عليها هي ١٨ شهرا بالإضافة إلى ٨٠ يوم مدة إضافية ممنوحة للمقاول.

رد الإدارة:

أجابت محافظة صلاح الدين / قسم الحسابات بموجب كتابيها المرقمين (٧٧٥٩) و (١١٠٨٤) والمؤرخين في (٤/٣٠ و ٢٠/٦/٢٠١٣) على التوالي بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة/ تم تغيير موقع المشروع بسبب وجود مشاكل عشائرية وأمنية خارجة عن إرادة الدائرة والجهة المستفيدة .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة/ لم يتم الحصول على تأمينات حسن التنفيذ البالغة (٥%) لوجود التباس لدى قسم العقود من إعفاء الدعوات المباشرة من تقديمها وقد تم تلافي ذلك لاحقاً وان العمل حالياً يتضمن تقديم الكفالة .
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة/ لم تقم المحافظة بالإجابة على الفقرة.
- فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة / يتم التنفيذ بهذا الأسلوب للحاجة الماسة للمواد وتحقيق السرعة والكفاءة في التنفيذ.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة /انها لا تؤيد إجابة المحافظة والمفروض تهيئة موقع العمل قبل التعاقد وفق التعليمات.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة / انها لا تؤيد إجابة المحافظة ولا يعفى عدم فهم التعليمات من المخالفة.
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة/ انها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق ومن المفروض تقديم المخططات قبل المباشرة بالعمل.
- فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة /انها لا تؤيد إجابة المحافظة لعدم انطباق شروط الدعوة المباشرة عليها.

(٢) إنجاز مشاريع ضخمة ذات طبيعة تخصصية بطريقة التنفيذ المباشر (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للمشاريع المنفذة والمصادق عليها خلال عام ٢٠١٢ لاحظنا أن هنالك بعض المشاريع ذات الطبيعة الخاصة يتم إجراؤها بطريقة التنفيذ المباشر ، أي عن طريق تشكيل لجان في المحافظة أو الدائرة المعنية ، إن المشاريع ذات الطبيعة التخصصية مثل تجهيز المستلزمات الطبية يجب أن يتم التعاقد فيها مع شركات متخصصة بمثل هذه الخدمات وذلك لضمان توفير الأجهزة الحديثة بطريقة مناسبة فضلا عن توفير الخدمات التدريبية وخدمات الصيانة. بالإضافة إلى ذلك، أن تعليمات تنفيذ الموازنة عام ٢٠١٢ (المادة ٣ - رابعا) تنص على أن لجنة المشتريات يمكنها تجهيز المواد التي لا تزيد كلفتها عن (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي ، على الرغم من أن عدد من المشاريع التي قد تم إحالتها بطريقة التنفيذ المباشر قد تجاوزت ٢٩ مشروع بتكلفة إجمالية (٥٠٠,٧٧٥,٩٨٥,٩٦) دينار عراقي ومثال على تلك المشاريع :

اسم المشروع	كلفة المشروع (دينار عراقي)
تجهيز ونصب محطات تحويل ١١/٣٣ سعة (٢ x ٣١,٥) عدد ٢ في محطة جنوب تكريت	٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
تجهيز آلات اختصاصية لمديريات البلديات في محافظة صلاح الدين	١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
تجهيز المراكز الصحية بالمستلزمات الطبية والأجهزة المختبرية	٣,٧٤٨,٠٠٠,٠٠٠
متطلبات ومستلزمات مركز العيون التخصصي	٦,٥٤٦,٤١٩,٧٥٠

رد الإدارة:

أجابت محافظة صلاح الدين/ قسم الحسابات بموجب كتابيها المرقمين (٧٧٥٩) و (١١٠٨٤) والمؤرخين في (٤/٣٠ و ٢٠١٣/٦/٢٠) على التوالي، يتم التنفيذ بهذا الأسلوب للحاجة الماسة للمواد بالإضافة إلى توفر كوادر تمتلك الخبرة والكفاءة .

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم انطباق تعليمات التنفيذ المباشر عليها وقد تم الإشارة إليها في كل من التقارير الرقابية المرقمة (١٠٤٨٩) و (٦٥٩) و (١١٢٠٠) والمؤرخة في (٢٠١١/٧/١٢) و (٢٠١٢/١/١١ و ٢٠١٣/٥/٢٧) على التوالي.

(٣) إحالة المشاريع بطريقة الدعوة المباشرة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للمشاريع المنفذة خلال عام ٢٠١٢ لاحظنا أن معظم المشاريع يتم التعاقد عليها بأسلوب الدعوة المباشرة ، على الرغم من أن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٤ - رابعا - أ) تنص على أن أسلوب الدعوة المباشرة يتم في الحالات الآتية:

- عزوف مقدمي العطاءات عن المشاركة في المناقصات المعلن عنها للمرة الأولى.
- إذا كان العقد من العقود الاستشارية.
- إذا كان العقد ذو طابع تخصصي و/ أو يتطلب السرية في كل من إجراءات التعاقد والتنفيذ و/ أو أن تكون هناك أسباب أمنية تستدعي ذلك.
- إذا كان الهدف هو تحقيق السرعة والكفاءة في التنفيذ خاصة في حالات الطوارئ الطبيعية وتجهيز الأدوية المنقذة للحياة.

لاحظنا أن بعض الشركات التي تمت دعوتها والتعاقد معها لم تقدم أي أعمال مماثلة تدل على كفاءتها وتخصصها في المجال التخصصي للمشروع. بالإضافة إلى ذلك ، أن إتباع أسلوب الدعوة المباشرة يكون الهدف منه تحقيق السرعة والكفاءة في التنفيذ وكما هو مبين أعلاه، ولكن على الرغم من ذلك

لاحظنا أن بعض المشاريع التي تم التعاقد عليها بأسلوب الدعوة المباشرة ، قد تأخر المتعاقدين في التنفيذ حسب الخطة الزمنية للمشروع ، وقد تم توجيه إنذارات للمتعاقدين لغرض حثهم على الإسراع بالتنفيذ بما يتوافق والخطة الزمنية للمشروع، وفي ما يلي بعض الأمثلة:

اسم المشروع	الشركة المتعاقدة	كلفة المشروع (دينار عراقي)
إنشاء شبكة تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي ومحطات الرفع في القادسية	شركة البلاد للمقاولات	٥٢,٠٠٧,٤٦٧,٠٠٠
تجهيز وتنفيذ محطات الرفع والمعالجة في الشرقاط	شركتي زان وينابيع البركة	٥٥,٩٧٩,٦٢٠,٠٠٠
تبليط واكساء شوارع بلديات الوحدات الإدارية في عموم المحافظة	شركة القصر العباسي	٤,٧٨٢,٢٩٤,٤٠٠

رد الإدارة:

أجابت محافظة صلاح الدين / قسم الحسابات بموجب كتابيها المرقمين (٧٧٥٩) و(١١٠٨٤) والمؤرخين في (٤/٣٠ و ٢٠١٣/٦/٢٠) على التوالي ، أن اعتماد هذا الأسلوب هو لتحقيق السرعة والكفاءة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم انطباق شروط الدعوة المباشرة عليها وقد تم الإشارة إليها في التقريرين الرقابيين المرقمين (٦٥٩) و(١١٢٠٠) والمؤرخين في (٢٠١٢/١/١١) و(٢٠١٣/٥/٢٧) على التوالي.

(٤) تعديل صيغة التعاقد (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من مشاريع المحافظة ، لاحظنا أن بعض المشاريع يتم توقيع عقدها من قبل الطرفين (المحافظة والشركة المتعاقدة) وبعد مدة من المباشرة يتم إلغاء بعض بنود العقد ومن أهمها إشراك الشركات الأجنبية بتنفيذ المشروع أو الإشراف عليه . مثال على ذلك:

اسم المشروع	الشركة المتعاقدة	كلفة المشروع (دينار عراقي)
إنشاء شبكة تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي ومحطات الرفع في القادسية	شركة البلاد للمقاولات	٥٢,٠٠٧,٤٦٧,٠٠٠
تجهيز وتنفيذ محطات الرفع والمعالجة في الشرقاط	شركتي زان وينابيع البركة	٥٥,٩٧٩,٦٢٠,٠٠٠

أن عملية توقيع العقد من قبل الشركات المتعاقدة تمثل موافقتها على جميع بنود العقد كما تمثل قابليتها على الالتزام بالشروط المقدمة من قبل المحافظة لضمان تنفيذ المشروع بصورة أفضل وخدمة للصالح العام].

رد الإدارة:

أجابت محافظة صلاح الدين / قسم الحسابات بموجب كتابيها المرقمين (٧٧٥٩) و(١١٠٨٤) والمؤرخين في (٤/٣٠ و ٢٠١٣/٦/٢٠) على التوالي، تم إلغاء فقرات الشركات الأجنبية وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني واعتذار الشركات عن العمل في أفضية المحافظة المختلفة لصعوبة توفير الحماية اللازمة للعاملين بسبب امتداد المشاريع على رقعة جغرافية واسعة وان الظروف الأمنية تعتبر من الظروف القاهرة وحصلت موافقة السيد المحافظ على إلغاء تلك الفقرات على أن تتولى الشركات المحال إليها المشاريع المسؤولية.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق إذ انه من المفروض اعتذار الشركات قبل توقيع العقد وليس بعد توقيعه.

(٥) عدم وجود متابعة كافية للمشاريع من قبل دائرة التخطيط والمتابعة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا للكشف الذي حصلنا عليه من قبل دائرة التخطيط والمتابعة والذي يبين وضع المشاريع لسنة ٢٠١٢ من حيث المصروف الفعلي ونسب الإنجاز المالي والفني ، لاحظنا أن البيانات المتعلقة ببعض العقود لا تعكس الواقع الحقيقي للمعلومات المبينة في الكشف مثل المصروف الفعلي ونسب الإنجاز المالي والفني]. أن هذا يدل على عدم وجود متابعة كافية وملائمة للمشاريع وعدم توثيق التقدم في المشروع من قبل دائرة المتابعة والتخطيط].

رد الإدارة:

أجابت محافظة صلاح الدين / قسم الحسابات بموجب كتابيها المرقمين (٧٧٥٩) و(١١٠٨٤) والمؤرخين في (٤/٣٠ و ٢٠/٦/٢٠١٣) على التوالي، توجد متابعة ميدانية من قبل دائرة التخطيط والمتابعة كما توجد تقارير تعد من قبلها.

متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم الاطلاع على تقارير الدائرة ولاحظ أنها تتضمن العديد من المعلومات إلا أن الدائرة ضعيفة بمتابعتها لمشاريع المحافظة وذلك لكون معظم الكادر من منتسبي المحافظة إضافة إلى إشراك قسم منهم في لجان التنفيذ.

(٦) مشروع تجهيز وحدات مجمعة عدد (٤) سعة (٢٠٠ م٣) وعدد (٤) سعة (٥٠ م٣)

(عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من عقود المحافظة لاحظنا ، أن العقد الموقع مع شركة برج حديثة للمقاولات لتجهيز وحدات مجمعة عدد (٤) سعة (٢٠٠ م٣) وعدد (٤) سعة (٥٠ م٣) أن الشركة قد تجاوزت المدة المقررة لانجاز المشروع والبالغة ٢٧٠ يوم دون الحصول على مدة إضافية وعلى الرغم من أن مدة التجاوز هي ٢٠ يوم لم يتم ذكرها في محضر اللجنة . علما أن محضر اللجنة المجتمع لغرض حساب الغرامات التأخيرية قد تم ذكر تاريخ المباشرة والمدة المحددة لتنفيذ المشروع مخالفا لما هو وارد في العقد . أن عدم فرض الغرامات التأخيرية تعد مخالفة للبند التاسع من العقد الموقع من قبل الطرفين].

رد الإدارة:

أجابت محافظة صلاح الدين / قسم الحسابات بموجب كتابيها المرقمين (٧٧٥٩) و(١١٠٨٤) والمؤرخين في (٤/٣٠ و ٢٠/٦/٢٠١٣) على التوالي، أن محضر الغرامات المحفوظ في الاضبارة لا يخص المشروع ويخص مشروع آخر ينفذ من قبل المقاول وان المشروع لا توجد فيه فترة تأخير.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المحافظة وتم الاطلاع على المحضر الخاص بالمشروع ولا يوجد فيه تأخير وان المشروع أنجز ضمن الفترة المحددة.

(٧) عدم وجود نظام محاسبي آلي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لقسم الحسابات، لاحظنا إن الرواتب تعد يدوياً، هذه العملية مجهددة ومستنفدة للوقت، بالإضافة إلى ذلك إن الإعداد اليدوي للرواتب يزيد من إمكانية ارتكاب الأخطاء البشرية وعلاوة على ذلك لاحظنا أيضا إن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها إلى الأستاذ العام واستخراج ميزان مراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي.

رد الإدارة :

أجابت محافظة صلاح الدين / قسم الحسابات بموجب الكتاب المرقم (١١٠٨٤) والمؤرخ في ٢٠/٦/٢٠١٢، أن قسم الحسابات يطبق حالياً نظام (اكسل) في صرف الرواتب كما يستخدم في نظام التقاعد وان هذه الأنظمة تفي بالغرض في الوقت الحاضر.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية إجابة المحافظة فيما يخص فقرة الرواتب فقط أما بقية فقرات الملاحظة بخصوص اعتماد النظام الآلي بتحرير القيوم المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها إلى الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية فأنها تؤيد ماورد بملاحظة شركة التدقيق.

(٨) عدم وجود هيكل تنظيمي مصادق عليه (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي مصادق عليه من قبل مجلس الوزراء يوضح مستويات المهام والمسؤوليات في المحافظة] .

رد الإدارة:

أجابت محافظة صلاح الدين / قسم الحسابات بموجب الكتاب المرقم (١١٠٨٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٠، أن الهيكل التنظيمي قيد الدراسة مع النظام الداخلي للمحافظة.

متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أن المحافظة لديها نموذج هيكل تنظيمي إلا انه غير مصادق عليه.

٣ - ملاحظات إقليم كردستان

أ - بلغ عدد الملاحظات الواردة في تقرير شركة التدقيق الدولية عن إقليم كردستان (٤٨) ملاحظة منها (٢٢) ملاحظة جديدة تعود إلى (٨) وزارة و (٣) محافظة و (٢٦) ملاحظة مكررة تعود إلى (٨) وزارة و (٢) محافظة وكما هو موضح في الكشفوفات رقم (٥ ، ٦ ، ٧) على التوالي والمرفقة طياً وقد تم إعلام أمانتكم الموقرة وممثلة الإقليم بتلك الملاحظات بموجب الكتاب المرقم (١٢١٦٦/٣/١/١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١١ وقد قامت ممثلة الإقليم بتبليغ رئاسة مجلس وزراء الإقليم / مكتب السيد رئيس الديوان بتلك الملاحظات بموجب الكتاب المرقم (١٩٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٠ . وقد وردتنا إجابة الإقليم عن (١٣) ملاحظة جديدة فقط من إجمالي عدد الملاحظات والبالغ (٤٨) ملاحظة وكما ورد اعلاه.

ب - نستعرض أدناه الملاحظات التي تمت الإجابة عليها من قبل الإقليم متضمنة [ملاحظة شركة التدقيق ورد الإدارة] في حين لم تثبت نتائج المتابعة لعدم متابعتها من قبل الجهات ذات العلاقة.

أولاً- وزارة الأعمار والإسكان – أربيل

المهارات والقدرات الفنية - مديرية الطرق والجسور – أربيل (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لوثائق العقد المشار إليه أدناه لاحظنا ، أن نسبة انجاز المشروع متدنية بسبب ضعف إمكانيات الشركة المنفذة من حيث الكوادر الفنية والآليات والمعدات المستخدمة في انجاز أعمال المشروع].

مبلغ العقد (دينار عراقي)	اسم الشركة	تفاصيل العقد
٧٩ , ٦٥٠ , ٦٤٥ , ٠٠٠	Delta A.C.M Co.	إنشاء طريق أربيل – كويا السريع المرحلة الأولى بطول ٢٠ , ٦ كم في محافظة أربيل
٣٩ , ٩٩٩ , ٦٧٠ , ٠٠٠	Marco & Alex Co.	إنشاء طريق جومان – حاجي عمران بطول ١٨ , ٢ كم في محافظة أربيل

رد الإدارة:

توصيتكم القيمة ستؤخذ بنظر الاعتبار كما نحبذ أن نحيطكم علماً بان إجراءات الإعلان وفتح وتحليل العطاءات وإحالتها بالنسبة للمشروعين المذكورين سلفاً قد أجريت في محافظة أربيل وعن طريق لجانهم المخصصة لذلك من ممثلي مجلس الوزراء ووزارة المالية واتحاد المقاولين ووزارة الأعمار بالإضافة إلى ديوان المحافظة. وعند الشروع بتنفيذ المشروعين إدراكنا تدني نسب الانجاز فيهما وقد أعلمنا الجهات العليا بالأمر مما أدى إلى سحب المشروع من الشركة المنفذة للأعمال طريق (جومان – حاجي عمران) بطول (١٨ , ٢) كم في محافظة أربيل وبالأمر الوزاري لوزارة الأعمار والإسكان ذي الرقم (٢٩١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/١٠ امافيماً يخص مشروع طريق (اربيل – كويه) بطول (٦ , ٢٠) كم المرحلة الأولى فأن سير الأعمال فيه يتم بطريقة حسنة وأن نسب الإنجاز جيدة.

ثانياً – وزارة التربية

(١) مشروع إنشاء مدرسة ٢٧ صف في منطقة ٥ حصاروست (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعقد إنشاء مدرسة ٢٧ صف في منطقة حصاروست لاحظنا، أن الوزارة لم تقم بمتابعة الإجراءات المتعلقة بترسيم حدود الأرض مع الجهات المعنية لإزالة كافة المشاكل المادية والقانونية قبل تسليمها للشركة المنفذة خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية].

رد الإدارة

بالنسبة لهذا المشروع تم التنسيق مع رئاسة بلدية اربيل قبل تنفيذ المشروع ونظراً لاتساع رقعة موقع المشروع وكبره، أكدت الرئاسة على البدء بالمشروع وفيما بعد تتم الإجراءات المتعلقة بترسيم حدود الأرض مع الجهات المعنية .

(٢) إنذار الشركات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا، أن الوزارة لم تقم بتوجيه إنذار للشركات المتعاقد معها للإسراع في انجاز المشاريع على الرغم من تدني نسب انجاز هذه المشاريع مع قرب موعد تسليم العمل . مثال على ذلك :

اسم المشروع	مبلغ العقد (الدينار العراقي)	تاريخ تسليم المشروع	نسبة الانجاز
إنشاء مدرسة ١٨ صف في باداوه	١,١٢٠,٩٢٤,٠٠٠	٢٠١٣/٣/٧	٤٥ %
إنشاء مدرسة ١٨ صف في كرمكي ٢/هولير	١,٥٥٥,٥٥٩,٠٠٠	٢٠١٣/٥/٦	٥٠ %
إنشاء مدرسة ١٨ صف في مصيف صلاح الدين	١,١٨٠,٤٧٥,٠٠٠	٢٠١٣/٤/٤	٥٢ %

رد الإدارة

عادة ما يتم تبليغ المقاول من قبل المهندس المشرف والمهندس الإنشائي بصورة شفوية للإسراع في الأعمال أو بصورة الكتابة في دفتر الوقائع اليومية وحين لم يلتزم المقاول بتعهداته يتم توجيه الإنذار إليه بصورة رسمية من قبل الدائرة .

(٣) تاريخ المباشرة في العمل (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا، أن الوزارة قامت بتسليم مواقع العمل للشركات بناءً على كتاب الإحالة قبل أن يتم توقيع العقد معها، مستنديين بذلك على شروط المقولة لأعمال الهندسة المدنية بقسميها الأول والثاني (حكومة إقليم كردستان) بان يتم تسليم الموقع خلال ٧ أيام من تاريخ الإحالة أو من تاريخ توقيع العقد أيهما اسبق. أن العقد يضمن للوزارة كامل حقوقها في حالة إخلال هذه الشركات بأي من التزاماتها المالية والفنية عند مباشرتها بالعمل قبل توقيع العقد مما يؤثر سلباً على سير المشروع مثال على ذلك :

اسم المشروع	مبلغ العقد	تاريخ العقد	تاريخ المباشرة
إنشاء مدرسة ٢٧ صف ناحية طق طق	١,٨٥٢,٢٨١,٢٥٠	٢٠١٠/١٢/٢١	٢٠١٠/١٢/١٧
إنشاء مدرسة ١٨ صف في ديانا سوران	١,٦٤٩,٨٨٦,٠٠٠	٢٠١٢/٢/٢٦	٢٠١٢/١/١٥
هدم بناية وبناء مدرسة ١٨ صف في قضاء سوران	١,٥٨٧,٦٢٧,٠٠٠	٢٠١٢/١/٢١	٢٠١١/١٢/٦

رد الإدارة

نظراً للحاجة الماسة لمشاريع إنشاء المدارس وتخفيف كثرة الطلاب في المدارس واعتماداً على شروط المقولة لأعمال الهندسة المدنية بقسميها الأول والثاني (حكومة إقليم كردستان) بان يتم تسليم الموقع خلال ٧ أيام من تاريخ الإحالة أو من تاريخ العقد أيهما أسبق. تم الإيعاز إلى الشركات ببدء المشروع قبل إبرام العقد.

ثالثاً – وزارة التعليم العالي

(١) المباشرة في العمل (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لعينة من العقود ، لاحظنا أن الوزارة قامت بتسليم مواقع العمل للشركات بناءً على كتاب الإحالة قبل أن يتم توقيع العقد معها ، مستنديين بذلك على شروط المقولة لأعمال الهندسة المدنية بقسميها الأول والثاني (حكومة إقليم كردستان) بان يتم تسليم الموقع خلال ٧ أيام من تاريخ الإحالة أو من تاريخ توقيع العقد أيهما أسبق. أن العقد يضمن للوزارة كامل حقوقها في حالة إخلال هذه الشركات بأي من التزاماتها المالية والفنية عند مباشرتها بالعمل قبل توقيع العقد مما يؤثر سلباً على سير المشروع . مثال ذلك :

اسم المشروع	مبلغ العقد (دينار عراقي)	تاريخ العقد	تاريخ المباشرة
إنشاء بناية رئاسة جامعة زاخو في زاخو	٦,٤٨٥,٩٩٢,٧٥٧	٢٠١٢/٨/٦	٢٠١٢/٧/١٧

رد الإدارة

أن الفرق بين تاريخ المباشرة وتوقيع العقد يعود إلى قيام الجامعة بتسليم الموقع إلى المقاول استناداً إلى كتاب الإحالة وذلك للحاجة الماسة للمشروع والاستفادة من الوقت وتأخر توقيع العقد بسبب وجود تعميم من مجلس الوزراء المرقم (١٣٤٦٦/٨) في ٢٠١٢/٦/٢٨ ولضرورة إرسال مسودة العقود التي تتجاوز قيمتها (٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة مليون دولار إلى رئاسة مجلس الوزراء للتدقيق والمصادقة ثم توقيع العقد ولهذا توجد فترة زمنية بين وقت الإحالة والعقد وتم توجيه كتاب إلى رئاسة الجامعة بعدم تكرار مثل هذه الحالات والالتزام بالتعليمات.

(٢) مشروع بناء قاعات رياضية مغلقة في كلية التربية الرياضية في خانقين (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لكشف نسب انجاز مشاريع الوزارة لاحظنا، أن نسبة مشروع بناء قاعات رياضية مغلقة في كلية التربية في خانقين هي (٦٦ %) وقد توقفت من ذلك الحين وذلك بسبب انهيار المشروع بشكل كامل اثر عاصفة وبعد اطلاق اللجنة المشكلة من قبل جامعة خانقين وجامعة السليمانية على المشروع لخصت أسباب الانهيار بالتالي:

- وجود خطأ بالتصميم.
 - أن ارتفاع الملاعب المغطاة هو ١٩ متر وهو ارتفاع كبير جداً.
 - أن الملاعب مصممة بشكل حاد الذي أدى إلى إضعاف مقاومة الملعب للرياح.
 - أن بعض الأجزاء المنفذة غير مطابق للتصميم.
- حيث اصدر مجلس الوزراء قرار بتحميل الخسارة الناتجة مناصفة بين الوزارة والشركة المنفذة . وإعادة عملية التعاقد[.

رد الإدارة

تعتبر الجامعات مؤسسات مستقلة بحد ذاتها والوزارة لا تكون دائماً طرفاً من هذا النوع من المسائل الفنية والإدارية للمشاريع بل تتولى فقط متابعة تنفيذ المشاريع ويتم إبلاغ الجامعات بضرورة عدم تكرار مثل هذه الحالات ويتم استشارة الوزارة في الحالات التي تستدعي خبرة وقرارات في هذا المجال.

رابعاً – وزارة البلديات والسياسة – أربيل

تدني نسب انجاز بعض المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لوزارة البلديات والسياسة لاحظنا ، تدني نسب انجاز بعض المشاريع التي تعاقدت عليها الوزارة حيث تتفاوت نسب الانجاز من (صفر % إلى ٧%) على الرغم من انتهاء مدة العقد أو انقضاء فترة طويلة على توقيع العقد مثال على ذلك :

تفاصيل العقد	اسم الشركة	اسم الدائرة	تاريخ المباشرة	مدة العقد (يوم)	نسبة الانجاز الفعلية
إنشاء مجاري صندوقية في الشارع الرئيسي في مجمع هيران ستي	نافيستا	مديرية مجاري أربيل	١٧/كانون الثاني/٢٠١٢	١٨٠	صفر %
إنشاء قاعة رياضية في طق طق كونجاق	جنديان	بلدية اربيل	٢٦/حزيران/٢٠١٢	١٥٠	٢ %
إنشاء شوارع داخلية في محلة كريجيان في شقلاوة	ميري ميران	بلدية اربيل	١٠/أب/٢٠١٢	٢٤٠	٧ %

رد الإدارة

- بالنسبة لمشروع إنشاء مجاري صندوقية في الشارع الرئيسي في مجمع هيران ستي / تم سحب العمل لعدم المباشرة لوجود بعض المشاكل والمعوقات .
- إنشاء قاعة رياضية في طق طق / توقف العمل بسبب أمر تغيير المشروع وبدأ العمل بعد المصادقة على أمر التغيير.
- إنشاء شوارع داخلية في محلة كريجيان في شقلاوة / نسبة الانجاز (٧%) وكان من المفترض أن تكون (٢٥%) ، و يتضمن المشروع مرحلتين وهناك معوقات كانت سبب في تأخير العمل. والعمل مستمر فيه.

خامساً – وزارة الثقافة والشباب – أربيل

(١) تدني نسب انجاز بعض المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا وزارة الثقافة والشباب لاحظنا، تدني نسب انجاز بعض المشاريع التي تعاقدت عليها الوزارة حيث تتفاوت نسب الانجاز من ٤ % إلى ٣٥ % على الرغم من انتهاء مدة العقد أو انقضاء فترة طويلة على توقيع العقد مثال على ذلك :

تفاصيل العقد	اسم الشركة	نسبة الانجاز الفعلية	نسبة الانجاز حسب جدول تقدم العمل
بناء بناية قاعة الأصفر	شركة ديربي	٤ %	٨٧ %
بناء بناية كازي	شركة بلي	٢٠ %	١٠٠ %
بناء قاعة الكونفرانس في كوية	شركة آزاد وشركة أطيف دبي	٣٥ %	٧٥ %

رد الإدارة

- بناء قاعة الأصفر / تم توقف العمل في هذا المشروع بسبب حذف واستحداث تغييرات في المشروع.
- بناء بناية كله ري / بسبب تبديل موقع العمل وإهمال المقاول في تنفيذ المشروع.
- قاعة الكونفرانس في كويه / بسبب التغييرات في التصميم وإهمال المقاول.

(٢) المدد الإضافية لبعض العقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا ، أن بعض المشاريع التي تعاقدت الوزارة على إنجازها في السنوات الممتدة من سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ قد تم تمديد فترات إنجاز الأعمال فيها إلى مدد تتجاوز المدة الأولية التي تضمنها العقد مثال على ذلك :

تفاصيل العقد	اسم الشركة	مدة العقد (يوم)	المدد الإضافية (يوم)
بناء مركز للشباب في كويسنجاك	شركة راكو	٣٦٠	٢٤٢
بناء مركز للشباب في شقلاوة	شركة ته لار	٣٦٠	٣٥٦
بناء مركز للشباب في أربيل	شركة خه يلاني	٣٦٠	٢٩١
بناء ملعبين خمسة لاعبين في هروان وبيركية	شركة قبول	١٠٠	١٠٥
بناء ملعبين خمسة لاعبين في بنه سلاوه وحه ساروك	شركة هه رمين	١٠٠	١٤٣
بناء قاعة للمناسبات في رواندر	شركة دلکه ش	٣٦٠	٤٢٣

رد الإدارة

- أكثر المشاريع لم يتم المباشرة بها بعد الإحالة وذلك بسبب الموقع المخصص أو عدم تخصيص الأرض المناسبة وهذه الفترة تحتسب للمقاول مدة إضافية وتبديل الموقع.
- أكثر المشاريع عندها أمر تغير للمشروع.
- ٧٥ يوم بسبب حالة الطقس ورمضان.
- تصاميم المشروع.
- وفي كثير من الحالات يكون السبب إهمال المقاول.

(٣) إزالة المشاكل القانونية والمادية المتعلقة بمواقع العمل (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لاحظنا ، أن موقع العمل غير جاهز للمباشرة بالعمل فيه بالرغم من إحالة المشروع للشركة المنفذة ، أن التأخر في تسليم مواقع العمل يؤدي إلى التأخر في إنجاز العمل مثال على ذلك :

تفاصيل العقد	اسم الشركة	تاريخ المباشرة
بناء بناية مديرية الرياضة والشباب في اربيل	شركة جوخين	١٩/نيسان/٢٠٠٩
بناء مركز الثقافة والشباب في أربيل	شركة بيرات	١٣/تشرين الأول/٢٠١١
بناء بيت الشباب في سوران	شركة كارساز	١٤/آب/٢٠١١

رد الإدارة

- بناء بناية مديرية الرياضة والشباب في اربيل / بسبب تصاميم البناء.
- بناء مركز الثقافة والشباب / يرجع إلى الموقع المخصص للعمل في المشروع.
- بناء بيت الشباب في سوران / بسبب أمر التغير وحالة الطقس في الشتاء وإهمال المقاول.

سادسا – محافظة دهوك

(١) هدم وبناء مدرسة (٢٧) صف في مةمى نالان في قضاء دهوك (المديرية العامة لتربية دهوك) (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لمشروع هدم وبناء مدرسة (٢٧) صف في مةمى نالان) في قضاء دهوك والذي تم توقيعه مع شركة هوزين بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ٢٠١١ وبكلفة (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي وبمدة تنفيذ ٦٠٠ يوم لاحظنا :

- أن العطاء المقدم من قبل شركة هوزين كان بمبلغ (٢,٥٥٧,٢٥٠,٠٠٠) دينار عراقي وبخصم (٣,٥ %) أي أن مبلغ العطاء بعد الخصم يصبح (٢,٥٤٦,٧٤٦,٠٠٠) دينار عراقي على الرغم من ذلك لاحظنا ، أن لجنة التحليل قامت بالتوصية على إحالة المشروع إلى شركة هوزين على أن يكون مبلغ المشروع بعد الخصم (٢,٥٢٣,٦٦٨,٠٠٠) دينار عراقي ، أن عملية التفاوض على سعر العطاء قبل الإحالة لا يتوافق مع تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٧ – خامس عشر) والتي تنص على منع التفاوض مع المرشحين باستثناء أسلوب العطاء الواحد، فضلا عن ذلك أن السعر المقدم من قبل المقاول بعد الخصم يعتبر أقل من السعر الموصى عليه من قبل لجنة التحليل.

- أن مبلغ المشروع المثبت في كتاب الإحالة المرسل إلى الشركة التي وقع عليها الاختيار (هوزين) يبلغ (٢,٥٢٣,٦٦٨,٠٠٠) دينار عراقي ولكن المبلغ المثبت في العقد الموقع بين الطرفين (المديرية والمقاول) يبلغ (٢,٥٢٢,٤٥٠,٠٠٠) دينار عراقي ، بالإضافة إلى ذلك أن المبلغ المخصص للمشروع من قبل وزارة المالية في كردستان قد تم احتسابه بناءً على المبلغ المسجل في كتاب الإحالة المرسل إلى المقاول.

أن العقد يعتبر الوثيقة الرسمية التي تضمن حق المديرية والمقاول وان جميع البنود المذكورة في العقد يجب أن تعكس واقع الفقرات المتفق عليها مع المقاول.

رد الإدارة:

- العطاء المقدم من قبل شركة هوزين (٢,٥٥٧,٢٥٠,٠٠٠) دينار هو بعد خصم (٣,٥ %) من مبلغ التندر (المخصص) والذي يبلغ (٢,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار وحسب توصيات وزارة المالية تم إلغاء فقرات (١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣) كونها تخص تجهيز مكيفات هواء (سبلت) وقيمة هذه الفقرات (٣٤,٨٠٠,٠٠٠) دينار وبهذا أصبح المبلغ المخصص (٢,٦١٥,٢٠٠,٠٠٠) دينار وعند خصم نسبة (٣,٥ %) يصبح مبلغ الإحالة (٢,٥٢٣,٦٦٨,٠٠٠) دينار.

- ثبت على محضر الإحالة من قبل المقاول وهو يتعهد بتنفيذ المشروع بمبلغ (٢,٥٢٢,٤٥٠,٠٠٠) دينار عند طرح قيمة المكيفات (٣٤,٨٠٠,٠٠٠) دينار وعلى ذلك أبرم العقد على هذا المبلغ بدلاً من المبلغ المذكور في كتاب الإحالة البالغ (٢,٥٢٣,٦٦٨,٠٠٠) دينار من قبل الدائرة (المديرية العامة لتربية محافظة كركوك).

(٢) تاريخ توقيع العقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال تدقيقنا لا حظنا، أن هناك عقود قد تم توقيعها من قبل المحافظة (دائرة الأعمار والإسكان) والجهة المنفذة ولكن لم يذكر فيها تاريخ توقيع العقد، مما أدى إلى عدم القدرة على تحديد مدة العقد واحتساب الغرامات].

رد الإدارة

تم إشعار الدائرة المعنية بالملاحظة الواردة أعلاه.

سابعا- محافظة اربيل

عقد إنشاء بناية المحافظة الجديدة (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعقد بناية المحافظة الجديدة لا حظنا ما يلي:
- طلبت المحافظة من الشركة أن تقوم بتخفيض مبلغ عطاءها بنسبة (٥, ١٤ %) خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – خامس عشر) والتي تنص على انه يمنع التفاوض على الأسعار مع المرشحين باستثناء أسلوب العطاء الواحد.
 - تاريخ المباشرة في العمل هو ٢٠١٢/١/١ أي قبل تاريخ توقيع العقد في ٢٠١٢/٣/٥.
 - تم إعطاء الشركة سلفة مقدمة بنسبة ٢ % مقدارها (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي من قيمة العقد البالغة (٣٦,٠٣٦,٥٥١,٠٠٠) دينار عراقي دون طلب خطاب ضمان مقابلها خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة (صلاحيات الوزير المختص /١٤/اولاً وثانياً) وتم استعادتها من الذرعة الأولى.
 - أن نسبة التنفيذ المالي هي (١٩ %) حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ ولم تقم المحافظة بتوجيه إنذار للشركة للإسراع بالعمل ، علما أن مدة العقد هي ٤٢٠ يوم من تاريخ المباشرة ولم نتمكن من معرفة نسبة التنفيذ الفني لعدم ذكر العقد في الكشف الصادر من قسم التخطيط.

رد الإدارة

بالنسبة للنقطة الأولى / كانت المبادرة من قبل الشركة لان المبلغ المخصص للمشروع كان اقل من العطاء المقدم من قبل الشركة تجنباً لضياع الوقت قدم هذه المبادرة وعليه تم الأخذ بها. وأما بالنسبة لتأخير المشروع فان ذلك يعود لتبديل ارض المشروع وإكمال معاملتها الرسمية . عليه تم إعطاء المقاول أو الشركة مدة إضافية عوضاً لذلك. وأيضاً بالنسبة إلى إعطاء الشركة سلفة مقدمة بنسبة (٢ %) من مبلغ المشروع نعترف بان ذلك خطأ قانوني بدون طلب خطاب ضمان وسوف لن يتكرر لاحقاً ومع هذا هناك تبرير كون الشركة المذكورة من الشركات المعروفة لدى المحافظة حيث نفذت مشروع (بناية محكمة التمييز في أربيل) بكلفة ٢٨ مليار دينار وكان له عندنا ٤ مليارات دينار عراقي لكشف إضافي منفذ لعدم إكمال الرسمىات الإدارية والمالية أقدمنا على هذه المبادرة بإعطائه (٢ %) من المبلغ مع انه تم استعادته في السلفة الأولى.